

الجزء الثالث من شرح لاستنباط

مكتبة الباحثين الطبائيين

في تربية أخواني حسن
المني



كتاب إحياء التراث الإسلامي

ع



بنیاد محقق طبایع
نسخه م/ ٢

١٨٤٥

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تکمیل شده

۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۸۵۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

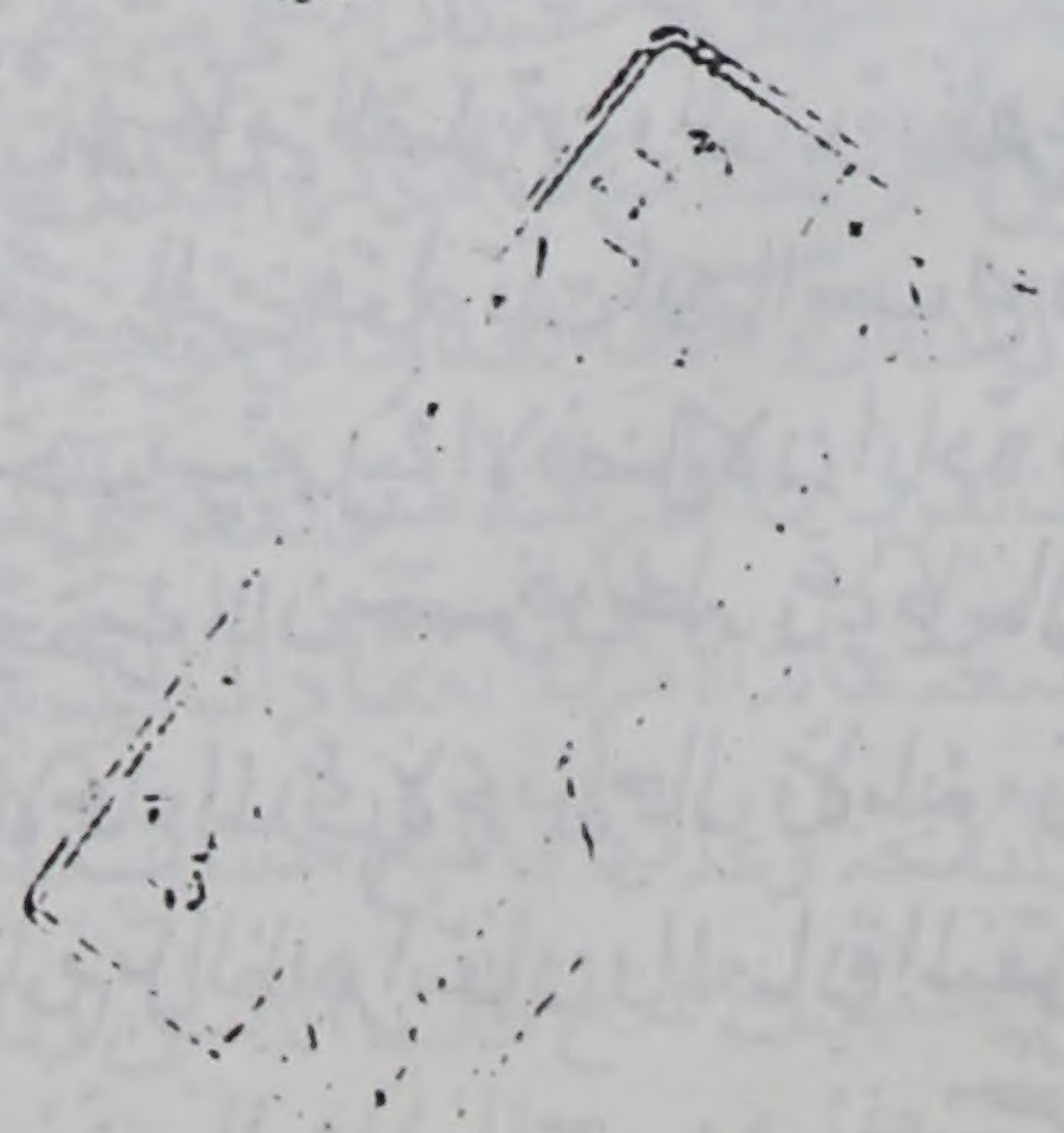


بنیاد محقق طباطبائی
نسخه م/۲

٢
فَطَعْنِي كَمَا بَسَنَفِصَاءُ الْأَعْنَابِ
فِي شَرْحِ الْأُسَيْبِصَاءِ لِلشَّيْخِ الْجَلِيلِ
فَخَرَّ الدِّينُ أَبْجَحَ جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ الشَّيْخِ حَسَنٍ
ابْنِ سَيْفِنَا الشَّهِيدِ الْبَانِي
فَدَسَّهِ
بِحَبْرِ الْعَالِمِ الْمُحَدَّثِ فَخْرٍ الدِّينِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ
الطَّرِيحِيِّ صَاحِبِ تَحْقِيقِ الْبَحْرِ
أَعْلَى الْمَقَامِ



مكتبة المتحف العلمي





بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ۲/م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة على اشرف انبيائه وعليه اكرم آحبابه

في هذا الباب من كتابنا في بيان ما يقرأ في الصلاة من القرآن الكريم
والعلاء عن علي بن عبد الله عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلوة قال لا صلوة
بقرائتي جهر او خفات قلت ايها احب اليك اذا كان حائفا او مستعجلا يقرأ سورة او فاتحة الكتاب و
فاتحة الكتاب فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام
ان الله فرض من التلوة الركوع والسجود الا ترى لو ان رجلا دخل في الاسلام لا يحسن يقرأ القرآن اجزاه ان
يكبر ويسبح ويصلي فالوجه في هذا الخبر ان نعلمه على من لم يحسن فاتحة الكتاب حسب ما تضمنه ويكون قوله
الله فرض من التلوة الركوع والسجود يعني به فرضا اذا تركه عامدا او ساهيا كان عليه إعادة التلوة لا ريتما
ركعتان وليس كذلك القراءة لانه ليس عليه في القراءة حتى دخل في الركوع إعادة التلوة فكان الفرق بينهما من
هذا الوجه في الخبرين واضح الحال معلوم من جلاله مرجعهما ما تقدم من المقال والنظر في الثاني هو
ابن سويد على الظاهر من الممارسة والصرح في الرجال برواية الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد اما رواية الحسين
بن سعيد عن فضالة في الاول فقد قدمنا فيه القول حيث ان البخاري نقل رواية الحسين ان ما يرويه الحسين بن
سعيد عن فضالة وان اخاه الحسن بن فضال دون الحسين ورايت الجماعة تروي باسناد مختلف الطرقات
عن الحسين بن سعيد عن فضالة والله اعلم انتهى والظاهر ان قوله ورايت في كلام البخاري ويحتمل ان يكون مراده
كلام الراوي وهو الحسين بن محمد بن يزيد السمرقاني والراوي عن هذا الحسين بن الحسن البغدادي السمرقاني
والرجلان غير معلومي الحال وفي ترجمة الحسن بن سعيد قال البخاري ما ذكره الحسين بن محمد السمرقاني على سبيل
الجزم وفي فضالة بن ايوب ذكرها رواية عن من ذكرناه ولعل يتوسط الحسن لا يضر بالحال لكونه بصيرا معلوما
ويظهر من الشيخ في الفهرست عدم الالتفات الى هذا لانه اذا ذكر اخضاص الحسن بن زرعة وسماعة فقط
في الاول كما ترى يدل على انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وقد تقررت في الاصول ان المنفي في مثل هذا التلوة
الصحيحة لا الكاملة على وجه يعني عن الذكر هنا غير انه يمكن ادعاء ظهور مثل هذا المدعي في البطلان من خبر
وان كان باب الاحتمال واسعا اما قوله عليه السلام في جهر او خفات فيجوز ان يراد في الصلوة جهر
والاخفائية والتا ان يراد القراءة جهر او اخفائيا في كل من الصلوتين والفايدة تظهر عند القائلين بالتحجير
في الصلوات بين الجهر والاخفات فليتامل وباتصية الجزم من قوله قلت ايها احب اليك وان اجمع بظاهر عدم
وجوب الفاتحة للمستعجل والخائف نظر الى ان الاحب يستعمل في الافضل لان ارادة الوجوب في الاحب باع
منها واطن الاستعمال موجه في الاخبار لكن لا يحضر في الان خصوص محله وعلى كل حال فالاجماع على وجوبها
كانت في المنهي سهل الخطب وما عساه يقال ان الاجماع المدعي لاح من حال ولا مانع من تخصيصه بتقدير المند
بغير المستعجل والخائف فيه ان القائل بهذا غير معلوم بل الظاهر اتفاق والعبارة المنقولة عن المنهي هي
الحديث كل شأبه وفي الاولين من الملاينة والرابعة ذهب اليه علماءنا اجمع وهذا غير صحيح الظهور في التمسك بالدين

وهو غلط انما هو الظاهر من خبر الحسين بن فضال

من رافض الميراث عند كونهما يراد انهما هلي الاولي للثاني والمثل الفاعلة فقط او هي مع السورة وح يبقى رأ
عنه في فضل اذا المراد ان الفضل لا يقتصر على الحمد لان الحمد مستحبة والفرق بين الامر ان المراد هنا بالاحب على
تفضل ووجد وحدها افضل لفردين الراجحين على تقدير وجوب السورة وعلى تقدير استحبابها تكون الحمد فضل
مدها بمعنى تحقق كمالها على وجه الحمد والسورة على انه يجوز ان يراد بالاحب مجرد الكمال بوجه يستأوي قرأة
سورة فالجواب عنه اما اوله فلان الظاهر خلاف ما ذكره واما ثانيا فلان افضلية الحمد وحدها المذكورين ان اراد
مع امكان الاتيان بالسورة فلا وجه لكون الترك افضل وان اراد مع عدم الامكان لا وجه لافضلية كما
موضح فان قلت لا يحتمل ان يراد مع عدم الامكان ويكون الاحب اخبارا عن ان مثل هذه الضرورة بصيرة
فاحة فضل والسبب الى عدم الفصل وان لم يكن الفرق ممكنا وافعة في مثل افضلية البقاع في الصلوة ناهي
نامدة لم يمكن من الفصل فيها كما قدمناه في الجزء الثاني مفصلا قلت لا يخفى بعد التوجيه بل عدم استقامته
قد قدمنا ما يقتضي الجواب عن المسار اليه واما ثالثا فلان تحقق الكمال بالفاعلة على تقدير استحباب السورة
يليق بحكمة السارع وما يحل فلاحتمالات البعيدة تركها او لم ذكرها واما نهر ضال ذلك لدفع احتمال ما اذا
عرفت هذا فاعلم ان في بعض الاخبار المعتمدة وسيأتي بعضها ما يدل على الاكفا بالفاعلة عن السورة
في الحلة فنكون مستحبه وهذا الخبر كما نرى يدل على ان الخائف والمستعمل بالفاعلة له افضل من السورة اما آخر
الفاعلة وحدها فالظاهر من الخبر استفادته وان امكن ان يقال ان غاية ما يدل عليه ترجيح الفاعلة على قراءة
السورة عرضا عن الفاعلة ما كون قراءة الفاعلة تكفي عن السورة ام لا امر آخر وفيه روي عن سعد
بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول
ان فاعلة الكتاب بحقة وحدها في الفرضية وروي الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن الحلبي عن ابي عبد الله
عليه السلام والشيخ حمل الخبرين على الضرورة والسبح لمعارضة بعض الاخبار وقد ذكرنا في جوابنا التهذيب ما لا
يدمنه وسيجي في آخر الباب الآتي في انه لا يقرأ بأقل من سورة ذكر الميم في هذا الكتاب لرسالة ولا يخفى ان
الخبر المجهول عنه يلوح منه كون الصلوة يراد منها الفرضية اذ الجهر والاخفات وان تحققنا في نوافل الليل
والنهار على ما في بعض الاخبار الا ان الانطراف الى الفرضية ربما يدعي له نوع بتادروا لو سلم في ذلك
ربا يدل قوله ابها احب اليك ثم على الفرائض ولو اراد النوافل بهذا لزم كون موارد الخبر جميع النوافل
فلانتم الاستدلال به ومن هنا يعلم ان الاستدلال به على شرطية الفاعلة في النوافل لا وجه له وقد وقع الخلاف
في الشرطية وعدمها وينقل عن العلامة في التذكرة انه قال بعدم وجوب الفاعلة محتجا بالاصل وعن
شهيد في الذكرى انه قال ان اراد بعني العلامة الوجوب بالمعنى المصطلح فهو حق لكن الناقلة من دو
الحمد ممنوع انتهى ولقائل ان يقول ان الشرطية متوقفة على الدليل والاصل يقتضي عدمها والاستدلال
بالعلامة بالاصل لا وجه لمنعه غاية الامر ان انعقاد النافلة بدون الفاعلة يتوقف على الدليل وعموم فعل
نافلة تناوذا ما يقع بالفاعلة وعدمها فالمنع حسد يندفع ويمكن الجواب بان المراد بالشهيد هو
الثاني لما هو معلوم من ان حقيقة المنع طلب الدليل وما ذكر من المعلومات محل تأمل لان العبادة متعلقة

في الخبرين المذكورين

جديدة

إلى قراءة الصلوة و لما ثبت قراءة الحمد ترجح احتمالها وفيه ما لا يخفى وحكي بعض محقق المتأخرين رحمه الله في شرح الأثر
 عن بعض المشروحين ان فيه حكاية عن حديث الأعرابي الذي لا يحسن القرآن يعرض التثنية ثم ذكر ان ظاهر النسخة
 الأربع والخمسة افتتحت عليه الان وللأصحاب تفريعات في المقام يطول بذكرها ان الكلام والدليل فيها محل تأمل
 اما ذكر الشيخ رحمه الله في الجزم للحمل على من لم يحسن فاتحة الكتاب فالظاهر منه انه فهم ما قلنا عن بعض العلماء
 لكن قول الشيخ في تغيير الفرض لا وجه له فان ارادة هذا المعنى في من القرع لم يعرف من الأخبار وعندها ولا جبا
 اليه من حيث انه لو اريد بالفرض ما ثبت من القرآن لزوم الإبطال عندنا وهو بكل ما ثبت به وهو مشكل فحمل تأمل لا
 ان يبق ان ما ثبت بالقرآن على اثنين بتقدير ثبوت عدم بطلان الصلوة سواء ما ثبت بالقرآن وفي المتن ان القراءة
 اذا لم تثبت من القرآن والعقود كذلك فانه من سبل فليتأمل في الحقيقة المقام شي وهو ان قوله عليه السلام الاتوب
 ايم علي تقدير تقرير الشيخ يفيد نوع من ان لا اذا حمل اول الجز على ان من سبب القراءة حتى دخل في الركوع ليس عليه
 اعادة بخلاف غيره فاللزام منه ان قوله عليه السلام الاتوب غير موافق للزوم التعريض عن القراءة وعدم التعريض
 عن غيرها امر آخر لا يري ان التكبير يعرض عنه مع كونه ركنا ولو كان المراد بذكر التعريض بان عدم الالتفات كما ذكره
 الشيخ لما وافق الظاهر وغير بعيد ان يكون المراد ما ذكره الشيخ والتعريض اساءة الى عدم التعين وقد ذكرت في
 حاشية التهذيب وجه آخر بل وجهين مراداة وقت عليه ثم ان السجود في الخبر لا يبعد ان يراد به مجموع السجدين
 اذا واخذ لا يطل الصلوة بالاحلال بها فهو كما سياتي ان شاء الله وقد كان على الشيخ التنبه في الجملة ٥
 باب في بسم الله الرحمن الرحيم اخرجني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه
 عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن ابي بجران عن صفوان قال صليت
 ابي عبد الله عليه السلام اياما وكان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كانت صلوة لا يجزئها
 بالقراءة جهرا بسم الله الرحمن الرحيم واخبرني ياسر بن ذلك محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد
 عيسى عن يونس عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا قلت للصلوة اقر بسم الله الرحمن الرحيم
 في فاتحة الكتاب قال نعم فاذا قرأت فاتحة الكتاب اقر بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة قال نعم وعنه عن محمد بن يحيى
 عن احمد بن محمد عن علي بن مزيار عن يحيى بن عمار التميمي قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام جعلت فذلك اما تقول في كل
 ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم في صلوة وحده في ام الكتاب فلما صار الى غير ام الكتاب من السورة تركها فقال نعم ليس بذلك
 ياسر فكتب بخطه يعيدها مرتين عجا رغب الفذ يعني العباسي محمد بن عيسى بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن حماد بن
 عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام في مسجد بني كاهل فجز مرتين بسم الله الرحمن الرحيم وقت في الفجر
 وسلم ولحده ما يلي القبلة السند في الاول واضح بعد ما كونا القول فيه فيما مضى من جهة احمد بن محمد بن الحسن بن
 الوليد والحسين بن الحسن بن ابان والساني في محمد بن عيسى عن يونس وقد مضى القول استثنائه من نداء الحكمة احمد بن محمد
 يحيى والثالث في عبد الرحمن وهو مجهول الحال لان العلامة في الخلاصة ذكر في القسم الاول ما هذه الاقوال ثم يحيى بن عمار
 الهذلي بن يحيى ولم اقف عليه في الخلاصة والراجح محمد بن حماد في نسخة في العباسي واما الكاهلي فقد تقدم انه مدوح
 مع نوع كلام في الاول واضح الدلالة على قراءة بسم الله في فاتحة وفي المتن ان بسم الله ابدى الحمد وفي كل سورة

حتمال
 حال التأمل في

عن سبب عظيم السمع انتهى وقد استدل بالجزم على الجهر بالبسلة في الأخيرين أو الأخيرين عن تقدير مرة غاخرة
 المقام في ذلك في موضع وخاصل أنه لا يبعد أن يبادر كون الصلوة لا يجهر فيها أو جهر ناهوا
 الأولين وحده كما ترى فخص صلوة لا يجهر فيها ومع تبادر ذكرنا لا نساو غير الأولين ومنه الإختلاف و
 بسلة ركعات كل خلاف المتبادر وعلى هذا فالتمس من الجهر على الجهر بالبسلة في الأخيرين محل ذكر
 احتمال اختصاص الإمام كما هو صريح الرواية والقالون بالجهر في البسلة في الأخيرين لا يحسن للإمام فيكون
 عنه بعد التأمل بالفضل لا ينقل عن ابن ادریس عدم جواز الجهر مطلقا وعن غيره وجوب الجهر بذلك والآخرين
 مثله وما ذكره الولد قدس سره في عدم تناول الرواية لأخيرين لعدم معلومية كونه عليه السلام كان يقر في باب الظاهر
 كان سمح ففقد أن هذا محل كلام بالنسبة لغيره ممن يعتقد رجحان القراءة للإمام ثم أن الحديث على تقدير ما ذكره
 جهر في الإمام بالبسلة في الأولين أما الأخيرين فقد علت عدم القول بالفضل لكن الأوليات على ما يظهر من
 في الموضع المذكور لأن قال الحق الموجه للجهر في القراءة على وجوبه في البسلة في الجهر فيه والاختلاف رفع
 من وضع الأول واجب من البراج الجهر بها فيما يخاف فيه وأطلق وأوجب أصل الجهر بها في أولي الظهر وحده
 في ابتدائهم والسورة التي يليها والمشهور الاستحباب في الأصل قراءة الفرض من وجوب ولا يهاجرا في سورة
 التي يجب الإخفات فيها لكن صرنا إلى الاستحباب عملا بقول الأصحاب مستحب ما رواه صفوان ونقل البراءة
 ثم أجاب بان الإمام عليه السلام كما يدوم على الواجب يداوم على المندوب ثم قال الثاني استحباب الجهر بالبسلة فيما
 يخاف فيه للمنفرد بالإمام ونقل ابن ادریس عن بعض أصحابنا أن الجهر بها في كل صلوة المأهول للإمام وأما منفرد
 فيجهر بها فيما فيه الجهرية ويخاف فيما عداها وظن أن المراد بذلك جواب للسؤال في ذلك في كتاب الصلاة
 ثم استدلل العلامة بالشبهة ونقل الاحتجاج بان الأصل وجوب المخافة فيما يخاف فيه لا يهاجرا خرج منه
 الإمام رواية صفوان وأجاب بمنع عموم وجوب المخافة انتهى ولا يخفى عليك بعد وجرد القائل ودلالة الرواية
 لا وجه لما ذكره العلامة والشبهة محل كلام في إنبات الحكم الشرعي إذا كانت بين المتأخرين وربما يقال أن الجهرية
 على تقدير استحبابها على العمل بالشبهة في البسلة أما على تقدير الوجوب فخرج عن السورة مشكل إلا أن يقال أن
 دليل الوجوب لا يتناول البسلة الأحبار محلة والقالون بالوجوب بالإجماع ينهي عن البسلة وفيه أن العمل بالخبر الدال
 على أن من جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه يتناول البسلة كما سيأتي إلا أن يقال أن المبادر للجهر في الجميع والاحتجاج بالجميع
 وفيه ما لا يخفى وعلى كل حال المقام واسع الحق أن قول العلامة في الجواب بمنع وجوب المخافة أن أراد به أن الشبهة
 تخصص العموم فسيده ما قدناه وإن أراد أن يجزها فخصص فكان علينا أن يذكر ولو جملها كان للاقتدار
 على الشبهة وجه وقد يقال أن وجوب المخافة لما كان مرجعه إلى الشبهة لما تقدم من العلامة أن المشهور وجوب
 المخافة والجهر مع الرواية الآية بمنزلة أخفى فيما لا ينبغي للجهر الخ والرواية محلة كما مضى والشبهة لا تقيد في البسلة
 لوقوع الاختلاف فيها فينتج الاستحباب بالأطلاقات وصحيح خبر علي بن جعفر الدال على جواز الجهر والاختلاف
 على تقدير عدم حمله على الحقيقة كما سيأتي إلا أن يقال أن الخبر على تقدير العمل به لا يخص البسلة وفيه أن مقام التابيد

الأخيرين

في الموضع

في الموضع

في الموضع

في الموضع

استهزم

في الموضع

في الموضع

ورواه عن أبي الحسن موسى عليه السلام إلا أن المعلوم وحده في رتبته عليه السلام وعدم رتبة
 عند لفظ الشيخ محل لولا الرواية المذكورة فالحدس للشيخ في ترك ذكره في رجال موسى عليه السلام عز وجل
 في الأول ما ذكره الشيخ من جواز عدم سماع مسرع في غاية العبدان البعديين وبين الأمل يقتضي عدم السماع في السر
 والخبر من السر ودفعه لذلك لوجه عليه السلام جبراً مضافاً واستمع أن ولا يسمع الاخرى أمكن إلا أن الحزم من الراوي بعدم
 القراءة لا وجه له بل اللازم أن يقول لم اسمع ويحمل على البقية قد بينا فيه قراءتها وتركها اخري ويمكن أن يوجه البقية
 بأن القراءة في الأول كانت لعدم من يتبع لم يجز في الثاني كما بينا عليه أنه عليه السلام قراها قبل الفاتحة من أول السور
 وتركها في الثاني ويحتمل أن يكون ترك البسطة في الأولى من السورة بمرار التعيين فيها على ما يدل عليه بعض
 الأخبار ولا ينافيه ما تقدم لا مكان البسطة السابق وقوله ثم قام في الثانية الميراده أنه قرأ الحمد مع البسطة ولم يترك
 البسطة مع السورة وقوله بقراءة الحمد ولم يبق القسم أنه لا يترك البسطة للفاتحة ولا مانع من إرادته الفاتحة
 جميعاً لتدخل البسطة والترتيب في قوله ثم قرأ سورة اخري يجوز أن يكون من حيث المغايب للسورة الأولى
 لا لترتيبها في ما قلنا وقوله سورة اخري وإن تناول البسطة إلا أن التخصيص بالمقام والجمع لا مانع منه والثاني
 كما يحتمل ما قاله الشيخ من البقية يحتمل السؤال عن تركها ناسياً فإنه لا يضر حال الصلوة وربما أبدعها طاهر قوله ولا يضر
 عوضه بخبر وإن أمكن موافقة البقية أيضاً يسرع من الترجيح والثالث كما يحتمل البقية يحتمل أن يرد في خبر
 على سبيل التعيين وربما يقرب المقيّد كون الإمام مظنة حضور أهل الخلاف وللحق في الخلق الرواية وإن سار
 الجمهور لا يضر حال المقيّد لما هو معروف من مذهب الخليفة وعلى الترجيح الثاني يحض بالاختلاف فكان الحمد
 اولى من السورة فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن محمد بن أبي عمير عن حماد عن عثمان عن عبد الله
 بن علي الحلبي والحسين بن سعيد عن علي بن النعمان ومحمد بن سنان وعبد الله بن مسكان عن محمد بن علي الحلبي
 عن أبي عبد الله عليه السلام أنها سألاه عن بقر اسم الله الرحمن الرحيم حين يرد يقرأ فاتحة الكتاب قال نعم إن سأله
 سراً أو علناً قال افتقر اسم السورة الاخرى قال لا فالوجه في هذا الخبر ما قلنا في الخبر الأول من عدمه على البقية
 ويجوز أن يكون المراد به من كان في صلوة نافذة وإذا كان يقرأ بعض سورة جاز له أن لا يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم
 بين ما ذكرناه ما رواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبيان بن عثمان
 عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سأله عن الرجل يفتح القراءة في الصلوة يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم قال نعم
 إذا افتتح بالصلوة فليقلها في أول ما يفتح ثم يكفيه ما بعد ذلك **السبب** في الأول مشتمل على طريقين أحدهما
 الحسين بن سعيد في معطوفاً على سعد بن عبد الله فيكون الشيخ روي بطريقه عن سعد والحسين وأن جعل
 الحسين معطوفاً على محمد بن أبي عمير فيكون أحمد بن محمد بن عيسى روي عن عبد الله بن علي بطريق وعمر محمد بن الحلبي بأخرى
 الشيخ راوي بطريق واحد عن سعد غايته لا يضر أنه يتشعب من الطريقين طريقاً ويوضح الحال أن علي الأول يروي الشيخ
 عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أبي عمير عن حماد عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن علي بن النعمان
 وابن سنان وابن مسكان عن محمد الحلبي وهما عن أحمد بن محمد بن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام وعلى الثاني
 يروي الشيخ عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد وأحمد بن محمد بن أبي عمير عن حماد عن عبد الله بن مسكان

عن الحسن بن الحسين عن علي بن ابي ريان عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الخافه رفته
 ومحمد بن سنان وعبد الله بن مسكان رواية للحسين بن سعيد عن عبد الله بن مسكان والظاهر من الروايات عدم روية
 للحسين بن سعيد عن عبد الله بن مسكان بل محمد بن سنان في الرجال روي عن عبد الله بن مسكان وكذا في انوار الباقية قلت
 لا بعد في رواية الحسين بن سعيد عن عبد الله بن مسكان في الروايات وجوه الا انه لم يحضر في الاصل له ورواه محمد بن
 عبد الله بن مسكان في نسخة من نسخة في الرجال رواية احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عنده في النجاشي بلفظه ما يدل
 على ان رواية عبد الله بن مسكان عن محمد بن الحسن بن عيسى عن محمد بن سنان فلا بعد ان يكون الظاهر
 عن عبد الله بن مسكان وان امكن توجيهها وعلى كل حال السند لا يرتاب فيه بعد ما قدمناه والثاني انه لا دلالة
 في الابان مكرراً في الخبرين الاولين في الاول ما ذكر الشيخ فيمن النقيض هو علم بوجوبه بالسند الى قوله ان شاء
 سر وان شاء جبراً وقوله في جواب فراقنا مع السورة الاخرى فان المعروف من مذهب اهل الخلاف غير هذا ولو حمل على
 الخبرين بسم الله الرحمن الرحيم في الاحتفاء وتركه جائز ان امكن كما حمل قوله قال لما علي عدم تعيين السبلة في سورة جبر
 التبعيض ممكن ايضا كما انه يمكن حمل قوله في الاول ان شاء سر وان شاء جبراً على ان قراءة الفاتحة لا بد منها في سبلة ان
 شاء في جبر وان شاء في التخيير في الصلوات بين السور والخبر كما يفهم من بعض الاخبار الا انه في وجه جمع من حق
 الاصحاب وح كونه قراءة افتراضاً ان شاء الى ان تعيينها في السورة كتعيين السبلة في الفاتحة والخبر يتضمن نفيه قبله على
 جواز الترك والتبعيض كما سنشرح القول في ذلك ان شاء الله ومن هنا يعلم ان ما ذكر بعض محقق المعاصرين سبلة الله من ان ما
 تضمنه هذا الخبر من كفاية تلاوة السبلة في الفاتحة غير تلاوة الفاتحة لا اشكال فيه على القول بعدم وجوب قراءة
 السورة لانه لا اخبار تركها حار تبعضها ويمكن حمل على النقيض من نظر امامنا ولا فناء فيمنه واما ثانياً فلان الخبر يتضمن النهي
 عن السبلة وان هو عن جواز ترك السبلة فلا بد من توجيهه النهائي على ما ذكرناه فلتأمل واما حمل الشيخ على صلوة النافلة
 البعد بمكان والثاني كما ترى ان اراد الشيخ ببيان حكم النافلة كما هو الظاهر فالحزب لا يدل عليه خصوصه ولا إطلاق
 فيه بينما وله الفرض على تقدير جواز التبعض لكن الشيخ لما كان ما نافع التبعض يعني عند العمل على النافلة
 في رجل جبر فيما لا ينبغي الاجتهاد فيه واخيه فيما لا ينبغي الاحتفاء فيه فقال اي ذلك فعل متعمداً فقد نقص صلاته وعليه إعادة
 وان فعل ذلك ناسياً او سهواً او لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلوة واما ما رواه احمد بن محمد بن موسى بن القاسم
 عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلي الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل يجوز عليه ان لا يجهر قال
 ان شاء جبر وان شاء لم يفعل فهذا الخبر مرافق للعامة ولما نفع فيه والعمل على الخبر الاول في الاول وان كان
 الطريق الى خبر غير مذكور في المستحجة هنا وفي باب الا انه يمكن استفادته من المفهومة لانه فلا في ترجمة خبر احتفاء جميع
 كتبه وبطلية وذكر طرفاً منها عن عدة من اصحابنا عن محمد بن عيسى بن الحسين عن ابيه عن سعد بن عبد الله وان عبد الله بن جعفر
 ومحمد بن يحيى ومحمد بن ادریس كلهم عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد وعلي بن حديد وعبد الرحمن بن ابي حنران
 عن حماد بن عيسى عن حمزة وهذا الطريق ليس فيه ارتباب الا انه من جهة العمل والظاهر من الشيخ في ترجمه محمد بن الحسين
 ان في العمل اليه الشيخ المعيد وقد قدمنا انه لا بعد استفادة الطريق من المفهومة في مثل هذا من قوله بجميع كتبه وبطلية

وما قد يقال من الفرق بين قوله بجميع كتبه وبرواياته وبين قوله ودرواية فان الثاني يدل على جميع رواياته
والاول على انه اجزا برواياته في الجملة يمكن للجواب عنه بان الجمع المضاف في مثله بعد التعميم والعذول الى العا
المذكور ربما يكون لغرض اخر لا ماذكر وما قد يقال انه ذكر في الفهرست طرقا لجميع كتبه والروايات احدا
ما ذكره البراني في كلامه في الصحة والعلم بان كل واحد من الطرق لجمع الكتب والروايات غير معلوم بجزاز ان يكون
المعنى المذكور لبعض الروايات ولم يعلم ان هذه الرواية منافع يمكن للجواب عنه بان الظاهر من مثل هذه العا
ارادة ان الطرق بجميع الكتب والروايات متحدة لكن مجال القول واسع ولم ار الا ان من كشف حقيقة الحال هه
وما ذكر بعض محتق الماخزين رحمه الله في رد الرواية بان الشيخ لم يذكر طريقة في المشيخ الى حرر فيه ان الاقفا
على ذلك محل نامل بل ينبغي التنبه على ما ذكرناه لانه مهم اما في قوله في حرر فقد مضى مناهه الكلام وفي قوله في
صحيح والثاني الاستبانة **الحاشية** في الاول كما ترى يدل على ان من جهر فيما لا ينبغي الاخبار فيه واخفى
فيما لا ينبغي منه كلام السائل وان كان لا يفيد ساء على الاطلاق لكن التقرر هنا بما يدعي افادته لولا ان قوله عليه السلام
وعليه الاعادة ظاهر في وجوب الجهر والاحفات ولولا امكان ان يقال ان الاعادة على طريق الاستحباب لا مانع منها
للعارض لا يمكن ان يقال ان الظاهر مما لا ينبغي ان يرد الاستحباب ولحق ان لا ينبغي لاصحاحه فيها في الاستحباب على ما يظهر
من كثير من الاخبار وعلى كل حال فالجهر بعد قوله وعليه الاعادة غير محتاج الى بيان ان نقص فيه بالصا الموصلة
او المعجمة كما وقع لبعض اما ما يقتضيه من الاجال فيما جهر فيه فظاهر والفايدة تظهر في ظاهره اذ لم انها ما جهر
فيه او تخفى فالا استدلال به من العلامة وغيره على عدم الجهر فيها بالجهر محل نامل ذكرناه في كتاب معاهد النبي صلى
ان شاء الله في هذا الكتاب وما تضمنه من حكم الشاهي والناهي والجاهل واضح لكن للوجرد في كلام متأخرين عذر
الجاهل ولما ادري الوجه في تخصيصه كما ان في كلام بعض محقق المعاصر من سلمه انه تخصيص جاهل الحكم كذلك لا ينبغي
تناوله للناس وما معه سواء ذكر قبل الركوع او بعده وسواء كان في اثناء القراءة او في اخرها الاعل احدا ذكرناه في خاتمة
الروضة وهو ان ظاهر السرا لعمري وقع منه ذلك فيفيد فوات المحل وفيه ما لا يخفى وقد روي الشيخ في تبت عن سعد
بن عبد الله عن ذكر قبل الركوع او بعده وسواء كان في اثناء القراءة عن احمد بن محمد عن علي بن خديك وعبد الرحمن بن النضر
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي للجهر فيه واخفى
فيما لا ينبغي للاخفات فيه ونكر القراءة فيما ينبغي القراءة فيه او قرأ فيما لا ينبغي القراءة فيه فقال اي ذلك فعل ناسبا
او ما هي نذاتي عليه وهذا الحديث يدل بظاهره انه لا شيء من فعل ما ذكر مع السيات والسهو ومفهومه ان عليه شيئا
لما تقي السهو والسيان والشيء محتمل الا انه يمكن استقادة بيانه من الخبر الصحيح مشعنه وهو الاعادة غير ان في الخبر المجرد عنه
زيادة للجهل والخبر الاخر ترك فيه الظاهر منه الدخول في جملة من عليه شيء ويمكن ان يقال انه لا مانع من استقادة حله
في الخبر المجرد عنه وان يبين الخبر الاخر من جهة الاحمال الا انه يبقى من جهة ما تضمنه الخبر الاخر من ترك القراءة وفعلها
من اشكال لان الاعادة للصلاة لو علمت من الخبر المجرد عنه في الجهر والاحفات في حق الجهر يلزم منه الاعادة في تارك
القراءة وفعلها وعدمها سكوت عنها ولو نظرنا الى المفهوم بقرينة شي على الاطلاق فاذا جعل حق الجاهل في الجهر
والاحفات على انه لا ينبغي عليه بقي اطلاق الشيء على تارك القراءة وفعلها محتملا ويمكن ان يحمل على سبب السهو اذا قيل بترك

والمعنى المذكور لبعض الروايات

بمجرد

زيادة وفيه صفة كثر دليل هذا غير سهل يستعمله فيمكن ان يخص هذا وفيه ما فيه من عدم القابل فيما علم وجوب سحر
السور في الفرض المذكور فليسا بل وقد عرفت من ذكر السندان الخبر المجهول عنه صحيح في النسخة لانه رواه عن حريز
عن زينة الى حريز صحيح وفي المتن زيادة عما هنا بعد قوله تمت صلوة وقال قلت له رجل سئى الرواية في الاولين كثر
في الخبرين فقال يقضي الرواية والتكثير الذي فاته في الاولتين ولا شيء عليه وهذه الزيادة في المصنف من الاحتياط
لما عرفت عدم القول بها وظاهر الحدود العمل بالمضرب غير انه لا يحل ان يقال لان قوله الاولين القضا غير معلوم
وكذا على الثاني واحتمال ان يراد القضا بعد الصلوة لما فاته في الاولتين مما ذكر يمكن واحتمال ان يراد القضا بعد ما فاته
في الاولتين مما ذكر يمكن واحتمال الاستحباب في القضا في حيز الامكان لظاهر تحقيقه يقضي عدم القول بين المتأخرين
بالجواب فيمكن الاستغناء به عما ان باقى الاحكام من الاعادة على الاستحباب ^{في قوله} والاملاح في سؤال
اذا عرفت هذا فاعلم ان المنقول عن الشيخ دعوى الاجماع في الخلاف على وجوب الجهر في الصلاة في الصبح والظهر
المغرب والعشاء والاحداث فيما عداها والعلامة في الحج والانه المشهور بين علمائنا ونقل عن ^{في قوله} ابن
الجنييد القول بحجرات العكس ويصح ان لا يفعل به وهو قول السيد المرتضى في الصباح لم يستدل به الا ^{في قوله} ابن
العلامة غير زينة واصفاله بالصحة وبالا حياط ونقل الاجماع ^{في قوله} ابن الجنييد بالاصل والخبر الثاني واجاب بان
الاصل متروك مع الدليل الذي ذكره والرواية محمولة على الجهر العالي لم نقل حمل البيع المذكور هنا وفي الخبرين
المحقق على المذكور للشيخ بانه يحكم فان بعض الاصحاب لا يري وجوب الجهر في نظري القاصر ان كلام العلامة ^{في قوله} ابن
والمحقق محل ناسل اما الاول فلا ينال رواية الاولى مع وجوه المعاذن لا يبيع دلالتها على الوجوب ضيقة لاحتمال حمل
الاعادة على الاستحباب والحمل على النية يحتاج الى احتمال غير موافقة للخبر لاصل المريد كما سبق عن الشيخ في اول
الكتاب فقوله العلامة بان الاصل متروك فيه ان التزم مع تعارض الاحكام واجبه وحمل الرواية الثانية على الجهر
العالي لوجه ينفذه في احتمال الاستحباب قائم واما الثاني فلان القول بعدم وجوب الجهر لا يضر بحال الاستدلال
ولا يقوي التحكم او الحكم وان لم يكن اجماعا لا بد للجمع بين الاحكام من وجه ولما كان ظاهر الخبر الاول لا يخلو ظن
الشيخ عدم موافقة غير العمل على النية في الثاني وان كان الحق امكان العمل على الاستحباب في الاعادة فان كان غير
المحقق بالتحكم الانسان الى ان ترجع النية لا بد له من مرجح ان يكون وجهه الا ان ذكر القابل لا وجه له الا ^{في قوله} ابن
عنه ومن العجيب في المقام دعوى الشيخ الاجماع مع خلاف السيد وله نظاير وقد ذكر بعض محققين المتأخرين رحمه الله عن
الكافي رواية رواها سماعة قال سالت عن قول ابن عمر وحمل ولا يجهر بصوتك ولا تخافت بها والى الخافه ما دون سمعك
والخبر ان ترفع سديدا وفي مجمع البيان نقل الطبرسي وجوها في تفسير الايد منها النسخة عن اشاعة الصلوة عند من يؤذي
ولا تخافت عند من يلمسها ومنها ان لا يجهر جهرا يستعمل به من يصلي قريبا ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك قال الطبرسي
رحمه الله وقرب منه ما رواه اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا تجهر برفع الصوت سديدا والخافه ما لم يسمع اذنك
واذا رافده وسطا وابتغ بين ذلك سبيلا اي بين الجهر والخافه انتهى ولم افق الا ان على الرواية التي ذكرها وفي النسخة اجوز
بجميع الرواية في المغرب وعشاء الاخرى والعداه من غير ان يجهد نفسك وترفع صوتك سديدا ولا يمكن ذلك وسطا لان الله عز
وجل يقول ولا تجهر بصوتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا وظاهر كلامه الجهر بغيره بنفسه لا بهما ذكره ومن هنا يعلم ان

وطرفه

معروف

ذكر بعض محقق المعاصر من سلفه انه ربما يستلزم على عدم وجوب شيء من الجهر والاحفات بعينه في شيء من
قوله نعم ولا يجهر بصلابه ولا تخاف بها الآية وحجاب جواز ان يكون المراد ما علم جهر واحفاتا زائدين على ما مر
المعاد وما لم يرد عدم وجوب شيء من الجهر والاحفات بعينه في الكل ما علم مراده محل ناسل لان كلام المصنف
يعطى الجهر بالمستبعد كونه منه مجرد الاحتمال ولو نظرنا الى ظاهر الآية امكن ان يقال ان مدلولها ما ذكر
الصندوق وعلى كل تقدير في الآية نوع منافع للقول بوجوب الجهر والاحفات لان القائلين بالوجوب غير ما يقتر
من الزائد عن المعاد مع تحقق الجهر والاحفات فيما نقل عن الاصحاب اما ان يقال بان مراد اصحاب الجهر والاحفات
المعادين في ناسل وادام هذا فالثاني كما ترى يحتمل ان يراد بما يجهر فيه ما يجعل الشارع حريصا وحيل ان يرد
ما يجهر فيه لانه ان يكون السؤال عن زيادة الجهر فكان العلة في الخ فتم الاحتمال الثاني فاحاب بانقد
والاية تنفي جواز الجهر العالي ولعل المراد بالعالي ما لم يخرج عن المعاد على تقدير ما احتملاه او لا يتبع جوابه وجه
مردود بيان الرجحان ثم ان الحمل على المقيدة في كلام الشيخ غير حفي ان المراد به التقية في قوة عليه السلام ان شاء جهر
وان شاء لم يجهر فلا يتوجه ان فعل جهر اذا جازعدهم تحييرا جاز الامر منه عليه السلام لانه احد الفردين لا
ان يصح بعينه فيحمل حرف الضم في المقام سي وهران العلامة في المنهج قال قل الجهر الواجب ان يسمع
القريب او يكون بحيث يسمع لو كان ساعا بالاحداث بين علمنا والاحفات ان يسمع نفسه او بحيث يسمع لو كان
ساعا وهو وفاء في كلام بعض الاصحاب انه لا بد من انضمام الفرق بان يسمع في الجهر والاحفات وقبل الابدخ
ظهور جهر الحروف وعدمه لتحقق التباس الكلي وفي الاخبار المعتمدة ما يقتضيه لا كفا، بسواع الشهادة كما ذكرناه
في حراية التهذيب وسياق ان شاء الله بعض الاحاديث في الباب الذي في سماع الرجل نفسه وما ذكره حديثي قدس
سرق في الروضة من ان الحق ان الجهر والاحفات كيفان متضادان وقل الجهر ان يسمع من قرب منه صحبا مع انما لها
على الصوت وجب تسميها جهر عرفا واكره ان لا يبلغ العذر المفرد وقل السر ان يسمع نفسه خاصة صحبا ونقد

بمعنى كل

والسورة في الجهر
والاحفات في الجهر

والمراد ان لا يبلغ اقل الجهر فيه فامل ان اعبار الجهر عرفا يقتضي انه لا يبلغ اقل الجهر لا يضربا كما اذا لم يحصل وصف
الجهر ونعم لو لم يعتبر ما ذكر امكن ما قاله ولعل الامر سهل وقد راجع في هذا
احمد بن الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي
بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال السند في صلوة النهار بالاحفات والسند في صلوة الليل
بالاحفات فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال السند في صلوة الجهر بقرانه من التصريح بالنهار قال نعم فالوجه في جمع بينهما ان يحمل الرواية الاولى على انفس
والثاني دون الفرض والوجوب والرواية الاخرى على الجواز ورفع الحظر في الاول فيكون مع الارسل
الحسن بن علي بن فضال وقد قدمنا القول فيه بانه في الحقيقة والجماع على تصحيح والثاني على السند وقد
مضى عن قرب وعثمان بن عيسى كروا انما يفتي على ما يقتضيه في الحقيقة والجماع على تصحيح ما يصح عنه في انكس تنق
عن غير معلوم كما يعرف من هذه نسخة بعض اصحاب حديثه من المولود ليعلم وجهه ولو كان في هذا الخبر
ما اضللنا في الاول كما ترى ظاهره في اطلاق صلوة النهار والليل اثنان في القول والفرق بين الاثنان

افلا في

في وجهه تعالى في كتابه وجمع وقد ذكرنا القدر في هذا مقصداً وحاصل ذلك أن سوره في ذلك من دفع لزومه
لنظامها في مرتبة في النبي صلى الله عليه وسلم كلام من حيث تاريخ ابي حمزة الثمالى وحسن بحسب على واستبعاد من الرجوع
الاستناد عام الرواية عن ابي حمزة الامر حقه الاجابة واطلاق الرواية من ذلك لفظ اجاب ربما لا يبرهن على انه احد من
اصحاب الدراية في اطلاق الرواية من ذلك لفظ اجاب ولعل السور من حيث يظهر حينذاك عند او مقرر كونه
باسم النبي غيره والامر ربما كان غير عشره النوحه اما ما وقع في الكشي من المخالفة لما في النجاشي واما الاقدام في ابي حمزة
ولعله النجاشي لضعفه فالظاهر انه من غلات الشيخ الكشي المخرجه الآن لكن العجب من النجاشي انه لم يبين حقيقة مختار
الشيخ في كتابه عليه في ما لم يلائم والراجح فيه محبت سنان وحسن الصقل وقد مضى ما كرر في بعض الاور
وجاهلة الثاني على معنى انه مذكور في الرجال ما لا يزيد على الاحمال ومن بعض اصحاب الفقه لا يعلم وجهه ولا
فيه محمد بن عيسى عن يونس والسادس في كتابه فيه لا بد فيل الكلام فيه من بيان مقدته
وهي ان العلامة في المنتهى قال لاختلاف بين اهل العلم في جواز الامتناع عن جملته في جوده مع
الوقت في الفرضه وفي موضع آخر قال لو لم يحسن الحمد وامكنه التعلم وكان الوقت واسعا وجعل عليه المقارنا
كالجود في الرجوع اما لو لم يكن التعلم اوصاف الوقت صلا بل يجد وحدها للزورة ولا خلاف في جواز الامتناع على محمد
في هذه الموضع وفي النافله للعارف المختار وفي فتح قال السهري انه يجب على المختار قراءة سورة بعد الحمد الى ان
وهو اختيار الشيخ في الجمل والاختلاف والاسبصار واختاره الرضا وابن ابي عمير ولبعض الصالح وابن ادریس وشرح
محمد بن قول آخر ان ما ذكره بعض المتأخرين من وجوب التقصير اذا لم يحسن السورة بل صرح المحقق الشيخ على بقدر
المقرنين بادعاء عدم المصريح لاحد بالسقوط على ما نقل عنه وفي حواشيه على المختار قال يفهم من التقيد بسورة
انه مع التصيق لا يجب وليس كذلك اذ لا دليل على السقوط اذ لا يصدق في من الامور المعبره في الصلوة نصيب الوقت
ولا اعلم لاحد المصريح بسقوط السورة بالتصيق بل المصريح بخلافه من جرد في الذكر انه في هذا لا يخ من غرابه وسنشرح
جوابه في المقام لكن على تقدير سقوط السورة مع تصيق الوقت فالمراد بالتصيق ان كان علم السماع الوقت لغيرها المكن ان كان
الراد صيقه عن واجب الصلوة اشكل لزوم الدوام كما يعرف بالناسل وقد ذكر العلامة في الارشاد ان من لم يحسن القراءة وجب
التعلم فان صا الوقت قرا ما يحسن ولم يحسن شيئا سبح الله وكره بقدر القراءة وفيه غريب جدي وقد سرح على الكتاب
ولكن ما يجري في الاخيرين مكررا بقدر الفاتحة والظاهر من كلامه التكرار في الاولين بقدر الفاتحة والسورة وكلام العلامة
كالصريح وذلك لانه ذكر وجوب الفاتحة والسورة وقول العلامة فان صا الوقت لم يحسن على التقصير وجوب السورة
الدلالة على قراءة ما يحسن وفيه منافاة لما في المنتهى وقد يمكن ان يقال ان الاحبار الدالة على التقصير على ما من بعض البعض
الا انه في غاية البعد ولربما حمل التصيق في كلام الاصحاب على ان لم يبق من الوقت الا مقدار قراءة ما يحسن مع باقي الافعال و
بالتقصير خرج الوقت فممكن لكن يتكلف الا ان يفيد بان المراد عدم الزيادة على مقدار الواجب من القراءة اي الفاتحة سورة
فقد كملت فممكن تقدير امكان التعلم بحسب الاشغال الى ان سقى الوقت ما يعلمه بتأخير عدم وجوب العوض وعلى القول
به في مقداره كما ذكره بعض محقق المتأخرين وهذا منه تكلف ايها وبالجملة فالمقام محل تطرؤ اذا عرفت هذا وقد تقدم بنا
كلام في اول هذا الخبر في الحديث المقتضى لان من لم يحسن قراءة القرآن بحسن التكبير والتسبيح وذكرنا ما لا بد منه فيه اذا عرفت

منه في كتابه

او جازا الحمد وسورة
مكتوبة وسورة اجاب
في يد وسورة الفاتحة
في يد وسورة الفاتحة
في يد وسورة الفاتحة

من رايها في كتابه

وأما أن هذا الادعاء قد ذكر في الاستدلال لوجوب السورة من المتأخرين كما يظهر من الشيخ ومن النكاح العلامة في أمانه عز وجل
 وبالجملة وأما افتقار بعض محتفي المعارض سلمه الله وهو غريب من العلامة في خلاصته ظاهرة بوثيق محمد بن محمد بن محمد بن
 جلاله في القول باستحباب السورة في نظري القاصد لا مانع من الاستحباب وعدم جواز التبغيب كالمخبر في السائل فعلمنا
 بغير كبح ونحو وقد تغير عن هذا بالمرط مضافاً إلى ما ذكره بعض متأخرينا من أن القول لما ثبت من الأخبار جواز في الز
 فنادم حل النبي في هذا الخبر على كراهته فليحل ما دل على الأقل عليها إذ من السبعين مخالف النبي في الخبر بالكراهة
 والتحرير فإن قلت إذا دل الدليل على وجوب السورة كما مانع من انبعاث النبي في الخبر على حقيقة في الناقص ولزم استعمال الله
 في حقيقة من جاز لا يصح الحال مع الضرورة قلت لا كما ذكرت إلا أن الكلام في إثبات الوجوب نعم ما ذكره بعض محتفي المعارض
 سلمه الله من أن النبي في الخبر محمول على الكراهة كما لا بد من الأخبار في باقي القرآن فكذلك فيما يخص نصيباً من استحياء
 النبي في حقيقة وحالة معاملة ما لا يجوز من التفتي لا معنى ما ذكره إلا بعد رد دليل الوجوب وكما اعتمد على
 حيث رد الأدلة وربما يقال أن الخبر مشتمل على يمين أحدهما عن الآخر على الأكثر فلهذا حل النبي الثاني على
 الكراهة بقي النبي الأول على حقيقة فليس من حل النسخ على حقيقة من جاز بل حل كل لفظ على معنى فالأول حقيقة
 والثاني مجازي فليأمل والثاني كما ترى وإن كان ظاهره أن لكل سورة من سور القرآن سورة النبي عن قراءة السور
 فيعلم أن الرجحان في السورة على تقدير كراهة القرآن كما يستفاد من الأخبار الآتية النبي عن قراءة السورين وعلى تقدير حرمة
 لقراءة يحتمل إرادة انتفاء التحريم بالسورة سواء كانت واجبة أو مستحبة ولو قل أن في هذا النوع عدد من ظاهر الخبر
 فالجواب أن المعارضه لا يجب هذا بل هو اخف من الخصال المذكورة من الشيخ وأما الثالث فهو مرجح في جواز الانقضاء
 على الفاحشة في الفريضة وحل الشيخ له على الضرورة للرواية الواجبة لا مانع من قابل على تقدير صحة الرواية لأن السؤال فيما
 من استعمل وهذا لا يبعد تقييداً لم يكن من الإمام عليه السلام إذا سئل عن بعض أفراد المطلق لا يفيد تقييداً في نظري
 القاصر على الاطلاقات ثم قد يقيد التقرير في بعض الأفراد وإن كان لا ريباً وما يورد هذا النام في الأكثر موارد السؤال
 عن أفراد العام والمطلق على أن الخبر بتقديم تقييده الاستعمال وهو غير مضبوط على وجه يتضح به الحال
 وقد ذكرنا في المقدمة كلام بعض الأصحاب في صيق الوقت وعدم إمكان العلم والذي يظهر من الشيخ هنا نظر الرواية
 إيراد مطلق العجلة ولم اقف على مبدئ حقيقة الامر في الضرورة وفي كلام بعض المتأخرين بما يحصر المحقق عند قوله
 وفي وجوب سرية مع الحمد المختار فهم من المتقدم بالمختار أن المصطر كالمريض الذي يشق عليه قراءتها كثيراً من
 عجلته حاجة لا يجب عليه السورة وهو حق أصح ولا يخفى أن اعتبار الكثرة في المسئلة غير ظاهر الوجه فإن الرواية
 الخامسة تضمنت مطلق المريض وعلى تقدير عدم الالتفات إليها لضعف السند أمكن أن يقال أو لأن اعتماد الشيخ
 على الرواية مع جزمه في الرجال يرد الرواية المشتملة على محمد بن عيسى عن يونس الفقيه بعدم المويدي بل على أن في مثل هذا
 المقام وجد المويدي عنده وح لا فرق بين هذا وبين ما يروي الرجل في كتابه وتوثيق الجاسبي كما قدمنا القول في مثل في الخبر
 أن يرضى وليس لقائل أن يقول أن هذا يستلزم صحة جميع الأخبار الواردة في باب الاستسار من محمد بن عيسى عن يونس
 والذي يظهر من المعارض خلافاً لا مكان للرجاء بعدم التفتي لهذا الوجه أو جواز كونه الفصح اعتمد على قرينة لا تصلح حجة
 لعدم وثوق هذا لزم عدم قبول قوله في التعديل لجواز اعتماده على قرينة ليست حجة عند غيره لأن يقال أن في

منه من حيث عن الخارج وفيه انه على تقدير الحكم اسفاد الخارج الحكم بالتقدير يرجع الى انما السبح بالعدالة
يقال ان في الروايات يجوز ان يكون اعتماد السبح ليس على الراوي بل على كونه من الاصول المعتمد اذ من رده متدر
وفيه انه يرجع الى الحكم بالصحة وهو كالتوفيق وفي المين كلام وقد وجدت بعض محققين المتأخرين رحمه الله انما
على رواية محمد بن عيسى عن يونس لكن لم يذكر في جملة ما يدل على ما ذكرناه بل من حيث ان الاستدلال يقتضيه العرف
وفيه نوع تامل والعجب من شيخنا قدس سره انه وصف بعض الاخبار التي فيها محمد بن عيسى عن يونس بالصحة مع حجة
بالرد لكن انما نقل الرواية من كلام من اسرنا اليه اعتمادا اعلى ان يصححها الا بكتاب فيه ولم يعط لمذهبه حجة
بن عيسى عن يونس وعلى كل حال والرواية المبحوث عنها اذا لم تصلح للاستدلال بما قلناه يمكن ان يؤيدها ما روي في
في زيادات الصلوة من باب صلوة المفطر عن سعد بن احمد بن محمد بن محمد بن اسعيل بن بزيغ عن ثعلبة بن ميمون
عن حماد بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال لا يصح على الدابة الفريضة الا من ينسحب به القنطرة
فاتحة الكتاب الحديث وقد تقدم في هذا الكتاب في كبر الناحية في باب الصلوة في النخل واما نقلناه من باب
لان طريقه الى سعد بن الشحنة فيه صحيح بلا منكر وهو عن المعتمد بن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه امامنا في
محمد بن قولويه وقد مضى فيه نوع توقف واما ثعلبة بن ميمون فهو وان كان لا يضر عنه محمد بن قولويه الا انما نقلناه
من رواية علي بن قولويه في الملح وان كان بعض مشايخنا جزم بصحة الحديث عن قولويه والحسن وحديث
ثعلبه ولا يعد التاوي وعلى كل حال الخبر مويد لان مطلون الرض يجوز للقاعة وحدها من الخبر المبحوث عنه وهو
الخامس قد استدل بمفهومه على ان غير الرض لا يحرم القاعة وحدها فتجب السرة وفيه ان مفهوم الوصف
غير واضح المحية كما ذكرناه في الاصل وقد عالج بعض اصحاب الاستدلال بما نقلناه في جوابه التهذيب على حجة
يتحقق الذم على المخالفة بتقدير الخطاب بما يقتضيه الوصف لو لم السيد عبد باعطا العالم فاعطى الجاهل وذكرنا في
جوابه هناك احتمال كون الذم لعدم الامر باعطاء الجاهل لا لمخالفة الامر بايدناه بمفهوم اللقب اذ ليس حجة عند
القابل مع تحقق الذم لو قال اعطى زيد فاعطى عمرو ولعمري القام هناك زيادة على هذا وقد مضى في الكتاب ذكر ما وقع للاب
في المطلق والمحمول من الجمع مع الباقي مع القول بعدم حجية مفهوم الوصف مع ان الثاني لا يتم بدونه ويحذف في الباب
الان ما كان الاحتجاج على حجة مفهوم الوصف بما استقر من ان يعلق الحكم على الوصف ليس بالعليه ولا ريب ان اسفاد
العلة يعني اسفاد العلم وعلى الخبرات بان الاسفاد بالعلية هو بالصحة وتبقي العلة ليست مانعة وفيه ما فيه اذا عرفت
هذا الخبر السادس بل مفهوم السرة في قوله على ان يقتضيه سقوط السورة للعجلة او تخوف سئى لكون العجلة او التخوف
لا يخلو ان من اطلاق واظن القابل بالضرورة لا يطلق كما مضى القول فيه والسبح في الظاهر انه قابل بذلك لو كان في
الاستصحاب قوله يصلح للاعتماد على ولا يبعد ان يكون قوله او خوف تردد في الراوي على سبيل الشك فيما قاله
الامام عليه السلام ولا قبل من الاحتمال اما الاستدلال على وجوب السرة بآية فاقول واما تفسيره فانه ما هو اظهر من ان
يبين بعد ما سبق منا والناظر ان ما في الآية كما يحتمل ان يكون في الوصف في العموم في الموصوفة في الموصولة انما يصلح
للاستدلال لو تعين وعلى ما انه استدلال بالآية ووجه الاستدلال بها ولا بان الامر للرجوع واما بان لفظة ما للعموم
يحسن الاسياس للعلام في الذم في الباقي انما هو في العموم الذي هو خارج ما يتناول اللفظ كما في العدة وبالله التوفيق

مستظهر

مستظهر

ونقلناه

بغير

في الباقي انما هو في العموم الذي هو خارج ما يتناول اللفظ كما في العدة وبالله التوفيق

الغلبة في غير الصلوة ولا يخفى انه يتوجه على الثاني ان احصاء ما في العموم بالسنة الى الآية غير ظاهر بعد اجتهاد
المتكلمين في موضوعه ومحتواه الاستثنائي يكون قربة ان كان المراد به في الآية فهو فرع ارادة العموم واللا اذ اصل المدعى وعلى
تقدير وقوع الاستثناء يكون قربة ارادة العموم لان كل ما وجد لفظ ما كان عاما اماما قد يقال عليه ان ظاهر الآية
قراءة كل ما لا يرد في ان يقول اخرج ما فرق السورة بالاجماع ولا يكفي بقوله ولا يجب في غير الصلوة فيكون الخبر عنه
بان مراده لا يجب في صلاة الخد والسورة في غير الصلوة اما استدلاله في الخ على وجوب السورة بان وجوب التسمية
بعد الحمد في السورة يستلزم وجوب السورة اشارة الى ما مضى من رواية يحيى بن عمران الهمداني ففيه ما يغني مفعلا
واعترضه في الخ على الاستدلال بجواز احتصاص وجوب التسبلة من قراءتها لا مطلتا ثم جبرانه بان التسبلة اذا لم تكن
لم يكن احتصاصها واجبه لان علما ونايس قائلين احدهما اوجب السورة والاخر لم يوجبها ولم يوجب احتصاصها فالقول
تألت فيه ان الخبر لا يطابق السؤال لان حاصله ان التسبلة تجب على من قرأ السورة وهذا يحمل ان يراد بالوجوب
الحقيقي ويجوز ان يراد بالسببية فان كان لا لا احتمال ان يراد ان المصلي يحجب السورة وبعضها فان احتار السورة في
التسبلة وان احتار لبعضها يجب والمورد كلامه يحتمل هذا لانه قال جبرنا احتصاص وجوب التسبلة مع ارادة ان يحجب
مختص بالسورة لا مفردة غير معينة فلا يفيد قوله احداث ذلك والخواب كما ترى يدلي على انه فهم من السؤال جواز وجوب
التسبلة في بعض الاحوال ودفعه بانه احداث قولك واما على تقدير السببية فالامر واضح ولا يبعد ترجيح السؤال
والجواب لان العلامة واضحة وقد نقل الشيخ انه احتج برواية علي بن رباب ومثله رواية الحلبي والروايتان مرويان
في كتب وهذا كما ترى احدهما في العلامة ان اصح ما وصل اليه في هذا الباب هذان الحديثان ولا يكفل براءة الذمة
ولان اجزاء بعض السورة ليستلزم عدم وجوب السورة والمزوم ثابت لما رواه عمر بن يزيد في الصحيح وذكر الرواية
الاشية فهم احباب بان الخبر لا يعمول على الضرورة وما رواه عمر بن يزيد في الصحيح عبد الله الحلبي وذكر الرواية الاخرى
هنا ووجه الاستدلال بها من جهة مفهوم السببية بناء على ان الزيادة مع الامام عليه السلام قال واصالة براءة الذمة
غير ثابتة مع العلم بشعها بالتكليف فلا يسقط الامع العلم بنفيه واحباب عن عمر بن يزيد ارادة تكرار السورة في الركعتين
اذ كما سبق ذكره ان شاء الله وفي نظري القاصر ان المقام محل تأمل اما في اذكر من ظهر على الضرورة فيه عدم الاحتياط كما
انتم مع تصريحه في المستقي بعدم الوجوب مع الضرورات واما تأتيا فلان ما دل على التقييد عن محض عمر بن يزيد
كما سبقته واما تأتيا فلان استغال الذمة ان اراد به في الصلوة كما هو الظاهر يكون زوال الاستغناء بفعلها مع السورة
منها ففيه ان استغال الذمة بمطلق الصلوة يتحقق بما علم من الشارع وجوبه وما لم يعلم يكفي في الامتثال تحقيق الوقوع كيف
كان اذا وقع الامر ولم يتحقق النهي ولزوم نهف العبادة على المتقيل مسلم فيما ثبت لكن مع تعارض الاخبار لا يحتمل
على الاستحباب والاول له مرجوحه بما قدمناه ونفي البراءة اعتبارا لم يتم لم يعمل بالادلة الظنية لان يقال في مواج
الاختلاف يعتبر مطلقا وفيه ان النفي للبراءة اذا وجب لا يلتفت الى الادلة الظنية على ان استغال الذمة يتعين
بعد فعل الصلوة غير سوية غير معلوم نعم قبل فعلها معلوم والمطلب في الحالين الذمة لان يقال ان فعلها بدو
السورة يزيل النفي للحاصل لا استغال الذمة لا يحصل بتعين براءة الذمة وبينهما فرق فليتأمل
فانما رواه سعد بن احمد بن محمد بن العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن السري

سليم

او ينزك عن كذا كذا منفي
لم يقع ان كذا كذا منفي
والمعنى ان كذا كذا منفي

عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يقرأ الرجل سورة الواقعة في الركعة من الغزبية قال لا بأس ذلك
كثير من ثبات ما روي في هذا الخبر على ضرب من أنه مجرد له أعادها في الركعة الثانية دون أن يقف في ركن
وإن جلس غيرها وأما إذا أحسن غيرها فإنه يكون له ذلك على ما روي في الحديث عن أحمد بن محمد عن
بني أبي جعفر عن أحمد بن محمد عليه السلام قال سألت عن الرجل يقرأ سورة واحدة في الركعتين من الغزبية
يجلس غيرها فإن فعل فاعليه فقال وأحسن غيرها فلا تفعل فإن لم يحسن غيرها فلا بأس وأما ما روي
عن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير عن جابر بن عبد الله عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن السورة
يصلي بها الرجل في الركعتين من الغزبية فقال نعم إذا كانت ست آيات قرأ بالنصف منها في الركعة الأولى والنصف
منها في الركعة الثانية فهذا الخبر يؤول على حال النقص دون الإخبار بذلك ما روي للحسين بن سعيد
عن محمد بن أبي عمير عن أبي عثمان عن سماعة بن الفضل قال سألني أبو عبد الله عليه السلام عن قراءة
الكتاب وأخر سورة المائة فلم ينسب اليها فقال ما لي أردت أن أعلمكم فأما ما روي أحمد بن محمد عن البرقي عن
سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن رجل قرأ في ركعة الحمد وصفت سورة هل تجزئ
في الثانية أنه لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة فقال يقرأ الحمد ثم يقرأ ما بقي من السورة فالوجه في هذا الخبر
عمله على المزاح دون الفايض يدل على ذلك ما روي أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال يقطع عن أحمد بن الحسين
عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن سبب السورة فقال لكم وأنا يا بني في النقلة

الآخر

في الأول فيه الحسن بن السري ولم تقدم الكلام فيه والمجرد في الرجال الحسن بن السري الأباري يعرف بالكاتب مذكور
مهملاً في رجل الصادق عليه السلام من كتاب الشيخ وفي رجل الباقر عليه السلام كذلك في الفهرست للحسين بن السري
له كتاب وذكر أن الرازي عنه الحسن بن محبوب وفي رجال الصادق عليه السلام من كتاب الشيخ للحسين بن السري الكوفي
مهملاً وفي النجاشي علي ما ذكره شيخنا أبيه أنه في كتاب بعد أن نقل عن خلاصة ما هدا لقته للحسين بن السري الكاتب
الكرخي ثقة وأخوه علي بن ربيعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن رجل جلس له كتاب الحسن بن محبوب وهذا كتاب
يدل على اتحاد الكاتب والكرخي ويؤيد ما استدلنا به من أن الشيخ كثيراً ما يذكر الرجل الواحد متعدياً إذا رآه موصفاً
بصفات مختلفة فليكن الحكم في مواضع وما ذكره الشيخ من وصف الأباري ووصف الكرخي لا يخفى من نزاع منافق
للجميع فكأنهم أن النقول في كتاب شيخنا أبيه في علي بن السري ما هذه صفة أعلم أنهم أحد في حسن علياً هذا ولا يتنبه لأصح
والعبارة هكذا للحسين بن السري الكاتب الكرخي وأخوه علي بن ربيعة عن أبي عبد الله عليه السلام وظاهر من داود أن العبارة
ثقتان رويان وهو الذي يقتضيه ترتيبها على ما في نسخة وداويدي لم يلاحظ في ظاهر العبارة في علي بن ربيعة أسفاً
ولعلها من نسخة لاثمة الكلام بعيد ذلك ومن العجيب ما وقع للعلامة في خلاصته أنه قال علي بن السري الكرخي روي
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قاله النجاشي وابن عوفن إلى أبيه قال وقال الكشي في موضع آخر فالنصف الصبا على السهم
نصفه وهو علي بن السري فلقب اسمعيل بالسري ونسب الصبا ضعيف عندنا لكن الاعتماد على تعديل النجاشي أصح وأب
خبر بعد ملحوظ أن الكشي ما يقع في التوهم في عبارته بحجاسه عليه شيخنا أبيه وتربى النجاشي كذلك فينايل والثاني بينهما
فيه والثالث فيه ياسين الضرير وحاله في الرجال لا يزيد على الأهل وأبو بصير يكرر القول فيه وتراجع لأنياب في حله بعد ذلك

رواه عن محمد

لمحمد طاهر

في آيات واسم عبد الفضل ليس في الرجال غير الشيخ الثقة فتعين كونه آياه على الظاهر واحتمال جهالة بعض الروايات
فيه اسره هو على الظاهر محمد بن خالد لرواية احمد بن محمد بن عيسى عنه في الرجال وفيه كلام متين مفضل والظاهر
في الاول قال العلامة فيه عن ما قاله الشيخ فيه الا ان العلامة بعد ذكر احتمال تكرار
السورة الواحدة في الركعتين قال اذا افضل قراه انا الزلناه في الركعة الاولى والتجديف الثانية فقام عليه
اللباس الواحدة فيها لولم يراه على بن جعفر وذكر الرواية الثانية والشيخ كما ترى حملها على ان المسمى عندها
في ان الحسن بن محمد الملقب بـ كرم ذلك لا يعني ان حمل الشيخ اولى من حمل العلامة لان مقتضى الرواية بغير لباس اذا كان السورة
الاولى آيات روح لوزيد بن النابت بالنسبة الى الافضل كما ذكر العلامة ينبغي ان يكون الجواب من دون هذا
سورة ان تكرار السورة في الركعتين اذا كانت اكثر من لباس به لو كان المراد ان السورتين المذكورتين في كلام العلامة
على ان ما عدها بالباس واستلزام العلامة برواية علي بن جعفر لا يطابق مطلوبه وقد يمكن الاستدلال بان
وقد لا يبيح كما ترى بواقعه رواية علي بن جعفر وما قيل ان المفهوم في قوله عليه السلام في رواية علي بن جعفر فلا يفيد
تمتد في التحريم الجدل على الكراهية في كل مكان الجواب عنه بعدم معلوم من القائل بالتحريم اذ ما تضمنه الرواية لا
في قوله عليه السلام اذا كانت اكثر من آيات فقد قيل انه بظاهر يقتضي خروج الصلاة من السورة اذ ليس في السورة ما يكون
مع السورة ثلث آيات فان استخرج سورة الكهف وهي مع السبعة اربع والاجماع انفق على انها جزء من كل سورة
وفي كلام بعض مخفيي العامرين سدها لعل المراد بالسورة ما عده السبعة من قبل بسمه كجزء باسم الكل انتهى وقد
قال انه لا دلالة للجزء على وجود سورة ثلث آيات انما هو المفهوم ودلالة المفهوم قد ينكر كلامه مستناع كما ذكره في قوله
مع وذكره في كتابكم على ان اردت تحصيله جواز ان يكون فائدة ذكر الثلث آيات التمهيد على ان تكرار جميع السورتين
التي كانت في الصلاة في الصلاة والشيخ في الذكر كما علمه ان الحديث لو كان واردا في كبر السورة في الركعة
م كن قد يدرجها على الثلث فائدة وهذا لا يخفى في وجهه بل لا يبعد ظهور الخبر في التبعيض من حيث دلالة رواية ابي
الشيخ في تقسيم السور على آيات وهذا ظاهر ورواية علي بن جعفر لا يفي ذلك واما حذر اسم عبد الفضل في دلالة
الاشارة كما ذكر الشيخ تامل لاحتمال ان يكون عليه السلام اراد تعليمهم الجواز واحتمال الاعلام محض من سئل
ان العامر عدم حصول الفائدة الا ان يقال بان عدم المحجب حصرها ايضا بالاحمال وما ذكره الشيخ في توجيه حصر
سورة حاشية المد والرواية المستلزمة لها على غير ما ذكر في الكراهية بالنسبة الى الفرنسية الا ان حمل الكراهية على نحو
والشيخ في هذا استنباط كما يعرفه في صلح على كتابه وذكر العلامة في موضع من فتح لكن لا يحضر في الآثار فقد
قد يرد بها المعنى الاصولي وقد يرد بها معني تين والحقير لكن الظاهر من الجزاء الكراهية الاصولية بقرينة المقام
وهو ان الشيخ كما ترى جعل تكرار السورة الواحدة مكرها ومع احسان غيرها وجزء من السورة انقضت عليه السلام
فما قل هو انه احدي الركعتين والظاهر من الخبر انه عليه السلام اراد بيان الصلوة الكاملة فلا بد ان يقال باستثناء سورة
ازا خلاص من التكرار المذكور فاذا ذكر العلامة من فضيلة انا الزلناه في الاول والاخلاص الثانية محل تامل وان كان
الاخبار ما يقتضيه الا ان جزاء اسم سندنا اظن وما قيل ان ظاهر جزء حماد في النافله ويخص حاشية مالا
احذر الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد

قال اول الاجبي دلالة صدره على ان القران بين السورتين جازية على الاطلاق الا ان قوله السائل قلت ليس قيار
 محتمل لان يكون مراد ان اطلاق الجواب يجوز يقتضي نوع منافاة للامر باعطاء كل سورة حقها في سبيل استحباب
 كما جعلت كونه على سبيل الرجوب وعلى المقدرين قد شكك الاطلاق في الجواب ولا كما شكك الجواب عليه سلم دار في
 الغرض ان اطلاق التحريم في الجواب الاول ملازمة للتفضل خفية ولا يبعد ان يكون السائل في الاطلاق ثم قال
 وجه الجمع بين الجوابين ان ذلك الدال على الرجحان فازاح عليه اسم الرب بالرفق بين الغرض والدفع ولعله عليه اسم
 علم ان السائل يستفصل عن الامر انما في الاول وعلى كل حال وذكر الشيخ الرواية في الاول مع ظاهره لا في الجواب
 اعطاء كل سورة حقها الدال على تحريم القران مع ادعاء دلالة الثانية على الكراهة لا مع تأمل لان الكراهة في
 الاخبار تستعمل بمعنى التحريم كتمه وعلى تقدير دلالة الخبر الاول على التحريم حمل الثاني عليه بجواز عليه استعمال
 الكراهة فيه ولو كان الاول صريحا في عدم التحريم امكن ان يقال ان الكراهة مشتركة في الاخبار بين التحريم والكراهة
 ومع الاشتراك لما في خبر الاول الدال على الجواز لان يقال ان الخبر الاول في خبر الاجمال بسبب ما قدمناه من الاخبار
 في خبر الثاني صريح الكراهة لانه صريح كما قال الشيخ فان الصراحة بما فيها استعمال الكراهة في التحريم وبما فيها
 واسع البحث وقد ذكر في حاشيته التهذيب ما لا بد منه ايضا غير انه ينبغي ان يعلم ان الشيخ في زيادات ما روى
 بزيادة بعد قوله لا بأس وهي وعن بعض السورة قال لا بأس في النافله وعن الركعتين اللتين تضمنتا
 فيها الامام انظر فيهما بالمجد وهو امام قتيبي به قال ان روايت فلا بأس وان سكت فلا بأس في الشيخ رحمه الله في
 ما قال بعد الرواية قدره لا بأس بالقران بين السورتين في المكتوبة محمول على انه اذا كان احدي السورتين للمجد
 وليس في الظاهر انه لا بأس بقرانه بعد الحمد وهذا الكلام من الشيخ رحمه الله عزرب وقد حمل الخبر هنا كما ترى
 على الرخصة لا على الاختصاص والقران واستخبر دلالة الكلام على ان في الرواية الاولى لا بد منه الموجبة السابق ولو لاه كانت
 الرواية في غاية الاجمال وقد ذكرت في كتاب معاهد التبيين ما يتجده في المقام بعد الزيادة التي في باب والمحصل ان الشيخ يضر
 هذه علم القول بجواز السعصع من قوله عليه السلام ان لا بد من حجة التحريم واذا حمل عليه يستبعد حمل الكراهة في اوله على غير
 قول الشيخ هنا ان الرواية في الخبرين حجت صريحة بالكراهة لا مع من تأمل لان الامر بما يستعمل على تقدير عدم
 الاجماع على بقي التعيين وتقدير الزيادة في بعض المسببات وما يقال انه لا مانع من استعمال الكراهة في خبر واحد فانما يعجز
 للمعارض وتارة لغيره الا ان الحق عدمه في زيادة في بعض المسببات وما يقال انه لا مانع من استعمال الكراهة في خبر واحد فانما يعجز
 هذا فاعلم ان القران في المكتبة على تقديم التحريم فلا انه في الرواية الاولى في بعض المسببات وما يقال انه لا مانع من استعمال الكراهة في خبر واحد فانما يعجز
 غير ان بالامور به على وجهه ونافه بعض المعاصرين سلما به تحقيق الامثال لقراءة الواحدة والثانية خارج عن
 فالنهي لا يلزم الفساد كالتنظر الى الاجنبية انتهى ولما قيل ان يقول ان الرواية ان وقع في اول الفصل على معنى
 السورتين بقصد القران من ابتداء الواو للسورة فالنهي واضح الاستلزام للفساد والواحدة هي المأمور بها ولم يأت بها
 وكونها من جملة المثبتين غير كونها مؤل بها اذ للعبارة في الوحدة لان يقال ان قصد الوحدة غير معتبر وفيه ان عدم
 اعتبار قصد الوحدة مسلم اما قصد عدمها فعدم اعتبار فعل كلامه او قصد القران بعد الفراغ من السورة امكن للتحكم
 بالعبارة وعدمها كما ذكره في محل آخر من حرائق الوجود والحاصل انه لا يبعد ان يقال ان الصلة كيفية فلفظه ما السار

من لا يجمع بين السريين في ركعة واحدة الا الصبي ولم يشرح وسورة عبيل وريوف فلم يفت لان علي باخذ
 ان رواية طاهر في التعلد لكن باليد على وجوب الجمع كما يفهم من كلام حبيب قدس سره في بعض مصنفاته وما قاله
 الشيخ رحمه الله في الثاني انه ليس في الخبر انه قراها في ركعة او ركعتين متوجه لان ما ذكره في الثالث محل اهل
 لان علي التاخره يقتضي الرواية مختلفة فانه يكون قد روي الراوي وقوع الفعل في الجماعة وتارة في غيرها
 بناء على عدم صحة جماعه في التاخره كما هو المستورد بين المتأخرين بل ادعى الشهيد رحمه الله الاجماع على انه
 وان كان قد حدث لوجود الصواب ودلالة الجمع لا جمل عليه ولا يبعد ان يكون الشيخ قد حكاه يكون مصلوقا
 في التاخره ما يظهر من كلامه في خبرين مراعاة انطباقه اذ لو حمل الروايات على التعلد ما كان ان يقال بعد
 التامح من فعله عليه السلام تارة في ركعة وتارة في ركعتين والتعريض يدل عليه بعض الاخبار كما سبق بيانه (٥)
 اجري في الشيخ رحمه الله عن ابي انقسم حقه
 محمد بن محمد بن محبوب عن ابي راهيم عن ابيه عن عبد الله بن النعمان عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت
 امام فقل الحمد وخرج من ثيابك فقلت الحمد لله رب العالمين والفضل امين الحسين بن سعيد عن محمد بن
 عن مسكان عن محمد بن ابي قار عن ابي عبد الله عليه السلام اقول اذا فرغت من فاعلة الكتاب امين قال لا فاما
 رده الحسين بن سعيد عن ابي جميل قال مات ابا عبد الله عليه السلام عن قول الناس في الصلوة جماعة حين يقرأون الحمد
 الكتاب امين قالوا احسنوا واحفظوا صوت بها فاول ما في هذا الخبر ان روي محمد بن قيس عن صفوان
 وهو ما منه في قوله والفضل امين بل قل الحمد لله رب العالمين واذا كان قد روي ما يقتضيه الرواية
 ويوافق رواية غيره فالحال عليه دون غيره ولو سلم الحجاز ان محله على ضرب من التقية لاجماع الطائفة على ترك العمل
 به وايضا فقد روي الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن معاوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قول امين
 اذا قال الامام غيرا معصوب عليهم ولا نصائين قال هم الشيعة والنصارى ولم يجب في هذا فعده عليه السلام
 عن حزب ما سأل السائل دليل على كراهية هذه اللفظة وان لم يمكن من التصريح بكراهية للتقية والاضطرار
 بعدوله عن جوابه جملة في الاول حسن على تقدير كون عبد الله بن النعمان هو المقتضى في النجاسة
 كما هو ظاهر من الاطلاق وحتماله لعبد الله بن النعمان المذكور في رجال الرضا عليه السلام من كتاب الشيخ مهمل جيد
 والثاني فيه محذور سنن الثالث والواحد صحيحان على مقتضى القول في رجالهما نقل
 محقق متأخرين رحمه الله عن العلامة في المنتهى انه قال علموا بانما تجزم قول امين وبسبب الصلوة به وقال الشيخ
 سواد في آخر الحمد وغيره ستر وجهه للامام والمأموم وعلى كل حال وادعى الشيخان والمرتضى اجماع الامامية
 عليه وفي شرح الارشاد لحبي قدس سره ان المستند صحيح جميل وذكر الرواية وفيه ما سمعه جدي فقل كلام الرضا
 وايضا ما يخفى ان ما تضمنه من قوله فقلت الحمد لله رب العالمين على الاستحباب ومعه يقرب ان يكون المعنى
 للكرامة في قوله والفضل امين لان يقال عليه الملازمة بين كون الامر للاستحباب نظرا الى الاجماع وتكون التهي
 للكرامة بل هو باق على حقيقة عدم المقتضى وفيه استبعاد الاختلاف في الخبر الواحد لكنه محل كلام والثاني
 كما روي وان دل على اليقيني الذي هو حقيقته في التحريم لان ضعف السند فيه ظاهر والرد قدس سره كان يتوقف

والأمر هو في الأحبار بالنسبة إلى الوجوب والتحرر حقيقته كثر استعمالها في الذب والكره وهو
 المخرج الذي في المقام ليحتمل الخطأ أن تم وقد اتفق لحدوث قدس سر في الروضة أنه قال عند قول السيد رحمه
 في التوكيد والتأني في جميع أحوال الصلوة وإن كان يجب لهذا أو دعا لله في الخبر والحال أن دلاله الأحبار
 ما بعد الفاعلة بالعميم من غير أن يفكر بعض تحقيق المعامرين سلمه الله عن الشيخ في الخلاف دعوى الإجماع على
 الصلوة بأن من وهو عزيز فإن الخلاف موجود كما أنه في التحريم كذلك ومن ثم نقل من المحقق في المعبر المبدأ
 محتمل أن يكون وما ذكره الشيخ في حمله على المقتضى قد يشكل بأنه ليس بأولي من الحمل على الكراهة في البني وفي أن
 من الثالث في الكراهة ولا يبعد أن يحمل قوله عليه السلام ما أحسنها على التقدير وتسد بدحسنها أي ليست
 حصة بتأييد الكراهة وربما احتل أن يكون قوله واحض من كلام جميل حكاه عن عليه السلام أنه أتى بهذه المنفعة
 فتريد التفسير بحجة أخرى إلا أني لم أفت على ما يقتضي صحة هذه المنفعة حتى في العروة أما الاستدلال
 على تحريم بقوله صلى الله عليه وآله هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وأما من كلامهم أو ليست
 وما دعا، ولا ذكرنا هي اسم للدعاء وهو اللهم استجب وأما معيار مسماة فبأنه خبر معلوم سند وذكروا
 بعض الأصحاب أن الاستدلال مني على أن اسم الأفعال اسم لا لفظها لا لمعناها وهو خلاف الظاهر كما
 ذكره المحقق الرضوي رحمه الله عنه مسئلة بأن العرب تقول ص وتريد معنى استكت لا يحظر بها لفظ استكت بل قد
 لا يكون مسموعة له أصلا انتهى وقد يقال إن غرض المسئلة كون الأذن في الدعاء لا في اسم الدعاء فلا يفرق
 الموقوفه ما لا يخفى ولا يبعد أن يقال أن أمين لو فرض أنها عام محض والنهي ورد عنها فلا سبيل إلى إسقاطها
 نعم لو ورد الخبر الدال على النهي ما بعد الصلوة أو عدم الصلوة في التحريم أمكن أن يقال أن ما دل على تحريم
 الكلام في الصلوة مطلقا لا ما خرج بالدليل وهو الدعاء كون لفظ أمين دعاء يتوقف على البتة ولم يعلم
 هذا فإن قلت الدعاء المأذون فيه لا يختص بلفظ وكون أمين في معنى الدعاء كما ذكرنا كونه المطرقة
 لا يبعد أن يكون الدعاء المأذون فيه ما يسمى عاغدا أو عرفا على تقدير انتفاء الشرع واللغة غير معلومة
 الآن والعرف لا يساعد على كون أمين دعاء وإن كان لا يمكن في اليمين كلاما أما ما يقال في توجيه عدم الإثبات
 ومن أن النهي عن أمن خارج عن العبادة فمنه ومنه يعلم أن القابل بالعميم في الفاعلة وعبرها بما يوجه
 كلامه ينبوع من التذرع فيما ذكرناه وما لا يبعد لبعض الأصحاب من أن الأمر المطلقة تقتضي الصحة فيه تأمل بعرض
 مع تفضل المقام أما ما يقال من أن التامين لا يصح إلا لمن قصد الدعاء فلا يجوز إلا لمن قصد الدعاء لأنه كلام
 ذكر ودعا فيدخل تحت النهي فيكون حراما ومطلبا فعليه تأمل لأن استجابة الدعاء لا يختص بحضور سماع المسموع
 غير عام في الأحبار والإجماع على أن غير الذكر والدعاء مطلقا على وجه تباين التامين غير حاصل كما هو واضح
 أن إثبات كونه التامين دعاء غير معلوم فصاح الحكم بحجوانه الموجب لبل وفيه أن الكلام في الدخول تحت اسم دعاء
 الشيخ في البينات لتوجيه الإبطال بآمين من لزوم خروج الفاعلة عن كونها قرأنا قصد الدعاء أو عدم فأنه الثاني
 على تقدير قصد القرآن ولزوم استعمال المسترك على تقدير إرادة القرآن والدعاء في الفاعلة الغنوص عليه حتى قدس
 سره ولا يمنع الاستدراك لا اتحاد المعنى وإنما أن قصد استجابة الدعاء لا يقتضي كونها بالفاعل وقد يقال على الأول ما لا

خبر

مع

نص

فخص امكانه فالدعي مختلف ومن ثم جرد القنوت بالالف فهم حيث الدعاء الموضع للدعاء غير متحقق لحد
في السجدة تحت وصفه كما علم من الاصول وقد ورد في معبر الاحبار ان الفاعلة مستعملة على الدعاء والذكر وعلى
الشيء ان قصد استجابه الدعاء او لم يتبعه يقتضيان قصد الاستجابة لغير الفاعلة والمطلوب لجدي قد سبق
ان يطال بالتأمين مطلقا الا ان توجيه هذا غير بعيد فلنظام اما الجزء الرابع من فقا كانت البقعة فيه ظاهرة وكان
مجلس المخالفين كان حاضرا في المجلس فاهم عليه السلام ان السؤال عن تغيير العضو عليهم وفي الصالحين اما الحد
بوت القائلين بهذه اللفظة كالبرود والمضاري فما لا يلق ذكره

احضر الحسين بن عبد الله عن عدة من اصحابنا
عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل
يقرب بالسجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد فاما ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن
بن خالد عن ابي النخعي وحبش بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن عليم السلام انه قال اذا كان آخر السورة
السجدة اجرا كان تركها فلا ينافي هذا الجزء الاول لان هذا الجزء محمول على من يصلي مع قوم لا يمكنه ان يسجد ويقوم
فيقرأ الحمد فانه لا بأس ان يركع والجزء الاول محمول على المفرد والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان
بن عيسى عن جماعة قال من تلا اقرا باسم ربك فان ختمتها بلسجدة واذا قام فليقرأ فاتحة الكتاب وليركع قال فان
انبلت مع امام لا تسجد فيركب الايام والركوع ولا يقرأها في الفريضة اقر في المطوع

في الاول حسن على تقليد ما قدناه من ان العدة المذكورة هي من ذكرهم في ترتيب الوضوء من حيث ان الطاهر علم
الاختصاص بذلك الباب والثاني فيه ذهب بن وهب وهو ضعيف والثالث فيه عن ابن عيسى وقد مضى
مكررا ضعفه
في الاول لولا دعوى الاجماع في كلام بعض علي بن ابي حمزة قراءة العزيمة في الفريضة
عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل سجد في ركعة ثم قام فقرأ فاتحة الكتاب ثم سجد
ما وافق المسحور والثاني ما ذكره الشيخ في توجيهه لا يتعين مجاز حمل الاول على الفعل والثاني على الجواز وبالفرض
الثالث من المفهوم يتبع من الشيخ له مع انه المتجه من حيث اقتضاه حمل الاول على النافذ وعلى قراءة العزيمة سقوا
نعم ذلك وعلى تقدير عدم الاجماع يمكن حمل النهي في الاخير على الكراهة كما يورد الامر بالقراءة في التطوع هذا وفي
احبار اخر ما يذهب على الجواز مطلقا كما رواه الشيخ في زيادات الصلوة والنية لجعل السجدة بعقب في الحسن
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يقرأ بالسجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب
ثم يركع ويسجد قال يسجد اذا ذكر اذا كانت من العزائم وغير ذلك من اخبار نقلها في كتاب معاهد التبيين مع زيادة
احكام لا ينهاها للاصحاب كلام في بطلان الصلوة مع قراءة العزيمة واحتجاج لبعض على المنع اما الاول فوجه
البطلان بعضهم بزيادة السجدة في الصلوة وترك الفورية الموجبة للنهي عن الصلوة واعتبر من عليه بعدم بقاء النية
وعلى تقديرها بالبناء على وجوب اكمال السورة وتحقق القرآن ببعض والآيات فيها فاسكل واما الثاني فهو منسوخ في
وقد ذكرنا ما في ذلك كله في الكتاب المشار اليه والحاصل انه لا بعدا اختصاص القرآن بالسورتين التاميتين لما هو معلوم
من جواز العدول من السورة الى اخرى مع الشرط المذكور في محله الا ان يقال ان القرآن لا يتم الا بالمقصد من اول الامر

روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن
احمد عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن الرجل يقرأ بالسجدة في آخر
حتى يركع ويسجد

الطهارة

وعلى وجه القام ان الشيخ في اول التهذيب ادعى الاجماع على استراط الطهارة في تحدة المداة وهذا كما ترى في الزيادات من الصلوة حمل جزاءه على الاستحباب والعلامة في الم كما سمعته في كتاب الصلوة اجمع باصالة الزيادة يعني من التكليف بالظاهر مع ان الشيخ ادعى اجماع على الطهارة وفي بعض من الم استدلال بان الاستماع موجب للتحقة اجماعاً ثم ذكر ان الخيض لا يصح لما يغيبه والاصل بقا عينه والاجماع وهذا الاضطراب في الاجماع من الشيخ والعلامة من زيادة استعجب وهم اعلم بالكمال اما اتفق لبعض محققي المعاصرين سلمه الله من حمل الجزاء المجزئ عنه احياناً على السجدة فابداً ان المعنى كلف ليقولوا لا يستحب وفيه انه عريب منه لان السؤال صريح في جواز القراءة وعدمه كما يدعي عنه لفظ هل لان يشاء عالم الجواز سائل عن المحذور فليست به

ل

اجتزأ الشيخ رحمه الله عن أبي القسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن عمار بن ابراهيم عن عمار بن ابي عمير عن عمر بن ادينه وابن بكير عن رزان عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكت من القراءة والدعاء الا ما سمع نفسه محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قال يقول الرجل في صلوة ويؤبه على فيه قال لا بأس بذلك ان كان سمع اذنيه الصممه فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن عمر بن علي بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سأله عن الرجل يصلح له ان يقرأ في صلوة ويحرك لسانه بالقرآن في صلواته في غير ان يسمع نفسه قال لا بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم نوحاً فالوجه في هذا الجزاء غلظه على ما يصح خلفه لا يقتضي به جاز ان يقرأ مع نفسه مثل حديث النفس يدل على ذلك ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الحسن عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال تحركت من القراءة معهم مثل حديث النفس

في الاول حسن والثاني صحيح على ما تقدم لان الطريق الى محمد بن احمد بن يحيى في التمسك من لاريان فيه من عاصراً وغيرهم من المصطلحين على الحديث الصحيح وكذلك الثالث والرابع فيه الاسال ما محمد بن احمد بن يحيى وقد مضى ان الظاهر كونه التمسك واحتمال التمسك المذكور في رجال الصادق عليه السلام في كتاب الشيخ مهملاً لا بعيد مع احتمال الاتحاد عزان الرواية هنا عن يعقوب بن يزيد عن وفي الرجال ان الراوي عنه محمد بن ابي عمير في النجاشي والمفهرست وفي الظن ان رواية يعقوب بن يزيد عنه بعيدة ولا تمسك بعد الارسال في الاول ظاهر لانه وكان الظاهر ان الراوي في حقايق

لا اعتبار الزيادة في الخبر على المشهور والرواية وان كانت عامه فهي دالة على الرواية في الصلوة للرجل في العموم ولا يحسن ان قوله اما ما سمع نفسه في تقليد ما سمع الانسان نفسه والثاني كما ترى يدل على الاكتفاء بسماع الصممه فيقتضى الاول به وجع عند الجزاء الاكتفاء في الاخفات بسماع الصممه ولم احده صرح بتقليد سماع الانسان نفسه في الاخفات الصممه كما ذكرته في حواشي اب ايضاً وقد قلنا على قريب كلاما في الخبر الاخفات حيث ذكر الشيخ هناك الجهر في الصلوة وكيف ان يقال هنا ان الخبر الاول والثاني يتناولان الجهر ويوردان الاستحباب السابق بقله ويكون الخبر الثالث محمولاً على الاخفاتية بياناً لما قلنا من ان العرف من الاصحاب المتأخرين خلاف ذلك والحمل على التقيته كما ذكره الشيخ له وجه وان بعد وذكر بعض محقق المتأخرين رحمه الله ان لا يحرف الاجماع لكان القول بمضمون الصحيح يعني جزاءه على جعفر او على بعد حمل الشيخ من حيث عدم الاستعداد في الجزاء كما ذكره وصعب المريد والجمع بين الاخبار كحل الاولين على الاستحباب انتهى وله وجه وجه يظهر بالتأمل اللغة قال في القاموس الملهة اللحن المشرقة

قراءة الفاتحة في الاخيرتين في حق الناس في القراءة في الاولتين قال في المصنف ان سني القراءة في الاولتين
 واما الاول في القراءة في المصنف من القراءة وقد روي انه اذا سني القراءة في الاولتين يعني في الاخيرتين
 وقال بن قتيبة من سني القراءة في ركعتين او اثنتين وذكر في الاخيرتين سبع بينهما ولم يذكر فيها سبعا اذا عرفت هذا
 فاعلم ان الاول كما يدل على اجزاء التسبيح عن قراءة الفاتحة يدل على الاكتفاء بالقراءة المذكورة وهي سبحان الله وحده
 والله لا اله الا هو والكبرياء من المصنف رحمه الله انه قال اقله اربع تسبيحات هي سبحان والحمد لله ولا اله الا الله
 من واحدة والثاني كما يري يدل على اجزاء مطلق التسبيح والتحميد والاستغفار والمنقول عن ابن الحنفية القول بان
 يقال كان القراءة تحميد وتسبيح وتكبير وهذا الخبر لا يدل عليه بل المنقول عنه الاحتجاج بالسادس اما مضمون الحديث
 عنه فلم افق على القايله والثالث واضح الدلالة على المساواة مطلقا وقد ذكر في ان العاقلين بالمساواة احتجوا
 والاربع على افضلية القراءة والخامس دل على افضلية القراءة للامام والتساوي للمنفرد والسادس دل على
 التسبيح مطلقا وما روي الشيخ فيمنع القول فيه فلا بد قبل الكلام في الحديث من ذكر بقية الاخبار الواردة في الباب
 مما وقفت عليه روي الشيخ في زيادات الصلوة مرتب عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القراءة خلف الامام في الركعتين الاخيرتين فقال الامام نعم فاحدة الكتاب
 ومن خلفه تسبيح فاذا كنت وحدك فاقرأ فيها وان شئت تسبيح وروي بطريق في حديث السدي وقد مضى
 القول فيه وباقي رجاله لا ريب فيه والداوي جميل ذرايح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يقرأ الامام في الركعة
 في آخر الصلوة فقال بفاحة الكتاب ولا يقرأ الذي خلفه ويقرا الرجل منها اذ يخطب وحده بفاحة الكتاب وروي
 في باب الجماعة من الزيادات عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت
 خلفا لامام في صلوة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكان الرجل قاموا على القرآن فلا تقرأ خلفه في الاولتين
 وقال يجزئك التسبيح في الاخيرتين فقلت اي شيء تقول انت قال اقرأ فافحة الكتاب وروي عن الحسين بن سعيد عن
 ابي بصير عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا أدركت الرجل بعض الصلوة وفاته بعض خلف
 له يجلس بالصلوة خلفه جعل اولها ادركا وله صلوة ان ادرك من الظهر في العصر او من العشاء ركعتين و
 ركعتان قرأ في كل ركعة ما ادرك خلف الامام في نفسه بام الكتاب وسورة فان لم يدرك السورة تامة اجزاء
 كتاب فذا لم يقرأ فافحة الكتاب لا يقرأ فيهما لان الصلوة انما تقضى فيها في الركعة الاولى في كل ركعة
 بام الكتاب والسورة وفي الاخيرتين لا يقرأ فيهما الا ما هو مستحب وتكبيره قليل ودعا ليس فيها قراءة الحمد
 وروي الصدوق في الفقيه في اول باب الصلوة بطريقة الصحيح عن زرارة بن اعين قال ابى جعفر عليه السلام
 الذي يرض الله على العباد عشر ركعات وفيمن القراءة وليس فيهن وهم يعني سبعا فاذ رسول الله صلى الله عليه
 سبعا وفيمن السور وليس فيهن قراءة الحديث وروي عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 قال لا يقرأ في الركعتين من الاربع الركعات المفروضة اما ما كنت او غير اما ما قلت فاذ القول فيها قال اذا كنت
 اماما ادركت فقلت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاث مرات تجعل تسبيحات ثم تكبر وتراجع وهذه
 ذكرها الصدوق في باب الصلوة للجماعة وروي ايضا بطريق وان كان غير سليم الا ان ابداع الرواية انما بهما فافحة

ذكر عا ورس قال دلي ما يحرك في القول في الركعتين الا خبرتين ان تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله
رسلا ايضا في باب وصف الصلوة ما هذا لفظ وروي محمد بن عمر بن ابي اذ قال وصار السبيح افضل من القراءة في
حزبتين روي صلى الله عليه وآله لما كان في الاخيرتين ذكر ما راي من عظمته عز وجل فدهس فلما سجد
الله وحده وانه لا اله الا الله فلهذا كان كذا وصار السبيح افضل من القراءة وفي الخبرين ان الرواية عن محمد بن ابي
في الفقيه ما قلناه روي ان يكون قوله وصار ليس من الرواية لكنه بعيد وهذا جميع ما ذكر وغير ذلك من اخبار
في محل آخر اذا نظرنا فان لم نعلم ان يستفاد من كثير من هذه الاخبار رجحان السبيح والفرق بين الامام وغيره ان
وعند في بعض الاثر رواية الصدوق الصحاح عن زرارة المفضلة لقوله اذا كنت اماما او حاكما صرحت في عقد
الوقت والتهوية بعض الاخبار والمفني في صحيح زرارة المروي من الصدوق في باب الصلوة اقل من سبعة
المرجوح وبوجه التهوية في الخبرين المذكورين في الكتاب روي السبيح بالاعتقاد قد ذكرته ما فيه من خاصية
اب وغيره وتاخرنا ان لو كان المراد ما ذكره ينبغي ان يكون في الجواب ما يفيد التخييل ان دفع المعنى كما
يتحقق بتعيين السبيح تحقيقا احتماله ويحقق ترجحانه اما الماويل الماين فله وجه اما الماويل للترجيح
اذا وجد لاحتمال الثاني غاية الامر انه يبقى الكلام في خبر سنان ولما اوردت من قوله فيه كلام في المنعني
حاصله ان قوله اي سبي تقول انت للمانع من جملة على السؤال عن قوله اذا كان ماموما وفيه ما لا يخفى وقد
اطار قدس سره القول في توجيهه وفي نظري القاصر انه لا بعيد ان يكون قوله اي سبي تقول انت في حال التمام
وقراءة عليه السلام الفاتحة لاحتمال وجوه فكله مخالف بصلي مغد او يحكي فعله لو صلى بعض الفاتحة على ان لا يبعد
احتمال ان يراى اي سبي تامر به ويكون قوله عليه السلام اقر الله بقله حيث ان الفاتحة حصن اهل الخلاف
او يحوذ لك ومن هنا يظهر ان احتمال التقيده في خبر منصور بن حازم المذكور في الكتاب اربب للاعتبار
منه من حيث مظنه ما ذكرناه ويؤيد هذا لطلافت الاخبار بافضلية السبيح وما دل على افضلية القراءة على
الاطلاق يكون محولا على ما قلناه متبني في التامل في ذلك وقد اوصحت الحال في حاشية الروضة اما ما تضمنه خبر
الاول من اخفاء السبيحات الاربع فهو قد ذهب اليه على ما قيل لكن الاستغفار في الثانية على الظاهر من الرواية
وجوبه وتركه في الاولى قد ياتي الوجوب الان يقال بالتحيز بين الاربع وبين فعل السبيح والحمد لله ولا يستغفار
واجبا والمقرب الذي ذكرناه لم يصرح به واحتمال ان يقال باستحباب الاستغفار فيكون من قبيل التحيز
عدم وجوبه في الاولى كالترتيب في الاولى لدلالة الثاني على نفيه اما احتمال حمل المطلق وهو الثاني على
التفديد وهو الاول ففيه ان لكل اطلاقا وتقيدا والترجيح مشكل والحمل على شخص اما ان تضمنه الثاني من
قوله وان سبت فظاهر ترجيح السبيح كما يشعر به اللفظ مضافا الى قوله فانما الحمد ودعا فان هذا
كما ترى يستعربان الواجب في الاخيرتين لما كان الحمد والدعا وهما محوران في الحمد احوال وجب بها استيفاد
منه لزوم الدعاء والحمد فقط وما عداه لا يكون واجبا والاستغفار لا يخفى انه دعاء ان يكون الوجه في قوله فانما
الاشارة الى تحقق احد افراد الواجب المحب او فردية في الخبرين كما يري دلالة على تضمن الفاتحة الدعاء فقد يندفع به ما ورد
على قول امين اللهم الفاتحة بعد الفاتحة من استلزام لعدم الدعاء والفاتحة ليس بدعاء فان قصد بها الدعاء خرجت

غير ان الترتيب لم يعلم ان يكون
لا بد من تقوية بعض الاخبار
ببعض وجوه التامل في الاستغفار

وتبين

في هذا ما هو فلاسه في قوله من وقد تقدم فليأمل واما الثالث فعلى تقدير العمل به يتضمن محققا في
 حاشية كاري عدم الترتيب الاول وترك التمهيل والاستغفار وح احتملا متعلقا مطلقا للذكر والخامس كالمحقق
 في حاشية الثالث واختلاف مدلول الاخبار لكن الوقوف على مدلول الخبر الاول مع الاستغفار طرقت السلامة جازة لا
 في مواد على الثالث كارهة تصدق عن زيادة واحتمال الترتيب بين الثالث وبين الرابع ممكن اما محل المطلق على
 الميزان وفيه ان الرابع تضمنت التكبير والتكبير كما في اما ما نقله في الخبر عن الشيخ في النهاية ولا اقتضاه من القول
 بذلك مرات بالاربع فيكون اثني عشر قال العلامة وهو الظاهر من ابن ابي عمير وعن السيد الرضائي من القول
 بذلك مرات بالاربع ثمان وعشرون وهو سبحانه اسم والحمد لله ولا اله الا الله ثم التكميل في الاخير وهو اخبار
 الشيخ في ظل البسط وابن ادریس وسلام على ما قاله العلامة فقد قال في الحج انه لم يفت لها على دليل وقد ذكرت في
 حاشية الروضة المستدركه على الاول في الخبر المذكور في اخبار ابن ابي عمير حيث نقل من بعض الروايات
 احاديث من جملتها ما نقلناه من كل واحد من المحققين القول به لانه قال في المعية على ما نقل حسب ذكر الروايات الواحدة
 مندي القول بما جاز في الكلام لا يخرج وعزيميد ان يقال ان مفاد الاخبار عدم تعيين الذكر المخصوص ان عدم
 ترتيب السبب عدم وقوفه على حد معين عدم جواز الزيادة بل بيان اقل الاجزاء روح لو ان بالزيادة كل واحد
 الخبر كمن ينبغي ان يكون القصص اول الاما كما هو شأن المخرج وقد ذكرت محال فمضلا في حاشية الروضة حيث
 ان خبري بدر من ذكر كلاما في وجوب الزيادة على الرابع وعدمه والحاصل ما ذكرناه فليكن على طابعين العاقل
 في كبر من المسائل من زيادة وفي المعية وهل يرتب الذكر لازم الاسباب لاختلاف الروايات وفيه دلالة على بغير ما
 ذكرناه وما عساه يقال ان ما دل على الرابع من واحد يدعي ان ما يقتضي تكرارها لنا للاستحباب بمعنى كونه
 مستحب اما كون التلخيص احدا لا افراد فلا دليل عليه يمكن الجواب عنه بان ما تضمنه خبر زياره السابق الدال على السبب
 والتكبير وما عساه يقتضي الاثنان بما يفيد وان يكرر فيحقق الواجب في اي فرع واحتمال ان يقال ان خبر زياره
 تضمن السبب والتكبير والتمهيل والدعا وما تضمن الثالث مقتضاه السبب والتكبير والتمهيل والتكبير من دون
 الدعاء فلا يكون من افراد ذلك المطلق يمكن الجواب عنه بان خبر بعض الاجزاء لا يقتضي استحباب غيرها وحج
 ان يكون التكميل مستحبا في غير الاول وان افكر ان يقال ان خبر زياره سقوط التكميل من جميع السبب
 وما دل على الرابع يفيد لزومه فاهو الجواب فهو الجواب لا سترال الدعاء وما عساه يقال ان ما دل على التلخيص
 الى ما دل على الواحد مع حمل الزيادة فيه على الاستحباب والنظر في المطلق المقصود لمطلق السبب المذكور سابقا
 يقتضي العمل باطلا فله يكون فزاد السبب والفرع الاخر السبب الواحدة الواردة بلفظ سجد اسم والحمد
 ولا اله الا الله وانه كبر ما دل على هذا الفرع وهو ما تضمن الثالث مستحب يمكن الجواب عنه ان ما تضمن الواحد
 ان يكون فزاد من المطلق وعلى تقدير كونه فزاد خبره ان يكون الثالث كذلك لكنها افضل من حيث المجموع على
 معني افضل الفردين لكن لا يخفى ان هذا الاحتمال كما في احتمال خبري قدس سره لا يثبت احتمالا واما يدعي
 ان جميع ما تضمنه الاخبار المفضلة بيان لافراد السبب وبما وت بعضها على بعض بالا فضليه والمطلق
 الاخبار بالسبب لا يحمله على المفيد من اشكال لما عرفت من التحالف بالزيادة في الفصان وحل بقاد المطلق

على إطلاقه لا مانع منه والمفيد كل على أنه فرع اكل من مطلق السبيح المتضمنه لجزء المطلق ثم المفيد يتفاوت
بالأفضلية لئلا يؤول إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا يتعد ادعاء الاحتياط في السبيح لأن ما سبق نقله عن العلامة من قول
أدريس بعدم جواز الجهر بالبسملة في الأخرين وعن البعض بالوجوب للخلص عنه إلا بالسبيح والاختلاف
في السبيح على الخصاص عنه بفعل الزايد المتفق على صحته وباعساء يقال إن من أوجب الأربع لا يوجب الزايد
فيه أن الزايد لا يورث به على سبيل الوجوب والقابل للأربع لا يمنع فعل الزايد وهكذا القول في غيره من هذه المسئلة
على أن الذي يقتضيه الاعتبار ما سبق في دليل الجهر في الأخرين من عدم دلالة الرواية للمعجزة لأنها عليه وقد كانت
الرواية من سبيل السبيح مطلقاً ما لم يتغير مستوف إذا كان ما ما فيتراعى سبيل الاحتياط وعلى تقدير
ما قرناه لو أن الزايد واجباً أكن من حيث دخول الواجب فيه إذا اختلف الأخبار فربما جله على عدم المفيد
غاية الأمر الاستغناء لا من وجوبه من أسكال والاحتياط في فعله مطلوب أما بلفظه أو بالدعاء وأنه تعاليم
في المقام سي وهو أن قدما عن الصدوق رواية تضمنت أن قضا القراءة الفائية في الأولتين وغير بعيد أن
يراد بالقضاء في الثاني الأخرين فيكون مذهبا للصدوق في الجمع ذلك وأنه تعاليم بحقائق الأحكام

ل

أخبرني الشيخ رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى بن الحسين
بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي والعباس بن معروف عن القاسم بن عروة عن هاشم بن سالم قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن السبيح في الركوع والسجدة قال يقول في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجدة سبحان ربّي الأعلى
الفريضة من ذلك تسبيحة والسنة تلك والفصل في سبوح عنه عن أحمد بن محمد بن علي بن عبد بن حديد وعبد
الرحمن بن محمد بن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن محمد بن عبد الله عن زهارة عن جعفر عليه السلام قال
قلت له ما يحري من القول في الركوع والسجدة فقال تلك تسبيحات في ترسل واحد وواحدة تامه تحري عنه
عن أيوب بن نوح النخعي عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سألت عن الركوع
والسجدة كم يحري فيه من السبيح فقال تلك تحريك واحدة إذا أمكنت سجدة واحدة من الأرض وعنه عن أبي
جعفر عن الحسن بن علي بن يقطين عن أحمد بن الحسين بن علي بن يقطين عن أبيه عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال
سألت عن الرجل يسجد كم يحريه من السبيح في ركوعه وسجده فقال تلك تحريك واحدة في الأول من السجدة
من عروقه وقد تكرر ما لم نقتض على ما يقتضى مدحه فضلاً عن غيره ومحمد بن قلوويه أيضاً في القول في الركوع
والسجدة على في زجالة وفيه دلالة على أن ما يوجد في بعض الطرق من الرواية على بن حديد عن عبد الرحمن
أن أبي حمزة لا يخبر من ربه بل المولد قد سبق ما حكياه عنه من جزمه بأن عن سهو والصواب هو الرواية
بدلها وفي الرجال واستفاد ذلك لأن الطرق التي حماد بن عيسى عنه عبد الرحمن بن علي بن حديد والثالث لا يثبت
فيه بعد ما قد مناه في محمد بن أبي حمزة والبايع أبو جعفر عنه أحمد بن محمد بن علي بن مامقن القول فيتم أن للضم
كلها في الأخبار عايد إلى سعيد بن عبد الله كما هو واضح في الأول نقل العلامة
في الملح عن الشيخ في البسوط أنه قال السبيح في الركوع أو ما يقوم مقامه من الذكر الواجب بتطل الصلوة بتركه

الأربع

وبعد الترتيل فكانه قال تلك سبحات هي تدل واحد كذلك وعلى هذا يحتمل ان يكون كبري اوصفي تلك
 كذلك وسياحي ان الاحبار ما يدل على اجزاء تلك الصغريات فيمكن تقسيم اطلاق الجزية كما يمكن تقدير بالكبر
 لو جردتها في بعض الاحبار ما يدل على اجزاء تلك او رابعها ان يراد بالثانية مساوية لتلك الصغريات ما
 في خبر مجمع من قوله تلك سبحات او قد مر من وج يراد بالتلك في الخبر المذكور الصغريات ويراد بالثانية قد مر
 وهي كبري وزيادة شي معها وخامسها ان يراد بالثانية تكون الحجة من الارض كما في خبر علي بن يقطين وسفيان
 في تلك فسعى التامل في مرجحان احد الوجهين والعجب من اطلاق العلامة الاستدلال بالروايات والمطالع
 في الاقوال المختلفة والروايات كذلك واما الثالث والرابع فالاحمال فيها ظاهري ولا يبعد ان يبين بحر معوي
 عمار الا في تقدير الاعتماد على الصحيح وحراني بكر للحضري عندهم يعمل به لكن لا يخفى ان وجوه الخبرين سقي
 وقد توجه حوار كل من المذكور في الخبرين فلا احمال من هذه الحجة فاما ما رواه الحسن بن سعيد
 عن صفوان عن سمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تحري الرجل في صلوة اقل من تلك سبحات او قد مر من خبر
 عن محمد بن علي عن داود الابزازي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادني السبع ثلث مرات وانت ساجدة لا تجعل
 عنه عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سألته عن ادني ما يحري من السبع في الركوع والسجود
 فقال تلك سبحات والوجه في الجمع بين هذه الاخبار من وجهين احدهما انما يجوز الافتقار على سبعة اجزاء
 واحده ان كان سبحات محصورة وهو قول سبحان رجلي العظيم في الركوع وسبحان رجلي الاعلى في السجود
 حيث ما تضمنه الرواية روناها في اول الباب عن هشام بن سالم فاما ان قال سبحان الله فلا يحريه
 اقل من تلك سبحات يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن الحسن بن الحسين عن الحسن بن
 عن زرعة عن سماعة قال سألته عن الركوع والسجود هل نزل في القرآن قال نعم قول الله تع يا ايها الذين امنوا
 وامجدوا وافعلوا كعب حد الركوع والسجود فقال اما ما يحرك من الركوع فثلاث سبحات بقول سبحان الله
 سبحان الله سبحان الله تلك عنه عن القاسم بن معروف عن حماد بن عيسى عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد
 عليه السلام احف ما يكون من السبع في الصلوة قال تلك سبحات ثم سلا بقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله
 والوجه الثاني ان يحمل الاخبار الاخر على الفضل والاسحاب دون الرض والاعجاب
 في الاول ليس فيه الاسمع فقد قدما القول فيه عن قرب من الذي يستفاد من الرضا مدح على تقدير
 ما والعلاقة في الموصفة بالصحة واقفي ابن بعض محقق المعاصر من سلمه الله وهم اعلم بالحال والثاني
 فيه داود الابزازي وهو مذكور في هذا في الرجال الباقر عليه السلام من كتاب الشيخ والثالث فيه محمد بن
 وابوصير وحالهما كذا القول فيه والرابع احمد بن الحسن فيه مشترك ولعن عن واصف اما الحسن بن
 ابن سعيد كما ان الحسن هو اخوه في الظاهر من روايته عن زرعة لما قيل في الرجال الحسن يروي عن زرعة
 بواسطة اخيه والخامس واضح الحال في الجميع طرأ الشيخ المعارضة فيه بسبب طاعة
 الاخبار السابقة على احكامها دون تلك وهذه تضمن الاول منها انه لا يحري اقل من تلك سبحات او قد مر
 هو الثاني تضمن ان ادني السبع ثلث مرات والثالث ان ادني ما يحري تلك وعبر خفي ان الاخبار لا

المذكور

الحي

بعد انما من الاحتمال في الواحد الناقه ان يراد بها سحران في العقيم لا يتحقق التقاض بينهما وبين حد
يكون لان الاول يقضي الثلث او قدرهن والواحدة لا تقع بالعدد على تقدير كونها تسعة كرى كما ذكره الشيخ في
ان بر تقديرهن مطلق الذكر كما يدل عليه بعض الاحبار خاصة بالتسبيح واطلاق التسبيح في الحمل والحمل ثمر بالنسبة
او بعد جزئيا فالاحتمال الناقه في الاحبار السابقة ما قد ناه على ان يقضي ما جرى رجل في صلوة ولا يتعبر
في الركوع والسجود بحملته على ذلك جزئيا ما سبق نقله من رواية الصدوق حيث قال ادنى ما جرى مع التسبيح
في الاحزاب سحران اسم سحران سحران من فعل التسبيح نظر الى تبادر تسبيح الركوع والسجود او في عموم المتناول
ليتم اول جزئين والثاني كما نرى بذلك على ان ادنى التسبيح تلك مرات فان حمل على ما ذكرناه التسبيح في انه لما جرى
ان يقدر على وحد او بالخصوص ففقد ان بعض الاحبار السابقة قد دل على الواحد الناقه واحتمال كونها
من تلك اعنى سحران اسم مرة دون سحران كما نقلناه غريب من رواية سمع له وثب بالنسبة الى التسبيح ولا يتعين الحمل
الذكر على انه سباني فابدل على ان ذكره في النظم وحمله فليتم الطلاق في الوجه الاول كما يحتمل على سرف
رواية عن ادنى ما جرى مع التسبيح وان كان المراد كما هو الظاهر السؤال عن ادنى الواجب في التسبيح على اطلاقه
سواء في جميع انواعه اعنى الثلث الكبريات كحيث ان ادنى التسبيح في الصغريات فلا وجه لذلك ادنى كما هو
مع هذا فالمستفاد من احبار السابقة الدال على الواحد الناقه اذا حملت على الكبرى كونها ساوية للثلاث في حكم
وذلك ان ادنى ما جرى هو الثلث كانت الواحدة الكبرى كذلك والثالث الكلام فيه كاللثاني وقد ذكرت في قولنا
كما ما حرمه ارادة وفق عليه واما الرابع فاللذلة فيه على ما ذكره الشيخ غير واضحة والظاهر ربما دل على ان الغير
محرر مطلقا لكن الملك احف اذا عرفت هذا فاعلم ان ما ذكره الشيخ غير واضحة العلامة في المص من استدلال الفاي
بتعين التسبيح بالروايات المذكورة وقد تقدم ذكره غير انه استدلال على اختيار من اجزاء مطلق الذكر
روى ما لا يتجوز في سائر احدهما عن هشام بن الحكم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي ان اوردت
التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله والحمد لله فقال نعم كل هذا ذكر الله وفي الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد
الله عليه السلام في هذا كلام التسبيح بعينه وقد نقله في ثم كذلك وكثيرا ما يحذف في المال نوع توقف في مثل هذا
لكن انما الله من التسبيح فالاكفاء به محل مائل والروايات المذكورة ان غريب فتعوضنا في الزادات من كتاب
الصلوة وقد وجدت الان في الكافي الرواية الثانية عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله والحمد لله فقال نعم ولا يحسن ان اتم الله عز وجل
صلى الله عليه وسلم بل يرد على نوع خاص من الذكر عليه في الاول وجه قال لا عمل من التسبيح مشكلا كما استدل به ولا
العمل عنه وقد مضى ما يحتاج على ما ذكره التسبيح وثاني الجزاء في ما لا يد من حيث قوله كل هذا ذكر الله ان عمل
ارادة المجموع او البعض وعلى التقديرين الجاد من السؤال كونه من عرض التسبيح والاستدلال به على اجزاء سحران
وحدها كونهما ذكر محل مائل يعرف وجهه مما فصلنا في الروايات المذكورة وترفعنا احتمالا للعموم في الجزاء على تقدير
ظهوره خضعا على التسبيح وانه لا يحسن سحران اسم مرة ويمكن ان يقال انما على الواحد الناقه بعد
الواحد من الثلث المذكورة في بعض الاحبار من المطلوب وبذلك احتمال الواحد الناقه ما في سحران او سحران

والثلاث الصغريات تسعة عشر في
الصغريات تسعة عشر في
الثلث الصغريات تسعة عشر في

التسبيح

منقول

لا على العظم ومعه لا يحصل المحرم بالاجزاء الا ان يقال ان التعريف بالكبرى واجب اذ لا منافاة بين اجزاء
الكبرى واجزاء واحدة معر في نظر ويراد بالتمام عدم الاتيان بلفظ سبع وحدها كما مضى الاحتمالات الاحتمالات
بقدر بعضها وبعضها لا يضر فممكن ان يقال ان تحقق الاجزاء موقوف على المصاحبة كان تحضن العموم في الخبر كونه
ومع هذا يظهر ان الاستصحاب وبعض المحققين سلموا احزم مطلق الذكر محل تأمل واما الوجه الثاني
للشيخ فقد توجب عليه ان الفضل في الاخبار الاجزاء اما ان يريد به كونه افضل من تسبيحات الله وحدها او
من سبحان من سبحان ربح الاعلى او العظم وحدها فان اراد الاول فلم يبق ما يرد عليه وان اراد الثاني فانه
الاول من الاخبار الاجزاء تضمن قوله اقلها وهو يتحقق مساواة القدر في الفضل فلا التسويات الملك الا ان
يقال ان فرد الشيخ جمع بانضمه الاخبار الاجزاء وفيه انه لم يسمي الواحد التامة على تقدير ان تكون هي الكبرى
مفضولة محملة ما دل على الملك ومقدارها على الفضل والمقدار في الكبرى غير حاصل وعلى تقدير ارادة الكبرى
لكونها مقدارها في الجملة فالحال الاول في اخبار الباب على ان السنة في تلك وامتناد منه ان السنة في تلك كبرى
لما سبق فيه من ذكر الواحدة الكبرى وعلى تقدير ان يكون يراد بالملك الصغريات لا يناسب قوله الفرضية واحدة
لان الظاهر من الواحدة الكبرى قولنا زاد في الملك بعد عن اللفظ بل لا وجه له منه كما هو واضح ثم على تقدير
الحل على الفضلة نظر الى امكان توجيه مراتب الفضل فالمراد بالفضل ما كون الملك افضل الفرد من الاجزاء
مختيرا او كون الواحد هي الواجب والباقي مسحب وكلا الامر من مكل اما الاول فلان الاكتفاء بالواحدة الغرض
في الفرض لا دليل عليها الا من حيث قوله عليه السلام واحدة تامة مخرب وفيه احتمالات واما الثاني فذلك
للايجاب افرادا والافضل اقبح زيادة ويجوز في الملك فدرجته التسويات الملك على الفضل مطلقا
لحال ولو حلت على مطلق الفضل لزم بيان الافضل وخطر في البال علم البعد في كون المجموع واجبا
على انه احد الفردين الواجبين والفردان اما الواحدة الكبرى والكبرى مع زيادة لتاوي الملك او زيادة
ومجموع واما الثالث وعلى تقدير المفرد الثالث وهو الكبريات الملك تكون الواجب المجموع وكلاهما باعتبار
رجحان زيادته على غيره في الشك لان الفرد الاول وهو الواجب والرايد مسحب على الاطلاق كما يظهر من حد
فدس ثم وقد حققنا ذلك في حاشيتي الروضة واسرنا بالسبب في الاجزاء هنا وفيه هنا يعلم ان قول الشيخ
دون الفروع والايجاب محتمل ان يكون المراد به ذوات الفرض المعين والايجاب كذلك وعمل ان يريد به
ان الزائد مسحب لا واجب فليتامن
والذي يكسف عما ذكرناه مارواه احمد بن محمد بن
علي بن علي بن الحكم عن عبيد الملك عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام اي شيء حد الركوع
والسجود فقال يقول سبحان ربي العظيم وسجدة ثلثا في الركوع وسجدة ربي الاعلى وسجدة ثلثا في السجود
من نقص واحدة نقصت صلاته ومن نقص اثنين نقصت صلاته ولم يسبح فمأصله له فدل هذا الخبر
على انهم انما ايدوا في الحال والفضل الاتري انهم قالوا من نقص واحدة نقصت صلاته ومن اثنين نقص
ثلاث صلاته فلو كان الامر على ما ذكرناه لما كان الفرق بين الاخلال بواحدة وان يكون ذلك مطلقا للقول
وبين الاخلال بالجميع وقد علمنا انهم فرقوا فاما مارواه احمد بن محمد بن علي بن الحسين بن محمد بن الحسين

تقدير تقدير كونه مجموع من
فرد واجب مخير

وغيره

اللفظ قال في القاموس رسول قرأه أناد
وقال الرسول في العاءة الرسل ومن
رسل الكلام ترسل احسن باليفه وترسل
منه يرسل وقد التبدل الرق يقال تبدل
بأفداى استداه

مستبين

١٠ مرهبة استعجاب شاعري على الاستدلال بقوله عليه السلام في خبره ان العبرة بالثابت
 حيث قال عليه السلام فاذا اردت ان تستجد فارفع يدك بالتكبير وخز ما جذا وابد يدك تصغرها على الارض قل
 كنك ما ممتا وحتمال ان يقال بالرجوع لظاهر المراد فقه عدم ظهور القابل بالرجوع معنا الى حد
 والامر حلقه اما احتمال ان يق في خبر الجهر عنه ان لفظ قبل عز ان يكون بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة بمعنى
 معاذ الذين الربتين ففيه عينة من الاخبار بدفع الاحتمال سيما خبره لاق والثاني كما ترى له دلالة على جواز
 استبعاد من عجزه وانما انصح حاله من سابق وبالصمت الاخبار كمنه بل الاربعه من ذكر الذين كان الراديهما

فان باطنهما كما هو المتبادر من ان فانصره الثاني من قوله وذا اراد الخ هو الموجود في النسخ وفيه لكن في جعل
 اثنين وحديث في نسخ منه واذ اراد ان يقوم رفع يديه قبل تركيبه وكأنه سهو قلم وسعى ان يعلم ان النسخ في يد رعي
 بن من عديد عن فضاله عن العلاء بن محمد قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يضع يديه قبل تركيبه اذا سجد واذ اراد
 يقوم رفع ركبتيه قبل اياه ثم قال وعنه عن النعمان بن محمد جوهري وذكر الرواية الثانية التي قوله نعم ثم قال وعنه عن صفوان
 بن خراش له وهذا كما ترى على ما وجدت في نسخة جعل قوله واذ اراد من رواية الحسين ابن ابي عمير ولا يبعد ان
 يكون سبق انصره الشيخ في رواية اخرى وانما هنا هو الاصل وما في يد سهرم وفي الجبل الذين هكذا محمد بن مسلم
 قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يضع يديه قبل تركيبه اذا سجد واذ اراد ان يقوم الخ واعل الرواية من يد نفسان مسلم
 في الحديث او هو ما خذ من الكافي فليتا مل في ذلك كله واما الرابع فاذا ذكر الشيخ فيه في غاية العبد واعل الاولى التي فيه
 بما ذكره في الخامس وان كان اتسعيه في الرابع اقرب منه في الخامس لان قوله عليه السلام لا بأس محتمل لئلا يخرج الخلاف
 لغير الخامس فان الظاهر منه المساواة في القول من دون الترجيح لكن مع وجود المعارض فالنايل لا بأس به وما
 قاله الشيخ من عدم بطلان الصلوة او عدم استحقاق العقاب زيادة عن قدره الحاجة بل غير موافق لقوله
 عليه السلام هو مقبول منه كما لا يخفى

عليه السلام مقبول منه كما لا يخفى
 الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن الصغار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله البرقي عن محمد
 بن مضارب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان السجود على الجبهة وليس على الالف سجود محمد بن عيسى
 عن موسى بن عمير عن الحسن بن علي بن فضال عن بكير بن وعلبة بن ميمون عن يزيد بن ابي جعفر عليه السلام قال
 الجبهة الى الالف اي ذلك اصبت الارض في السجود اجزاءك والسجود عليه كل افضل احمد بن محمد عن الحسن بن
 علي بن فضال عن مروان بن مسلم وعمار الساباطي قال باين تصاحل الشعر الخيط الالف مسجدا اي ذلك اصبت
 به الارض اجزاءك فاما ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال علي عليه
 السلام لا تجزي صلوة لا يصيب فيها الالف ما يصيب الجبين فهذه الرواية محمولة على ضرب من الكراهية دون الفرض
 لان الفرض هو السجود على الجبهة والارغام سنة على ما بيناه ويؤكد ما قلناه ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد
 بن محمد عن ابي جابر عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة قال قال ابي جعفر عليه السلام السجود على سبعة اعظم للجبهة
 واليدين والركبتين والاحجامين من الركبتين وترغم بالفكر ارعائا اما الفرض فهذه السبعة واما الارغام بالالف
 فمنه من النبي صلى الله عليه وآله في الاول فيه مع البرقي وهو محمول لاحتمال السلام فيه بما

المناجاة
اذ سجد وادبرك
ركنك

محمد بن مصارب فانه مذكور مهملا في رجال الصادق عليه السلام من كتاب الشيخ وفي التهذيب بن مصارب
 وهو علي مازنه العلامة في الخلاصة نقله عن ابن الغضائري لا يزيد على الاحمال لان ابن الغضائري وثقه في
 وضعفه في اجر علي باحكاة العلامة والحال في ذلك غير حقيقه والثاني فيه موسى بن عمير وهو ابن يزيد بن
 لرواية محمد بن علي بن محبوب عنه في الفهرست وفي الجاسني موسى بن عمير في نسخة المرحوم فيما وثقه
 وابنه روى ذكره بن عمر وفي ابن عمر ولا يبعد الاعتماد على باقي الجاسني والفهرست لجواز الاختيار
 باللفظ مصغر وغيره والامر سهل ويرد فيه بالبا الموجه في نسخة وهو العجلي الثقة وفي اخري غير مضبوط
 وقد عدّه بعض محققي المعاصرين من الموثق ولا علم وجهه موضع وجود موسى بن عمر بن فيه وهو غير
 ولا ممدوح والثالث فيه الحسن بن علي بن فضال وقد تكرر القول فيه ومراد ابن مسلم كذلك لكنه فطح
 علي قول الشيخ والجاسني اقتصر على التوثيق والرابع محمد بن يحيى فيه ليس هو العطار لان الروي عن محمد
 بن محمد بل بالاحتجاج والخزاز او غيرها ويتعد كونه محققا بن أبي عمير بينه وبين محمد بن محمد في الرواية
 عنه علي باقي الرجال وقد عدّه بعض محققي الاصحاب من الموثق ولا علم وجهه بعد احتمال محمد بن يحيى
 لغيره من وثق ولفظه من عزيز والخامس لا يثبت فيه في الاول يدعي ان الثاني
 عليه سجود فهو لو صح سقي قول الصدوق بوجوب الارغام كما يظن من عبارته في الفقيه حيث قال ان ارغام
 رغام سنه من تركه لا صلوة له لكن الخبر كما ترى ورد قوله بالاخير ستمع القول فيه والثاني ظاهر الله
 علي الحقيقة حد هاهنا القصاص مثل الفاف وهو مشتق من اب سحر الراس من جهة الوجه الى الالف
 وان كل جزء منها الواصل الارض بفعل الانسان اجزائي السجود ولو جمع لانرفع به قول معتبر قدر الدرهم
 كما ينقل عن الصدوق وابن ادريس والشهيد في الدرر وان كان في نظري القامران كلام الصدوق في اليقظة
 لا ينفذ لوجوب لانه ذكر السجود على العود والمسواك مع ذكر الدرهم فلا بد من الحمل على الاستحباب في الدرهم
 وحمل العود والمسواك على مقدار الدرهم ومقدار طرف الالف ففيه ان طرف الالف اقل من مقدار الدرهم
 ودلالة الخبر المعبر عنه علي فضله وضع جمع الجبهة كما في دون ظاهر اما قوله الى الالف فالمراد به الطرف
 الاعلى وقد يحتمل ان يكون ضمير كله في الالف وبعده ظاهره كما ان احتمال اردة كل من الجبهة والطرف من الالف
 كذلك واستبعاد تخصيص الالف بالحسنه كونه من دون ذكر الالف بقرينه ان المقام لبيان الجبهة لا لبيان
 حال السجود والثالث واضح الدلالة على جبر المحي من الموضع المذكور ولا يخفى ان جبر ذرية لو افاد المطلوب
 من اعتبار الدرهم لما افاد شي من هذه الاخبار فانها تقتضي بيان الجبهة التي يصح السجود عليها وهي جهة
 اجزاء كل جزء من قبل العام فلا مانع من تخصيصه بل لا يبعد ان يكون من قبل الحمل فلا مانع من بيان ان الالف
 في المبين وما وجه به شيخنا قدس سره الاستدلال به جبر زان ذكرنا ما فيه من غير هذا الموضع والحصل باها
 عليه محمول وانما يرجع اليه في الفضل في اقبانه لالف لما اصاب الحسين اذا اذده الحرب لا يعلم القابل بها ان كان
 ترى ثبوت اوله في يصح السجود عليه وقد تعجب من جلي قدس سره انه استدلاله بالخبر على تحقق الارغام بغير الربط بالحال
 انه تضمن الحسين مرجعا واعل نظم قدس سره الى ان افراد الجبين جبهة لانه الاتصال بينهما وهو غير بعيد والشيخ

ما ترى فيهم هذا من البر والبرية حيث قال ان الفرض هو السجود على الجبهة والارغام سنة الله لهم لان يقال من
 من ردد الشارح بيان الفرض وكل ما عداه سنة وفيه ما فيه الخامس انما يدل على مطلوب الشيخ من كون الارغام سنة
 على تقدير ارادة المستحب منها او احتمال ارادة ما ثبت من السنة ممكن لانه عليه السلام ما ذكر الفرض علم ان السنة تقابلها بها كما
 يفرض ما ثبت من القرآن والسنة ما ثبت بها غير ان الحق استراك السنة مع الاستراك لا يخرج عن الاصل الا بالبعين او يقال
 ان السنة هنا يراد بها ما ثبت بالسنة وهو اعم من الواجب والذنب فلا يخرج عن الاصل الا بالبعين ان يقال ان قوله عليه
 وتزعم بانك حملته خبره في معنى الامر فيفيد الوجوب والابتناء في ذلك بيان كون الارغام من السنة وهذا وان كان فيه
 ثبوت سبق بيان وجهه مفصلا من جهة احتمال الحملية الجزئية للاستحباب بسبب العدول الى الله وجهه للاستدلال عند
 يحل كون الجزئية للوجوب اذا كانت في مثل هذه المواضع فليما مل والارغام الصافي لا يفترق بالارغام بالفتح وهو التراب
 ونقل عن المرتضى رضي الله عنه الصافي الطرف الاعلى منه وهو مما يلي الحاجبين وعن ابن الحسين انه مما سته الارض بغير
 الاثني وجدته من الرجل والمرأة وفي نظري القاصر ان ما في حديث حماد المشهور من قوله وسجد على ما بينه اعظم الى ان
 رسول قال والاثني يدل على ان الارغام بما ذكره واحتمال ان يكون الارغام غير ما ذكره اوجه له اذا عرفت هذا فاعلم
 ان الخبر المبحوت عنه اشتمل على ان السجود على سبعة اعظم وكذلك جز حماد وهذا في الجبهة والركبتين واضح اما في
 الشدح فعلى تقدير ما نقل عن السيد المرتضى ان السجود على مفضل الكف على الذنوب له وجه اما على تقدير الكفين
 فالعظم لا يحسنه خفا والعجب من العلامة في الجمع انه نقل قول السيد ثم قال والمشهور اعتبار اليدين لما رواه زرارة
 والامر كما ترى لكن لا خروج عن المشهور اما الانامل والعظم فهما ايضا حفي ولا يبعد ان يكون قوله سجدة اعظم
 من باب التغليب وقد ذكر بعض شراح حديث الخلفين الحديث وقال انه من باب التغليب فليست براما ما عساه
 يقال في الخبر الاخير من ان كون السجدة من القرآن لا يحسنه خفا ففقيه ان اهل البيت عليهم السلام ادري بما فيه وفي
 الظاهر يمكن ان يقال ان الامر بالسجود يراد به على الاعضاء السبعة ثم يفرق عليهم السلام هذا وفي بعض الاخبار القبة
 ما يدل على قوله ابن الحسين في الخبر وهو ما رواه علي بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال سألته عن المرادة
 تطول فقصتها فاذا سجدت بعض جبهتها على الارض وبعض يغطيها السجدة هل يجوز ذلك قال لا حتى تقع جبهتها
 على الارض وقد حملت هذه الرواية على الاستحباب وفيه انما تقدم من الاخبار قابل للجمع بينهما وبين هذه الرواية
 ببيان مقدار الواجب من غيرها على معنى ان يحل الواجب من السجود ما كان له حله كذا وكذا ان كل جزء حصل
 تحقق به الوجوب ولو دل على الثاني لكان ظاهرا وهذا الجرح ولا يخفى ان ابن الحسين قوله مركب على ما نقل
 والخبر لا يدل عليه وبدونه لا يتحقق الموافق على مدلول الرواية فربما يتم الحل على الاستحباب فليتامل المقام
 وبالله سبحانه الاعتراف

تفسيره

وهو

اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن الصادق عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد
 عن فضالة عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقع بين السجدين قضا
 فاما رواه احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
 بالاقامة في الصلوة ما بين السجدين فالوجه في هذه الرواية الوحيدة او حال الضرورة عزاء افضل ما قدمناه في

رواية لا يرد بها ايضا صاحب الروايات التي اوردناها في كتابنا الكبير وتريد ذلك ابن مازن ومعه
ابن عمار بن مسلم وجلي جميعا قالوا لا يقع بين السجدين كما في الكلب
في الاول اورد به
وكانت في صحة والمالك فيه ان الطريق الى المكة غير مذكور في المسحور وفي الفهرست ما لا يفيد
في حرق مصافا الى ان حذر اسناد القور اليهم بما في النسخة المنقولة منا وفي باب قال قال في نسخة وعليه
يكون من قبل الجرح مصر وان كان الحق انه لا يصح باكمال لو سلم من غير
عمران شهيد الكراهة والصدوق وفي الفقيه طاهره عدم الجواز حال التشهد وفي الباس بين السجدين
الصدوق والباس بالاقابين السجدين والباس به بين الاولى والثانية وبين الثالثة والرابعة ولا يجوز الاقفا
في موضع التشهد ومراده بالاولى والثانية الركعة الاولى والثانية وهكذا الثالثة والرابعة فيدل على ان الباس
بعد السجدة الثانية من الاولى ومن الرابعة ونقل عن ابن ادريس انه قال لا باس بين السجدين ولا يجوز في
المستحدين وعن الشيخ في المبسوط والتمحيص عدم الكراهة مطلقا ولا يخفى ان نفي الباس من الصدوق ومحمّد
لان يكون المراد به نفي عدم الجواز في بيده ذكره في التشهد ثم انه علل النفي في التشهد بان المقع ليس بحال السجدة
بعضه قد جلس على بعض فلا يصير للدعاء والتشهد وهذا العليل موجود في رواية زرارة في باب وهي صحيحة ومنها
واياك والعقد على قدميك فتاوى بذلك ولا يمكن قاعدا على الارض فتكون انا وقد بعض على بعض فلا يصح
للتشهد والدعاء وكان الصدوق رحمه الله فهم منها الاختصاص بالتشهد ويكون الدعاء ما يذكر في التشهد
ويؤيد ان قبل هذا فاذا عذبت في تشهدك قال الصدوق ركنيك الى ان قال واياك وعدم الجواز بما يستفاد من ظاهرها
الا ان يعارض بان الاوامر فيها اكثرها للاستحباب فبعد الدلالة على التحريم وفيه ان الظاهر الوجوب ما لم يخرج
الدليل بعض الاحكام والموجود هنا ما يصلح للاخراج غير موجود فان الثاني من الاخبار المجرب عنهما نقض
جواز الاقبا بين السجدين فينتفي حكم التشهد على اصله من ان الخبر عن ابن ادريس في الخبر للاستحباب
مع الشهم يورد عدم التحريم مصافا الى الظاهر التخليل وان احتمل ان يرد منه كون الجلوس للتشهد لا يتحقق
الا على الارض الا ان قوله والدعاء لا يوافق علم الجواز فربما يقرب ان يكون مراد الصدوق الكراهة من عدم جواز
ومن نفي الباس عدم الكراهة وعلى كل حال المستفاد من الرواية ان الاقفا المأمور بتركه هو الجلوس على العقبين
مع الاعتماد على صدور القدمين قيل هذا التفسير هو المشهور بين الفقهاء ونقل جماعة من اصحابنا عن بعض
اهل اللغة انه الجلوس على الايتين ناصبا الخدين كما في الكلب وهو مدلول الخبر الاخير ويمكن ان يقال بتقدير
العمل بالخبر الاخير والاول ان النهي عن الاقفا بين السجدين كما في الكلب وما نقض الجواز وهو الناجز يحمل على
الجلوس على صدور القدمين الا انه غير خفي عدم موافقته لخبر زرارة ويمكن ان يكون الاقفا مطلقا مكره
والاقفا المحض في رواية زرارة غير جابر وفيه ما لا يخفى لكن الامر سهل ما سمعته فلتأمل

اجزئ الشيخ

رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن الصادق عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي ايرب الخزاز عن عبد
الحمد بن عراض عن ابي عبد الله عليه السلام قال رأيت ابا ذر رفع راسه من السجدة الثانية من الركعة الاولى فجلس بطن

م يروي سماعه عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية من الركعة الأولى وجرت يدك
أو رجليك من سجدة السالم فمأما رواه علي بن الحكم عن جريح قال قلت لمرضاة عليه السلام أركب صليبت فرفعت رأسك من السجدة في
الركعة الأولى والثالثة فتستوي حالسألم تقدم فتصنع كما تصنع قال لا تنظر إلى ما أسع وأقول ما ترون إنما قال عليه السلام
لا تنظر إلى ما صنع لئلا يتقيد أن ذلك يلزمهم على بقية الفرض دون أن يكون قد منع أن يقيد بفعله على جهة الفعل
والحال وهذه الخلية من أدب الصلوة لا من فراغها والذي على ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن النجاشي عن عبد
الله بن بكير عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية بهضاً ولم يجلساً

في الأول الارتباب فيه بعد ما قدمناه في ابن الوليد أحمد بن عبد الله بن محمد بن عواض ثقة والثاني فيه مع عدم الطريق إلى
سماعة أبو بصير والثالث مع جهالة أن الطريق إلى علي بن الحكم جهالة رجم والرابع موقوف عن ابنه معقول للاجماع على
تصحیح ما يصح عن عبد الله بن بكير إلا أن يقال أن ما قدمناه في أول الكتاب من معنى الاجماع لا ثقة على الصحة المصطلح عليها
والجواب عن بعض محقق المعاصر من سلمه أنه هذا الخبر من الموقوف مع عدة جزاء ابن عثمان من الصحيح كما تقدم القول فيه مع
الاشتراك في العلة في الأول ظاهر الكفاية على فعل الإمام عليه السلام للجلوس لكن النامي لما كان مستحباً

عند الاحتجاب فيما لم يعلم فيه حكم الوجوب حكم بالاحتجاب بحلله ليعذر وما يقال ما قدمناه عن قريب من أن فعله عليه السلام
يجوز أن يكون لا للاحتجاب بل للاباحة والثاني يفيد الاحتجاب من حيث الأمران الكفينا في السنين مثل هذا فإن قلت
فعله عليه السلام في الأول لا بد من كونه راجحاً وهو معنى الاحتجاب قلت ليس كل فعل بفعله عليه السلام في الصلوة يكون راجحاً
رحان الاحتجاب نعم ربما يقال فيما أحسن فيه أن الجلوس أمر زائد على القيام من السجدة فلا بد أن يكون له راجح إلا أن يقال
أن فعله عليه السلام لو كان فيه تكرار بما يفيد الاحتجاب أما فعل المرأة ويجوز أن يكون لغرض من الأغراض أو لعذر أو لعدم
الاحتجاب بالاجماع المنقول مع الخبر فيسهل للطب والاجماع حكاه بعض المتأخرين ويؤيده ما يظهر من اختلافنا هو
في الوجوب والاحتجاب والأول منقول عن السيد المرتضى رضي الله عنه وأنه ادعى عليه الاجماع ولاع من غرابه ولا يبعد
يريد بالوجوب الاحتجاب كما يستعمل في كلام المتقدمين مثل الصدوق والمفيد في الأخبار وجوبه بكونه وأما ذكره
الشيخ في تأويل الثالث فلما بأس به ولولا لا ينفى الاحتجاب النامي وعندهم يعمل بالخبر ما الرابع فالاستدلال به على الاحتجاب
لاح من أسكال لأن ترك المسحوب وأن ذكر بعض محقق المعاصر من سلمه أنه جواز بيان الجواز إلا أن في الباب بعد ذلك
لأن بيان الجواز فيما لم يقين وجوبه غير ظاهر إلا أن يقال أن احتمال وجوب النامي لما كان ممكناً احتجج إلى رفعه
بالترك فليتام

احتجج

أحمد بن الحسين بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي خنيس عن حماد
ابن عيسى عن حماد بن زرارة قال قال أبو جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله السجود على استعجاء أعظم الجبهة
واليدن والركبتين ولا يهاين وترغماً بفقرك أرقاماً أما الفرض فهذه السجدة وأما الأركان فستة من النبي صلى الله عليه وآله
فأما رواه أحمد بن محمد عن أبي خنيس عن حماد بن عيسى محمد بن أبي أسحق بن بزيع عن أبي أسحق السراج عن هرون
بن خارجة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام وهو صاحب وقد رفع قدميه من الأرض وأحد قدميه الأخرى فالوجه في هذا
الخبر أن يثبت أن يثبت عليه السلام أن يفعل ذلك لفروقه عنه إلى أن يسهل حاله

في الأول الرتيب فيه بعد ما قدمناه في احزاب محمد بن يحيى من عدم توافق مسأخنا فيه واحزاب محمد بن الراوي عنه بن محمد بن
 هرون بن عيسى وابن ابي جرت عبد الرحمن والثاني فيه ابو اسمعيل السراج وفي الكافي في صان المراجيح خرج بان سمع
 ابن عثمان بن عمرو الفزاري وفي الرجال عبد الله بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاري احمد بن محمد بن عثمان وقد نفي
 النجاشي في ترجمه حماد بن عثمان ولم ينقل شيخنا ابدا في كتاب الرجال ان كتبه ابو اسمعيل السراج عن النجاشي
 لكن في كتاب بعض المعاصرين لجامعين للرجال راي في الكتب نقلا عن النجاشي ولفظ ان الزيادة من نسخة لكارون
 بانه الرح محار بن عثمان الموصوف بالثقة حاصلا ولم يحفظ الا نسخة النجاشي فسي المراجعة واما هرون بن حاربه
 في النجاشي ذكره مفرا ووثقه والشيخ ذكر في اصحاب الصادق عليه السلام كتابه هرون بن حاربه الانصاري مهمل ومنهم
 ايضا هرون بن حاربه الصيرفي مهمل وفي الفهرست هرون بن حاربه له كتاب اليان قال ان الراوي عنه محمد بن
 بن محمد بن سماعة ولم يوثقه والنجاشي ذكر ان الراوي عنه محمد بن اسمعيل بن بزيغ عن علي بن النعمان والطاهر بن
 كاتري السعدي لكن انبات السعدي لكن انبات السنج مشكل غير ان ذكر الانصاري والمرفعي يوديان بالبعد
 وعز بعيد للجمع ان الانصاري لا ياتي في كونه جريا وبالحمله فالمراد من ارتباط الاحمال الاسترك وان كان المقام
 هين الا ان في غيرنا يظهر مرة

في الاول قد قدمنا فيه كلاما من جهة الوجهة والبدن وبيحه
 هنا بيان ما لا بد منه في الركبتين والاهامين فالذي يقتضيه الخبر وحسب السجود في ذكر الركوع على الركبتين كونه
 جزيئا من المذكور في صحيحنا في ذكر الركوع والسجود وتقع بذلك الميضي على ركبتك اليسرى قبل اليسرى وبلغ طرف
 اصابعك عين الركبة الحديث وهو كما يرى في محتمل من وجهه قوله على الركبة ان يرد بالعين نفس الركبة وح يفتد ان
 الركبة اسفل من النعارة مضافا لان يبلغ الاصابع الى العين يقتضي ذلك فلا بد من السجود من عدم زيادة مد الرجل الى
 وراءه يخرج عن الوضع الراجح ويحتمل ان يرد بالعين غير الركبة فكذلك الركبة فوق العين وح لا بد من زيادة مد الرجل
 الى وراءه ليتحقق وضع الركبة ولعل الاحتمال الثاني له نوع قريب اما وقع في كلام بعض محققي العلم من سبله انه من ان
 بلغ في جزيئارة بالعين المعلقة وان غير ذلك يصحيف فلا يخبر من غرابه كما يعلم مما كتبناه في مواضع منها قوله المتقدم
 واما الاهامان فاجز المجتوب عنه كما ترى لضم ذلك وفي جزمه حماد بن عيسى السكودي انه عليه السلام سجد لها ثمانية اعظم وعده
 مضافا الراوي اما لهما في الرجلين وقال عنه عليه السلام انه قال سبع منها فرض وعدها عليه السلام ان قال
 والاهامان وقد يظن حل مطلق الخبر المجتوب عنه على عقيد ذلك فيراد بالاهامين اناملهما ولا يبعد ان يقال ان حماد
 اراد ياراي ووجهه عليه السلام على الانامل اما لكونه احسب الفعل واما لغنيته ومع الاحتمال لا يبعد ان الخبر المجتوب
 عنه ويؤيد ما نقله حماد عنه عليه السلام انه ذكر الاهامين في غدا الفرض لمكان الانامل معتبه لذكرها على انه محتمل
 ان يكون وضع الانامل لكونه افضل والاحتياط بطريق واما الثاني فما ذكره الشيخ فيلاح من وجهه غير ان الرواية كما
 يدل على انه رفاء وهو ساجد ولم يعلم ان الوضع قبل الذكر الواجب او بعد او في الثانيه وعلى المقدور الاولين اما يحتاج
 الى التاويل بعد ثبات استحباب البقاء على هيئة الواجب الى ان يرفع من السجود اما المقدور الاخير والمؤيد على الضرورة يتغير
 وعلى جميع التقادير يمكن الجزع على الضرورة ايضا لكن تفاوت بالنسبة الى الواجب وغيره فليتأمل

عن سفيان عن ابن عمار عن رجل من بني عجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكان
 يكون عليه السجود فقال لا بأس فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الفضل بن محمد بن
 عن جري عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل ينفع في الصلوة موضع جبهته فقال لا والله
 في هذه الرواية ضرب من الكراهية دون الخطر يجوز ان يكون انما كره ذلك اذا كان مما يبادى به قوم يدل على ذلك ما رواه
 أحمد بن محمد بن أبي محمد العجاج ر عن أبي اسحق عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالنفخ في النفل
 في الأول فيه الأرسال والثاني ذكر سجننا قدس سره في رواية علي
 في موضع السجود بالم يؤخذ
 الكتاب ان السجود في رواية عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان ثم قال سجدنا محمد
 الفضل بن محمد بن عيسى ومعلوم ان محمد بن اسمعيل وهذا هو الصواب وذكر محمد بن علي بن محبوب عن غلط الكتاب
 في الامور كما ناسه من جهة التهذيب في زيادات الصلوة الا انه ربما يقال ان في الرجال الفضل بن اسمعيل الكندي
 عنه محمد بن علي بن محبوب كما في الفهرست فلا يبعد ان يكون الفضل هذا ولا يتعين كونه ابن شاذان يمكن القول
 بان ما وقع في الفهرست موهوم لان الجاسي ذكر الفضل بن اسمعيل وان الرازي لكتابه محمد بن علي بن ايوب فاق الفهرست
 ما في قوله الشيخ والساج واختار كون ما في الجاسي سهواً بعيداً ويريد البعد ما وقع في كتب والعجب من سجننا قدس
 الله حيث لم يتعرض في كتاب الرجال لما وقع في الفهرست والجاسي من الاختلاف بما ذكرناه من جهة الرازي
 عن الفضل بن اسمعيل والثاني ابا اسحق فيه هو ثعلبة بن ميمون لان الرازي عنه في الرجال بالرجال والرازي
 تكرار القول فيه كقولهم والمحال في الميزان ظاهر ان الايدي انما في قدس سره ولو صح الخبر
 علي مطلق الايدى والعموم لكل واحد وفي الفقيه ولا يفتح في موضع سجودك فان اردت النفخ فليكن قبل دخولك في الصلوة
 فانه يكمل تلك النفحات في موضع السجود وعلى الرقي وعلى الطعام بخار وظاهر قوله يكمل ارادة الكراهة لا صريته
 بحسب ذكر الامرين وما عساه يقال ان النفخ لو تضمن حرفين يلزم الابطال بتقدير النفل لانه صرح بان منتهى في صلوة
 فقد تكلم وهو يدلي على ان الكلام لا يشترط فيه الصدوق عرفاً حيث لم يثبت اللغة والسريع اوانه في اللغة ثابت عند
 والفرق بين الاثنين وبين الحذف التفتح غير واضح الا منه جهة الرواية الروية في الاثنين في كتب والسند غير سليم لاستحالة علي
 صلواته بن يزيد ومحمد بن يحيى المسترشد لكن يراد مضمون فانه الصدوق يريد اعتبارها ويرى استيفاد ح ان مجرد انصوت
 خبرين كلام فلنبايل وفي المنتهى قال العلامة لو نفع موضع السجود ينظر مع حصول حرفين وهل يختلف عن بعض
 العامة وظاهر عدم الخلاف عندنا واعتراض عليه بعقل الجواب بانه لا يبي في العرف كلاماً وايضا يجوز التخييل
 الطرد في خبر عمار عن الصادق عليه السلام وقد سأل عن الرجل يسبح صوتاً على الباب وهو في الصلوة مستويج
 لتسمع الجارية فقال لا بأس وفي المس كلام باي في محله ان شاء الله تعالى وفي هذا يعلم ما ذكره بعض محقق المعاصرين سلمه الله
 من قوله بعد ذكر الخبر الاول محمول على الكراهة ومعلوم ان ذلك بشرط عدم اشتغال النفخ على حرفين فان المعلومية المذكورة
 تدل على عدم الارتباب في ابطال الحرفين مطلقاً مع ان البحث فيه واسع المجال واعتقاده الضلال لا يفيده المعلومية

٥

أحمد بن محمد بن عوف بن حكيم عن أبي مالك الحضرمي عن الحسن بن حماد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يسجد فيقع جبهتي على التراب

قلادع راسك ثم صغره فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى
 عن معوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام علي بنك ولا يرفعها ولكن حدها على الارض محمد بن علي بن محبوب عن
 ابن محمد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن مسكان عن حماد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اضع وجهي لوجه
 فتقع جنتي على حجر او على موضع مرتفع اقول وجهي الى مكان مستوي قال نعم جرد وجهك على الارض من غير ان يرفع
 احمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن الرجل يسجد على العصى فلا يمكن جبهته من
 الارض قال يحرك جبهته حتى يمكن معي الخبيث عن جبهته ولا يرفع راسه فالوجه في هذه الاخبار ان يحملها على الجاهل الذي تمكن
 الانسان من ان يضيع جبهته مستويا من غير ان يرفع راسه لانه اذا رفع راسه يكون قد زاد سجدة في الصلوة وقد لا
 يحوز الجهر الاول محمول على حال الاضطراب التي لا ياتي ذلك الامع رفع الواس في الاول فينبو
 الحصري وهو الضحك الموت من التجاشي مرتين ومعوية بن حكيم مضي القول فيه ان التجاشي وثبة من غير ذكر
 الفطحية والسنن ذكرها ربما يستبعد رواية احمد بن محمد بن عيسى عن معوية بن حكيم مع ان الشيخ قال في حله
 تالم يرو عن الامم عليهم السلام ان الراوي عنه الصدوق وكذلك التجاشي لا مكان الجراب بعدم بعد المرتبة كبر
 الحسن بن حماد هو الوجه فيما وقفت عليه من نسخة وفي نسخة الحسين بن حماد وكلاهما في الرجال ولا يزيد عن
 الالهال والثاني اضع بعد ما كرنا القول فيه كذلك الثالث والحسين بن حماد قد عرفت حاله الرابع كما ترى
 هو الموجود فيما نقلت منه وفي نسخة عن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن موسى بن العثم وابي قتادة جميعا عن ابي
 جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عليه السلام ولا يجد ان يكون ما هنا سهو فله يتوقف الهام
 فيه على مقدم وهي ان المذكور في عبارات جماعة من المتأخرين اعصار ارتفاع محمد بن علي عن مرفعه بمقدار لبته بل قيل
 انه مشهور بين اصحاب وادعي بعض علم ظهور الخلاف وايد بالاصل والاوامر المطلقة وفي زيادات التهذيب وفي
 الشيخ بطريق فيه المهدي ما يدل على ان قدر النبوة لا بأس بكن في السند كلام والمن فيه نوع اسباب ولعل الشهادة
 تريك ان كانت من المتقدمين وروى الشيخ في باب في غير الزيادات عن الحسين بن المقرئ سريد عن عبد الله بن
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن موضع جبهة الساجد يكون ارفع من مقامه قال لا وليكن مستويا وهو يدل
 على المساواة ظاهر او قول بعض متقي المعاصرين سلمه ان الظاهر يكون مراده عليه السلام مساواة موضع الجبهة
 على معني ان يكون خاليا من الارتفاع والانخفاض فيه انه خلاف الظاهر كما ذكرناه في حواشي سائر النسخ
 بما ذكرنا من وجهي على الاستحباب امكن على تقدير بقاء الحكم الاول اذا عرفت هذا فالاول من الاخبار يدل على
 ان مرتفع جبهة على الموضع للارتفاع يرفع راسه ثم يضعه وهذا كما ترى ينال المرتفع قدر النبوة وما زاد وعلى
 تقدير قدر النبوة قد اشكل الرفع باستلزامه زيادة السجود فلا بد من حمله على الزايد عنها كما ان الثاني المقتضى لان
 لان من موضع جبهة على النبوة لا يرفع جبهته بل يجرها لادنه حمله على ما يتحقق به الجرد او لا والله كذلك
 والرابع عن غير ان الظاهر من الاخبار لا يعطي هذا لا يتكلم ولو اخلص عدم القابل لخلاف ما نقلناه عن الامم يمكن حملها
 دل على جرد الجبهة على الاستحباب وما دل على النهي على الكراهة اما حمل الشيخ والذي يظهر عدم تمامية بنا على
 ما رعاه بعض المتأخرين من السهو بل عدم الخلاف لان التمكن وعدمه ان كان مع تحقق الجرد فالعبارة لا تدل على

لشرفه فتعسر شوقه واخاف الرضا على وجهه كيف اضحى قال السجدي على بعض ثوبك قلت ليس كل ثوب يمر
 السجدي على حرفه والا على يده قال السجدي على ظهر كفك فانها احد المساجد احمد بن محمد عن ابي عبد الله
 عن القسم بن الفضل قال قلت للرضا عليه السلام جعلت فداك الرجل يسجد على كفه من اذى الحرواير قال لا بأس به عنه
 ابن حبان عن سعد بن محمد بن القسم بن الفضل عن احمد بن عمر قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يسجد
 ليقية من اذى الحرواير او على رداءه اذا كان تحته مع او غيره مما لا يسجد عليه فقال لا بأس به عنه عن عباد بن سليمان
 عن سعد بن محمد بن القسم بن الفضل بن يسار قال كتبت رجل الى ابي الحسن عليه السلام هل يسجد الرجل على ارض
 وجهه من الحرواير ومن السجدة عليه قال نعم لا بأس فاما رواه سعد بن عبد الله عن عبد الله بن جعفر عن حسين
 بن علي كيسان الصفياني قال كتبت الى ابي الحسن الثالث اسأله عن السجود على ارضه واكتان من ثوبه
 و مروة فكتب الى ذلك جازي فلا ينبغي ما جوعا عليه الاجازة الاولى لانه يجوز ان يكون اما احاب مع في مروة تبلغ هذا
 النفس وان كان هناك مروة دون ذلك من حرور بدو ما سئله ذلك على ما بيناه في الاول فيخرج من
 بن خالد القسم بن عروة وقد مضى القول فيه الرجلين والفضل الارتباب فيه بعد ما سلفناه في حديث ابن عبد الله
 اسنادا لجرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس به وبما جرى به مجرى السيف في والثاني حسن بابهم
 والثالث فيه ما بالخادم وحاله لا يزيد على كونه خادما للرضا عليه السلام وهي لا تقيد المذبح المعتد به في الرجال وبثبوت كونه
 لسيفاد من جزم النجاشي به حيث نقله من غير توقف ما احدث اسحق فقيهه كلام يعرف من كتاب شيخنا الدار في الرجال
 وخالص الشيخ في رجال الهادي عليه السلام من كتابه ذكر احمد بن اسحق الرازي وثقة والعلامة ذكر احمد بن اسحق الاشعري
 وثقة والنجاشي وثقه على ما راينا من الشيخ وفي الكشي روايات لا تسع ذكرها المقام والرابع الارتباب فيه في الخامس
 فيه وهب ابن حفص وفي النجاشي انه واقفي ثقة وفي النجاشي وهب بن حفص ايضا النجاشي وهو مهمل لكن اراد الاول
 لان الرازي عنه في الفهرست محمد بن الحسين وابو بصير معلوم الحال بما تكرر منه المقاتل والسادس في داود الصربي وهو مهمل في
 الرجال والسابع فيه محمد بن عبد الحميد وقد قدما احتمال عدم وثقه من النجاشي لان عبارة غير مصرح بل محتمل كون النجاشي
 لا يبه كما ذكره حكي قدس سره وقد قدما بعده والارسل فيه واضح والثامن فيه مسخ الحاط وقد ورد فيه انه لا بأس به والعاشر
 على بن الحسين فضلا بنقل محمد بن مسعود في الكشي واما عتيقه فغيرهم العين والثنا المشاهير فانه على ما في الخلاصة وثقة
 النجاشي قالوا انه ابن ميمون وفي رجال الصادق عليه السلام من كتاب الشيخ عتيقه بن عبد الرحمن ساع الصقب مهمل فيهم
 عتيقه بن ميمون البجلي ولا هم القصب مهمل ومع النجاشي في الحال لكن قد قدما من امر الشيخ اصطران في الرجال والعاشر
 فيه القسم بن محمد وهو الخزازي وعلي بن حمزة الطاطي وابو بصير وهو الضعيف هنا رواية علي بن حمزة عنه والعاشر لا يثبت القسم
 بن الفضل مذکور في رجال الصادق عليه السلام مهمل بصري ابن الفضل مولى بني سعد كوفي وفي النجاشي بن الفضل بن يسار
 الهندي البصري ابو محمد ثقة روي عن ابي عبد الله عليه السلام له كتاب يرويه فضالة ابن ابي رجب وفي رجال الصادق عليه السلام
 من كتاب الشيخ ابن الفضل بن يسار البصري مهمل والحادي عشر فيه عباد بن سليمان وفي الرجال عباد بن سليمان بن ابي
 عنه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد بن النجاشي وهو مهمل والشيخ في رجال من لم يرو عن الائمة عليهم السلام
 قال عباد بن سليمان بن عيسى عن محمد بن سليمان الذي روي عنه الصادق ولا يخفى بعد المرتبة التي ذكرها النجاشي والذي في

كتاب الشيخ ان الجمع ممكن واصل في كلام الشيخ نوع تامل مكان في جعلت لم يرو حقا ثم ان السند كما روي صغير عند
فيه احمد بن محمد والطاهر بن عيسى فيكون الراوي عن عباد والصفار روي عن احمد بن داود بن عيسى
نقيب المراسط بين احمد بن محمد وعباد كما في النجاشي والثاني عشر محمد بن القاسم فيه لغة واحمد بن محمد بن عيسى بن عمار
وهو الحلبي وبين من فيه ارياب وهو الحلبي وقد بنا وجبه فيما مضى مفضلا والثالث عشر فيه عباد واحتمال ارسال
قد بدد في انما هو من الخراسان محمد بن القاسم من الامام عليه السلام الا ان غيره في خبر الامكان والامرحل والراجح عشر فيه
الحسين بن علي بن كيسان ولم اقف عليه في الرجال الآن
حكي العلامة في المان المشهور بين علماءنا
تحريم سجود على التراب المحرمة القطن والكتان وهو اختيار الرضا في المحل والامتناع والمسائل المصرية الثالثة وله قول
اخر وفي المسائل المصرية الثانية انه مكره ثم استدل العلامة بالاجماع على المنع قائلا ان خلاف السيد الرضا لا يعتد به مع
نراه بالموافقة لان خلافه بالصادر منه ان وقع قبل موافقة لانه يكون قد انقضى الاجماع بعد خلاف وان وقع بعد موافقة
لم يعتد به لانه صدر بعد الاجماع وقول علماءنا حجة لان الاجماع لم يذكر في الاول قائلا ان في المسألة القسم من عروق فان كان
فالحد صحيح والا فلا ثم ذكر الثاني قائلا ان الصلوة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله لا بالامتناع وقعت على هذا الوجه
كان واجبا والثاني باطل والتقدم مثله وان وقعت على ما ادعيه ثبت المطلوب لان بيان الواجب واجب انتهى
كيف يصدر من هذه الحكم الذي اظهر ما يتوجه عليه ولا قول المشهور بين علماءنا في اول المسألة يوزن بعلم الا
وثانيا ان الاجماع كيف يعلمه مع انه اقرب اليه منه فكيف يليق ان يفتى ان الاجماع ان كان قبله ومتى يصور بوث الاجماع
ولا حاجة الى القول في عصر العلامة ولم يعلمه السند في عصره على ان الاجماع لا يسترط فيه جميع الاعصار فيكون عصر العلامة ان تم
الاجماع ولا حاجة الى القول بان الاجماع ان كان بعد موافقه واما ثانيا فلان قوله في الخبر ان كان القسم من عروق فهو كذا
يلتزم ذكر في كتب الاستدلال واما الثالثة والصلوة الواقعة ببيان ما متى تحققت عندنا وعلى تقدير التحقيق اذا وقعت على
ما دعاه ان اراد به وقوعها على غير القطن والكتان جميعا في حاله واحد فهذا لا يصح وان كان المراد وقوعها على
ما يفرقها فيجب ان يرفع له اذا عرفت هذا فاعلم ان الخبر الاول تضمن القطن والكتان وهو شامل للمسوح وغيره لكن اصل
الخلاف على ما ذكره العلامة في المسح المبر عنه بالمعول وكلام السيد في حجه يقتضي المسح والخبر يدل على انه مراد
وغيره فلحمل على المسح لموافقه المشهور وحمل ما تضمن الخبر على غير امكان كما احتمله شيخنا ابداه
تضمن الكرم وبما كان اذاعة غير المسح منه لظهر ثم ان الثاني كما روي الشيخ السجود على شيء من الحيوان وهو ما لم يجمع
وما يخرج منه كالتن الطعام وقمار الارض والاول واضح بتقدير ان يراد بالتشي جزمه واوريد بين المسألة ايضا بالخبر الاول
الخبر في الجملة اما يخرج منه اذا لم يكن مأكلا لشيء دم فاجز قد يستفاد منه عدم الجواز وكونه مأكلا او لا لكن بعد خبر جزم
اكله كذا كذا وطلاق من انما كلامه من الاصحاب ما ثبت الارض غير المأكولة والبس يجوز المسح عليه كانه محرم
غير ما يخرج من الحيوان واحتماله القول بالاستحالة بعد الخرج سيحتمل بان الخرج لا يخرج من المسح بل هو الطعام فحمل
لان يراد به ما عدل لا مأكلا وقوة كذا كرم البعض لكن في الخبر الصحيح عن حماد بن عثمان في الفقيه وغيره عن ابي عبد الله عليه
انه قال السجود على ما ثبت الارض الا ما اكل وليس يمنع دلالته على ما روي من الغل أو ضناه في معاهد التنبه مما حصل ان
الكل ليس حقيقته لما استنع الخراج عليه بنى على اوثق الجوانب وهو ما روي من الغل ويراد بعض محتمل كلام العلامة في الحديث

حسب اقتضى اعتبار الفرق القريبة المجزئة السجود على الخضة والسعي معللاً بأنها غير مأكولين في تلك حال لعدم حرج
غيره وكونه من احتياج في علاج واعتراض بعض محقق المعاصرين عليه أنه أيضاً باب طلاق الصفة على ما سبقت
بذلك الاستدلال بجواز اتفاق حرجه بان اطلاق المأكول والملبوس على ما توكل وليس بالفرق القريبة من المأكول وقد
حقيقته عرفية ولا يجوز في المعروف اطلاق اسم المأكول على الجزء قبل السعي والازرار الاجاز وكذا اسم الملبوس على الجزء قبل
سعيها احسنا عن جميع في الكتاب بان كخرج عن الحقيقة الى بعض ائداد المجاز لاجتماع وجوه لا ضرورة فيه وكونه
فرد اقرب لا يتكرر احتمال اختصاص العرف بالمأكول القريب غير بعيد وعلى كل حال اذا تعدد العمل بظاهر المعنى على ما في
ولجزء المجزئة عند تضمن الطعام وغير بعيد تناوله للحظة وسرها قبل ان يعرب الى كل كما يعرف من اطلاق الشارع في
بيع الطعام قبل كليه وقصده اما عزم تمام الارض بالتقيد لها يمكن بالمأكول لا بد منه عند اصحاب بل لا كل ايضا مفيد
في الاخي واما ان ياشق في اللغة معناه ربه فيقع ما يرد في الرواية ثم ان الثالث كما نرى لا يوافق ما قدمناه من حمل
لان الطري على ما قيل هو الثوب القطن وحمل الشيخ له وحسب في الجملة

ل

اما الاستدلال عليه بالراجع والخامس ففيه
ناقل لما ياتي من غير المسح والمبايض واما الثاني من فخرج في جواز السجود على القطن والكتان من غير تقيده والحمل على
ما قدمناه من كون المذكورين غير مستوجبين ممكن وبذلك عليه ما قدمناه ايضا من جرحه من عثمان حيث قال وليس فان
الظاهر منه ما ليس بالفضل لكن لما سبق الحقيقة بما استوياد اقرب المجازاة ولا ريب ان المسح اقرب وان كان ما خيط
اقرب من غيره هذا بتقدير العمل بالجزء المجزئ عنه اما حمل الشيخ في بعض ظاهر كنه وجه المجمع والاستدلال بالسابع لا يخلو
تأمل ان مفاد جمع الشيخ حصول الضرورة من البرج ومقتضى الرواية تقدر بالسجود عليه من الارض والثامن نظر في
على ما قاله رحمه الله كراهة الصلوة على الحص من جهة عدم تمكن الجبهة وذكر اليوم الشديد للحر لا يد على ان الكراهة
لا حرج فيه وفيه ان الظاهر كون العلة هي الحرارة غاية الامر ان الضرورة في هذا غير منضبطة ثم ان الثوب لا يسجد به بكونه
من القطن والكتان واحتمال غيرهما بعيد واما التاسع فنبه دالة على جرحه لان قوله اسجد على ظهره فكذلك في
احمال كما ان قول السائل ليس كل ثوب ام كذلك فان الاول لا يخلو ان يرد كون ظهر الكف احد المساحد السبعة وبذلك
على جواز السجود على ظهر الكف وفيه اطلاق الخبرين السابقين من قوله عليه السلام واليدين في غير المساحد وان كان بعض
الاصحاب يحملها على الاطلاق لانه للعهر محتمل ان يرد ان ظهر الكف احد المساحد التي يسجد عليها عند الضرورة وبذلك
على جواز السجود على ظهره مع الضرورة لكن لا يخفى ان السؤال تضمن عدم امكان الثوب وحمل الجواب عليه غير لازم والامر في
اول الخبر بقوله اسجد على يديك لا يد على انه مقدم على ظهر الكف يجوز ان يكون احد افراد وعلى هذا احتمال الاصر ان يظهر
الكف بكونه لوجه الخبر في عبارة بعض المصنفين على ظهر الكف واجبا جمعا بين وطسعي المجرى بباطن الكف وعلى ظاهره
والامر كما نرى واما الثاني فالاحتمال فيه من حيث ان عدم الامكان محتمل لان يكون من جهة عدم كونه من القطن والكتان
ويحتمل ان يرد عدم امكانه وصحة على الارض وكان الثاني لظهوره والثاني له دالة على مطلوب الشيخ لكن الكم يتناول
غير القطن والكتان ويحتمل ان يقيّد بوضع الكم على ظهر الكف وعدمه والعاشر كالناسع والحادي عشر فكما واما
الثاني عشر فحذفه من صرح في الجواز مع عدم التقيده والضرورة وحمل الشيخ في على مراتب التكلف ولو حمل ما تضمنه الشيخ على الكراهة

ثم أتت على السبع أمكنة في العبر استحق حمل السيد المصطفى على الكواهد كما ذكرناه وضاهه علم لا عدد
 حصار الإجماع والخال غير حقيقته من الاحتياط المطلوب للعبة وقيل السبع كسب الليم والسكان الميسر المتعلمة وخره جاساد لآكل
 ويقال البلاش بفتح الباء وكسرهما والرياش بالياء المشاء من تحت والسبع المحبة جمع ربي كسب وسحاب وهو لباس الزينة
 السبع من ريش الطائر لانه لباسه وأهل المراهنا مطلق اللباس ح

أحمد بن محمد بن علي بن أسعيل عن محمد بن عراب سعيد عن أبي
 الحسن الرضا عليه السلام لا يسجد على غير ولا على القف ولا على الصاروخ وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن محمد بن أبي
 حرق عن معاوية بن عمار قال قال علي بن حنيس أباعباسة عليه السلام وأنا عنده عن السجود على القف والقف على القف فقال لا بأس فأنزل
 في هذه الرواية أن يحملها على الضرورة أو التقية دون حال الاختيار

مما حقه من يوم من وصف بالبيعة ليفيد البحث في عقيه غيرنا فأنزلنا ما انفق في علي بن السندي الواقع في الكسبي حيث قال في
 ابن أسعيل نضر بن الصباح قال علي بن أسعيل ثقة علي بن السندي فلقب أسعيل بالسندي وقدما أن شيخنا أيداه حصل أن يكون
 عند ثقة موهوباً وأما هو تبال ما جرى في العادة الكتاب أن ياتو بلفظ أي عوض يقال والعلامة جعله علي بن السري وفي أحسن
 الكسبي للشيخ علي بن السندي انتهى والذي تحققته الآن أن علي بن أسعيل هو علي بن السندي أن الرواية كما روي عن علي بن أسعيل عن
 محمد بن عرو بن سعيد وفي الرجال محمد بن عرو وابن سعيد يروي عن علي بن السندي في فهرست ورجال لم يرو عن الأئمة عليه السلام
 في كتاب شيخ إلا أن يقال أن الشيخ لما ظن أن علي بن أسعيل هو ابن السندي عن محمد بن عرو بن سعيد وبالحمل مما وقع في خلاصته
 من علي بن السري وفي الاختيار من ابن السندي وترجيحه شيخنا أيداه يندفع ذكرناه غير أن الأئمة من بعدهم تقدم من احتمال
 تصحيف ثقة والثاني فيه محمد بن أبي حرق وقد تكرر القول فيه من استلزامه بين ثقة ومهمل واحتمال الانطراف للثقة أو الاتحاد وإيا
 النضر بن محمد بن سويد كما لا يخفى على الممارس والكلام في المعالي بن حبيب لا يضر بالمال

والأول ظاهر في
 التحريم بناء على كونه حقيقة في المنورات لوضع الخبر الثاني يقتضي الجواز على الأمرين فالعمل على الكراهة في النهي ممكن
 لو عمل بالخبرين بل كان إلى الله تعالى يستدل أن النهي يكاد يكون حقيقياً في الكراهة يقتضي الخبرين السجود عليه ولا أعلم القابل
 به فيما يوجب حمل النهي على التحريم وكان شيخنا قدس سره عمل بالخبرين السجود عليه للصحيح المقتضى للشك من الحسن يوقد عليه بالغة
 وعظام الموقد ثم يخص به المسجد استجد عليه فكتب عليه السلام غطه أن الماء والنار قد طهر وهذا الخبر قد حكمت فيه ما لا مزيد عليه في
 كتاب معاهد التنبيه وحاصل الأمر أن الخبرين من أحال وفي النهي أن الاستكسال بهذه الرواية على الصفة بالاستحالة بإذن
 أشكالاً من وجهين أحدهما أن الماء الذي يحمل الجص غير مطهر إجماعاً الثاني أبحكم بنجاسة الشخص ثم يطهره وفي عباس بن
 الأعيان بنجاسة أشكال وأعرض عليه بعض محقق العاصرين سلمه الله بأن المراد بالماء ما المطر الذي يصيب أرض المسجد
 أو ليس في الخبرين المسجد كان مستقفاً وإن المراد بالرفد عليه احتياطاً لذلك الأعيان التي يرد بها من فوفه قال سلمه الله وينبغي أشكالاً
 آخر وهو أن النار إذا ظهرت أو لا كيف تحكم بيطهرها الماء ثانياً إلا أن يحمل التطهير على المعنى التام للسرعة والغزوة انتهى
 والماء القدس سره كلام في الحديث ذكرته في محل آخر إلا أن في آخر الكلام المنقول إشارة إلى ما ذكره الله القدس سره من إرادة الأعم من
 السرعة والغزوة والذي يقتضيه الخبران المذكوران في أعلى المراتب من البعد ثم أن الرواية تضمنت الرفد بعضاً من الوقت
 ويحتمل ألا يمتدحاً يكون مع الرطوبة وأخرى الجص لو ظهر بقتضيه الغسل لا يتحقق كونه راداً والاعتبار في الصلوة بالمواد

وتورد بعد - مرة من المذكور وان الضميمة اما هي بعدة واعظام في شكل العظمة فلا بدح ان يقال ان الشور مرجحة
او هي انما هي المسجدة حيث وقد بالعدرة وعظام الموي فالحجاب يحسن الظاهر باستحالة العدة رباد
ذكرنا بغير ظاهر النية الا ان يكون ثوبا لاستعداد طهارة النار او يرد انسطف لصورة الترجية وعلى كل حال هو
جواز المسجدة حيث كان المستوفى عنه هو المسجدة فلو كان الجواب خائيا عن ذلك لما افاد في الظاهر واذا درست
هذا مهيلا وجرنا في الدال على جواز المسجدة على اقله مودات من الاخبار في ذلك وفي باب صلوة في المسجدة
بالخطيئة لكن احتمال الضرورة مكر اللعنة قال حدي قدس سره في فوائد التذيب القفر من القير وفي الصحيح
الضرورة واخطا فارجى مع

ل

الحسين سعيد عن فضالة عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه كرم ان يسجد على قفاس عليه كتاب فاما ما روي
على مهران قال قال اورد بن فرقد الباقين عليه السلام عن القراميس والكواعذ المكتوب عليها هل يجوز المسجدة عليه السلام
فقلت يجوز احمد بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي عمران عن صفوان بن الحلال قال رايته ابا عبد الله عليه السلام في المجلس يسجد على القفاس
وكذلك يركب اياها فلما في بين هذين الخبرين والخبر الاول لان الوجه في الخبر الاول من كراهية وقد مر ذلك في قوله
انه ان يسجد على قفاس عليه كتاب ويكون الخبران محمولين على الخبرين صفوان بن الحلال الذي فيه فعل ابي عبد الله عليه السلام ليس
ان القفاس الذي كان يسجد عليه كان فيه كتابه وكراهية انما رجعت الى هذه صفة ويجوز ان يكون ذلك في الخبر
الخبر الاول في الاول ليس فيه ارباب والثاني فيه فيه اورد بن فرقد وقد مضى فيه لقوله وانما بعد بعض
الاجماع على جواز المسجدة على القفاس والخبر الثاني صريح في الاول لفظه فيه وقد مرنا انها مستعمل فيما يتناول المحرم
لكن مع الاستدراك والتناول المحض من جود فيها وهو الكتاب كما قاله الشيخ غاية الامر مع الكتاب بحيل الكراهية والمحرّم
غير ان الاستدراك يبقى الاصل على محله الا ان يقال ان ما دل على علم المسجدة على غير الماكول والملبوس عام فاذا خرج غير الملبوس
بقية هو وفيه ما لا يخفى ويظهر من الشهيد في الذكر في عدم تحقق الاجماع لقوله وفي النفس من القفاس شي من حيث استعماله على النية
الا ان يقول الغالب هو القفاس ويقول حمود الزرقه يرد اليها اسم الارض والحدي قدس سره عليه كلام في الروضة ذكرنا
في حواشيها وكذا لا يتحقق الشيخ على رحمه الله والحق ان الاخبار حجة عليه مولى يدعوى الاجماع اما استكمال الشهيد
في الذكر حكيم القراميس المكتوب بان اجرام الخبر مستقلة غالبا على شي من العادى ثم قوله ان يكون هناك بياض يصدق عليه
ثم قوله وربما جعل ان لو لم يرضى والمسجدة انما هو على القفاس وليس شي لان العرض لا يقيم بغير حامله والمادة احكام
محسوسة مستقلة على التوبة فقد يقال ان لا ان ما دل على كراهية المسجدة على المكتوب اما ان يحمله على الكراهية اما صوابه ان
المحرّم فان حمله على الاول لا وجه الاشكال ولو حمله على التبرم استغنى عن الترجية ولو كان مستترا كما يمكن ترجية المنع عا
على شرط غير الملبوس الا ان يقال ان الكراع غير ملبوسة بالعادة وان كان اصلها من الملبوس وفيه نوع تامل هذا اذا لم يعمل
الاجزاء احتمالة الضرورة من حيث كونه عليها في المحمل مضافا الى يقينه الايا فانما يشعر بالضرورة واحتمال ان يقال ان حجة على
مهران ما كانت فيه الضرورة هذا الوجه لها بعد عدالة الراوي والامن استنباه الخوف ثم ربما يدعى ان المتبادر من القراميس كونه
من حيث هي والمكتوب امر آخر واما ما بنا فقولنا ان العرض لا يقيم بم ان اراد به ما ذكره لتمام استحالة انتقال الاعراض
وهو صحيح لكن التزمه يقتضى عدم صحة الصلوة على الارض المستقلة على صبيح من العادى وكذلك غير الارض وانما ان الزينة

سكنوا النار ان حرم من حذر تفك عن الحريم فقيه انه منزهة الا ان الغرض قد يسمى في الحريم حريم وتقدر استبداد
فمنه الغرض لا يقيم بغيره ما به واما احكامه فلهذا من لا يحرم من احكام المتعلقة بالزنا
لا يصل اليها حرمها كالايان المصنف بالطق لا يتصف به عوارضه فالمعدن اذا انصف يعلم حرم السجود لا
يتصف به عوارضه فقيه ان تقدير امتناع انفكال الغرض الذات موجودة وبالجملة يراى ان تكرار مع العمل بالاحكام
لا رجولة وبدون العمل قد يتحقق الامكال نظر لما ذكرناه في اثنا الكلام اللعنة القاطن والكراد من بار عطف النسيب

٥

الفراس قبل ملك القاف

اخبرني الشيخ رحمه الله عن احمد بن محمد عن ابيه عن الحسين بن الحسن بن ابيان عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن جميل بن دراج
عن ابيان عن عبد الرحمن بن ابي عتبة عن حماد عن حماد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عليها فاذ لم يكن حرم جعل حصا على الطنفه على عاربه عن ابيان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ولا باس بالقيام عليه والسجود عليه فاما ما رواه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يس عليه ما يرويه فلا ياتي في خزائن الخبرات الاولين لان هذا الخبر موافق للعامة والرجح فيه التقيد دون حال الاحتياط
في الاول ليس فيه من لم يوافق بيان حاله الماعبد الرحمن بن ابي عتبة وهو محرم الحال اذ لم يوافق

في الرجا والناثي واضح والمات محمد بن يحيى والمستفاد من الرجل رواية محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم الخزاز
ثقة اما غياث فالشيخ قال انه يروي النجاشي وثقه وقد مضى عن شيخنا قدس سره في الخبر الاول النقل عن الكشي انه قال
بانه يروي رواة عن غير معلوم ولم ينفك عليه في الكشي وفي الطن برقاة محمد بن يحيى الخزاز عن غياث في الاحبار والشيخ
قال في هذا الكتاب الخفي عاني في جميع معنى مفصلة فليراجع في الاول واضح عزان قوله

حصا فيه دلالة على ان اعتبار مقدار الدرهم لا يشترط فيه اتصال الاجزاء في المسجد الا ان يقال ان الخبر من قبيل المحر اذا لم
قد خصصهم رها بالحصا على انه عليه السلام لم يكتف بالمسي في السجود واما الثاني ففيه دلالة السبب المرفوع رحمه الله من حذر
السجود على المسجود من القطر والكتات كما ذكره بعض الاصحاب وان كان فيه نوع بايل الاحتمال ان يراى بالبناب من الخبر
العبر المتبادر به وعلى تقدير الحرم فالخصيص مكن لو تم الدليل على المنع واما الثالث فالثقة فيه غير خفيه اللعنة
للخبر بضم الحاء المعجمة واسكان الميم سادة صغره نقل من سعة النقل وتروى في الحديث قاله في الصحاح

احمد بن محمد عن محمد بن خلاد

قال قالت ابا الحسن عليه السلام عن السجود على التلح فاما ما رواه احمد بن محمد عن محمد بن خلاد داود الحمزي قال سالت ابا الحسن عليه السلام
قلت له اني اخرج في هذا الرجة ورأيت مكان موضع اصلي فيه من التلح فقال اصنع فقال ان امكنك ان لا تسجد على التلح فلا تسجد عليه
وان لم تكن تسجد واسجد عليه فالرجة في هذا الخبر حال الضرورة حينما ذكرناه في الخبر الاول وبه ايضا جبر مصنفه
وقد قلناه فيما مضى في الاول فيه محمد بن خلاد وهو ثقة والثاني فيه داود الحمزي وقد
مضى عن قريب انه مقلد في الاول قد يدرك معونته ذكر السجدة على الكراهة في السجدة وان كان

يظهر من المصدر في الفقيه المنع من السجدة والخبر المذكور على الجواز مرفوع ساعه فيما نقل وفي خبر ابي بصير حين سأل عن رجة

الصلوة في سجدة جاز الحراب ان الحسنة لا تقع مستوية وفي الناس اذا كانت مستوية ولا يخرج ان الاصل لا يخرج عن
ما ذكرنا من ان سجدة عندنا في حق يفتي التجريم وح يحذف الصدوق ان لم يعمل بالدين والحج من عدم
تحقق التعارض للمذكور ولرحل النبي على الكرامة بعد التحريم في السجدة لكن تقرب كونه مأكولا وما ذكره الشيخ في الصلاة
له وجه على وضع القطن او الكتان عليه وهو يقتضي ان الضرورة لو اذفت ما ذكره فعل مطلقا على السجدة والشيخ قد
اطلق الحكم والامر كما ترى

احسن في الشيخ رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن معوية
عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال التكبير في صلاة الفرض في المصليات خمس وستة تكبير منها تكبير في
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة ومنه في الظهر احدى وعشرون تكبير وفي العصر احدى وعشرون
تكبير وفي المغرب ست عشرة تكبير وفي العشاء الاخرة احدى وعشرون تكبير وفي العجرا احدى وعشرون تكبير
القنوت في خمس صلوات محمد بن احمد بن يحيى عن مري بن عوف عن عبد الله بن المغيرة عن ابي الصباح المروزي قال قال ابي عبد الله
عليه السلام خمس وستة تكبير في اليوم واللييلة للصلوات منها تكبير القنوت قال محمد بن الحسن هذه الرواية التي فيها
ينبغي ان تكون بالعلم عليها وانما كان يعني نسخا المعين قد نام عن له في آخره ترك العمل بها والعمل على رفع اليدين في
تكبير والقول الاول اولى لو خرج الروايات بها وما عدا هذا الست اربى حديثا أصلا وليس لاحد ان ساود هذه
الاحبار بان نقول ما زاد على العيين تكبير احملة على انه اذا انقض من الشهود الاول الى الثالثه يقوم بسكرة لا مرة
احدها انه المات اول الاحبار ويترك طرأها اذا قرئت وكان يباقي بعضها بعضا وليس ههنا ما يباقي في هذه
الروايات فلا يجوزنا العدول عن ظاهرها فترى في الناول وبنا فيها انه ليس كل الصلوات فيها من من الثالثه الى الثالثه
واما من جرد في اربع صلوات فلان ذلك المراد ذلك كان سؤل اربع وستة تكبير وثالثها ان الحديث المفضل تضمن
ذكا احدى عشرة تكبير في صلاة الغداة وتكبير بعد ذلك للقنوت مصافا اليها فلان الامر على ما تار عليه لكان التكبير
فيها احدى عشرة تكبير فقط وابعها انه وقد روي في روايات مفردة بانه ينبغي ان يقوم الانسان من الشهود الاول
الى الثالثه ويقول بحمد الله وقوته اقوم واقعد ولم يذكر التكبير فلان يجب القيام بالتكبير لكان يقول ثم يكبر ويقوم
الى الثالثه كما انهم لما ذكر الركوع والسجود قالوا لم تكبر وتكبر وسجد وترفع راسه من السجود وتكبر فلان ههنا
تكبير لكان يقول مثل ذلك وقد روي الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه
قال اذا جلست في الركعتين الاوليتين فاستشهدت ثم قمت فقل بحمد الله وقوته اقوم واقعد وعنه عن فضالة عن فاعة
بن موسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان علي عليه السلام اذا اخضر من الركعتين الاوليتين قال بحمد الله وقوته
اقوم واقعد وعنه عن فضالة عن سيف عن ابي بكر قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قمت من الركعتين فاعند
كفك وقول بحمد الله وقوته اقوم واقعد في الاولين والآخرين كذلك على قول النجاشي من عدم ذكر
الوقوف وموت على قول غيره وقد قرضا وجه ذلك كما ذكرناه في موضع آخران المدح في بعضها الحال لا ينافي كون الخبر
في ظاهر كلام بعض الاصحاب ان ظاهر الاسناد الى غير الامام وغير بعيد ان المراد عن الرواية الاولى اعني عن
ابي عبد الله عليه السلام من هذه اذ لا ذلك لكان التفسير من عبد الله بن المغيرة ولا يفيد حكما من جهة الرواية لا يتقدم كون

الفتوت في خبرته اولى منه على النفي ويمكن ان يستدل على التعدد في الجملة بما ذكرناه في كتاب معاهداتنا
من ان الصدوق روي ما يدل على التعدد صحيحا لكن لم يعلمه لتفرد ربه عن زيادة كما هي عادة المتقدمين من عدم
اعمالنا بخبرنا من القرآن وهذا لا يضر بحال المتأخرين المكثفين بالبحر الصحيح اذا لم يترك الالزام لارباب فيه
الامران في من الخبرين شك وهو رقم محل تأمل ويتضح الامر من راجعة هناك والسادس يدل على ما نقل عن
عقيل ان فيه زيادة الوثوق يمكن ان يوجب عدم نفيها للرجوب بخبرها بالاجماع على نفي الرجوب في الوثوق به
وفيه استبعاد تغير الاحكام في الخبر الواحد لكنه تأمل نعم بما يقال ان الخبر بتقدير صحته يدل على ان من ترك الفتوت
رغبة عنه لا يجرى ترك كونه مستجابا وباد بالرغبة هجر الحكم الشرعي وفيه ان الرغبة عن الشيء لا يدل على التحريم كونه
ميزان عدم الصحة فيستلزم الخطب بالنسبة الى الخبر الاول اما غيره فقد علمت الحال فيه نقل تحقيقه للعاصري سلمه الله
رحمه الله في الدعوى انه استدل للقاليل بحسب الفتوت بصحيح زكاة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما فرض الله من
قائوت والركوع والسجود والقبلة والدعاء والترجمة قلت فما سوى ذلك قال سنة في فرضه قال رحمه الله واني
برجوب دعاء في الصلوة سواء وبوقت عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان في سنة الرجل الفتوت في شيء من الصلوة
حتى يركع فقد حاربت صلواته وليس عليه شيء وليس عليه ان يديه مستعد وبرواية ذهب السابقة وقوله عز وجل
وقوم لله قانتين وقد ذكر جماعة ان المراد به واعين ثم احاب قدس سره عن الاول بحراز عمل الدعاء على العادة وبات
الاذا كان الواجب فان فيها في الدعاء والتكبير المبالغة في تكبد الاستحباب وغير الثالث ان المنع في حال الصلوة
والرغبة عنه احض من الدعوى وعن الآية بان معنى فاسد مطعون ولو سلم انه معنى الفتوت فلا دلالة فيه على
الرجوب لانه امر مطلق ولو دل على التكرار في الصلوة مستثناة على العادة والاذا كان فيها معنى الدعاء فمحقق
الامثال بدون الفتوت انتهى واعترفت عليه الناقل لما ذكرناه في فوائد التهذيب وما قد يتوجه في المقام من
الامرا ما الاعتراض فلان تمام القراءة فاذا ذكر الركوع والسجود والتسبيح في الركوع دعاء وايضا فقد دل الحديث على
على ان الدعاء الواجب في الصلوة يد في القرآن ووجوب القراءة وذكر الركوع والسجود لم يد بالقرآن والتكبير والتسبيح
متكلم والآية يمكن ان يقال فيها ان الحديث يدل على تضمن القرآن الامر بالدعاء في الصلوة اعني الفتوت فلا دلالة
في توجيه الآيات على وجوب الفتوت سوى هذه الآية فيكون الفتوت فيها بمعنى الدعاء وقوله ان الامر مطلق
لا يخفى ما فيه وقوله انه لا يدل على التكرار فيه ان كل من قال بالرجوب قال بالتكرار وحاصل ما حذر في الباب اوله الخبر
الصحيح عن عبيد بن زرارته عن ابي ان الفاعل تحميد ودعاء والاصل في اطلاق الحقيقة على ان منع كون اذكار
السجود والركوع دعاء لا يضر بحال لان الحجب مانع فيكفيه جواز اعادة الدعاء من القراءة والاذكار ولا يحتاج الى العلم به
ليطلب منه اثباتا ما عساه لو من عدم الصدق عرفا فكذلك في الشرع واللغة لاصاله عدم النقل فعينه ان اصله عدم
النقل لنا شر الظن وهو لا ينافي التجويد الا ان يقال ان الظن كاف في الاحكام الشرعية ولم يمنع التجويد من يتم دليل
فالتجويد لا يضر بحال وفيه ان الظن مرجعه الى الاستصحاب فهذا استدلال غير كاف لكلام المحقق وفيه شيء يظلم رجاء
ثم ان العرف في المقام غير واضح الاطراد لكن الجواب عن غير بعيد وما ذكرناه من دلالة الخبر فعينه ان عدم البتة عندنا لا ينافي عدم
البتة مطلقا الا بالاصالة علم النقل وفيه ما يدل في خبر صحيح ان القراءة سنة ولا يعلق به علم السنة مع

غريب واما التكلف فغير ظاهر وتقدم مع المعارض لما منع منه والرغبة عن الشيء سمي عن الظهور المذكور وما ذكرناه
 من دلالة الآية في تحريم ما بات يشكك بقوله ادعوني استجب لكم وما ذكرتم حقه الامر والاطاعة فيه ان الشهيد رحمه الله لا يخفى عنه مثل
 هذا برزده على الظاهر ان الامر بالقيام لله غير مقيد بالصلوة الواجبة وانما يقتد به على الوجوب عند روعه وما ذكرتم
 عدم دلالة القرآن على اذكاء السجود والركوع فيه بعض الاخبار السابقة في الاذكار دالة على انها فرض وليس يعطى بشيء مظهر
 وما ذكرتم ان القنوت لم يثبت من القرآن فيه ان الاوليان يقال قد ثبت بيقينه لما تضمنه الحديث الصحيح من ان القرآن سنة في شيء
 في المقام امر مذكور في الفوائد السار اليها من ارادها وقف عليها والذي يظهر من الصدوق في الفقه الاستلال بالآية ^{المسنية}
 انه قال والقنوت سنة واجبه من تركها منعاً في كل صلوة فلا صلوة له قال الشيخ رجل وهو قوله فانين يعني مطيعين داعين
 على هذا الجمل الا انكار معنى الدعاء في القنوت لان قوله يعني يدل على الجزم والاشتراك نفي في ذلك الا ان يقال ان احكامه ما فيه
 ان ما ذكرتم الشهيد رحمه الله من ان معنى الآية سطوع ففتاها محل كلام لان الصدوق ثبت في مقدم ما ذكرتم الشهيد رحمه الله
 من احتمال الدعاء غير القنوت تمكن ولا يبعد ان يكون الصدوق وقف على بعينه الآية بوجه كاف الا ان في الالتفات كلها
 في عمل احتجاج ابن بابويه بالآية واجاب بالمنع من ارادة صراحة النزاع اذ ليس فيه دلالة على وجوب القنوت في الصلوة
 في بابي الباب وجوب الامر بالقيام به ان قلنا بوجوب المأمورية فكما يتناول الصلوة كذا غيرها لما روي وجوب القيام
 في الصلوة كلها كمثل وجوب القنوت ومختم وجوب القيام حال القنوت وهو الظاهر من مفهوم الآية وليس دالة الآية على
 وجوب القيام الموصوف بالقنوت بالاولي من دلالتها على الحصص الوجوب بحالة القيام بل دلالتها على انما اولها ففتها
 بالبراه الاصلية انتهى وليقابل ان يقول ان الامر اذا كان للوجوب طناً الآية على وجوب القيام حال الدعاء ولا يجب الا
 نصلو فكون الدعاء واجباً وقد يجب بان الدعاء لا يتعين في القنوت لما سبق من احتمال غيره وفيه ان الدعاء في الصلوة لا يتعين
 وجوب القيام له مطلقاً والحق ان الوجوب في الامر محل ما ذكرناه في فوائده التهذيب من ان سباق الآية يقتضي اما
 الذنب والاشكال بينه وبين الوجوب والترجيح للوجوب مشكك صالة البراهة لا يخرج عنها اما ما قاله العلامة رحمه الله
 من وجوب القيام به معرب اذ لا قابل بالوجوب في غير الصلوة ثم تسلمة ونحو القيام الواجب مع عدم وجوب القنوت
 مشكك فان السحب كلف يجب له القيام الاعلى بسبل السطوية اما قوله وليس دالة الآية ان لم يظهر لي دلالة الآية ^{مطلوبه}
 لا تنكف ارادة نفس القيام من القنوت لا الدعاء فراد بقوله تخصيص الوجوب بحالة القيام المضموع بحالة القيام
 وقوله القيام الموصوف بالقنوت يريد به المستعمل في الدعاء، وعنه في ان الكلام الواقع عقيب التسليم يقتضي ان القيام
 في الصلوة واجب لكنه محتمل وجوب القنوت ومحتمل وجوب القيام حال الدعاء، القنوت وهذا كما ذكرنا يدل على ارادة
 الدعاء لا مجرد القيام وقوله ليس دالة ان كان منه ما السابق ففنه متافاه له من حيث دلالة الاحتمال ان نفس القيام ثبت
 بمعنى المضموع ولوا زبد الدعاء في الاخير لم يسم الفرق الا بان يراد بالتخصيص كون القيام قنوتاً بمعنى المضموع وسحق كلام اللغة
 ما يعطى ان يقال على القيام قنوت يتمكن حمل كلامه على القيام الا انه لا يمكن على الاطلاق فلنا مل

فما رواد احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن ابي عمير عن جميل بن صباح عن عبد الملك بن عمر قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن القنوت قبل الركوع او بعده قال لا قبله ولا بعده وعنه عن الربيع عن سعد بن سعد الاسدي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام
 قال دالة من القنوت هل يثبت في الصلوة كلها ام فيما يجهر فيها بالقراءة قال ليس القنوت الا في العادة والذكر والجمعة والمغرب

سعد بن ابراهيم عن حماد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن يوسف بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفتن
في الصلاة قلت قال لا تفت الا في الفجر فالوجه في هذه الاخبار ان يحملها على انه ليس في هذه الصلوات الفتن على وجه
الفضل وتلك المذهب على الحد الذي ثبت في غيرها من الصلوات التي يجهر فيها ثم بعد ذلك في الفرائض لان الفتن في الفرائض
لا يترتب منها والفتن في الفرائض افضل منه في سواها وفيما يجهر فيه من الفرائض افضل مما لا يجهر فيه وصلوة سحر
والجهر مرتين ما يجهر فيه استاكبه في هذا الباب واذ حملنا الاخبار على هذه الوجه ثبت لكل واحد منها وجه صحيح لا يرد
وما عداه ويجوز ان يكون لما انفردت بعض الصلوات الفتن وحسن بعض الخبر من التقية واستصلاح الامن حادثة
من نذهب الى ذلك والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن مهزيار عن حماد بن محمد عن ابي الحسن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن ابي جعفر عليه السلام في الفتن ان سبت فافت وان سبت فلا تفت قال نعم وان كان التقية فلا تفت وانا نقول
وروي محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن بن فضال عن بن بكير عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الفتن
فيما يجهر فيه قال فنت له اني سالت ابا الحسن عليه السلام فقال نعم اسري ان اصحاب ابي ابيهم فقالوا فاجزهم بلحقوا
سكا كما فاجزهم بالتقية فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن القاسم بن محمد الجعفري عن ابي ابي عثمان عن اسمعيل الجعفي عن
بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام قال الفتن قبل الترتيب وان سبت فافت فالوجه في قوله عليه السلام وان سبت فافت ان سبت
على حال المضام فانما هي في موضع او حال التقية لانه نذهب بعض العامة
الملك بن عمرو ولم يفت علي ما يقتضي مدحه فضلا عن الترتيب وما رواه الكشي عن حماد بن محمد بن يوسف بن زيد عن ابن ابي
عن ابن جليل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو قال قال ابي عبد الله عليه السلام اني ادعوك حتى اسري دابك فيه انه ينتهي في الشئ
الي نفسه وقول جدي قدس سره في فوائد الخلاصة انه ملحق بالحسن لا علم وجهه بعد ان قال قدس سره اما جليل بن صالح قال
في النجاشي جليل بن صالح الاسدي ثقة وجهه روي عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام ذكر ابو العباس في كتابه هذا
كما ترى قد جمل ان الذكر في ابي العباس للحج من التوثيق والرواية كما يحمل العمدة والرواية وابو العباس يقال لا يفت
وابن نوح كما سبق ذكره عن جدي قدس سره في موضع آخر نقول مثله وبن عقدة معلوم الحال وكان شيخنا ابا عبد الله قدس سره
ان انما هو كونه بن نوح لانه في النجاشي قال عسا، يقوله اظهر وفيه ربح تامل وتقديره في ابن نوح كلام جليل بن صالح
غير ان الظاهر من عبارة العمدة في الرواية للرب فليتامل والتأني في البري وقد ذكر القول فيه واثباته موقوف على
ما مضى في بن فضال وابن يعقوب وفيه دلالة على ان ابا جعفر حماد بن محمد عيسى كما سبق فنتله عن العلامة في الخلاصة حيث
قال انكاروا الشئ عن سعد بن ابي جعفر فها احمد بن محمد بن كان ما عرفه ليس بكلي الا انه مروي ذكرنا سابقا
ان في الكافي ما يدل على ان ابا جعفر اذا روي عنه سعد لا يفتي كونه احمد بن محمد بن الحسين بن عيسى والرابع الارباب في احمد
بن محمد هو ابن ابي بصير لما صرح به في بيت والخامس معروف الرجال ما ذكر من المقال والسادس فيه القاسم بن محمد الجعفري
وهو معروف الحال ايضا واما اسمعيل الجعفي فهو ان كان مشترك بين ابن عبد الرحمن وبين ابن جابر والا و لا اعلم بغير
والمدح ربما استفاد من الرجال في الجملة وبن جابر فيه كلام تقدم والحاصل ان الشيخ وثقه في رجال الباقر عليه السلام كذا
لكن لا يبعد ان يكون ابن جابر لان النجاشي قال انه روي حديث الاذان والمروء في الاذان عنه رواية ابي ابي عثمان وقد
يفي في اول الكتاب الا انه في ذلك وفي غيره الثاني منه فليبدل ما مر فيه اشتراك بين من وثق في الخلاصة ومن ذكر

انما هو في نفسه ثم قال مع ذلك فهو من سبب الحج وفي رجال الصادق عليه السلام

بكل

صحيح

منه رجال الصادق والباقر عليهما السلام من كتاب الشيخ
 ينبغي ان يعلم قبل الكلام ان بعض محققو
 نقل ان الفتوى لغة يطلق على معان حسنة الدعاء والطاعة والسكوت والقيام في الصلوة ولا مكان عن الكلام وفي السر
 على الدعاء في أثناء الصلوة في محل معين سرامعه رفع اليدين ام لا وذلك عدو رفعها من مستحبات الفتوى وربما يطلق
 على الدعاء مع رفع اليدين وعلى رفع اليدين حال الدعاء انتهى ولا يخفى المتبادر من الشيخ عند الشارع واستحباب رفع اليدين
 في كلده افاذا ذكر وان كان من كلام المستروعة وفيه ما فيه واذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة في الحزم ذكر في ادلة الاستحباب
 الحزم اول واصفائه بالصحيح وهو اعلم فوجهه ثم قال لا يقال هذا الحديث متروك بالاجماع لان الامامية انفعت على المستحبات
 وجوبه قبل الركوع وبطلاننا نقول لا لم انه متروك بل نحن نقول بوجبه اذ انفي العبد به قبل الركوع ومتروك الاجماع على ما
 بنسب فيمكن في ارادة في الوجوب اذ لا يمكن عمله الا عليه انتهى ولما ذكره وجهه وعلم تعذر الشيخ الحزم لا يخلو من غرابة وقادراً
 في الاخبار على الاحمال لا يتناول هذا لا شك فظاهر الثاني كما ترى بذلك على حوال الفتوى وما ذكره في جناب من كان السابق حسنة
 لا سيما رجل الشيخ الاول لا يخفى علم من جهة سما في هذا الخبر اما اليقينة فليما وجه ويؤيدها الثالث وما دلل من النافذ بعد الاستدلال
 من ادراك الاحكام اذ لا نظير في النافذة محل كلام وتيقيد ما يجهر فيه من الغرض غير ظاهر الوجه بتقدير سمول الاخبار للنفذ
 فان بعضها من السؤل عن جميع الصلوات والحرارة على فضلية الفتوى فيما يجهر فيه على ما ذكره الشيخ والراجع في دلالة على
 خالفان ما تقدم من الشيخ اقتضت حمله اخبار كلها وقد استملت على اطلاق وتيقيد وظاهر الخبر المستدل به انه مع التيقيد لا قرب
 مطلقاً وفيه الخبر للبحر عنه كما ترى بذلك على التحسين في الفتوى وعلمه ومعهونة ذلك لا يحمل على بيان الجواب بل على ان يرفع
 الجواز الفتوى مطلقاً ولعل الاول حمل الفتوى في الخبر على رفع اليدين ليم صدره وعجز ما مع التيقيد لا مانع من الدعاء بخلاف
 اليدين وان كان عند المخالفين الفتوى برفع اليدين لا مانع منه الا انه يجوز كون الزك ابلغ في البعد عن التيقيد اما ما تضمنه خبر
 من قوله قال ابو جعفر عليه السلام ثم قوله عليه السلام وانا اتقلا هذا بعيد المراد ثم علم السلام اعلم بقوله صدقهم وقد ذكرت في قوله
 الكتاب نوع كلام في حمل الخبر على برفع اليدين والحاصل ان قوله عليه السلام وانا اتقلا هذا يدل على ان المتروك لا يخلو من خطر
 فلما كان المراد به الدعاء فان احتمال الوجوب يقتضي الخبر بما ذكره فليسا مل الا عرفت هذا فاعلم انه ورد في تغيير الاجاب الامر الفتوى
 في كل صلوة فريضه وبالله ترجع اما خصوص الفتوى في بعض الاخبار الامر بالفتوى في كل صلوة فريضه بعد السؤل
 في الفتوى ما يقتضيه على لسانك ولا اعلم في سبأ موقنا وفي بعضها ما يقتضيه انه يجري فيه اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف
 في الدنيا والاخر انك على شئ قدير وذكر بعض محققي الاصحاب انه ان المني في الاول الموطف المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله
 وله وجه ولو حمل على علم الموطف المعين بحسب لا يجري غيره في الفضل امكن وفي الفتوى روى عن الجليل في الصحيح انه سأل ابا عبد
 عليه السلام عن الفتوى فذكر قول معلوم فقال انك على ربك وصلى على نبيك واستغفر لذنبك ولعل غير الجواب يقتضي علم اليقين
 ولما دل على السلام ما ذكره على وجه الاعلام باختيار الكل وان كان ظاهر السؤل عن المعلوم والجماع له هذا في معتبر الاخبار ان
 الفتوى كله جمل وجملة بعض الاصحاب على غير المأموم وكان لما ورد في الاخبار من انه لا يسمع الامام سباً واما رفع اليدين
 معصية الاصابع الا الاهاهم وبسط الكف وجعله الى السماء محاذياً للوجه ففي رواية موجه وعلم امور اليدين على الوجه اخره واية
 تقتضيت النهي عنه

اربطاه

اجز في الشيخ رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن العباس بن معروف عن عيسى بن مهران عن حماد بن عيسى
 عليه السلام

السائل حاد الجوارح وإنما المور عن كعبه الشهادة بالوحدانية وفيه الاشكال الاول لكن ربما قرب استجابه واجله جدا
 بعد ان لا بد من استرجاع الى التاويل وان بعد من ان الشيخ قائل بمفهوم الرواية حيث بدا بها في اول الباب وقد
 في اول كتابه ايندا لاعتداده على ما سبقه ولا فيه انه علم الاطراف من الشيخ لا يعلم من ملاحظة الكتاب وثابت ان في الاحبار
 الاولين ما يفيد اعتبار الشهادتين وهو لا يخرج عن الاطلاق والاول مفيد وفيه احتمال يفيد الاول بالنسبة الى الشاهد
 الاول بخبرنا انما على ما مر من الاستحباب ففيه ان الخبر انما مورق المتوال فيهما عن الشاهد والصلوة على النبي صلى الله عليه
 حارجه حجة رتبة لان الشاهد تفعل من الشهادة وهي الخبر القاطع وما يقال من ان الشاهد صار في نوع العلوية للمسمع من
 الشهادتين والصلوة ففيه ان الاطلاق بتقدير كونه حقيقة بحرف المزج عنها الدليل ان ثبت ويستفاد من ان الثاني كما
 تربى على ان الشهادتين بحرفه على الاطلاق وفي الشهادة بالوحدانية يمكن تقييده بمادة حسنة الاول اما الشهادة بالوحدانية
 فيمكن بقا الاطلاق فيها فيخرجها باوجه كان كما قرره بعض الاصحاب في كتب الفروع ويمكن ان يفيد ما رده الشيخ في
 غرضين بن سعيد بن منصور قال حدثنا عبد الله بن بكير عن عبد الملك بن عمر الاحول عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشاهد
 في الروتين الاولين الحمد لله استشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد
 فاعلمه وارفع درجته وهذا الحديث وان كان عبد الملك قد اخل من كلامه في صلاحية حديثه الاستحباب كما قد مر عن ترتيب
 الاية بالنسبة الى الشيخ يمكن ما قلناه والى عمدة من ونظر في معنى الاجماع على تصحيح ما يصحح عن رجل ان ما بعد لا يصحح احده
 وان ضعف يمكن ايضا بتقدير الاعتماد على الثاني وبدونه فالاول كان صحيح في الحكم المذكور لان فيه اطلاقا ايضا والعجيب
 بعض تحقيق المعاصر من سلمه انه لم يذكر عبد الملك في الصحاح ولا في غيرهما بل ذكر في مقام التايد لغيره والحال باق
 على ان الخبر الاول قد صح بان الاطلاق فيه المعروف من الشهادة وتيقدها اعتمادا على خبر عبد الملك بصبر المستقبلين واصحابه
 العهدية واصحة فليتلوا ما عساه يتقن ان عبد الملك موصوف بالاحول والذي اعتمد عليه بل يوثقه في كلام بعض صحاب
 وان كان الظاهر موهوم لانه قلده عن كشي وليس فيه ما يقتضيه ليس فيه وصف الاول لا مكان الجواب بان الشيخ ذكر في حال
 الصادق عليه السلام ذكر عبد الملك بن عمر الجحد والظاهر انه المذكور في كشي وعلى كل حال بعد وخرج بن بكير عندنا بل ابداه
 في معنى الاجماع لا عذر نتركه وقد وصفه جدي قدس سره بالفضة في الروضة والحال ما ترى وما تضمنه الخبر المذكور من قوله
 الشاهد لم يدع على ان لفظ الحمد من الشاهد كما ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله وكذلك وصل شفا
 الان الاجماع اخرج الحمد من قبل شفا ورح ساد ما قد مضاه قلناه عن قرب من ان الشاهد يقال للصلوة على محمد وآله صلوات
 الله عليهم مع الشهادتين هذا كله على تقدير العمل بالخبر وبدونه فاطلاق الاول يقتضي الاتيان بالشهادة بالرسالة كيف
 او الظاهر والتوزيع نحو ما قرره العجز واما التاك فالذي يظن منه ان الحمد والسادة محمول على اقل الشاهد ومحمول على
 ظاهره كان واضح المأفاه لا يقدم مع عدم معلومه القابل له لكن الشيخ مما تولى حيث لم يذكر في المساني ربما يستفاد من
 عز ان الاعتدال على الفتوى من الشيخ ضاحك لا مثل ما كورنا العقول فيه والابع لا يظهر ان الشاهد في الاية عز في اما
 وما كان خبرنا اول بظاهره والا على الاستثناء بالشهادة بالوحدانية ربما يدعي هذا الخبر المجتهد عندنا في اجزائه في انما ولا
 فانضم الشهادتين في الثاني يمكن حمله على الافضل لكن الاجماع المظهر من النص يقتضي ان يحمل الاول على
 معلومته الشهادة بالرسالة في نوحها تافه وح يفيد هذا الخبر في الشهادتين الاول الشهادتين لدلالة الخبر الاول عليه وان كان في

وربع اشكال من حيث ان الظاهر كون الشاهد الاور غير ثابت لكن عدم معلومته انما لا يستلزم خبر
 ربا يستفاد من حديث خزان الصلوة على النبي واله عليهم السلام في الثاني كالاول لئلا يجرى عبد الله على ان في رتبة
 ودلالة من علي الحار و قد يكتفى بان ظاهر الخبر المجرب عنه خلاص ذلك بل السوان من اول الخبر وقال بان اقل الخبر
 يتحقق بترك المستحب ومنه ان قد اتفق لبعض محقق المعاصر من علماء اهل البيت المجرب عنه في الموقل لا يثبت
 الصلوة على النبي واله عليهم السلام في ذكر في الصحيح والظاهر وهو عزب فان الخبر هنا مع بل لا يثبت وفيه ذكر من رتبة
 رواية عن محمد بن يعقوب ثم قال وعنه وهو مروي عن ارسال ومعاينة هذا الكتاب في رتبة النبي واله ومن ان الصلوة في رتبة الاحد
 على حال من رتبة عبد الله امير المؤمنين علي بن ابي طالب في الثاني ويقتل من رتبة كافيته للخدمة في اوله وما ورد في الخبر الحسن
 باب الزمان في بيان سنة صلوة النبي صلى الله عليه واله في العراج وانه قال في اول الشاهد بسم الله من الخبر لا يثبت في هذا
 ما راجع وباقى الفقيه من ظاهر خبر عبد الله من كونه من الشاهد لا يثبت في اوله لا يثبت في حال كونه في الاخير
 فيه نايب للرجحان فيه والحمد لله في الاول وهو لا يثبت في ما يقتضيه ظاهر خبر عبد الله من كونه من الشاهد
 كما يقتضيه كذا غاية الامر ان حوله القول في الثاني يستفاد من الخبر المجرب عنه فليتبنا بل الخامس فيما قبل
 ان المراد بدفع ما قد اورد اهل الخلاف من التبعات قبل الشاهد وبقية ما كانه التزم برتبة الصلوة وادخل في اصحاب
 النبي صلى الله عليه واله رتبة اذ احدث انه اجرا كما يؤيد ما قلنا وكما عليه السلام اذ بان اقل ما جرى قبل من رتبة علي بن
 والاستحباب رتبة النبي صلى الله عليه واله في العمل على ما زاد على الشهادتين لا ياتي ما قلناه وان كان المتبادر منه ما بعد الشهادتين
 والخبر المستدل اوضح شاهد على ما قلناه ثم ان الخبر المستدل به وهو السادس كما ترى يحتمل بالنسبة الى قوله من قبل
 ان يريد انه الشاهد في الرابعة والثلاثين الاول والثاني ويحتمل ان يراد بالمدين شهدان كانه الله الله وحده
 له واسمها ان محمد بن عبد الله ورسوله ورجا يرجع هذا ان ظاهر الحديث الانفراد بعد ما ذكره وبما في الثاني وقد
 يستفاد منه ان الشاهد اذا كان هذا فدل على الشاهدين يحتمل في الذكر وما يقال ان قوله في الخبر ثم من رتبة
 الاطراف من الشاهد كما يلزم القائل برتيب التسليم من تاويل بهذا الخبر في غير السعة بعد ما ذكرنا القول فيه من
 علم الحكم هو النسخة بقرينة رواية احمد بن محمد بن عيسى عنه ولا يخفى ان دلالة على عدم وجوب الصلوة على النبي واله عليهم
 السلام ظاهر بولا ما قلناه من احتمال الدلالة على عدم وجوب التسليم وما يقتضيه من ذكر التبعات على تقدير حملها على الشاهد
 يدل على حوار التلطف بها في الاجزاء وقد نقل الاجماع الا صاحب علي انه لا يثبت في الشاهد الاول ولو حمل الخبر على
 من الشاهد امكن عود السؤال عن التبعات في ما يقال فيه من الشاهد قبل التبعات يراد بها العظمة والملك وقيل التبعات
 به من سلام ونحوها بقي في الحديث تنبي وهو ان قوله فاذا استويت جالساً فلا يستفاد منه وجوب الطائفة في الشاهد
 كما ذكره صاحب الاحكام واحتمال ان يقال ان الطائفة امر زائد على الخبر يمكن ان يدفع بقوله استويت فدل
 فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن خنيس عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله
 الرجل حديث بعد ما رفع راسه من السجدة الاخيرة قال تسلمة ولما انشأته سنة في الصلوة يسبحها وتاس
 مكانه ان كانا نضيفا فيشهد فالجواب في هذه الرواية ان يحملها على ما روي عن عبد الله بن بكير وان لم يستوف با الشاهد

في رتبة
 الشاهد
 في رتبة
 الشاهد

١٠. ثم صلوة ومركبة الغد. وبطل ذلك لكان يجب عليه الاعادة من اولها على ما بيناه واما قوله... الشاهد...
 معناه ما زاد على الشهادتين على ما بيناه ويكون ما سويده من اعادته بعد ان ينصرف هو على... فاما ما رواه سعد بن
 مبر عن ابيه ومحمد بن عيسى بن الحسين بن سعيد ومحمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل حدث
 بعد ان يرفع راسه من الصلاة الا جهر... ان يشهد قال ينصرف فينصرف فان شاء رجع الى المسجد وان شاء فجع ببيته
 وان شاء... ما بعد منتهى ذلك على ما بيناه فيما مضى ويمكن ايضا ان يكون قوله قبل ان يشهد انما اراد به استيفاء الشاهد
 من دخل في الصلوة سمع ثم احدث ما بينا قبل الشهادتين فانه يتوضا اذا كان قد وجهه الى اتم الصلوة بالشهادتين وليس عليه
 اعادتها كما له انما يمارى احدث قبل ذلك على ما بيناه فيما مضى ويمكن ايضا ان يكون قوله قبل ان يشهد انما اراد به استيفاء الشاهد
 المسنون دون ان يكون المراد به الشهادتين على ما قلناه في الخبر الاول
 في الاول فيه عبد الله بن كبر وقدر
 القول فيمن من الراية معدود من المؤثرات مع الاجماع على تصحيح ما يصح عنه والثانية محبة عيسى الاسعري وتقدم
 ايضا القول من ابي لم اقف على ما يقتضي قوله صرحا ومعه في الخبر ما يمكن انما تضمنه من قوله ومحمد بن عيسى في نسخة
 التي نقل منها في محمد بن عيسى اليقطيني على الظاهر وفي نسخة عن محمد بن عيسى وهو كذلك وربما يرجع الاول ان الراوي عن محمد
 بن عيسى اليقطيني الحميري وعنه فالراية عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عنه بعد لامضاه واسطه بن بن الحميري ومحمد بن
 وهما احمد وابو اما على الثاني فواحد والذي في بن عيسى في نسخة وفي اخرى كما هنا والا عار تشهد بغيره الا في
 وفي نسخة عليها العمل ومحمد بن ابي عمير اما في السمع الاخر فاحتمال العطف على محمد بن عيسى اليقطيني قائم فيكون محمد بن
 عيسى الاسعري راويا عن ابن ابي عمير وعلى تقدير عن محمد بن عيسى فيكون الاب روايا عن ابن ابي عمير ويحتمل
 العطف على الاب فيكون احمد الراوي عن ابن ابي عمير بن الحسين بن سعيد كان ابي عمير فاشهد
 قبل الكلام فيه ان العلامة في المنهقي وقال وهو ابي الشاهد واجبة كل ثمانية مرة وفي الملائكة والرباعية مرتين وهو هذا
 اهل البيت عليهم السلام وهذا كما نرى يدل على الاجماع في المثلثة وح لا بد من تاويل الاجل المنا فيه لذلك والاولى فيها ونحو
 الشيخ وان بعد لكن لما بدت تحمل بعد للمزوجة لكن قول الشيخ بعد الشهادتين يعطى عدم وجوب الصلوة على النبي وآله عليهم
 السلام اذ عدم قطع الصلوة بالحدث قبلها وسببها ما دل على وجوب الصلوة اما ما يدل على الصحة وجوبها فلم يتقدم ما دل عليه
 سري هذا الخبر كذلك معناه فالي عدم معلومته القابل لهذا غير الشيخ وقوله يجب عليه الاعادة من اولها على ما بيناه غير معلوم
 المراد من البيان الام حبت ذكر ما دل على وجوب الشاهد المستلزم لانطال الصلوة لم وقع الحدث في النساء وهذا باق في الصلوة
 مع وجوبها فليسا بل والثاني ما ذكره الشيخ في ترجمته في اعلى مراتب العبد في الرجة الاولى اما الثاني فهو الخبر السابق
 كما هو واضح والعمل الاول في رد الخبر بالاجماع ان لم واسدع على ولا يخفى ان في ذلك دالة على عدم وجوب التسليم والصلوة
 على النبي وآله عليهم السلام وجوب التسليم وكونه خارجا عن الصلوة ففيه مشاركة الصلوة ولا قابل فيها ما قيل
 في التسليم والعجب من بعض محقق المعاصرين سلامه انه ذكر في حجة القائلين باستحباب التسليم جزء من المتضمن لانهم
 قل ان يسلم تحت صلوة واحدا بعد عنه بانه انما يدل على ان التسليم ليس جزءا من الصلوة وهذا مستلزم المطلوب فان كونه
 خارجا عنها ما ذكره بعضهم محتمل واستحبابه ان الاحتمال المذكور في الخبر المعجزة عنه عزاء بعد ما قلناه من حكم
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله مع آله وما عساه ان الخبر المذكور غير معلوم الصحة لما تقدم في سند يدفعه التام

في سند قارحة روى له غير ارتباط على المراسم غم غايه ما يلزم منه مخالفة الاجماع من جهة الصلوة حيث انما
الصحة مع الحديث ومنها على تدبر الوجوب كما هو مشهور بل مدعى عليه الاجماع كما سياتي بالصحة مع تخلل الحديث
غير معلوم القائل بما بل الاجماع يدعى على بطلان الصلوة بحال الحديث مرد الخبر بهذا الوجه او يقول تاويل الشيخ وفيه
اعتراف بعدم وجوب الصلوة والتسليم على الوجه الثاني والوجه الاول جيد لكن لا بأس بالانتماء به لانه اول شئ
يخبر ان هذا الوجه لا يفرق فيه بين الامر المذكورين فيذ من قبلة الشئ وبعبارة السنادين ومنهم قلنا انه في الامر
التجدد ما عساه يق انه ينبغي معه بالكلية تكون تكلف التزجيه بأرادة السنادين وما يعرض من الصلوة فينبغي عدم
الفعله تحقيق المقام فانه جري بالناسل التمام

ل

ابن ابي عمير عن ابي بصير عن زراق عن ابي عبد الله عليه السلام قال من علم الصلوة صواباً
او نكحاً كالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالصلوة فيمن صام ولم يدعها فلا صوم له اذا تركها مستعملاً ومنه ما لم يصلي على النبي
الله عليه وآله وترك ذلك مستعملاً فلا صلوة له ان الله بدأها قبل الصلوة فقال قد افح من تركي وذكر اسم ربه فلي فاما ما رواه محمد بن علي
ابن محبوب عن علي بن خالد عن احمد بن الحسن عن عمر بن محمد عن صفوان بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
سبي الرجل الشاهد في الصلوة فذكر ان الله قد قال بسم الله فقط حازت صلوة وان لم يذكر شيئاً من الشهادتين اعادة الصلوة والوجه في
هذا خبر اذا ذكر الله قال بسم الله فقد تمت صلوة ويتم الشهادتين على جهة القصص لا بجهد الصلوة واذا لم يذكر شيئاً اعادة الصلوة
او تركه مستعملاً وليس في خبر اذا لم يذكر شيئاً مستعملاً ولو كان تركه ساهياً لم يذكره عليه فكذا الشاهد على ما رواه فاما ما رواه
احمد بن محمد بن ابي عمير عن سعد بن بكر عن حبيب بن خني عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته سجد يقول ان جلس الرجل للشهادة فحمد الله بعد
فالوجه في هذا الخبر النقية لانه مذهب كثير من العامة ونحن قد بينا وجوب السنادين والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الاول وفيه ابي بصير والطريق الى ابن ابي عمير في المسجحة فيه من لم يعلم ببقية وفي الغفلة ترك
الشيخ في ترجمته اجز في جميع كتبه ورواياته جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله والحري
عن ابراهيم بن محمد بن ابي عمير واجزنا بن ابي حنيفة عن ابن الرشد عن الصفار عن يعقوب بن ابراهيم ومحمد بن الحسن وابوب
ابن نوح وابراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسى بن عبد عن محمد بن ابي عمير واجزنا بن ابي عمير عن ابيه عن ابي الفضل عن حميد
عن عبد الله بن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير واجزنا بن ابي حنيفة عن ابن الرشد عن الصفار عن يعقوب بن ابراهيم ومحمد بن الحسن وابوب
المذكور يفيد اعتبار الخبر الى ابن ابي عمير في الاجماع على الصحيح ما يصر عنه يفيد القبول وفيه نظر اما اولاً فلان كون المذكور هنا
من جملة روايه موقوف على صحة الطريق البده وهو اصل الحديث اللهم لا ان يقال ان نقل الشيخ الخبر عنه يعلم منه انه من روايته
وضعت الطريق لا يصح الحال وفيه نوع تامل لانه قابل للتزجيه واما ما رواه في الطريق المذكور ان كانت جميع الكتب
والروايات فانجزم بان كل واحد منها بجميع الكتب والروايات غير معلوم لاحتمال التوريع ومعه لكل صحة البعض من حيث يعلم
الغاية مضافاً الى طرق التوارد ان كان المراد به خاصه مع دونه في جميع المذكور اولاً انكن التزجيه مع ترجمه ما سبق
وان كان غير داخل في الاول فاحتماله كونه من الروايات من التوارد ممكن فان قلت ما وجه قوله في الطريق الى ابن ابي عمير قلت في جعفر
ابن محمد العلوي وقد ذكر الشيخ في من لم يرو عن الآية عليهم السلام من كتابه مهمل لكن العجيب في ترجمته محمد بن جعفر المذكور في
وكان ابنه وحيداً ولا بعد ان يكون العلامة من هذه اعادة في القسم الاول وعجز جعفر ان هذا لا يفيد التوثيق بل المصحح على ما قيل

في المائدة وان كان فيه ما فيه ولعل العلامة جعل بحسن والعجب من شئنا المتقوا به انه لم يذكر ما حكينا في كتاب الرجال هذا
 وفي الفقه ريبا بطريقه الصحيح عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابي بصير وزرارة قال قال ابو عبد الله وذكر الرواية مع نوع مغايرة
 في المتن وعبر في الرواية هنا حمله للزم في وضع عن موضع الراوي ذلك كبر في كتاب الشيخ بخطه رحمه الله في النسخة التي عندنا للشيخ
 لم انه يصح ما بعده لك ولا بعد رواية ابي بصير مع زرارة وثمة قال قال ابو عبد الله وذكر الرواية عنه الا ان الاحتمال الاول لا يطرد
 في المتن الثاني منه على خالد وفي ايراد المفيد ما يقتضي ان علي بن خالد كان زيدا رجع لما شاهد من الرواية ابي جعفر ان عليه السلام
 وارادته هنا بعده من جهة الرواية من محمد بن علي بن محبوب عنه لان باب الاحتمال واسع حيث ان الرجوع كان كرامات في جعفر عليه السلام
 وجزالة يعتبر الى ابي ان محبوب وعلى كل حال لا بعد الحديث والثالث فيض عن قريب
 في الاول كما ترى يدل على ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله من تمام الصلوة وعبر في ان المدعي رجب الصلوة في الشهادتين
 الجزاء دل على الوجوب فلا قابل به غير في غير الشاهد وفيه ان الظاهر من العنوان الوجوب في الشهادتين والاجماع مفقود
 وجوبها فيها وما قاله بعض محقق المعاصر من انه من ان الجزاء مدلوله مذهب ابن الحنفية من وجوبها في احد الشهادتين
 في دلالة منه على وجوبها في الشهادتين معا في نظر القاصر ان قول ابن الحنفية لا صراحة في الرواية للذلة له عليه لان المستوعب فيها
 كماه القابل منه انه الشهادتين اذ لم تحل الصلوة من الصلوة على محمد وآل محمد في احد الشهادتين متعلقا بقوله يجري الشهادتين
 وانما ان الشهادتين محضتان في احد الشهادتين اذ لم تحل الصلوة من الصلوة على محمد وآله في احدى اجزائها او مجموعها
 اذا حلت من الصلوة لا يجري الشهادتان في احد الشهادتين بل لابد معهما من الصلوة وفيها او في معين منها تجعل لكن هذا
 يبعد ان العبارة بعد نوع بل يهاوت كما يعرف بالتامل الصادق فيها وقد ذكرت في فرائد المقديس احتمال ان يكون
 ان خلو الاخبار الصلوة من الصلوة يقتضي وجوب الصلوة في الشهادتين فلتأمل واذا عرفت هذا فاعلم بحسب لا يفي والاعمال من
 الحنفية والاجماع الذي سري اليه لا يضر عدم ذكر الصلوة في رواية علي بن بابويه نعم في الرواية اسكالا في الاستدلال بها على
 الوجوب من حيث ان الفطرة لا تؤثر في صحة الصوم بل تؤثر في كماله ونوعه فربما ينبغي ان يكون الحال مسلما في الصلوة الا ان
 ان الظاهر من الخبر عدم صحة الامر واهم داحج الصوم بالاجماع في الفرد الآخر هذا والمضي كما نرى لما عمنه في الفقه
 لان انه بدأ بقبل الصوم ومن كل حال الاجمال باق ولعل المراد على ما هنا ان الله بدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 قبل وجوب الصلوة لما رواه في الكافي في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله بطريق غير سليم فيعتبر الابان المراد كما ذكرهم
 به صلى الله عليه وآله وعلى ما في الفقه يحمل صرها العود الى الفطرة بل وهذا محتمل ذلك ويراد بالصلوة صلوة العبد كما في بعض
 الاخبار روح يكون في الخبر الثالث على الفطرة قلت فليتبين ما الثاني ما ذكره الشيخ في توجيهه من الغواية بمكان لان سبيل الشاهد
 اذا وجب التقطاع والفرق بين ذكر اسم الله وعدمه غير واضح الوجه والرواية كما يحتمل ما ذكره جعفر بن زياد انه اذا ذكر بسم الله
 ان تشهد على معي انه لم يحفظ الشاهد لكن ذكر مبتدأة وهو بسم الله بالظاهر ان ثبت ان الله ان الظاهر الشاهد لا عدم
 ذكرانه تشهد يمكن للبراب عنه ما ذكرناه تأويل بدنيه من العود عن الظاهر قول الشيخ اذا تركه متعمدا غير خفي انه الوجه
 له لان الترك عمدا مطلقا لا سيما ولم يذكر فيما هو المعروف اللهم الا ان يقال انه مذهب للشيخ نسبت الرواية وفيما اذا
 عمل بالرواية يحتملها على ظاهرها من الاكتفاء بما ذكره فيها وما كان في الرواية نوع استعار بما احتملناه في قوله وان لم يذكر شيئا من الشاهد
 وبالحجرات والتاويل من الشيخ يجب نوع تعجب ولا يخفى ان ما تقدم من الاخبار فيه ما يوجب المعارضة لوجوب الصلوة اظهر من ذلك

ن

على الاجماع

ما مضى عليه سابقا والثالث فاذا كونه فيه فيما مضى يعني عن الاعادة وما ذكره الشيخ من حمل على التقيد ينبغي ان يذكر في الاول
 تركه ونحن قد بينا وجوب الشهادة في محققه انما مضى لا يفيد فعل الاجماع انتم بعد الصدوق وابيه وهو حجة ثم عر
 بالحسن والاعماله فالجواب المذكور في الكافي في باب الاذان المتضمن للعرج يقتضي امروا عليه السلم بالصلاة على نفسه واهل
 واهل بيته بعد استنديد على الوجوب بناء على ان الامر حقيقه فيه اما ما قد يقال من ان ما دل على الصلوة على النبي صلى
 عليه وآله كما ذكره على وجوب الصلوة في الشهادتين ففيه نظر واهم لان الكلام في وجوب الصلوة من حيث كونها
 جزء من الصلوات وان قد ان ذلك ونقل عن المنتهى ان فيه وجوب الصلوة على وجوبه من الله عز وجل ان الله سبحانه
 وآله خفيب الشهادتين ذهب اليه علماء انا اجمع في الشهادتين الاول والثاني وادعى ايضا على اجماع علماء انا عر
 الصلوة على الآل عليهم السلام وقد مضى القول في هذا مع عبارة العبد الذلة على الخلل وينبغي ان يذكر ان الشيخ في
 ذكر جزاء من يصير يتضمن شهادتين لا فائدة في ذكره بعد معرفة طريقة عزرائله سببا لا بأس بالسنة عليه وهو
 انه قيل في التهم على محمد وآل محمد الى قوله كما صلت وباركت وسلمت وتوجهت على ابراهيم وآل ابراهيم وقد ذكر بعض
 الاصحاح فيه اشكاله حيث ان المعارف كونه المسببة بما هو في سند رجاله بالعكس وهذا ذكر بعض اهل العلم
 في شرح مسلم واجاب عنه باجوبة سهلة وبعض الاصحاب نقلت منها وفي الجبل الميتين ايضا نقل البعض وعظم
 في الليال ان المسببة به الصلوة الواقعة والمستبقة الصلوة المطلوبة ولا ريب ان الواقعة للحمل المطلوبة قبل وقوعها
 ثم بعد وقوعها افضل هذا على تقدير تسليم كون المسببة اقوى دائما ولو دفع بانه اعلى فالجواب

٥

الحسين بن سعيد عن فضالة عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم وزكاة ابن ابي عمير قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل
 يبني القنوت حتى يركع قال يقنت بعد الركوع فان لم يذكر فلا شيء عليه وعنه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن محمد بن مسلم
 قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن القنوت ببناء الرجل فقال يقنت بعد الركوع فان لم يذكر حتى يركع فلا شيء عليه
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عبيد بن زياد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يذكر ان لم
 يقنت قال فقال يقنت حتى يركع اذا رفع راسه عنه عن علي بن الحسن عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 عليه السلام قال في الرجل اذا انتهى في القنوت فنت بعد ما يركع وهو جالس فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن مسلم
 عن ابيه قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل يبني القنوت في الكثرة قال لا اعاده عليه فاما ما رواه حماد بن محمد بن سعيد عن
 فضالة عن معوية بن حماد قال سالت عن الرجل يبني القنوت حتى يركع اقبلت فالا فانه يجوز ان يكون المعنى في هذا
 الخبرين انه لا يجب عليه العضو وانما مستحب لان الابتداء به مستحب فكل من قضاؤه ويجوز ان يكون المراد به ولا يقضى اذا كان
 حال حال التقيد بل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام في القنوت في العجز ان يبني
 اقبلت وان سبقت فلا تقنت وقال هذا اذا كان تقية فلا تقنت وانا انقله هذا

واضح كالسالك الثالث مرتبة الرابع فيه ابو بصير والحاس فيه محمد بن سهل وهو مهمل في الرواية وابوه ثقة والسادس راجع
 والسابع مضى والاخبار فيه دليل واضح على ان لا تجز به في اخبارنا لما اشترطه سابقا من عادة المتقدمين في الاصول والخبر فيها
 مضى عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن فضال عليه السلام قال في الرجل يذكر في الشهادتين في الشهادتين التي نقلت منها
 وفيما مضى قال ابو الحسن واذا كان هنا كما ترى وقال هو يعني بالحسن المضى ولا

في الاول

ما هو الدلالة على القضاء بعد الركوع لكن بعد تيار الركوع تيارا وحال الركوع وبعد الرفع منه قبل الهوي للركوع
 بعد سجود الآن يجب تبادر حال القيام من الركوع قبل الهوي للسجود وقوله فان لم يذكر لها كان منه ان القضاء
 مع الذكر بعد الركوع فلم يذكر بعده لا قضاء عليه وربما يؤيد ان ما بعد الركوع لو تناول جميع الحالات السابقة لم يبق فائدة
 لقوله لا شيء عليه اما احتمال ان يرد لا شيء عليه من القضاء مع عدم ذكر السان فيه انه ليس الفائدة كما لا يخفى الا ان يقال انما
 يذكر حان القضاء لا في القضاء اما الدلالة بغير الاخبار الا انه على المصاحف الصلوة وفيه ان عدم الذكر اذا اخذ بال
 في ما قلناه فاه لما ياتي واما الثاني فقد استقر بعض محقق المعاصرين سلمه انه الاصل في القول فيه وجوب العترة
 فاما ان قوله عليه السلام وان لم يذكر حتى ينصرف فلا شيء عليه اي لا شيء عليه يعطى بمفهومه الشرعي انه لو ذكر ولم يلبثت
 عليه ام وهو من في الوجوب وقد يقال ان مفاد الخبر اذ لم يذكر بعد انصرفه لا قوت عليه حيث ذكر ولا القوت
 رج خا على الخبر انما اذا ذكر بعد الركوع قضاءه وان لم يذكر بعده ولا قضاء عليه ويؤيد بالانصراف الانصراف عن محل القضاء اما
 انم فلا دلالة في المقام عليه ولو لم ترجح ما قلناه فهو احتمال كاف في نفي التصرف عن المفهوم ان ذكر فعله متى ايا
 ان التقدير ان ذكر ولم يثبت فعله شي فلا دليل عليه لعدم ذكر القنوت في السجود والتقدير من خارج بنا في التصرفية
 ولما ريد بالانصراف الفراغ من الصلوة نافي بذكره الاصحاح اضافاته الاول فممكن توجيهها ولما لم يصرح في ان القنوت
 وقضاء الرفع فيجمل الاول ان عليه سبع قنوت والاربع كما ترى يدل على القضاء بعد الانصراف ويحتمل حمل الثاني عليه
 لكن الانصراف محتمل للفراغ من الصلوة والانصراف من حال القيام بعد الركوع اذا جلس للسجود وفيه ما فيه والظاهر
 يمكن حمله على عدم حادة الصلوة لا القنوت بل الظاهر ظهور في عادة في ذلك وما قاله الشيخ لا وجه له والسادس يمكن حمله
 على حال الركوع لا القيام منه واما السابع فقد مضى القول فيه مفصلا كما قلنا اذا عرفت هذا فاعلم ان رواية معوية
 بن عمار في الفقيه مسند عن القنوت في الوتر قال قبل الركوع قال فانما كنت اقصه اذا رفعت راسي فقال لا وفي رواية
 دلالة على حصول القنوت والبيع بها يكون احضر الرواية او انها غيرها وقد يظن من رواية الصدوق في القنوت في
 في الوتر بعد الركوع مع ان في الاخبار ما يدل على الدعاء بعد الركوع فيه ولا يسجدان يكون المنع رفع اليدين لما مضى من ان
 القنوت عليه وينقل عن العلامة في النهاية المنع من فعل القنوت بعد الركوع في الثانية لدلالة بعض الاخبار انما
 على انه لا قنوت الا قبل الركوع والاخبار بالوجوه يقتضي ان المنع هناك الا اذا ارفع اليدين فيجوز كون القضاء في
 رفع اليدين ولم ارفع صرح به ولجئ قدس سره في الرخصة ما هذا القنوت وقبل جرح مثل القنوت مطلقا قبل الركوع وبعده
 وهو حسن للمعنى قال بعد ذلك ونفعه الناس قبل الركوع بعده وان قلنا بعينه فله اختيارا فان لم يذكر حتى يجازر
 قضاءه بعد الصلوة حاله في الطريق مستقيلا انتهى ونقول ان ما ذكره اوله من الجواز قبل وبعد بنا في ما ذكره احدا
 من الناس ان مع السجود بعد الركوع لا يجوز ان يكون في القنوت اما قاله ثانيا فلا اعلم لوجه فيه بعد ما دللت
 عليه الاخبار التي نقلها لتسايل ان البيع لم يصرح للعارضين الرابع بين الاخبار فان رواية أبي بصير ما ذكرناه فيها
 خلاف الظاهر لكنه من باب التناول يمكن التحول فيه في الاخبار الدالة على ان الانصراف يقتضي ان القضاء او نحو
 بعد الانصراف ظاهر في الفراغ من الصلوة والارزاق من ذلك ما قبل الفراغ يقتضي فيه القنوت وان تجاوز الرفع من
 الركوع للثانية ولعل اختلاف الاستصحاب كما لا يمكن اما ما قاله الشيخ من ان القنوت مستحب ابتدائي فلا يخفى علم الحاجة

وعنه في قوله لا يبرأ منه الفضا في كلام بعض الأصحاب ان تداني القنوت بعد الركعة الثانية قبله مما لا خلاف فيه بين اصحابنا وهل يخرج اذا وقعنا حكم المنيخ وصحابة ابتاعه بالقضا ورد في العلامة في المستدرج من كونه
الدرج وقد فات فتعين القضا ومنه كون الاحاديث لا يدل على كونه دعاء ثم رجع لانه قد انتهى لمخاضه في بعض الاحاديث
ما يدل على قضاها في الحرق مستقبل القبلة

الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن زرارة عن ابن جعفر عن عيسى بن سالم عن
رجل يصلي ثم يجلس فيصلي ثم يقول لا اله الا الله قال قلت لابي بصير فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي بصير
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل التيمم رجع فان لم يخرج فليفسخ الفقه ثم رجع
فتم صلاته فان آخر الصلوة التيمم قوله عليه السلام آخر الصلوة التيمم محمد بن علي الفضل والكل فاما انما القنوت فلا بد منه في
من تمامها الا بان بالسجدة والصلوة على النبي صلى الله عليه واله كايديها في الاول معلوم مما كثر
القول فيه وكذلك الثاني في الاول رجا قيل انه ظاهر في ان التسليم ليس من الصلوة او الحديث في انما الصلوة
لها غير خلاف واورده عليه بعض المعاصرين سلمه ان المطلان بخير خلاف ان كان تحلل الحديث قبل استيفاء الركعة
سلم لكن لا ينفعكم وان ريد تجلله بعد استيفائها فالحديث فيه سهو والصلوة قايما ولم المطلان بد كما تضمنه صحيحه
ومعني انتهى وللحديث لان كلام الصدوق والروايات الاربع في ما سبق ادب لا يبلغ على طيات الصلوة بالحديث
قبل حال السجدة والصلوة خلاف في بعض الاحداث الواقعة في انما الصلوة حيث لم يوسموا بالبنا كما كان
وان ادعى الشيخ في تب الاجماع على المطلان فيما حله الم اذا حدث ووجد ما ومن هنا يعلم ان التسليم لصلوة تحلل
لحديث قبل استيفاء الاركان عزوا فيه هذا ولما دلالة في الاستصحاب فقد اوعانا القابلون به واستكملوا عصر
المعاصرين سلمه الله بانه لما يلبس على التسليم ليس جازما من الصلوة وهو لا يستلزم له الرب فان كونه واجبا ما رجاها كما ذكره
عضهم ودلت عليه الاحاديث الكثيرة محتمل في الطرقات التي في هذا فاضرا اذ لا خلاف في ان كان من ور
الامر به في كثير من الاخبار مثل خبر زرارة السابق في انقضاء التسليم على ذكر الفتاوى معه ومتعده حيث قال فيتم تسليما
والرواية الواردة في صلوة الحزق المشتملة على قوله لم يسلم والرواية الواردة في المكتبة الرابع والخمس استضمنه لقوله عليه
فتم تسليما وسلم وعنه ذلك ففسر اولان اما امر السجدة في انما كونه حقيقة في الوجوب كلام يعرف مما ذكرناه
في اصول المعام واما بتقدير التسليم العارض مرجوح وقد في بعضه في التسليم حيث قال عليه السلام وفي خبر زرارة
فقل اسلم ان لا اله الا الله الى قال لم يصرف وعنه من الاخبار والمحمد على الاضرف براديه السلم في غاية التعبد وادور
في بعض الاخبار لقربيه لا يكون مع الاطلاات كذلك واما انما اولان التزام وجوبه وخروج عن الصلوة ليس بان
الاستصحاب المتأيد بالحصول المحتاج بخروج عنه الى انتفاء العارض وانتفاء في رتبة الاشكال المدعى المذكور
في كلام بعض الاستدلالات على الوجوب مقتضيه بالاداء على السجدة كوضع اليد في التكبير الاحرام وفعله عليه السلام
مع قوله صلواته بالانحرف وكذلك النامي اما حديث مفتاح الصلوة المصنوع وخبرها التكبير وتحليلها التسليم
ففيه عدم وضوح الدلالة اذ لو لم يحلل لا يفيد الوجوب كما ان قوله مفتاح الصلوة لا يفيد لان يقال ان لا اله الا الله
حاصله في الامر فاما حنج الطهور باليد فان قلت ما رجه الفتاوى في شهر مع انه لا بد منه في الصلوة

لج

قد روي قوله عليه السلام تحلبها السلام والا على وجوب التسليم من غير الحصر كما قرره جماعة والمعنى ان تحلبها حتى
 في التسليم من غير الحصر اذا استشهد كان واجبا لزم مثله في معاصها الظهور او الدلالة واحدة لم يتم مع ان الحصر
 رويته فبذلك يكون ما بالواقع مستحبا اجزا على ما حقق في محل اخر من ان الاستحباب لا ينافي في التسليم بال
 او الظهور بل قد يقال انه وجب شرطه والتمس كذلك على معني انه شرط في الخرج وان لم يكن واجبا بالمعنى المعروف
 لكن لم ارفع صرحه ولحق الخبر المذكور على تقدير افاده الحصر لا مانع من كونه اضافيا بعد وجود الدليل كما تجزأ
 ان كان في ان الاستحباب يتحقق الفرع من استشهاده ورواه تجميع التسليم بان الفرد الكامل كما يات من الشيخ بالبدل عليه
 وبما انه بعض الاحكام في عدم ثبوت الخبر مستندا من عدم فيه نظر لان قبل المسند اذا اجتمع به فهو المجمع من جهة
 في ظهور ما يعلم من مذهب السند والاعتدال يكون في الخبر دالة على نفي خروج التسليم عن الصلوة وجوبا واحدا لا يتكف
 وسيا الكلام في ان الشايخ التسليم اخذ الصلوة دائما اما ما قاله بعض الاحباب من معلوميه عدم حصر الحلال فيه
 بانك ان جميع من ايات الصلوة محالة غاية الامر انها لا يجوز فيها وتعمل كونه كذلك على سبيل الاستحباب فيبين
 اطلاق التحليل على غير التسليم محلنا ما لا امر في خبر حماد بقوله هكذا صل مع وقع التسليم فيه ففيه ما قدماه
 في الامر على ان الاسلام ليس في النقيض والطريق فيه صحيح وغير المجمع فيه التسليم حسن وبما استدل به على الوجوه
 بطلان الصلوة بزيادة ركعة او اكثر عمدا وسهوا وبطلان صلوة المسافر ما عدا ما مع ان الشاهد اذا وقع وكان التسليم
 مستحبا ينبغي علم الاطلاق وخواب عن هذا بان الخرج لا يتحقق الابنية او السلام او فعل لنا ففيه طلب الدليل على
 هذا بل كما يقال الواجب احدها حسرا او فعل الاولي للجب بان الشاهد اذا فرغ منه يتحقق الخرج ما لم يقصد
 عدله وما قد يقال من ان هذا مطلوب الدليل ايضا لكن الجواب بان ما دل على البطلان في الصورة المذكورة وما
 دل على عدم وجوب التسليم يقتضي ذلك والظاهر بالوجوب وانه خارج عن الصلوة لا بدله من المفرد الاشكال
 بالاطلاق مع الزيادة في الصورة المذكورة والعجب من بعض محققي العامة من انه انه ذكر في حجة الوجوه على
 المسافر اذا صلى اربعاً قال وتعمل على ما اذا روي الرابع استدلوا بما سبق لا الحق بعيد لا طلاق الحديث ثم
 في جواب حجة الاستحباب بالخبر المجهول عنه باحتمال الوجوب والخرج عن الصلوة وحال ان اللازم مستتر من
 اطلاق البعض لا ينافي كون المطلات باسابق لا الحق بل لا طلاق تحقق السطاما الاستدلال باهية اعني
 قوله تعالى وسلميلا ففيه ان احتمال الزيادة من التسليم ينافي الاستدلال والعلامة في النسخ كلام في الاستدلال
 حليلها التسليم موضع بصر اذا عرفت هذا فاعلم ان الخبر المجهول عنه يمكن ان يحمل على ان التسليم مستحب
 على من في الشاهد سابق في الاخبار كما جله في اطلاع عليها فلو يتوجه على النسخ ما هو ظاهر كمن العجب من النسخ انه
 اعتمدنا على ان الجواب هو الشاهد وفيما ياتي من ما من مراد ركعة وحسب عفت الراجحة اعتمد على خبر الجواب
 كما اقل عند سياق ان شأنا به بان رويته واما الثاني فقد يقال فيه ان اخر السني قد يخل فيه وقد لا يخل كما جرت
 من العرف وكلام اهل الاصول ايضا وج لا بد للخبر على ان التسليم داخل ولو سلم ارادة الدخول لا دليل على الوجوب
 ايضا بجواز ترك الصلوة من واجب وندب وقد ذكر بعض الاحباب ان كلام الشيخ يشعر بان الخرج غير التسليم
 من تمامها والامر كذلك الان كلام محل الزيدان مفهوم الخبر عدم تحقق الخرج بالتسليم فيكون حجة في الفضائل

وبما ساد فقال ان الاتيان بصوت الصلوة لو كان مبطلا لزم ان يسلم او يخرج من الصلوة ولم يظهر منه ذلك و زاد رعدة
 بغير رعدة نكح خباب عنه بالصلوة بوجبه واجعله الشارع مبطلا ان كل صوت لم يمع مشروعه باي وجه كان بغير رعدة
 هذا في غاية العبد عن فوائد الاحكام ثم ربما يقال بتقدير استحباب التسليم ان له تعلقا بالكمية عن ترك الصلوة من واجب
 وترب مثل التسليم على النبي بعد التشهد وخو وج لو وقعت الزيادة امكن كونها في الاتناء بهذا المعنى لكن لا يخفى ان هذا
 لوجبه لبعض الادلل ان يقال ان التسليم لو كان مستحبا لا يانع من حكم الشارع بالبطال فله اذ لم يفعل الصلوة شيئا من
 الخرجات غيره ولزوم كون الراجح التسليم او غيره على وجه التميز يمكن دفعه بان المطلوب من فعل الخروج لا الاجل وجوب
 الخروج بل ان الزيادة في الصلوة من دون الخروج مستطلة فلا يكون الخروج واجبا على الاطلاق وفي الحقيقة هذا من
 قيل تعلق الحكم على شيء في وقت من الاوقات فلا يكون الوجوب مشروطا دائما ولا مطلقا كذلك وتوضيح الحال ان الشارع
 جعل الزيادة مستطلة ان لم يقصد الخروج او خرج بغير المنافيات فلا بأسوا سقاء احدهم المذكرات وحملت
 الزيادة تحقق البطال لان الشارع جعل قصد الخروج وخو واجبا دائما واخذ من فيه لو تحقق الزيادة مع عدم
 الخروج ولو على سبيل الاتفاق ابطاله ان ينة الخروج لا بد منها فليسا من هذا فاني لم اخذ من مضمون كلام احدهم الحكم
 والله اعلم بالحقائق

اجزي ابو الحسين بن ابي جعفر القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن
 ابراهيم بن خزاز عن عبد الحميد بن عمار عن ابي عبد الله ع قال ان كنت تؤم فربما اجزاك تسليمة واحدة عن يمينك وان
 كنت مع امام فتسليمان وان كنت رجلا فواحدة مستقبل القبلة عنه عن صفوان عن منصور قال قال ابو عبد الله
 الامام يسلم واحد ومن وراءه يسلم اثنين وان لم يكن عن يمينه احد لم واحد عنه عن فضالة عن حسين بن مسكان
 عن عتيبة بن مصعب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقوم في الصف خلف الامام وليس على يمينه احد كيف
 يسلم تسليمة واحدة اما على يمينه فاما ما رواه الحسين بن سعيد وعن ابن ابي عمير عن عراب ادنيه عن راية ومحمد بن
 ومعر بن يحيى واسماعيل بن ابي جعفر عليه السلام قال تسلم تسليمة واحدة اما ما كانا وعنه فالوجه في هذا الخبر ان عملة على انه
 اذ كان للامام يسلم على يساره احد على يافته في رواية منصور بن حازم وعنه بن مصعب ويزيد ذلك
 بما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال اذا كنت اماما
 فانما التسليم ان تسلم على النبي صلى الله عليه وآله وتقول السلام عينا وعلى عباد الله الصالحين مثل ما سلمت وانت امام
 فاذا كنت في جماعة فقل مثل ما سلمت وسلم على من على يمينك وشمالك فان لم يكن بين يمينك وشمالك احد فقل تسليمة واحدة
 على الذين على يمينك ولا تدع التسليم على يمينك ان لم يكن على يمينك احد فقل تسليمة واحدة على الذين على يمينك وشمالك
 في الاول معلوم الحال ما تقدم وابراهيم بن خزاز عنه ابو ايوب ابراهيم بن عيسى ابن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال
 للمدقة قالنا صمير عنه بن الحسين بن سعيد ومنصور هو ابن حازم لم يصرح بذلك في قوله تسليمة واحدة
 به فيما بعد والثالث حسين بن عبد الله بن عثمان كثر في الاخبار اما عنده فقد مضى فيه القول والحاصل انه مهمل في كتاب
 الشيخ وفي الكشي عن حماد بن ابي داود في الرابع واضح واسماعيل بن ابي عبد الله لا يصرح بكلامه الخامس جال عن خفي
 محمد بن سنان وابي بصير في الاول حال على ان الامام يسلم واحد عن يمينه والامام يسلم تسليمتين والمنفرد بالجملة

مستقبل منه والثاني مفصاه سلمه واحد للامام على الاطلاق وتقييده بالا ولم يكن كما ان تقييد الاول
 للشيخ من كل يوم ما اذا كان على جملة احد كسك والتايت بيدينا في الاموم والواجب ظاهر الاكتفاء بالواحد
 لا يجوز وجوبه وحيد ولا يرد بالسلمية الواحد في كيفية لا في التكميد وفيه جد جلال الاحتمال لواجب واحد
 بالوجوب ممكن وارجح كما ترى يدل على ان المنفرد والامام ليس واحد من مضي الثاني ان المنفرد لم يستقبل التسليم
 عن يمينه وهذا يقتضي ان كلامه الامام والمنفرد لم يستقبل القبلة وبما تضمنه آخره من قوله فسلم على الذين عرسوا
 يدلي على اعتبار وجوب احد عن يمينه وقوله لا تتع لم في الظن ان لفظا كما ينبغي عوضه عيذك كما لا يخفى وحين
 توجهه بالسلم على الثما الموقوف على وجوب احد على اليمين فسكونه مع احتمال فقم العتامة وسرع الاقوال في التبا
 اذا عرفت هذا فاعلم ان من المهم الكلام هنا في يقين الاول في يقين المخرج من الصلوة والمنقول عن المحقق في المعبر من
 الاجماع على الخروج بالسلم عليكم ورحمة الله واستد عليه برواية علي بن جعفر المروية صحيحا قال رايته احوق موسى واصح
 السلم عليكم ورحمة الله ونقل عن الشيخ انما خلاف في عدم وجوب ضم وبركانه وعن جواد اسقاط ورحمة الله منقول عن غير
 ابي الصلاح واما السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين فبذلك ان اكثر القائلين بوجوب التسليم لا يجعلونها حرجية بل هي من التسليم
 وقد حجتهم الى التحريم بالعرض بن الصفيان والشيخ في الذكرى انكر التحريم قايلا انه قول حدث من زمن المحقق
 وقوله سر وفي البيان العبارة الثانية لم يوجبها احد من خرج من الصلوة والظاهر ان التسليم يجعلها حرجية وفي الرواية
 قال بالتحريم وقد بينه حدي قد مر في الوضوء بحملها سميها وانما اضطرار في السلم والاجابة الموجهة فيما
 عليه بالسلم عليكم هي ما مضى عن علي بن جعفر والخبر الاجز هنا كالتسليم على الايمان بوجوب التسليم لقوله ثم يؤذن المقيم والتحريم
 حسن في الكافي في باب الاذان المضمن للمعراج وما نقله في السمعاني عن ابن ابي عمير جامع النضر عن عبد الله بن ابي عمير
 عن ابي عبد الله ع قال سالت عن تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول السلم عليكم وادعي بعض الالات آتت دار السلام
 اليه وقد يقال ان خبر علي بن جعفر يؤذن بالبقية من حيث تضمنه اليمين والتمال اما ان تكلف الوجبة عاجز عن
 ومناقاة ما دل على وجوب سلام الامام على من دفعوا بالاخلاق في الفضل وفي الظن راجعة البقية تسلم منه وقد رها
 من طرفهم ان امير المؤمنين عليه السلام كان يسلم تسليمه وعن سماله السلم عليكم السلم عليكم اما جز الكافي فلا ارتباط فيه ولا لئله
 على عدم تقديم السلام علينا عليه له النوع ظهور كما يعلم من مراجعته وقد اصبحت الحال في جملة منفرده اما السلم علينا فاما
 المعبر بعضها دل على انقطاع للصلوة وفيه منع صافاه لكونه من استحباب في الشهد وبعضها صرح في المؤ
 لاهل الخلاف حيث تضمن ان شين بعد الناس بها صلواتهم قول الرجل تعلى حدينا الى ان قال وقوله السلم علينا
 وهذا كما ترى يدل على ما نقول في تشهدهم من السلم علينا قبل الشهد ومن ثم ابي بلفظ يعني اذ لا يستعمل في المخرج جميع
 هذا ذكره فيما اشترت اليه اما جز ابي بصير فلا يخفى ان الاعتماد عليه شك وفي رواية ابن مسكان وابي كهمس عن ابي عبد
 عم قال سالت عن الركعتين الاولتين اذا حلت فيها للشهد فقلت السلم عليك بها النبي ورحمة الله وبركاته انظر هو
 قال لا ولكن اذا قلت السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو الاضرب وهذا كما ترى يؤذن بما قلناه فانما هو الاضرب
 قيلون في الشهد الاول السلام على النبي والسلم علينا وكان السائل اراد بيان ما يبطل الصلوة مسما على غير
 وقوعه والجواب كما ترى يدل على ان كذا انظر ولعل على الشهد الاجير لم يكن مطابقا للسؤال المقننه الركعتين الاولتين

من قول الرب سبحانه وتعالى انظر الى عبدك اذ يفرضي ومحب الى شكر الخ وان استعرب بالاحضار بالغير
 الا ان الحول ما بعد النوافل الفرائض لا يات في هذا على ان اول الخبر يقتضي ان سجدة السكربت بها الصلوة على ارض
 وما ذكر في انما الرواية من الفرائض لا يفيد التحفيض هذا على تقدير الاختصاص بالصلوة وفي الفقه روي الشيخ
 عن عبد الرحمن بن الحجاج ما يدل على عدم الاحتساس بالفرائض ولا تجدد النعم وان قال من سجدة الشكر وروى
 من رضي كذا الله بها عشر حسنة ومحي عنه عشر خطيئة عظام واما الخبر الذي انشأ اليه ولا يفرض مذكور في بيت وقد
 في نريد التذنب بالادب منه فيه والعجب من عدم تعرض بعض محقق المعاصرين سلامه لعدم ذكر الخبر الذي في الفقه
 بل قال صواعدا وناعيا ذنبه سجد المكر عنه تجدد النعم ودفع النعم ثم ذكر روايت عن عليته وقال كما يستحب السجود
 النعمة المتجددة فالظاهر قال سجدنا السهيد في الذكرى انه يستحب عند تذكر النعمة وان لم تكن منجدة ثم ذكر حبان
 عن يمينه الاسانيد سوا ما رواه الشيخ في بيت وقد استرنا اليه واما الثاني ففيه تايد لما دل على بعد لفرضيه او بعد صفة
 وحمل الشيخ في غاية التعبد بكونه له لان حمل الاول على الجوز لا يلايه قوله ما كان احدهم اباي لان الجوز
 يراد به غير الاباحه ويراد بالاستحباب في الثاني الافضلية ثم كون الفعل في خبر ارون مرجوحا والدوم
 منهم عليهم السلام على ترجيح داليا كما هو ظاهر الرواية غير معقول ولو اراد بالاحه في الاول وزفقه اظهر من ان
 واما الوجه بما فيه واخرج وفي المنتهى على ما نقلنا يقتضي مرجع التقديم على النوافل حيث استدل بالانار الدالة على
 الدعاء بعد المغرب ثم قال فان فضل الدعاء والتسبيح بعد الفرضية على الدعاء عقب النوافل كفضل الفرائض على النوافل
 هذا ويمكن ان يقال ان السجدة دعا وتسبيح فالأفضل ان يكون بعد الفرضية وان جعلت بعد النوافل ايضا هذا ويمكن
 ان يقال ان في الخبر الاول احتمال التقية لكن الامر سهل بعد معرفة الاسانيد اما ما ورد في بعض الاخبار ان من
 صلى المغرب ثم غيب ولم يتكلم حتى صلى ركعتين كتب له في عشرين فان صلى اربعاً كتب له حجة ضرورية فلذلك لا على
 ترجيح تأخير السجدة عن النوافل لان المتبادر من الكلام لا يخفى كما ذكرناه في فوائد التهذيب ١

الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع قال قلت لكما تفضل
 وتقرأن جنبا بقل هو الله احد عنه عن حماد عن سفيان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال او قلت لكما تقرأن
 مفضولة رواحه عنه عن النضر عن محمد بن ابي حمزة عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع التسليم في ركعة الخ
 فقال برفق الواقد وكلم بالحاجة عنه عن النضر عن محمد بن ابي حمزة عن ابي ولا حفص بن سلم قال سالت ابا عبد
 الله ع التسليم في الركعتين الوتر قال نعم فان كانت لك حاجة فاحرج فاقضها ثم عد فاركع ركعة احمد بن محمد عن ابي
 عن سعد بن سعد الاسدي عن ابي الحسن الرضا ع قال سالت عن الوتر ام وصل قال افضل فاما رواه الحسين بن سعيد
 عن النضر عن محمد بن ابي حمزة عن يعقوب بن سفيان عن محمد بن ابي حمزة عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع في ركعة
 الوتر فقال ان صليت قلت وان صليت سلم عنه عن محمد بن زياد عن كرويه الهادي قال سالت ابا عبد الله ع عن
 الوتر فقال سلم فالوجه في هذه الروايات كلها ان يحملها على ضرب من التقية لانهما موافقة لما ثبت العامة مع ان
 حديث سفيان الحسن وليس كذلك منها الاحد لان من وجب الوصل لا يجوز الفصل ومنه وجب الفصل لا يجوز الفصل

ويجوز ان يكون فيه وان سبقت سلم وان سبقت سلم اشارة الى كلام الذي سبّاح بالسلامة في كذا ليس برفاهة بين
 ما رواه مارواه سعيد بن سعيد عن صفوان عن منصور عن مكي بن ابي جعفر عن قال ركعتان ان شاء الله حكم بينهما وان
 تأخر مغل في الاول فيه عثمان بن عيسى والذي ذكرناه قد ذكرنا في ابي بصير في التا والتا في معنى ايضا
 المتقدمة في الحديث اجماعا من احتمال للثقة والمفضل وان كان ظهور الثقة غير بعيد والرابع كالتا وكحضر
 لا ارباب فيه وطاس ليس فيه الا في لما تقدم فيه من نوع كلا والسادس كانه واضح لان يقول بن سبب الو
 عن ابي عبد الله عن ثقة من رجال العقوب بن سبب من رجال الباقر ع مهلا والرواية كما ترى وفي البين احتمال
 سيد الساج كالتا والتا من فيه رواية وقد مضى انه مجهول لخال ابا محمد بن زياد وقد قدمنا احتمل كونه بن عبد
 ومعه موجود لكن لا اشرك بين ثقة وغيره من واقع فيه
 في الاول خاتمة الفصل والاطالة بقتي
 من الفرق بين التسليم وغيره دلالة على ان الرواية للثقة واصله وان القدرة تقبل هو انه احذر في التا لا ما ظنه الشيخ
 من قراءة في الفقرة منه في بعض كتبه والثاني كالاول اما الثالث فالذي نظن منه ان مضمود الساج عن تسليم الرواية ما هو
 مع انه ايقاظ الرواية والكلم بالحاجة وهذا لا يدل على اختصاص من التسليم بما ذكره بل الظاهر ارادة عدم اختصاص التسليم
 العمود والرابع محتمل لما قلناه في الثالث كما يحتمل السؤال عن التسليم المعمود وكذا عدم بعد الجواب فان كان حاجة
 له اشارة الى عدم لزوم الركعة الثالثة بعد التسليم وطاس واضح اما السادس فالذي نظن منه بعد ما قلناه في التا
 ظاهر ان المراح ان التسليم المعمود ان سبقت فغلة وان سبقت لم تغلله وما عساه يتجملح ان مقتضاها لزوم التسليم
 المعمود في غير الرواية على الوجه المذكور منه ان ارادة رجحان فعله في غير الوتر ممكنه الا ان يقال ان الرجحان في الوتر
 ايضا مراد الرجحان الكلام عليه غير معقول وفيه انه لا مانع منه لكن لا رجحان غير بل بالمساواة على ان غير الوتر
 فيه الغافل ولا وجوب فيها فلا بد من ارادة الرجحان وما ذكره الشيخ لا يخفى بعله فان الظاهر منه الكلام بعد التا
 ولو حمل على ما قلناه امكن لكن العبارة لا تستأد عليه اما قول الشيخ ان مضمود الحديثين مع فالظاهر ان مراده اهل
 الخلاف والذي يقتضيه كلام بعضهم التحيز ولو لم يرد الاصحاب والقابل لوجوب الوصل غير معلوم لنا على ما قلناه
 في الخبرين الاولين صحيح الخبرين المذكورين لان التسليم لا رجحان له في الوتر على غير من الكلام ووجه ينبغي ان يعلم ان في
 بعض مخيفي المتأخرين من ان الظاهر التحيز في الفضل والوصل والمضمود الاول الى ان قال بعد ذكر اختلاف الاصا
 وطبع بالتحيز حسن كما هو مذهب العامة لم اعرفه مذهبنا للاصحاب انتهى وفيه دلالة على ما قدمناه لكن احتياقا التحيز
 مع عدم القابل للمعلوم مستغرب والاحتياط سهل ان شاء الله تعالى

محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن محمد القاسم عن جليل بن حمزة
 المروزي قال قال ابو الحسن الاخير عليه السلام اكر والنعيم بين صلوة الليل والفجر ولكن صحبه لا اكرم قال صاحب الحديث
 علي بن ابي طالب من صلوة فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد بن عبد الله بن ابي محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الله بن
 بكير عن زاذان عن ابي جعفر ع قال انما على احدكم اذا استصف الليل ان يقوم فيصلي صلوة جملة واحدة ثلاث عشرة
 ثم ان شاء جلس فذاعا وان شاء ذهب حيث شاء وهذه الرواية جاءت رخصة ويرفعها المحقق والافضل ترك النوم
 ما تضمنه الرواية الاولى في الاول وفيه عجب محمد القاسم ولو لو ثقة النجاشي والشيخ كانه فيه لا يخلو

من شئ ويظهر منه التوثيق والتصديق ويمكن ان يقال ان عدم استنباطه من رواية احمد بن حنبل حتى يقتضي قوله ومنه
ما فيه وسيل من بعض محمول الحال الثاني موثق على ما مضى في الفقه مكرراً في عده من بكر
في الاول كما ترى في الخبر وهو محتمل الصلوة الصبح وركعتي الفجر الا ان الشيخ وفيهم من صلوة الغداة وعلى كذا العروة
من اراء صحاب وفي الفقيه اضطجع بين ركعتي الفجر وركعتي الغداة على ما ينبغي مستقبل القبلة وقدم والظاهر من رواية
الصحيحة بين صلوة الليل وركعتي الفجر وعبادة الصدوق تضمنتها بين ركعتي الفجر وركعتي الغداة وهو بناء من
صلی صلوۃ الليل ومنهم من يضل واما الثاني فاذا ذكر الشيخ فيه منزجه ولا يخفى ان الفوائد لم يجعلها مطابقة للرواية الاولى
كان اولى وما تضمنه الخبر الاول من انه لا يحيد على ما قدم لا يحسن احتمال ان عدم تحدد ان يريد سقوط الثواب بمجرد نوم
واضح لا شك اولاً يريد الفقه فيه للنظر لا ياعده الترجيح يمكن

محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابي الحسن بن علي قال
سمعت ابي علي بن ابي طالب عليه السلام يقول قال رسول الله ص وآله ايام من لم يخل في صلاة حتى يكون ساعة تحل فيها
الصلوة فعند ركعتين واربعاً غفر له ما سلف وكان له من الاجر كحاج بيت الله وروى القائل عن محمد بن مسلم عن ابي
عليه السلام قال سألته عن بعد الغداة فقال ان الرزق سبط تلك الساعة فانا اكره ان ينام الرجل تلك الساعة قال قلت
عن نوم الغداة مشروطة بطلب الرزق وتوفر اللزوم وتنجية وتغيب وهو نوم كل مشغوم ان امره بطلب الرزق
بابين طلوع الفجر في طلوع الشمس فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن موسى بن عمر بن حماد قال قال رسول
ارسل ابي الحسن الرضا عليه السلام في حاجة فدخلت عليه فقال الرزق واذا كان غداً فقال ولا تحي الا بعد طلوع الشمس
فاني انا اذ اصلت الفجر عنه عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن ابي هاشم عن سام بن ابي خديجة عن ابي عبد الله ع
قال سألته رجل وانا اسرع فقال اني اصل الفجر ثم اذكر الله بكل ما اردت ان اذكره مما يحب علي ان اذكره فافان لم
طلوع الشمس فاكرو ذلك قال فلم قال اكرو ان يطلع الشمس من غير مطلعها قال ليس بذلك حتماً انظر من حيث يطلع فجر ذلك
مطلع الشمس ليس عليك حرج ان سام اذ كنت قد ذكرت اسفل الوجه في هاتين الروايتين ضرب من الرخصة وان كان الافضل
ما تضمناه في الروايات الاولى في الاول فيه ابو الجوزاء وهو المصنف بن عبد الله وقد قال النجاشي انه صحيح
الحديث لكن لا يدري المراد بصحة الحديث بل هو مطلق الرواية والحديث المثبت في اصله او كتابه ومع الاحتمال لا يبعد
في غير هذا المقام اما سادس الحسين بن علوان عاصي وعمر ابن خالد عن وعاصم بن محبوب والثاني فيه عدم الظهور في
العلل في نسخة وفي فهرست لا يبعد هناك الرواية في الفقه هذه الصورة والطرف الى الفقه صحيح مع بعضه
معه والثالث مرسل وهو في الفقه كذلك اما الرابع ففيه موسى بن عمرو وهو الصنف كروية محمد بن علي بن محبوب
عنه في الرجال وحاله لا يزيد على الاهمال ومعه بن خالد وثقة ولطاف فيه سام بن ابي خديجة وهو مجهول في رجال الصدوق
من كتاب الشيخ وفي كلام بعض من التوثيق والسقطة موهوم في الظاهر اما عبد الرحمن بن ابي هاشم ففيه
في الاول وضع اراءه رجائي اضع امانة علم الصحة من حيث قوله حتى يكون ساعة تحل فيها الصلوة فان هذا مذهب
اهل الخلاف في صلوة الصبح اذا ظهر من ساعة حل الصلوة ارتفاع الشمس باحتمال الزوال بعيد مخالف لظاهر الصلوة
والما قبل كما ترى بن عمر والثاني كما ترى ظاهر الدلالة الا ان ما دل من معبر الاحبار على ان الرزق كما لم يمت لا ينعقد

يقضي عدم ضرورة الغوم به وعمل يرد بالرزق العبد عما فيه خيرة وعيد تلك الأخبار بما يقتضيه هذا خبر وخوف
والثالث خوف ما أتبع فتعجبه الشيخ أنه يمكن والخامس لأخ من أجال وعذابة والذي يظهر من كتب أهل الخلاف في
حديث الطلوع الشمس من غير مطلعها عدة قيام الساعة فلا يبعد أن يكون الرجل سمع من أحدهم هذا فاعتقد صحة
وأن السائر منهم قد دفع وهم بما يقرب من عقله ويحتمل أن يكون كناية عما ذكره بعض الأصحاب من علامات خروج النائم
عن الجنة من جعلها طلوع الشمس من المغرب فأراد السائل الحرف من حروجه عن ولم يعلم فأجابه وهو بأن مطلع الشمس
معلوم وفيه دلالة على ما قاله بعضهم من أن طلوع الشمس من المغرب كناية عن العلم به فإن ظهوره من المغرب في
عقب الأتار وحاصل حربه دفع الحقيقة من مطلع الشمس ويحتمل غير ذلك لكنه في جزأه العبد وأسهل تعلم بالحال

أخبر الشيخ رحمه عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبيان عن الحسين بن سعيد
عن صفوان عن ثابت بن بكير عن عبيد بن رباح قال سألت أبا جعفر عن الرجل ينسي تكبيرة الافتتاح قال يعيد الصلوة
عنه عن ابن أبي عمير عن جميل عن رباح قال سألت أبا جعفر عن الرجل ينسي تكبيرة الافتتاح قال يعيد عنه عن فضالة
وصفوان عن العلاء بن محمد عن أحدهما عليهما السلام في الذي ينكر أنه لم يكبر في أوصلوة تقاضا استيقن أنه لم يكبر فليعيد
وكن كيف يستيقن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن مروح بن محمد المجازي عن أبي عبد الله ع قال سأله عن الرجل ينسي
أن يكبر في قراءته قال يكبر عنه عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسن بن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن ع
عن الرجل ينسي ان يفتح الصلوة حتى يكبر قال يعيد الصلوة في الجميع ظاهر مما قدمناه غير أنه ينبغي أن يعلم
أولاً حديث قدس سره في رواية الحديث وثق أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد وما أخذ ذلك لم أعلم إلا من تصحيح العلامة
الطريق الموجود فيها وقد سبق في هذا كلام واحتمال الالتفات إلى أن أحمد بن محمد من الشيعة بحسب علم الفرق بينه وبين
غيره من الشيعة كما لا يخفى واحتمال الالتفات إلى أسرار الشيخ الرواية عن أحمد بن محمد من الشيعة محل تأمل يعرف
عن الممارسة الطريق الشيخ مصافاة في مشاركة غيره فليأمل وثانياً أن جميل المذكور في الظاهر أنه بن مروح لأن الرواية
عنه ابن أبي عمير في الرجال وحاله في الخلاصة أظهر من أن يبين واحتمال أن يصلح الأسدي لله وجه روى عن أبي
إسحاق بن الحسن عليها السلام ذكره أبو العباس في كتاب الرجال روى عنه جماعة وأكثر ما يروى عنه نسخة رواية عن
الحسن بن محبوب أو محمد بن أبي عمير طريق القميين أنه واجزه فيه الحسين بن عبيد الله إلى أن قال عن الحسن بن محبوب
عنه به وأما رواية الكوفيين فاجزأها محمد بن عثمان إلى أن قال عن ابن أبي عمير عنه به ولا يخفى أن قوله أولاً ومحمد بن أبي
ثم قوله طريق القميين إلى قوله وأما رواية الكوفيين فبعض التردد في الأول بالنسبة إلى الراوي عن جميل والخبر في
بأن الراوي كلمة الرجلين عنه ولا يبعد أن يكون الحديث متوقفاً في الراوي على البغين روجه التوقف كون القميين
يروون عن الحسن بن محبوب عنه والكوفيين عن ابن أبي عمير عنه إلا أنه غير خفي إمكان الجمع بين الأمرين فلا وجه
للتوقف من هذه الحيثية ولا يبعد أن يكون أو في النسخة التي وقعت عليها وتكررت عن صحاحه وأما في رواية
الحسن بن محبوب وابن أبي عمير ثم أنه ذكر رواية القميين والكوفيين لبيان أن الروايتين مختلفتان من جهة الرواة ثم أن
قوله روى عنه جماعة وأكثر ما يروى عنه نسخة له من أجال أيضاً لأن لفظ نسخة إما أن يكون جمعاً أو مفرداً على

لتقدير مناعته في ذلك الكلام فانه يروي عن حميل وقوله واكثر روي عنه جماعة من جهة روي الحسن بن الحسن
بح فقيه ان جماعة من هذه في الطريقين الحسن بن محبوب وروايه عن كاهن فاعل يروي عن حميل وسنخذه ناس الفاضل
سجل بان متحدث الحسن بن محبوب وابن ابي عمير معا يريان على ان ذكر رواية حميل عن الفقيه فليتا بل ان التوثيق
من البخاري راجع من روجه الى ابي العباس وفيما ستر كما تقدم بياض بن ابي نرج وبن عترة وان كان احتمال نسخ
له قريب حيث انه نسخ البخاري مع احتمال ان يروي عنه غيره فذكره بكونه روي عن ابي عبد الله وروى الحسن بن الحسن واما ان
قد روي في السند بن محمد وهو كذلك في البخاري وفي الفهرست ورجح البخاري وفي رجال الصنع من كتاب الشيخ
ذبح ابن زيد البخاري والبخاري قال في رجع بن محمد بن زيد الامرسس على البخاري ان لا يرب في الاتحاد والاختلاف في السنة
كثير الوقوع وما عاين ان الشيخ قد وثق الرجل في الفهرست والبخاري لم يذكره في نسخة ومنه للسعد اطلع الشيخ
على ما لم يطلع عليه البخاري يمكن الجواب عنه لكن لا يخفى ان الكلام بخلافه في الفقه روي في الصحيح عن عبد الله بن
فلا آيت ابا عبد الله عقلت جعلني الله فداك قول الله عز وجل لم يقصوت فمهم قال اخذ الثارب وقص الاطفا ربا
استبه ذلك قال قلت فمناك فان درج البخاري حديثي عنك انك قلت لم يقصوت فمهم في رويهم وليوفوا نذورهم
تلك المناسك قال صدق في رجع وصدقت ان للقرآن خاضع وباطنا وحتم لا يحتمل دمج وقد كان المالك قد روي عن عبد الله بن
ذبح بسبب انضمام الخبر المذكور الى توثيق الشيخ بناء على اصله من اعتبار تركية الشاهدين في الرواي وبما يقال فيه
ان الاصل على تقدير تمامه شكل الاعتماد على الرجل بهذه الرواية لان الشيخ اذا استعد اطلاعه على ما يقع البخاري
فالرواية لا تدل على التوثيق المعترف في الرواية ولا يخفى اما كان الجواب بعد ملاحظة كثر الرواية اما ما فيه اعقاد الولد
وذكره فلا يخفى من تأمل وله تدبر في كلام في الاصل المذكور وصحة في المسع والعالم الا ان الخلل حيث لا ما
ذكر بعض محقق العا من سله انه حيث اتى الدال قدس سره بان الزكية شهادة فيعتبر فيها التعدد كغيرها من الاحكام
فاغرض عليه بان هذه الدعوى غير بنية ولا سبينة لا مكان الجواب بان الدعوى بياها موكون في الصحيح من الشيخ
عن اتباع الظن بقول مطلق فاذا خرج منه شهادة الشاهدين بالاجماع بقى ما عداه ومن جملة تركية الواحد وعموم
آلية بسبب المفهوم يخص ما ذكر وما قد يقال ان آيات النهي عن الظن فخصصة بالعقائد فيه ان بعضها فذكر في ترك
للسياق اما جميعها فلا وما عساه يقال ان النهي عن الظن فيها يقتضي عدم العمل بها لا فادها الظن قد ذكرنا جوابه في موضع
الكتاب وغير ما حاصله ان اختصاص كونه بالنهي عن اتباع الظن في غير ما عداها من العقائد لا ينافي ان يكون قدس سره في روي
بالخصوص بان الظن بالعقائد فكيف يمكن ما خالف ذلك ويمكن الجواب بما ذكره في الاصول مما سبق من جملتها
والارجح البحث ان نفي كون الزكية شهادة غير معلوم لكونها خارجة عن تحقيق الواحد وقد قدس سره في هذا
الان كلما في ان الفرق بين الشهادة بينة والخبر غير راجع من جهة ان الخبر لو فارق الشهادة واكتفى فيها بواحد
لزم العمل به في جميع الاحكام العموم المفهوم من الآية ويجب ان لا مانع من ذلك الا ما خرج بالادلة من اجل ضعف
وهو يقال ان بعض الممثل المانع منها الخلاف في قبول شهادة الواحد فيها يمكن الاستدلال على القول بالآلية
من حيث الاجتنان لا من حيث الشهادة كما من ظهوره في قبول العمل في الخاصة وبيان ان هذا من غير نظر وهذا
البحث وان كان موصوعه بالذات الاصل الا ان له مناسبة هنا فافهم اذا عرفت هذا فاعلم ان النص في قوله عز وجل

ان الحكم الا للذين ولولا قولهم لكانوا من الذين

بن علي بن يقطين في الظاهر يرجع الى احمد بن محمد بن عيسى وفيه وعنه بالنووي عن ابيه وعنه عن فضالة
 وعنه عن أبي عمير وقنيطر عن العود الى الحسين بن سعيد والضبير في عنه اولها الحسين بن سعيد ومعه اربع
 لا يستفاد رواية احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن ولا الحسين بن سعيد لكن المروزي قريته والامر سهو على كرجار
 في الاول ظاهر الدلالة على إعادة الصلوة بتكبير الافتتاح وظاهر العلامة في المنتهى تحت
 الاجماع على ذلك وقد ينظر في الاجماع بعد التصديق وفيه ما قد رما يقننه الحسن من قوله حتى افتتح كان المراد به
 حتى شرع في القراءة ويحتمل ارادة التوجيه المطلوب في اول الصلوة ويحتمل ان يكون المراد اتيان تكبير الافتتاح
 والضبير لفظ حتى قابل للتوجيه وفي بعض النسخ حين ولا خلاف انه وجه الا ان الاكثر على انقلناه والثاني واضح
 الدلالة من المطلق مع التبيان والثالث كذلك الا ان قوله عم ولكن كيف يستيقن قيل انه استقره لم الكاري يتحقق
 استبعاد علم التكبير وله وجه غير انه يحتمل ان يراد ان ترك السبع تكبيرات حمله مستبعد فاذا اوقع بعضها
 كيف وفيه ما ياتي والراجح واضح الدلالة على إعادة التكبير اذا سجد حتى قرا اما إعادة القراءة فلا دلالة منه على الادارة
 على إعادة بعد الركوع والخامس يدل على إعادة بعد الركوع فتخصص به غير في الجملة اذا عرفت هذا ان الحسن
 وابن مقبلان ساراه مع التبيان وقد يستفاد منهما إعادة مع العمود بطريق آولي احتج الامر بذلك و
 الثاني تضمن اتيان تكبير الافتتاح وفيه دلالة على انه لا بد من قصد الافتتاح بواحدة من السبع أو لا بد
 من لا تيان بالسبع تكون تكبير الافتتاح في جملة ما لا يتحقق نسيانها ويحتمل ارجاء ظهور ارادة الاوّل عن النسيان
 وماء ساهن ان مادل من فضل الاخبار على ان من اراد الصلوة يكبر بعد الاقامة ثلثا وثنتين واثنتين يقول
 وجهت وجهي الذي فطر السموات الخ يدل ان مجرد فعل السبع كاف في الصحة من دون قصد الافتتاح والله اعلم
 اعلم بين الناس في كيفية الاداء في الصلوة فلو كان القصد بالتكبير واجبا للافتتاح واجبا للذكر يكن الحول
 عند بان التمام بين الرواية المذكورة اذا افتتحت الصلوة فارفع يدك ثم اسبغها سبطا ثم كبر تكبيرا ثم مثل
 الخ ولا يبعد استفادة الصلوة الافتتاح في الاول من قوله اذا افتتحت الصلوة ان الرد اردت افتتاح الصلوة وهذا
 كاف والاستفاد من غير الاخبار ان الاول تكبير الافتتاح وح يتم المطلوب وقد يقال ان غاية ما يدل عليه الخبر ان
 الافتتاح بجميع التكبيرات بتقديم فهم المقصد والقابل بالكفاية في تكبير الافتتاح بعد غير معلوم ولو سلم وان
 مجموع ذلك السبع فلا دلالة فيه على تعيين الاوّل على تقدير اعادة الافتتاح من التكبير الاول لا دلالة على الاول والحسن
 المتضمن الاوّل وهو جزاء المصنّف لعفته الحسين عم لا يخفى من اجل ان يعلم من مراجعته في حاشية التهذيب
 ثم ان في الخبر الموقوف عن الخليلي ثم تكبر تكبيرا ثم يقول وجهت وجهي للذي الخ وغيره ان التكبير مرتين يتناول الاثنا
 بها بالصل في الثانية والفتح فاقاله سبحانه قدس سر عن ان الاية بالنية لفظا ان وصل خالت المنقول وان قطع خالفت
 الاية محل تأمل يعرف وجهه مما قلنا من في بعض الاخبار الايات بالتكبير بالقطع وهذا يناقض غير واحد من الحققين فلا يتضح لك
 ما اثرنا اليه من الاحتمال في قوله عم وكيف يستيقن في الخبر الثالث اما ما تضمنه الخبر الثالث ايضا من قوله انه لم يكبر في صلوة
 الخ فيحتمل ان يراد بالاول افعال الصلوة الواجبة فيك على ان تكبير الافتتاح الاخير من السبع ويحتمل ان يراد بالاول بعد
 الاقامة فلا يدل على ما دل عليه الاحتمال الاول لكنه يدل على ان الايات بتكبير الافتتاح في احد السبع كاف الا ان يحتمل على ان

قاصد وحده امتناعه بـ سيرة غير التكبير فانه لا يلتفت فيكون هذا من الموضع الذي يرجح فيها الخامس على
 انتهى فاما ذكرنا وهم فينا غير كماله لان ارادة عنه لا وجه لها وفي نظري القاصر ان كلامه سلمه اسجلنا مل الامكان
 حضور النسيان ان اريد به التوهم فترجيح الظاهر على الاصل لا وجه له لان الاصل لا يصلح دليلا للتوهم واذا ريدت
 الترتيب فالظاهر لا وجه لمعارضته الاصل بل الاصل لا وجه له بعد التحقق ولو اريد الترتيب كما ذكر الشيخ فالاصل لا وجه
 له بعد حكم الشارع بعدم الالتفات لتلك بعد الدخول في الفعل واعلم بان ادعاءه من التقريب اولى فليست اذا عرفت
 لهذا فاعلم انه يمكن حمل نسيان على عدم علم التكبير بحيث انه لم يخطر في باله التكبير لانه علم عدم التكبير واستعمال النسيان
 في مثل هذا مانع از عدم ذكره في نزع منه الامران المتعبر بقوله يعني ان يكبر لا يقربه لكن التاويل لا بد منه فلا يضر حاله
 الظاهر وح يمكن حمل استعيل على ان المقصود به اراحته ظن وخوله فيمن نسي التكبير على معنى تحقق تركه لكن لا يخفى
 ان الملازم من هذا كون من نسي التكبير او لا بد منه استحضار التكبير في اشياء الصلوة فلا يحصل له شكل لزوم عادة الصلوة
 وان دخل في القراءة وهو وضع الاشكال الا ان يقال ان التعليل خاص فلا يتم في هذا دية لا ينبغي الغفلة عن تركها
 واما التاكيد الذي تقتضيه فقيه نسي اول تكبيره من الاقتراح ان تكون تكبيره الاحكام هي الاولى في السبع بل ربما دل التقر
 من الامام على تختم كونه الاولي وقد نقل الاجماع على التحجير في السبع ايها اختا المصلي جعلها تكبيرة الافتتاح وقدمها
 ما يدل على الاخير في الجملة واستمر الى ان في التهذيب روي الشيخ ما يدل على الاخير ايضا ويمكن ان يحمل الخبر على ان قوله اول
 تكبيره من الافتتاح على ان المتبادر بتكبيره الافتتاح سواء كانت في الاول او غير وذكر الاول لا يخرج تكبير الركوع والسجود
 وج يكون قوله من الافتتاح بيان للتكبير وفيه ان تكبيره الافتتاح على تقدير وحدها لا وجه لجعلها اولا لا يتكلف وما
 ذكره الشيخ من حمل على السلك لا من تأمل ما اولا فلان من شك في التكبير وقد قلنا لا يلتفت على ما يقتضيه خبره ذلك المتبر
 كما اشار اليه شيخنا فليس في فوائده الكينات حيث قال مقتضى هذا العمل ان من شك في التكبير وقد فرغنا من التكبير بالام
 ركع وهو خلاف ما يرجح به الاصحاب ويدل على صحبة زائدة عن ابني جعفر حيث قال فيها جل تكبيرة التكبير وقد
 قد قال ايضا انتهى وهذا الكلام منه ان كان يحتمل المناقشة من حيث ان الحكم اذا لم يكن اجماعا لا يصح بالشيخ بل انه ان
 يقول تقارض خبر زائدة والخبر المجرب عنه يقتضي جواز التكبير او لا يدل عليه قوله استطاعا راوا داخل كلامه
 ان يريد لزوم التكبير قبل الركوع من قوله لانه قد استدل به فانه يفي ان الانتقال مقتضى لعدم التكبير هو الركوع الا ان
 قوله سابقا استطاعا وقد عديم اللزم ويختلج في البال ان خبر زائدة لا يدل على الخضار عدم الالتفات الى الشك بالقراءة
 هل في موقع السلك بعد الترجمة المطلوب في الصلوة امكن مساواة للقراءة لانا من الرواية يا زائدة اذا هربت من
 ثم دخلت في سجدة فسلكك ليس لي وهذا وان اخبرنا ان يعود لما سأل عنه زائدة من الشك في التكبير وقد قرا والقراءة وقد ركع الى غير
 ذلك من السؤال عنه الا انه غلب احتمالنا ظهروا ان يكون عليه السلام اراد بيان قاعدة كنه لما سأل عنه وعن ولوليت
 في الظاهر امكن الاحتمال للرجوع على الاصناف واذا عرفت هذا فينبغي على الشيخ ثانيا ان الرواية تضمنت انه اذا ذكرها في
 الصلوة كرها في قيامه في موضع التكبير قبل القراءة او بعدها ان حملها على الشك في جميع لزوم نزع تدافع مقتضى اولها علم
 التكبير بعد الركوع والحال ان معناها عند التكبير مطلقا وحمل التكبير في الصورة الثانية على الاحتياط كما قد سقته
 قوله عن قبل القراءة او بعد القراءة ترجح عليه ان احتمال ارادة التكبير ما حاسوا هو اعم من قبل القراءة او بعد القراءة من

وفي الاخرى بن ابي عمير مضر الى ان قال في الرواية بكتابه حديثنا الحسين بن محمد بن عامر عن عمه بن لا يخفى على من نامل لسلام
 ان الحسين بن عامر بن عمر لا يها متغيران اما آتاه الشيخ فليبعد ان يكون لغز وابن ابي عمير مضر واما هرون بن ابي
 وعمر بن ابي رزيان جده عبد الله بن عامر اذ رواه الحسين بن علي بن ابي عمير لا وجه لها وقد عجل ان يكون الرواية مضر والمضر
 عن بن ابي عمير ولعل الاول اوضح كما يعرف بآدني ملاحظه واما الثاني فزحاله معلوم والآخر في الاول
 واضح الدلالة على من لم يات بتكبير الافتتاح بعيد الصلوة لكن لا يخفى ان ظاهر السؤال لا يحتمل ان عدم
 الافتتاح بالتكبير ان يريد به تكبير الاحرام فتتاح المقصود بهذا التكبير الاتيان بنقته السبع فالعبارة ثابت عليه
 صريح لا يظاهروا ان اريد عدم الاتيان بالسبع بشكل بالرواية المعبر عنه قاصدا الافتتاح وفي بعض جوار
 المعبرة ما يدل على ان السبع يقال لها تكبير الافتتاح ولا يبعد استفادة تكبير الاحرام من الرواية بضمه الاجماع
 وان كان في المتن نوع كلام واما الثاني كما ذكره الشيخ فيه لاح من نامل لان الجزاء حمل على الشك فتقدم الشيخ
 انه يكبر بالمركب وح فالجزم المحتمل عنه اما ان يحمل قوله كبر للركوع على انه ركع وان كان خلاف الظاهر لكن ما يدل
 ذكره او يحمل ما مضى على ما قبل الركوع اذ لم يكبر ولم يسبق منه ذلك صريحا ولا محال في مثل هذه غير لا نق وقوله هذا الذي
 قلنا انه لا يظهر مما يورد عدم لزوم التكبير كما ينبغي عليه سابقا اما ذكره بعض حجة المعاصر من علمه انه من حمل على
 اذا سني التكبير كما ينبغي ان ذكره حال كبر الركوع اجزاء التكبير عن الركوع وتكبير الاحرام ونوجيهه بان له نظر وهو
 على ميت حلة الصلوة على ميت لا يجمل الصلوة عليه معاً ففيه انه من العبد مكان الا ان خروجه للجمع يقتضيه في الجملة
 وعلى تقدير تمامه لا يبعد ان يكون الضمير كبر للركوع محتملا للرجوع الى الامام لوقوع خلاف في ذلك وتعارض
 الاخبار اما السطر وهو موقوف على الثبوت في غير المذكور ويجوز الاحتمال لا يسوغ المغفل ان قلت قد روي
 في بن ما يدل على خبره تكبير واحدة للركوع والاحرام اذ اجزاء المأموم مبادراً والامام راكع والرواية عن عبد
 بن معوية بن شرح عن ابيه قلت الرواية لا تخفى ضعف جهالة بعض رجال السند وعجزها مع ذلك في دلالتها
 حكم النامي تامل وقد نقل الصدوق الرواية المصححة عنها في الفقه فظاهر العمل بضميرها فلا يكون حكماً اجاباً الا
 بتقدير الاجماع بعده وفيه صافية وقد ذكرنا في حاشية الفقه بالانضمام من اراة وقف عليه

اجز في الحسين بن عبد الله عن علقه من حقا

عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن زكريا بن عبد الله عن محمد بن مسلم عن جده
 عليهما السلام قال ان الله عز وجل فرض الركوع والسجود والقراءة سنة فمن ترك القراءة متعمداً اعاد الصلوة وفيه سني
 القراءة فقد تمت صلوة ولا شيء عليه عنه عن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد عن ابن فضالة عن يونس بن يعقوب عن
 مسعود بن حازم قال قلت لابي عبد الله ع ما لي عليك المكتوبة فنيب ان اقر في صلوتي كلما قال است قد اتممت
 والسجود قلت بلى قال قد تمت صلوتك اذا كنت ناسباً للحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى وفضالة عن معوية بن
 عمار عن ابي عبد الله ع قال قلت الرجل يسهو عن القراءة في الركعتين الاولتين فيكون في الركعتين الاخيرتين انه لم يقرأ
 ام الركوع والسجود قلت نعم قال اني اكره ان اجعل اخر صلوتي اولها عنه عن فضالة عن حسين بن عثمان عن سماعة عن ابي
 بصير قال اذا نسيت ان يقرأ في الاولى والثانية اجزاه بفتح الركوع والسجود وان كانت القراءة فنيب ان يقرأ فيها فليقرأ في صلوة

في أوله القلة وقد تقدم من الشيخ بيانها في باب ترتيب الرصد وينها في عهد وغير بعيد عدمه
بالعمل المنكسر فيه البيان كما نفع عليه في مواضع ما في وأما عهد سعيد فقد تقدم فيه ما ينبغي عن الأعداء وغيره
لا أنياب فيه وما ورد فيهم الفضل بن شاذان مما نقاه الكشي غير سليم الطريق مع إمكان حملها على التيقن وذكر الكشي في
الفضل عن جماعة منهم ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى والحسن بن محبوب والحسن بن فضال ومحمد بن اسمعيل بن بروج ومحمد
الحسن بن أبي جعفر ومحمد بن سنان وغيرهم ولم يذكر محمد بن عيسى وإن كان مراده ذكر البعض لأن البعض المذكور
لا ينقص حال غيره عنه أن لم ترد ولا مرسل في رواية الفضل عن محمد بن اسمعيل الراوي عن الفضل ليس بن رابع
وإن كان احتمال رواية كل منهما على الآخر في حصر الأماكن والثاني ضاير فمحمد بن بزرقي عنه في محمد بن يعقوب وابن
فضال فيه الحسن بن روايه احمد بن محمد عنه بكونه كما يعلم من الجارسة وأما موقوفنا بن محمد بن فضال ويونس بن يعقوب
وبالتيقن في كلام النجاشي من رجوع كل منهما عن القطيعة ليعرض بحال أدلم يعلم أن الرواية عن يونس أنه قال بعيدا ثم جمع
حكى عن أبي جعفر بن بابويه أنه فطى في مقام تعارض الكلامين ثم نقل عن الكشي عن حمدويه عن بعض أصحابه أن يونس
يعقوب فطى كوفي مات بالمدينة وكفته الرضا ع وروي الكشي لحديث حسنة تدل على حسن عقيله هذا الرجل والذي
اعتمد عليه بقول رواية انتهى وناقض بعض الفضلاء العلامة بأن كلام بن بابويه لا ينافي قول النجاشي جواز أن يكون
قوله بن بابويه بالقطيعة قبل الرجوع ولا مذهب عليك اندفاع المناشئة لأن مثل الصدوق لا يليق منه تعلم بالقطيعة
دون ذكر الرجوع ولا مذهب عليك ولما طلع عليه وعدم الاطلاع مع اطلاع النجاشي بعيدا فالتعارض لا ريب فيه أما كلامه
فلا يمس حكما بعد الارسال وربما افاد تكليفا الرضا بنوع دلالة على الرجوع وفي بعض اخبار الكشي عن باقر العلامة
ما هو واضح دلالة على الرجوع وقول العلامة أن الاخبار حسنة غير واضحة كما يعلم من مراجعتها ولعل المراد بحسنها
على مدح يونس هذا وأما الشيخ لم فقد ذكر في الفهرست ورجال الرضا بن كتابه من دون ذكر القطيعة والتمسوق
رجال الكاظم ع ذكره موثقا وكذلك في رجال الرضا ع ولا يخفى عدم ذكر القطيعة من غير أنه بعد ذكر بن بابويه ذلك فقال
وأما الثالث فواضح الرجال وقد دلت في رواية الحسن بن سعيد عن فضالة بن عمار عن ابي قال والرابع معلوم مما تكرر
وفي شأن رجاله تقدم في الأول ظاهر الدلالة على أن الرجوع والعجز واحيانا من القرآن وقد تقدم
في باب الرجوع حديث عن جماعة أنه سأل عن الرجوع والعجز هل يزيل في القرآن فقال نعم قول الله يا أيها الذين آمنوا
وأسجدوا وربما استفاد من التحليل في القراءة لأن الاستفادة من محبة الاخبار عدم الاطال في الجملة كما سيأتي في
الرواية على أن المفروض السجود من حيث هو ولا يصح الكلام في السجود بالنسبة إلى الركنية قد انفيها في حاشية الرو
ربما تضمنه الخبر السابق الذي استدل به من ذكر الآية فيه دلالة على أن الأمر للتكرار إذا ان يقال أن الاستفادة التكرار
من خارج وفيه أن الاستفادة التكرار من السنة يقتضي أن يتكرر غير مفروض إذ الاستفادة من القرآن وجوبه ان
ثبت أن القرآن يرد بالأمر فيه التكرار فلا الاستفادة من القرآن بواسطة السنة فلما لم يرد في خبر السجود
عنه أن القراءة سنة ظاهر في رفع استدلال جماعة من الأصحاب على وجوب السجدة بالقرآن في قوله تعالى فاقروا
ينسب منه وقد سلف فيه كلام والعجيب في العلامة حيث اطلال الكلام في توجيه الاستدلال بآية مع عدم الاستفاد
إلى هذا الخبر والعجيب منه بعض محقق المعاصرين سلمه عن استدلال القائلين بالوجوب بالآية بأنه لو كانت مطلوبة

والسجود في جميع احواله لا يعيد ويؤدى به بعيد ولا شك بل بعد هذا غير حفي فليتامل والثالث بما روي عن السهو عن السجود
 في الاولتين وذكر في الاخيرتين انه لم يقرأ وحقيقته السهو على وجه به سلطان المحققين في التجريد مفارقة للنسب
 والخبر الاول ان تضمن النسب العرفان حمل السهو في هذا الخبر على الغاية اذ ثبتت مشاركة النسيان للسجود في الحكم
 ويتحقق ما استدلناه سابقا من احتمال ان النسيان يقابل العهد فينازل السهو وان السهو مسكوت عنه فيستفاد من هذا
 الخبر حكمه ولا يقبل بيان ما لا بد منه في جواب الخبر من عمل ما ذكره الشارع للتجديد للتجديد في الفرق بين السهو والنسيان
 وحاصله ان للنفس الناطقة بالنسبة الى هذه كاخفا احول لئلا يدرك هو حصول الصورة عندها والذمور
 المسمى بالسهو وهو ذوال الصورة عنها بحيث يتمكن من ملاحظتها من غير تحشم ادراك جديد لكونها محفوظة في الخبر
 والنسيان وهو ذوال الصورة عنها بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بتحشم ادراك جديد لكونها عن جرائتها قال السرخسي
 حاله متوسط بين الادراك والنسيان فينفاز ذوال الصورة من وجه وثقا، وهما من وجه اذا عرفت هذا فاعلم انه ربما
 يستفاد من بعض الاخبار ترادف السهو والنسيان وفيما نحن فيه قد يكون كذلك في الخبر السابق في الجبر والاحقات
 من قوله عم فان فعل ذلك ساهيا او ناسيا لا يدري المح دلالته على الغاية وربما يحتمل الترادف ايضا وهذا
 لما يظهر لو تغاير الحكم ويظهر من كلام المحقق في الشرايع عدم الفرق بين السهو والنسيان لانه قال لخلل الواقع في الصلوة
 اما من عمد او سهوا وشك في الاخبار قد سمعته وج فاجواب المذكور في الخبر المحرر عنه من قوله عم انه الركوع
 والسجود وتقدم ما فيه القول في الخبر السابق الا ان ما سبق كان له نوع ظهور في اتمام الركوع في جميع الصلوة واما هذا
 الخبر فالظهور فيه في البعض مع احتمال الجميع ايضا على وجه يساوي غيره لان ذكر عدم القراءة في الاولتين حال كونهما في الاخيرتين
 لا يقتضي الخصا اتمام الركوع والسجود في الاولتين بل يحتمل ان يراد ان هذا الساهي الذكر في الاثنا هل لم ركوعه وسجوده
 في صلواته جميعا ام لا ومعه فلا شك السابق ان هنا قد يمكن ان يبق في جميعه ظهور اتمام في الاولتين قوله
 اني اكره له دلالة على ذلك فان قلت ما يعني قوله عم على انه كره ليدل على ما ذكر قلت الذي نطق ان المكرمة فعل
 القراءة التي في الاولتين في الاخيرتين لتجعل الاخر الاول والمعنى ان الاخيرتين ماهن مقرر لها شرعا باق على حاله
 فيفيد ان ما وقع من نقصان القراءة لا يضر بحال اذ اتم الركوع والسجود ولا يخفى ان ما تضمنه جواز القراءة في الاخيرتين
 لا ينافيه هذا الخبر ولا دلالة فيه على تعيين عدم القراءة بل الميخ فيه عدم القراءة المقررة في الاولتين والاخيرتين اذا فاتت
 في الجميع وحال ان الحديث يستفاد منه الفرق فلا بد ان يقال بتعين قراءة السورة لحصول الفرق والخبر واقع دليل على وجوب
 السورة فلم لا يذكر في ادلت الوجوب تلك الدلالة في الخبر على ما ذكرت لاحتمال ان حصول الفرق بقصد القراءة عن
 الاولتين والاخيرتين بتقدير اختيار القراءة او بقصد تعيين القراءة في الاخيرتين بسبب تركها في الاولتين وبدون ذلك
 كان نقل القراءة على وجه التحخير او جواز فعل السورة مع الفاتحة ولو على سبيل الاستحباب على تقدير قصد القراءة
 عن الاولتين بخلاف ما اذا كانت القراءة بقصد الاخيرتين فان قصد السورة او جوازها متوقف وغير ذلك من الوجوه
 لا يخفى على التامل ويمكن ان يستفاد من الخبرين ترجيح التسبيح في الاخيرتين بسبب من الدبر في حقيقته الجواب واما الفرق
 للمصائب واما الرابع وما كان فيه دلالة على ان المراد بالاجتمام في الخبرين السابقين الاثبات بتسبيحات الركوع والسجود فخل
 هذا العم التسبيح وحصل يفتقر في الركوع والسجود من غير التسبيح لا يضر بحال وان كان في كلام من رايه كلامه من الاصناف قد يخرج

والكلام

وسجود

جميع ما ذكرناه ولو كان هذا الخبر لا يستحق منه العناية فيه ولا وصفا احكاما ما استفاد منه وما سبق اما قوله وانت العدة
 مع فلا يعد ان يراد به ان الثانية ما كانت منطمة المظلمات بالتك اراح على الحكم بالاطلاق فيها مع بيان القراءة وان كان
 حكم التثنية عن حكم النسيان الا ان الاخبار لا يقتضي اعتبار سلامة النية من النقص مطلقا والتك يقع منه في الجملة
 فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال ثالثة عن الذي لا يقربها
 الكتاب في صلوة قال لا صلوة له الا ان يقرأ بها في جهرا واخفات فالج في هذه الرواية ان يقرأها على من لم يقرأها متدا
 دون النسيان فانه صلوة له حسب فضالة في الاخبار الاولى ويؤيد ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان
 عيسى عن سماعة قال ثالثة عن الرجل يقيم في الصلوة فينسى فاتحة الكتاب قال فليقل يستعد باب من السجنان انتم
 ان اسعد الجميع العليم ثم يقرأها ما دام لم يركع فانه لا صلوة له حتى يقرأ بها في جهرا واخفات وانه اذا ركع اجزا ان شاء الله
 فاما ما رواه سعد بن ابى الجوزاء عن الحسين بن عمار عن عمرو بن خالد عن زيد بن عيسى قال صليت مع ابي المغرب فأنسى فاتحة
 الكتاب في الركعة الاولى فقرأها في الثانية سعد بن احمد بن محمد عن ابن ابي بزرع عن عبد الكريم بن عمرو عن الحسين
 بن جواد عن ابي عبد الله سمع قال قلت له اسمع عن القراءة في الركعة الاولى قال اقرأ في الثانية قلت اسمع في الثالثة قال اقرأ
 في الثالثة قال قلت اسمع في صلوتي كلها قال اذا حفظت الركعة والعجز فقدت صلوتك قوله عليه السلام اذا فأنك
 في الاولى فافرا في الثانية واما الاولى فقد مضى حكمها ويكون الوجه في ذلك ان من نسي القراءة في الركعة الاولى فليكن ثالثة
 ان يقرأ في الثالثة والرابعة وترك التسبيح الذي كان يحوز له لوقافي الاولتين حتى لا يكون صلوته بلا قراءة أصلا
 في الجميع تكرار القول فيه والمول صحيح والثاني ضعيف بعين بن عيسى والثالث ابى الجوزاء فيه اسمه مبتدأ بن عبد الله وفي النجاشي انه
 صحيح الحديث والعلامة في فوائد العلامة وثقة ولا يعد ان يكون ظن التوثيق لان صحة الحديث عند المتقدمين معني
 لا يستلزم التوثيق ثم فيما بين المتأخرين لما كان الصحيح ما رواه الامام في الثقة فالاثنان بالصحيح منهم يعيد التوثيق
 مع نوع كلام مصني معضلا والنجاشي ذكره ايضا في الكشي قائلا ان كتابه رواية محمد بن الحسن الصفار وروي عنه محمد بن عبد
 وفي الاسم ذكر ان الراوي الكتاب الصفار وهذا كما تروي الراوي سعد وان كانت المرتبة واحدة الا ان الظاهر النجاشي
 حضر الراوي فمن ذكره والامر سهل واما الحسين بن علوان في النجاشي ما هذا لفظ علوان الكلبي مؤلف كوفي عاصي واخيه
 الحسن بن بكير ابا محمد ثقة روي عن ابي عبد الله ع في غير خفي اجمال قوله من جهات الاول قوله واخيه الحسن فانه يحتمل ان
 الحسن عاصي واحاد كذلك ويحتمل ان يرا احاد كذلك يكني ابا محمد وهو ثقة دون الحسين والثاني يحتمل قوله واخيه
 الحسن ان يكون احبا عن اخيه الحسن له من دون الاخبار عن المشاركة في كونه عاميا الثالث يحتمل ان قوله يكني ابا محمد هو
 به الخبر والتوثيق له دون الحسن ولعل هذا هو الظاهر وقد ذكر النجاشي الحسن قائلا انه كوفي ثقة روي عن ابي عبد الله ع في
 الحسين وكان الحسين عاميا وكان الحسن احف بن ابي الحسن في الخلاصة في القتم الثاني قال الحسين بن علوان الكلبي مؤلف
 كوفي عاصي واخيه الحسن يكني ابا محمد روي عن الحسن ع والحسن احف بن ابي قال بن عتبة ان الحسن كان اوثق
 من اخيه واحمد عند اصحابنا انتهى ليتامل في كلام النجاشي وكلام العلامة وفي هذا الكتاب في باب وجوب المسح على الخفين
 ذكر الشيخ في حديث فيه الحسين بن علوان ومن معه في باب المسح على الخفين ما يقتضي ان الحسين اما عاصي او زيد
 واما عمرو بن ظاد في الكشي انه عاصي وفي النجاشي عن بن خالد بن جلال الواسطي روي عن زيد والشيخ في رجال الباقر عليه السلام

ل
الخلاصة

مكتابه قال انه يري - خدمه و الخلاصة جمع بين كونه روي عن زيد وانه يري ومما يحسن من هذا الكتاب في ما
 على الرجلين ما يدل على انه روي عامي والامر سهل والرابع فيه عبد الكريم بن عمرو وهو واقفي في التجاسي
 واما الحسين بن محمد فهو متصل في الرجال في الاول قد مضى القول في بعضه لا سيما مع زيادة عمافا
 واحتصار ما في المتن وما ذكره الشيخ في الجمع واضح وحصر الشيخ الحكم في عدد النسب ودرجت ما فيه واما الثاني فزيادة
 البيان غير واضحة الامة حقه انه اذا ركع اجزائه وهذا كما تريا يدل على الاخبار الاولى نحو قوله على ان الانسان مطلقا
 لا يورث في الصلوة بل اذا كان الذكر بعد الركوع فنقول الشيخ في الخبر الاول انه محمول على العدد دون النيات محتاج الى
 تفصيل ذكرنا ما يدل عليه كاهن واضع وقد استفاد من الخبر المجرب عنه وانما قبله ان السورة يزوج به ويستفاد
 من قوله بئس راحة الكتاب ان المراد مجموعها فليكن البعض مكرا عنه جوابه يظهر من الجواب نعم باستيفاد من قوله
 في جهرا وخفات انما هي الجهر في الجهرية والاحفات في الاحفائية على تقدير ذكره قبل الركوع يرجع الى قرأنا على ان
 لمعبر ومعه ان الجهر معتبر قد علمناها وهما احتمال ردة الجهرية والاحفائية او قراءة الفاتحة جهرا والاحفائية روم
 ان احتساب لا يتم المطلوب للتأمل ويظهر من بعض الاصحاب الرجوع الى الفاتحة لو لم يجهر والاحفات ويدفعه
 قوله على صحيح رتبة بان نخل ذلك يعني الجهر في موضع الاحفات او عكسه ناسيا او ساهيا او لا يري فلا شيء عليه
 وقد يتوجه على هذا في السفل وروايت السوال في الرواية عن وقع منه ذلك قد تباينوا في الركوع وجوابه غير ضيق
 مع تدقيق الاشكال في ناسي قراءة بعض الفاتحة جهرا في موضع الاحفات وعكسه وقد ذكرنا ما لا بد منه في خواص الرواية
 اذا عرفت هذا فما تضمنه الخبر من صورته العقيدة يخالف ما هو المشهور من صورته ولم اقف الان على ما يقتضيه الصورة
 المستثيرة ولو صرح الخبر لكان اتباع مدلوله اولى واما الثالث فاذكر الشيخ في تأويله لا بأس به الا ان فيه اعترافا بوقوع
 النسيان امام عليه السلام وسيان الشيخ ما ينافيه فكان عليه السلام على حقيقته الحال ولا يخفى ما في من الحديث في القصور
 اما الرابع فما قاله الشيخ في ترجمته محل تأمل اما اوله فلان ارادة ما يحض الركعات من القراءة ان كان جميع الركعات المذكورة
 في السوال فالثالثة لا تختص بالقراءة واختصاصها من سني القراءة في الاوليتين على ما ظنه الشيخ فرع دلالته الرواية على
 اليقين واحتمال ارادة القراءة الفاتية اذا قام لا يتم الاستدلال الا ان يقال انه اذا استأنف قضاء الفاتية في الصلاة
 تعين ان الامر بالقراءة دون التخيير لجل نيات القراءة سابقا وفيه اذا حملنا القراءة على ما يحض بصر حاصل الجواب
 اقرا في الثالثة ما يحضها واذا سأن ما يحضها الفاتحة على وجه التخيير فيحكم على ما كان فليأمل واما ثانيا فلان قوله
 اما الاولى فقد مضى حكمها على الظاهر ان لا بد من كون الركعة الاولى مضى حكمها سبب النيات وهذا اول ما مضى على
 تقدير ثبوته لا وجه لاختصاصه بالاولية واما ثانيا فلان الرابعة لا تستفاد من الرواية ركوت الصلوة بلا قراءة لوضوح
 لم يتم الحكم بصحة صلوة الناسي في جميع الركعات اذا لم الركوع والسجود واحتمال ان يبق ان هذا اخرج بالنقض في ان المقصود
 للآتيان بالقراءة في الاجزئين غير المذكور اذ الرواية غير صحيحة بل ولا ظاهرة وقد يمكن استدراك بعض الوجوه بما لا يخفى
 اما ما تضمنته الرواية من قوله اذا حفظت الركوع والسجود فقد مضى القول فيه وما ينظر من ان ظاهر الرواية اعتبار الانمام
 في ناسي القراءة في جميع الركعات يمكن ترجمته الا انه لا يضر بالجمال بعد دلالته عليه وقد نقل العلامة في الجمع عن الشيخ
 في المبسوط انه قال من سني القراءة في الاوليتين لم تبطل صلوة واما الاولى له القراءة ليدخل الصلوة من القراءة وقد ذكرنا

ذا من الزاوية الأولى في الأجزاء وقال ابن أبي عمير من نسخي القراءة الأولى وذكر في الخبرين صحيحين
ولم يقدروا على استيفاء كلام المصنف على أنه فخر من الرواية فبين القراءة في الأجزاء وقد عرفت حار
ولا وجد من ذكر قول الشيخ في هذا الكتاب من العلامة كاهن من نقل ما فيه لظنه مذهباً للشيخ ثم الحجب عنه
أنه ذكر في الحديث عنها وقال بعد الورد بضعف السند أما نقول بحجبها إذا الأمر بالقراءة لا ينافي التحجير فإن من
التحجير ما يوجب وجه التحجب بغيره وأذكرناه من عدم صراحة الرواية وقولنا التحجير ما هو به فيه أن الأمر للوجوب العيني
ولتحجير ما هو به خارج إلا أن يدعي رادته هذا وفيه أن الكلام لا يند عليه تأمل

أخبرني الشيخ رحمه عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن
بن أبان عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال إن أيقن الرجل أنه ترك ركعة من الصلوة وقد
سجد سجدتين وترك الركوع استأنف الصلوة عنه عن فضالة عن رفاعة عن أبي عبد الله ع قال ما سمعت عن رجل من
أن يركع حتى يسجد ويقوم قال يستقبل عنه عز ابن أبي عمير عن رفاعة قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل سجد أن يركع قال
عليه الأمانة الحسين بن سعيد عن صفوان عن أحمد بن محمد عن أبي عبد الله ع قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل سجد أن يستقبل
حتى يضع كل شيء موقفاً في الجميع تكرار القول فيه بعضه والأجل أن في الأول أبي بصير وهو وإن كان فيه إلا
بين الأماشي الثقة وبين الثقة المخطأ على قول والوارد فيه الرواية المعتبرة في هذا الكتاب فيما يأتي الدالة على ما يجب
في الإمام إلا أن رواية صفوان مائة كانت له منزلة من الزهد والعبادة والشيخ في المفسر أنه أوثق أهل زمانه وأعلمهم
ستعد مع ذلك رواية عن أبي بصير المخطأ هل الشاك وأما كون الرواية لا يقتضي العمل بعبد في المقام فإن قلت صفوان شريك
فما المراد من ذلك ههنا بحسب قرينه رواية الحسين بن سعيد عنه لما استفاد من المفسر والتأنيص على ما تقدم و
الثالث والرابع ضعيف بابن سنان وأبي بصير وباعساء يقال إن رواية الحسين بن سعيد مع حلاله قد ذكر رواية صفوان
عن أبي بصير له وجه إلا أن مراتب الرجال متفاوتة على تقدير تسليم ما ذكرناه من رواية بن مسكان ربما تدرج بان كون أبي بصير
الثقة الأماشي كما ذكره شيخنا قدس سره بل جزم به في مواضع من مصنفاته والقدس سره حكى أنه رأي رواية بن مسكان
عن أبي بصير عن المذكور وبالحجة للكلام في مثل هذه المواضع مجال واسع والخاص موقوف في المشهور بين المتأخرين
وفيه نوع تأمل أشرفنا إلى وجهه مراراً من أن التجاسي لم يذكر أنه كان فطحاً والشيخ ذكر ذلك ومن المستبعد وأطلاع
الشيخ على ما يطلع عليه التجاسي في الأول لاخ من نوعه كما أنه لظهور النقل بالمعنى والحاصل أن سر
بتركه الركعة ترك الركوع وقوله وقد سجد تفسير ذلك ردالة على بطلان الصلوة بترك الركوع ظاهر وكذلك الثالث
والرابع ظاهر المطلات بسبب الركوع وإن لم يسجد مقتداً بالآخر بل بأرب والخاص كالرابع وما يندى أن التقييد
أن كان من الأخبار السابقة معه أن مفادها السؤال عن الركوع حتى يسجد وهو لا ينافي المطلات فيما إذا كانت
الركوع بما يسجد وإن كان من غيرها فأي شيء هو يجب عنه بأن الدليل هو الإجماع المندعي على أن ناسي الركوع إذا ذكره
قبل أن يسجد يرجع فيركع وربما يستدل عليه بما رواه الصدوق وصححه عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع أنه قال
لنبي سبأ من الصلوة ركعاً أو سجدة أو تكبيراً فاقض الذي فالك سهواً وقد يضرب في الرواية تبناً ولها فضا الركوع
بعد السجود وجوابه الخروج بالإجماع والتجسير بالقضاء عن الاتيان بالفعل كيرود رواها الشيخ في ف وفي المتن فاصنع

في رواية البخاري في السنن وهو علة السنيان فيجاء عنه بما رواه من ان طاهر بعض الاحبار وهداهم حمدا
 ارادوا يقولون السنيان في السنن لان الرواية تضمن اول السنيان وثانيا السنيان وادبته ارادة الاتحاد لان تكلموا به
 وقد قيل ان طاهر رواية قصص السجود وهو ما من السجدين من ركعة والبطان بذلك مشهور وينبغي ان يعلم ان
 الركوع ان يكون لا صلة على معني ان يقوي بقصد السجود حال القيام او يكون بعد النهي للركوع قبل الاشارة وحده
 او بعد النقص الى حده ففي الاول يرجع الى القيام لاستدراك النهي لاداءه من الواجب فيه ولم يقصد على ما قاله بعض
 وعليك في ترتيبه مخنيا الى حد الركوع وليشكل مع تحقق صورة الركوع لاستدراك العود بانه لان الركوع حقيقة هو
 الاغناء المحض والبراق من واجباته الا ان يقال ان الركن الشرعي مجموع ما عدا الشارع وفيه ما فيه ولو استند
 في محل الشك واشكال فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين عن العلاء بن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عن رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع فان استيقن فليقل السجدين اليك ركعة لهما فينبغي على صلوة على
 التمام وان كان لم يستيقن بعد ما فرغ وانصرف فليصل ركعة وسجدين ولا شيء عليه فالواجب في هذه الرواية ان
 على من نسي الركوع من الركعتين الاجزئتين فانه يلحق السجدين ويتم صلوته فاما اذا كان نسيه في الركعتين الاولتين فانه
 عليه اعادة الصلوة على ما تضمنه الاخبار اوله فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابي بصير قال اذا
 الرجل نسي الركعة من الصلوة وقد سجد سجدين وترك الركوع استأنف الصلوة فلا ينافي ما قلناه لان هذا خبر تخلفه عن غيره
 الركوع من صلوة لا يجوز فيها السجود مثل الغداة والمغرب وعلى الركعتين الاولتين على ما قلناه في الاخبار داوود والذكي
 عما ذكرناه ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن سمر عن حماد بن عثمان عن حكم بن حكيم قال سالت
 عبد الله عن رجل نسي من صلوة ركعة او سجدة او اكثر منها ثم نسي ان يقضي ذلك بعينه قلنا يعيد الصلوة قارح
 في الاول وفيه الحكم بن مسكين وهو مذكور في الرجال لا يزيد على الاكمال والثاني فيه ابي بصير ولا يخفى عليك
 ان هذا بعينه ما تقدم في اول الباب وقد رواه الشيخ هناك عن صفوان عن ابي بصير ومكره احتمال رجحان الاعتماد برواية
 صفوان عن ابي بصير وهذا قد رواه صفوان بواسطة مضمور وفيه مروي ايضا من اثنين في الاولى برواية صفوان عن
 ابي بصير والثانية بواسطة مضمور ومضمور هو جابر بن حازم للتصريح في المهرست برواية صفوان عنه والنا المذكور
 لمضمور بن حازم في الجاسي انه نقله عن صدوق من جهة اصحابنا وفقهاهم وما لا يقصر عن صفوان لاحتمالنا
 ما قلناه والثالث فيه حكم بن حكيم وفي الجاسي انه كوفي مروي عنه روى عن ابي عبد الله عن ذكر ذلك ابو العباس
 في كتاب الرجال وقد قلنا الكلام في مثل هذه العبارة من الجاسي وذكر الجاسي ايضا عن ابن سريج الحكم بن حكيم بن حماد
 بن عيسى والعلامة في خلاصته نقل عن ابن بابويه ان حكم ابن حكيم بن حماد وفي اصباح الاستبصار نقل عن ابن سريج
 ما حكاه الجاسي في الغيبة ذكر في المسححة ان ما كان فيه عن حكم بن حكيم بن حماد وكذلك في باب ما يحسن التور
 والحسد في الاول لا يخفى من مضمور وهو في بيت كذلك وفي الغيبة روى بطريق صحيح عن العلاء بن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عن رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع فقال يحضه في صلوة حتى يستيقن انه لم يكن فان
 استيقن انه لم يركع فليقل السجدين الذين لا ركوع بهما وينبغي على صلوة التي على التمام وان كان لم يستيقن الا بعد
 فرغ وانصرف فلم يتم فليصل ركعة وسجدين ولا شيء عليه وهذا المتن اوضح من المذكور في كتاب ثم ان مضمور عن شيخ

في السور ان الخذل بالركوع نساً ما يبطل في الاولين او ثالثة لغرب وان كان في الاخيرتين من الرابعة حذف الزائد
بالدال فلذلك الركوع في الثالثة حجباً عن حقيقتها استقامت ركوع واحد السجدين ولوم يذكر حتى ركع في الرابعة اسقط الركوع
رصد الثالثة ثم اتى بركعة قال شيخنا قدس سره وخبره قال في كتاب اخباره قال قدس سره حجب الشيخ في المذهب على ما
في الركعتين اذ من وثالثة لغرب بالرواية من الاخبار وعلى اخبار السابقة وعلى اسناد الزائد والاثبات بالكتاب في
الاخيرتين من الرابعة بخبره في الصحيح عن العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سجد ركعة في صلاة
حتى فرغ من ركعة ثم ركع قال يقوم فيركع ويسجد حجب السهو وجاب في معتبر عن الرواية الاولى بان ظاهرها اطلاق وهو
الما عذر الله على مطلقه انما يدعي وجوب الاثبات بالمذهب خاصة وهو لا يذهب اليه بل يجب الاثبات بما عذر ثم قال قدس سره لكن
الصدوق اورد رواية محمد بن مسلم بطريق صحيح وذكره هاشم قال ومقتضى الرواية وجوب الاثبات بالركوع واسقاط السجدين مطلقاً
كما هو واحد الاصل في المسئلة ويمكن جمع بينهما وبين ما تضمن الاستيفاء بالتحسين لا من استحقاقه وفي خبري لقام
ان فيه تامل من وجوه الاول ما ذكره قدس سره من ان كلام الشيخ في كتابي الاخبار يحتمل في المبسوط غير واضح كما يعرف من مراجعته
المشذوب فانه صنع كما هنا وذا احتمال ان يكون المراد بقوله في رواية ابي بصير استأنف الصلوة يعني الركعة التي فاتت اما
المذكور في السور من اسقاط الركوع الذي فعله في الرابعة فغيره المذكور الثاني ان مقتضى عبارة ت والاستصحاب هو مدلول الرواية
اعني لقاء السجدين تماماً الصلوة اما وجوب الاثبات بما عذر من السجود كما ذكره قدس سره من ان مراد الشيخ ذكر في الكتابين فلا
يعم عبارة المبسوط يقتضي ذلك والحال ان الذي نقله من الاستكمال بالرواية لما في وسبقنا ان المتبادر من قوله فليقل السجدين
حذفها وقوله وسعي على ملقه على التمام ظاهرة الاثبات بعد الافعال التي بعد الركوع المأنيته ومن جملة التقية السجدين فلذلك
الثالث ما قاله من وضوح متن رواية الصدوق وان كان من حيث قوله ع يحض في صلوة حتى يستيقن انه لم يركع فهو كذلك لا
كلامه قدس سره بصدور دالة ما رواه الشيخ على خلاف مطلوبه وذكر رواية الصدوق بالاستسناد كبريهم ان مستها يدعي مطلوبه و
كذلك بل هما متحدان في المدلول كما لا يخفى وان كان المراد ووضح الدلالة في المتن بزيادة التفضيل فهو كذلك ايضا والكلام واحد
ومن نذكرنا الى ذلك في اول الفصل الرابع ان مدلول الرواية على التقديرين ان الذكران كان بعد الفراغ فليقل ركعة وسجدين
ولاشي عليه وهذا غير معلوم القائل به وعدم تعرض له غريب فقول شيخنا قدس سره ان عنهما اوضح بوجه عدم الارتباب فيما ذكرناه
والامر كما ترى وقد جعل ان يراد بالركعة واستعمالها مرجوح حتى في رواية الشيخ حيث قال الثلثين ركعة لهما ويراد بالسجدين سجداً
المحقق وهذا وان كان ايضا لا قائل به فيما يعلم ان ما دل على قضاء الركوع في الجز السابق عن الصدوق يتناولها والاحكام هنا غير
والمستعمل من الأقوال في المسئلة لا يبعد الاجماع وان كان الحق ان ما ذكرناه متكلف غير ان العرض بيان ما في المتن الخامس ما نقله
وكسره عن معتبر من التغلبي الظاهر منوجه الا انه يمكن ان يقال ان في معتبر الاخبار لم يصرح للمذكور بالاخيرتين وقد حكى ان
ان ما تضمنه الخبر المعتبر عنه من قوله فليقل ركعة وسجدين فيه دلالة على حمل الشيخ بان يراد حصول النسيان في الرابعة من الرواية
فانه اذا سجد الركوع والي السجدين في ركعة وسجدين وج يراد بالركعة حقيقتها وبالسجدين سجداً السهو ولو اراد بالركعة لا يبعد
المطلوب وينبغي ان يعلم ان العلامة نقل في المستحق عن الشيخ القول باستقرار السجدين والاثبات بالركوع سبباً في الاولين الاخيرتين
ويحكي عن ابن الحنابلة قال لو صححت له الاولى وسقطت الثانية سهوا لم يمكن استدراكه كالصواب وهو ما جحدانه لم يركع فادركه على
الركعة الاولى التي تحت له رويته ان سره ذلك ولو اعيد اذا كان في الثانية وكان الوقت واسعاً كان احب اليه اتم هذا العلم

ر قد بين في مسنده نقل حتى خبر شيخنا قدس سره بالاحاد الاوله مع صحتها ان ناسي الركوع في ان سجدة واحدة
 قد مرر به على منبه فينبغي في اعيانه واعترض على هذا بان الامثال تتحقق بالبيان بالركوع ثم السجود لا ينبغي ان يثبت
 مع عموم مدركه بعد سجدتين لغة الميطان لزيادة الركن كما هو مدلول الروايتين الاوليتين والرواية الثالثة ضعيفة لا تستند
 فلا تنضم حجة في ائمتنا حكم مخالف للاصل انتهى وفي نظري القاهر انه محل نامل اما اوله بان تحقيق الامثال عز من دلائل
 بالركوع بعد السجدة خارج عن الصلوة انما هو بها العبادة كيفية متلقاه من الشارع فسوقف الصحة مع الفعل محذور
 على دليل فان قلت او حكم بصحة صلوة بالركوع فيها فالبطلان ما ذكره توقف على دليل قلت ينبغي في البطلان بغير سببه
 اطلوبه وبمخرج ان يعتبر الكيفية فيقضي عدم الامثال اما خرج بالدليل وما نحن فيه لا دليل عليه فان قلت المنهج عن نص
 العمل موجود ومخصص وموسيان الركوع على الوجه المذكور غير معلوم الدليل فيسبغ النهي على عموم مضاف الى صفة صحة
 محكوم بها ولا قلت النهي عن البطلان العمل متوقف على العمل المشرعي وبخلاف المدعى عدم الفعل الشرعي بما ذكره في الاصل لا بد
 واما ثانيا فذكر قدس سره من ان مدلول الروايتين البطلان بزيادة السجدتين برديه روايتي رفاعة واي بصير يدان على كساد راية
 رفاعة من جهة قوله حتى يسجد وتقيم وفي هذا نامل لان القيام كما يتحقق بعد السجدتين بمحقق من سجدة واحدة ان يقال ان
 من السجدة يقال له رفع وضع الدفع واما رواية اي بصير ففيه وان كانت مرجحة لا اها عز من صحة الاعتماد ولما ائنا لما ذكر قدس سره
 من البطلان بزيادة السجدتين ليس اولى من نقصان الركوع اذ لا يثبت تحقق النقصان بالركوع في السجدة ووفقنا الى ان البطلان
 بزيادة الركن اجماعي ومع نقصان الركوع خلاف واقع امكن الجواب بالخلاف في الامر حاصل بل انما هو ان القابل بالقياس
 المذكور غير موجود بل المنقول البطلان مطلقا والتلفيق السابق وحكي في الجمع عن المعتمد القول بان من ترك الركوع ناسي
 او متعمدا اعاد على كل حال وظاهر هذا السؤال بالوذكر قبل السجدة لكن العلامة قال ان قصد لاعادة وان ذكر قبل الركوع فهو صحيح
 ونقل في الجمع عن الشيخ انه قال وان تركه يعني الركوع ناسيا او جهلا السجدتين او واحدة منهما اسقط السجدة وقام وزعم وتم صلواته
 وهذا وان اتقنى القول بالسجدة ان التحصيل بها غير حاصل وكلامنا في ذلك فلا يسكل ما قلناه من عدم انقابل بالفرق هذا
 يقتضيه كلام الشيخ في الخبر انما بعد ذكره لاح من غرابه لدخول الخبر في الاخبار الاوله ومغايرته اما في مجرد ذكر الواسعة بين صغران
 واي بصير وهذه لا تجب اعادة ثم العمل على صلوة العدة والمغرب دون غير من الاخبار الاوله لا وجه له بل ذكر العدة ايضا
 ولو جعل العمل على الاولتين وثالثه المغرب والعدة كان اولى اذ ربما يفيد قوله او على الركعتين الاولتين ان العدة خارجة
 مع احكام الاولتين فيترك فيه العدة وذكر المغرب لا علم بحجبه وقد سمعت كلامه في المسطور والعجب من العلامة في ام انه لم ينقل
 قول الشيخ هنا مع اعسائه باقره في الكتاب هذا وقد اتفق له رم توجيه للاستلال على البطلان حيث اختاره وفي نظري القاهر
 انه محل عجب والذي ذكره هذا القوله لنا ان لم يأت بالماثريه فينبغي في عهدة التكليف اما المقدمة الاولى فامور بان كل ركعة بركوعها
 ولم يأت به اذ التقدير ذلك واما الثانية فظاهر لا يقال المقدمات ممنوعة اما الاولى فللمنع من كونه مأمورا بحالة النسيان واللام
 تكليف بالاطاق واما الثانية فام التبا في عهدة التكليف لانه انما يلزم ذلك لو قلنا ان الاتيان بالماثريه لا على وجهه المرجح للعبادة
 وهو ممنوع فان الاعادة تقتضي دليل خارجي ولم يثبت سلكا المقدسين لكن لا نسلم ذلك لوقفا على محل الرابع فان مذهبا كالميطان
 والوقفتان لا يدل عليه انما يدل على بقاء التكليف بالركوع ونحن نقول بوجبه اذ منع حذف السجدتين والاتيان بالركوع يكون
 التكليف باقيا لا يخرج عن العهدة بدونه لان نقول الناسي لا يسقط عنه الفعل مطلقا بل لانه وتكليفه بالاطاق لانه لو قلنا

منه بان ياتي به حاله الذكر فلا يظهر ان السبيل لا يسقط التكليف بالاجماع وما وجوب الاعادة فظاهر ان الايمان بالماوراء
 وجهه ليس اتيانا بالماوراء فوجوب الاعادة ظاهر ومادالة القدمين على محل الدواع فظاهر لان اعادة الركوع من دون
 اعادة السجدين محل هذه الصلوة فلا يقع المماوراء على وجهه وهو خلاف الاجماع ايضا واعادة السجدين بعد الايمان
 محل هذه الصلوة ايضا ومقتضى زيادة ركن انتهى مراده منه ولا يخفى عليك باينه والافاد ذكر من انه ما مور بايمان كل ركعة
 ان ارد به ركوعها قبل السجود فهو مسلم والعبارة لا تدل عليه وان اراد غير ذلك فلا وجه له لكن حوّل هذا سهل نعم قد ينقح
 عليه ان الايمان بالركوع محل على الاطلاق وان كان بالاجماع فهو مردود في موضع النزاع وان كان من المعروف في العبادة يمكن
 ان يقال ان مثل هذه لا يصلح للحجة وفيه نوع تامل اضنه لا يخفى وامانا بما ذكره في الشك من ان الاعادة تقتضي امر
 خارجي ومثبت ان اعادة الفصل يتوقف على امر خارجي مسلم والحكم ليس فيه وان ارد الاداء فغير متوقف على امر خارج بل
 عدم الايمان بالماوراء على وجهه يقتضي بقاء التكليف كما هو موضح وعدم التعرض في الجواب هذه لوجه له وقوله اما
 وجوب الاعادة لم يجز وانما قلناه واما بالنكاح فالحجاب الذي ذكره من ان الماوي لا يسقط عند العقل بل الام اما اراد به حال
 النكاح فامنع عنه سابقا مع انه وان اراد حال الذكر فالعقل اذ باق وكذلك الام لو تركه وقوله ان النكاح لا يسقط التكليف
 بالاجماع عرب واما ما نقلناه ان ذلك لا يقتضي ظاهره فيه ان المورد قال ان التكليف بالركوع باق مع الايمان بالماوراء
 وجواب كما ترى يقتضي ان السجود محل هذه الصلوة فان ارد هية الصلوة لغير الماوي فلا يضرب حال وان اراد الماوي
 فالاحل محل كلامه والاولي ان يقول ان الناسي مكلف بجميع الصلوة لا بالركوع وما قاله القدمة من زيادة الذكر منه
 ان هذا مختص بما لو ذكر بعد السجدين فكان الاولى الاقتصار على غير هذه ولعل مراده بيان فرد ما اذا عرفت هذا فاما
 ان الذي ذكره الشيخ يكشف ما قاله لاج من احوال لان ظاهر الجواب ما بيني من الركعة والسجدة واكثر مما يقتضي ولا
 تعاد الصلوة بسببه والحال انه لا بد من تخصيصه ومعه لا يتم الكشف بل يوجب العطف فليتامل ٥

الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد عن عمران

الحلي قال قلت للرجل يسك وهو قيام فلا يدري اركع لم اقل فيركع عنه عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت
 لابي عبد الله عن رجل يسك وهو قيام فلا يدري اركع ام لا يركع قال يركع ويسجد عنه عن فضالة عن حماد عن عمران
 عن ابي بصير والحلي في الرجل لا يدري اركع ام لا يركع قال يركع فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن ابي عمير
 ليار قال قلت لابي عبد الله ع استتم قايما فلا ادري ركعت ام لا هل يركعت فامض في صلوئك فاما ذلك من السجدة
 فلا ينبغي فاذا كونا في هذا الخبر ان يحمله على من يستتم قايما من السجود الى الثانية او الى الثالثة من الشهود الاول
 ثم يسك في الركعة التي فيها حكمها فانه لا يلتفت الى ذلك السك لانه قد انتقل الى حالة اخرى وذلك لا يوجب حكما
 السك والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله ع اسك وانا ساجد فلا ادري
 ركعت ام لا قال امض عنه عن صفوان عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله ع اسك وانا ساجد فلا ادري ركعت ام لا
 فقال قد ركعت امض سعد بن ابي جعفر عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد بن عيسى
 قال سألته عن رجل يسك بعد ما سجد انه لا يركع قال يعني في صلوته عنه عن ابي جعفر عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابن بن عثمان
 عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ع رجل هوي الى السجود فلم يدرك ركعة ام لم يركع قال قد ركع سعد بن عبد

قال

مستى

في لزوم الشك في باقي الأجزاء والإعادة من شرطه يتناول الشك جميع الأجزاء اذ هو في الركعة قال وهو الجواب عن الآخر
 في نسخ القاصر جواب عن تأمل أما أولاً فأن الرواية الأولى المعتبرة دالة على عدم حفظ الأولين سواء كان في إعادتهما
 أو في إحداهما مع الشك كدرب في إتمام حفظه ويؤيد ذلك ما رواه الترمذي في حديثه تقدم في باب الاستنجاء في الصلاة في حديثين
 أحدهما البيهقي في الأولين والرواية الثانية في الأولى وأما ثانياً فأن ذكره من أن الاحتياط معارض بالبره أن أدبه في التوضيح
 أن الأصل براءة الذمة فبأن براءة الذمة قد زالت بالتكليف والتلبس بالعبادة لا يكفي في البره ما لم ينفك الشارع و
 أنه قد دلل دليل على اعتبار اليقين في الأولين ومع الشك لا ينعى المكلف في العهدة نعم ما قاله الشيخ من التوقف على
 اليقين محل كلام بل التوقف على ما أعد الشارع كما لا يخفى فان قلت قد ذكرنا دليل البطلان من اعتبار اليقين وما عساه ينفك
 أن الأحكام الدالة على اليقين بالركوع إذا شك في حال القيام يدل على عدم الإطال فكيف يحكم به جوابه الأخبار مطلقه فلا يخفى
 من تفصيلها بخلاف الأولين وأما ثالثاً فأن ذكره من أن الشك في الجزء لا يستلزم الشك في باقي الأجزاء فيه أن المستدل لا يدعي
 أن الشك في الجزء يستلزم الشك في كل جزء بل يقول أن الشك في الجزء يستلزم الشك في الماهية بمعنى عدم تعيين حصرها كالملة
 وما دلت على اليقين تقتضي كونه تاماً يقيناً واستغناء التمام بتحقيقه بالأخلاق ببعضها وجميعها أو بالشك في ذلك وفيها يعلم
 معنى قول المستدل لأن معنى الركعة أما ما قاله المستدل ولو شك في الركعة الأولى والثانية بطلت أجماعاً فقد يرجع عليه الإجماع
 على الشك في نفس الأولى والثانية عدم تحقق فعلها أصلاً والمذكي عدم تحقق فعلها تامة والإجماع لا يسمي في موضع آخر
 هذا وقد أجيب عن الرويتين باحتمال المدة الشك في العدد وإذا قام الاحتمال لا يتم الاستدلال وعلى هذه اعتمد شيخنا قدس سره وفيه مل
 لا الظاهر من الرواية العموم لا الاحتمال والرواية الدالة على اليقين أظهر وسبب أن يشاء استيعاب رواية الترمذي الدالة
 المكلف في السجدين في الأولتين وفيها ثابت لما ذكرناه لكن في منتهى كلامه إذا عرف هذا فاعلم أن الرابع من الأخبار الروية
 الفضيل في ما ذكره الشيخ فيه لا يخفى من وجهه وإن بعد الضرورة للجمع وقد يحتمل التحيز بين الركوع وعدمه لتعارض الأخبار
 أن القائل بذلك غير معلوم أما حمله على كثير الشك فمن البعد بمكان الركوع وعدمه في قيام الركعة المشكوك في ركعها
 كان الظاهر منه في وقوع الركوع لأن من لم يركع لا يتحقق منه ركعة من جهته من حاله دسا إلى علماء إلا أن يقال أن الشك
 في الركوع بمعنى الشك في وصوله إلى حد الركوع أم لا فالحركة السعوية في الركعة لا ينافي ما ذكرناه وعلى هذا يصح
 أخرى مستفادة من الخبر وهي أن من شك بعد قيامه في وصوله إلى حد الركوع لم يركع ولا يلتفت وذلك تحت الاستثناء
 مما دل على أن الشك بعد الاستئصال من حالة إلى حالة لا يوجب الالتفات كما يجب بانه في الركعة لا ينافي ما ذكرناه من الاحتمال
 ما رواه الشيخ في المذهب بطريق صحيح فيه أن ابن عثمان وقد قدمنا حاله وفيه جمل الركعة في ركعة من الركعة
 قبل أن يستوي جالساً لم يركع لم يركع قال سجد وسجد في ركعة تامة عن قريب لا مكان للجواب بالجمل على عدم الانتفاء
 في هذه الصورة خصوص خبره والضميمة الخبر سجدت عنه من قوله عليه السلام بل قد ركب من الركعة تامة
 أن الشارع حكم بعدم الالتفات فكان ركعاً واحداً واحتمال الجزء بالركوع منه عليه السلام بجيد وما لحاظ من هو ظاهر الدلالة
 على أنه في الركوع وهو واحد لا يلتفت كالسادس والكلام في قوله قد ركعت كاللزام في الرابع والسابع واضح الدلالة
 واستيفاد من أطراف الثلاثة جماعة من الأصحاب عدم الفرق بين الأولتين والأخيرتين وقد سمعت من الأصحاب
 عن الإعادة في مقام المذكور قد يزيد الأشكال من حيث أن اليقين بالركوع في الحكم السابق بها يضمن منه حفظ الأولتين بخلاف

وخرجه وبقوله العلامة في أمده أنه سنقر السجدة أن خلق الله بركن من مومنين قال لا ترك ابن سينا
 كونه و شك في حقيقة ذلك في الرواية اذ فرق بين الملك في فعلها وعدم بين استك في تركه على وجه الصحة والمقد
 و مترجعه تخلفا قدس به ما حاصل ما ذكره شك في تركه على هذا الوجه على عدد الأوسين ومومنين انتهى
 ما في العرض بعدا فمناه واما الثامن فهو ظاهر الملائكة على أن من اهوى إلى السجود وشك في تركه لا يلتفت وقرئ حديث
 ترى في أسانيد وجوب العزم فلم يصح في الحد المأجود ولا بعد أن تكون توفقه في الجز من حيث إبان عثمان و كان حق
 بدون عنه كتمناه مراراً واحتمال انتفائه قدس به إلى ما تضمنه التاسع من قوله من شك في تركه بعد ما سجد فليست قال
 مستبوية و شك قبل السجود لا يعني فيه أن استقر إذا دل على حكم فهو أولى من المفهوم لاحتمال مفهوم غير النفي عما عدا
 سبب المعارض واحتمال أن يقال يجوز أن يرد بقوله عليه السلام في جز الثامن اهوى إلى سجود نفس السجود كدلالة التاسع عليه
 فيه أنه خلاف الظاهر مع إمكان الترجيح في المفهوم وما عساه يق أن ما راعيه التاسع من قوله كل شيء جارية وخلق من
 في اعتبار الدخول في غيره والوهي لا يقال أنه دخول في غيره فيه أن الدخول في غير يتحقق بالوهي إذا هوى عن تركه وحق
 أن في تحقيق الدخول في الغير أجماله في كلام الأصحاب والأخبار وسنشير إليه إن شاء الله تعالى ومن هنا يعلم أن ما قاله شيخنا قدس
 سره بعد حكاية قول أبي قدس سره أنه ضعيف لا من غرابة فأنه الضعف على الإطلاق مشكوك بل وجه له إذا تم هذا
 فاعلم أن ما تضمنه التاسع من قوله وإن شك في السجود بعد ما قام فليضرب في عدم الالتفات بعد القيام والظاهر من
 القيام ونور في الظاهر فالشيخ قدس سره في باب عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن ابن أبي بصير عن إبان بن عثمان عن
 عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قلت لأبي عبد الله ع جل رفع رأسه وقد ذكرنا المتن فيما مضى عن قريب إلى أن قال قلت فجل
 بنفس من سجده فشك قبل أن يستوي قائماً فلم يدر أيسجد أم لا يسجد وما عساه يقال أن الظاهر للجز المنجى عنه فخص
 بعبوته قوله كل شيء عداً الالتفات بعد الأخذ في القيام بحصول الدخول في القيام جوابه أن الدخول في الغير إذا وقع مبني
 في جبهة مانع منه غاية الأمر أن حقيقة الدخول في الغير محالة كما أسرنا إلى ذلك عن قريب وهذا الجز من حيث محمد بن علي قدس سره
 أن الاعتماد عليه مشكوك فالتفت في المسئلة مع البناء عليه قبل المائدة نعم أسرنا فيما مضى إلى خبر رواه زرارة يقين بحرفه
 المنجى عنه وهو مروي في باب الزيارات من التهذيب في باب السهو عن أحمد بن محمد بن أبي بصير عن حماد بن عيسى عن حماد بن عبد
 الله عن زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جل بك في الأذان وقد دخل في الإقامة قال يمضي قلت جل بك في الأذان الإقامة
 وقد كبر قال يمضي قلت جل بك في التكبير وقد قرأ قال يمضي قلت شك في القراءة وقد كبر قال يمضي قلت شك في الركوع وقد سجد
 قال يمضي على صلواته ثم قال يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره شكك ليس شيء وهذا الحديث قد قدمنا فيه احتمالاً
 قوله إذا خرجت من شيء ثم دخلت من المذكورات في السؤال واحتمال أن يرد المذكورات وغيره وفي الخبر أن الثاني
 له ظهور وح يستفاد منه أمور الأول شك في الفاتحة وهو في الصورة فإن المنقول عن ابن إدريس قال سجدنا قد
 سمع ونظروا من المختار ذلك فإنه قال يعني المحقق بعد أن نقل عن الشيخ القول بوجوب إعادة وأعله بما عدا
 محل القرائن واحد وظاهر الأخبار سقط هذا الاعتبار ثم قال شيخنا قدس سره وهو عز وجل قدس سره أن الأخبار لا تدعي ما
 ذكره بل بالأصح من قوله قلت جل شك في القراءة وقد كبر أنه لو لم يركع لم يمض انتهى وفي ضرب بقاصر أن هذا الحديث
 عزب لأنه جزم بصحة خبر اسمعيل بن جابر وظهوره في أن الدخول في الغير يقتضي عدم الالتفات لا ريب فيه وجزدرة

في وقت اعتدالة الظاهر من قبل المحقق ان الظاهر لا يجازي سقط الاعتبار حتى لا يميزه وقول شيخنا قدس سره ربنا لا وجه له
 لان هذا كلام السائل ولا يرب ان الشك في الفدأة بعد الركوع احد الافراد فلا يفتقر الاطلاق الصل المذكور ولا يخرج مما^{عليه}
 مراد من ان كلام السائل لا يفتقر لك الادكان في جواب الامام نوع تقرير وفي المقام لا يظهر التقرير اما عساه بقا ان المحقق في
 خبر السجود لم يخصص به حشد من اعتبار تمام القيام كما دل عليه الخبر السابق منا عريب والمجواب عن هذا واضح غاية الامر انما
 موضع التخصيص يقع فيه الاشكال ويستتبع بعض المقام الثاني لو شك في السجود من يستشهد او في التمسيد من قام فاضا
 عدم الاوقات ظاهرا بعد ما سمعته وقد جزم شيخنا ولترس بذلك نظرا الى اطلاق خبر زرارة وفي تحري القاصر من غير منه
 ايضا لان خبر زرارة انما يصير مطلقا اذا جعلنا قوله ع يا زرارة اذا جازي بما مع احتمال الرجوع الى المستوي عنه فلا طلاق
 وعلى تقدير الاطلاق لا وجه للتوقف في الشك في الفاتحة من كان في السجدة بعد ما مضى منه انه يلوح من قوله ع وقد مر
 فان هذا ينافي اطلاق كما هو واضح ولو جعل الاستدلال ما في خبر السجود كان اولى وان كان في خبر السجود منع احتيا
 لكنه وضع المدفع ثم ان شيخنا قدس سره نقل عن الشيخ في المسوط بالرجوع الى العجوة واستشهد ما لم يركع ثم قال وهو عبيد و^{هذا}
 الاستبعاد لا وجه له بل ينبغي جزم بنفيه بعد الدخول في الاطلاق سيما وقد دلل الخبر السابق عن سجيل جازي على ان القيام^{في} تمام
 في غير مرجح ويجوز عن الشيخ الاستدلال لما قاله برواية الحلبي لا يثبت له حشده الزودة فيمن مشي لم يركع وحده او اشبه قال سجد
 حتى والاطلاق يتناول من قام وغيره وقد يجلب عن هذا الاستدلال بان المطلق يعمل على العيد واحتمال ان يقول ان جاز
 البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بل يفتقر ما كونا القول فيه من عدم العلم بانتفاء البيان عن وقت الحاجة بالسنة
 السائل ادها معتبر كما لا يخفى والعجب من علم بعض شيخنا قدس سره الاستدلال الشيخ بل الحكم بالسجدة لثالث الشك
 في السجدة وقت حال الترتيب واظهر من الاستدلال على الرجوع للفاتحة اذا شل فيها حال كونه في السجدة حسب قبل ان محل
 الفدأة باق لزوم الرجوع وقد يشكك بما قدمناه وفي آرض الخلاف في امثلية لكن لم يحضر لان خصوص المقابل وما عساه
 يقال ان الدخول في العز لم كان على اطلاقه لزم ان من شك في آية وهو في اخرى من الفاتحة او السجدة لا يثبت كذا
 من شك في آية من آخر الاذان والاقامة والمخالف في ذلك الرجوع يمكن للجواب عنه بان الإجماع ان ساء وعمر فهو الجوز
 فلذلك لم يحال وقد قدمنا في الشك في التكبير وهو في السجدة المطلوب في اول الصلوة لا ينبغي الغفلة عنه وقوله في
 خبر زرارة شك في التكبير وقد قلنا لا ينافي ما قلناه كما لا يخفى ومن عجب ما وقع للعلامة في المنتهى انه نقل عن الشيخ في
 مسألة الشك في الفاتحة وهو في السجدة انه حكم بالاعادة لا بخادم الفدأة ثم قال العلامة وذلك معارض بما رواه
 بكر بن ابي بكر قال قلت لعبد الله بن عبد الله عن ابي عبد الله في السجدة فلا ادرك ما رواه ام لا فاعيدها قال ان كانت طويلة
 فلا وان كانت قصيرة فاعدها ولا يخفى حال الرواية سندا ومتنا لجهالة بكر واحتمال ما من المتن بالسجدة والشك في اخرىها
 ثم الفرق بين الطويلة والقصيرة وقد روي الشيخ في الزيادات من التهذيب في باب السجدة عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس
 عن عبد الله بن ابي عمير عن معوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله ع اقراسورة فاسهو فانسبه وانما في اخرىها ولا رجوع
 اول السجدة او اميعة قبل بل اميعة وهذه الرواية معتبرة الاسناد كما يعلم مما كونا القول فيه في الكتاب ويحتمل ان يورد بسهو
 فيها الشك اذا احتمل السهو عنه وان امكن بناء على هذا البعض الا ان الظاهر خلافه وتقدير عدم الظهور ويقال ان^{مع}
 الشك اذا جاز علم الرجوع من الشك اولى غير ان في مفهوم الموافقة كلاما تقدم بيانه وجهه اذا عرفت هذا واعلم ان

الذي لا يثبت الغير محتمل للمستول المحرك بعينه مثل وعمل لدخول في أكثر وهل الاعتبار بالركان أم مطلقا أو بفعل
ثم لا ركان هل يقترن تامهما أو خروفا كاف احتمالات للكلام ويفتح المجال وفي استقصي حركتك في شيء بعد اسفاله عند
ثم يثبت واستمر على فعله سواء أوفى الركوع وهدي السجود وفي السجود وقد قام أو في السجود وقد قام كل ذلك
لا اعتبار بالشد وبلازم لخرج أصلي لأن الشك عرّف في أكثر الأوقات بعد الاتقان فلو كان معتبرا لكان خروج
ولا يخفى عليك أن الاستدلال بالخروج لا وجه له وفي استقصي كلام في بيان محل الركوع بالنسبة إلى الدعوى في الفعل حادثة
الترفع في محل التحقيق لا في مقدمته وإن الشروع في المقدمة ليس مانعا راع وكأنه يريد به أن مثل سقوط الركوع في بقا
ما دل الدليل على أنه غير مانع من السجود وحكم فيه بل مانع القيام مع الفروض لا يتحقق القيام وانت جبر بان هذا
لا يبلغ سند أن الهوى إلى السجود قد معني أنه مانع مع أنه مقدمته للسجود لأن يقال أن مقدمته من أن يصح
عبارة عن سجود وحصل حديث قد مره نظر إلى كلام العلامة ولحق إمكان البحث في القيام بأن الإطلاق الإخباري
مطلق مدحوق في غير الأما مخرج بالدليل ومن هنا يفرغ حكم الشك في القواعد وقد أخذ في هوى الركوع وعرف ذلك
بالأخفى وينبغي تأمل ما ذكرناه فاندحرج بالتأمل التام وبأنه الاعتصام

الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن أبي بصير قال سألته عن
أن يسجد سجدة واحدة فذكرها وهو قائم قال يسجد بها إذا ذكرها ما لم يركع فإن كان قد ركع فليض على صلاته فإذا انقضى
فصلاها وليس عليه شيء سعد بن أحمد بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن اسمعيل بن جابر عن أبي عبد الله ع
رجل سألني أن يسجد سجدة من الثانية حتى قام فذكرها وهو قائم أنه لم يسجد قال فليسجد ما لم يركع فإذا ركع فذكرها بعد ركوعه
أن لم يسجد فليض على صلاته حتى يسلم ثم يسجد بها فافاضا عنه عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمر بن محمد
عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله ع في الرجل يسي سجدة فذكرها بعد ما قام وركع قال يصح في سجدة
ولا يسجد حتى يسلم فإذا سلم سجدة مثل ما قلنا قلت وإن لم يذكرها بعد ذلك قال يصح ما قلنا إذا ذكرها فاما ما روى
محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن اسمعيل عن رجل عن معلى بن حمس قال سألت أبا الحسن الماهدي ع في الرجل يسي سجدة
من صلاته قال إذا ذكرها قبل ركوعه يسجد بها ويضي على صلاته ثم يسجد سجدة السهو بعد انقضاء وان دارها
بعد ركوعه أعاد الصلوة وبيان السجدة في الأولتين والآخرتين سواء فافضن هذا الخبر من قوله إذا ذكرها بعد ركوعه
أعاد الصلوة يحتمل شيئين أحدهما أن يكون استحياء إلى من ترك السجدين معا فان من هذه الصفة يجب عليه إعادة
الصلوة ولا جمل هذا قال ولبيان السجدة في الأولتين والآخرتين سواء يعني في السجدين معا وإنما أن يكون محمولا
على السجدة الواحدة ويكون ذلك الحكم محضاً بالركعتين الأولتين ويكون قوله وبيان السجدة في الأولتين والآخرتين
سواء حكما مسانفا في السجدة معا في جميع تكرار القول فيه ما يعني عن إعادة والأجمل الأول
ضعيف لكن في التهذيب عن مسكان بن سنان والظاهر أن ما هنا أصوب والثاني فيه محذور عيسى الأشعر
ومضي عن قرب القول فيه والثالث موثق فيه مع الإرسال جهالة علي بن اسمعيل وفيه عن محمد بن اسمعيل في سجدة معتبرة
وفي أخرى كما هنا فالمعنى جليسا وفيه كلام معني مفضلا وسجي ما لا بد منه في الأول وأصح الدلالة
على قضاء السجدة المسببة لوضع والتخفيف بالفتاح لعله باعتبار فعل السجدة في غير محلها وما تضمنه من أنه ليس عليه

هو من ان شاء الله تعالى مع كلام الشيخ فيه والثاني ظاهر الدلالة والتخصيص كالأول وفيه كونه
 على ان سبب السجود من الركعة الثانية لا يتصل بالصلوة ويستعمل القول فيها استدلال به الشيخ على الفرق والثالث دلالة
 ايضا وسيأتي في حرم ان يعفود في الباب الذي ما يؤيد هذا الحكم وقد ذكره بعض القائلين في الاستدلال بقضاء السجدة
 لمنسبته لكن يدور بحالها مذهب القائل كما ينبغي عليه ان شاء الله تعالى اذ قد اجمع ان المنقول في الملح عن ابن عباس
 من قوله اعادة الصلوة بركعة واحدة سواء كان في الركعتين الاوليتين وغيرها لا والله قاله شيخنا عن فرض فؤديه او
 منه وقدم منه سجدة او حرسته بقدمها وضلالية باطلة وعليه ان حاد في موضع آخر الذي عند الصلوة و
 اعادة الى ان قال ورحم الله من قرائن اعمال الصلوة ما هي مع انه قسم اعمال الصلوة في فرض وسنة وفضيلة وعادة
 انما هي من الركوع والسجود ثم قال ومن ترك سائيا من ذلك او قدم منه مؤخرًا او اخر مقدمًا سائيا كان او منعذ امامًا
 او مأمومًا او منفردًا بطلت صلوة انتهى لمحاكة العلامة وفرض عدم دلالة كلامه على البطلان بنقطة واحدة اما الله
 فانه يعني نقصان الفرض والسجود المفروض لا يدري المخرج من السجدة او المخرج والواحدة في الخدم الاخرين
 انما هو الا ان العبارة كما ترى مختصة بكلامه وقد حكى العلامة احتججه بجزء رابع وهو هو في بطلان نقصان السجدة بعد
 عدسه يعني تقدير ان يكون الاحتياج له لا يرب في دلالة على انه قابل بالبطلان نقصان سجدة ومنه العلامة النجاشي
 بن ابي حنبل قد عرفت ان فيه نوع شك وان كان الاستدلال منه لابن ابي حنبل في كتابه في كتاب الامر بترك واحاد
 عن الرواية او كان الراوي علي بن ابي حمزة عن رجل وثابان بن علي بن حنبل ضعيف وقد اختلف في منحه ودمه فلا يقد
 علي ما يفورده ولا يخفى ان غرض المدح والذم فيه والذم مطلق فالاولى ان يقال ان الخلاف واقع في المدح والذم فلا يعول
 ما يفورده وان كان الضعف من غير الاختلاف فلا وجه له وقد ذكر في خلاصته ان النجاشي ضعفه ونقل عن الغضائري
 انه كان اول امره بمحرمه ابي محمد بن عبد الله والعلامة يصفون اليه كثيرا ولا اري للاعتقاد على شيء من ربه ورب
 منه احاديث تقتضي الذم واخرى تقتضي المدح وقد ذكرناها في كتابنا الكبير ثم نقل عن الشيخ في كتاب النعمه انه يجهل
 انه كان من فروع ابي عبد الله وكان محققا له وصح على منعه هذه تقتضي وصفه بالعدالة وانت جبريان قد لم
 الشيخ محل كلامه وتضعيف النجاشي واضح اما قول الغضائري فلا يخفى من اجل ان قول لا اري محتمل ان يكون من العلامة
 او منه وان كان حاذي الغضائري فيه ما فيه وقد روي الشيخ في باب الحديث في الخمس يقتضي منع مدح علي
 وفي الكافي في الروضة كذلك وقد مضى ذلك ولما اعدها لامر ما وافق من خفي ثم انجزنا في حقه ما ذكره الشيخ
 في غاية العقد يمكن حماه على الاحتياط في اعادة الصلوة وفي حكم قضاء السجدة استفاد من الامبار الاخر وما عجزنا
 ان يبين هذا لئلا يلزم ان استحباب الاعادة كاف عن القضاء ما تضمنه خبر من سجدة استهويه بالوجه وربما كان قوله
 الاستحباب عند لا يقول بانسجود لكل زيادة وبقية غير مبطله والذب على التفضل الذي ذكرنا
 ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير قال سألت ابا الحسن عن رجل سجد ركعتين ثم ذكر في الثانية وسجد
 ركعة اترك سجدة في الاولى قال كان ابي الحسن يقول اذا ترك السجدة في الركعة الاولى فلم يدرك واحدة او اثنتين
 حتى يصح ثمان وان كان في الثانية والواحدة ركبت سجدة بعد ان حقت الركعة احسب السجود ثمانية رواه
 محمد بن عيسى عن ابي بصير عن محمد بن منصور قال سألت عن رجل سجد السجدة الثانية من الركعة الثانية وثلاث

ولما قال في ذلك وقت لا يكون وصعب وحيد لا من وحده فاد استحدثت سجدة واحدة ونضع وجهك من وحده
 من غير أن يكون في استقبال الذي قدمناه لأن قوة الركنين السجدة الثانية من ركعة الثانية يحتمل أن يكون ركعتي
 الثانية من ركعتي لا يترتب وليس في فاهر من ركعة الثانية من ركعتي الأولى والأجزاء من ركعتي
 الجزاء في الأول وضع الصلوة بعد الصلاة والثاني فيه على أن لا يعبد الله ابن شيء أحسن في كتاب
 في غير موضع وصار في جزاء المكان وأما ما وجد من غير أن يكون في كتاب في الأول
 الشيخ في الاستدلال أنه ان مقتضاه الاستقبال مع الشك في ذلك متى شئنا قدس من في جواب عن محتاج الشيخ
 به وقد يقال ان الاستقبال إذا انضم مع الشك في اليقين وفي الأول في مفهوم الموافقة تأملا أمرنا الله في الكتاب في
 أحباب عند بان أمر بالاستقبال الأتيان بالسجود المصروف في الاستقبال الصلوة قال ويكون قوله فلا كان في الثانية
 أو الرابع ح راجعا إلى من يتلن ترك السجدة في الأربعة فإن عليه إعادة السجدة أفوت كلها ولا يتجوز إذا
 ما لو كان الشك في الأول لم يتقبل من كل السجود فيأتي بالشك في السجدة التي كانت جزءا من السجدة لأن السجود يتلن
 ذكر السجدة وهو ركع فكيف يأتي بها وأحب منه قول شيخنا قدس من عند قبل أحرب وهو جليل فان قلت ما وجد في
 في مفهوم الموافقة قلت من وجهين أحدهما عدم ثبوت العلة كما هو رأي المحققين عليه اعتماد شيخنا قدس من
 وثانيها تقدير العلة لا يخلو ما ان يكون مسسعه أو منصوصة فالأولى ليست حجة عند أصحابنا والثانية تستلزم
 عدم اعتبار كونها من السكوت عنه أو في من استغرق كما هو المذهب في مفهوم الموافقة وقد يمكن أن يوجه بروت حجة
 من حيث قوله حتى يصح لك سنان فان مقتضى هذا اعتبار صحة الركعتين بعد دخولهما من الفقص وفي هذه العلة يفتقر
 مع تعيين الركعة وغير بعيدا بآيات الحكم في صورة اليقين بالتملة وإن لم نسمع مفهوم الموافقة فان قلت لو كانت
 العلة ما ذكرنا ان كل خلا وقع في الأولين مبطل والحال أنه غير واضح قلت لا مانع من القول به فيما لم يفتقد
 على خلافه وفي الظن ان هذا المذهب اذا انضم إلى ما قدمناه من الأخبار الدالة على ان اليقين في الأولىين يعتبر في حفظهما
 كذلك افادنا كيدا وأما لصحة ما ذهب إليه البعض فليتامل وربما يقال ان الظاهر غير الصحيح عندنا من ترك
 السجدة بيقينا ولم يدخل في وجدها أو معها غير ما بعيد وح يرجع إلى عدم تحقق السجدة المعبر عنه بقوله حتى
 يصح لك امتان وإذا رجع إلى عدم تحقق السجدة فالإعادة بسبب ما حصل من الإخلال بالركعة ولا بالركعة في الركعة
 انه أخذ بها أم لا كما أنه الشيخ في الأول والعلامة في الثاني ونجده شيخنا قدس من فيه في الجملة ويمكن جواب عن هذا ما
 ظاهر الغائي غير الاحتمال وفيه انه لا مانع من توجيهه الفاء على وجه يوافق المعنى فان قلت الثاني انجب عنهما فهو
 حتى يصح لك ثمان المراد بهما أو هما السجدة ان أم الركعتان فان كان المراد بالسجدة في الركعة على أنه لا بد في الأولىين من
 جزاء بل حصل ذلك وجبت الإعادة أو حصل خرم أمرات واحدة فذلك وان كان المراد بالركعتين في الأولىين من
 تمام الركعتين الأولىين حلما من الشك في السجدة وانما معنى ذلك هذا يرجع إلى ما سبق في القريب الذي ذكرنا
 سابقا وما قد يقال عليه ان مع احتمال إرادة السجدة في الركعتين لا يتم المطلوب من أن السجدة في الأولىين في جزاءها وجبت الإعادة
 كما مضى القول في هذا الجزاء بخصوصه في السجدة في الركعتين يمكن الجواب عنه بان المطلوب استكمال الركعة في الركعة في الركعة
 أو اليقين فان قلت مفاد الجزاء استقبال حتى يصح السجدة في الركعتين بتقدير العرف اليقيني وانما المطلوب الاستقبال كما يصح في الركعة

تذكر سجدة قبل الركوع في روايتين مختلفتين مع الابداع في المطرد السابق قلت على تقدير كون الامارة صح
 بذلك على ان الاولين من شرطهما الايتان بسجودهما على وجهه يعني كونهما من غير فصل قليل وعينه ومنه ان ايتان
 ما استنار الفصل فلانه على تقدير تعيين الترك والذكر قبل الركوع يتحقق الفصل واما الاسباب فعلى تقدير الشك في تحقق كمال
 عني ان الضمير من المصنفين هو الركعتان بقريته ذكر التلوة والواجبة وان امكن مسح باب الاحتمال المتساوي مع ذكرهما وكان
 ادعاء دلالة الرواية على تعيين الركعة في الاوليتين من حيث قوله واذا كان في الثانية او الواجبة فله سجدة فان هذا كما ترى يدل على
 بيان الفرق بين الاوليتين والاختلاف بين ترك السجدة اولها كان في الاول الشك لم يتحقق الفرق وان امكن ابد الفرق بوجه آخر
 تكلف وقد ذكرت غير هذين القولين في الخبرين جوامع مدارك سجناء قدسهم والذي لا ينفك هنا ما ذكرناه وينبغي ان يعلم قوله
 بعد ان يكون حفظ الركعة رما يدل على ان السجود وان تعد في الفوات يعاد مع حفظ الركعة وان الركوع اذا حصل منه
 ترك السجود لم يحصل سريان السجدة لا يعاد السجود بل تعاد التلوة والقابل بالامور غير معلوم الاستفاء وغيره بعد ان
 يكون المراد بحفظ الركوع عدم تيقن تركه لا في الشك فيه فليأمل ما حررناه في المقام فانه جري بالتأمل التام واذا عرفت هذا
 فاعلم ان الثاني ظاهر الدلالة على ان الشك في السجدة في الاوليتين يقتضي الايتان بها عبد السلام وحمل الشيخ من السجدة
 بل الظاهر ان تركه كون اولى وعمل الجري على الاستحباب كما يدل عليه قوله وليس عليك منوها اذا كانت السجدة متروكة لزم سجود
 المستوفى عند الشيخ الا بتأويل ارادة في الحكم التام كما باني من الشيخ في الباب الذي بعدهما وفيه ما لا يخفى فان قلت
 في الرواية تضمن النسيان او النك والجراب لا بد من مطابقته للسؤال واذا طابق او اذ ان سريان السجدة يقتضي قضاءها
 وج لا بد من حمل نفي الشهور على ما يقوله الشيخ لا ما ذكرت قلت الجواب كما تروي ظاهره في بيان صورة الشك ويمكن لحالة
 العلم عم فالتعميم بصحة الشك لذلك فاذا افاد في السهو مع الشك امكن ان يستفاد منه نفي السجود السهو مع تعيين
 الترك وثبوته بدليل آخر ولا مانع من ذلك كما يعرف بالتأمل الصادق وسيأتي في جنس ان يعمود ما يدل على حكم الشار في
 السجدة ويسلم فيه ان شكا استمع

لحسنين سعيد عن صفوان عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله انه قال اذا سئى رجل
 سجدة وابقى انه تركها فليسجد ما بعد ما يقعد قبل ان يسلم وان كان سائكا فليسلم ثم يسجد بها وليشهد لسجد اخفيا
 ولا يسميها فله لان النقرة نقرة الغراب احمد بن محمد بن علي بن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
 عن صفوان بن السهم عن ابي عبد الله عم قال السجدة سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك او نقصان ولا ينافي هذا
 الذي قلناه في الباب الاول عن ابي بصير عليه السهو انما معناه لا يكون حكمه حكم الساهي بل يكون حكمه حكم القاطع لا اذا
 ذكر ما فانه نقصناه لم يبق عليه شك فيه يخرج عن حد السهو في الاول ليس فيه ارباب بعد ذكرنا
 القول في رجاله والثاني فيه الارسال وما قلنا من قبول ما سئل ابي عمير قد اتفقنا القول فيه ايضا في اول الكتاب
 وغيره اما صفوان بن السمط فله في رجال النضر بن محمد بن ابي عمير في كتاب الشيخ في الاول لا يخفى دلالة
 نقض السجدة المسنية لكن قبل التسليم وقد قلنا ان بعض القائلين بذلك على ان طلاق السائل الاوليتين والاختلاف
 استدلك بها والحال فيها ما تروي ويمكن ان يقال ان قوله قبل ان يسلم ليس راجعا الى قوله فليسجد بها بل الى قوله يقعد والرد
 ان عليها بعد النقرة لحاصل قبل تسليم ومن السجدة وهذا حمل وان بعد لا يفر عن حامل الشيخ والاحتياج اليه بناء

انما لظاهر هذا والتاويل يمكن بوجه آخر وهو ما قلناه من احتمال استدراك الفعل ويكون قوله واما السجود
 فاننا اذا لم نجد ذلك حديثا صحيحا في موضع آخر هذا كله على تقدير العمل بالرواية المنجزة عندنا وعدم عرض الشيخ
 كذلك واضح الغلبة لا يخفى وباحضر البال احتمال ان يراد من لم يدر ازاؤه من فضل من علة احدهما قطعاً واستصحابه
 بعين الاما هو الظاهر من السبق روايته ولم اقف ان علي كلام الاحكام في حقيقة معنى هذا ولا يفهم من شجنا
 ان يراد ان المعنى فيه عدم العلم بالزيادة والنقص كما هو الظاهر عند حيث قال ويمكن ان يستدل به على قول الفقيه
 من وجوب سجدة السجود على من لم يدر ازاؤه سجدة او نقص سجدة او زاد ركوعاً او نقص ركوعاً وكان الذكر بعد
 ذلك كلفها غير صحيحة في ذلك لاحتمالها الشك في زيادة ركعة او نقصاً مما انتهى وانت خير بان الاستدلال بها
 على قول الفقيه المذكور يقتضي فهم ما ذكرناه على معنى الشك في الزيادة او النقص لان المفقول عن الفقيه في الحقيقة
 على ما في الخ في تعداد مواضع سجود السجود وان لم يدر ازاؤه سجدة او نقص سجدة او زاد ركوعاً او نقص ركوعاً وم
 ذلك وكان الشك له فيه حاصل بعد فصي وقته وهو في الصلوة محدثاً ليس هو انتهى وهذا الكلام كما ترك
 يدل على ان الشك في المذكور يقتضي سجود السجود اذا استدل عليه خبر جلي كان معنى الخبر ان من شك في الزيادة
 والنقص عليه السجود وغيره في لوجه للتخصيص بقول الفقيه بل ينبغي كل شك في زيادة ونقصه وموضع
 الإشكال ثم ان احتمال الزيادة الركعة ونقصانها كما نقله عن الدروس كانه يريد به ما قاله في الخ جواباً عن سؤال
 وحاصل السؤال ان المراد بالزيادة والنقصان في الرواية عدد الركعات لا في الأفعال لانه المتبادر الى الفهم خصوصاً
 عقيب قوله اذا لم يدر ازاؤه صليت ام خسا وتجواب حاصله ان اللفظ يتناول كل زيادة ونقصان وتقليم الشك
 بين الأربع والخمس لا يقتضي محض في الثاني وفي نظري القاصر ان الركعات ان اريد بما ذكر في الرواية اعني الأربع
 والخمس ليكون بياناً للشك بين الأربع والخمس والمعنى ان الظن لم يغلب على شيء من احداً من اثنين فالمراد ان الثاني
 يجر من التاكيد وتقدير التأسيس يلزم ان كل من شك في زيادة الركعات ونقصانها عليه سجود السجود والزيادة
 والنقصان لا من اجمال لان كلاهما اما ان يراوده الزيادة والنقصان عنه او يراوده الزيادة في نفس المفروض والنقصان
 عن تلك الزيادة وكلاهما مشكل اما الاول فلان حاصله لزوم سجود السجود لمن شك بين الثلث والخمس لان الزيادة
 عن المفروض محتملة والنقص كذلك والحال ان الرواية تضمنت ان الشك بين الأربع والخمس فقط الا ان يقال ان
 حكم النقص والزيادة المشبهة اذا تضمنتها الخبر فلا حرج وفيه مخالفة الظاهر وعدم العلم بالقابلين واما الثاني
 فلان حاصله لزوم سجود السجود لمن شك بين الثلث والأربع اذا رابعة زائدة او ناقصة واشكاله ايضا ظاهر كمن لا
 بعد هذا بل يفهم وعلى كل حال يحتاج ذكر زيادة الركعات الى البيان ولو اقبل التاكيد نظر الى لزوم المحذور في
 التأسيس لزوم الحصان سجود السجود في ركعات الأربع والخمس وربما كان في كلام العلامة من حقه ذكره في المحذور
 بذلك وقد خطر في البال بعض هذا فذكرته في حواشي الفقيه الا انه لا من تأمل ان الزيادة في الخمس واضحة دون
 النقص واداة النقص عن الزيادة بعد وباعسابه قوله لا بد بعد العمل على الركعات من ذلك ولا معنى
 لنقصان الركعة الا هذا كله وجه وجب ان النقصان يتحقق بتقدير الشك في نقصان الفرض عن مقدار
 مدحوله بلزوم سجود السجود من علمه شك في غير صورة الأربع والخمس كما لا يخفى وبالحجة والمقام بالنسبة الى خبر وسع

البحث: الذي يضمن من الحديث ما قد مضاه من احتمال ارادة تحقيق احد لا يرين من الزيادة والنقصان وعدم العلم بالغير
وما عده هذه الصورة فالاشكال لا يخرج الا عنه الاستكشاف وما قاله العلامة في ان لا مستدلا لوجوب سجود سجود
الحزب زيادة ونقصانه من انهما مع الزيادة عسان وكدامع النقصان فيجب ان يضمهما مع الشك وبوابة الخلفى ويزاد
بن بابويه عن الفضيل بن يسار وذكر الرواية السابقة فلا بد ان وجه الاستدلال بها امران احدهما مفقود السجود
في قوله من حفظ سجوده في فائدة يدل على ان من ليس بحفظ سجدته عليه السجودات الثاني في قوله انما السجود
فانه يقتضي وجوب السجودين على المتأخر في الزيادة والنقصان لانه المفهوم من اثبات السجود في نظري الفقه
محلنا ما اوله ان الوجوب مع الزيادة والنقصان ان اراد به مع كل زيادة ونقصان فانه غير معلوم ادم
يتقدم منه ما يدلى عليه فيما رايته بعد النظر فانه ذكر الواضع التي فيها البحث في سجود السجود ولم يذكر سجد
مستلزم كون ترك السجود واستدلال عليه برواية سفيان السمري والرواية حالها قد علم وفي الدرر ان القول
بوجوب سجود السجود الحزب زيادة لم يظهر بقايله ولا ما حله ونقل عن الشيخ في الخلاف انه حكاه عن بعض اصحابنا
وما قد مضاه من احتمال الاستدلال عليه برواية خلوي وجده في كلام بعض محقق المتأخرين ومما ثابنا وان
نقصان القول لا يجب فيه سجود السجود الحزب المتقدم عن محمد بن مسلم من قوله ولا شيء عليه وخبر مسند بن حازم ما
دل على عدم الالتفات الى الشك بعد تجاوز المحل كذلك تنبيهنا ناول الشك في النقصان مثل هذا وجريان ابي يعقوب
الذي في اول الباب ايضا يدل على ذلك ظاهر او الجزم الدال على الجهر في موضع الاحقات حملها عكسه لا يوجب سجا
كذلك وغير ما ذكر كما في جز على بن يقطين المعدود من الصحيح الدال على ان من سجد الركوع والسجود لا شيء عليه
واما ثانيا فلما عرفت في رواية الفضل وعدم ذكر رواية الشيخ لها تدل على ان ما ذكره شيخنا من النقل عن الشيخ
لا يخرج من شيء ونوجيه العلامة للاستدلال بها لا يخفى ما فيه اذ الاعتراف بدلالة الشرط يقتضي عدم وجوب
سجود السجود الزيادة والنقصان على الإطلاق وبجملة فالمقام باننا مل انتام ولم احد ان من حام حوله
تحقيقه من العلماء الاعلام وبالله الاعصام

محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
الخلعي قال سئل ابو عبد الله عن رجل سجد سجد واحد ام اثنين قال يسجد اخري وليس عليه حد
انقصا لصلوة سجدة السجود عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن عمار بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن
مسكان عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل سجد فلم يلد سجدة ام سجدة بن قال يسجد حتى يستيقن عنه
عن علي بن ابيه عن عمر بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيد النخعي عن ابي عبد الله عن رجل سجد عليه فلم يلد
واحدة يسجد اثنين فليس سجدا اخري عنه عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن
بن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله عن رجل رفع راسه من السجود فترك قبل ان يستوي حاله ما لم يدرك سجدة
ام لم يسجد قال يسجد قلت فترجل بعض من السجود فترك قبل ان يستوي بالثاني لم يدرك سجدة ام لم يسجد قال
يسجد قلت قلت فترجل بعض من سجوده قبل ان يستوي قال نعم لم يدرك سجدة ام لم يسجد قال يسجد
بعد عن احمد بن الحسن عن عمر بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار السامي عن ابي عبد الله عن رجل سجد عليه

قاله

وهم في الصلوة في الركعة فلا يدري اركع لم لا يدرك في السجدة فلا يدري اسجد لم لا يقال لا يسجد ولا يركع وعنه
 في الركعة حتى ينتهي يقينا فهذا خبر جميل شديداً حسناً ان يكون بين جود رجل في حالة الحرب في يد
 يقينا ترك الركعة واسترح فانه ينبغي ان يفتي في صلواته على ما بيناه فيما مضى والثاني ان يكون محضاً عن كبر
 عليه شهر وحرص له فيه في صلواته خفيفاً لان الناس كل اسجد سجد فيحتاج ان يسجد فلا يفتك عنه فلا جملته
 في الاول حسن كما لا يخفى والثاني واضح النصف تكرار القول فيه
 كان فيه عذابه كما يات مفسراً في الباب الاخير وان امكن نوع كلام لكن الظن جاصل في مثل هذا بارادة عليه
 والثاني فيه الفضل صريح وقد سغف العلامة قايلاً انه كذاب وغير لا يزيد حاله في كماله على الاهمال ما عر
 برعنان وهو النسخة لمصرح في تباعد وعلي تقدير علم المصريح لا بعد ان يكون هو الثقة لقرب امره
 برعنان من مبي بالاسم منعه من الاصحاب الصريح في كتاب الشيخ ورواه ابراهيم بن هاشم عن اصحاب الصادق
 عليه السلام وان كانت موجودة برواية عن حماد بن عيسى الا انه ربما يدعي ظهوره من هو قريب امره وقد نشر فيه
 ان القائل هنا مستقيم كما هو ظاهر وراجع صريحه عنه فيه لمحمد بن يعقوب ورواه عن محمد بن محمد الذي هو بن
 عيسى بغير واسطة العدة لا وجه لها الا من جهة احتمال اعتماد الشيخ عن العلومية وقد قلنا ان الشيخ ينقل
 خبر من الحافي كما هو فيه ومن عادة الكليني يرمي السبا على الاسناد السابق فكان العدة كانت في الخبر السابق على
 خبر ميني على عليه والشيخ نفسه بصورته ولطاف من موثق كما هو واضح مما تكرر في الاول ولما ان الشيخ
 استدله على ياد ذهب اليه في بعض كتبه على الرجوع السجدة المشكوك فيها ما لم يرجع نظر الى اطلاق الخبر وقد حكى في الخبر
 ذلك عن نهاية الشيخ وزاد في الاستدلال نقلاً عن الشيخ في الترجيح بان الامر يتناول حالة الجلوس ويترها
 ترك العمل به مع الركوع للاجماع والاحتمال فيبقى الباقي ولانه ان وجب الرجوع مع الذكر وجب مع الشك والمقدم
 حق لا دليل فكذلك الثاني ثم بين الشرطية بما اذن ان ترك ذكرها اولى بل ترك الجميع كذلك ولما حصل ان المبدأ من الاخبار
 جاز على المطلق فان قلت المبدأ ان عني به خبر اسمعيل بن جابر السابق الدال على ان من شك في السجود بعد ثبوت
 الدليل ففيه ان في سنده محمد بن عيسى الاشعري وقد مضى فيه وان كان خبر زرارة السابق عن عبد الله بن عمرو
 عني ان من خرج من مكة ثم دخل في غير فسلكه ليس بشيء فعند مني احتمال ان يراد بالشك الخارج منه الداخل في غيره
 المسؤل عنه وليس ما نحن فيه من ذلك محمد بن عيسى لا عن خبر الحلبي لان المنع له استفاد من الرجال وعلى
 تقدير العمل بالحسن لا فرق بينهما والاحتمال المذكور في خبر زرارة بعيد والاعتبار بعجم الخراب عن ربا يقال ان خبر
 زرارة علم وخبر الحلبي خاص ويحوز ان يخض ذلك العام بغير الشك في السجدة ويبقى حكمنا الاسان طوارق
 دخل في فعل آخر غير الركوع للاجماع ويمكن الجواب بان خبر الحلبي لا يخرج عن الاحمال ولا تخصيص بمثله بعيد
 عما يتق ان مقام الجواب ينافيه الاحمال قد قدنا جوابه ونحو بان في البين كلاماً الا ان من لم يعمل بالحسن سئل
 الامر عنده وما يصحبه خبر من يفي بحجته السهو ربما قيل ان فيه دالة على عدم التلبية للعداة في سجود السهو
 الحزينة وقد يقال ان الزيادة هنا محل تأمل لان الزيادة يراد بها زيادة القيام ونحوه فيحتمل ان يكون المنع في رواية
 السهو لاجل السجدة حيث اتى بها وحيث ينبغي ما دل على سجود السهو لزيادة على عمومه ولورد في الخبر الدال على

حكم كل زيادة فكان يوجب السجود للقيام في موضع وقوعه ان عمدا بالرواية الدالة عليه الرواية في الحال
 فيه فوجب عليه ان يرضى ويحتمل ان يقرأ حده صدق مدون الجز على ما نحن فيه لان القيام في موضع وقوعه
 منه وما يتحقق فيه وجوب السجود ومع ذلك لم يملك وجوب السجود وان كشف عن ثوبه القيام كان
 موضع لان حكمه حراما مشكوكا به جازما في الدعوى في غير غير انه يحظر في ايمان في الجزع حال
 الوقوع ان اريد به ما يعم السجود امكن ان يقال بالدخول في حيزه اريد به جلوس في مثل الشهد والقدرة
 السجدين حتى ان زيادة ثوبها بما لا يخفى ثم ان القيام في موضع الوقوع قد تباين الوقوع المستحق عليه
 الاستراحة عند من سجدوا وجلوس سجرات الشهد وماله ذلك اما ما تضمنه جز من قوله سجدوا فيه
 على حد سجدوا على ذلك لكن اقرنته في قوله فلم يدع ليعلم كونها بيان المحار وكدس ترك وما كان فيه
 دلالة على ما دعاه الشيخ وجوب واحد وثبات مثل ما ادعى فانضمنه من قوله شك قبل ان يستوي حال
 محتمل لان يرد به جلوس المفضل بين السجدين واعيانا لم يسمع من يدعي حركه وعز جف ان الشك مع هذه
 الحالة بين فعل السجود وعدمه من راس لا من خفا واحتمال ان يرد الشك مع هذه الحالة في كون حركه او قيام
 من السجدة الاولى والثانية لولوع وجهه كان احتمال ان يرد بالجلوس لتشهد لتعارف اطلاق عليه في
 والفائدة بيان انه لو جلس وشرع في تشهد كان له حكم آخر وسياتي ان ساومه وقوله قلت من اجل
 في ايضا لاغ من اجمال لان الظاهر من النهوض من السجود تحقق السجود في الجملة ولما شك في وحدة من سجدة
 ويحتمل ان يرد النهوض من حالة مع السجود ثم شك في اصل وقوع السجدة ولما احتمل هذا الظاهر الرواية من
 قوله سجد لم لا لكن احتمال الواحدة قد عرفته ولا يخفى تخصيص ما دل على الدعوى في غير غير صورة له قد في
 القيام ويحظر في المبال ان الجزا وحض بالسجدة الواحدة كان حكم السجدين واحصا شك منها بعد الاحدية
 القيام ينبغي علم الالتفات لعموم جز من قوله فما قاله شيخنا قدس سر من ان شك في السجود وقد اخذ بالقيام
 ولم يستكمل الا قرب وجوب الايمان كاختاره الشهيد ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن زكريا
 محل تامل لا ينبغي الغفلة عنه فاما الخامس فحل الشيخ له قد شك اما الاول قوله حتى يستيقن يقينا بفساد
 مع ثمن ترك السجدة لا يخفى في صلواته مع تجاوز الحلو وما الثاني فلا ستلزمه ان كبر الشك لا يلتفت به مع الثمن
 ومحال ان النقص اذا حصل له ارتفع الشك فكيف يلزمه الحكم المتعلق بالشك تعرض لثبوت ويمكن الجزا عن
 بان النهوض اذا عارضه شيء لا يبقى على مدلوله وعن الثاني ان حكم الظن في كبر الشك موضع بحث الا ان لم
 على مخرج الحقيقة لئلا ان غير اني فن ذكر في كلام بعض الاصحاب والموقف فيه موضع اخر حيث
 ان الرواية عليها لا تصلح للاعتماد ان ما ذكر فيها احتمال من الشيخ وعلى تقديره التفات الى هذه الكثرة
 فالسند محل كلام

اجزي الشيخ عن احمد بن محمد عن ابيه عن الصفا عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن علي بن حلة قال سالت
 ابا عبد الله عن رجل يصلي الركعتين من المكتوبة لا يجلس بينهما حتى يركع في الثانية قال فليتم صلاته ثم يسلم
 ويسجد سجدة السهو وهو جالس قبل ان يتم الحسين بن سعيد عن ابي عمير عن هشام بن سالم

من سجدتين قال قلت يا عبد الله عن رجل سجد في الركعتين الأولى فقال إذا ذكر قبل أن يركع فمجلس
 ون لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته حتى إذا فرغ وحلم سجد سجدة السهو عنه عن فضالة عن العدا عن أبي يعقوب
 سألت أبا عبد الله عن رجل صلى الركعتين من المكتبة فلا يجلس فيها حتى يركع فقال يتم صلاته ثم يسلم ويسجد سجدة
 السهو وهو جالس قبل أن يتكلم فاما ما رواه سعد بن أحمد عن محمد بن الحسين بن سعيد عن محمد بن عثمان عن عبد الله بن
 هسان عن محمد بن علي بن أبي حمزة قال سألت أبا عبد الله عن رجل سجد في الصلاة فيسجد السهو فقال يرجع فيشهد
 قلت اليسجد سجدة السهو فقال لا ليس في هذا سجدة السهو فالوجه في هذا الخبر أنه إذا ذكر قبل الركوع فرجع
 فليشهد فليس عليه سجدة السهو وإنما احتجنا على من لم يذكر حتى ركع فإنه يضيء في صلاته ويسلم ويقضي فليشهد
 ثم يسجد سجدة السهو على ما بيناه في الأول فيه الحسين بن أبي العلاء وقد ذكرنا فيه أن علم توثيقه
 بل غاية ما يستفاد من ذلك والوجه فيه هو ما سبق ثم أن رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن الحسين قد استبعد
 لأن الذي في الرجال رواية بن أبي عمير عنه وصفون كذا ولا عمل النجاشية عن زبيد لأن في باب أحمد بن محمد
 عيسى عن علي بن الحكم عن الحسين وكان الصواب والله أعلم والثاني فيه سليمان بن خالد وقد مضى أيضا فيه
 الكلام مع إمكان استبعاد حاله على وجه يوصف بروايته بالصحة كما في المقام والثالث واضح والرابع ظاهر
 الضعف في الأخبار الثلاثة الأولى دلالة فيه على قضا السهو فقول الشيخ ويقضي السهو كان
 مراد به على ما هو مفقود وقوله على ما بيناه بريدته في كتب الاستدلال أن عاد إلى جميع ما ذكرنا عاد إلى الحجج
 تقع نوع فتور في العبارة إذا البيان في الأخبار وقد يرجع إلى بيان الشيخ أيضا والأمر سهل وقد استدلل على صحة
 قضا السهو بما رواه الشيخ في باب عن الحسين بن سعيد عن فضالة وعن صفوان عن العلاء عن محمد بن أحمد
 عليها السلام في الرجل يفرغ من صلاته وقد نسي السهو حتى ينصرف فقال إن كان قريبا رجع إلى مكانه فليشهد
 والأطلب مكانا نظيفا فتشهد فيه وقالنا السهو سنة في الصلوة ونقل شيخنا فليس في المذكور عن
 المعتمد وأبني بابويه أخيرا السهو الذي في سجدة السهو عن قضا السهو المسمى قال ويدل عليه مصنفنا
 إلى الأصل ظاهر الأخبار الكثيرة المتضمنة لأن ناسي السهو إلى أن يركع عليه سجدة السهو من غير ذكر
 انقضاء قال وهذا القول لا يخفى من قوة وإن كان ما عليه الأكثر أولى وأحوط انتهى وفي فوائده على الكتاب
 ملخصا أنه قال ليس في ما أورده الشيخ من الروايات دلالة على وجوب قضا السهو الأول والأصح أنه لا يجب
 قضاؤه بل يكفي فيه سجدة السهو كما تضمنته الأخبار الصحيحة المسموعة واليه ذهب أبنا بابويه وشيخنا
 المعتمد رحمه الله انتهى ونقابل أن يقول إن ما دل على قضا السهو لا وجه للكتفا عنه بما دل على وجوب السهو
 ما دل على الوجوب لا ينافي بقوة حكم القضاء إلا من حيث ترك ذكره في الأخبار وهذا لا يقتضي عدم الوجوب أشكل
 لأن في كثير من الأحكام المماثلة من بعض الأخبار القائمة به في بعض وقوله قدس سره أن الأصح عدم الوجوب
 بل يكفي فيه سجدة السهو وإن اردبه كما هو ظاهر عدم وجوب القضاء خلو الأخبار منه فاستفاد عن أبي بابر
 والمعتمد أخيرا السهو سجدة السهو عن قضا السهو ووجه ظاهر كلامهم القول بالقضاء والأجزاء تشهد
 سجدة السهو والذي منقول عن الفقيه في الخ أن ذكرته بعد ما رأت يعني السهو فامتنع في صلاتك فإذا

مفضل

وأما من سويت سجدة السهو والركعة من قول من الفقيه في الحج أن ذكرنا بعد ما ركعت ركعتين من السجدة
 الشاهد الذي قال العلامة وكذا في رسالة أبيه وكذا في رسالة العميد وهذا كما ترى يعطى إجماعاً لا يرد عليه
 السهو فان أرادوا من ما قاله الحاجة والعبادة لا تساعد عليه ثم إن تخصيص الشاهد بالأول في قوله
 لا الظاهر من الإحصاء ذلك وظن المسوق من رب ما يظن منه نسيان الشاهد الآخر وعلى تقدير السهو
 للشهودين ما يظن من ظاهرهم أن القضاء واجب لأن الرجوع إلى المكان وطلب المكان النظيف غير معصية
 الوجوب إلا أن يقال إذا خرج هذا بالدليل من الإجماع بقى ما عدا يؤمنه نوع كامل ومن عجب ما انفقوا
 قدسهم أنه ذكر في الاستدلال لقضاء الشاهد الآخر والسجدة الأخيرة رواية محمد بن مسلم ورواية سنان السابق
 نقلنا حيث قال فيها عليه السلام إذا نسيت شيئاً من الصلوة ركعاً أو سجدة أو تكبيراً أو قلبي الذي قاله سهو
 وانت خبير بأن ظاهر الرواية لا يمكن رده بل لا بد أن يراد بالقضاء محل السجدة ومعه لا يتم المطلوب في
 السجود وبلغني أن يعلم أن ابن ادریس قال دخل بالشاهد الآخر حتى سلم وأحدث أعاد الصلوة لأنه حدث في
 الصلوة لوقوع التسليم في غير موضعه وأغرضه تحقيق اعتبار التسليم مع السهو سريع فيقع موقعه
 ويقضي الشاهد ما رواه حكم بن حكيم عن أبي عبد الله ع في رجل نسى ركعة أو سجدة أو شيئا من ذلك بعد
 قال يقضي ذلك بعينه قلت أبعيد الصلوة ما لا انتهى والاستدلال بالرواية لا يخفى غرضه ما اعترضه بأن
 التسليم في موضعه فقد يقال عليه أن موضعه أن أراد به الموضع بحسب الوجه أشكالاً من موضعين من
 سجود السهو للتسليم في غير محله إلا أن يراد غير هذا التسليم وفيه أنه لا يخرج عن الحكم إلا أن يقال إن أراد
 على قضاء الشاهد مطلقاً بحيث يشمل ما لو حدث وعلمه وفيه أن في هذا جرحاً عن المألف كما هو واضح وحجج
 من استحسان شيخنا قدسهم كلام المحقق وقوله قدسهم بعد الاستحسان أن الظاهر أن المراد بالركعة
 يعني في غير حكم بن حكيم مجموعها لأنفس الركوع خاصة وبالسجدة القنوت والشاهد وعرف ذلك مما لم يتم دليل
 على سقوط تاركه وهذه الرواية معتبرة الأسناد لا يخفى من غرضه أما أولاً فلأن القضاء في الرواية أن يريد به
 المعروف منه فقضاء الركعة واضح الاستحسان وإن أراد بعمل السجدة لا يتم المطلوب في الشاهد وذكر القنوت
 لا وجه له وأما ثانياً فلأن الشاهد غير داخل في الركعة وربما يبدأ من الرواية عند الصلوة للحجوة وأما إذا
 في من اجزأها وقضاء سجدة غير حجة الخال وأما الجزاء غير فواضح الدلالة ومما فات لما سبق من رواية سنان
 بن السمط الدالة على سجود السهو لكل نقص فيه وصحة فكان على الشيخ السنية على ذلك لعلمه بأخباره فليقل
 إذا عرفت هذا فاعلم أن العلامة في الحج نقل عن القائلين بأجزاء شهادتين السهو عن شهادتين
 الاحتجاج بأن الشاهد في السجدة ليس واجباً على ما سياتي وقد وردت أخباراً بأنه يسجد للسهو من غير
 ذكر قضاء الشاهد فيكون شهادته ثم ذكر رواية سليمان بن خالد والعلوي الأخيرة مرجحاً ما تركه أو من ذكره
 وأما ذكرنا الأول النوع قايده وهو أنه مقتضاه عدم وجوب الشاهد في سجدة السهو وقد نقل شيخنا
 قدسهم عن المحقق في الاعتناء والعلامة في التمهيد وجوب الشاهد والتسليم قولنا إجماعاً وخارجه
 في الحج اختيار الاستحسان فنقل عن بعض الأصحاب ما يقيده ذلك والاستدلال المذكور في المقام تحققة وبالحكمة

في بيان امر جبرته والله تعالى اعلم بحقايقه في بيان احداهما ان ظاهر الامر في خبر الاول بالاستسلام الوجوب كمن قد قدما
يعتبر التسليم ان الاوامر في الاخبار باعتبار معلوم كونها حقايق في الوجوب فنظر كما تكرر في اصول المعام ورجا
بما ان الامر في هذا الخبر للوجوب قرينة قوله فليتم صلوته اذ من الاستبعاد اختلاف الامر في خبره وحدوثه
بعدم استبعاد الاختلاف لوجوده في اخبارنا كبره اما الثاني فليس فيه امر بالاستسلام غير انه مما يدل على الوجوب بحيث
معلق بقول السجود السجود عليه والسجود واجب فيكون التسليم واجبا وقليلا جواز التعليق على التسليم
لا يعني ان الوجوب معلق عليه بل يعني ان الفعل لا يقع الا بعد تقدير فعله فليتامر والتاثير في رتبة
من حيث قوله يتم صلوته والاحكام فيه كالاول وثانيهما ان ظاهر الاول ايضاح السجود والتسليم عقيب الاعمال
لان من ادلة على عدم وجوب قضاء الشهود وحدث ان خبر من قبل المطلق وما بلغ من تقيد خبره
من حيث قوله حتى اذا فرغ وحلم سجد بل هو اوضح دلالة والتاثير كذلك لخلية فليتامر بهذا كله
الحسين سعيد

عن النضر عن عاصم عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن رجل شك في الركعة الأولى قال يسألف عنه عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن عنبسة بن مصعب قال قال الجابر عليه السلام إذا شككت في الركعتين الأولىين فأبى عنه عن الروي عن إبان عن اسمعيل الجعفي وابن أبي جعفر عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أيها قال إذا لم يدرك واحدة صليت أم ثنتين فاستقبل عنه عن الحسن عن زرعة النضر عن موسى بن بكير قال سألت الفضيل عن السهو فقال إذا شككت في الأولىين فاعد عنه عن الحسن عن زرعة عن جماعة قال قال إذا سها الرجل في الركعتين الأولىين من الظهر والعصر فلم يدرك واحدة صلى أم ثنتين فعليه أن يعيد الصلوة عنه عن فضالة عن حسين بن عثمان عن هرون بن خارج عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سها في الأولىين فاعدها حتى تكتمها عنه عن فضالة عن حماد عن الفضيل بن عبد الملك قال قال إذا لم تحفظ الركعتين الأولىين فاعد صلواتك على إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال قلت لرجل لا يدري واحدة صلى أم ثنتين قال جيد محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن حسن بن علي الوصافي قال قال أبو الحسن الرضا عليه السلام إعادة في الركعتين الأولىين والسهو في الركعتين الأخريتين في الأولىين النظر فيه بن سويد وعاصم بن أسد بن أحمد بن حميد بن زعيم وم يظفر من رجال ما حقه من في الأخبار على ما اثنى النضر بن سويد بن عاصم بن حميد والعلامة في المنتهى في وصفها بالصحة وعن يعقوب استفادته ذلك وعلى كل حال ربما صلح منه في الجملة والثاني فيه محمد بن سنان أما عنبسة بن مصعب فعيل أنه ما وصى وقد مضى فيه كلام ما واثبات فيه القروي وقد مضى مثله في خبرنا فيه أن يكون القروي روى في هذا الكتاب في باب صلوة العبدتين روى له الحسن بن سعيد عن محمد بن عبد الله القروي وهو مجهول الحال أما اسمعيل الجعفي فهو وإن كان مشركا بين بن عبد الله بن جعفر وبين ابن جابر الثقة مع نزع كلام إلا أن الظاهر كونه الثقة لما تقدم من أن ابن جابر قال النجاشي أنه روى حديث الأذان والروي في حديث الأذان عنه إبان بن عثمان وح يكون إبان هو ابن عثمان أيضا وإن كان



في لبن كلاما مرجحة بان وسهيل نجف لاحتمال عدم احضار رويته بان عن جابر وعنه يروى
 بان عوان والامر سفل في مقام عبد قروي والرابع فيه موسى بن بكر وهو ما يهل كما في
 واحضرت او روي كما في كتاب الشيخ والعلامة في خلاصته قال انه وفي وفي المنتهى ومسنن
 بالبحر وكاذا صنفه رقا من خمس فيه ابن سعيد وسما عدا نكر القود فيه مع ربيعة وسادس صحيح
 لساج فيه مع ايضه قرون بن حارثة وفي النجاشي فيه محمد والشيخ ذكره مسنده مع الهمال ويذكر
 العقدة في ذكر الثامن صحيح لان حماد اعلی اظاهر بن عثمان لتقدم ذكره قريب مسابا بن عمر مع
 رويته فضانة عنه والاحتمال السابق في المقام بعيد كما لا يخفى والتاسع حسن كالعائس بن الربيع
 قد صنفه فيه من الكلام في الدوت له لانه على ان ثلث في الركعة الاولى مسطل اما السند فيها فبجدة
 ان يرايه الملك في كونها واحدة او معها يخرها ويحتمل ان يرايه عندهم تحقق فخلها كاملة وقد مضى في خبر
 احمد بن محمد بن ابي نصر الدال على انه اذا ترك سجدة في الركعة الاولى يستقبل احتمال ما يرويه هذه الرواية
 بتقدير الاحتمال الثاني لكن قد بينا سابقا بعد ذلك عن ظاهر الرواية باقي الاخبار واضمح اندالة على ان
 الاولتين يوجب الملك فيهما الاعادة والاحتمال في خبر ايضه منها كالأول اما خبره فمفضل بن عبد الملك
 على حفظ الركعتين فيحتمل ان يرايه بالحفظ للاعداد ولا جركه في ما ذكرناه وفيه مع ذلك احتمال لحفظ الركعتين
 او لظن والخلاف واقع في الاكتفاء بالظن في الاولتين كما سنذكر ان شاء الله تعالى فاحتمل عن علي بن ابي
 انه قال اذا شككت في الركعة الاولى والثانية فاعدا صلواتك وان شككت من احري فيهما وكان اكثر
 ومك انما الثانية فان عليها واحصلها ثابته فاذا سلمت صليت ركعتين من فعود بام انون وان ربه
 وهك اي اذا ولي جعلتها الاولى وشهدت في كل ركعة فاذا استيقنت بعد ما صليت ان التي بنيت عليها
 واحدة كانت ثابته وزدت في صلواتك ركعة لم يكن عليك شيء لان الشاهد حاييل بن الدابعة والخامسة
 وان اعتدك فانت بالخيار ان سئت صليت ركعة من قيام والاركعتين وانت حائس ونقل العلامة
 عند الاحتجاج بالاحاديث الالية وسنذكرها وانما اولها هذا القول مما لا ان استهوز وما قبل الاعادة
 حصل الملك في الاولتين من الوباعية وعجزها اما الاكتفاء بالظن في الاولتين وفي الثانية فقد حرم به
 جماعة من الاصحاب لكن اتحقق فيهم ذلك من اطلاق عبارته وحديث قدس من بالصرح ومثل شهيد
 كذلك وبمعها شيخنا قدس سره والوالد قدس سره اطلق في الرسالة ايضا والذي يكن اعتبار هو المذهب للخز
 الصحيح الذي نقلناه عن الصدوق وفي الفقيه في بحث المسبوح في الاخيرتين وخبر مذكور في باب فرض
 من الصلاة في الفقيه في بحث المسبوح وفي رواية رارة بن اعين انه قال كان النبي فرض الله على الجماعة عشر
 ركعات وفيهن القراءة وليس فيهن وهم يعني سبعة فزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم سعة وفيهن السهو وليس
 فيهن قراءة فمن شك في الاولتين اعاد حتى يحفظ ويكون على بعض ومن شك في الاخيرتين عمل باوهم وغير حفي
 ودالة للبر على اليقين مع الملك غاية الامر ان الملك حصل احتمالا لظاهر الركعات ويحتمل المساوئ للاخبار
 وفي نظري القاصر ان فيه خبرا افضل من عبد الملك من الاخبار المعتبرة عنها مستقر لقوله انم تحفه

برتبة الأولى فيكون المراد بأخف اليقين بحسن خبره وقد يتجلى من غفلة من هذه الخبرات
 برتبة من فانه وان ذكره في المتن الا انه غير صحيح على اصوله ويمكن ان ينافس من جهة اخرى وهو ان ما
 على الكفاية بالظن مع التمسك واراد في غير الاولتين كما يعلم من التبع وما قد بينا في الاولتين حسنة وسند محل
 ما مل وانما على الظن منتف فان المفعول عن ابن اديس فيما قاله الشهيد رم في الذكرى انه الظاهر من كلامه
 اعتبار الظن فيما عدا الاولتين الا ان يقال ان كلام ابن اديس لا يضر بحال مع مخالفة فتوى اصحاب كفاية
 الشهيد في الذكرى ايضا وفيه ما لا يخفى من حيث ان اطلاع الشهيد على اقوال جميع العلماء على وجه يتحقق
 اجماع في زمانه بعد من الامور المسعفة عادة فمنه تجب ما انفق للشهيد رم في الذكرى انه قال في رتبة
 بن ربي ان فيه تخصيصا عموم الأدلة مع مخالفة فتوى اصحاب والحال ان عموم الأدلة لم يقع عليه
 رتبة خبره كما ذكرناه واراد في الاخيرتين ثم ذكر في أدلته رم ان يحصل اليقين عسري كثير من الاحوال فاقول
 بان حصل اليقين للمعروف فعلا للفرج وبارواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال اذا شك احدكم في الشيء
 فليستري حتى ذلك ابي القصاب فليس عليه وماروى عن ابن ابي عمير بعد موت ابي قال اذا وقع وعلم على
 شك فليس عليه وان وقع وعلم على الأربع فلم وانصرف وانما خبره بان مثل هذه الأدلة لا تصلح لاثبات العموم
 الخارج من التخصيص وقد احتمل شيخنا قدس سره الاستدلال لاكتفاء بالظن مطلقا بما رواه الكليني عن محمد بن
 عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن صفوان عن ابي الحسن ع قال ان كنت لا تدري حكم ضلعة
 وم يقع وهو على شيء فاعلم المسئلة قال قدس سره وهذه الرواية معتمة الاسناد ليس فيها من قد يتوقف به سر
 محمد بن خالد البرقي لقول الجاشي انه كان ضعيفا في الحديث الا ان ذلك لا يقتضي الطعن فيه نفسه وجزم العداة
 في الخلاصة بالاعتماد على قوله ليس الشرح على تقديره ولا بأس به انتهى ولا يذهب عليك ان الرواية بتقدير صحتها
 مخصوصة بخبر رتبة واما احاد محققا وصحتها في الكتاب وغيره اذا عرفت هذا فاعلم ان ما تضمنه خبر رتبة
 من اعتبار المعين في الاولتين على تقدير تناوله للاجزاء لو حصل شك في شيء منها قبل تجاردها في محل فاقول به احتمال ان
 يقال حصول المعين نظر الى تحقق الفعل بعد الخوف اليه ويحتمل العدم الا ان المعين محتمل لان يراوده تحققها لهما
 من غير زيادة ولا نقصان ومع الشك لا يحصل هذا المعنى وقد قد صاعن الشيخ في التهذيب كلاما في الشك في الركوع
 محتملا لان يكون منه او من المعين الاعلى ان الشك في أجزاء الاولتين شك فيهما فينبغي التامل في المقام بل قد يتوهم
 ان قوله عليه السلام في الخبر الاخر الاعادة في الركعتين الاولتين والسهو في الركعتين الاخيرتين لا يخفى من اجل ان السهو
 الاخيرتين محتمل لان يراوده حكم السهو المبرر بالخبر على وجه لا يقتضي الاعادة ويحتمل ان يراوده حصول السهو
 في الاخيرتين لا يقتضي البطال بخلاف الاولتين والفرق بين الاحتمالين ان الاول يراوده الاحبار عن حكم السهو
 وتتمح محتمل لكن استفاد منه عدم الاعادة بقربه الاعادة في الاولتين وبقية حكم البناء على الاقل والاكثر محتملا
 استفاد منه الحكم بعدم البطال في الاخيرتين بالسهو فيبقى ما دل على احكام السهو بقية اخرى لا
 مبينا للاجاء ويحتمل ان يراود بالسهو انظر المعبر عنه بالوهم في الاخبار والاعادة تدل على هذا وان هذا الاحتمال واضح
 وربما استفاد منه قوله عم الاعادة في الاولتين ان الشك فيها يوجب الاعادة لان اليقين فيها وهو الواضح

[illegible]

[illegible]

والثانية بل وسلك المأموم والجمعة غير خارجة عن ذلك لما يظهر من الاحتار ايها الظهور في الحقيقة وما عدا
 ان انه ما دل على انه لا حكم لسهو الامام والمأموم مع الحفظ متعلق فلا وجه لتقيده يمكن الجواب عنه بان التقييد
 بعد وجوب الجواز الصحيح ما مانع منه فان قيل هو الاجماع من اصحاب اذ لم ينقل ما ذكرنا احترازا يقال ان ابن ادریس
 انما يابقيين في الاولتين اطلق واللام من اطلاقه القول بما ذكرناه ولا يحضر في ان كتاب ابن ادریس اعلم قوله
 في الامام والمأموم وما عساه من ان الجزم الدال على انه لا سهو على الامام ولا على من خلفه يقتضي ان الحكم من حيث كونه
 تاما او مأمورا لا من حيث الظن والفرج بالظن من كلام بعض المتأخرين وهو مع اسكالة باستلزام اعتبار
 رتبة الظن وحصول الاختلاف بالمأموم العدل وغيره لا دليل عليه يمكن الجواب عنه بان الجزم المذكور
 في الامام والمأموم لا يصلحان للاعتقاد عند جميع الأصحاب اذا خذنا حسن رواه الشيخ قريب في زيادة الصلوة
 على عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حمض بن النخعي عن ابي عبد الله ع قال ليس على الامام سهو ولا على من خلفه الامام سهو
 الحديث من الحسن وانما يابقيه بعض اصحابنا فيها رواه الشيخ قريب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى
 عن رجل عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الامام يصلي بارتبة لنفسه او خمسة فنبغ انسان على فم صلواته بقولته
 هذا وتروا ويقولون هو لا وعد والامام ما يلزم مع احدهما او معتدل الوهم فيما يجب عليه قال ليس على الامام سهو
 اذا حفظ عليه من خلفه سهو بايقان منهم وليس على من خلف الامام سهوا والمأموم لا سهو في سهو
 في الغيب والفرج سهو ولا في الاكيتين الاولتين من كل صلوة ولا سهو في نافلة وهذه الرواية لاخ مشها بتقدم
 سند هاتين احوال والظاهر منها اعتبار ايقان المأمومين على الحكم فلا اختلاف لا يتحقق في السهو عن الامام
 والمعرف بين متأخري اصحاب الذين رايانا كلامهم ان مع الاختلاف اذا جعلت الرابطة من جملة اليها وظاهر
 الرواية ما نرى فان قلت الزيادة المذكورة في اخر الرواية الدالة على الاختلاف لا يبعد ان يكون من كلام الشيخ
 او المتقيد ومنهم لم يذكرها البعض وفي المدارك نعت في دورها قلت الذي وجدته في الفقه منقول عن رواية
 ابراهيم بن هاشم بالمتن المنقول في باب مع زيادة صحبه له فيها فاذا اختلف على الامام في الزيادة للصحة
 فنبغ انسان على فم صلواته ويستنج ثلثة على انهم صليوا بقية الح وهذا كما ترى يبعد ان الجواب مبني للاختلاف
 المذكور وانه يقتضي احد كل من الامام والمأموم بالخروج ثم ان في متن رواية الصدوق اذا حفظ من خلفه
 سهو بايقان منهم وفي باب ايقان والفرق بين الامام وبين ظاهر ولا اعتبار بسجدة في الفقه لان الفرق
 اجزائي الامام والمأموم والاتفاق اول بين المأمومين وفيه ان الفضل لا يناسبه على كل حال المتخالف الكلام من
 رينا كلامه موجه والعجب من عدم تعرض من يخالف ذلك والحكم في رواية الشيخ وقوله ما رواه الشيخ
 عن ابي الحسن عن رجل عن محمد بن عيسى رواها عن يونس في الرواية في الفقه حكمة لان طريقة الى ابراهيم بن هاشم لا يرب
 منه وظهر ان الطريق في الشجعة الى ابراهيم لا يتولد من تعبد بالظاهر اشتقاقا ورواية ابراهيم بن هاشم لا تقتصر
 عن الصحيح عنده وروي الشيخ في باب في الزيادة ان محمد بن علي بن محمد عن محمد بن الحسين عن موسى بن القاسم عن
 بن جعفر عن اخيه مدي بن جعفر عن ابي الحسن قال سألته عن رجل يصلي خلف امام لا يدري حكمه صلى هل عليه سهو

وأيضا قد ورد في نسخة أخرى من هذا الكتاب على حكم ما مر في مسألة الشك ويمكن أن يقال لها بحمد الله
 الشك بها عن صلحها امام لا بدري من هو في أول الصلوة أو في أثنائها لان المأموم شك في صلواته لان
 من يورد خلاف هذا وإذا انقضى جميع ما ذكرنا علم الاخبار المذكور في الامام والمأموم بين مطلق ومقتد بالحد
 ويدل على صحة مقتضى القول فيه والشاع من انقضاء خبره راجع ليس الاحتمال الاتفاق من وجه
 على عدم الفرق بتقدير عدم العمل بالأخبار والعمل بالاثبات لانفاق مسكن فينبغي النظر في ما ذكرناه فلو
 علم احد ما حمله فينبغي ان يعلم ان الاخبار النجوى عنها مفيدة بما دل على الظن مع الشك عند الاخبار
 بنا كلامهم وما عساه يقرب ان قد دل بعضها الأعادة مع الشك فالصحة مع الظن عند المطالبات ان لا وجه لها
 يمكن جرب عند حدوث العمل بالظن في المذكورات من الغرض بان المطالبات لا يحصل إلا بعد علم الخبر
 ويشكل بصيرورة العبادة مع الظن موقوفه غير محكومة بصحتها ولا بسبطلها فحال ان العبادة لا يخرج
 عنها وقد حظرت المال هذا لا سيما في تقسيم الأصول من العبادة في صحته والباطل وقد ذكره
 قدس سره وجوب الرمي عند الشك في افعال الصلوة وغيره في ان الوجوب محل اشكال عدم الوقوف على
 دليله بل المستفاد من الاخبار ان الظن لو حصل عمل عليه وما ذكرناه من الاشكال في مثل الغرض الذي
 مطلقا الشك لا يحسب اعتبار الظن فيها من عرض لان التروي اذ لم يجب فالمرتب مقتضيه للصحة مع الظن
 فلا خلاف في التام بل وما وقع في كلام بعض المتأخرين من ذكر غلبة الظن غير ظاهر الدليل بل استفاد من
 الظن ويخرج في المال ان غلبة الظن وقعت في عبارة المتقدمين ورواها غلبة الظن على الشك فالتاخر
 جعل غلبة الظن للثان فريد بن عليه حقه على شكله والعبارة او هي ان غلبة الظن بوابه الظن الغالب في نفسه
 وحال غير حقيقته في المقام شيء وهو ان ما تضمنه خبر العلم ان الشك في التروي يلزم الاعادة بخلاف
 اطلاق سماعه من الأصحاب كالشيخ فيما مضى من قريب ان النافله بنى فيها على الأقل وان شاع الاكثر وعدم
 تعرض الشيخ وغيره للخبر مع صحة غريب وقد اشار شيخنا قدس سره في فوائد الكتاب ان مدلول الرواية غير ما لا يح
 من احوال بالنسبة الى التوفيق انه اسم للتسليم على ما استفاد من الاخبار فالتسليم فاما ما ان راد في مجموع التسليم
 او في مسعده واجبة والمفردة وحدها والاول لا يقتضي ان الشك مع الانقضاء يقتضي إعادة الجميع وفيه ما لا
 يخفى والحل على الاتصال بخالف ما مضى والثاني ممكن لارادة كان الاول ممكن السند بوجوه عن عبد واما ما
 يقتضيه ظاهر الاخبار من اطلاق لفظ الشك في الغرض المذكور فربما يرض منه السائل للركعات واجزاها
 ١ ان تبادر الركعات يمكن ادعاء والتوكيد فليست المقام فانه جوي بالتأمل التام واما سجدته الاعتصام
 فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن معوية بن الحكم عن محمد بن ابي عمير عن حماد انما عن حماد السابكي
 قال قال ابي عبد الله عليه السلام من صلى ركعتين او ركعة قال تشهد ويصلي ركعة فليصل ركعة فان
 كان صلى ركعتين كانت صلاة تاما وان كانت ركعة واحدة كانت ركعة واحدة فان كان صلى ركعة واحدة
 كلها واحتمت الطائفة على ترك العمل به على انه يحتمل ان يكون الشك في ركعتي الفجر النافلتين بخلافه ان يبنى على ان

يسلي ركعة اخرى استتاراً وليس في الخبر ذكر الفريضة وإنما ذكر صلوة العز في ذلك خبره عن الفريضة والسنن
رجلي هذا التاويل لا ينافي ما تقدم من الاخبار فاما رواية الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن محمد عن أبي جعفر
ع قال سئل عن رجل دخل مع الإمام في صلوته وقد سبقه بركعة فلما فرغ الإمام خرج مع الناس ثم ذكر أنه فاتته
ركعة فان جدها ركعة واحدة عنه عن أبي جعفر عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن رزاة قال سألت أبا عبد الله
ع عن الرجل يصلي العشاء ركعة ويتشهد ثم يصفق ويذهب ويخرج فيكون بعد انما صلى ركعة قال يصلي بها
ركعة فلا ينافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولى لأن الشك الذي يوجب الإعادة إما أن يكون في الركعة فاما من
نسى أنه صلى ركعتين وعمل عليه ثم ذكر وعلم بذلك أنه كان صلى ركعة لا يكون سائلاً ويكون فرضه اتمام ما
بأنه ما لم يستدبر القبلة في الأول فيه معونه من حكمه وقد وثقه النجاشي وفي الخلاصة نقله عن
الكشي أنه سئل وأمر جعفر في اختياره ما يخرج للكشي ذلك نقله عن محمد بن مسعود وقد وثق أنا محمد بن مسعود عنه
كلام ذكرته في محل آخر وحاصل النجاشي قال أنه كان عامياً ورجع النجاشي قال فعل عند عز معلوم الوقت
ألا ان يقال ان الظاهر تأخر ذلك وفيه ما فيه وفي الكشي في مصدق صدقة ما يقتضيان معونه من حكمه في
من عز نقل ويحتمل ان يكون مرجعه الى محمد بن مسعود ويحتمل عز ذلك فامل ما عار الساباطي مشهور الحال
محمد بن بابويه عن عثمان بن عمار عن أبيه عن محمد بن محبوب عن سلم والعلاني بن زيد والثالث منه
عبد الله بن بكير وقد تكرر النقل فيه في الأول كما ترى يدل على فضل الاحتياط والقبيل به على هذا
الوجه منتفياً وما ذكر الشيخ ثم وما ذكر العلامة في المنتهى من ان الإعادة بالشك في النية قولاً عاماً
أجمع لا أن يابريه فانه حرز له القائل الأول والأعادة لأن الشك في النية لا يوجب الإعادة لأن السقوط عن أن
بابريه لا دلالة في الرواية عليه بل خلافه وهو الثاني على الأكثر كما هو واضح اما محل الشيخ فلا يخفى يمكن بعد قوله
ع كانت هذه تطوعاً فان هذا الكلام ظاهر في الصلوة فريضته إلا ان يقال ان المراد بالصلوة رابعة التطوع وبالنسبة
المذكور تمام الموضع وفيه ما فيه إلا ان مرقاة المجمع يقتضيه واما الثاني فقد طعن شيخنا قدس سره عدم ارتباطه
بالكتاب مع غيره من الروايات لأنه قال في فرائد الكتاب لا يخفى ان هذه الرواية مع ما بعدها خارج عن
وضع له الباب وهو الشك في فريضته العشاء انتهى وقد يقال ان العشاء وان كان بعيداً ما قاله قدس سره
الا ان ظاهر بعض الاخبار السابقة بقي المصنف في الخبر وفي الخبر المجرب عنه والثاني ما قد بيناه وغيره
ان جواب الشيخ لا يخفى من تأمل لان مفادة نقل الاخبار الأولى الدالة على بطلان المخرج الشك هو انه اذا لم يذكر
كم صلى واللائم من ذلك ان يحمل الخبر على من ذكر في كم صلى والحال انه حملها على من ظن انه صلى ركعتين وعمل
عليه فلا يكون سائلاً وينبغي عليه هذا ان بعض الاخبار السابقة المضمنة لنفي السهو في الخبرين الأولين ما
سأني الخبرين ادعوا ان يراد بالسهو غيب المعنى عن النفس على ما ذكره في تعريفه لا الشك والظن بأنه صلى
ركعتين عز معلوم للحصول والسهو في الخبرين الأولين عليه على الشك لا وجه له ان كان لوجه الاخبار عن
الدالة على الشك اذ لا مانع من الإبطال بالشك والسهو وكونه السهو يستعمل في الاخبار بمعنى الشك
لا يقتضي انفراده بل وللحق ان يقال ان كلام الشيخ في مقام الجمع لا ينافي في الأول عن الظاهر لا خفاء فيه

لذلك وان كانت عبارة الشيخ تدعي ان مدلول الاخبار الاولى صرحا ما ذكره اماما وانه السجود من ركعة
 عدم استديار القبلة ويستصح القول فيه وقد نقل العلامة في المحج عن الشيخ في المسوط انه لا يركع ركعة
 او ما زاد سجدوا ولا ذكر حتى تكلموا يستدبر القبلة اعاد قال العلامة وهو اختيار في النهاية والعني الشيخ
 وفي اصحابنا من قال انه اذا نقص ساهيا لم يكن عليه اعادة الصلوة لان العقل الذي يكون بعده في حكم السجود
 قال يعني الشيخ وهو لا يركع عيني سوا ذلك في صلوة الغداة والمغرب او صلاة السجود وعزمه الربا
 فانه متى جمعت ما نقص قضى ما نقص فبني عليه قال يعني الشيخ وفي اصحابنا من يقول ان ذلك يجب استئنا
 الصلوة ونقل العلامة عن ابي جعفر بن بابويه في المقنع انه قال ان صليت ركعتين ثم نمت فهديت في حاذرك
 فاصف الى صلواتك ما نقص منها وبولغت الصلوة ولا تعد الصلوة فان اعادة الصلوة في هذه المسئلة مشرب
 لولس بن عبد الرحمن اسقى وفي الفقيه نقل رواية عبيد بن زرارة المذكورة هنا وظاهر العمل بها وهي
 صرحت في الخبر اذا صلى مسجدا ركعة وطرفه الى عبيد فيه ثم بن مسكين الا ان روايته مودة بما اسلفناه والذي
 نقله في المحج يقتضي التحصيل بصلوة ركعتين فاما له شيئا فليس به في فوائد الكتاب من انه يستفاد من
 الاخبار المتقدمة انه نقص من صلواته ركعة فصاعدا ناسيا ثم ذكر بعد ذلك انما في الغفل والغفل الكبر
 يدعي عليه في صلواته ويتم ما بقى ومضونهما افتى بابويه في المقنع محل تامل الا ان يكون وقف على عبارة المقنع
 وفي الفقيه نقل العبارة المنقولة في المحج رواية عن عمار
 يحيى عن يعقوب بن يزيد عن علي بن النعمان عن الحسن بن ابي العلاء عن ابي عبد الله قال قلت له اجبني الى الامام
 وقد سبقني بركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلبي اني قد امنت فلم ازل اكرسه حتى طلعت الشمس فلما طلعت
 فذكرت ان الامام كان قد سبقني بركعة قال ان كنت في مقامك فام بركعة وان كنت قد اضرت فعليك
 الاعادة قوله ع وان كنت قد اضرت فعليك الاعادة فحمل على انه قد استدبر القبلة وما تضمنه خبر
 عبيد بن زرارة من قوله يذهب ويجي فحمل على انه لم يستدبرها ولا ثانيا بينهما يدعي على هذا القليل ما رواه
 محمد بن مسعود عن جعفر بن محمد قال حدثني علي بن الحسين وعلي بن محمد عن العبيد بن عن لويس عن العلاء
 عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سئل عن رجل دخل مع الامام في صلوة وقد سبقه بركعة فلما
 فرغ الامام خرج مع الناس ثم ذكر انه فانه ركعة قال عبيد ركعة واحدة يجوز له ذلك وجهه عن القبلة
 فاذا حول وجهه فعليه ان يستقبل الصلوة استيفاد لا فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين
 عن جعفر بن بشر عن حماد بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل صلى ركعة من
 الغداة ثم اضرت وخرج في حوائجه ثم ذكر انه صلى ركعة قال فليتم ما بقى عنه عن ابن ابي جابر عن الحسين
 بن سعيد عن حماد بن حريز عن زرارة عن ابي جعفر عليه قال سالت عن رجل صلى ركعة من الغداة ثم اضرت
 بالركعة ركعتين ثم ذكر وهو عكة او بالمدينة او بالبصرة او ببلدة من البلدان انه صلى ركعتين قال صلى ركعتين
 فالوجه في هذين الخبرين ان يحمل على ان الشك وقع في العاقل دون الغافل ويجعل ان يكون ذلك محصورا على
 انه كان ترك شيئا من الصلوة ولا يتحقق فلا يجب عليه الاعادة فانه انقل الى حاله احزب والشك لا يبرره ويكون

سيرة السلام وان هو من سعد ويحتمل ان يعود صير عنه محمد بن الحسين الى الخياط لانه معدود من رجال حوزة
 عليه السلام مع العسكري علكن لا يخفى مخالفة عادة الشيخ في الكتاب ولا بد من اعتبار ما قلناه او القل من الشيخ لا
 من غيره والعجب ان في بن فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن ابن ابي خنيس وبالحجة فالحجة عز واهم
 والخامس صحيح على ما تقدم من القول في رجاله والسادس موقوف كذلك في الاول كان الشيخ يريد
 الدلالة على ان حكم الظن غير حكم الملك لقبح قوله وقع في تلبس له وهما يدل على الظن في الجملة الا ان
 من الاخبار مطلق والسر ان لا يفيد الاطلاق بل هو احد افراد المطلق كما كونا القول فيه ولولاد الشيخ الدلالة
 على عدم الاستدبار والاشكال فيه واضح لانه كونه في مقامه لا تدل على عدم الاستدبار الا ان يدعي تبادر
 منه وخوان الشيخ ليس هذا عرصة الدلالة قوله انه يحتمل على الاستدبار فان حمل ان كان من غير فكيف يكون
 دليلا وما الثاني فمما دل على الاستدبار من تحويل الوجه فانه يستعمل في الاعراف عن القبلة بأكمله وتواريد
 بالاعراف عن القبلة وتوابع الوجه كان الجزم في مطلب الشيخ الا انه سيقول من قول الشيخ ما لم يستدبر
 فان الاستدبار بعيد عنه تحويل الوجه وثابت في نسخة معتبرة فاذا حوّل وجهه بأكمله استقبل المصلو لا
 استقبالا وهنا كما ترى فعلية والظاهر ان ما ثبت اصح من ذلك على مطلب الشيخ في الجملة وقد يحتمل ان يقال
 ان الاخبار الكثيرة غير المتجوزة عند الدلالة على عدم الثبات من ذهب وجار المستلزمة لتحويل الوجه بل ان
 لا بعد معها في حمل ما تضمن تحويل الوجه على الاستدبار في الاعادة وقد نقلت الاخبار من زيادات التمهيد
 في حواشيه فمن ارادها وقف عليها واما الثالث والرابع فما ذكره الشيخ مبني على العمل على النافذة فالظاهر
 تركه اولي لان الثاني صريح في صلاة ركعتين بعد الذكر وليس في النوافل ما هو ربه واردة غيره ذلك الوجه
 لها وقار صحت الكلام في حواشي التهذيب زيادة على هذا القدر وفي الظن ان الاختصار هنا اولي من الاكثر
 اما الخامس فله لانه من جهة اخرى والدخول في مضمونها سرقف على تكلف زائد لان الظاهر منها بل الصريح
 اليك وان هذا من ظاهر الاخبار الاولى بل الصراحة في الجانبين وما ذكره الشيخ من الجزم الثاني مختص بالروايات
 عما لا ريب فيه الا انه يستلزم رد توجيهه والكلام ايضا لا يحسن بل الظاهر ان فيه غلطا غير خفي
 والمحصل منه واضح لو ثبت الدليل اما السادس فقد استنفاد منه نوع دلالته على عدم الاستدبار ان كان
 المراد بعدم مزاج النبي صلى الله عليه واله في مجلسه استقباله القبلة كما قد يشعر به وان كان منه كلام ولا يخفى ذلك
 الخبر المصحح عنه على ان من سيقول ليس عليه سجود السهو الا ان سجود البوصم والتمس في ذلك لا تمام سبق
 والظاهر ان سجدة عيم لا اجل التسليم وانما في اول السجود لاجل السهو والشيخ في التهذيب قال ان السجدة
 وان سجود السهو يحتمل ان يكون للشك في الزيادة ويحتمل ان يكون فعل ذلك لانه جز واحد لم يقطع به او يكون
 غلطا من الراوي وانما يجب السجدة احتياطاً واراد بالغلط الاسارة الى الوانة التي تكلم بعدها الدلالة على
 انما سجدة السهو جميع ما ذكره الشيخ معزول عن الاستدبار وما عساه يقال من احتمال سجود السهو للكلام
 منه عن بقوله وما ذاك قد يشكك بان جوابهم يقتضي ذلك لعلمهم من علمهم بالسخو يدل على بغيته عن جهة الكلام

في رواية السجدة عليه سجود السهو في الكلام في غيرهما لا ان يفرق بان الكلام من قبل المستند في الصلوة
 هو النبي واجب وكلامه لا يعتد بكون السجود له مع التسليم فيكون سجدة واحدة في الزيادة روي
 الشيخ بصريح صحيح عن سعيد الأخرج فسمي النبي صلى الله عليه وآله وغياضه وسجدتين لمكان الكلام وعلى هذا يرفع الإجماع
 ويحمله وفي المقام كلام يعرف من حواشي التقييد ولا يبعد ان يكون سؤال النبي صلى الله عليه وآله من الغرض لتحصيل اليقين
 واستمع اعلم بالجمال اذا عرفت هذا فهنا امور لا بد من التنبه عليها الاول استيفاد من بعض الاخبار المذكورة
 بتقدير المسمى مع كلام الشيخ وعدمه ان الكلام في أثناء الصلوة المسمى منها لا يجب سجود السهو لا ظاهرا
 لا إعادة من ذلك ذكر سجود السهو وحكي شخفاً قدس من عن العلامة في المنتهى انما هو الاحتياط على ان الكلام في
 الصلوة ناسياً موجب للسجود وسباني من الشيخ ما قد دل على ذلك السهو وقد ذكر الصدوق رواية عن عمار المقنن
 بعدم الاعادة ان بلغ الصين وذكر ان من كل في صلوة ناسياً يقول ايقظ نفسك فكم عليه سجود السهو كما هو
 مفار رواية الشيخ الاتبه فحتمل ان يكون اعتماده على رواية عمار من حيث عدم الاعادة وعدم السجود وتخصيص
 سجود السهو بمضمون الرواية التي ذكرها ويحتمل ان تكون رواية عمار في الاعادة وحكم سجود السهو امر
 ويحتمل ان يكون الحكم مخصوصاً بالكلام بوجه آخر من السياح كما قد يظهر من خبر الابي في الباب الذي عن قريب
 وفي الخ ذكر في سجود السهو في الكلام ناسياً واحتج على الوجوب برواية عبد الرحمن بن الحجاج الاتبه ونقل
 من الملع الاحتجاج بما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن الباقر في الرجل يسهون الركعتين فيسكنهم
 فقالتم ما بقى من صلوة حكم اولم تكلم ولا من عليه واجاب عينا بقية الاعادة ولا يخفى مناقاة ما ذكره لدعوى
 الاتفاق في المنتهى والرواية المستدل بها قد سمعت القول فيها الثاني في بعض الاخبار ايضا ما دل على ان
 الحدث الواقع في الاثناء يخرج من الفعل الكثير الذي يسمى به صورة الصلوة لا ينقطع الصلوة والمنقول عن اكثر
 الاصحاب وجوب الاعادة وقد سمعت قول الصدوق واستدل على الاعادة باخبار وقال شخفاً قدس من
 للجمع على ما دل على عدم الابطال على الجواز وما تضمن الاستيناف على الاحتياط ولا يخفى ان ما تضمنه البناء
 مختلف المعاني وما تضمن الاعادة هو ما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل قال سألت ابا عبد الله عن رجل
 سجد ركعتين ثم قام قال لا يستقبل قلت فما روي الناس فذكره حديث ذي الشمالين فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله لم يرج من مكانه ولو رجع استقبل وعن محمد بن مسلم السابق في الاخبار المعتبرة عنها
 المنقولة لتحويل الوجه وما رواه الشيخ عن أبي بصير المصنف لان رسول الله صلى الله عليه وآله لم ينقل من موضعه وهذه
 الاخبار لا يخفى عدمها كدلالة القائل على المطلوب فمجيء الثاني في حديث عيسى عن الحسن والثالث واضح لما
 الثالث سابق في تراجم الصلوة اخبار تدل على ان الالتفات الفاحش يقطع الصلوة وكذلك الاحتياط
 بوجه آخر يمكن للجمع بين الاخبار المعتبرة عنها وبين تلك بالبعد وعدمه وفيه تأمل يروى وجوبه
 بما ياتي ويحل جمع بين ما رواه عن الثوري بعض الصلوة خالفه ذلك وسجي ان شاء الله تعالى
 الكلام هناك ولا يخفى انه على تقدير الانعام فالفضل لما على طريق الادراك هو ظاهر الاخبار ويحتمل العتق

بهم وهم رزح بالفضيل وادراك الركنه من الوقت متيابه كما لا يخفى

٥

الحسين بن سعيد

١ عن صفوان ومفصلة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما اشد عن السجود في
 ٢ المغرب فقال بعد حتى يحفظ انما ليست مثل الشفع عنه عن النضر بن موسى بن بكر عن العلاء
 ٣ هـ حاشية عن السهو فقال في صلوة المغرب اذا حاز النية الاربع فاعده لوقتك عنه عن صفوان
 ٤ عن الحسين بن عثمان عن هرون بن خارجة عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ع اذا سهوت في المغرب فادبر
 ٥ المصنوف قال محمد بن الحسن واكثر الروايات التي في ما حاز في الباب الاول تضمن ذكر المغرب
 ٦ مع ذكر العدة وهي ثلث هذه الاخبار فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن ابي عبد الله محمد بن الحسين
 ٧ مفصلة عن سيب بن عمير عن ابي بكر بن محمد بن ابي بصير قال صليت بالمغرب فلما ان صليت ركعتين صليت فقال
 ٨ بعضهم انما صليت ركعتين فاعدت واجزت ابا عبد الله ع فقال ليكلما عدت فقلت نعم وصوتكم قال انما
 ٩ كان بحرك ان تقوم فترجع ركعة لان رسول الله ع وآله سها وسلم في ركعتين ثم ذكر حديث ذي النماز
 ١٠ قال ثم قام فاصاف البهار ركعتين وروي سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن محمد بن
 ١١ المغيرة بن الربيع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما صليت المغرب بسها الا انك في الركعة الاولى
 ١٢ فقال ولم اعدتم اليس قد انصرف رسول الله ع وآله في الركعتين فام تركعتين لا اتمتم فليس في هذه من حجب
 ١٣ ما ياتي ما واثناه لان السهو انما وقع فيها في ان سلم في الركعة الثانية ولم يقع السهو في اعداد الصلوة
 ١٤ سهو في الركعتين الا انك لا تجب عليه الاعادة بل تجب عليه حراها بركعة حسب ما سهاه لغيره
 ١٥ في الاول واضح الصفحة لما ذكر من القول في رجاله والثاني فيه موسى بن بكر وهو اوثق
 ١٦ عن ثقه فيما وجدته وقد مر عن ترتيب الكلام فيه والثالث فيه ابو بصير ما هرون بن خارجة في معنى ع
 ١٧ وبعد القول فيه كما في نسخة والمحصل ان هرون بن خارجة ثقه في رجاله الص عن كتاب الشيخ هرون
 ١٨ بن خارجة مهمل والاربع الحسين بن سعيد وابو بكر بن الحسين تقدم مرارا انما تعرف من حاله ما يزيد
 ١٩ على انما سفيان بن عمار ثقه والقول بالوقف فيه قوله وسفيان بن عمار شهر شوب عن معلوم الحار و
 ٢٠ الخامس صحيح لان الحديث بين المعنى ثقه في الجائز والمغري في الخلاصة بالنوك والصاد المهمة المعنى
 ٢١ في الاول ظاهر المالكه على ان السهو في المغرب يجب الاعادة حتى يحفظ لكن السهو محتمل لارادة التكرار
 ٢٢ السابق والحفظ محتمل لارادة اليقين فالظن غير اني لم افك لانه لاحد من اصحابنا على قول في ان السهو
 ٢٣ في المغرب معناه يقضي الاعادة وما عساه بق ان السهو هنا ظاهر في التكرار اذ قوله حتى يحفظ يدل عليه
 ٢٤ حيث ان حفظ السهو لا معنى لاله يمكن للجواب عنه بادتم ان ارادة ان عزوب شيء من التكرار الحديث
 ٢٥ حصل بيقيني الاعادة وباد بالتحفظ الذكر والفاية تدوير في فوات شيء من القراءة وعنفها من العاجات
 ٢٦ لكن الظاهر ما ذكره مضافا الى عدم ظهور القابل وما عساه بق ان السهو في المغرب متيابه والاولى

واليه والحال ان السهو في الركعتين ربما قبل بناوله للاجزاء يظهر من حيث اذا كان كذلك فالسهو في المغرب والاربع
 به الشك دون على اعتبار اليقين من الحفظ لدلالة خبر ذراع السابق على اليقين في الاولتين بهذا اطلاق هذا الخبر
 على يقين في المغرب ولو اريد بالسهو غير الشك اكد من حيث دخول الاولتين وبصير معونه على
 الاجزاء ولا مانع من اختصاص المغرب بما ذكر يمكنه الجواب عنه بان القول في الاولتين بالشك للاجزاء محل كلامه ورد
 الشك هنا لاستلزام اليقين في الاجزاء لان الظاهر من قوله عم افعال يست مثل الرباعية فيكون على الحكم بنحو السهو
 في الاجزاء لان الظاهر من تعليق الشك بها اما في الزيادة او في النقصان بعد كمال الاولتين او بعد خلاف الرباعية
 ويرى هذا ان السفع لو اريد به ما يشمل الشك لم يتم الفرق لحصول مشاركة النية فينبغي تأمل ما ذكره فقد خسر
 في نظري القاصر من عروق على كلام واحد من اصحاب في المحل فانه نقل عن الشيخ ابن حجرين باب قوله
 في كتاب المفتح بان من شك في المغرب ولم يدركه يد هو في اربع وقد احرز المسألة بصفها اخرى كما به
 بالشك وان ذهب وهمه الى الثلثة سلم وصلى ركعتين وهو جالس ثم ان العلامة احتار لاعادة سوا كان في الرباعية
 او النقصان واستدل باخبار منها الخبر بمقتضى عنه وفي اخره ليست مثل السفع الرباعية وهذه الزيادة
 لم يقع على ما خذها وقول العلامة سوا كان في الزيادة او النقصان على الظاهر يريد به الركعتان والاجزاء
 استدلال بما سبق نقلها في الباب السابق وغيره حتى ان اجماعها ايضا حاصل فليتا مل واما الثاني فاقضيه منه
 قوله اذا جاز الثلثة الاربع فاعد صلواتك يقتضي مفهوما ان لم يتجاوز لا يقتضي الاعادة وبجواب عن ذلك
 بان المقصود اذ عارضه منصرف غير لا يعتد بدلالة وما عساه يقال ان ما عداه لا يخ من اطلاق وهو مفيد
 يمكن الجواب عنه بعدم معلومته القائل على تقدير صحة الخبر واطلاق في الاخبار ايقم محل كلامه ولا بعد ان
 يكون ذكر ذلك والاربع لبيان الفرق بينهما وبين الرباعية كما تضمنه الخبر الاول من انها ليست كالسفع على
 هذا فورد الخبر محل الاستنباط فليتا مل وفي ثبوت هذا السند عن الفضل قال ما ائنه عن السهو فقال في صلوة المغرب
 اذ لم يحفظ ما بين الثلث الى الاربع فاعد صلواتك ولا يخفى ان ما نقله الشيخ هنا فيه نوع بعين الحديث وفي خبر
 بت دلالة على ان الحفظ في المغرب معتبر بوقوع ما مضى القول فيه من ان اخبار الشك في المغرب والنجس مطلق
 في الاطال الا ان الظاهر عدم الخلاف في اعتبار النجس فالجزم بوقوع الجزاء الذي نقلناه سابقا غث في حكم
 النجس والالقاء بالظن فيها كما ظنه شيخنا بدعي سمع واستأني الاخبار الدالة على ان الظن كثر في تناوئها
 للبحر والمغرب تأمل ان بيانه من ذكرها واما ما ذكره الشيخ من الاخبار السابقة تدل على المغرب وهو صحيح والكلام
 في التاكيد غير اما الرابع والخامس فما ذكره الشيخ وفيما من الدلالة على ان السهو يقع في التسليم دونه اعداد
 المسئلة فيه دلالة على ما قدمناه من ان السهو اضيق في المغرب راجع الى اعداد في الركعات وقد تقدم منه
 منه في الاخبار الواردة في صلوة العدة المنافية لما مضى منها ان الشك الذي يوجب الامارة اما هو اذ لم
 يكتم على اما من ظن فلا وجهها كلامه فيقضي ان السهو اذا وقع في التسليم لا يضر بحال الصلوة خلاف ما
 وقع في اعداد وظاهر قوله هنا وهناك ينبغي معاينه لان السابق يقتضي ان من لم يدركه صل في المغرب جيب
 ربحان مع الشك في المغرب الاول متيقن في بعض الاوقات ومقتضى قوله هنا ان السهو في الاعادة

مكتابه وقد لعزم معلوم فلتأمل وما عساه يترجعه على الشيخ مستعده في المنزلة انه صحت
 في الاول ظاهر دلالة على ان من سلم في الركعتين الاولتين من المغرب لا يجيدها وما تضمنته عن عدم ذكر السهو
 والكلهم موافقه بان السواد من حيث اسطلاح والمجوز امر آخر ربما يقال ان كلامه فيهم حديث كلوه مدعى انه
 كلام وقع عند ان الاعام يقتضي قول قد فهم معه ليحل الحال ويجاب بان كلامه لم يكن حديثا منهم بل على وجه تقدير
 عليه الامام في صريح الرواية اذ يجوز ان يكون الاصحاب عزم معتمد المقول في رد الامر ولا يخفى اشكال الجواب بقوله
 قلت ولكنني احيد فانه متأخر عن كلامهم المصدق لوقوع التسليم في غير محله معناه ان اعتبار انعكاسه في المصلي
 غير معلوم ويحتمل ان يكون قوله ولكنني لا احيد من قبل المستثنى في المخلوق وفيه ما فيه وبالحمله احيد عني
 في رواية لاحد الان والشيخ كما تردا حمل الكلام وذكرت في جوابي التهذيب ما لا بد منه مفعلا والاكال على ضعف
 الرواية شكل رواية الصدوق لها وما تضمنته من قوله انا بعيد لم يظهر المراد من لم يدرككم صلى الله عليه وآله
 المذكور فيها وهو تحقق الركعتين لانه متساو لمن لم يك في المغرب ولم يحقق الاولتين وفي الظاهر دلالة
 مير عبيد وما تضمنته من حديث ذي الثمانين لا يخفى من اجمال لكن الشيخ في زيادات التهذيب روى قصه في التماس
 طريق صحيح عن سعيد الاعرج مائة بالاحبار المذكورة الحكم واما قول الشيخ من جهة السهو للكلام فيه محله وقد
 تابع الصدوق في تحاريف السهو عن الامام ع الا من يدعيه والعجب من عدم تعرض الشيخ في الخبر السابق في الباب
 الذي قبل هذا لرد الخبر وقد تضمن قصه النبي صلى الله عليه وآله واما الثاني فقد ذكر العلامة في المحل في قوله
 واحبابنا بطعن في السند وغيره في ان دلالة على النسخة من قوله غير واضحة الاستكفاف اظن تركه اولي ما
 حمل الشيخ على الموافقة للمغرب فحاله في البعد اظهر من ان يخفى والمحل على غلبة الظن يحتمل في الجملة امار الحديث بالضعف
 وهو من ان سامي منه رم من انه لا يرد الخبر بالضعف في السند لا ان في مكان محله وينبغي ان يعلم ان ما تقدم
 من بعض الاخبار الدالة على الاخذ بالجزم وما رواه الصدوق في الفقيه عن عمار عن ابي عبد الله ع انه قال انه جمع
 تلك السهو في كتابي متى سكبت فخذ بالاكتر فاذا سلمت قائم ما طنت انك لغضت رجا يد على قوله بن بابويه
 ادو حفظ بقضيله تلك الكلف لا محمد عنه وما تضمنته الخبر ان من قوله لا يقتضي ابد حمل الكلام الاحتمال بورد
 احف الحكم فيه عن غير اهله فماد بالعضا الحكم ويحتمل القضا الاعادة ويحتمل ان يراد ان هذا لا يحكم به غيرهم
 عليهم السلام وهذا علم الحقيقة صلوات الله عليهم نفي سائر الاول انه يحتمل ان يكون الاعادة في جزء العمار
 على سبيل الاستيلاء عند ثبوت غير ذلك من المأمور وعلى هذا فكلما لا يضر بالحال بعد كلامه والتعبير في الحديث
 بانه اصوب منهم فعلا بما دل على انه لو لم يجاز واسكاله تعدد الكلام عمدا واضح الا ان يقال ان كلامهم لفائدة
 لا بد منها وفيه امكان الاساق الا ان يقال ان المراد بالكلام ذلك وفيه بعيد ويحتمل ان يكون نقصهم لسبب
 الكلام وفيه ايضا ما يخفى وبالحمله فتمام تحقيق الرواية بطلب من حوائج التهذيب وانهم شاعرا ذكرناه قلت في
 الثاني فقد خبر ذكره استغنى عن الفقيه ان من شك في الاولتين اعاد من شك في الاخيرتين عمل بالهم وغير
 خفي انظر خارجة عنه من حيث ذكر الاخيرتين والدخول في الاولتين من المغرب بما استفاد تسبعا وحجاب بان

سواء فحدثت يد على ان العشرة كعات بغيرها البقن والسعة بعتر فيها الوهم ليجعل ان جعلت
على اخيه الغرب والمقان الدخول محل من فلا ينسب ولا الحق على سكم الاجم الا بالكلف انفع كونه فيسعى منهم
الحسين بن سعيد

عن ذلك

عن حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن رجل صلى ركعتين هي ام اربع قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين
فاخذه الكتاب ويقرأ ويسلم عليه في محبت يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان
عن ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عن رجل لا يدري ركعتين صلى ام اربعاً قال يشهد ويسلم ثم يقوم
ويصلي ركعتين واربع سجرات يقرأ فيها فاتحة الكتاب ثم يشهد ويسلم فان صلى اربعاً كانت هاتان اثنتان
وان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربعة وان تكلم فليجد سجدة في السجود عند عن علي بن ابي حماد
عن حمزة عن زرارة عن احمد بن محمد بن مسلم قال قلت له من في اربع هو او ست وقد احرز الشك قال
يركع ركعتين واربع سجرات وفيها فاتحة الكتاب ويشهد ولا شيء عليه واذا لم يدري في ذلك هوام في
اربع وقد احرز الشك قام فاصاف اليها اخرى ولا شيء عليه ولا ينقص البقن بانك ولا تجلس اليك في البقن
ولا خلط احدهما بالآخر وكل من ينقص الشك بالبقن ومع على البقن فينبني عليه ولا بعد بالشك في حاله
من الحالات فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابي عمير عن محمد بن ابي عمير عن ابي عمير
ركعتين صلى واربعاً ولا بعد الصلوة فلا ينافي الاخبار الاولى لان الوجه فيه ان يحمله على صلوة لا يجوز فيها
الشك مثل الغداة والمغرب على ما قدمناه في الاورد واضح الصحة والثاني فيه محمد بن عيسى
عن يونس وقد مضى القول فيه مفضلًا واما ابن مسكان فلا يبعد ارجاء كونه عدليه لان باب الاحتمال واسع
والامر سهل والثالث حسن والابع صحيح ومحمد بن ابراهيم بن مسلم كان العلان بن زبير والاصلا عن ابي اصح
كما بيناه مراراً في الاورد والثالث استدله به بعض القائلين بان الشك في الصورة المذكورة
لا يبعد الظان والفقير محكي في الحج عا ذكره عن الشيخين وعلي بن ابي عمير وابن ابي عمير والسيد المرتضى وفي
الصلاح وابن البراج وابن ادرس ونقل عن ابي جعفر بن بابويه وفي المفتح القول باعادة الصلوة ثم قال
يعني ابا جعفر وروى انه يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين اذا عرفت بهذا فالجز الاول صريح في البناء على الاربع
ثم صلوة ركعتين قائماً يفتحه الكتاب وقوله عليه السلام ليس عليه شيء احمل المراد به سجود السهو واحتمال
ما بع الا انه او محتمل كاحتمال في الاعادة والثاني كالاول الا ان فيه سجود السهو للكلام ولاخ من الجمال
اذا الكلام محتمل لان يكون في الصلوة او بين فعل الاحياط والصلوة وقد يقرب الثاني فيه وسعده عدم
تحقق الجزية من الصلوة واحتمال الكمال في الاحياط مستكمل في السهو كما قبل وقد عرفت ان يراد بالقول
فان صلى اربعاً ان علم انه صلى اربعاً وحيث يكون قوله وان صلى ركعتين مراد به ان علم فلو فرض وقوع الكلام
بين الاحياط والصلوة او فيه او فيها سجدة للسهو فليعلم وقد روي الصدوق في الفقيه صحاحاً عن
الحلي مدلول الجز الثاني من دون ذكر سجود وظاهر العمل به فكانه رجوع عما في المفتح واما الثاني فاصح كما عرفت

نقد

دلالة على مدلول الأولين كالعلامة وربما يقال انه يدل على البناء على الأقل المتيقن والتمام والركعتان المأثرتان
 بغيرهما بلطف الجزأين الصلوة لا يقال ان تعين الفاعلة في الجزئين كما هو الظاهر بل على اعتبار ركعتي الاحياء
 وفيه ان لا يربط احدهما بالكتاب في الجزئين موقوف في كثير من الاخبار مع ثبوت السبب وبالجملة فلا أقل من
 الاحتمال معه لا يتم الاستدلال ولا يخفى دلالة على عدم وجوب التسليم اما في الصلوة او في الاحتياط الا ان يقال
 ان التسليم اسم للمجموع حتى التسليم وفيه ما فيه وما الداعي فقد نقل العلامة احتجاج بن بابويه واحباب عاينهم تسليح
 وردا مكان حملته على الشك في حال القيام كانه يقول لا ادري قاضي لنا فيه او رابعة ولا يخفى انه لو قال قل كما لا يجوز
 كان وجوبه ان يعلم ان في الجزأين شك على الاحتمال دلالة على ما نقل عن السيد المرتضى من البناء على اليقين
 في شك في حمله وما ضمه من قوله ولا نقض اليقين بانك قد يقال انه صرح في نفي احتمال ارادة الاحتياط من
 الركعتين والركعة فلا وجه للاحتمال ويمكن للرب ما به يحتل ان يرد لا يفسد اليقين الاول بانك فينبط الصلوة
 وح لا ينافي البناء على الأكثر وفيه ان المتبادر من عدم نقض اليقين الاول بانك فينبط الصلوة عدم رفعه بالبناء
 على الأكثر يستلزم عدم الالتفات الى اليقين والابطال لليقين معني ابطال الصلوة لا وجه له فان ابطال اليقين
 يحقق دون ابطال الصلوة كما هو واضح ومن هنا يعلم ان الاحتمال الذي ذكرناه في الجزأين كارتعاب وما عساه
 فقال ان عدم نقض اليقين بانك محتمل ان يرايه عدم تغير اليقين عن كونه نفسا بانك فاليقين الاولين حال
 فلا يبرهن ان عدم اليقين في الاولين اذا حصل لزم البطلان لما مضى في جزئية الدال على اليقين في الاولتين وح
 فادجرا البناء على الجزم او على الأكثر والاحتياط لم يمان فائدة وهي ان اليقين في الاولتين لا يضر الشك عن قوله
 الا ان الظاهر بعد عن السياق وما قد يقال ان اليقين في الاولتين ان اراد به تعين فعل الركعتين فقط فلا ريب
 ان الشك في الرابع يرفعه وان اراد به تعين الاولتين في الجملة بمعنى الاعم من كونهما وحدهما او مع صفة الجزئين
 فالشك ينافي اليقين بالانفراد عن الجزئين عيانا بان هذا لا يضر بحال تعين الاولتين اذ هو حاصل في الجملة
 وذلك كما في الصحة نعم ما ضمه الجزم من قوله ولا يدخل الشك في اليقين لاح من اجمال ادخل ان يراد ان لليقين
 حكما وانك كما فلا يدخل احدهما في الآخر وهذا لا يخفى انه لا يطابق حكم الرواية من البناء على الجزم او على الرابع
 ان ان قال انه حكم الا يدخل به الاول ويحتمل ان يراد ان الشك في الجزئين لا يضر كما تعلم بيقين الاولتين فثبت
 على الرابع ليكون ادخلت حكم الشك في حكم اليقين وهذا كما ترى يطابق اول الرواية وحيث احتمال ردة البناء
 على الجزم في جميع دفع الشك او في هاتين المسألتين او في الآخر وقوله ولا دخل احدهما بالآخر معناه
 كقبي لا يدخل الشك في اليقين وربما يقال بتقدير القول بالبناء على الأكثر عيانا لجزأينا في ذلك لان عدم الاحتمال
 والخلط يتحقق بان حكم الشك في الاحتياط دون اليقين فاليقين بينهما حاصل اما قوله ولكن بعض
 الشك باليقين فواضح عن ان الظن ايضا يقيس الشك في المقام فلعل المراد باليقين عدم الشك اعم من
 اليقين الا انه ليس كذلك بان اليقين لا يريده هذا المعنى كان في جميع ما ذكرنا وسلك في الاولتين ويمكن ان
 يقال ان مفاد الرواية اليقين والظن مستفاد من غيرها ولا يخفى ان قوله يتم على اليقين ولا يعتد بالشك عيانا

يعطى علم جواز البناء على الشك ونحوه وان كان الاحبار باصحة خلافه ويكون توجيه قوله ونعم على التفسير بان
مردد عدم نقض الشك اما عدم الاستدلال بالشك فمستطاع لان يقال ان المقصود عدم الاعتداد بالشك في
دون رحيته او عدم اعتدائه مطلقا بل في بعض الصور الواجبة في الاحبار وليس مراد ذلك وان يحسن
صور الشك لا يعلم فيها باحكامه هذا ما يحضر في الباب في كسب غامض الحديث فيمنعني تأمله لانهم اوردوا
ذلك في الاحباب غير ان بعض محققين مناجرينهم قال بعد ذكر الخبر اجمالا انه اذا ثبت ان اصل ما
الذي كان يقينا وان حكمه باق ولا يبعد شك ولا يخفى عليك لعل فيما وجه من ان مقام يقيني وحديث
الذي سمعته من كلام المخ يعرض ان الصدوق قال لا بالاحادة في الصور المذكورة وان السبل والاحتياط روي
وفي شرح الارشاد الحديث قدس سره ما يفيد ان الصدوق قال لا بالاحاديث ويمكن ان يكون استفادة ذلك من حيث
ان ذكر الرواية مع عدم ردّها سبعا باحصاء العمل بما يفيد قوله الخبر وحتم ان يكون ذكر الرواية في
المعقبة مع اعتمادها على ما ينقله فيه يدل على الخبر اذا انضم الى كلامه في المنع وفيه ما فيه وبالحمل على الشك
بالخبر يعارض الاحاديث لم ينعقد اجماع على خلافه وفيه روي الشيخ عن الحسن بن سعيد عن حماد
عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال اقام الله اربعاً صلياً ام ركعتين فقم واركع ركعتين ثم سلم
واحد سجدين وانت حالتين ثم تسلم بعدهما وهذه الرواية ضعيفة السند الا ان فيها تأييدا للمادة على البناء
على الاقل اذ الظاهر الركعتين المأمور بهما تمام الصلوة وما تضمنه من سجود السهو لعله على الاحتياط
وربما كان قرينه على عدم تعين البناء على الاقل وينقل عن الشيخ انه حمل الرواية المذكورة على من حكم في الصلوة
بالسنة الى سجدة السهو في سجدة واحدة

احمد بن الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد عن حماد بن حوز
عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله ع قال ان شككت فامد في تلك كنت ام تسنين او في واحدة او اربع فامد
الصلوة ولا تعقل على الشك
قال ان كنت لا تدري كم صليت ولم يبق وهك على شي فامد الصلوة فاما ما رواه احمد بن محمد بن الحسن بن علي
بن يقطين عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه قال سالت ابا الحسن ع عن رجل لم يدري كم صلياً واحدة ام تسنيناً قلنا قل
تسني على الحرم والذي يتيقنه الحرم استيناف الصلوة على ما بيناه ولا امر بسجدة السهو يكون سجدة على الاحتياط
لهذه الصلوة فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن معوية بن جكيم عن عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله ع عن رجل
صالح قال سالت عن الرجل يشك فلا يدري واحدة صلياً او تسنيناً او قلنا او رجعاً لم يثبت عليه صلوة كان
كل ذلك قلنا نعم قال فليصلي في صلوة ويقوم بآية من السجدة التي كان في شك فانه لو شك ان يذهب عنه والوجه
في هذا الخبر تسنين احدهما ان عمله على النافلة وليس في الخبر انه شك في صلوة فليصلي والوجه الثاني
ان يكون المارد من كثر سهوه ولا يمكنه التحفظ اذ كان في صلوة لانه اذا وجب عليه الاعادة فهو
من سائر السهو فلا تنفك من الصلوة على حال فاما من كان شكه احياناً فانه يجب عليه الاعادة حاشاً
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن حوز

احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن حوز عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد عن حماد بن حوز
قال المصلحة في سجدة واحدة في الاحادة وحكم الاحتياط
سجدة واحدة روي عنه الشيخ في بعض النسخ ان السهو في
واحد او تسنين او في واحدة او اربع فامد
على ان السهو في الركعتين او في واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
ح كسب وهو الذي ينعقد عنه ابن السني وعلل من الشري
وقد روي عنه ابن الصبيان وهو غير موثق وان سمي
بن محمد ع واهن السهو في سجدة واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
قوله عنه السهو في سجدة واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
بدلالة ما في الباب فانه ابتداء السهو في سجدة واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد عن حماد بن حوز
الطريق الى صاحب الكتاب فاشبهه مرجع الضمير
قوله احمد بن محمد بن عيسى وقد قال بن عطاء بن رستم في
حيث جواز البناء على الشك في هذا الشك وما ذكره
الشيخ في رواية بعد خبره ان السهو في سجدة واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
وسجد في السهو لا وجوباً ولا استحباباً باجماع علماء الشافعية
بالجمل على كل سهوه وهو بعد من الاول والاولى البناء على
الحرم لا يخطئ ابن علقمة في السهو في سجدة واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
التأمله ولا ينافي فيه كونه السهو استحباباً باجماع علماء الشافعية
من كل جهة على السهو فامد في سجدة واحدة او في تسنين او في واحدة او اربع فامد
على التأمل في هذه الشكوكات هو المشهور بين
المحققين

في هذا وانفتح لان حاصل العيني ان من شك ولم يقع وهمه على شيء فهو من مذهب بعيد وهو يتبين ان امر
 هذه الامادة المان يقال ان التفسير بعد التحصيل بالجزء الاول على معنى ان من لم يدرك احد الامور المذكورة في الخبر
 دور وعدم لدراة لا يقع وهمه على شيء ولا يخفى من كلف خلاف ما اراد ابتداءً بالاول وجعلنا عدم وقوع توهم
 حصول الشك فانه حاله التكلف الاول وقد يظن اتحادها بالاول والتأمل فيه واذا عرفت فاعلم ان هذه الرواية
 روحها كليتي بطريق فيه يمدح خالده وقد ذكرناها سابقا في حكم الظن في الاوليتين حيث استدل بها شيخنا قدس سره
 حتى لا يفي المذكر ذكرها في مسئلة من لم يدرك صيغة مسئلة بها على حكم واصفا لها بالصحة وفي نظري القاصر
 ان الاستدلال بها على حكمين لا يخفى من تأمل لان الاستدلال بها على حكم الظن في الاوليتين يقتضي شيئا من مذهب
 كما صلى المذكور فيها للاوليتين والاخيرتين او للاوليتين وحدهما وللأخيرتين وحدهما والثمول يصير الحال
 في الأخيرتين وحدهما خارج فلا يتم الاستدلال بها على حكم الاوليتين بالانفراد وربما يمكن التشديد الا ان علم ذلك
 المعرض له غير لا يوجب هذا وما التالك فدلالة الله على البناء على الحزم في صورة الشك بين الواحدة والاثنين والشك
 بالمعارضة للاول غير ظاهر لان الاول غير ذكره الاعادة فيه نصيحة الاربع الا ان يقال ان المقصود عدم تحقق
 الاوليتين فاذا دل الخبر على انه لا يضر حصلت المعارضة بنية وبين الاول نصيحة الاربع لا دخل لها فان قلت هل معا
 رضة الثانية واصحة ام لا قلت لا ووضح لها يجوز ان يكون الثانية مطلقة والاولى مقيدة ويرجع حاصل الامر
 ان من لم يدرك صلى هو التالك في نصرة الرواية الاولى وامامنا فنته الثانية من البناء على الحزم فقد تظن ما فانه
 ما دل على تحقق الاوليتين بل وطم الاوليتين لان التحقق وان ظن حصوله بالبناء على الواحدة حيث انه اذا بان ان
 فقد بعد الاوليتين حراما الا ان احتمل وقوع الاوليتين سابقا يقتضي عدم تحققهما على وجههما والظاهر من التحقق
 ذلك الا ان يقال لان التحقق مرجعه الى الدليل فاذا وجد عليه عاية الامر في صورة لا يوجد الدليل يقال لا بد من
 التحقيق على الوجه المأمور به وامامنا الضن فذلك وجه السنج في اعلى مراتب التعديل لا وجه له لان سمو
 مع الاطال يتوقف على مراعاة الرواية ليعال انه بعد وقوعه عارضا للعلو هكذا في المسئلة التي وقعت عليها ولا وجه
 له في ثبت دون جزار الصلوة والذي يقتضيه ظاهر الخبر العمل بالمتيقن واحتمال استحباب سجدتي السهو والوجه
 لاحتمال الزيادة لكن احتمال الزيادة وحدها لم آفت على القائل به وقد يشعر به كثير من الاخبار كما يعرف بالمتبع وماتبا
 من كلام الصدوق ثم ان الخبر لصحة عنه رعايوي الفقه المنقول في السلوك بالآخذ بالمتيقن وقد اجاب عن الرواية
 العلامة في الخ على ما نقله شيخنا قدس سره بالجل على كفة الشك ولم آفت عليه في الخ وهو غير سب لان كثير الشك لا سبي
 على الحزم بل على العمل المشكوك فيه ونقل شيخنا قدس سره ايضا عن الصدوق في الفقيه القول بجواز البناء على الاقل
 في مسئلة من لم يدرك صلى والذخيرة في الفقيه ودوي عن علي بن ابي حمزة عن العبد الصالح وذكر الرواية الرابعة
 ثم قال ودوي سعد بن السبيح في حديث من السجدة على رقبته ولم يجد سجدة السجدة السجدة بعد التسليم
 ويتصور تسجدا خفيا وقد روي انه يصلي ركعة من قيام وركعتين في جالس وليسيت هذه الاخبار مختلفة
 وصاحب السهو بخيار راي جز منها اخذ فهو مصيب ودوي عن ابن عمارة قال قال ابو الحسن الاول ع

ببناءه والذي يؤكد ذلك ما روه محمد بن محمد عن محمد بن خالد عن الحسن بن علي عن معاذ بن مسلم عن عمار بن
 الساجي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كل ما دخل عليك من السنن في صلاتك فاعمل على الاكثر فاذا انقضى فامطأ
 وعمل ان يكون بغير محض صواب بالموافق فان الافضل في التوافق للمينا على الأقل على ما بيناه فانما روه
 من احمد بن يحيى عن يونس بن روح عن صفوان عن عبيد بن عاصم قال سالت عن رجل لا يدري ركعة ركع او ثلاثا فان سئ
 على صلاته على ركعة واحدة بقراءة تحت الكتاب وسجد سجدة السهو فالوجه في هذا الخبر ايضا ان عمله في الصلاة
 لان السنن فيها المينا على الأقل وليس لك في الغايض ^{في} في الأول حسن والثاني صحيح على
 تقدير اتحاد حماد بن عثمان لانه الراوي عن عبيد بن زياد في الرجال اكثر له اتحاد حماد محل كلام وقد وصف الرواة
 بعض محقق المتأخرين وسبقه شيخنا قدس سره بالصحة ولا اقل شيخنا حكم باتحاد حماد مع الراويين من كان جازيا
 والثالث فيه محمد بن سهل وماله لا يزيد على الاحمال وفي الحديث عن محمد بن سهل عن ابيه وهو الصواب لان
 الفقه روي بغيره عن سهل والراجح فيه محمد بن خالد وقد تكرر القول فيه والحسن بن علي هذه اشراك بين
 وما عساه يق أن الظاهر كونه بن عبد الله بن المعيرك لان الراوي عنه في النجاشي البرقي يدعيه انه خلاف الظاهر
 لاحتمال البرقي لا حماد وما وقد ذكر الشيخ في العفريت ان الراوي عن الحسن بن محمد بن علي بن محبوب ومروته احمد بن
 هذا ان ابن بطه روى عن احمد بن محمد بن خالد والراوي عنه محمد بن خالد في السند ومعاذ بن مسلم فالعلامة في الخلاصة ذلك
 انه ثقة ولم يقف عليه في غيره موثقا لم يستفاد من الفقه في باب الصوم اذا صحت الرواية يوم الفطر بعد ان
 مسلم هو معاذ بن كثير مهمل في رجالنا نعم من كتاب الشيخ الا ان المعيد في ارشاده ذكر انه من سبوح النجاشي
 ابو عبد الله وثقاه وعدمه المفضل بن عمر وهذا يجب نزع النجاشي قال ان المفضل بن عمر فاسد الحديث
 والنجاشي ثبت واحتمال كون توثيق المعيد سابقا لعبد الله ايضا ادلاخيه عليه رجوعه وبالجملة مثل هذا يرجح لوجه
 كما مر في الحديث بيان والخامسة عشرين وهو ابن حماد رواه صفوان عنه في العفريت وقد وثقه النجاشي
 قائلا انه كان قاضيا ^{حس} في الاول ظاهر صدقة الدلالة على ان النك في الاولتين يوجب الاعادة
 وقد يوجب به ما دل على اعادة من لم يدرك في واحدة او اثنتين اولنا الا ان يقال يجوز احتصاص بعض السنن
 اذا حصل زيادة النك واما محجة لاخ من اجمال وقد ذكر بعض محقق المتأخرين رحمه الله ان لمراد بن موه
 في الثالثة اكمال الحديثين ومعنى المضي في الدلالة المينا عليها وتخيلا قدس سره في فوائد الكتاب وعجزها
 ان المعلوم كونه المراد بالركعة الثالثة المتروكة في كونها نالة اربعة قال قدس سره في فوائد الكتاب مقتضى
 ذلك البناء على الأقل في هذه الصورة ولم يعرض عليه السلم بحكم النك بين الاثنتين او الثلاث قبل دخوله في
 النالة وربما كان في ذلك استبعاد البطلان على ذلك بحمل رواية عبيد بن زياد لان المطلق حمل على المعيد انتهى
 وفي نظري القاهر الوجه الاول اولى الاعتبار اذ على الثاني يلزم عدم جواب السؤال وهو عز لا توثق واحتمال
 استفادة من الغايض حيث ان من لوازم النك بين الثلث والاربع النك بين الاثنتين والثلث فاذا انا
 لان الصحيح هو النك في الثلث والاربع كما عزم ليس يصح فيه من المكلف ما لا يخفى والاضافة اليه الاستعانة

في رده كمال السجدين من الدخول في الثالثة ويكون من قبل بحار المسارح بعد المجرى الثاني في الصورة
المذكورة ويحل الثاني على الاستحباب في الاعادة وربما يرد الاستحباب ان حدث لا بعد الصلوة فيه اذا احتضر
في الثلث والاربع فاد الاعادة في كل ما عداها والظاهر انه منقذ ولا بد ان يحل المنع الاستحباب في الثلث
والاربع الا ان يقال ان الاستحباب في الثلث والاربع ايضا موقوف او يقال ان معنى المنع ما عداها ففيه
احتمالين يرد بها كما في بعض الاخبار الغر السليمة الاسناد في ثبوت المنع مطلق الاعادة عنه لان
الاحتمالين يحل يرجع بيانه الى الامام ع كفي الاعادة مع وجود المصادق فليست من رما حمل الشيخ في
اعلامه التعليل لا وجه له في قوله ع اما ذلك في الثلث والاربع الا ان يقال ان عرض الامام ع على
الناس ان يردوا في كل مكان لا وجه له فانه خاص وفيه ما فيه واما الثالث فقد مضى من القول فلهذا
ما يخفى عن الاعادة وترجيح الشيخ ع في الظاهر لان البناء على المفتان مع الطعن يقتضي وجوب
الانعام فكيف يقول ويصلي تمام استحبابا ولا عقل مراده ان البناء على المفتان مع تعلل تمام الصلوة مستحب
ووجود الاعادة فيكون الانعام مع الاحد بالجزم افضل الغزير واما مع عند العزم فالأكل العمل على الاكثر
والاحتمال المحتمل عنه بالانعام لكن لا يخفى ان مع غلبة الظن يخرج عن حكمك انك اذا اقل في نفسه منقذ
واما انك في كون الأقل معروفا ارفع غير فاذا حصل الظن بالربل اتقي التثنية لان يقال ان مراده
عدم تعين الأقل بل طئه فقط واحتمال ارادة الشيخ ان الانعام مستحب ثم يعيد في عاهة بعد واما قوله
على ما يباه فلا ادري البيان في ما اذا فعل مراده بالبيان في غير هذا الكتاب وقول من مك بن الحسن
والثلاث بخلاف بعد الفراع بركة من حلسا او ركعة قائما بقوله او ثم يريد به اداني ما هو علم للفقهاء
ما تضمنه الخبر من الشاهد الخفيف فهو كناية عن سيجر السهو من الظاهر لسبب في العمل ما يظهر
من الفقيه وقد مضى اما قوله كذا من اول الصلوة واحزها وليس في الفقيه ومردفه بحمل واحتمال ردة
البناء على الجزم في الاوليتين والاحتمالين له وجه مؤيد لقول بعض اصحاب البناء على الجزم في جميع اشكال
احتمالات يرد شهادته سجود السهو او سجده كما يجب في التثنية المعلق بالاوليتين كذا يجب في الاحتمالين
وكما يجب بعيد واما الرابع والكلية في ذلك في بعض سورح لت الاخبار على اقل منها ونحوه بان يتم
حضر يحمل البناء على الاكثر مع لاحتمال على الخوار الرابع والبناء على الأقل كذا من دون رجحان كس الشيخ
لا يوافق ما اطلقه سابقا هذا الخبر كما لا يخفى ولعل المراد بقول ما طئت التثنية او المراد كذا وضعت بعد الصلوة
المقصود لا يكفي بالاحتمال وفي الفقيه روي عن عمار هذا المعنى اما حمل الشيخ على التوافق فلا وجه له
عندما تضمنه الرواية من قوله ع ويشهد له الا ان يقال ان تشهد النافلة وفيه علم ما فيه واما الجزم الا
ما حمل على النافلة راجحه سيجر السهو لا تجب استحبابه في النافلة وعنه من التاويلات منطوق ايضا
انما في هذا انما في قوله ع علمت بابونه القول بان من مك بين الاثني والثلث ان ذهب وذهب
الى الثالثة اصناف الممارعة واداسم على ركعة بالمجدوعها وان ذهب وهمه الى الاكثر عليه وشهدني

رد في باب مسح الرجلين ما يقتضي ان يخرج خالدا اما زبدي او عاي
 في الاول ظاهر الاطلاق
 في الزيادة في الصلوة مستنبط من اليقين غاية الامر بما يدعي ظهور الزيادة في الركعات اما المكروه فتناظرنا
 في غيرها فاستمع الكلام فيما يقتضي التقييد والثاني كالاول الا انه ليس فيه اعتبار اليقين فهو مطلق ولو
 مقتد من هذه الجهة اما الثالث فله اختصاص بالظهور في السواء وظاهر العرب البناء عليه فكان الزيادة
 برجع عرفها الى رابعة الظهر لكن بعد توجيه الشيخ لا يظهر تفاوت بين الظهر وعزمها واصل الاختصاص
 الرابعة مع توجيه الشيخ لوجه له بل ينبغي اختصاص الظهر بركن الرابع بدلي على الترتيب احسن الظهور في الرابع
 في القول عن الشيخ في جملة من كتبه والسيد المرتضى وابن بابويه القول بالاطلاق مع زيادة الركعة سواء
 الرابعة وغيرها جلس في آخر الصلوة او اعلى هذا ظاهر عبارة السراج وينقل عن الخلاف الاحتجاج بتوقف عتق
 الرد على الاعادة والتابع للجلوس بقدر التشهد ابو حنيفة بناء على ان الذكر في التشهد ليس بواجب ولا ينبغي
 منة الجزم الاول عليه ايضا ويجوز على الجسد القول بان الجلوس مقدار التشهد في الرابعة كاف وفي الخ
 حثان ونقل شيخنا قدس سره عن المحقق في المختار اختيار القول ايضا لكن العلامة في الخ استدلالا باحاصله
 ان مع الجلوس قد كثر التشهد في الرابعة قد اتى بالمسوية لانه مكلف باربعة ركعات وقد فعل وما
 اورد على نفسه من انه مأمور به بالتشهد ولم يأت به وما ورد بترك الزيادة ايضا ولم يفضل احاب عنده ان
 الامر بالتشهد للذاكر دون الناسي ولهذا لم يجب الاعادة ببيان التشهد لانه ليس ركنا وترك الزيادة حصل
 بالجلوس لانه بالجلوس اكمل صلوته ويكون قيامه عن صلوة نسي تشهدا والجلوس بعدها فلا بعد زيادته بل هو
 امر خارج اما لو لم يجلس فان هذه الصلوة منع الاخلال بشيء من ذلك لم يأت بما مروي به فسمع حب العهدة لا
 ما اخرج الدليل وقوله ان ارادته غير مأمور بالاعادة او القضا مع الطلاق فهو لا يقول بعين اعادة النسي
 مطلقا كالحج به في الكتاب من ان اعادة النسي لعدم الاتيان بالمأمور به وقوله انه بالجلوس اكمل صلوته
 لا وجه لان الاكلال فرع الاتيان بحال الاجزاء سواء كانت ركنا او غيره وعدم الاعادة بالاخلال بالواجب للدليل
 لا مجرد عدم الركز وقوله ان القيام عن صلوة نسي تشهدا فيه انه لم يجلس كذلك اذ التشهد ليس ركنا سواء كان
 حلوته او غيره وحصول هيئة الصلوة مع الجلوس ان ارادته الصلوة المأمور بها وهي المجموع من الركعات والتشهد
 بعينه جامدا وان اراد بغير الركعات بغير مأمورها وبيان التشهد المأمور بقباه لو سلم تناوله للاجزاء يقال اذكر
 فيما اذ لم يرد ركعة في جملة لان المتبادر من الاخبار ذلك بتقدير سمر لها للاجزاء على انه يقال ان ما دل على
 زيادة الركعة مستلزم عند تلك الاخبار الواردة بقضاء التشهد بالتشهد الاول ولو نزل في ذلك قال
 حبان الرابع ههنا الدلالة على الجلوس تشهدا بركعاتها على ظاهرها بدلي على ان الزيادة لا بد منها من انزيد
 على بيان اصل التشهد الموجب للقضا ومن لم يجب قضا التشهد عند القابلين بمجرد الجلوس فعلم
 بغير انسيان التشهد الغير المضرب بالحال في الاخبار السابقة برأيه المجموع فلا يمكن ان يستدل بذلك
 الاخبار في عدم الاعادة هنا ويؤيد ذلك دالة بعض تلك الاخبار على ان الذي يقتضي التشهد بجلوس

لم يقضى ونعص وإذا رجع الخان الأحمر كان الاستدلال بها أولى من التكاليف التي لا يليق بكتبنا
 فقوله الخبرين الأولين وإن دلا على إعادة الإجماع كما قد مضى لا يخرجنا عن الإطلاق والجزان
 ما بينهما من القيد وفي القيد روي عن جميل بن دراج عنه والظاهر أنه الصادق ع لكونه قبل هذا قال في
 جمل صلى حمداً أنه إن كان جالس في الرابعة مقدار التشهد فعباده حايه وروي أيضاً عن العلاء عن محمد بن مسلم
 عن أبي عبد الله ع قال سأله عن رجل صلى الظهر حمداً فقال إن كان لا يدري جالس في الرابعة أم لم يجلس
 فليجعل أربع ركعات منها الظهر ويجلس ويتشهد ثم يصلي وهو جالس ركعتين وأربع سجدة ثلث ونصفها
 إلى الخامسة فتكون نافلة والطريقان صحيحان إلى جمل والعلاء في كلام متأخراً وغيرهم لكن قد يحصل نوع
 وقت في الأول لأن الصدوق في نسخة نقل طريقته إلى محمد بن عمار وهو صحيح لكن لا ندري
 ان غرضه الطريق إلى الرجلين معا أو إلى كل واحد واستبعاد الأول بقوله أنه كثيراً ما يذكر الطريق إلى
 الرجل وحده واليه مع غيره الآن يقال إن هذا مع بقرينة بالطريقين أحسن الاجتماع والافتراق والخالف
 جميل ليس كذلك وفيه إن الاحتمال مرجوح هذا ما حظرتي البال فينبغي تأملد وعلى كل حال الخبر معتبر برواية
 الصدوق وتأنيده ظاهر وأما جمل العلاء فظاهر لا يخفى من سافر مدلوله غير من حيث أن مقتضى الخبر اعتبار
 الجلوس في صحة الصلوة بل ظاهر الأول من الخبرين في الكتاب أنه كان علم بالجلوس فصلية تأملد وطاهر
 القائلين الاعتماد على ذلك ومفاد جمل العلاء أن مع عدم العلم بالجلوس يجلس ويتشهد ثم يصلي ركعتين
 ثم يجزئ عنه وجبراً لما في الخبر من العلامة في الخ أنه جعل جمل العلامة في جملة الأدلة على أن الجلوس كان
 مع عدم التنبه لظاهره وفي نظري القاصر مكان أن يقال إن قوله إن كان لا يدري كلامه مستقل وقوله
 جلس أم لا يتراد به بيان عدم الفرق بين الجلوس وعدمه في حال عدم الدراية بل لما يعبر بالجلوس في حال
 الدراية وهي الميقين فأدلم يده بالزيادة بل كان سائلاً كاسي بني على الأربع ويصلي ركعتين وهو جالس لا احتمال
 الزيادة فتكون نافلة وعلم ذكر سجدة السهو أما الاحتمال المتخير بينهما وبين الركعتين المذكورتين
 أوله السائل بهما أو يخرج ذلك وأما الجلوس في التشهد فتوجيهه سهو وهذا التأويل وإن بعد كونه لا به
 منه عند القائلين بالجلوس في التشهد فلو علمنا بظاهر الخبر أن الصدوق تعامل به لا بد أن يقال إن مع
 لسيان التشهد مع الجلوس يجلس ويتشهد وباتي بما ذكره مع الجلوس ناخلة إلى المذكور في الرواية
 ه وقد نقل شيخنا قدس سر عن المعبر الاستدلال ما احتار به أنه إذا جلس فقد فصل بين العرض
 والزيادة وبروایت زرارة ومحمد بن مسلم ثم أعرض عليه شيخنا قدس سر بأن الروايتين ظاهريهما أن
 المراد من الجلوس بقدر التشهد التشهد لسبع مثل هذا الإطلاق ويدور لحقق الجلوس من دون
 التشهد ثم نقل عن الشهيد وفي الذي أنه حكى جمل الشيخ المذكور في الكتاب وهو ما لا من أن
 المراد جلوساً والتشهد كما فهمه شيخنا قدس سر واستحسن التشهد جمل الشيخ ثم قال يعني التشهد
 فذكره في هذه الأخبار دلالة على ذنب التيام وإلى هذا القول ذهب ابن ادريس في مرآته فليأمر على الظاهر

أربع ركعات وجلس في دبر الركعة وتشهد العادتين وصلى على النبي صلى الله عليه وآله ثم قام ساهياً عن التسليم فخطا ما مسه
 بعد مذهب من أوجب التسليم فالصلوة باطلة ومن لم يوجبها فالأولى أن يقال إن الصلوة صحيحة لأنه ما زاد في صلوة
 ركعة لأنه بقيامه خرج من صلوته ثم قال شيخنا قدس سره انتهى كلامه يعني السجدة ثم وهو في محله انتهى وفي نظري
 لقام من الدين تأمل من وجوه الأول ما ذكره الشيخ هنا فيه أن قوله لم يخل بركته يقتضي أن المبطّل الإخلال بالركعة
 فالحال أن الإخلال بكل جزء مبطّل إلا ما حرجه الدليل لعدم الاتيان بالمسألة على وجهه وحرج بعض الأجزاء يدل
 لا يقتضي خروج الجميع ومن ثم حكم الأصحاب بأن الجاهل إذا ترك ما يجب فعله انظر صلواته وعدا ما استثنى وتديره
 ما ذكره فقوله والإخلال بالتسليم يقتضي أن العلة استحباب التسليم لا عدم ركيبه كما عطفه عنه من نقل كلامه
 وآخر الكلام بنا في أوله إلا أن يقال إن عرضه أو عدمه لا يبطال بالتسليم لعدم الركبة وإن كان واجباً ثم ترك
 عن ذلك بأنه غير واجب وفيه أن هذا يقتضي عدم الفايده في قوله وتشهد لأن الشهيد ليس بركن فلو إخلاله
 لا يبطال فإن قيل إن المطلوب للنسب والحرث أنه عدول عن الترجيح والمنع لا يدل على الشهيد صريحاً بل هو
 ظاهر كما نذكره الثاني ما قاله شيخنا قدس سره من أن الظاهر إرادة الشهيد للأطلاق صحيح في أن الأطلاق
 موجود في الأخبار كما سبق لكن جزم العلاء في الفقيه صرح في أن ترك الشهيد يقتضي صحة الصلوة مع الزيادة فلا
 وجه للجزم على الشهيد والعلة عن الجزم أن الظاهر في الخبر الأول من الخبرين الأخيرين يمكن توجيهه أما الثاني
 الظاهر من قول الشهيد خلافه الثالث ما ذكره الشهيد من دلالته الأخبار على نيب التسليم لا وجه له لأن عدم
 المبطال لا يدل على المنع بل يجوز أن يكون التسليم واجباً مع عدم الأطلاق بالنسبة ولو توسع في ذلك فخر العلاء
 دال على أن الشهيد مع وجوبه لا يبطّل وما عساه يقال أن ما دل على الزيادة للركعة يبطل كالخبرين الأولين مع
 الخبرين الآخرين على الصحة مع الجلوس هو المقتضي لقول الشهيد باستحباب التسليم فيه إنا دل على المطلق
 مطلقاً قابل للتشديد بخبر الرابعة أو الاستحباب سيما بعد جزم العلاء الرابع ما ذكره ابن آدم من من أن أنه على
 مذهب من وجب التسليم الصلوة باطلة غير مسلم لدلالة الأخبار المعتمدة على الصحة فلا مانع من وجوب التسليم
 مع الصحة وقوله مع الاستحباب الأولى أي فقيهه أن مع الاستحباب لا وجه لقوله لأنه بقيامه لم إذا انفزع
 من الشهيد وجوب الخروج من الصلوة وعلى كل حال فالزيادة إما أن تكون من أول الشهيد أو من آتاه وقبل
 التسليم بعد انفراغ من الشهيد وإطلاق الصحة مع استحباب التسليم موضع نظر يعرف وجهه بآدي نال
 إذا عرفت هذا كله وتحققته فاعلم أن الخبرين الأخيرين المحجوب عنهما بتقدير دلالتهما على فعل الجلوس قد مر
 الشهيد أو هو مع الشهيد والعمل على الإطلاق الثاني لا عضو من الظاهر في سؤال الأولى فاعلم أن على
 عدم المطلوب مع زيادة الركعة في الرابعة على الوجه المذكور فلو احتلت الحالات الزيادة في السابعة أو
 الثمانية أو الزيادة في الرابعة من دون الجلوس أو من السجدة أو قبلها أو ذكر الزيادة قبل كمال الركعة المندة
 ما قبل سجدة أو في آتاه أو قبل ركوعها ولا استحباب هنا كلام لكن ظالم يفتوا إلى رواية العلاء الدالة على علم
 اعتبار الجلوس أو غيره ذلك وقع النظر في توجيه البعض لعدم الأبطال في بعض النسخ وترجم بعض الأبطال

[illegible]

حجة سنا بابراهيم عن الفضيل بن يسار بن من صلى ركعتين ثم سني وقام قبل ان يجلس قال يجلس ما لم يركع
 وقد تمت صلواته وان لم يذكر حتى ركع فلم يضر فاذا سلم بثلثين وهو جالس وهذا يدل على ان القيام لا يضر زيادة قلت
 هذا وارد في السجدة الاولى فهو خاص واحتمال الاستدلال بالخبر الدال على سيجح السهو للقيام في موضع فحوى
 فانه عام يمكن ان يقال منه انه قابل للتخصيص هذا واما الخامس والذي اظن ان علامان الرصعي قد حمله
 حيث تضمنته سهو النهي النبي صلى الله عليه وآله فان بقي لك محل كلام بعد وروده معتبرا لاجبار وان كان
 الولي بالشيخ روى من هذا الوجه كما سبق منه في غير بل ان تضمنه ان امير المؤمنين عم كان تصلي مع النبي صلى الله
 عليه وآله ولم يبنه لسهو ويكون المنه غير مضافا اليه صحتها مع عدم الخلو بعد الزاوية وعلى قدر
 وقوع الخلو كسب لم يبنه على ما لم يخلو من غير تسعد استدعا وقد روى مسلم في صححه الحديث وزاوية
 انه لا قبل له ردت في صلواتك قال كلا فالولي وهذا ايضا من العلامان اما ما قاله الشيخ فقد يتوجه عليه
 ان الواحد غير معلوم الرواية واعتبار العلة في المأموم غير معلوم للاعتبار لان يقال ان المأموم موقوف
 القول في الشك لا في المفصّل ان يقال ان المأموم خرج عن الانعام ظاهر او من هنا يخرج جواب عما ذكرناه سابقا
 في بعض الاخبار المتضمنة لاجبار بعض المأمومين بالنقص من حيث تكلم الامام بعد كلام المنهين له ولم
 يطر الصلوة بالحكم يقال لان المأموم خرج عن الاتياع باعتقاد الامام واما قول الشيخ ان سيجح السهو
 للشك في الزيادة فقد ذكر في الكتاب الكبير لم اقبل عليه لان بعد التكرار قد نافع كلام في الخبر الدال على سيجح السهو
 لمن زاد او نقص وذكرنا ايضا ما تضمنه سيجح السهو في الحديث المتضمن لقوله اذا لم يدر اربعاً صليت احماً
 ام ردت او نقصت ويمكن ان يقال هنا ان ما دل على الزيادة قد يستفاد منه السجح مع الشك بطريق اولي
 التوقف على العلة ومعها ايضا كل كلام ذكرناه مكرراً عما ينبغي ان يعلم ان الحديث المتضمن لقوله ام ردت
 ام نقصت قد سبق منه احتمال بل الاحتمالان وتزيد هنا احتمال اخر وهو ان المراد وجوب سيجح السهو لثلاثة
 امور الشك بين الاربع والخمس والزيادة المحققة والنقص المحققة وحيث يكون مفاد الخبر تأكيداً على سيجح
 السهو لزيادة الركعة وعلى سيجح السهو لنقص الركعة وعلى هذا ما يترجح ارادة هذا المعنى من الخبرين
 على سيجح السهو في نقصان الركعة وعلى هذا ما يترجح ارادة هذا المعنى من الخبرين على سيجح السهو في نقصان
 الركعة او زيادتها بل بنقصان الأكثر من ذلك وزيادته كما مضى في القول والاحتمالان احتمال ارادة الشك في الزيادة
 والنقص او الشك في واحدة لا من اية الزيادة او النقص في تعيين ارادته من الخبرين غاية الامر ان تركيب الخبر
 بالنسبة الى المعنى المذكور لا من حرف لان قوله اذا لم يدر اربعاً صليت احماً ام نقصت ام زدت واضح العطف
 بل يحتاج الى نزاع ونجبه وما قدمناه من قول بعض اصحاب ان المراد بالزيادة منه والنقصان في الركعات وان تأ
 بما ذكرناه هنا لان ما ورد من السجح في نقصان السجدة قد لا يحتمل ارادة ما ثبتنا من الاجزاء فليست في النقصان
 فانه جري بالتأمل في تمام ربابه سبحانه والاعتماد على ما في القاموس واصح وعمل عز ذلك مما فيه ايضا ه ه ه
 راجح ان المرعيتين في الخراسم فاعلم على ما في القاموس واصح وعمل عز ذلك مما فيه ايضا ه ه ه

محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان بن يحيى
 عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يتكلم ناسيا في الصلوة يقول اقيم صفوفكم فقال يمين
 صلواته ثم يسجد سجدة السهو فقلت سجدتي السهو قبل التسليم لها او بعدة قال بعدة فاما ما رواه سعد بن اب
 جعفر عن ابيه والحسين بن سعيد عن محمد بن ابي عمير عن عمر بن ابي زيد عن زرارة عن ابي جعفر عن في الرجل يسجد في
 الركعتين ويتكلم قال يمين ما بقي من صلواته تكلم اول تكلم ولا شيء عليه فلا ينافي في الجزاء الاول في وجوب سجدة السهو
 ثانيا في الجزاء ليس عليه سجدة السهو واما قال ليس عليه شيء ويجوز ان يكون ذلك اسانة الى غير ذلك من الالتماس ونحوه
 فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن عتيقه بن خالد عن ابي عبد الله
 في رجل دعاه رجل وهو يصلي سجدتا حاجته بحاجته كيف يصنع قال يصلي على صلواته وتكبير تكبير كبير
 فلا ينافي في الجزاء الاولين في وجوب سجدة السهو وحربا فاما الكلام علما ما يجب فيه اعادة الصلوة بلا خلاف
 ولا ينافي ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القاسم بن يزيد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن في رجل
 صلى ركعتين في المكتوبة وسلم وهو يرى انه قد اتم وتكلم ثم ذكر انه لم يصل ركعتين قال يمين ما بقي من صلواته ولا شيء
 عليه ودون محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمر بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن
 عماد الساباطي ابراهيم بن محمد بن عبد الله عن في رجل سجد السجدة في الصلوة قال ان ذكر انه قال سبحان الله ففقد
 حارة صلواته وان لم يذكر شيئا من التشهد اعاد الصلوة والوجه ان يكون بعد اقام وتكلم وصلي في صواحيبه انه
 اما صلى ركعتين من الظهر والعصر والعشاء او المغرب قال يمين على صلواته وبها ولو بلغ الصبح ولا يعيد الصلوة
 وليس بين هذين الجزئين وبين ما ذكرناه تناقض لان في سجدتها لم تكلم بعد ذلك فلم يبق الكلام في الصلوة لانه
 اما تكلم حين طن انه فرغ من الصلوة فحري محرم في الصلوة وتكلم لظنه انه ليس فيها ولو انه حذر
 انه قد فاتت سؤم هذه الصلوات ثم تكلم بعد ذلك حامدا كان يجب عليه اعادة الصلوات حسب ما دللناه في منكم
 عامدا على ان هذا الجزاء اخير قد تكلمنا عليه فيما مضى وانه ليس بمعمول عليه لانه ينافي الاصل لان المعمول عليه
 من الاخبار هي انه اذا استدبر القبلة وجب عليه استئناف الصلوة واما يجوز له البقاء اذا ذكر وهو
 مستقبل القبلة وهذا الجزئ يتضمن انه لو بلغ الصبح لم يعد الصلوة وذلك خلاف ما قد مضاه
 سند في الاول معلوم ما ذكره الكلام فيه في محمد بن اسمعيل وغيره سيما عبد الرحمن بن الحجاج والحاج
 في امره ان الجاسي قال انه روي بالكيسانية والرواي عن معلوم الحال الذين الصدوق في نسخة الصدوق
 الفقيه ذكر ان عبد الرحمن بن الحجاج كان سوي ثم اذا ذكر عنده قال انه ليقتل على القواد وهذا ربما يقتضي
 فيه وان الصدوق جازم بذلك وفي نفسه طن عليه وقد ذكرنا الجواب فيما مضى باحتمال المقته عليه الخ
 لكن حقا ذلك عن الصدوق بعيد ولعل المراد ان يقتل على اهل الخلاف لشدة ايمانه وورعه واحتمال
 سجننا المحقق سليمان ان يكون المراد اسه واسم اسه ايضا وبالجملة لم نر من مستأخنا من توقف فيه

معناه وانما محل آخر وفي المنتهى قد جمع أهل العلم كافة على ان من يكلم في الصلوة عالما انه فيها وانه محرم عليه
معية الصلوة كالأمر بوجوب الكلام ولا داعيا يبطل صلوة وقد يستفاد من هذا وجه عدم بطلان صلوة
بما مر من كلامهم السابق في بعض الأحبار لا يحتمل جهلهم بالتحريم ومن هنا يعلم ان اقتضار الشيخ على ذكره في
البيان ما لا بد منه في المقام اما قوله فقد تكلمنا عليه في معنى فيريد به الكلام على مثله اذ لم تقدم نفسه
دوي في زيادات التهذيب حديثا في التوق ضمن السؤال عما يجب فيه سجدة السهو وراى ان مقتضى
واردت ان تقوم بفعلته او اردت ان تقرا فصحت او اردت ان يصح فقراءت فحليلك سجدة السهو وليس في
ما يتم به الصلوة سهو وعن الرجل اذا اراد ان يعقد فقام ثم ذكر من قبل ان يقوم شيئا او حدث شيئا قال
ليس عليه سجدة السهو حتى يتكلم شيئا وعن الرجل اذا انتهى في الصلوة بنى ان يسجد سجدة السهو قال يسجد
مضى ذكره وعن الرجل يصلي ثلث ركعات وهو يظن انها اربع فلم يذكرها نالت على شئ على صلوة الحديث وما
تضمنه من القيام في موضع فتور ولا يصح القول فيه اجمالا واسرها الى نوع اسكال في صورت العقود بين السجدة
وحلته الاستراحة على القول بوجوبها فان الواجب اذا كان المسمى او لم يجب لمجرد الاستحباب والسهولة كما في
تقوى مستحبابه به والفروق بين ارادة فعلها وعدمها وما تضمنه من قوله من قبل ان يقوم شيئا لا يعد ان يكون
شيئا نفعا لذكره والمعنى انه ذكر شيئا من الاذكار المعطوفة للقيام والحال انما في غير محلها اذ هو محل العقود
وج فالجواب ينبغي سجع السهو عن ذلك راضح وقوله او يحدث فالما لا واحد ويدل على ارادة هذا المعنى ذكر الكلام
ولما بدأ يحدث شيئا وهو ناسي شيئا من الافعال غير الكلام امكن ولا يخفى ان يخبر وان كان في سنة كلام بالنسبة

الى العمل الا ان فيه تأييدا بالبيان
اجزى الشيخ رحمه عن ابى القاسم جعفر بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن عن محمد بن الحسين
بن ابي الخطاب عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن محمد بن الفضل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن عم قال حدثنا
السهرج بن السليم وقبل الكلام فاما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن الربيع عن سعد بن الاسود قال قالوا
عم في سجدة السهو اذا انقضت قبل التسليم وانا روت بعبه وما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
مسار عن الجارود قال قلت لابي جعفر عمي ابي اسحق بن محمد بن السهرج قال قبل التسليم فانك اذا سلمت وفقدت حركته
صلواتك فالوجه في هذين الخبرين ان تحملهما على من سبقه لانهما موافقان لمذهب كثير من العامة وقال
جعفر بن بابويه انما افتى بهما في حال السجدة في الاول وفيه محمد بن قولويه وقد مضى القول فيه
واما موسى بن الحسن فلا يعدل يكون هو ابن عمران الاسعري النقة لان في حال موسى بن الحسن فلا يعدل يكون
مهرا في رجال الكاظم عليه ومحمد بن الحسن من رجال الخواري والهاجري والعسكري عليها السلام وفي الرجال
الترجي ومروث بن غير مبيته الا انه في الرجال غير مذکور الطريق اليه وكانه ليس من الرواة بل ذكر انه له كتابا في الخبر
وما يريد الاول ان الراوي عن الاسعري الحميري عن ابيه عنه والظاهر من الخبرين وان كان عبد الله فيكون الراوي
جعفر بن محمد بن الراوي هنا سعد وبما روت من جعفر بن سعد اني مررت به عبد الله بن جعفر بن الاسعري ما روت سعد

عبد الله بن ميمون فوثقه في الجاسي والعلامة فيه عبارة عن خبرها من راجعها والحاصل انه ذكر عا
ولم يحكمها عندهم نظر عن الكشي روية وقال ايضا صغيفه والاعتماد على قول الجاسي والحال ان الجاسي لم يقدم
له ذكر لكن الممارسة تقتضي ان خلاصة منقوله من الجاسي غالباً بواسطة كتاب بن طائوس بطاوس روى عنه
رم ذلك الكشي والحجة هي العدد والثاني تقدم القول فيه عن قريب والثالث فيه سنان وهو محمد بن جواد
هو زياد بن المنذر يقال انه زي
في الاول استدراكه القائلون بان السهو محله بعد التسليم مثلاً
بذلك ان قول معظم الاصحاب والخزان كان غير سليم عند بعض الا ان له موديات من الاخبار وسائر اليك
الذي بعد هذا ما ينفرد ذلك ونقلنا عن غيره في المسئلة صحيحة عبد الله بن سنان والذي وقت عليه
بالمثل المنقول عن عبد الله بن سنان فيه محمد بن عيسى عن نوسى وقد روى الشيخ عن محمد بن يعقوب عن علي بن
ابراهيم عن محمد بن عيسى عن نوسى بن عبد الله بن سنان والذي روى الرضا عن عبد الله بن سنان قال اذا كنت لا
اربعاً صليت ام خمياً فاحمدت سبحيت السهو بعد تسليمك وهذا المنز هو الذي نقله والحال غير جمعة ونحوها
ودرسه ايضا صحيحة بن ابي يعقوب الواردة في الشهاد اذ السني ولم يذكر الابد الركوع حيث قال فيه فليتم منزلة
ثم يسجد سجدتين وخرج السجل ان تكلم وقد يقال ان في دلالة جلاله تمام الصلوة لا يعلم بان سجدتين
اثنان ان السلام مسحاً وخارج عن الصلوة نعم صحيح عبد الرحمن بن الحجاج السابق في الكلام يقول او يروى
صغوفكم صرح الدلالة على البعدية وروي الشيخ في التهذيب في سنان الشاهد حزام بن سليمان بن خالد
وليس فيه توقف الا من جهة وقد عرفت الحال مما مضى واكتفى في اخره فليتم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم ويسجد سجدتين
السهو بها كان فيه دلالة على ان الاتمام بغير السلام فيما بالاشكال السابق في الجملة لكن مقام التابيد واسع البان
هنا واما الثاني والقول بمضمونه مستقر عن بن الحسين اما الثالث فمضمونه منقول عن بعض الاصحاب
كن لم يعلم فالبه وحجاب الشيخ كما ترى لا يخ من وجه الا ان الحكم بصحة جزع عبد سعد لوقال جواز العمل بغيره
على الاكلية قد يظن انه لا مانع منه الا ان يقال ان هذا لا ينافيه وما عساه ليل عز وجه التوقف في الصحة حتى
يعلم بما قدمناه في الربى عن قريب وبعد لكن في الفقه روى عن صفوان بن بهرام وله اليه طريقان فيها
نوع كلام الا ان التابيد برواية الصدوق حلي ولعل حرم الصدوق بالمقيد بوجوب الرجاء للجمع وانه اعلم
تسليمه ان
السنن جعفر بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن ابي جعفر عن محمد بن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن عبد الله
بن علي الحلبي عن ابي عبد الله ع انه قال اذا لم يدرك اربعاً صليت ام خمياً ام بقت ام ردت فتشهد وسلم وسجد
محدثي الشهود بخير ركوع ولا قراءة وتسجد وبينهما تسهداً خفيفاً فاما ما رواه سعد بن عبد الله عن
بن الحسن بن علي بن فضال عن عمار بن محمد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله ع قال سألته
عن حديثي الشهود هل فيها تكبير او تسبيح فقال لا انها سجدتان فقط فان كان الذي سجد هو الامام كبر ادا
سجد واذا رفع رأسه لم يعلم من خلفه انه قد سجد وليس عليه ان يسبح فيها ولا فيها تسهد بعد السجدتين فالتق

وإذا لم يكن فيها مستبعد وتقدم على سبيل الإطالة لأن المسند من فيها مستبعد ضعيف على ما تضمن
في الأول فيه محمد بن قلوبه وقدم في القول لكن في روى الخبر عن سعد والطريق البديل
رسا فيه لأن له طريقين إليه أحدهما كما هنا وبأيهما عن المعتمد عن محمد بن علي بن الحسين بن أبي سعيد عن أبيه
سعد الثاني موثق في الأول قد قدمنا فيه كلاما على الاحتمال والمفضل أن الذي يحظر بالبال أن
قوله أم نقصت أم زدت احتمالات أحدها أن يراد الشك في الزيادة والشك في النقصان على الانفرد وبأنهما
أن يراد الشك في الأمرين معا بحيث أن يشك زاد أم نقص وهذا يتحقق بوجهين أحدهما أن يعلم وقوع أحدهما
في بعينه وبأنهما أن لا يعلم ذلك وحصل ذلك الشك وبأنهما أن يراد النقص بالفعل أو الزيادة بالفعل والذي
يظهر من العلامة في الملح أنه فهم من الخبر الشك في أنه زاد أو نقص لأنه ذكر صورة سادسة لوجب تحديق السهو
من شك فلا بد من زياد أو نقص واستدل بالخبر المذكور في ذكر الاعتراض الذي استدل به عنه من أن ظاهر الخبر الركعات
وأجاب بأن اللفظ يتناول وتقدم الشك في الركعات لا يقتضي الضرر فيها وهذا كما ترى يقتضي أن في الخبر احتمالا
وهو أن الزيادة والنقصان في الركعات فقط وأما أنه يتناول الركعات والأجزاء وسادسا استلما الأمانة
البدوية يراد الشك في الأربع والخمس يعني أنه لا بد من زياد فضلي حسنا أم نقص عن الحسن ولا يخفى عنه وإذا انقضى
الاحتمالات يظهر لك أن استدلال العلامة بالخبر موقوف على إحصاء الاحتمالات الذي هو مطلوبه وإن كان كلامه
من احتمالات أحدهما الشك في الزيادة والنقص وحدها وبأن بينهما الشك بينهما يحتمل ما قد استدل
مع الخبرين تحديق السهو مع الزيادة عيان وكذا مع النقصان مع الشك بينهما كذلك لعدم الاتفاق بينهما وهذا
الاستدلال يقتضي أن مراده تحقيق أحد الأمرين والثاني اليقين فإنت أو أنه ملك الجزر وأما بعد عن العلامة
تراه من جهة التركيب العربي لا يخفى من عرض لأن العطف تام أما على أصل الجملة الأولى أو على معول بدو على التمهيد
فالتجميع مشترك في الاستدلال والصحة في اليقين عندي فمما يوقع توقف يعلم الدفاع من مراجعته كلام
أهل العربية الموثق بهم ولا يحصر في أن غير أن الاستدلال من العلامة مدخول فيما يظهر في يادى النظر
كما أن نقل سخا ودرسته الاستدلال به للقول بوجوب السجدين لكل زيادة ونقصه نظري أن الوجوب
مع الشك يقتضي الوجوب مع اليقين فلو بحث أيضا لما ذكره في الاعتراض على الاستدلال بالخبرين الحلة
في المفهوم شرط وهي غير معلومة هنا بل ما قد ناه في الحديث من الاحتمالات الذي لا ينطبق بعضها على المكت
ويؤيدها احتمالا سابقا وهو يرجع الزيادة والنقصان إلى المذكور وهو الشك بين الأربع والخمس لا على الوجه
السابق بل اتفاق الشك في انقضاء من المذكور أو زديته كالوقوع الشك في الشك والخمس أو الست وقد دفع هذا
سببه المعبد كما يقرب الاحتمال الأول موثقه سماعه في زيادات ياب ورواية الفضل بن يسار في الفقيه المضمن
مفها أن من حفظ سهو فأنه فليس عليه سجدة أو السهو إنما السهو على من لم يدسار إذا انقضاء فان هذا
على أن المراد من أم يئنه أراد أم نقص من أعين السهو بعينه لأن قوله من حفظ سهو ويدل على اليقين وقوله
فأنه محتمل أن يراد به فعله في موضع وج من لم يدسار أراد أم نقص لا يمكنه إتمامه وقد شكك الأمر في المتن المذكور

ما بالبحسن فالامر سهل اما العلم بعلم به احتيج الى الفرق بين اشمل ما فيه على ممدوح وغيره والتميز
 بفرق غير ممدوح كما يقتضيه اطلاق من رايها كلامه وان كان باب الاحتمال واسعا والثاني عمر بن علي
 والذي في الرجال يحتمله هو بن علي بن عمر المذكور في الجاسي مهمل وكذا في المهرست والماوي لكننا به
 محمد بن علي بن محبوب اما غير هذا فلليس في المرتبة وفي الكشي في ترجمة ابراهيم بن محمد الهمداني ذكره بن يونس
 محمد بن احمد بن عمر بن علي بن عمر بن يزيد عن ابراهيم بن كنان الاعماد على الكشي مشكلا وعلى كرجال ليس في الرجال
 من نقلناه اما ابراهيم بن محمد الهمداني فالعلامة في الخلاصة قال انه وكيل بطريق الجزم ونقل عن الكشي
 ما يفيد توثيقه رواية والرواية في طريقها حادثة كما ذكره حديث قدس سره في خواص خلاصته لكن في
 القوائد اللاحقة بلخلاصة ذكر العلامة ماصورة ومنهم احمد بن يحيى وجماعة وقد ورد التوقيع في مخيم
 وندوة احمد بن ادراس عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي محمد الرازي قال كنت انا واحمد بن ابي عبد الله العسكري
 وزير عليا من قبل الرجل فقال احمد بن اسحق الاسعري وابراهيم بن محمد الهمداني واحمد بن حمزة بن السعدي
 ولا بعد ان يكون هذه الرواية من كتاب العينية للشيخ والطريق في المهرست الى جميع روايات احمد بن
 صحيح ويستفاد التوثيق بناء على ما ذكرناه في مثل هذا لان الجزم يكونه من روايات الشيخ مشكلا ولا امر
 في المقام سهل واما ذكرنا ذلك لفائدة ما واما التوكيل فيستفاد من الجاسي في ترجمة محمد بن ابراهيم
 المذكور فالعجب من شيخنا انهم لم يذكروا في كتاب الرجال وعلى كرجال الوكايلة لا يثبت التوثيق
 كما قرناه سابقا تفصيلا والثالث فيمنع الاشارة عند الله بن اسحق والذي وجدته في رجال احمد بن
 اسحق الهاشمي مهمل في اصحاب الصرخة من كتاب الشيخ ورواية علي بن محمد الذي هو عدلان عنه لا وجه لها
 فالرجل مجهول اما مقابل ادراس مقابل الشيخ قال انه واقفي حسب وهو في اصحاب الرضا والاربع
 فيه ابو علي بن اسد وهو الحسن بن راشد الثقة في رجال الخوارزمي عليه السلام ومن كتاب الشيخ وورد
 فيه اخبار في الملح ليس هذا محل ذكرها فالعجب من شيخنا انهم لم يذكروا في كتاب الحسن بن المكارم ان
 لها على الاسعري لم يوثق عيا والخامس في داود المرمي وهو ابن ماضيه المهمل في الرجال وليس في كتاب
 نهر النجوع فيما رايته في النسخة وفي الرجال اسير بن تبار وعيا وهو مهمل على كرجال والسادس واضح
 والعباس هو بن معروف وفي الظاهر من ممارسته الاخبار وعينه من نصير الجبال في غاية البعد والسابع
 لا ارباب فيه والثامن مصنف فيه القول تفصيلا من جهة الرقي ~~ص~~ في الاول والاخر من نوع
 خزان في البقية ومثاوه الثقل بالمعنى ومن امثال هذا يظهر ان الالتفات الى نكت المعاني في اخبارنا
 محتاج اليه وقد استفاد بعض محقق المعاصرين سلاما من الجز التناول لجلود الارباب والتعالي واورها
 بل في الشعارات العالقة بالمؤن منها ومن ما يرمي الى كل شيء سوا كانت له نفس سائلة ام لا وسبق كان
 قابلا للذوق ام لا اما اخرجه الدليل كالحز وسفر الاستان نفسه وللحرير غير المحض فلا عذر بالصلوة في

جميع ذلك بل عدم الجواز في ثوب اصابه فضلات عمر ما كور اللحم كعرقه ولعابه وبسه وكذلك المذنب
 عدم صحته صلوة المتطالع بالرداء انتهى ملخصاً ولقابل ان نقول ان الخبر يقتضي ان الصلوة في ثوب
 المذكورة والظرفه حقيقته في البعض غير ممكنه فاما ان يتصور فيها ايراد بها الحقيقه فيما يمكن من الجواز
 في غيره والاول وان كان اقرب بالنظر الى ان استعمال اللفظ في الحقيقه والجواز يقتضي بقية الجواز
 تحقيق في الاصول الا انه يعارض لزوم محذور زيادة التخصيص من حيث اقتضائه عدم جواز
 الصلوة في ثوب الجوارب مثل الثياب وفضلاتها وعدم الجواز في الثوب الذي اصابه العسل والظفر
 عدم القابل بهذا والاول اجماعي ثم العرف تناول عرق غير الانسان نفسه من الانسان ولم ينظر عدم جواز
 الصلوة في الثوب من الثياب والمشتري الا بعد غسله عن السلف بل الظاهر خلاف ذلك من الآثار
 واحتمال الخروج بالاجماع كما خرج غير ما ذكر بالدليل ممكن لان مثل هذا العلم وان حصل وكان العام يخص
 حجة الا ان اللائق بالحكم في تعليم الاحكام غير هذا الاحتمال واستثناء سقر الانسان نفسه مستند
 الرواية المقره من المستثنى فهي عامه وادعاء ظهور ان المراد بها سقر المصلي كما قاله العلامة في
 المنتهى محل بحث بل لا يري الاعتماد على ما استدل به سابقا من ايراد متن الرواية في الفقيه صريحه
 والاختصاص وعلى كل حال ففضله الانسان نفسه غير الشعر من الصباغ وتجويف ان كانت خارجة
 تسبب المسقة فالمسقة غير مضطه والاحبار الواحدة في معاقبة الزوجه مع العرق وهي حايض
 صريحه في عدم المنع من الصلوة بل معاقبة غيرها كما يظهر من الاخبار ان الخبر كما ترى يدل على استرا القلم
 بالذكو في الماكول والقابل بهذا نادرا وحده ولواريد العلم الشرعي امكن لكنه بعيد عن الظاهر ثم السقيط
 بان الذبح ذكاه يشكل بذكاه غيره كالجراد والسمك والمخور وغير ذلك مما يطول لتبرجة الكلام ولو حمل
 لفظ جواز الصلوة في الجوارب والتك من وبر الاراب والمعارضه بما دل على المنع تقدم القول فيها
 ويمكن الجواز بغير المسح ويقر ما ذكرناه ايضا ان السؤال عن السحاب في جملة غيره والاجماع مدعى على
 الجواز فيه فيبعد ان يكون عدم الحكم فيه مع دعوى الاجماع وان قرب هذا ما يوجد في الاجماع المنقول
 لكنه من مخالفة الناقل لقنه اما ما يقال في السحاب ان بعض الاحبار الوارده فيه معارضه فستسمع
 القول في ذلك ان شاء الله اما ان ابيد الخبر لما دل على النهي عن الصلوة في الحرير المحض وهو خبر محمد بن عبد
 الجبار قال في الحال غير محتاجة اليه نعم ذلك الخبر قد يقال فيه نحن ما ذكرناه هنا من ان حقيقته في الظرفه
 فاذا دل الخبر على ان الصلوة في الحرير غير جازيه ظهر منه ان يكون الحرير ظاهراً على الحقيقه او ما يعرف منها حسب
 كان السؤال عن النكبة ولا يبعد حقيقته الظرفية عنها بعد التامر اما مثل القطعة في الثوب فممكن
 ايضا ادعاء الظرفه بخلاف مثل الزرور وبخونها فانها في المعنى من قبيل المحمول وما يقال فيه انه لو جاز
 الحرير في الزرور والحرير الزرور لم يكن الاعتراف به كما ان الحرير لو كان مجرد الحصول كاف في المنع لزم في

مثل الجنوط السبع ولا اظن قابلا بذلك اما الفلاسفة من الجريه فورد في بعض الاحبار ما يقتضي المنع منها
وهو ما روى الشيخ فيما ياتي عن محمد بن عبد الجبار وسياتي خبره انه ظاهر في صدق الظرفه على ما نسق ولا
ان يقول ان جواب محتمل لان ريد الاحبار عن مثل هذا كان شكك اشتراط الظرفه والفلاسفة لم يسيطروا غير ان
تظاهر ما سقته ولا يبعد ان يرد بظرفه الصلوة في مثل هذا كما في التكمع احتمال ان يكون شكك كما في الفلاسفة من
انه بعد ارباب اشتراط الظرفه وسياتي بقية الكلام في الجريه ما روى عنه واما ذكرنا ما هنا للنقل السابق ثم ان
المأني كما نرى على تقدير تسليم السند يدل بسبب عدم الاستعصال من الامام ع على العموم في الشعر للدار
وجبه والمحضر قد سبق القول فيه والظرفه بهما بنا في صريح ما قرناه الا ان امكان ارادة عدم
الصلوة في النوب الذي احاط به الشعر وعبر عنه الفرق بينه وبين الاول من هذه الوجهه لان في
هذا دلالة على ان المراد في الجز الاول الاعم من الشعر المنسوخ وغيره والثالث واضح الدلالة على جواز الصلوة
في السجاب لو صح السند والتعليل بانه لا ياكل اللحم قبل ان المراد به في كونه من السباع لان السبع هو الذي
لا يلتقي في الغذاء بل اللحم وقد ادعى العلامة في المنهي الاجماع على التحريم في السباع وكذلك في السوح ولا يخفى
ما في الاجماع الاول من الظهور والفسح كذلك لكن انا ذكرنا ما نقله العلامة لاحتمال ان يقول انه يستفاد عدم صحة
الصلوة في جلود السباع والغلب باكل اللحم فالجز يدلي على التغلب في الجز والتعليل والرابع يدل على ان
الفنك والسجاب يصلي فيها فينبى الاجماع المنقول في السجاب وبعض الاحبار تورد ومعارضته
الجز الاول له بوجوب تخصيص الاول والجواب عن الجز المجوئ عنه مقتضيه الفنك وهم لا يقولون
به يمكن ان يقول عليه انه يجوز اخراج الفنك بالتدليل ولا مانع من ذلك وفيه كما يستفاد المحض
مع خصوصية الجز في تخصيص السلك والسجاب وما عساه يقال من امكان ذكر الفنك مع السجاء
لجواز في الامرين والمنع على المنع في الفنك غير معلوم من القايدين بالسجاء والاجماع على المنع معلوم
الاستفاد من ظاهر الصدوق في الفقهه يمكن ان يجاب عنه بان المنقول القول بالجواز عن الشيخ في المقام
والمبسوط حتى قال في المبسوط واما السجاء والحواصل فلا خلاف في انه يجوز الصلوة فيها والظاهر من
هذا في الجواز في الفنك هكذا حكاه العلامة في المنع عنه واما المنازعة عن العلامة فالشهيد في الذكر
سقل عنه القول بالجواز وشعبه المحقق الشيخ علي بن محمد ع وغيره في ان الجواب بقوله انهم لا يقولون بالفنك
مخبر في الشيخ على ما في المنع لانه الناقل الموقر ثم القابل احتج المجوز بالرواية المجهولة عنها ثم المحجب بانهم
لا يقولون والحال انه نقل عن الشيخ في الخلاف انه قال كل ما لا ياكل لحمه لا يجوز الصلوة في جلده الى ان
قال ووردت رحضة في جواز الصلوة في الفنك والسمور والسجاء والاحوط ما قلناه يعني المنع
ونقل عن ابن الحيند المنع وكذا عن ابي الصلاح وعن السيد المرتضى في الجمل وابن زهره وعن سلاله عن
ما قاله الشيخ في الخلاف وعن ابن بابويه ما ذكره في رسالة ابيه له المقتضيه لانه اذا كان عليك من سجاء
او سمور او فنك فامسح وقدمه ويحييه رجس وانت جنبه بان القائل بالجواز في الشيخ وصاله وظاهر كلام

علي بن بابويه وقد ذكر بالرحضة في الفلك والجواب بانهم لا يقولون بالفلك ان الله مطلقا فتوجه الكلام
 فيه ظاهر وان كان على سبيل الاختيار ان اراد بالرحضة الاضطراب او ان الاول ترك الصلوة فيه وكان الامر
 بيان حقيقة الحال لا الجواب بانهم لا يقولون على الاطلاق واما الصدوق فقد روي عقيب ما نقله عن
 ما يدل على جواز الصلوة في الفلك والسحاب والخزوف قلت جعلت فداك احسان لا يحسدني بالفتنة في
 ذلك فقلت بخطه الى صل فيها وهذه الرواية وان كان في سندها محمد بن علي بن محبوب وفي كلامه
 وحديث ابن عمران غير مذكور في الرجال الا ان المقصود من ذكرها كونه الظاهر من نقلها اعتماد الصدوق
 على ما هو عليه يعطى انقضاء الضرورة فلا يكون قابلا بالرحضة كما قاله ابو في رسالة الان يقال ان
 الاستفادة من الرواية الآتية من غير تقيده وهذا لا ينافي الجواز لضرورة اخرى وفيه ما فيه والحاصل ان الرواية
 فيها اعتبار ما كثرنا القول فيه ودلالتهما على مذهب الصدوق كذلك فيكون قابلا بالفلك فلا اجماع على
 نفي الجواز ولا القابل بالجواز في السحاب ما عدا الفلك والسحاب بالرحضة كما يظهر من بعض القائلين
 بالجواز في السحاب من المتقدمين ومن هنا يظهر ما في كلام العلامة من النظر والمشي على قوله في عبارة
 حديث قدس سره في شرح الارشاد كانه بعض محقق المعاصرين سلمه انه اعرب ثم يقع الكلام في صراحة الخواص
 للسحاب في دعوى الشيخ عدم الخلاف وهو اعلم بالحال كما ان السمع في الجز المجرب عند تدني عنه والشيخ
 ادعى الرحضة فيه فان استند الى الجز الرابع فهو محمول هنا على التقتة ولو اراد بالرحضة المقتضية يتم
 في السحاب لمقتضى ركعة للفلك والتميز والجملة فالامر لا يخرج من اضطراب ولو نظرنا الى الاصل في جواز الصلوة
 ما لم يعلم التحريم وقع تعارض في السحاب لا يتحقق الخروج عن الاصل احترازا بقا ما دل على المنع من الصلوة
 في جلد غير المألول بغيره مخرج عن الاصل احترازا بقا ان ما دل على المنع من الصلوة في جلد غير المألول
 بغيره وفيه ان من يعمل بالموتى يمكن ان يستلزم غير تكبير على ما ذكره من لم يعلم الاصل عند له وجه واحتجاج
 العلامة في الخبايا بالذمة مستغولة سبب فلا يحصل اليقين في السحاب فيه بخلاف وجهه في الكتاب
 والاحتياط المطلوب ولما الرابع فالحلل الواقع في فتنة غير خفي واذا ان عدم الغرض له بعد معرفة حال السند
 اولي والظاهر قد قد منافاة القول بان شيئا قدس سره ذكر في جملة الاحبار الصحيحة الدالة على جواز
 الصلوة في الغالب والارباب غير خفي استماله على ما يتعين بسببه العمل على التقتة وما عساه يقا ان ما
 تضمنه من قوله واسباهه لعل المراد به اسباهه مما تضمنه من الاخبار لا ما ادعى عليه الاجماع
 في المنع من السماع والمسوخ وحيد بالاسباه الفلك والحوصل على قول الشيخ من الاجماع في الخواص
 يمكن للجواب عنه بان السمع لا يلائم على وجه الاختيار وظاهر الغرض خلافه وعلى هذا بعد اطلاق الحكم في
 الغالب الا ان يقال ان الغرض من النص اصل الجواز وبقي حكم الضرورة في البعض مؤكدا لا غير من الادلة وفيه
 ان المستلزم بالجواز لا هذا امكن الترجيح والافلا وجه للاستدلال بالجزء السادس ظاهر في جواز اللبس بالصلوة
 فاما هذا الا ان ينبغي اطلاق الجواب مع احتمال الصلوة معينة كاف في الجواز وفيه ان لا مانع من التحصيل

التي فيه بعد ظاهر وبغديره فاحبار محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار كاف لان يقال ان المحر عن ابي
 الحسن بن محمد بن الحسين بن علي بن مهزيار لا ارساب فيه فليست له وللمسألة
 الصفة بعد ما قدمناه مرارا والسادس فيه الحسن بن شهاب وهو مهمل في الرجال والسابع فيه علي بن السدي
 وقد ذكرنا حاله بما يخفى عن الاعادة عن ان في رواية علي بن السدي عن صفوان بن يحيى نوع قرينة على ما
 من ان علي بن السدي عن صفوان بن يحيى نوع قرينة على ما قدمناه يقال له علي بن اسعيل لان في نسخة
 الفقه علي بن اسعيل عن صفوان بن يحيى في اسحق بن عمار وقد ذكرنا سابقا ما يدفع الانكار هنا على ما قلناه من
 حيث انه لا مانع من رواية علي بن اسعيل وعلي بن السدي عن صفوان فلا دلالة على الاتحاد والذي قدمناه
 بعيد بعيد الاتحاد نوع تقرب يحتاج اعادة الى تطويل والاحتياج الى هذا القابض المنافع ما حصل ان
 علي بن اسعيل هو علي بن السدي وحينئذ لك والثامن فيه الوليد بن ابان وهو مذكور مهمل في رجال الرضا
 ع من كتاب الشيخ والتاسع واضح الصفة وعدم تربيق ابراهيم ومعه لا يضر الى الان الظاهر منه على من
 ابن مهزيار حزمه بالجواب كما لا يخفى والعاشرة فيه احمد بن اسحق الابرقي ولم اقف عليه في الرجال وفي تبكا
 هنا قد يحتمل التصحيف بالاسعري الا انه يفيد والخامس واضح في الاول يدل على عدم
 محتمل عدم ان يصل في جلود النعال وهو اعلم من التحريم والكراهة ان لم يكن له ظهور في الكراهة والتابع
 في معنى الاول اذا تكرر يستعمل في غير المحرم كما يستعمل في المكروه شرعا وفي المحرم والظاهر ان الشيخ فيهم
 التحريم من المكروه والا فلا وجه لعدم ذكر الأصولية حتى يجعله مفسر لمواده اذ اجمع بين الاخبار وتارة
 ذكره كما هنا في مقام المنع ولعل مواده هنا التحريم بقريته عن وفيه ما لا يخفى والثالث ظاهر في النهي لكن
 لا مانع من جملة على الكراهة لدلالة ما قلناه الا ان يقال ان النهي حقيقة وفيه ان ناسيا من الاحبار يورد
 العدو عن النهي حقيقة والتابع لا مانع من جملة على الكراهة المعارض لكن الشيخ رم كانه نظر الى ما ذكرناه
 وما تضمنه الجواب فيه من التحقير بما يلقى بالجلد يعرضي النهي عنه ايضا في تقدير العمل على التحريم ربما
 يقال من جانب الشيخ ان السائل لما سأل عن الجلد كان الجواب بعدم الصلوة فيه وباسعيل من الكتاب
 لاحتمال الفضل فيه منه وان كان الوجه حكم الجلد الا انه لم يسأل عنه ولو فرض ان الجلد يعبر الوراكن
 يكون الجواب مطابقا ايضا لانه ما فرق حكم تحريم نوحه المقتضى عنه بسبب تعدد خلوه عن المستعرة وان كان
 فليست استفاد ما يحسن بطريق اولي وقد ينظر في هذا بان المقام لا الموافقة ولعل الاولى ان يقال ان سؤال
 الرجل كان عن نفس الجلد والذي لم يدركه الجواب على مراد السائل واما ابو الحسن فسؤاله عن الجلد الوري
 محتمل اذ لم يبين السؤال ما هو وقوله عن هذه المسئلة يحتمل ارادة الخروج مع الوري وارتباطها بالاولى لعل ما
 وان تميز بان الكلف لا يحد عنه خلاف ما اذا قلنا بالكراهة فانه يجوز اخلافها سلك وعدتها في كل
 جواب على حسب مقتضى واما الرابع فهو ظاهر الدلالة على جواز الصلوة في جلود النعال اذا كانت كلب

وكذلك خامس و سادس وفي التقدية حرره هذا المحل على المعنى لا من وجه بالسند إلى الشيخ كذا
لا يخفى أن مفاد كلام الشيخ حمل جواز ثبوت الاحبار على حال يكون فيها فيه ولو حمل الحكم بالجواز ففهم من قوله
عليه بعدة أمكن أيضا هذا وما من يلتفت إلى تصحيح الأحاديث فيها ينظر إلى أن الصحيح من الأول الدار على
التحريم هذا الأول وجوابه من غير دار على تقدير الترجيح السابق والاحبار الدالة على عدم التحريم كما ذكره شيخنا
مدرسهم في فوائد الكتاب قائلا أن التحقيق في المعبر حار انتهى وعلى هذا فالرجحان لاحتمال عدم العلم أما
الافتات في الترجيح إلى ما في سند الأول من احبار المنع من جهة ابن أبان وابن الوليد فهو مردود عند
جماعة من المتأخرين نعم ربما يقال أن مفاد الأول في توجيهه عليه السلام وهو غير صريح في التحريم فلا تقاوم غيره
لكن المنقول عن المنتهى أن فيه ترجيح عدم الجواز في الغالب والأدب بالسهم في كثرة الاحبار والاحتياط
وما ذكره من الاحتياط لا يصلح لاسباب التحريم وإنما كثرة الروايات والسهم فيها نوع كلام كثر الاحتياط
في المقام مطلوب وسبب بقاء القول في الجزئ الوارد في الحديث وغيرهما مما دل على المنع في الغالب ولا
يجب أن الجزئ الأول يقتضي الغالب فقط وأما الأدب في تضمنها غير سليم هنا لكن سيأتي فيما أمرنا الله تعالى
وما قيل أن الجزئ الأول والآخر من الاحبار الدالة على المنع مطلقا وما دل على الجواز مقيد بالتذكية فيحمل
المطلق على غير المذكور فيه تامل لكنه قابل للتوجيه والخامس كما نرى لا يحتاج في توجيهه على وجه لا يأت
غير إلى إعادة ما قدمنا من سادس مع صحة واضح الدلالة على عدم جواز الصلوة في وبر الأدب المنسوخ
والسابع كذلك ويندفع بالأول عند من يعتد بعبارة الفتح قوله من جواز الصلوة في التكة من الوجهين كما لا يتم
الصلوة فيها منقولة وهو منقول عن الشيخ في النهاية وعن المحقق الميرزا الخليلي كذا والمعذرة لكل ما لا
تتم الصلوة فيه مبفردة وعن الشهيد في الذكرى أنه الاستسنة المنع وإن الاستسنة انما ثبتت في الخاصة وهي
ما عرّفنا وهذا كله حكاية بعض محقق المعاصرين سلمه الله بعد ذكر الجزئ الثامن الدال بظاهره على أن التكة
من وبر الأدب يصح فيها إذا كان الوجه كذا وحكي عن الشهيد أنه أجاب عن الجزئ وهو الثامن ولا ينعف
المكاتبه وبوروه في قلنسوة عليها وبرفلا يلزم منه جواز الصلوة في المحل من الوجه وقد عارض على
الشهيد من حكينا عنه بتصريح الحديث بأن التكة من وبر الأدب والامك ذلك وقد وردنا هذا في معاهد
السنة وغيره على شيخنا قدس سره حيث ذكره في ما قاله الشهيد وتريد في المقام كلاما وهو أن الجزئ
السابع قد دل على عدم الجواز والجزئ الثامن من لوازمه فيه الجواز في التكة للمحولة من الوجه حصلت المناه
بعدم التفات الشيخ إلى ذلك عزيز كعدم التفات الشهيد في كلامه الذي دل على الثامن وربما يقال في دفع
المناه أن الثامن من يحمل على الشعرات التي على القلنسوة والسابع على المنسوخ أو يحمل السابع على
الكراهة والثامن على الجواز وحل الثاني له ظهور من حيث أن الشعرات وقعت مع غيرها وهي التكة
المنسوخ من الوجه فالتحفظ بعيد مع اتحاد الجواب وإن دفع هذا بوقوع نظم في مواضع أمكن أن توجه

في جواب ان شرط التذكية في جواز الصلوة الملقاة على الفلوس دون العمولة من الوبر حيث
 لا يصدق صلوة فيها وان كان الوبر مذكي بعيد لان العلة عدم ان يصل في الفلوس منفردة وتصدق
 جواز انحصار الصلوة على ما شاركه غيره وفيه ان ما دل على الصلوة في شعر الانسان يدعي ان
 ركوه لا يقتصر في غير المسنوح لكن لا يخفى عدم وقوع هذا بعد ملاحظة ما ذكرناه في معاهد التنبيه
 في حديث الشقطين لشعر الانسان من ان الجزء المنفرد في العفة ظاهر في شعر الانسان نفسه
 واما الشيخ فقهه والراوي واحد لكن المرفوع بعرضه فيه شمول شعر الانسان لمن يصلي به غيره
 واذا تحقق الاحتصاص فلا مشاركة لما عنده بل وعلى تقدير شمول شعر مطلق الانسان لا مشاركة
 والحق ان الجزء متعارضان اعني الثامن والسابع والبرج بالكرامة طهارة من جهة احتياج اعتبار
 المسنوح وعدمه الى زيادة بعد ظاهر الجواب والسؤال في الثامن واذا عرفت هذا كله ظهر كفاي الحال
 المنع في المقام فتاكيد الاخبار المطبوعة في كل كلام وفي التهذيب بعد ذكر حديث جميل وهو الخامس قال
 جميل ان يكون لا بأس به اذا كان على مثل الفلوس وما استعملها لاسم الصلوة بها قال والذي يكشف عما
 ذكرناه ما رواه محمد بن احمد بن يحيى في كتابه في الاحكام ان يكون في معبى على مكانه
 قال لا بأس بالوقوف عليه حتى وفي كلام بعض محققي المعاصرين سلمه انه ان هذا يقتضي بطلان الحكم الى كل ما لا يتم
 الصلوة فيه من الكثرة وغيرها من الارباب والغالب انقى وانت اذا تأملت عبارة الشيخ الى اخرها يظهر لك
 حقيقة الحال ما تضمنه الخبر المجرب عنه وهو الثامن من قوله عليها وبر ما لا يוכל له وقوله في
 الجواب اذا كان الوبر ذكيا فينبذ عيب الظاهر في السؤال للظاهر والعين والعين والجواب جميل
 ان يرد بالذكاة فيه الطهارة لاستعمالها في ذلك كما في قوله عليه العين ومحملة للمرة فالاول يمكن ادعاء
 عدم صحته لان ظاهر العين لا يصح الصلوة فيه اذا كانت من ميتة مع انه ظاهر لعدم الخلاف المحقق في ذلك
 نعم في الظن نوع اطلاق في بعض الاخبار واما الثاني فالذكاة ح فيما فعلها الارباب في العلم اما لا يفعلها
 فلا يبعد عدم جواز الصلوة فيه لظاهر النص وقد يشكل بان الذكي يقال للظاهر فلا مانع من رادته في الخبر
 فان اخرج ما مره حجة بالاجماع بقي الباقي وفيه ان اشتراك الذكاة كاف في المنع الا ان يقال ان الاشتراك
 بناء على الاستدلال من اصله في الحكمين فلا بد من الاعتماد على الظهور وما عساه يقا ان المسنوح من وبر
 الارباب هو المسؤول عنه والجواب ببقية ان المسنوح من وبر الارباب المطلوب وفيه ان اطلاق
 جواب بعض محققي المعاصرين سلمه عن كلام الشهيد غير تام وقد ذكرت في نجاسيته ما يدل على عدم
 جواز الصلوة فيما لا يتم فيه منفردا بل وعلى عدم جوازها مع محله اذا كان غير ظاهر بسبب عدم الذكوة
 وهو ما رواه علي بن جعفر في الصحيح وحاصله السؤال عن الصلوة مع فاقة المسك والجواب ان لا بأس اذا كان
 ذكيا وغير ذلك من الاخبار مرفوعة وما قاله شيخنا في بعض من بعض محققي المعاصرين سلمه انه من احتمل الحديث
 لارادة الطهارة من النجاسة العارضة قد ذكرنا فيه انه لا يخفى من غلبة لان المنع مع النجاسة العارضة يقتضي

ذلك مع الأصل بطريق عند الموحدين من عدم حل الصلوة في الحرير المحض فسياق القول فيه في باب
أن شاء الله

محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بكير قال سألت زرارة أبا عبد الله عن
الصلوة في القمك والمغالب والسجائب وغيره من الثوب فأخرج كتابا روى عنه أمدار رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في الصلاة في وبر كل شيء حرام كله فالصلوة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه كل شيء منه فاسد لا تصلي به
الصلوة حتى يصلي في غيره مما أحل الله لك قال يا زرارة هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحفظ ذلك يا زرارة فإن
كان مما يبرك لكم فالصلوة في وبره وبوله وشعره وروثه والباه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي فذكر الدجاء أن
كان يخر لك ما قد نعت عن الله وأوحى عليك كله فالصلوة في كل شيء منه فاسد ذكاه الدجاء ولم يذكر محمد
أحمد بن يحيى عن عمر بن علي عن عمر بن زيد عن إبراهيم بن محمد الصديقي قال كنت ألبس ثوبا على يوتي الثوب و
الشعر مما لا يركب من غير ثقبه ولا ضرورة فكنت لا أحذر الصلوة فيه محمد بن يعقوب عن علي بن
محمد عن عبد الله بن إسحق عن ذكره عن مقابر بن مقابر قال سألت أبا الحسن ع عن الصلوة في
السمور والسجائب والمغالب قال لا حرج في ذلك كله ما خلا السجائب فإنه والله لا يركب اللحم على
مهد يار عن أبي علي بن راشد قال قلت لأبي جعفر ع ما يقول في الفرا أي شيء يصلي فيه قال أي
الفرأ قلت القمك والسجائب والسمور قال فصل في القمك والسجائب وأما السمور فلا يصلي فيه قلت
يصلي فيها قال ولا تكن تلبس بعد الصلوة قلت أصلي في الثوب الذي يليه قال لا محمد بن أحمد عن داود
الحرقي قال حدثني بشر بن يسار قال سأله عن الصلوة في القمك والقرو والسمور والسجائب والحواصل الخ روى
ولا يصلي في المغالب ولا السمور فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس عن أبيه أبي عمير عن حماد عن
الحلي عن أبي عبد الله ع قال سأله عن الفرا والسمور والسجائب والمغالب وأسبأه قال لا بأس بالصلوة
فيه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن يقطين عن أحمد بن الحسين عن أبيه علي بن يقطين قال سألت
أبا الحسن ع عن لباس الفرا والسمور والقمك والمغالب وجميع الخلود قال لا بأس قالوا فما
لهذين الخبرين أن يحملهما على ضرب من الثقبه على ما بيناه في غيرهما من الأحبار ذلك لا يوفقت
عليه أحد ويحذر أن يكون قوله لا بأس به محصورا ببعض ما تضمنه السؤال وهو السجائب لأن
ذلك قد خضع في الصلوة فيه على ما بيناه في بعض الأحبار ويكون عول في الجواب عما عدا السجائب
على ما تقدم منه ومن أن الله عليهم السلام من البيان وأما السمور خاصة فنذكر على كراهة أيضا ما رواه
أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد الأسدي عن الرضا ع قال سأله عن جلود السمور فقال أي شيء
هو ذلك الأسر فقال هو الأسود فقال الصبي فقلت نعم ياخذ الدجاج والحمام قال لا بأس في
الأول معدود في الموثق باب بكير لا يخفى أن فيه إبراهيم بن هاشم المدوح فالظاهر أنه لا يوثق في الصف
لعدم إسماله بآية على ضعف كاهنه ما حذره في تعريف الموثق غاية الأمر أن القائل بالموثق أن كان

من استفتيه كما قاله الشيخ أقرب إلى الاعتبار أما احتمال الجواب عن البعض فلا ينبغي أن يثبت لأنه لا
 من سماع الظاهر من الشيخ حيث عبر بالكراهة أنه فهم من النهي فيه ذلك بمعنى أنه يمنع من الأخبار و
 قاي في المقام من الغلب بالتحريك ذابة فترها طيب انواع القرا وعلا
 لمعت فيه محال
 وفي الخبر مبيت أنه حيوان غير ما كور اللحم يتخذ من حلبة الفزا والسمد على وزن تنور أو بكسر السين وتند
 يوم مفتوحة

يحب عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلي في قلنسوة
 حرير محض أو قلنسوة ديباج فكتب لا تحل الصلوة في حرير محض أحمد بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن سعد الأسدي
 قال سأله عن الثوب البرسيم هل يصلي فيه الرجل قال لا محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن علقمة بن محلم
 عن علي بن أسباط عن أبي جعفر قال سألت الرضا ع هل يصلي الرجل في ثوب البرسيم قال لا فاما ما رواه سعد بن عبد
 عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت أبا الحسن ع عن الصلوة في ثوب ديباج فقال ألم يكن فيه ثياب
 فلا بأس فاول ما في هذا الخبر أنا قد روينا عن أبي الحسن ع ما ينافي هذه الرواية ولا يحجز أقواله عن اللوح والما ويل
 صحيح على أنه ليس في ظاهر الخبر أنه لا بأس على كل حال وإذا لم يكن ذلك فيه حملناه على حال الحرب دون حال
 الاختيار بل على ذلك ما رواه عن عن محمد بن عيسى عن سماعة بن مهران قال سألت أبا عبد الله عليه ع
 لباس الحرير والديباج قال لا ما في الحرب فلا بأس وإن كان من ثيابا مثل ويجوز أن يكون المروا بالديباج ما
 يكون مخلوطا بالقطن أو الكتان لأن ذلك يجوز الصلوة فيه ويكون تسميته بالديباج على ضرب من الجوز
 يدل على ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن يوسف بن إبراهيم عن أبي عبد الله ع قال لا
 بأس بثوب أن يكون سدا ورمه وعلمه حريرا أو ما كان للحرير المسمى للرجال محمد بن علي بن محبوب عن العباس
 عن علي بن مهزيار عن فضالة بن أيوب عن موسى بن بكر عن زرارة قال سمعت أبا جعفر ع ينهى عن لباس الحر
 للرجال والنساء إلا ما كان من حرير مخلوطا بخرمصة أو سدا خز أو كتان أو قطن وإنما كره الحرير محضا للرجال
 والنساء في لا ازساب في صحته كالثاني والثالث فيه مع الارسال جهالة أبي جعفر أدلم
 أفق عليه في الرجال أما علي بن أسباط فمعلوم الحال والرابع لا ريب في صحته ومنه يعلم أن رواية محمد بن يعقوب
 عن محمد بن اسمعيل بن بزيع بواسطتين فلا وجه للرواية من بلاد واسطة كما جعل في محمد بن اسمعيل الذي يروي
 عن الفضل بن ساذان أنه بن بزيع والخامس في محمد بن عيسى وقد مرنا رجلا فبقر رواية في عين موضع
 الاستثناء كما ذكرنا حال سماعة بن مهران والسادس في يوسف بن إبراهيم وهو مفضل في رجال الصرم من
 كتاب الشيخ والسابع في موسى بن بكر وهو فاعية عن ثقة الحسن في الأول استدل به المانعون من الصلوة
 في الحرير إذا كانت الصلوة لائمه في الثوب وحده حكا في الخ بعد أن نقل عن الشيخ أنه قال يكره الصلوة في
 النك والقلنسوة إذا علمتا في حرير محض واختار ابن إدريس وقال أبو المصالح ومعه عن الصلوة
 في القلنسوة والنك والخوص والنفلين والخفين وإن كانا عجنًا أو حريرا والسر عنه أفضل وكذا قال

جواب عن الحسين بن سعيد قال قرأت كتاب محمد بن ابراهيم الوالي الحسن الرضا ع لسان عن الصلوة
في يوم حسوه فزكيت اليه فلهذا لا يابى بالصلوة فيه فليتامر هذا كله وهذا الخرم مع صحته لئلا يبيد ان يمنع
من حرير بن مسلم كما يتفاد من حرير بن مسلم بن عبد جبار وفسر بن محمد بن ماعز كما ذكره الخليل في حرير
ابراهيم بن مهزيار في غاية المعجزة ونقل عن السهيد في الذكرى اسفل جواز الصلوة في يوم حسوه فزكيت الختم
في الخبر منع منه نظر الى عدم المعنى وفيه نظر واضح يعرف مما قرأه انا ما قاله المحقق ايضا من ان الحسين
بن سعيد في الخبر المنفرد عن الشيخ لم يسمعه من محدث وانما وجد في كتاب فقد اعرضه في الذكرى بان
الظاهر جزم الحسين بن سعيد والحاشية المجزوم بها في قوة المشافهة والامر كما قال الثاني ما ذكره العلامة
في جواب الشيخ من الفرق بين الحرير والحسن ظاهر للفرق بين العارض والذاتي لا يخفى انه يقتضي كون
مالا اتم الصلوة فيه منفردا اذا كان في غير نجاسة لا يصح الصلوة به اذا كان نجسا لا يجوز لان العارض
في المقام لا يفهم له معنى لا من هذه الجهة والجمال اتم في بحث نجاسة مالا اتم الصلوة فيه لم يذكر والفرق
وان كان بينهم من التمثل بالحسن نحو كون النجاسة عارضة اما انه من نفس النجاسة كالمسح
مثلا فلا وهذا يمكن توجيهه بما دل على عدم الصلوة في الميتة ولو تسع منها وما دل على ان
المسك كما قد مضى ان العلامة ان يوضح الحال في مسألة مالا اتم الصلوة فيه منفردا من بيان الفرق
ولعله اعتمد على ظاهر كلامه المعتمد للنجاسة العارضة فان قلت ما الفرق بين العارضة والذاتية
قلت قد ذكر بعض محقق المعاصرين سله انه ان الذاتي مثل التلذذ من جلد الميتة او غير المأكول وكان
المراد ان النجس هو التوب الذي يرضى له النجاسة فالعنف عن الفلسفة ونحوها اذا كانت نجسة
من خارج بخلاف ما اذا كانت من نفس النجاسة والحرير نفس التوب ممنوع من الصلوة فيه وكذا
الفلسفة ونحوها من الحرير وغيره في مكان ان يقال ان ما تقدم من جزم محمد بن عبد الجبار صريح في ان الفلسفة
من وبر ما لا يوجب له ان كان ذكيا يصح الصلوة فيه فاي فرق بينهما وبين الحرير اذا الامر ان ذاتان والتمسك
من الميتة على تقدير المنع منها بما قد مضى يقال انها خارجة بالنسبة لا تكره النجاسة ذاتية على ان النجاسة
لانها لا ترفع العباد على ان النجاسة ونحو ذلك فالنوب النجس وما عرضا وبحاج الفرف
بيدها الى مسقة غاية الامر ان مقام الجيب يكفيه ما ذكره لا فائدة الفلسفة من الورد ولعل الذي
ان يقال في الجواب ان المانع البصر على المنع من الحرير مطلقا والبصر والفلسفة من غير الحرير
وان نظرنا الى ما احتكاه في الحرير من الازجوع الى الاجماع لا خلاف الاخبار يحصل لقول الشيخ
وجه اذا اجتمع في الفلسفة فتحوها منسقة نعم وحديث في رواية معصية ما يدل على ان الديباج
غير الحرير وهي مقاراة على جعفر في الصحيح على احدها ومنها السؤال عن فرائس من حرير
ومثله الديباج غير صريح الا ان يقال ان الديباج حرير مختلف ومثله من الديباج وعلى هذا فخر محمد
ومصطفى

اره

تتم من التوثيق فوق العتيق والديق فيمن من الشيخ في ذكر المعارض الاستفاد من غير انفس
الاراد فوق العتيق وقد كتب شيخنا قدس سره في فوائد الكتاب انه ليس في الروايات التي رواها الشيخ في
هذا الباب دلالة الاثر على كراهة الاراد فوق العتيق واما نصنت كراهة التوثيق فوق العتيق والفرق
خلات الاراد فالفرق بين قول الشيخ الرجل سويه او سفيه اذا قلده بها وحقه قال في القاسم
هذا فلا تعارض والاجود كراهة التوثيق فوق العتيق دون الاراد فرقه فانه يتركوه كما استاءه ان
في العتيق وحض من تاجر منه انتهى ونقل بعض الافاضل ان في كافر في رواية ابي جبير انه قد
ينبغي ان توثق ما زاد فوق العتيق وتبطل ولا تترنبا زاد فوق العتيق اذا انت ضمنت لا بد من زبر
لما عليه والظاهر ان هذا مقتضى قلم الشيخ ثم هنا وفي ان ذكر المعارض يوجب وسن في العلامة
في منتهى انه نقل عن الشيخ والسيد كراهة الاراد فوق العتيق ورده لم يرد موصي بن عمر بن مريم
من القسم ثم قال الصلاة اما المكروه التوثيق ونقل عنه ايضا ان التوثيق سدا للوسط مما يستند الزناد
وربما يظن من رواية ابي جبير ان التوثيق هو الاراد الا ان يفرد بين الامرين بين من العمل به وقد نفى
من بعض اهل اللغة لكن استدل من شيخنا قدس سره عن الجوهر والقاموس لاخ من باعن موافق
هذا وما قد يخل من رواية الحليني شي واظنه لا يخفى مع حرايه واما ما نصته الثالث من تفسير القاموس
فلاخ من احوال لكن ربما يستفاد منه ان الشيخ جعله التوثيق المسمى عنه او سفيه لان ذكره مع البا
يستعمل ذلك لكن المنقول عنه في المبسوط والنهاية انه من باب التثنية بالاراد ويدخل في فيه
يديه ويحبها على منكب واحد والعلامة في المنتهى استدله بالحديث وهو يعطي استفادة الدين
من الخبر ولا طموح اذ انك وينقل عن الصحاح ان فيه تفسيره بان محل حسدك بتوكل حوسمة
الاعراب بالكسنة وهو ان يرد الكسا من قتل عبيده على يد السري وعاقبه الا ليس ثم يرد ثابته من
خلفه على يد اليماني وعاقبه الامين معطيها جميعا وعن ابي عبيدة ان استعمال الصماء عند العرب متداول
عنه من الاحمال وما ذكره الشيخ في الجمع لاخ من وجه واستمع اعلم بالحال قال في القاموس
الوساح بالضم والكسر كرسا من لؤلؤ وجره منظومان او دم عريض يرجع بالجوهر سله امرة
بين عاقبتها وحبها وكسيتها ثم قال لو يوثق تسعة ويوبه ثقله فليست امرا
ابن مردويه عن ابن جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
اذنيه عن زرارة قال سالت ابا جعفر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
بها عنه عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن ع قال ليس علي الامانة ان يتقنع في التوثيق
ولا يثنى المرأة ان تصلي الا في ثوبين محمد بن يعقوب عن محمد بن عبي عن احمد بن محمد عن الحسن بن سعيد
عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن ابن ابي عمير قال قال ابو عبد الله ع تصلي المرأة في ثوبين
اراد وجمع وخمار ولا يضرها بان يقع فان لم يجد ثوبا بين يديه فليضع يدها في ثوبين فان كان رداء

ومثله ليس عليها مقعده فقال لا بأس اذا انقضت الخفة فان لم يكن فليلبسها مرة فاما ما رواه
 عن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الانصاري عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله
 عن قال لا بأس بالمرأة المسلمة المهرقة ان تصلي وهي مكشوفة الرأس عنه عن أبي علي محمد بن عبد الله عن أبي
 أيوب المكي عن علي بن أسباط عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله ع قال لا بأس ان تصلي المرأة المسلمة وليس
 على رأسها قناع والوجه في هذين الخبرين ان يحملها على الصغر من السناد دون المبالغات لانه لا يجوز لمن
 ان يصلين غير قناع ويحتمل ان يكون اما يجوز لهن في حال لا يمكن من شيء فانه يجوز في حال على ما وصفا
 ان يصلين غير قناع ويحتمل ان يكون المراد بذلك ان كان عليها ثوب يسترها من رأسها الى قدميها مثل
 ازار وما مشبهه واما الخبر الاخر فليس فيه ذكر المهرق ويجوز ان يكون ذلك محققا بالامانة لان ائمة يجوز لها
 ان تصلي وليس عليها قناع بدلي على ذلك ما قدمناه من الاخبار ويزيد بها ما رواه سعد بن عبد الله عن
 أحمد بن محمد وعبد الله بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلامة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع قال
 قلت له الائمة تعطي رأسها قال لا ولا على ام الولد ان تقطع رأسها اذا لم يكن لها ولد فاما ما رواه الحسن
 بن سعيد عن أبي أيوب عن جميل بن دراج قال سألت ابا عبد الله ع عن المرأة تصلي في درع وحرار فقال تكون
 ملحفة تضمرها عليها فالوجه في هذا الخبر ضرب من الاستحباب ويجوز ان يكون المراد به اذا كان الدرع والحرار
 لا يراي سواها فانه اذا كان كذلك فلا بد من ساتر والدرع بدلي على ما قدمناه ما رواه محمد بن يعقوب عن علي
 بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ع قال لا يصح للمرأة المسلمة ان تلبس من
 ثمر الدرع ما لا يراي سواها **السند** في الاول صحيح على ما مضى كالثاني والكل في عبد الرحمن بن الحجاج
 لا يعقل عنه والثالث ضعيف نعمان بن عيسى لما قدمناه ايضا والرابع فيه محمد بن عبد الله الانصاري وفي
 الرجال محمد بن عبد الله بن غالب الانصاري ثقة في الرواية على مذهب الواقفة على باقي الخائفي والراوي عنه
 حميد وفي بعض النسخ عن الانصاري وح محمد بن عبد الله مشترك والانصاري محتمل لمن ذكر لكن المدة فيها نوع
 عبد ويحتمل غيره والخامس فيه محمد بن عبد الله بن أبي أيوب المكي والذي وقعت عليه في الرجال محمد بن عبد
 الله المكي في رجال من لم يرو عن الائمة عليهم السلام من كتاب الشيخ محمدا وفي المصهرت ايضا والراوي
 عنه حميد واحتمل شيخنا المحقق سلمه الله ان يكون هو المكي الثقة على وجه الظهور لرواية محمد عنه ايضا
 وفيه تأمل لكن لا يخفى ان من في السند المجهول عنه باكنية والمحدث مذكور في الرجال فالظاهر انه غم وفي
 نسخة عن المكي يحتمل كونه المذكور في الرجال اما محمد بن عبد الله فهو مجهول والسادس صحيح لكن قد
 تقدم عن الخائفي نقلا عن الكشي وعن نصر بن الصباح ان احمد بن محمد بن عيسى كان لا يري عن ابن محبوب
 ذكرنا ما فيه فلا ينبغي الغفلة عنه والسابع صحيح على ما تقدم كما ان الثامن حسن **مس**
 في الاول الى ان ادنى ما يصلي فيه المرأة درع وخفة بشرط ان يتجلى بها وقد يستدرك
 على وجوب تغطية الخفة بفضلك الا ان نقول ان غطيته الخفة جميع السقر عن معلوم وفيه احتياط

مع الفارق إلا أن يقال أن ما دل على كفاية المرأة بالقناع يقتضي حمل المحفة على الاستحسان لا على
 قضية الشعر وجبهه بما عساه بقا أن ما دل على القناع فيه غمض عيني فلا يصح فيه عتري
 عنه بأن الشيخ زوي في عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن محمد عن محمد
 بن زرير بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عن أبي الميثم والمرأة تصلي في الدرع والمفتحة إذا كان
 الدرع كسيفاً في نفسه أنه يسر على لامة قناع وما عساه بقا أن الجزم المحجوب عنه ضمن أسرار
 أن ما أصلي فيه المرأة ولو كان القناع يغني عن المحفة لكان هو الذي يمكن الخراب عند استعمال
 أداة الذي بالسنة إلى ما دل على ثلثه لثوب ونحوه في ذلك بأن ما ضمن الثلث صغيت أمكن
 الخراب أن جز جميل من درج إلى صريحاً يدك كما سذكر على الثلث فإن قيل هو احتمال فيه فلا يثبت
 بل ربما يدعي ظهوره كأنكم أن ساء له وتقديره يمنع يمكن أن يوجه الجز المحجوب عنه بأن الحيرة
 في الجميع بالسنة إلى ما دل على القناع يقتضي حمل على الكفاية في القناع فتكون المحفة ردياً كدريسه
 جز الفضيل المضمن لأن فاطمة عليها السلام حملت في درع وخمار ليس عليها أكثر مما أوردت
 شعرها فإن الجز يدعي على الكفاية الحال على المحفة والقناع عن الخمار فإما دلت على الكفاية بأن
 عليها السلام إنما فعل الأكل وقد نقل عن العلامة في المنتهى أنه ادعى الإجماع على عدم وجوب
 الأزار وأنه يوجب فالمحفة المذكورة أن كانت هي الأزار استكمل الحال ترك فاطمة عليها السلام
 ذلك وإن أريد بها الخمار والقناع ولو بالبحر أمكن لكن على كل حال ترك فاطمة عليها السلام ذلك
 وإن أريد بها الخمار والقناع ولو بالبحر أمكن لكن على كل حال ترك فاطمة عليها السلام ذلك زارياً
 الإجماع المنقول لا بترجيح بيان الخوار وقد سهل حضور سند رواية الفضيل والعجب من الشفيع
 أنه استقر وجوب ستر الشعر برواية الفضيل ولو نظر إلى ما دل على المحفة كان أولى وإن كان المنظر فيه
 محال يعرف مما قرأناه ثم أن الجز المحجوب عنه استفاد منه بعض الأصحاب عدم وجوب ستر الكفين لأن
 الدرع قيل أنه الغمض نقلاً عن الصحاح وهو لا يسترها وكذا لا يستر القدمين بل قيل ولا اله قبيل
 وأما الوجه فقيل أن المفتحة لا يستر وقد وردت في الجز السابق من سترها بما في بعض
 ما ذكره الآن الذي يحيط في البال وقد ذكرته في مواضع أن دليل كون بدن المرأة عورة من الأزار
 غير موجه على وجه يعتمد عليه وإذا لم يوجد فالأمر سهل من حيث أن ما دل على الدرع والمفتحة
 وحجزها يحتاج أن يعلم أنه سائر للرجبة والكفين والقدمين ليحكم بالوجوب وما لم يعلم
 فالأصل عدم الوجوب إلا ما اتفق عليه وهذا بخلاف الرجل فإن إطلاق العورة قد وجد فيه في
 الأخبار ويحتاج إخراج بعض ما وقع فيه الخلاف إلى دليل ولم أر من ذكر هذا المسألة فإن قلت قد
 ورد في بعض الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله أن المرأة عورة قلت الرواية حكاهما الله لعلها في المنتهى
 وسندها غير معلوم الحال وأما الإجماع فقد ذكره البعض على غير الرجبة والقدمين والكفين بل نقل

وفي احتمال أن يرد أن الحقة ولي من الخمار وجزالامكان كاحتمال الرقة أن ما ذكر في سورة
سور الأتكا الحقة سيمها عن الدج والخمار إلا أنها بعيدان والثاني أحد وفي المذهب أحمل
الشيخ الأول على وجه لغز حيث قال عبد الجبار أن المراد بك الحقة زيادة على الدج وتخلو زيادة نظر
في احتمال ما معنا ثانيا وأما الثامن فهو كما ترى يدل على أن المرأة المسلمة في جميع الحالات لا يصح لها أن
تلبس ما لا يراي سينا وكان الشيخ نظر إلى أن حال الصلوة من الجملة وفيه شيء إلا أنه قابل للتدبر

عن ابن سعيد عن فضالة عن الحسين بن عثمان عن ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي قال سألت أبا عبد الله
عنه عن الرجل يصلي وعليه خضابه فقال لا يصلي وهو عليه ولكن تزعجه إذا أراد أن يصلي قلت إن خضابه
تسفيه فقال لا يصلي وهو عليه والمراد أيضا لا يصلي وعليه خضابه وأما ما رواه سعد بن أحمد
محمد بن الحسن بن محبوب عن رفاعه قال سألت أبا الحسن ع عن المحضف إذا تمكن من العجوة والقرعة
أيضا لا يصلي في خضابه قال نعم إذا كان حزقة ظاهرة وكان متوضعا عنه عن أحمد بن محمد عن محمد بن سهل
عن ابن البيع الأسدي عنه أنه سأل عن أبي الحسن ع قال سألت أبا عبد الله ع يصلي الرجل في خضابه إذا كان على
ظهره فقال نعم عنه عن أحمد بن الحسن عن محمد بن سعيد عن مسلم بن عبد الله عن عمار السابري قال سألت
أبا عبد الله ع عن المرأة تستلي ويدها مربوطتان بالخنا فقال إذا كانت توصات للصلوة وسر
فلك فلا بأس بالصلوة وهي محتشبه ويدها مربوطتان عنه عن أبي جعفر عن موسى بن القاسم عن
علي بن جعفر عن أخيه موسى ع قال سألت أبا عبد الله ع عن المرأة والرجل غنصتان ويصليان وهما بالخنف
التيمة فقال إذا بوزن الفم والخنف فلا بأس بأن للرجل الأول محمول على الكراهة وهذه الأخبار محمولة على
الحواز سدد في الجميع وأضغ بعد ما ذكرنا القول فيه والاحتمال أن الأول ضعيف بأبي بكر الحضرمي

والثاني صحيح والثالث ضعيف لا هال محمد سهل في الرجال والدابع موقوف والخامس صحيح
في الأول ظاهر في أنه لا يصلي بالخضبان والثاني يدل على الحواز بالمتد ومحمد الأول
على الكراهة لوضوح بكن لا يدل على ما يفيد العتبات من كراهة أصله في جرقه لخضبان والثالث
كالثاني والدابع يدل على أنه لا بأس بالصلوة واليدان مربوطتان ولا معارضة من جهة الرباط كما
يخفى قوله **باب** أسنان يستل محلول زرزور وده راحل ثيابا
للحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي
ولا يخرج يديه من ثوبه فقال أن يخرج يديه فحس وإن لم يخرج فلا بأس سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد
عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن زياد بن سودة عن أبي جعفر ع قال قال لا بأس أن يتل
أحدهم في الثوب الواحد وأما قوله أن يقول أن الرجل إذا حله وأراد أن يحلوه ويدها
عن رجل قال قلت لأبي عبد الله ع إن الناس يقولون أن الرجل إذا حله وأراد أن يحلوه ويدها

في شقيقه خديجة بن ابي اسحاق فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي بن محبوب
عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله قال سألت عن الرجل يصلي ويدخله في
نبد قال ان كان عليه ثوب احمر او اوسر ويل فلا بأس وان لم يكن فلا بأس له ذلك وان يدخله اوجه
ولم يدخل الاخرى فلا بأس عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن حبي عن عياض عن جعفر عن ابي عبد الله
سلام قال لا يصلي الرجل محلول الازار وان لم يكن عليه ازار فالوجه في هذين الخبرين ضرب من
الكرهية دون الخطر بل على ذلك ما رواه الحسن بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن ابراهيم
الاحمر قال سألت ابا عبد الله عن رجل يصلي وارائه محلاة قال لا ينبغي ذلك في
الاول صحيح فيما مضى والثاني فيه زياد من سرقته وقد وثقه العلامة في الخلاصة والشيخ ذكره في
رجال الساباطي ولم يوثقه وكذلك في رجال الصنع والنجاشي لم اقف عليه فيه والثالث فيه الارسل
ومعلومه بن فضال والرابع موثق والخامس فيه محمد بن يحيى وهو الخزاز لانه الراوي عنه في رجال
وهو ثقة وباتي في بعض الروايات المصريح بالخنثي وقد مر في هذا الكتاب بابه عامي وقد
مضى القول في ذلك في باب بول الخفاف مضلا كما ذكرنا هناك ان عياض وهو بن ابراهيم قال
الشيخ انه مري والنجاشي وثقه من دونه القدح وشيخنا قدس سره نقل عن الكشي القول بانه تبر
كن خارج مجهول ولم يثقف على ذلك في الكشي وغيره بعيد على ما في الكشي والنجاشي ثبت والساد
فيه ابراهيم الاحمر وهو ضعيف في رجال او مهمل لان المذكور في النجاشي والفهرست ابراهيم
ناجق الهاوندي الاحمر وان كان ضعيف وفي رجال الصنع من كتاب الشيخ ابراهيم الاحمر مهمل
والعلامة في الخلاصة قال بعد ذكره للضعف وقال يعني الشيخ في كتاب الرجال في اصحاب الهارب
عن ابراهيم بن اسحق ثقه فان بك هو هذا ولا يعول على رأيه وفي فوائد حبي قدس سره عليها ان الشيخ
ذكر انها وندي في رجال من لم يرو عنهم عليه وقال انه ضعيف وعلى هذا الظاهر ان الذي في اصحاب
الهارب عن ليس هذا انتهى ولا يخفى ان الشيخ يذكرون اصحاب الائمة عليهم السلام في باب من لم يرو عنهم
فاستفادة في الاحتمال منه غير واضحة كما ان احتمال كونه الضعيف من العلامة كذلك
في الاول ظاهر الدلالة على اخراج اليمين من الثوب حسن وعدمه ليس به بأس وعنوان الباب
يقضي بيان حكم من يصلي محلول الازار ولباه داخل الثوب وعرضه ان الجز المجوف عنه محتمل لاداة
الفرق وغيره الا ان يدعى تبادر العيص والطلاقة تناول محلول الازار وغيره فدل على المطاف
الحلة عزانه ربما يسأل عن آفادته استحباب اخراج اليمين من الثوب ام لا وغيره بعيد استفادة
الاستحباب من حيث قوله محسن وقوله فلا بأس اذا الحسن ظاهر الدلالة على نزع رجلاه وعلى
هذا الاسوة ان المريد على الاباحة فان قلت الاباحة ان كانت السرعة فلا مانع من استفادتها
ادهي تناوي الطرفين سرعا فالجز قد تضمن نفي الياس في عدم الاخراج والحسن في الاخراج والحسن

في حرج من لباس لا ينافي لحسن في العلم ايضا . وان لم يناف الحسن كن يرد عليه
و المطلوب في استحاح الشرعي اثبات الحسن في الطرفين غاية الامر ان وجود هذا شرط في
حفظه حتى ما يصلح لاثباته سوى ما في كتاب القسم وهو الجزاء انه على العجز فان خاصه
تخير ومع هذا قد يحصر مع ترفق في الشوب فان سائر الفعل وانزعت في كونه مرد
شائع على حد سواء هذا كما لا يخفى او الفعل يقتضي مشقة فكيف يساوي عليه تحقير حار
في الاصل ثم ينبغي ان تشاركنا من وجه عدم الكراهة اذا لم يخرج له من التوب لان حسن في
لا يخرج اذا افاض الرجاء فتركه يكون مرجوحا والمكروه منه الكراهة وحجاب بان ترك المسحوب
مكروه او مكروه متوقف على النهي ولا يفتي عن ترك المسحوب ذكره مناخا قدس سرهم وخير في
ان الامر بالنهي من صلة العام في الواجب ينبغي ان يقتضي النهي عن صفة العلم في المنذور
بترك تركه مكروها وقد ذكرت مكروها هذا لئلا يرد قدس سرهم فاحاط بان ظاهر كلام الاصوليين
الوجوب والامر كما ترى فان قلت ان من الشيع ان مطلوب الكراهة كما بيني عنه اخر كلامه
ستفاد من الخبر ذلك قلت كلام الشيخ انما يحصل منه كراهة اصولية محمولة اذا اراد الم يكن عليه ازار
حكم اخر وسياتي فضيله في الخبر يدل على ما ذكرنا عرف هذا فاعلم ان الثاني يدل على ان الصلوة في
التوب الواحد وزرعه محمولة لالباس بها ولو صح لدل باطلاقة على ان مشاهدة العورة في حال
الصلوة لا تقرب بالاحمال اذ من المستبعد عدم المشاهدة حال الركوع والتوب الواحد محمول لا ازار وما
نضمنه من التعليل يدل على الدين واسع سهل واما الثالث فمفهومه احتملان احدهما ان يرد في الباس
من الصلوة والا ازار محموله والبدان داخله في التقيص وتاينهما ان يرد في الباس في قول الناس
والعني انه لا باس بقولهم فيقيد كراهة ما ذكرنا او يحتمل كونه مع الاحتمال الاول لا يتم المطلوب
لو صلح الخبر للاعتناء عليه فان قلت هل في الخبر دلالة على ان الصلوة في جميع واحد ام لا قلت ربما يدل
ظهورها في ذلك الا ان استمال ارادة كون الازار محمولة من غير التقيص والبدان داخل التقيص
وما عساه بق ان الظاهر من قوله انما يصلي عربا ارادة التقيص وحده من حيث ان العجز لو كان
ارزاه غير محموله وما فرق محمول الازار والبدان تحت التقيص لا يقال انه يصلي عربا يمكن
للجواب عنه باحتمال كون الصلوة عربا من جهة كون الدين على الجسم والحواس الظهور كما لا يخفى
ولا يخفى ان مطلوب الشيخ في العنوان لا يدل عليه خبر المتقدم ان يرد الشيخ بقوله وبذاه
تحت الثياب تحت جميع الثياب ليدخل التقيص لكن حل الازار يقع على الاحمال والخبر الاول
يحتاج تطبيقها على مدعي الشيخ الى تكلف غير خفي واما السرايع فدلالة على ما نحن انما هي على
ان من يصلي ويدخله في حقيقة ان كان عليه منظر او سويل فلا باس وان لم يكن فلا يجوز ارادة
الميز من الازار غير مستبعد وفي الاخبار من جوده واستبعاد هذا من قوله عليه ازار غير امر

سر و قيل مع الازار وعلى هذا ما يدل الخبر على عدم الكراهة لو ادخل الانسان يده تحت ثوبه فرق القميص
 بين منه مضانا الى الخبر السابق وهو الثالث وحمل عدم الجواز على الكراهة بالخبر الثالث ان حمل لا باس
 على الجواز اما لو حمل على ان قول الناس لا باس به فذلك على مذلول الثاني ولو صح السند امكن ورود
 الاشكال في الكراهة للحال ما ترى والخامس منه تاسد لما ذكرناه من ان المراد بالازار المنزلة فان قلت الخبر
 الخامس لا يدخله بما قبله تضمن السابق ادخال اليدين وهذا الخبر يدل على المنع وان لم يدخل اليدين
 والخبر الرابع تضمن الفرق بين اليدين والواحدة ولم يتضمن حل الازرار فذلك الجملة فالاجازة غير مسقولة
 قلت الامر كما ذكرت الا ان الشيخ رحمه الله لم يلقفت الى خبره مذلول الاجازة ولو صححت الاسانيد امكن التوجيه
 الا ان القابلة مع ما ذكرناه قليلة ومن العجيب استدلال الشيخ على مطلوبه بالسادس وهو مخصص للصلوة
 والازرار محموله وما سبق بعينه في ادخال اليدين وبعضه مع حل الازرار فليست امثلة
 احرف في الشيخ رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن عبد الله بن سنان قال سأل ابا عبد الله عمي وانا احاطر اني اعير الذي توفي وانا اعلم انه ليس بالخبر
 وباطل لم الخبر رحمه الله على فاعلمه قبل ان يصلي فيه فقال ابو عبد الله عمي صلى فيه ولا يغسله من اجل ذلك
 فانك اعيرته اياه وهو طاهر ولم يستيقن انه نجس فلا باس ان يصلي فيه حتى يستيقن انه نجس
 فاما ما رواه علي بن مهزيار عن فضالة عن عبد الله بن سنان قال سأل ابا عبد الله عمي عن الذي
 فيه لم يعلم انه يا كل الجري وليس بالخبر رحمه الله ان يصلي فيه قبل ان يغسله فالاصل فيه حتى يغسله
 فهذا ان الخبران جميعا رواهما عبد الله بن سنان قال سأل ابا عبد الله عمي عن الذي والحكمة ههنا
 جميعا عن مسأله ابيه ابا عبد الله عمي ولا يجوز ان يتفاض علي ما ترى بان يقول ناه صلى فيه وان
 يقول لا يصل فيه الا ان يكون قوله لا يصل فيه على وجه الكراهة دون الخطر في الاخيرين
 واصح بعد ما قلناه في تحديق قوليه لكن الاول تضمن السؤال من ابيه وعبد الله بن حاصه والنا
 ليس فيه الخطر فيكون غير صحيح لان الاب مذكور ولم يثبت تقشفه ولا قدسه واحتمال ان يكون ذلك
 لا يصل فيه من سماع عبد الله بن سنان فكونه بالخبر صحيحا كما حتم كونه من اخبار سنان الا ان يقال انه لو
 كان من الاب كذا وعبد الله ما يدل على ذلك مثل قال قال لا يصل فيه مظاهر الاقتصار على لغة قال من
 يخالف هذا وفيه تأمل لعدم المانع من اخبار عبد الله بالقول حزبا باعتبار حصوله من ابيه
 وقد وصفه بالصحة بحقه المعاصرين سله الله والامن كانا سن في الاول بدله حتى
 التعديل على ان النجاسة لا تكفي فيها الظن كما سبق بفضل العقل فيه كما انه يدل على ان استخفاف
 اليقين لا يعارضه الظاهر وان كان استصحاب اليقين لا يبرهن بل انما يقتضي الظن ويكون
 الظاهر موافقا منه ظنا ومع تعارض الظن الدارج والرجح بغير الدارج الا ان الخبر بعيد خلاف

وقد مضى لصاحبه في أبواب آرائه الخجسات فان قلت هل في الجزالة على ترجيح الظاهر على راسل
مطلقا لا يثبت في انقام بل استصحابه لما بعد الظن قلت فيما نحن فيه وما يدعي ظهور
ترجيح راسل على الظاهر من حيث اخذوا الضمائر لما بعد الظن الراجح من الظاهر اما مطلقا
فترجيحه على مطلق الاصل فلا وما صاه يوق ان التعليل يقيد ان كل ما يتقن واستصحاب لا عارضه
الظاهر وهذا كاف يحجب عنه بان مثل هذا لا يقال له انه مطلق على الاطلاق وربما يقال ان
التعليل حاصر بالظهور اذ يحجر ان يكون لعين الظاهرة لا عارضه لا يعين الخجاسة وان كان يعين
الظاهرة صار ضنا اما يعين غيرها اذا عارضه الظاهر فلا والفرف ان ما دل على ان الظن بالحق
غير كاف بدي على ان الظاهر غير كاف في الحكم بالخجاسة لانه لا يخرج عن الظن وقد حكم بعدم الاستفاء
اذ هو مبني الكلام عليه وعلى هذا فلا يقال مثله في البعض السابق المعارض بالظاهر اذ لم يدل
دليل على اعتبار اليقين فذ فان قلت يعين الظاهر تلوم بعارضه الا يعين الخجاسة لم يثبت الخجاسات
بالبعض والحال انها باس ضرورة باخبار الاحاد قلت المراد بثبت الخجاسات الحكم بالسجيس لا سوسلا
ولو سلم لا يمكن ان يقال في الاصل ما قد منه من ثبوت بالعلم الشرعي ولا مانع منه فان قلت بوقفة ردا
يعين الظاهر على عين الخجاسة يقتضي عدم الحكم بخجاسته ما خلف فيه اذ لا يحصل اليقين بالخجاسة
مع الاختلاف والنظر الى ان وقوع ما يظن بخجاسته يخرج اليقين عن كونه يقينيا يوجب القول بمثله
ويما نحن فيه اذ الفرض ان اليقين السابق بالاستصحاب صار طنا وقد صرح البعض بعدم الالتفات
الى الظن بل لا يخفى العلم قلت ما وقع فيه الاختلاف ان اريد بعدم الحكم بالخجاسة بالسنبه الى
المقلد فهذا لا وجه له وان اريد بالسنبه الى المحقق فالظن الحاصل له بالخجاسة قد ازال
يعين الخجاسته لان ظنه شرعي غاية الامرانه يلزم ان يكون فيما نحن فيه لو نقل الذي باسره
بالخجاسته لكن على وجه لا يعيد اليقين بل بما بعد الظن كسهادة الشاهدين لا يلزم القول
لاطلاقة ما اعتبار اليقين الا ان يقال ان شهادة الشاهدين تامة مقام العلم وهذه ان قياما
مقام العلم المناهض بالاجماع وفي الخجاسته لا اجماع كما يعلم من بعض الاصحاب المنقول عنه عدم
قبول قول شهادة الشاهدين بالخجاسته وعلى هذا فلا يثبت اليقين بالخجاسته لظاهر المرفق ان
قلت ليس في الجزان الذي لبس الثوب والعارية له اعم من اللبس والظهور ولنا يدعي مع
اللبس قلت المتبادر من الاعادة للثوب اللبس هذا وقد مضى الاسان الى ان في الجزالة على
خجاسته الخ من حيث المقر من الامام عز فلا ينبغي العفلة عنه واما الثاني فالحمد المذكور لم يسمع
لا يخرج من وجه وقد ورد في بعض الاخبار المعتمدة ما يورد الاول الحديث معوية بن عمار قال سالت ابا
عباس عن الثوب الساربه ثقلها المحوسس وهم احبات وهم ليريدون الجز وسأوه هم
على تلك الحال الصبا ولا غسلها واصل فيها قال نعم كما لمعوية فقطعت له فصا ر حطه وقلت

ازراراً واد من السابري ثم بعثت بها اليه في يوم الجمعة حتى ارتفع النهار فكانه عرف ما يريد فخرج الى الجمعة
لحديث قال في القاموس من الجري كذا في سلك وضبطه حمدي في الوضوء بالجيم المكسورة والراء
المجتمعة المسددة المكسورة وعال الحديث بالصسط الاول مخملاً بالياء المثلثة

احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن
ابن عثمان عن زرارة عن ابي جعفر ع قال سالت عن الشاذ كونه تكون عليها الجنابة علي بن ابي عليا
في الجمل فقال لا بأس عنه عن العباس بن معروف عن صفوان عن صالح الميالي عن محمد بن ابي عمير قال قلت
لابي عبد الله بن بكير قال سالت ابا عبد الله ع عن الشاذ كونه يصيبنا الاحتلام اصلي عليها فقال لا فالرجح
في هذا الخبر من الاستحباب دون الخطر في الاول فيه ابن بن عثمان وقد مضاه القبول
مكرراً ان العامل بالموتى يلزمه الحكم بان جزم موثق لان القابل له ناووسي بن فضال الفطحي ومن لم يعمل بالموتى
فجرا بان صحيح ينبغي ان يكون عنده لعدم سبوت الناووسية له ولو علم الصحيح جزم من يعمل بالموتى
نظر الى الاجماع على تصحيح ما يصح عنه خالف اصطلاح المتأخرين اما علي بن الحكم فهو الثقة بتعدد الاشتراك
لرواية احمد بن محمد بن عيسى عنه والثاني صير عنه منه ل احمد بن محمد بن عيسى فان قلت المذكور في الرجال رواية
لاحمد بن محمد بن خالد عن العباس بن معروف والارام من عود صير عنه الى احمد بن محمد السابق ان يكون هو
بن خالد فلا دلاله على ان علي بن الحكم هو الثقة قلت لا رتاب في ان احمد بن محمد الاول هو بن عيسى واما
رواية احمد بن محمد بن خالد عن العباس فلا يقتضي الاحتصار واما صالح الميالي فبحر الرجال صالح بن الحكم
السلي صنف في النجاسي ومهمل في رجال الصرم من كتاب الشيخ والثالث موثق على ما تقدم
في الاول ظاهر الدلالة على جواز الصلوة على الشاذ كونه في الجمل اذا كان عليها الجنابة وقد استدل به للفقهاء
من عدم اعتبار طهارة مساقط اعضاء العرج ما عدا الجبهة خلافا لما نقله العلامة في النجس عن ابي الصلاح انه
سقط طهارة الاعضاء السبعة مع الجبهة وكذلك استدل بالثاني وقد يقال ان الخبر الاول يتناول موضع الجبهة
ايضاً والاجماع المنقول على طهارة موضع الجبهة فيه ما يعض من وجوه المخالف ولو سلم فالرواية ظاهرة في جواز
الصلوة في الجمل ويجوز ان يكون ذلك للضرورة ويمكن الجواب عن هذا بان طلاق الجواز في الخبرين مع عدم فقد
الضرورة يدل على المطلوب واما من جهة النجاسة فمحمّل ان يكون السؤال عن الصلوة من حيث كونها نجسة في
الحالة ونجاسته من صبح الجبهة او لم يعلم لا يضر بالجملة وما استشهد به المتأخرين من الفرق بين المحضوب
وعنه توقف على الموقوف والحق ان الاطلاقات في الجزل تبايد لفقول العوض بعدم اعتبار طهارة موضع
الجبهة وتايد الاحتمال عدم الفرق بين المحضوب وغيره او لم يعلم بموضع النجاسة وفائدة السؤال حينئذ
من حيث احتمالها على النجاسة ووجه الطهور ان سائر بقية بر طرية ترجب البغدي حجاج الى بيان عدم
عدم جواز الصلوة فالاطلاق لا يناسب وفيه احتمال السؤال عن نفس الصلوة مع العلم بعدم التعدي لان
يقال ان الكلام في ظاهر الاطلاق واما الثاني فكالاول لكنه غير مفيد والثالث حكى الاستدلال به لا في الصلوة

العلامة في مح واحاب عنه بعد صحة سند ومع السليم عمل على تعدي الجائزته وعلى الاستحباب ولا
يخفى ان محار على كونه من المحصور فلا يصح الصلوة عليه مع الجائزته المشبهة ممكن بالنسبة الى الجيب فتأمل
وتحمل على غير العمل كونه بطريق الاستحباب امكن الا ان السؤال في الاول لا يفيد تقييدا كما بينهما عليه في
مواضع ومن هنا يعلم ان قوله بعض محقق المعاصرين سلمه ان الحديث المذكور وان كان نزيه بالقرينة
ان الاعتبار باطلاق الجواب محل تاويل لان اطلاق فيه بل هو جواب عن سؤال خاص سوى
الباس فان اطلاقه نعم ما سبق منا حاصله او الجواب عن بعض الافراد لا يفيد التقييد للاطلاق
لكن لا اطلاق الجواب بل اطلاق ما دل على الجواز في الموضع الجنب عن موضع الحقيقة ان لم الاجماع والتجيب
من قوله سلمه اسعد ما نقلناه مع انه لا يفيد بآراءه بن أبي عمير والحال ان الرواية ضعيفة السند كما
هو واضح في التاخر بالسنن المعجمة والنون مثلها حاصره صغره لبعض الاسرار

مواضع

محمد بن احمد بن يحيى بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر اصل التماثيل وادى
وما انظر اليها قال لا لباس اخرج عليها ثوبا ولا لباس بها ان كانت عن يمينك او شمالك او خلفك او تحت
رجلك او فوق راسك وان كانت في القبلة فالتى عليها ثوبا وصل فاما ما رواه احمد بن محمد بن سعيد
اسمعيلى عن ابيه قال سألت ابا الحسن الرضا عن المعيل والباطل يكون عليه التماثيل ايقوم عليه بغير
ام لا يقال داهى لآله وعن رجل وحمل على رجل وعنه الباطل وعليه تماثيل فقال لا تجلس عليه
ولا تصل عليه والوجه في هذا الخبر من الكراهية دون الخطر في الاول واضح الصحة
والثاني فيه سعيد اسمعيل وهو مجهول الحال اذ لم اقف عليه في الرجال واما سعد ابو فنجمل ان يكون
الاسعوي الثقة لانه من اصحاب الرضا مكن غير في حين الامكان في الاول ظاهر ان
الصلوة مع النظري التماثيل مكره لا لباس بها ولا يربط الجوب فحتمل ان يراد به تقييد في لباس
بالطرح فيفيد ان بدونه الطرح في البين لباس ويحتمل ان يراد في لباس مطلقا والاسعوي بطرح ثوبا
الحال وقوله ولا لباس بها اذا كانت عن يمينك لم فحتمل لارادة في لباس وان لم يطرح عليها شيء فيفيد
حسب لباس اذا كانت قدماه من ذلك الطرح وح ثوب الاحتمال السابق وقوله وان كانت في
القبلة وما دل على ان المراد بالاول في لباس ما كانت التماثيل ماله عن القبلة في الجملة وح
بدل على في لباس عن المحرف مطلقا وان كان الاول يطرح الثوب وان كانت في نفس القبلة فالقلا
الثوب على زيادة الاكلية يحتمل ان لم يعمل بظاهره من الوجوب ويحتمل ان يكون من تعدي في لباس ولا
اراد بيان ما ينبغي طرح الثوب عليه وما يحوز الصلوة بغير طرح ويحتمل ان يكون السؤال عن صلى و
التماثيل قدماه ثم اراد عليه بان انه ينبغي ان يطرح او لا عليها ما سترها ثم يعلم اذا كانت في القبلة
فيحكم ولعل الخبر لا يحوز ظهور على على هذا والثاني ما تضمنه من لفظ المصلي يمكن ان يراد به محل

في الدليل كما ذكره وقال له للتحريم ونجاسات الكراهة الى الدليل وربما يشكل الحال في هذا باستعا
 تحريم مع كراهة الاكثر مع محيل على الكراهة ويعتد الماء والطين بما يمكن من الصلوة فيهما وفيه يرفع
 بعد ووجه التحريم في الاكثر كما ينقل عن ابي الصلاح من القول بعدم حل الصلوة في الحمام كما مضى وفي
 معاص لا يروى عن انعقد من عدم جواز الصلوة بين القنود الا مع تحايل وعن ابن بابويه والمعتد من عدم
 جواز على جواز ما كان حديث قدس في خلاف فيه بشكل الاعتماد عليه والمعارض مرجوح الا ان ي
 وحده بان التحريم سهل الامر باخرج معصية بالدليل وفيه يرفع ما لم يكن الذي يظهر من صدق الخبر
 ان يقال له اني محض خبري عن مرفع المصنف من اصحابه ولا يدري في الظن ان هذا هو السبب
 في عدم بسبب القول بالمعنى الى الصدوق وفي الحمام وغيره وما الثاني فهو كما ترى يدل على ان الموضع
 كان نظيفا فلا باس والتطافه محتملة لان برادها الطهارة ويحتمل ان يراد النزاهة من الاحياء
 التي يوجب عدم الاقبال على العبادة وعلى كل حال حمل الشيخ للشيخ على اصح غير واضح بعد ووجه القيد
 واداو مطلق ولو بد المطلق لا مانع منه عيّن بالجمال في معنى النضيق يقع واما الرخصة فالمراد بها
 في الشيخ بل ومن الصدوق عبرة في كنهها عليه في مواضع من معاهد التنبيه وربما يظهر من الكلام
 هنا ان الرخصة يراد بها بيان الجواز وفيه انه لو ارد ذلك مع قيد النظافة لا يطابق موارد ان نقص
 من بيان الجواز عدم التحريم بل الكراهة واذا كان الحكم بالكراهة مفيدا لنظافة دل على انه مع عدم النظافة
 لا يلزم منه الكراهة بل اما على الجواز المطلق او على التحريم لكن الجواز المطلق غير معقول فان الكراهة
 فيه بطريق اولي والتحريم لا يتقوله الشيخ فليما مل اذا عرفت هذا فاعلم ان الصدوق روى الثانية بعبارة
 الصحيح عن علي بن جعفر انه سأل حاه موسى بن جعفر عليها السلام عن الصلوة في بيت الحمام فقال
 اذا كان الموضع نظيفا فلا باس يعني الموضع وهذه العبارة محتملة لان يكون من علي بن جعفر اقصاه
 احده عا ويحتمل ان يكون من الصدوق لارادة الجمع لكن الثاني مسبعد لان الحرم يكون الامم في
 مشكل بل يقال بما بعده الاحتمال فالظاهر انه من غير جعفر والتحريم في استراط النظافة في الموضع
 اما في بيت الحمام والكراهة مطلقة او التحريم وقد يتبع من قوله شيئا قدس في فوايد الكتاب
 بعد ذكر ان الصدوق روى عن الرواية مطلقة او التحريم وقد يتبع من قوله شيئا قدس في
 الثانية في الصحيح وحمله على الموضع وهو بعيد ويمكن حملها على نفي التحريم الا ان ذلك سرقف على صحة
 المعارض انتهى وانت حينئذ بان الجواز عاد الى الشيخ فهو خلاف الظاهر من العبادة وان عاد الى
 الصدوق فغير متعين والمحل على نفي التحريم مطلقا لا وجه له كما لا يخفى في قوله قال في القاموس
 ما يفهم منه ان المان الطريق الملوكة وفيه العطن محرمة وطى الابل وفيها حول الحصن للجمع اعطاه
 كالحسن رجع للجمع معاطن في باب الصلوة في موضع حسنة
 الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال سألته عن الصلوة في اعطان الابل وفي موضع البقر

روى قال صححه بالآء وقد كان يابساً فلا يابس بالصلوة فلا يابس بالصلوة فيها وأما رابطة الخمين والبعال
 فلا فاما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عن الصلوة
 في أقطان الأبل فقال إن تخوفت الصلوة على منك فأكسبه وأصحه وصل ولا يابس بالصلوة
 في رابطة الغنم فالوجه في هذا الجزأ حال الضرورة حسب ما تضمن الخبر الخوف على المتاع
 في الأول مرتين والثاني صحيح على ما مضى في الأول كما ترى يدل على أن إعطاء الأبل والأبقار
 بالغم إذا مضى بالآء وقد كان يابساً فلا يابس بالصلوة فيها لكن قوله وقد كان يابساً محتمل لأن يراد أن
 الصلوة إنما يرفع اليابس إذا كان المحل يابساً أما لو كان رطباً فلحال فيه مسكوت عنها إنما يابساً ونفياً إلا
 أن يقال إن اليابس ثابت مع الرطوبة لا بعد سيق قف على إرباب المضغ والبيوس وهو غير بعيد
 وحتمل أن يراد به بقوله وقد كان يابساً حال المضغ أما لو كان رطباً وبصحة فيه اليابس وفيه نوع
 بعد كاحتمال أن يراد باليبس بعد المضغ يرفع اليابس وقوله أما رابطة الخمين فاحتمال أن
 من المتاع الذي سوانضح أم لا يابساً الرطباً يمكن مع ادعاء الظهور واحتمال أن يراد عدم استحباب
 المضغ لما منع اليابس بل يصلي عليها لا وجه له في الظاهر ثم إن الثاني يدل على أنه مع الخوف
 على المتاع إذا لم يصب فلا يابس بالصلوة وح منافاة للأول من حيث اشتراط الخوف ومن حيث الكس
 بعدم اشتراط اليابس في إعطاء الأبل ومن حيث عدم اعتبار شيء في رابطة الغنم والأول وقع فيه الاشتراط
 الصلوة في الأول للبقرة ولا يثبت فرقاً بعد إرادة الجماع كما لا يخفى وقوله الشيخ فالوجه في هذا الجزأ
 يريد به الجزأ الثاني والمعنى أن عدم اعتبار ما مضى في إعطاء الأبل من تمام الشروط وفي رابطة
 الغنم من ترك الشروط بسبب الخوف وعلى هذا فقول شيخنا قدس سره في فوائد الكتاب لا وجه
 لحمل الرواية الأخيرة على حال الضرورة وفي تب حمل الرواية الأولى المتضمنة لنفي اليابس عن الصلوة في
 إعطاء الأبل مع صحتها بالآء حال الضرورة واستدل عليه بالرواية وهو جيد ولعل المسألة بقوله
 والوجه في هذا الجزأ الأول الثاني فيه أن إمكان استدراك الكلام هنا يمكن كما ذكرناه بل لا يبعد أن يكون
 ما في تب غير تمام كما يعرف بالناسل التام وما هنا الصاحل كلام والمرسل فاذا عرفت هذا فالمستفاد على ما مضى
 القول عن أبي الصلاح عدم حل الصلوة في معاطن الأبل ومرض الغنم ورباط الخيل والبغال والحمير غير
 ذلك وعن المعتمد عدم الخواص في معاطن الأبل وذكر العلامة الاحتجاج بالرواية السابقة المرسله
 الرواية الثانية قال في الحاشية في الحسن عن الحلبي عن الحسن عليه السلام لا تصل في إعطاء الأبل إلا أن تخاف على
 متاعك الصلوة فالسنة ورواه بالآء وصلى قال والنهي يدل على الفساد أو على الكراهية وعلى كلا التقديرين
 لا يصلح الصلوة إذا حرم الصلوة بفاد حرمها أو كراهتها وأجاب بأن النهي أن كالموصف منك عن المأهية
 جامع وجوبها وهو هنا كذلك أليس ينبغي متوجهاً إلى جوهر المأهية ولا إلى خبرها ولا إلى لارها إلى
 عارض كفاء الأبل في السطح انتهى وفي نظري القاصر لا يخفى من تأمل ما الاستدلال فلا نهار على

لنهي ان اريد به التحريم كما هو ظاهر المنقول من عدم الخلل عن ابي الصلاح وعدم الجواز فالنوحية للاستلزام
 بان النهي يدل على الفساد والكراهة لارجه له لا يتعدى القول بالكراهة وبطلان الصلوة محامدة
 الكراهة للصلوة الباطلة على الخلاق وفيه ما لا يخفى وان كان التوجيه منه المطابقة للعقوب
 المحكم غير حاصله ثم ان ظاهر الرد بان النهي عن خارج عن العبادة ان كان في جميع ما نقول انما
 كالحجامة والتغليل سائر الابل خاص مع عدم اثبات ما ذكره وتبديل العود الى التحريم والكراهة فيقتر
 الابل لا توصف مطلقا بالتحريم ولا الكراهة نعم لو كان تصرفا في ملك الغير فاما اخر وعلى كل تقدير
 فالنهي ان اريد به عن الصلوة في الاعطان كما هو ظاهر الاحبار كانت نفس الصلوة منهيها عنها
 لا عن تقدير الابل وان كان النهي عن التقصير في مناسبة للربح والمقبح نعم لو قلنا بالكراهة مع
 الاقل ثوبا فلا مانع من محامدته للصحة اما التحريم فلا يجب ان توجه عدم البطلان ان
 كان القابل بالتحريم قابلا لعدم البطلان بالنهي عنه سعل الحر كالحاتم مثلا وليس نفس شغل
 الخبز من الصلوة ولا شرط بل هو احد افراد شغل الحر الذي من ضرورات الجسم بل هو مفاد
 للصلوة والاستقرار المعد وجزا من الصلوة عدم التحرك بحسب وعنه وسئل الجبر بياره لا
 هو كما ذكره بعض محقق المعاصرين سلمه الله وان كان يحظر في المبالا مكان ان يقال عليه ان ما لا
 يتم الواجب الاله اذا كان واجعا عند الموجه فاللازم اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد
 لان عدم الحركة لا يتم الا بالحركة ان الجسم لا بد له من حر ولا مانع من اشتراك الحريتين كونه مقد
 للسكون في الصلوة وحصول الجسم فيه وجع فاللازم على تقدير صحة الصلوة ان يوصف
 جزء الصلوة بالوجوب والتحريم فان قلت المقدمة للواجب فلا يتحقق مع التحريم كما في الحج
 على الطريق المعصومة والداية المعصومة مع صحة الحج وعلى هذا لا مانع من صحة الصلوة وان
 كان الحريتين معناه والكون متوقف عليه قلت الفرق بين الحج وما نحن فيه ان الحج نفسه لا
 يعملون له بتحريم المقدمة يكون افعاله واقعة على الوجه المأمور به واما المقدمة فغير
 فيها التوصل الى الواجب وقد حصل باي وجه كان بخلاف الصلوة وان الكون جزءا لا ينفك
 افعال متوقفة على الكون فلا يضر بها التحريم ولو سلم ان المطلوب من الصلوة ليس سعل الحر خلا
 منه الامر بالصلوة ليرام بالقرآن كما هو الحق بل بالمأهية مقدمه لحصولها فاذا ورد النهي عن
 الصلوة في الحرام مثلا ان اريد به ماهية الصلوة الحاصلة في الحرام فترك هذه الماهية لانهم لا يعدم
 ايقاع فرد في الامراء في الحرام فترك هذه الماهية لانهم لا يعدم ايقاع فرد في الحرام فترك
 تقدير الوقوع لا يكون الامثال للنهي عنه حاصلا فكيف يجامع الامثال للامر بعدم امتثال النهي
 وهل هذا الاتضاد فان قلت هذا بعينه وارد في الحج قلت الفرق ان تلك مقدمة لم يقع التامع عنها
 محصورها بان يقول الشارع لا يحج على الطريق المعصومة بخلاف ما نحن فيه غاية الامران لنعم

الواجب وحرام في يقين الحج فذكرناه في حواشي المعام انه ربما يخرجه من القول بوجوب المقدمة
 في الحج ويمكن جواب بان المقدمة المحرمة للوصف بل بالواجب مطلق قطع المسافة
 لمقدمة المحرمة لم يحقق به الامساك بل سقط الفرض بعينه قطع والمسقط حصل بالمحرم الذي هو
 شبه المقدمة الواجبة فان قلت مطلق قطع المسافة يحقق بالمحرمة والاشكال بحاله قلت الذي
 يتحقق بالمحرمة سقوط الواجب من قطع المسافة وبين الامرين فرق واضح وقد يمكن الفرق بين
 الصلوة في الحرم وبين المكان المعصوب بوجه اخر وهذا ان الحرم ليس المهي فيه لذات الحرم
 هو المنزلة عليه العبادة بل يجوز ان يكون الوصف عارض للحل والعبادة لا توقف عليه كما
 ذكره في معان الابل الا ان لم اقف على ما يقتضي التعليل سوى ما في خبر علي بن جعفر المستعري طافه
 المحل وسأدفع الشهيد من انه ماوي الشياطين بسبب راحله ماخذ من قول الصدوق في الفقه
 فانه لا يباس بالصلوة في مسلخ الحمام وانما تكفي في الحمام لانه ماوي الشياطين والظاهر ان هذا
 العدة لكن توقف على الاشياء واما رواية الحلبي الذي يملها
 العلامة اوصف لها بالحسن فلم اقف الان عليها لكن الصدوق روى عن الحلبي والطريق الصحيح
 وصورة الرواية وسال الحلبي باعتمادها عن عن الصلوة في مرايض الغنم فقال صل ولا تصل في معاص
 الابل الان تخاف على متاعك الصغية فاكسده ورشه بآباء وصل وهذه الرواية ظاهرة الدلالة
 صحتها كما لا يخفى وعلى كل حال فالمتصور الكراهة في المذكورات في الاخبار المجتبى عنها وبقي الكلام
 فيما تضمنه خبر سماعة من قوله فاما مراتب الخيل والغال فلان ظاهر التحريم والعامل بالبو
 حجاج الى مزيد ترحبه للكراهة وما قاله في الحج من الاستدلال للكراهة بالاصل وقوله صلى
 الله عليه وآله جعلت لي الارض مسجدا وتربا طهورا ايما ادركتني الصلوة تمت فصلبت وما رواه
 في الحسن الحلبي وذكر الرواية السابقة عنه وعن سماعة وذكر الرواية الاولى فيه ان الاصل يخرج
 عنه بالدليل والتحريم يعلم سند لكن الصدوق روى مضمونه في الجملة فيمكن الاعتماد عليه لكن سئل
 للحكم لعن النبي صلى الله عليه وآله محل كلام الا ان يقال ان هذا ليس في حواضه وفيه ان تمام الحديث
 يدل على ذكر الخراف كما يعرف من مراحته في الفقه وخبر من الاخبار ان عمله فهو ما بين مسروط
 ومتضمن للنهي عن مراتب الخيل والغال على الاطلاق فليست بل وينبغي ان يعلم ان في المنتهى على ما
 عنه ان المراد باعطاء الابل في مباركها حوز الماء لتسرب عدلا بعد قتل قاله صاحب الصالح
 والحلل الشرب الثالث وصل الشرب الاول والحقها جعلوا اعم من ذلك وهي مبارك الابل مطلقا
 التي تاروى اليها ويدل عليه ما فهم من التعليل بكونها من الشياطين انتهى ايضا ان المواضع التي
 تثبت فيها الابل في سيرها وفي القاموس الرض ماويها فخم هذا ولا يخفى عتق ان البا عن القصود
 الحسين بن سعيد عن الحسن

من رعد عن سماعة قال سألته عن الصلوة في السباح قال لا بأس فاما الجز المتقدم وما بعده من
 عن الصلوة في السحبة فاما هو محمول على ضرب من الاستحباب ويجوز ان يكون محمولا كما سجد لا يكره
 جهة فيهلل السجود يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يوسف
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الصلوة في السحبة فكرهه لان السحبة لا يقع مستوي
 فقلت ان كان فيها ارض فقال لا بأس في الاول مؤثرت والثاني فيه ابي بصير اما شعيب

فهو الحنفوني بن ابي بصير عني بن الصمم الوارد فيه من الاحبار المعتمدين في هذا الكتاب ما
 يقتضي الدم للوجوب لعدم قوله رواية اما شعيب بن يعقوب فهو ثقة وروايته ربما كانت
 على عتق ابي بصير المذكور في الاول ظاهر الدلالة على نفي الابعس عن الصلوة في

السباح والجز السابق يفرض من مقاومته لولا اراد الصدوق كما قدناه في هذا السابق على الاستحباب
 بهذا الجز محل كلام والقول بالمنع نقله في المحج عن المفيد والصدوق رم ذكر في الفقيه بعد رواية
 الخليلي السابقة ما هذا القطع قاروكم الصلوة في السحبة الا ان يكون مكانا لينا يقع عليه الوجهة
 مستوي عن الصلوة في بيوت الخمر والظاهر ان لفظ قال عابدا للخليل والذكي كرم ابي جند
 اسمهم وعلى هذا فيكون مدلول الثاني في هذا الكتاب صحيح الطريق من الفقيه الا ان المنع يختلف
 والمكروه في الاحبار كما في الجز المذكور محتمل للمكروه والمعروف والاحترام والجز السابق الوارد باب
 عن الصلوة في السباح فيقيد بهذا الجز والشيخ كما ترى كلامه محتمل في الجز الثاني لاحتمال التحريم
 فيما اذا لم يقع للجهة مستوية ولفظ الكراهة لكن للجل على الاستحباب لا يحايي هذا الابهام
 يقال ان الجز الاول يراد به كراهة السحبة مطلقا فيسحب التنزه عنها والثاني يفيد الكراهة
 اذا لم تستوي للجهة وقد نقل بعض محققي الحاشية سلمه الله للجز الثاني واصف له بالمؤثرت ومثله
 قال سألته عن الصلوة في السحبة لم تكرهه قال لان للجهة لا يقع مستوية فقلت وان كان فيها
 ارض مستوية قال لا بأس وانت جنر بعد ما قدناه في حجة السند وعدم ظهور وجه الشك
 قال في القاموس السحبة محركة ومسكنة ارض ذات نزول للرجح سباح

محمد بن احمد بن يحيى عن احمد

بن الحسن بن عمار بن سعيد عن مصدق بن صدوق عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بالجز
 وفي مسئلة نادر او حديث محمد بن يحيى عن العري عن علي بن جعفر عن ابي الحسن ع قال سألته عن
 الرجل يصلي والسراج موضع بين يديه في القبلة فقال لا يصلح له ان يستقبل النار فاما ما رواه
 محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين بن عمار عن ابيه عن عمار بن ابراهيم الهمداني دفع الحديث
 قال في ابي عبد الله ع لا بأس ان يصلي الرجل والسراج والصورة بين يديه ان الذي يصلي له اقرب
 من الذي بين يديه وهذه رواية شاذة مقطوعة الاسناد وهي محمولة على ضرب من الرخصة وان كان

عن ابن ماجة في حديثه في الرخصة وبالحجة والرجعة عن جعفر بن محمد عن
عنه في إباحة القتل بالحرث من أبي الصلاح وهو لسوء باب الصدوق غير قابل به كما في غيره
كلام الصدوق على الكراهة والامر كما ترى إذا عرفت هذا فاعلم أن جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن
سرم أن قوله لا يصلح تسعرا كراهية لعدم الصراحة في الحرث وقد سبقه إلى هذا شيخنا الشهيد
دم في شرح الإرشاد وقد يناقش في ذلك لأن الأمر سهل بعد ما قدمناه ومن هنا يعلم أن قول جعفر
بحق الجاهل سلامة ولوقلنا به يعني بالحرث لكان وجه الصغف الرواية المؤيدة بالحرث
وهي مرفوعة عن ابن ابراهيم وذكر الرواية واستدل بالعلامة في إباحة الكراهة بما حاصله أنه في
بارحان ماهية الصلوة في الوجه وهو حاصل في صورة الشرايع غريب في الظاهر إلا أنه يمكن تصور
والضرورة غير داعية إلى ذلك قد قدمنا ما لا يصح في الكلام عليه وإنما اردنا به
السند لا لساق القول فيه من عبارة الفقيه عزانه ينبغي أن يعلم أن الأول يدل على النهي عن
الصلوة لمن قبله النار والثاني يقتضي أن السراج موضوع في القبلة بين يدي المصلح وخارج
مطابق أيضا وهو موافق للأول في القبلة يقتضي زوال الكراهة والحرث مع صدق
الدين في الجملة وكذلك الجعير بالمضمة ليس في الأخبار التي وقفنا عليها ما يدل عليه

اجزئي التبريد عن أبي
القسم جعفر بن محمد عن محمد بن عتيق عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن يحيى
عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عم قال سأله عن الرجل يصلي
بين القبلة قال لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبلة إذا صلى عشرين أربع من بين يديه
وعشر أربع من خلفه وعشر أربع عن يمينه وعشر أربع عن يساره ثم يصلي أن شاء فاما ما رواه محمد
أحمد بن يحيى عن معوية بن حكيم عن معمر بن خلاد عن الرضا ع قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم يجد
القبلة قبله وما رواه محمد بن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن الماضي ع عن الصلوة بين القبور هل
يصلح قال لا بأس بالوجه في هذين الجزئين أن يحملها على أنه إذا كان بينه وبين القبور حائلا أو كونه
بينه وبين القبور عشرة أربع حسب ما فصله في الجزأين الأول في الأول موثق والثاني فيه
معهودة بن حكيم وقد وثقه الجاهل والكشي قال إنه فطحي ولا يعبد ترجيح الجاهل لم يقدمناه وما يقال
مأنه لا منافاة بين تقبيل الجاهل وكونه فطحيًا حيا به أيضا معني من الجاهل لو كان من عادته
عدم التعرض للنجس الفطحية ومعهم أمكن الآية تذكر من ثبت عنه الحكم فيه وأما معمر بن خلاد فهو
بلا إرباب والثالث فيه محمد بن عيسى العمدي وقد مضى القول فيه وغيره حال من الأرباب المسخت
التي نقلت منها كما ترى عن الحسين عن أبيه وربما كان المتعارف عن الحسن عن أبيه والامر سهل
في الأول ظاهر عدم الجواز بين القبور إلا بالمقدار المذكور وقد نقل العلامة الخ

هذا الحديث في إباحة القتل بالحرث من أبي الصلاح وهو لسوء باب الصدوق غير قابل به كما في غيره
كلام الصدوق على الكراهة والامر كما ترى إذا عرفت هذا فاعلم أن جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن
سرم أن قوله لا يصلح تسعرا كراهية لعدم الصراحة في الحرث وقد سبقه إلى هذا شيخنا الشهيد
دم في شرح الإرشاد وقد يناقش في ذلك لأن الأمر سهل بعد ما قدمناه ومن هنا يعلم أن قول جعفر
بحق الجاهل سلامة ولوقلنا به يعني بالحرث لكان وجه الصغف الرواية المؤيدة بالحرث
وهي مرفوعة عن ابن ابراهيم وذكر الرواية واستدل بالعلامة في إباحة الكراهة بما حاصله أنه في
بارحان ماهية الصلوة في الوجه وهو حاصل في صورة الشرايع غريب في الظاهر إلا أنه يمكن تصور
والضرورة غير داعية إلى ذلك قد قدمنا ما لا يصح في الكلام عليه وإنما اردنا به
السند لا لساق القول فيه من عبارة الفقيه عزانه ينبغي أن يعلم أن الأول يدل على النهي عن
الصلوة لمن قبله النار والثاني يقتضي أن السراج موضوع في القبلة بين يدي المصلح وخارج
مطابق أيضا وهو موافق للأول في القبلة يقتضي زوال الكراهة والحرث مع صدق
الدين في الجملة وكذلك الجعير بالمضمة ليس في الأخبار التي وقفنا عليها ما يدل عليه

هذا الحديث في إباحة القتل بالحرث من أبي الصلاح وهو لسوء باب الصدوق غير قابل به كما في غيره
كلام الصدوق على الكراهة والامر كما ترى إذا عرفت هذا فاعلم أن جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن
سرم أن قوله لا يصلح تسعرا كراهية لعدم الصراحة في الحرث وقد سبقه إلى هذا شيخنا الشهيد
دم في شرح الإرشاد وقد يناقش في ذلك لأن الأمر سهل بعد ما قدمناه ومن هنا يعلم أن قول جعفر
بحق الجاهل سلامة ولوقلنا به يعني بالحرث لكان وجه الصغف الرواية المؤيدة بالحرث
وهي مرفوعة عن ابن ابراهيم وذكر الرواية واستدل بالعلامة في إباحة الكراهة بما حاصله أنه في
بارحان ماهية الصلوة في الوجه وهو حاصل في صورة الشرايع غريب في الظاهر إلا أنه يمكن تصور
والضرورة غير داعية إلى ذلك قد قدمنا ما لا يصح في الكلام عليه وإنما اردنا به
السند لا لساق القول فيه من عبارة الفقيه عزانه ينبغي أن يعلم أن الأول يدل على النهي عن
الصلوة لمن قبله النار والثاني يقتضي أن السراج موضوع في القبلة بين يدي المصلح وخارج
مطابق أيضا وهو موافق للأول في القبلة يقتضي زوال الكراهة والحرث مع صدق
الدين في الجملة وكذلك الجعير بالمضمة ليس في الأخبار التي وقفنا عليها ما يدل عليه

من بعده سريه لصلوة الى غير شرط الحائل وكذا مدار والشيخ كره الصلوتين القعود لا مع
 سائر ووجهه فان لم تكن فليكن بينه وبين القبر مشقة اذ رجح عن قدامه وعن عينه واسانه ولا بأس
 بان لا يكون ذلك من خلفه لما رواه عمار السابلي وذكر الرواية المحبوبة عنها ولا يخفى عدم
 مساققتها لجملة المقادير وما نقله عنه من التفضيل وحكم تعللته عن المقيد انما قال
 لا يجوز الصلوة بين القبور حتى يكون بين يدي الانسان وتبينه جانباً ولو قد نسي او جرم
 مضوية او ثوب من صنوع وقد روي انه لا بأس بالصلوة في قبلة فيها قبر امام يمينه ويساره على
 حال وكذا منع مدار في الصلوة الى القبور ولا يخفى ان الثاني والثالث دلان على الجواز لكن الثاني
 مفيد عالم بخلاف القبور فليكن ان يخص الثالث به اما الكراهة على التحريم اذ كان القبر قبلة
 فيها ان استفاد من الرواية ثبوت لباس وهو عام من التحريم وتوحيلاً على الكراهة نظر
 في ظاهر إطلاق الثالث كان متوجهاً وما قد يقال ان ظاهر الاخبار بين القبور اما القبر الواحد
 فلا دلالة عليه يمكن للجواب عنه بان ظاهر قوله بالم يحذر القبور عملة التحول للواحد لا ان
 الجمع عند القبور اذا اتخذ القبور عملة للحكم المستفاد من الاخبار وفي المنتهى لو كان
 في الوضع فراقه ان لم تكن الصلوة فيه بأس اذا تباعد عن القبر يحجب من مشقة اذ رجح واذا ثبت
 في الكراهة او التحريم مع الحائل ثبت في بقية رجم لوجه الحائل لكن دليل الحائل لم ينف عليه
 وقد روي الصدوق في العقيقة عن علي بن حنفير وهو يروي عن ابيه موسى عن الصادق
 بين القبور هل يصلح قال لا بأس به فان قلت ان الصدوق قال قبل هذه الرواية واما الصلوة
 فلا يجوز ان اتخذ قبلة ولا مسجداً ولا بأس بالصلوة بين حللها ما لم يجد شيئاً منها قبلة ونحو
 ان يكون بين الصلوة وبين القبور مشقة اذ رجح من كل ناحية وهذا يقتضي عدم عمله وبإطلاق
 رواية علي بن حنفير قلت الظاهر ما ذكرت فيكون قابلاً بغيره جعل القبور مثله وظاهر قوله بين
 حللها انه ان الحكم المذكور في القبور اما القبر الواحد فاستفادته مشككة لكن لا علم بالفارق
 الان من الاصحاب اذا عرفت هذا فاعلم ان ما قاله الشيخ عبد الجبار الاجير من انه يجوز على الحائل
 او السجد بالقدر المذكور لم يتقدم ما يدل علىها في الاول فلو كان مراده بذلك الاول على التقدير
 لا الحائل ان ما تقدم نقله عن المعتمد من قوله وقد روي انه لا بأس بالصلوة الى قبلة فيها
 قبر امام فذكر الشيخ في بعض عباراته المعتمد ما هذه صورته روي ذلك محمد بن احمد بن داود بن
 عن ابيه قال حدثت محمد بن عبد الله الحميري قال كتبت الى العفقيه اسأله عن رجل يزور قبر
 الائمة عليه السلام هل يجوز ان يسجد على القبر ثم لا يركع من سجدة عند بقائه ان يقوم ولا
 القبر ويجعل القبور قبلة ويقوم عند راسه ورجليه ويجعل يمينه ان يتقدم القبور ويصلي ويجعله
 خلفه ام لا فاجاب عن التوقيع ومنه لا بأس اما السجود على القبور فلا يجوز في القبلة ولا في غيره

مع وضع الحجاب على القسم وما ذكره الشيخ من حمل قد سبكل بانه اذا منع مع التمام لا وجه لكرهه
مع منع حملة لدلالة الجز على المنع لمن كان على الارض ونوم منع القرءة ما حصل الفرق بين
توسيعه وما انما منع فتد من القول فيه في انساب المسار اليه وبيان ظاهره لاكتفاء بانها
ما يستلزمه في اجماع سنه في ارجائه واسماع صحيح القريب في جهه ولم ارجع مع به ودلالة
على وضع ثوب غير حفيه فليأمل قال في القاموس اللثام ككتان ملط انهم من النقا
وتلقت شدته وعلى هذا معونه في الجز الاول وهو مستلزم بزيادة مسند ود اللثام وذكر القاب
بديلي ما قدمناه من الغايه

عسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن احمد عن عليهما السلام قال سالت عن الرجل
يصل في ارضه الحرم وامره وانتهه يصل عباده في ارضه الاخرى قال لا ينبغي ذلك وان
كانت بينهما ارضه يعني اذا كان الرجل متقدما للمرأة يسير عنه عن فضالة عن الحسين
بن عثمان عن الحسن الصفي عن مسكان عن ابي بصير قال سالت عن الرجل وامرأة يصلان
في بيت واحد والمرءة عن يمين الرجل عباده قال لا لان يكون بينهما سر و ذراع ثم قال كان
عند رجل رسول الله صلى الله عليه واله ذراعاً وكان يصوم بين يديه اذا صلى يسير عن يمينه
بين يديه عنه عن صفوان عن العلا عن محمد بن احمد عن عليهما السلام قال سالت
عن المرأة تامل الرجل في المسجد يصلان جميعاً فقال لا ولكن يصل الرجل فاذا فرغ صلت المرأة
عنه عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سالت عن
امرأة يصلان جميعاً في بيت امرأة عن يمين الرجل عباده قال لا حتى يكون بينهما سر و ذراع
ويكون محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن فضالة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سالت
يصل والحرم عباده او الى جنبه فقال اذا كان سجداً مع ركوعه فلا بأس عنه عن يعقوب بن يزيد
عن ابي عمير بن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر ع قال سالت عن المرأة تصل عند الرجل فقال لا
تصل المرأة بحال الرجل الا ان يكون قد تمها ولو صلبه
والثاني فيه ابي بصير والحسن الصفي تقدم بهما ايضا مفضلاً الاول صحيح على ما مضى والثاني
فيه ابو بصير كالحسين بن عثمان والثالث صحيح والرابع وفتح الصغف والخامس فيه مع احوال
معلومته بن فضال على احوال السادس صحيح لما قدمناه في عمر بن اذينة من دفع وهم الاشتراك فيه
في الاول سها كان ظاهراً في الكراهة من غف لا ينبغي كما فهمه شيخنا دس سر و غف
وقد سبكل باستعمال اللفظ في الحرم وحجاب بان اشتراط اللفظ بين الحرم ومكروه كان في عدم حكم
بالحرمة كما لا يخفى وما وقع في الجز من قوته يعني يحرم ما ضمن منه مما عدا الله من الشيخ ما عدا الله
بالشأن السجدة والبار المرحلة فذم بانه بالسبيل المفضلة والتأديستاه فوق او في طي ان فيه نظراً

حذره داره باز بها ولا يخفى انما يصح في غير هذا من عدم كون الدليل موقفاً عاماً بل
 عن بعض اللعوبين فنامر
 فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن عمار بن محمد
 المدايني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن أبي عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقيم له ان يصلي ويسجد
 امرأة تصلي قال لا يصح حتى يجعل بينه وبين امرأة الكرم عشرة أذرع فان كانت عن يمينه او عن يساره
 جعل بينهما وبينه مثل ذلك وان كانت خلفه فلا بأس وان كانت يصيب ثوبه وان كانت
 امرأة فاعلة او فائمة في غير صورة فلا بأس حيث كانت فالوجه في هذا الخبر ان عمله على ضرب من الاستحباب
 ويجوز ان يكون انما اراد ان يكون بينهما عشرة أذرع اذا كانا على خط واحد فاما اذا تقدم الرجل
 عليها ونوبت سقط هذا الاعتبار حسب ما فضله في الاخبار الاولى فاما ما رواه سعد بن
 يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي بن فضال عن اخيه عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل
 يصلي والمرأة تصلي بجذاه قال لا بأس فالوجه في هذا الخبر ان عمله على انه اذا كان متقدماً
 على المرأة يعني يسير ويكون قوله يصلي بجذاه على ضرب من الجواز لقوله فامد
 فامدناه عن مرقع
 في الاول ظاهر الدلالة على ان المرأة اذا صلت بين يدي الرجل
 لا يستقيم لها ذلك حتى يجعل بينهما وبينه الكرم عشرة أذرع وكذلك لو كانت عن يمينه او عن يساره على
 ما اذا كانت خلفه والظاهر من خلفه تأخرها عنه بسقط حسدها كما سي عنه قوله وان كانت
 يصيب ثوبه لان هذا بيان لا حرماناً وقوله الشيخ في العمل الثاني اذا كانا على خط واحد يعني
 لو حصل الميل اليسير ولو يسيراً لا يخفى مخالفتها لما قدمناه من الظاهر لكن لا يعفيه وجوب الميل
 على تقدير ارادة السبر والذراع في التقدم ولو اراد البعد لايتم المطلوب ويحتمل الاستحباب في الثاني
 بمقدار مسقط الحسد والثاني ما ذكره الشيخ فيه لا يخفى من تعبد الرجل على الحوار وما دل على البعد
 او التقدم او المقدار المذكور على الاستحباب فمكن وقد روي الصدوق جرحه بصفة لا بأس ان
 يصلي المرأة بهذا الرجل وهو يصلي فان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي وعائشة مصطحبة بين يديه وهي
 حائض وكان اذا اراد ان يسجد عثر رجلها ولا يخفى عدم مناسبتها انما رواه لاونها في جواهر الحمار
 وقد ذكرنا لا بد منه في معاهد التنبه هذا وفيه تحصيل كراهة من المتأخرين المحدثين اذ
 مع ان الرواية التي هي الاصل تضمنت الكرم عشرة أذرع ويبقى في المقام جرحه بصفة الشيخ في غير هذا من
 مسعود العياشي عن جعفر بن محمد قال حدثني العمري عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال قال الحسن
 امام كان في الظهر فقامت امرأة عماله تصلي وهي تحبب انما العصر هل يفيد ذلك على القوم ما
 حال المرأة في صلواتهم وقد كانت صلت الظهر قال لا يفيد ذلك على القوم وبعد المرأة
 وهذا الطريق وان كان غير سليم كما يعرف مما بيننا الا ان الشيخ يروي ابنه في صلوة الجماعة عن علي بن جعفر
 والطريق اليه صحيح في المستحبة فيكون الخبر صحيحاً وقوله بعض المحققين من المتأخرين رمى بعبث نقله

او ياتيه

عن جماعة حكم نكحة خزان الظاهر كون النكحة لان عبد جعفر مريد وصرق به صحيح ثم
 من هذا باب عجز اهل في اصرق لا وحده بعد ما ذكرناه وقد ينز من هذه الرواية
 من صفة صلوة مرة مع اتحادها لان اعادة امرة محصورة في مندرج ما نحن حصره والمجوز
 من رول قد ورد فيه احبار عدم اعادة فتعين الثاني وثمة ان الثاني ورد ايضا منه لاجل
 عدم اعادة فوجه الترجيح ونحوه على الاستحباب من كل من جهتين فكل في الرواية المذكورة كما
 مولى بهيته في محل نزول مقتضى هذا الاستان في ما لا بد منه في اتمام وابنه الاعتصام

محمد بن محمد بن الحسن بن علي الوشاء عن احمد بن محمد بن محمد بن حفظة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 كون اكل من الطعام مطينا مثل السخا والاصل عليه فاه ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد
 بن سعيد عن فضالة عن حسين بن عثمان عن ابن مسكان عن محمد بن قيس عن ابي عبد الله
 قال سالت عن كس حنطه مطينا اصل فوقه فقال لا يصلح فوقه قلت فانه مثل السخا سواء
 فقال لا يصرا عليه فالوجه في هذا الخبر فيه الكراهية دون الخطر في الاول فيه حمد
 في عايد وهو ثقة في الجامعي وعمر بن حفظة عن معلوم التوقي ولا المدح لامي ذك بن حبيب
 قد مر في ستر الدار من انه علم ببقائه من محارقه ذكرنا سابقا عدم صلاحية ما قاله والثاني
 منه محمد بن قيس وهو مذكور مهمل في جلال الصادق عليه السلام على تقدير العمل
 فالخذ على الكراهية لا يخفى وجهه وما عساه يقارن الاول عام والثاني خاص بالحنطه فيحل في
 عن الصلوة على كس الحنطه وبقي ما عداه على يجوز لاح ايضا من وجه ولا مرسل وفي
 القاموس بالقلم وكرمان الحب المحصور المجموع

احمد بن محمد بن اسمعيل عن منصور
 بن بريد عن ابي بكر الحضرمي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام امما قال لا يقطع الصلوة
 الا اربع عن محمد بن القاسم عن الفضل بن يسار عن الحسن بن جهم قال سالت عن رجل صلى الظهر
 والعصر فاحدث حين جلس في الرابعة فقال ان كان قال لا تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله
 صلى الله عليه واله فلا يجد وان كان لم يشهد بذكر ان يحدث فليعد عنه عن احمد بن الحسن
 بن علي بن عثمان عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله
 من ان الرجل يكون في صلوته فيخرج منه حب القزع فليس عليه شيء ولم ينقص وصوفه
 وان خرب سلكا بالقدرة فغلبه ان يعيد الوضوء وان كان في صلوته قطع الصلوة وما
 الوضوء والصلوة في الاول فحدث اسمعيل بن هرون بن بزيح لروايته عن منصور بن
 بن بريد في الرجل اعلى به السقاوت ومنه رواية محمد بن عيسى عنه في ان احبار المصنفين

ليس بعد من وجه صدر الحاجي وقد مر عند ذكر الوقف والسبغ في رجالنا الحاشية عليه السلام
 قوله وفيه وقد ثبت في هذا من امكان ترجيح قول الحاشية في هذه
 الوقف فيما يرويه ورواه في وصف الشيخ لسانه في التاميل وابو بكر الخضر في مصنفه في
 قوله فيه والثاني منه حاد بن سليمان وحاله لا يريده على الاحمال وقد مضى ايضا والشيخ في
 رجاله من ثم يروى عن ابيه عظيم السلام وان الراوي عنه الصفار والحاشي ذكر ان الراوي عنه محمد
 بن خالد ابرقي فليست به في ذلك اما سعدت سعد وهو الاسدي النقة ومحمد بن القاسم فيه التمر
 بين النقة وغيره وقد ثبت ان اسد عن محمد بن القاسم بن الفضل ويدفعه عدم استبعاد رواية
 محمد بن القاسم بن الفضل عن حده في ذلك موقر الموجودة بتقدير ان يكون هو المذكور اما الحسن بن
 الحسب في الحاشية انه نقه وعمر بن بكير بن اعين روي عن الرضا عليه السلام وفي الحسن بن موسى عليه السلام
 في الحاشية والشيخ ذكر في رجال الرضا عليه السلام كتابه الحسن بن الحسب الزراري مهملًا والظاهر في
 كما لا يخفى والثالث واضح انما لم يذكر من اخبار في الاور كريب ان الحصر فيه اصافي اذ ما
 يقع صلوة لا يحصر في اربع وحل المقصود ارد على بعض العامة وما عساه بقرار ان حصر
 حبله حقيقة ويراد بالقطع بالاربع عمدا وسهوا اذا عداها انما يطر مع العهد فيه ولا يخفى
 ثم اذا لم يرد به الغاية بقوله البولي واما الصوت فالمراد به عز واصل واحتمال ارادة الكلام
 المشتمل عليه بعبارة ان السياق في قاطع الصلوة من الامدك واحتمال ارادة الريح المشتملة
 على الصوت ويكون الريح التي في شيمه الحالية عند شكل بانها بظاهر معتبر الارباع حصرها
 من الريح فيما له صوت ويكون جواب عند بان ما تضمن ذلك اقتضى اعتبار الريح والصوت
 وجب جواز تخصيص الريح بما ذكره على ان القابل بالتخصيص غير معلوم ثم ان احتمال الكلام في
 عدم اعتبار الصوت فيما يعلم من الاصحاب وبالحيلة فالجواب عن ضعفه عن تكلف اقرار
 فيه واما الثاني فظاهر الدلالة على ان الحديث يسل اذا وقع قبل الشهود المذكورين
 له على اجزاء الكيفية المذكورة من الشهود واضحة لوصح دلالة على عدم وجوب الصلوة على
 النبي صلى الله عليه وآله فقد خيل فيه الارتباب من حيث ان الصلوة المذكورة في الرواية ان
 كانت مخصوصا لان يقال بعدم تعيين كونه الصلوة المذكورة من الامام عليه السلام وتبين
 السنين لا يلزم كونها جزءا من الصلوة ولو نفى في ذلك بان الظاهر ثبوت الامر من جهة
 عليه السلام امكن ان يقال بان الصورة الخاصة غير معلوم القول بها وقد نزع تأمل و
 الاولى ان يقال ان ظاهر قوله عليه السلام وان كان لم يتشهد له عليه السلام ان الاعتبار بالشهود
 بالصلوة معه وما عساه بقرار ان احتمال ارادة عدم الشهود المذكور المشتمل على الصلوة واطلاق
 الشهود على ما يشتمل الصلوة لو نفى فيه لا يضر هنا لان المقام قويه واضحة ولا يخفى عليك ان من قد

في الرواية الا ان الشيخ رحمه الله كان عليه السلام في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
 في باب التقديم ومثله في السجدة ايضا لكن الشيخ قليل في انفاذ هذه المحصولات واما ما
 من من جرحه بعد على توجهه لمختص قاسمه فيكون من لا يخرج من جرحه وانما واضح
 من جرحه من القطع على الاخذ في اقتضائه فمنه لصلوة لكن القطع هل هو موقوف على علم
 بالخلع والبقاء على الصلوة مشروط بعدم التلطيح احتمالا لان لم ارضه صرح بها ولا بعد استفادته
 لا ورواية بعد التلطيح لان الشرط والابطال التلطيح فلا بد من العلم به وليس حكم عدم التلطيح
 مستفاد الا من حيث المفهوم وعناية ما بعده المفهوم ان عدم التلطيح لا يقطع الصلوة اما استرا
 العلم به فلا ريب ان حدس نوع احتمال في المقام فلنستلزم انه هل يجب الانسان النظر في مثل حد
 التفرع ليعلم حقيقة الحال لابل او اوفق النظر كما ذكره ما ذكره من ان مسلمان على ما سبق القول
 فيه واما حب التفرع فهو دود يحدث في الحيوان معروف اذا عرفت هذا فاعلم ان الشيخ في هذه
 ادعي الاجماع على بطلان الصلوة على بطلان الطهارة الماسية حيث قال بعد رواية ذراة الدالة على انه
 الميتم اذا احدث ثم وجد الماء منى بعد وجوبه على صلواته ولا يلزم من ذلك في الميتم اذا صلى ثم
 احدث ان منى على ما مضى من صلواته لان السجدة صنعت من ذلك وهو انه لا خلاف بين اصحابنا
 ان من احدث في الصلوة ما يقطع صلواته يجب عليه استينافه انما يصح القول في خلاف عن قرب
 ان شاء الله وقد روي الشيخ في الحسن في باب ان الصلوة لم تفسد وتلك كوع وتلك سجود وهذا
 خبر واضح الدلالة مع الصحة على المدعي لو لا احتمال خصيصه بما ياتي وقد ذكرنا ما لا بد منه في بعثه
 وحاشية التهذيب وربما يورد حديث لا صلوة الا بغيره وان كان التوجيه لهذا في جز الامكان
 الظاهر ان ما دل على البناء مع الحديث تضمن الطهارة ثم البناء فلنستلزم
 فاما ما رواه علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن حمزة عن الفضل بن يسار قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 كون في الصلوة فاجد غمرا في بطني او اذى او ضربا فقال انصرف ثم يوصاؤن على ما مضى من
 سلواتك ما لم ينقص الصلوة مستمدا وان تكلمت ناسيا فلا بأس عليك وهو بمنزلة من تكلم في الصلوة
 ناسيا فالتكلم فان قلبه وحده عن القتل ولا يبع وان قلبه رحمه عن القبلة فليس ينافي هذا الخبر فاما ما
 من الاخبار لانه ليس في الخبر المذكور انه وجد اذى في بطنه وليس كل من وجد اذى كان محدثا وليس في الخبر
 انه احدث فاما قوله ما لم ينقص الصلوة مستمدا لا بد على انه اذا كان ساهيا لا يجب عليه العادة الا ان
 حيث دليل الخطاب وقد ترك دليل الخطاب عند من قال به لدليل وفرد لنا على ذلك بالاحبار المتقدمين
 فاما ما رواه بالوصف وتكون محو لا على ضرب من الاستحباب ويحتمل ان يكون ذلك مخصوصا ما كان
 لا من تكلم ساهيا لا يجب عليه العادة ولا حذر ذلك قال عبيد القول وان تكلم ناسيا فلا بأس عليك
 وذلك على ان ادراكه ما لم ينقص الصلوة مستمدا ما الكلام دون غيره

لا ارباب فيه جد

[illegible]

في سائر من احدث ان اوقع سحره مقتضى لوجهه ولسا عبد الشيخ والمرضى واستفاده
سرويه الرواية غير ظاهرة واحتمال ان يرد بقوله عليه السلام ما لم يفسر الصلوة مستعدا وبها سوية
بغير سحره في كل ما يصحبه قوله وان تكلمت ناسيا مع وجوب عبارة صدوق المستفولة في كلام شيخنا
وذكرهم لدلالة على الكلام فان كان الشيخ نظرا في ظاهر الرواية ففيه ان الظاهر منها معية قوله وان
كانت ناسيا خلات ما قاله وقد مرح بذلك الشيخ هنا على ان السهو ان اريد به السهو عن كونه فعليا
والرواية لا تدل عليه وان اريد به السهو في وقوع الحديث بمعنى كونه من غير اختيار والرواية من حيث
ذكرها لا تصرف في بيانها لا تتكلم ثم ان الرواية لو حملت على الكلام عدلا ان قال ان الحديث يستفاد
عنهم الموقفة وفيه ما لا يخفى وقد يقال ان قوله وان تكلمت ناسيا مع بدل على ان الحديث وقع ناسيا
على معنى سيات كونه مصليا الا ان يقال باحتمال ارادة سيات كونه مصليا بعد الانظر للوصف
بمطلقا فلما لم اذا عرفت هذا ناعلم انه يستفاد من الرواية بطلان الصلوة بالكلام مستعدا والكلام
في العمدة مضموني من منه واما حقيقته الكلام فالذي في الشئ انما يجب تركه الكلام في الصلوة فلا
ينطق بحرفين فصاعدا بعد اطلت صلوة لاسيما لم ذكر ما يقيد الاجماع واستدل ايضا بعض اصحابنا
بما روي الصدوق عن الصادق ع انه قال كلما ناجيت به ركبة في الصلوة فليس بكلام وروي ايضا
وجعفر عليه السلام انه قال كلما ناجيت به ركلا باس ان يتكلم الرجل في صلوة العريضة بكل ما ياتي
به ربه ومثله روي الشيخ في كتابه في خبر من الصحيح وسياقي في بساط العراف جرحه والى على ان
الكلام قاطع واخر صحيح من الكافي ولا يخفى ان الكلام اذا ثبت انه معنى سرت فلا كلام وبدولة فاللغة
والا فالعرف لكن الثبوت لغة محل كلام والعرف ربما يقتضي عدم دخول الحرفين من التسخيم و
في الكلام واحتمال سمو له للحرف الواحد او الازيد مبهما وندق لكن الحرف الواحد حرج بالاجماع من
ما نداء قد توجه وان كان محل تأمل وفي الظن ان الاستدلال على تخفيف الكلام بما يخرج التسخيم و
ما قاله الصدوق في الفقيه من ان في صلوة قد تكلم اولا من غير ما عساه يقال ان هذا مجرد فتوى ولا
عليها غير المقتلة لا وجه له على الجواب بان هذا المذهب روي الشيخ عن احمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن
ابن زيد والطريق وان كان عن سليم الا ان رواية الصدوق مصنونة يفيد الصحة واحتمال ان يقال
بالتمسك بالابن كما يظهر من الصدوق بدفعه الاعتبار الصحيح وما قد يقال ان الابن يتناهى
الحرف لا قابلا يمكن الجواب عنه بحرجه بالاجماع فلما لم المقام بان حرج الزاد بالتأمل التام ففي
شيء وهو موجود في الشيخ التي رتبها ان اذ في شيء ب ازاء او في المقام من الارضيات العرف
منه وان فلا تلت لاني عبد الله عم الرجل حدث بعد ما يرفع راسه من السجود الا حرفا رعت صلوة وانا

في الصلوة فيبرصنا وحسن مكانا نظيفا يستشهد فالوجه في هذا الخبر عن علي بن
 بعد شهادتين وفيه سند حسن وسند حسن اليه حميد بن قيس ويغيد الشاهد في الخبر
 في الشهادتين كان عليه إعادة الصلوة كما بيناه في الأخبار الأولى فاما ما رواه سعد بن زيار عن جابر
 عليه السلام في الرجل حديث بعد ان يرفع رأسه من السجدة الأخيرة من قبل ان يستشهد قال يركع ويتوجه
 فان شاء رجع الى المسجد وان شاء ففي بيته وان شاء حيث شاء فقد تسهدهم منم وان كان بعد
 الشهادتين وقد مضت صلواته فيحمل هذا الخبر ان يكون مخصوصا من دخل في الصلوة يتم ثم احببت
 احببته ان يتوضا ويصلي على صلواته على ما بيناه في كتاب الطهارة في الصلوة ويكون قوله وان كان
 بعد الشهادتين فقد مضت صلواته الى استيفاء الشهادتين المرعوب فيها من القول ويكون
 باعادة الشاهد على ضرب من الاستحباب في الاول مؤلف بعد اسير بكر والثاني في قوله
 فيه عن ابيه عن محمد بن عيسى ومحمد بن عيسى في هذا النقطي وقد مضى فيه القول وارجعوا حديث
 محمد بن عيسى وابو محمد بن عيسى من القول فيه انما لم يعلم ما يقتضي توثيقه وفي الظن ان لفظة
 بين ابيه ومحمد بن عيسى هما اب لاب لقارن هذا في الاخبار كما يعرف بالجماسد وفي
 في نسخة معتبر عن ابيه محمد بن عيسى فان قلت الخبر صحيح على كل حال فاي فائدة في القول قلت على قدر
 لشدة المنقول منها يحتمل ان يكون الحسين بن سعيد معطوفا على محمد بن عيسى العبد بن
 فالرواية عن محمد بن عيسى الاسعوي وادان لم يعلم بقائه لم يبق الصحة الا ان الطاهر ما في
 وح الحسين معطوف على محمد بن عيسى الاسعوي وهو المتعارف عليه اول محمد بن عيسى الاسعوي
 لان محمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن سعيد وابن ابي عمير قلت كما ان محمد بن محمد بن عيسى
 يروي عن ابن ابي عمير بن عيسى واسطه تارة كذلك يروي عنه بواسطة الحسين بن سعيد ولا ياتي
 من الرواية عن ابن ابي عمير بواسطة ابيه وسياق في باب ما عيرت يدك لصاحبتك سندنا
 مؤلف محمد بن ابيه عن ابن ابي عمير ولا يخفى احتمال كون الحسين بن سعيد معطوفا على سعد بن
 بنيد الا ان خلف ابن ابي عمير سعدا واحتمل رواية الشيخ عن ابن ابي عمير بطريقه اليه فيكون معطوفا على
 سعدا بعد تليد بر في الاول كما نرى ظاهر في الحديث المتخلل بين الشاهد والسجدة الأخيرة
 لا يقتضي بطلان الصلوة بزيات الحديث باذكري في الخبر لكن عدم معاومية القابل لذلك يقتضي التاويل وما ذكر
 الشيخ فيه اول ان التقليل يكون الشاهد سنة لا يوافقها والظاهر ان المراد بالسنة ما ثبت بالسنة
 وان كان الفعل واجبا وثابا ان السؤالا كالصريح في الحديث بعد الدفع من السجدة قبل مغلي من الشاهد
 وثالثا ان عدم ذكر الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله لا وجه له من الشيخ الا ان يريد بالشاهد ما سئله الا
 ان المقصود بالشهادتين لا يوافقه ولا يختار الشيخ عدم ضرورة الحديث قبل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله
 في ما سبق منه وما ذكره هنا من الشاهد المذكور كما لا يخفى فان قلت المنقول عن الرازي والشيخ في القول



في إحياء التراث الإسلامي

تسرى فيودنا وينبغي ما منع من حمل الخبر عليه قال مراح رايك منها التقدير بان سديد
 وهو مرعي ما قاله كان الاوب في جواب القليل بن حديث عدوا شوا على ان اسودوا وكان
 ليس به المذكورين اجزيهما البنا مطلقا الا ان يقال ان الحمل على عدسهما اقرب من حمل الشيخ
 كون السديد سنة مكن بان يقال ان الحديث لوقع بين العروين لا يورد وكيف قبل السنة اعني لو
 بها وميدان اثبات كون الحديث سهوا في حيز التكلف والقرار من توجيه الشيخ مقال تكلف
 تكلف م رجا احتمل ان يراد بالخبر من ظن انه اتم صلاة فاحدث والتكلف قد يكون اخف من هذا لو
 كان يخفى ان اللازم الاثبات بالشهد على هيئة الصلوة والخبر لا يوافق هذا وقد يريد احتار سيات
 الشهد ما روي فيمن سدد حتى يضرب من صلواته ان كان قريبا يرجع الى مكانه فيشهد ولا
 السلب كانا نظيفا وفيه اما السديد سنة وقد عني الخبر من زارة ووجدنا التابيد غير خفي لولا
 زيادة السديد عن طاهر الخبر ولعل مقام التاويل واسع الباب والطرح مع امكان الدخول في التاويل
 لا وجه له وان الله تعالى اعلم بالخال اذا عرفت هذا فاعلم ان الخبر المنجوت عنه رجا دل على عدم وجوب
 السليم كما يدل على عدم وجوب قضاء الصلوة على النبي صلى الله عليه واله بد عدم وجوب اداها الا ان كلام
 في الصلوة محال الاحتمال وحدها في الشهد والتقية بالمستأذنين اما هو من الشيخ ثم ان الثاني رجا بان
 ويب اليه تاويل بيان الشهد اما تاويل الشيخ فغنا السداد معجز اما الاولان من دخلي الصلوة يتم اذا
 حدث ثم وجد الله يتم صلواته والظاهر في الشيخ وب اعتبار عدم الاستدلال لانه ذكر عبا المصنفه المستفاد
 بدنه ثم قال لا بد على ذلك وذكر الرواية الدالة على انه ينبغي على ما مضى من صلواته والمستفاد من الخبر للحج
 عنه الاثبات بالشهد او المسجد او البيت او غيرها واما ثانيا فالقول في بين الشهادتين في غاية التكلف بل
 يرتكبه اولي في مقام التاويل وما قاله شيخنا ودين في فوايد الكتاب على قوله الشيخ محتمل ان يكون مخصوصا
 مع عدم العتصص يحتاج الى طيل ومجر وجود البنا في التيم لا يقتضي نفي الحكم في غير الاما كان ذلك موكلا طلاق
 معه ان عدم القابل هو المفتحي لتاويل الشيخ ثم ما ذكرناه في الطر انه ينبغي فليتال
 سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن عن السدي بن محمد عن العلاء بن رزيق عن محمد
 مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن الرجل ياخذ الرعا في الصلوة كيف يصنع قال
 قال لا يتكلم فيصلي انقه ويعود في الصلوة وانكلم فليعد الصلوة احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسمعيل
 بن عبد الله قال سالت عن الرجل ان يكون في جماعة من القوم يصلي للكنز فيعوض له رعا كيف يصنع قال
 يخرج فان وجد ما قبل ان يكلم فليصل الرعا ثم ليعد قليلا على صلواته فاما باراه احمد بن محمد عن الحسن
 بن ابي شيبان قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرعا والمجاهد والق
 قال لا ينبغي هذا شي من الوضوء لكن يفيض الصلوة احمد بن محمد بن سنان عن ابي جالد عن ابي حمزة عن
 ابي جعفر عليه السلام قال لا تقطع الصلوة الارعا وير في البطن فبادر والهن ما استطعت فالوجه في هذا

ر محمد بن علي رعا عتاج صاحبه في الاخراف عن لفتة اولى الكلام فاما مع عدم ذلك فلا يقع التسوية
 على ما فصر في الخبرين الاولين في الاول منه موسى بن الحسن والظاهر انه بريء وممن
 لا شعري لفته والنجاشي ان الراوي عند في النجاشي لم يري عن ابيه ومرويه سعد بن سعد عن ابيه
 وفي الرجال موسى بن الحسن بن يوحنا ومرويه معلوم التوثيق والمروية لكنه بعد الاحتمال في انفا
 كما يعرف من ملاحظة الرجال الا ان في البيه كلاً او قد حكى بعض محقق المتأخرين رحمده ان يكون
 رواه في الصحيح ولم يحضر في ان كذا مروى في رواة التهديب سائر صحيح اما السند في خبره فيرويه
 بن الشيخ قال في المهرست الراوي عنه السفار والنجاشي قال ان من جملة الرواة عنه محمد بن علي بن موسى
 وربما يصح باستعداد رواية سعيد بن عبد براسطة مع رواية من ذكر ويدفعه التامل في الرجال وان كان
 فلا ريب ان فيه بعد ما قدمنا لا يسي في علم الحكم على تقدير استراكه فانه النقد بقرينه رواية التهديب
 عنه والثالث الثاني والرابع الضعيف محمد بن سنان اما ابو خالد فكثير ما يقارن القمات وقد طعن على
 كذا في شيخنا المحقق له في كتاب الرجال وفي ابو خالد القمات كلام ذكرناه فيما سبق والوجه في كتابنا
 من اطلاق في لا يابعد وقد تقرب معه ان يكون اما حاله هو الكافي لما يظهر من الرجال وفي ابو خالد في صحيح
 في خبر يعرف من كتاب شيخنا سله الله وخالص ان الشيخ في المهرست قال ابو خالد القمات في كتاب وقال
 زعمه اسمه كندة والعلامة في خلاصته ورد ان ابو خالد الكابلي ولفته كندة والمصحح في رجال ابن ابي
 عليه السلام من كتابه قال ورد ان ابو خالد الكابلي الاصغر والكبير اسمه كندة وخبر في رجال الصادق عليه السلام
 في الاول والخبر في تضمن السؤال عن الرعا عتاج والحق في جواب لما تضمن غسل الرعا عتاج والعود
 الى الصلوة ما لم يتكلم فان تكلم اعاد الصلوة وكان حكم الذي استغنى من السكوت عند وهو انه اثاره ان كندة
 الثالث تضمن ان الذي يغسل الصلوة والنقص اما من جهة النجاسة او من كونه فعلاً يقتضي الخروج عن هيئة السكون
 الامر من كبر بعد الخراب في خبر الاول حيث امعرت في غير مثل آلاف وربما يقال ان عليه السلام امعرت في
 غسل آلاف لسان عدم اطلاق الصلوة في على تقدير فعل ما ذكر واما التي فالابطال به من حيث ان
 ويجوز ان يكون تركه بانه اعتمادا على المعلومة من غيره وفيه ما لا يخفى واحتمال ان يريد عليه السلام
 غسل الا ان اعني الرعا عتاج والحق واكتفى باحدهما حتى لا يضر يمكن والخبر الثالث في عند الطهارة لا عدم نقص
 الصلوة في يكون في بعض الصلوة لتحقيقه في الجملة وذلك كما في بيان الفرق بين توسوء والصلوة وبني
 على ذلك ذكر الرعا عتاج مع التي بان نقص الصلوة بالرعا عتاج ايضا في الجملة واما الثالث فدلالة ظاهر على وجوب
 غسل الرعا عتاج ثم البناء على الصلوة قبل ان يكلم وفي نظري القاطن في الخبرين الاولين وغيرهما دلالة على عدم
 اقصاف عن الدم ان كان اقل من درهم او مقدار ادا حصل في اتنا الصلوة وعن حكى بعض الاصحاب
 العقول بل كذا لكن لم يحضر في ان دليله وسعت عند الاستدلال بان ظهور الاخبار الدالة على ان الغسل في اتنا
 ما حصل في الاثناء ومرويه بعض الاصحاب بالجزء الثاني عن علي بن جعفر المصنف للثالث والخبر وقد يقال

في قوله - براد بالاستئذان خروج اما ما سئل بقوله - ان يكون احبار الرعا وشيوا
 في قوله - ان لا ينفذ نكاحه - انما يقال ان العوض من ربه - منع من حوائج حقه فادارة الاضمار على
 قوله - فلا مانع منه - وقد يشكك هذا في دلالة خبره - انما على بعض فصوله على الاضمار
 وفي قوله - فانه من بيان الفرق بين الصلوة والوضوء بقي بيان النقص
 في قوله - فليعلم ان ما عرفت هذا فاعلم ان خبر الثالث - وما كان له دلالة على ان في بعض تحصيل
 سدود من ما ذكرناه من خروج عن هيئة الصلوة وربما كان اظهر منه في الدلالة لما رواه الصدوق
 في نسخة من نسخة الشيخ عن عمر بن اريته عنه عليه السلام انه سأل عن الرجل يركع وهو في الصلوة
 وقد سئل عن صلاته فقال ان كان اثناء ركعة او عن ثالثة او عن خلفه فليغسله من غير ان يلتفت
 ولا بعد الصلوة قالوا في مثل ذلك وجه الاظهره عرخي وانما من علامة في الخ انه نقل عن الشيخ
 في السجدة انه سئل ان بعض اصحاب القول بجائزته فيم اجمع القول بالجائز بالقياس على الغاية
 والتم حاشا كون كل منهما غلاما متغيرا خرج من ادبي ثم راد في ترجيح ما ينكره في ذكره وقد ذكرته
 في كتابه لا يخفى لفظه واعجب من ذلك ان الوالد قدس سره في انعام نقل حديثا رواه الشيخ عن عمر
 بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي جعفر في الرعا والقي ان عينه ولا بعيد الوضوء قال قدس سره فيمكن
 جمع القول بالجائز بالقياس على ما لا يبعد وجوابه انطابة نصحة السند او لا وهل على الاستحباب
 م در قدس سره واستخرج من عن صاحبته ولم يعرف ما ذكرناه وفي النظر القاصر ما كان الجواب عن
 رواية الصدوق بان قوله عليه السلام والقي مثل ذلك حيث ان يريد به عدم الالتفات ومع قيام الاضمار
 فاسألة الطهارة لا يخرج عنها اما الجزء الاول المحدث عنه فهو محل للاخف فان قلت ما تضمنه خبره
 من قوله فان لم يجد المأخى لم يفتح في ان دم الرعا غير معقوف عنه في الاثناء فلا تم ما قد
 من الاحتمال قلت حيث ان يكون قوله فان لم يجد المأخى لم يفتح برب ادبه ان لو تحقق الالتفات عاد
 صلوة لان الالتفات لا دم ليم الاشكال على انه يحتمل ان يخبر بالكبر على وجه لا يقع عنها وفي الباب
 كلام لا يعمل عنه اما ما تضمنه الخبر الاول من ان الكلام من جمل العادة فمخصوص بالعمل لما مضى والثاني
 دل على العمل بالقياس على ما في العمل في الدم اما ما تضمنه الثالث من ذكر الحجامة فالظاهر
 ان المراد منه خروج الدم من موضع الحجامة واما الدافع فظاهر ان الرعا والدر على ما وجدت من السجدة
 فاطم للصلوة والطلاقة في الرعا مفيد بعينه والدر بالسر القاموس انه الصوت يسمع من بعيد ولعل
 المراد به في الدعاء من طلاق الاعطال به ربما يقيد بما سبق في الوصف الثاني من الفصل وقوله فنادى
 من استطاع من كان في دلالته على ما ذكرناه ادخلنا من المعنى الساع في غسل الدم والجمع الى الخ
 والوصف كذلك ولم يعمل على ظاهر الطلاق من القطع لم يتضح انما في قوله فنادى في الا ان يراد ان الرعا في

فيه لعدم - الصلوة يدعى شاد و الذي دعوا بما امكن وفيه ما لا يخفى وجاز - مرد شاد في
صلوة معنى لا سماع بها قبل ان يكثر الوعاء او يولج الزمان بعد ظاهرا ان الكافي حنرا
عشره في الرخايف وهو ما رواه في الحسن وسباني في باب ما يبرهن يدى المصلح بعينه وعرض
حديثه موضع واحد منذ قال وصاحبه عن جابر عن جابر عن رعافة حتى دخل وقت الصلوة
بحسبوا انه لم يصلي ولا يظن ان حنرا ان يسبقه الدم الحديث وانت خبير بما في كلام الشيخ من النظر
بالنسبة الى خبر الاخير فان المراد لا يتم فيه التوجه لا بتقدير حمل فانظروا الرضوخ والسبا على ظاهره ولا
سبق من الشيخ خلاف ثم ان قوله فبادروا بتقدير توجيه الشيخ غير موافق كما يعلم بانزاسا
ونسخ اعلم باحقايق

وبدل على ذلك ايضا ما رواه علي بن كان يقول مهرا من فضله
عن ابي عن سلمه عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا تقبض الصلوة
ولا الدم ولا التي من وجدادك فليأخذ بيد رجل من القوم من الصف فليقدمه يعني اذا كان اماما
مختلف عقيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ما نه عن الرجل يقبض الرخايف وموت الصلوة قال ان قد علي ما عنده غيبا او محلا ومن
يده ومن مستقبل القبلة فليقبله عنده ثم يصلي ما بقي من صلوته وان لم يقدر على ما حتى يسير
او يتكلم فقد قطع الصلوة فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن علي بن جعفر عن احمد بن محمد بن
جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون في الثالثة والخرج هل يصلح له ان يقبض الثالث وهو في
صلوته او ينيف بعض الحمد من ذلك يخرج ويخرجه قال ان لم يحرف ان يسيل الدم فلا بأس وان خرب
ان يسيل الدم فلا يعمله وعن الرجل يكون في الصلوة وماء رجله فسحقه فقال الدم وانصرف بعينه ومن
تكلم حتى رجع الى المسجد هل بعد ما يصلح او يستقبل الصلوة قال لا يستقبل الصلوة ولا يقبض بها
صلي والوجه في الخبر ان يحمله على من انفتحت واستدار القبلة فان ذلك يفسد صلوته وعمله ان يكون
ورد موجبه التفتة لان عند كثير من العامة ان خروج الدم بعض الرضوخ فاذا انقض الرضوخ وجب
اعادة الصلوة من اولها الى حسب ما اقرناه

فانه يقال لا يوجب الرضوخ في رجل الجاسي والعراقي فقبض الثوري المذكور لاهل في رجال
المصادق عليه السلام من كتاب الشيخ ايضا ولعمري جعفر الثوري المذكور مهمل في رجال الصادق عليه السلام
ايضا وعندهما وقد اتفق في الجاسي انه ذكر ايضا عمر ما قبض الثوري وانه روى عن ابي عبد الله عليه السلام وان
كتابا برويه عن عيسى بن هشام والحال انه ذكر في جعفر عن الروماني الثقة ان الروي عنده عيسى والظاهر
الاتحاد والاستنباه في لفظ الروماني والثوري عريب من الجاسي واما الثاني فواضح حسنة تميم الله
في الاول كان الشيخ فن دلالة على مدعاه من اطلاق صدره في عدم قطع الصلوة ما ذكر في الخبر

بعد ذلك يتم العمل بالاعتدال مستفاد من خبر فالدلالة على منسوب رايه على ما فيه غير صحيح
 من جهة منسوب رايه في الخبر في الاستكمال في الدلالة لان معاده من خبر واحد في حال كونه ماماً
 به من قبله في قطع صلواته والظاهر من الذي يحدث وح يقيد ان ما ذكر في خبر واحد لا يقطع صلواته
 مستفاد من اشارة ما فيه ظاهر ووجه لا يري على المذكورات وعلى ما تقدم من رد شكل ما مضى تقدم
 فيكون من رعايت وسامعه ثم ينفي الحكم بحمل او على تقدير تركه وبالحمل فالا استدلال بالخبر مع احتمال
 لاح من جهة الثاني كما ترى يدل على ان لما اذا كان بيننا وبينه وبينه فليسيل الرعايت وليسيل
 ما في رايه بعد حتى ينفي وجهه ونسلك قطع صلواته وقد تقدم في خبر منسوب في تفقيد ما مضى
 ذكر ما خلفه ايضا لكن لا يخفى انه لا يضر بالجمال لان المفهوم من ذلك الخبر ان لا يلتفت فلا فرق بين كون
 الدلالة عليه او سئل له اما دالة هذا الخبر على ان الاضرب بالوجه فيقضي لطلوع فظاهر ودلالة خبر
 الصدوق على الالتفات ربما يحل الوجه وح تاييد بالرواية در عن بطلان الصلوات بالالتفات ربما يحل
 بالوجه كما ياتي ان شاء الله واما الثالث فقد مضى فيه اجمال قوله وهو ان السبلات فيه محتمل لان يواريه
 خروج ثم لا يجوز مع تقديم محله لبيان ما دل على عدم العفو عن ثم انشاء الصلوات وما
 يريد ان احتمال ان السبلات لو اراد به تعدى المحل لعدم العفو عنه على الاطلاق خبر واضح بل اذا لم يصل
 رجا في عهده عند لا مانع منه على تقدير القول بسموله معفو لمخرج في انشاء الصلوات واذا عدل عن
 نافرجه لا مانع من الحمل على ارادة عدم الخروج فان قلت يجوز ان يرد تخلف السبلات زيادته عن مقدار
 ما في عهده لغیر من الاحتمار الدالة على اعتبار المقدار ما حمله على عدم الخروج فالعارض له ليس له
 حياز الرعايت وقد تقدم فيها احتمال اضعف بسنده عن المعارضة وبعدم الاحتمار عيوب
 اختصاص الرعايت بالحكم قلت اما الاحتمار الدالة على العفو وثناؤها عيب في الاشتمال كلامه وتقدير
 في اخبار الواردة في الرعايت وهذا الخبر سيما السؤال الثاني فيه ظاهر في عدم العفو عن المتجدد في الاشتمال
 وح لا مانع من التحصيل لذلك الظاهر ما احتمال اختصاص الرعايت فلا علم القابل به والسؤال الثاني
 في خبر المحبوب عنه وان افاد ان للرعايت حكما خاصا من حيث تضمنه اعادة الصلوات من عدم السجدة مطلقا
 وخارج الرعايت ليس كذلك بل فيه التفصيل الا انه محتمل ان يكون معيدا بالاعراف وعدم الكلام لا
 يستلزم عدم الاعراف ويريد الاعراف ذكر الرجوع الى المسجد وربما يقال ان هذا خلاف ظاهر الخبر
 وجواب الفرق بين الرعايت والسجدة لا شك ان الحق ترفع هذا على معلوميه القابل وقوله الشيخ في
 توجيه الخبر انه محمول على من ان المفت باسند بار الفعلة محل تأمل اما قوله فلان اعتبار استبدال الفعلة
 لا دليل محاسن برضا هر جبي جبي الاضرب بالوجه والخبر السابق عن الصدوق مقتضاه الالتفات وما
 انما لان التوجيه اما ان يكون الاول الخبر واخره او لاخر فقط فان كان الامر فلا ريب في عدم تمامته
 بالاسناد الى اوله كما هو واضح وان عاد للاخر في حكم الاول من خلاف عدم الفعل مع حرف السبلات لا بد

سنة مائة وأربعين سنة من الهجرة النبوية واه حكم السحرة للوعاف فنبأوا بالشر ما لم يظنوا به من قبل
 هذا من أن في الخبر المروي عنه دلالة على أن ما يفصل من بدن الإنسان ظاهره لا ينفصل عنه غير متمم
 العظم مع من السيلان نيا وما كان بضره أو عدها أو القول بتنجيس المنفصل وإن كان يات وأخر
 صريح في دفعه وفي المنتهى استقرب العلامة الطهارة معللا بعدم إمكان التحرر والرواية وإن
 أنه ريد بالرواية هذه أذ لم يقف على غيرها وقد انتفى للوالد قدس سره في المعالم أنه ظن محضاً لا حياً
 لدلالة على نجاسته لسيته في خبرين أحدهما حسن عن الحلبي وقد مضى في باب الميتة من هذا الكتاب
 ونحو رواية إبراهيم بن ميمون ثم رد ما يقصرون السند والحال أن خبر حسن عن حماد بن عيسى بن طعنه
 كتاب ما يرد على نجاسته الميتة لكونه حياً عند فاعلم به عند فكان الأولى ذكره وقد كانت في الخبر
 مما لا مزيد عليه في جناس الروضة وحاصل الأمر أن من لم يعمل بالحسن كالوالد قدس سره عند التمسك
 على نجاسته أميته هنا الإجماع وانقضاء على الأجزاء المبروت عنها ظاهر لوقوع الحوادث فيها مع كون
 خبر صحيح عنه مريداً لا أصل له بل
 قال في القاموس الثوري كونه بزرير صفات
 يستدل على صفة سي وفيه سبع وأسمه يشج ويسمى كسر وفيه الفرج وفيهم عصا السلاح عنه مما يخرج
 بالبدن وتنع جميع

الحسين بن سعيد عن أبي عمير عن ابن أذينة عن زائدة أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول لا تقبض مع
 الصلوة إذا كان كحله عنه عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه سأل
 ليقتل الرجل في صلوة فقال لا ولا يمس أصابعه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى
 عن زائدة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا استقبلت القبلة بوجهك فلا تقبض وجهك عن القبلة فتد
 صلواتك فإن الله قال ليخيه في الفريضة فلو بوجهك من المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شرفاً
 وأحشع بصلواتكم ولا ترفعوا أيديهم وليكن هذا وجهك في موضع سجدة فاما ما رواه سعد بن محمد
 بن الحسين عن جعفر بن بشر عن حماد بن عثمان عن عبد الحميد عن عبد الملك قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الالتفات في الصلوة أنقطع الصلوة قال لا وما أحب أن يعذر الوجه في هذا الخبران عمله على من لم يلتفت
 إلى ما رواه بل يلتفت يمينا وشمالاً فإنه لا يقطع صلوة وإن كان قد ترك الأفضل حيث ما فضل في هذا
 الخبر وغيره من الأخبار وتزيد ذلك بما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام
 عليه السلام قال إذا التفت في صلوة مكتوبة من غير فرائع فأعد الصلوة إذا كان الالتفات فاحشاً فإذا
 كنت قد تسهلت ولا تعد في الأولى لا رتابية بعد ما قد صانه وكذلك الثاني والثالث حسن
 بما مضى والرابع فيه عبد الحميد وهو مشترك لعبد الملك والخامس حسن في قوله لا يحسن كل
 من أحاله أن يحسن عوده إلى الوجه ويعمل بوجهه إلى الوجه مع الحديث بأن يراى كل الإنسان وقد تفرس الأول
 المتعارف منه الالتفات ما كان وجهه فقط أسوا كان إلى الميسر واليسار أو إلى خلفه وإن أمكن لكن الثالث

في هذا الاصل اذا التفت بالوجه من القبلة فلا يعمل بالمفهوم من الاول بعد معارضة المنطوق
 من القابل بالحسن وقد يقال ان الظاهر من الثالث ارادة عدم كمال الصلوة بقربيه الامر فيه
 والبرهي وفيه انه لا مانع من استعمال الخبر على المسحب والعاجب بعد التصريح بالامساراد نعم وما يقال ان
 لا يعمل في خبر على حوالته وغير بعيد ان يرد بالوجه ما قابل الظاهر من جميع البتة والظاهر من رايه
 ذلك ان يقال ان ظاهر الآية الاستقبال بالوجه وغيره من الاحبار والاجماع وما يقال ان ظاهر الخبر ان
 مريد من مقتضاه الامساراد مجرد الالتفات والمعروف بين الناس عدم الامساراد بل ان انتهى كونه الالتفات
 بينا وبين الاول وقال بعض الحنفية بالخبر وطاهر هذا عدم الخلاف عندنا لكن المنفرد عن الشيخ في الخبر
 قوله بالبطان وحق ان لا يستدل بالخبر مشكل بعد تقييد الخبر بالارز كله ان يقال ان مفهوم
 الشرط انما يفيد الحكم اذا كان الغرض النفع عما عداه وبعد وجود ما دل على الاطلاق مجرد الالتفات يجوز ان
 يكون الشرط لغرض اخر وفيه ان يدار على اعتبار كون الالتفات فاحشا لخصيص الخبر الثالث اذ مجرد الالتفات
 في الميم والسيار لا يكون فاحشا وقد يشكل بان الكلام في هذا بالنسبة الى الشرط الاول ودعوى اخيا
 القس الى ما ورد محتمل وهذا كله على تقدير العمل بالاحبار المذكور ويمكن ان يولد البطان بالالتفات
 بالوجه مطلقا لخبر الحسن السابق عن الحلبي في باب الزعان ثم ان جزر رتبة الحسن هنا يمكن ان يستفاد
 من حديثه من الفقيه لانه قال فيه وروي زكاة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال الاصلون الا الى القبلة الى ان
 وقار في حديث ذكره له ثم استقبل القبلة بوجهك ولا تقب ووجهك من القبلة فتفسد صلواتك الحديث
 وغير خفي ان الظاهر من قوله وقال في حديث ذكره له ان الطريق الى زيادة العجيج بتناوله وربما يستفاد
 قوله ثم استقبل القبلة بوجهك ما قدمناه من المراد بالوجه غير المزمور اذا صح الخبر فالمفهوم من الاول
 يمكن ان يعيد بالمنطوق بان يرد بالخبر جميع الوجه ويراد بالاخفاف بالوجه اليه وادان القبلة امرها منع
 كما يظهر من الاخبار روح والاخفاف مجرد الميم والسيار يمكن ادعاء الاخفاف عن القبلة وفيه تامل احتمل
 بقاء الشرط على ظاهره وعمل المفهوم عمله اما هو بما قدمناه فاحتمال اطلاق مجرد الميم والسيار يمكن
 المشهور ما ذكرناه اوله ويحتمل ما يقال ان الخبر الثاني يدل على التحريم من حيث النهي والمنع والكراهة والخروج
 به عن المشهور كاخروج الثالث الا ان يقال ان الثاني يقتضي الكراهة بمعونه ذكره بعض الاصابع وفيه
 نفع باملح من المانع من خروج النهي في الاصابع عن الحقيقة ونعاه وفيه خلاخفة ولا يذهب عليك ان ما ذكرناه
 على تقدير عدم العمل بالاربع اما عمله في قوله على الالتفات ان يسيروا مامل السبع ففيه نظر فنضمن الخامس
 اعتبار كون الالتفات فاحشا ويمكن ادعاء تحققة في الميم والسيار وادعاء الشيخ انه يزيد ما ذكره ما
 فيه ما فيه وبغني ان يعلم ان الخبر المذكور في الفقيه تضمن ما هذا لفظه قال قلت ان جدد القبلة وايضا لم يشر
 والغريب قبله كما قال قلت من صلى اخر القبلة او قديم عنهم في غير الوقت قال يعيد ثم قال قال وفي حديث

وهو يترتب استعرايا لا يقات بالوجه على تقدير حمل الوجه على الظاهر منه القاتل النفس بغير
 وسائر مفسده فله ان يارب من الحزب والشرق فبناه وعلى هذا تأيد احتمال المطان وقد تأذروا
 وجه مرفوع عليه سائر في جزاءه حله ويحتمل ان يراد بكل البدن اليقضي المشرق وفي الذكر عجم
 القاتل ومسيره وسائر غير خفي حذ ما قررنا فليتلوا وفي يستقي الالقائات عبا والملازم
 قرب الصلوة ولا يظلموا عليه حمودا اعلموا وما يدرك عليه صحبة على جعفر عن احمد مرفوع عليه
 فيارواه الشيخ في كتابه رسالة عن الرجل يكون في صلوة فيظن ان ثوبه قد اخرجت وانه في حال
 يصلح له ان يظفره او يمسده قال ان كان في مقدم ثوبه او جانبيه فلا بأس وان كان في موضعه فلا بأس
 فانه لا يصلح الا ان لا يترجيه باحتمال لا يصلح للمنع او بان المقام مقام مرفوع وحوار حركه
 ومنه قلنا وما يدرك فليتلوا اذا عرفت هذا فاعلم ان ما تضمنه الخبر ان في ثوبه وسكن حذو حمة
 المرافعة ان يكون النظر غير خارج عن الوجه مطلقا الى موضع السجود بحسب ما لا يرفع اليها
 في مقام البدن ولا توجه اليها من العديتين وحقها واما ما تضمنه الاخر من قوله وان كنت قد كتمت
 فلا بعد ما كان واضح الدلالة على عدم وجوب التسليم اما الصلوة على النبي والله عليهم السلام فما كان
 داخلية في الشهود وقد يدعي حرز التسليم فيه لكنه بعيد وبقية في المقام امور بالنسبة الى ما عرفت
 اما عند وسهولهم اما ان يكون في الاستدبار او الى اليمين والسيار بالبدن او الوجه او بصره
 بعض الاعمال وعلمه ثم التذكري الوقت او خارجة وقد اوصى جماعة من الاصحاب والمستفاد
 قال في القاموس نقص الثوب حركة وفيه اشتد

الاصحاب هو انهم هنا واسمع اعلم بالحقايق

بالقاف صند انما بهم وفيه خسران خضع

احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 والله جعل العزم بين يدي اذ صلى الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 عليه السلام قال كان طول رجل من رسل الله صلى الله عليه وآله ذراعا وكان اذا صلى وضع يده بين يديه
 ليستريح بين يديه احمد بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي
 صلى الله عليه وآله وضع يده في ثوبه صلى الله عليه وآله فاما ما رواه ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا يقطع الصلوة شي كلب ولا حمار ولا امرأة ولكن استروا بني فان كان بين يديه قد ذراع رافع
 من الارض فقد استتر احمد بن محمد بن عمار بن عيسى عن ابن مسكان عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يقطع صلوة من مائة فقال لا يقطع صلوة مسلم من وكن ادراها استغفره
 عنه عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحسن بن الحسن بن عبد الله عليه السلام قال قال له من الرجل
 يقطع صلوة من مائة بن يديه فقال لا يقطع صلوة المسلم شي ولكن ادراها استغفره محمد بن
 محبوب عن محمد بن الحسين بن عروبة عن خالد عن سفيان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يصلي ذات

آدم جرد من رداءه ولبس موسى جالس فلما انصرف من الصلوة قال له يا ليت ماريت الرجل من قدامك فقال
 يا ليت كنت اصل له او لم الى سيد الرب ورب والوجه في هذه الاحبار الخوازم والعقل فيما قد صاها
 في صياحه ويريد ذلك بياناً ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن محمد بن اسمعيل عن الرضا
 عليه السلام في الرجل يسلي قال يكون بين يديه كونه من ثواب او خفا بين يديه خطا محمد بن احمد بن
 عن ابي بصير عن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليه السلام قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله اذ اصلي احذم بارض ولاه فليجعل بين يديه مثل موضع الرجل فان لم يجد خيراً
 في الاول لا ايتار فيه بعد ما قد صاها في الاول لا ايتار فيه بعد ما قد صاها في الاول لا ايتار فيه
 وان لم يجد شيئاً وان لم يجد فليخط بين يديه في الاول لا ايتار فيه بعد ما قد صاها في الاول لا ايتار فيه
 معربين وبس ثقه والثاني فيه بن سنان والاول لا ايتار فيه بعد ما قد صاها في الاول لا ايتار فيه
 في الحديث عن محمد بن علي بن مفضل التوفيق فيه من تكره رواية الحسن بن محمد بن سنان وما يوجد في بعض النسخ
 من رواية الحسين بن عبد الله بن سنان حزم الوالد قدس سره بانه سهو ويمكن ان يكون عبد الله اخا
 لمحمد بن سنان فقد تقدّر احتمال عبد الله بن لا ينفع في صحة الحديث كما هو واضح هذا كله بتقديره
 الصمد من التواريخ غير ان فيه اربعين وحاله قد تكرر والثالث فيه عبد الله بن غياث وهو مجهول
 في التواريخ المعتبرة عليه في الرجال والاربع فيه عدم الضرب في نسخة الكتاب الى ابن مسكان
 الرضوية في خبر في التواريخ غير عام والخامس فيه عثمان بن عيسى وقد مضى بيان صحفه والساد
 فيه محمد بن عيسى الاسدي في كتابه حديثاً حسناً بسببه كما امرنا الله في ناسبه والسابع فيه عمر بن خالد
 وهو مشهور ان يمينه الضعيف وسفيان بن عباد مجهول في رجال الصادق عليه السلام من كتاب
 الشيخ والثامن فيه موسى بن وهب وسرك والتاسع فيه النوفلي والسكوني وهما مقلوما الحال
 في الاول يله على جعل الختم بين يديه عليه اسم يمكن كيقينه الوضع غير معلوم فيجتم
 ان تكون عرساً لما ذكره بعض الاحباب في الخط انه يكون عرساً ويحتمل بعضها والاحتمال في الخطا غير
 واضح المأخذ وبتقدير موافقة الاستبصار لا يلزم نقله في النسخ وربما يولد كونه منصوبه ياد
 على كونه من التراب وعونها ولا يخفى ان في الرواية اطلاقاً متناً ولا الصلوة في الفضا والبنا عجب
 المعاصر من سلمه اسم قال الظاهر انه كما يستحب في الفضا يستحب في البنا وعجب محقق المعاصر من سلمه
 قال الظاهر انه كان يستحب في الفضا يستحب في البنا اذا كان المصلي جدياً عن حاجته والساربه ور
 وكان في بيان احدهما في التوفي والثاني كما ترى يله على ان وضع ارجله لستبه السر لكن الاستا
 لاخ من حمص ونحوه امراده صنع اما بسبب السر وقيل استفاد بالانفصال من الآثار خير
 واضحة لكن الاستبصار قد يقضي ذلك في الجملة والثالث فيه اختلاف ايضا اما الاج والظاهر منه السر
 على اهل الخلاف لانهم قدروا في صحاحهم قطع الصلوة بالثلبه المذكورة وفي بعضها الحلب الاسر
 وفي بعضها راية الهوي والضراب والجوسي والخبر ولا يخفى ان الخبر لا يوافق ما تقدم اذ السابق لا

يحدث مع عدم ستره - بتقدير - يقال ارضا هذا الخبر الاول المدوم وقد انشأ
 فاصح يدون منتهى سرفته في الدليل وفيه ما لا يخفى ونحو ان الخبر المتعبد عنه يدل على
 راحة استار لشيء وان لادنى امر يقفه قدر ذراع كانه عن استر من غيرها وجباده كونه
 فارق حيل قوته ولكن ستره ليس كانه يحوج الى الاستار من الشئ والاحبار السابقة
 في الاستار منهم حصلت اسافاه قلت هذا الوجه لم لحظه الشيخ رحمه الله كما يعلم من كلامه
 وانما صرح برواية الاستار على الاطلاق حيث ان ذكر الشئ للرد على من ذكره حيث قال بان
 ثم انه عليه السلام بين الاستار مطلقا ولو فرض اجماله فغير مبين وتلخيص واضح للدلالة
 لا يريد مع كل ما يربط بالمصلي على حسب الامكان وهو يتناول ما يخالف المفصل السابق وثقة
 البعض للستر بالذراع على الاطلاق والسادس كالحا من اما السابع فربما كان فيه دلالة على
 استحباب الستر بما استلزمه ورد الرجل معها وحمل الشيخ معها على الاول وسوجه وتمام
 واضح الدلالة وقد مر في العرف في الخط وبعض العامة يحكي عنهم جعل الخط طولا او مدورا
 وكالهدل والتاسع غني عن البيان بعد ما ذكرناه في القاموس الغني وشرح
 بين العتي والرج فيه رح وفي كلام بعض اصحابنا فتح العين المضملة وتترك اللون وبعده
 رارعه في اسفنا حربه وفيه داه دفعة وفيه الكوه بالضم القطعة من التراب وفيه البربر
 البعير وما يستحب من اللات

محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد بن علي بن محمد عن ابي عبد الله عن سعد بن السائب
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اسألك عن رجل في الصلوة فقال رح ولومك لاس الذباب قال من
 الحسين هذا الخبر محمول على انه اراد ان يكون من حشيشته انه دون ان يبكي لشي من مصابب الدنيا يدعي
 ذكر ما رواه ثابت بن علي بن محبوب عن محمد بن محمد بن القاسم بن محمد بن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد
 السلام عن ابي جعفر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل في الصلوة وان كان ذكورا متاهة
 فاسد في الاول منه محمد بن علي بن محمد وهو ضعيف في النجاشي وسعد بن السائب
 لم اقف عليه في الرجال والثاني فيه علي بن محمد وفي الطاهر انه الموقوف النقي في النجاشي لان الراوي
 عنه فيه محمد بن علي بن محبوب لكن سليمان بن داود المذكور في السند على ما في المهرجست انه المنقوب
 لانه ذكر ان الراوي عنه محمد بن القاسم بن محمد بن محمد بن سليمان والنجاشي ذكر ان الراوي عن سليمان
 بن داود والمنقوب القاسم بن محمد بن محمد بن داود هو المنقوب عا ذكر ان كان مقلد الشيخ
 في المهرجست ان علي بن محمد هو القاسم بن محمد وقدرت كلام النجاشي وغيره لجمع بين الامرين فيكون
 علي بن محمد المنقوب يروي عن المذكور والقاسم كذلك كونه مشترك في السند فليتل ما
 القاسم بن محمد في الخبرين وغيره ولا يخفى ان ضعف السند يعني من طالة انقلا لولا ان القاسم في

علي بن

في سبيل الله في حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 الرجل في حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 في حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 ذلك فان الله حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 به حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 وباعثه بان الامر لا يؤول في الاخرى منهم وفي الامر تحت الاجماع في اصح الاشكال ولما
 انما فاه فان اردت بها فاه الصلوة من حيث كونها للامر بحزوي معترضة في الصلوة
 البكال لانه لا يؤول وان اردت عجزه كذا فلا يعلم وجهه وفي كلام حديث قدس سره في بعض مسنداته
 ان البكال للصلوة هو المشتمل على الصوت لا مجرد خروج الدعاء احتمال لاكتفائه في المطلب
 ووجه حديثين اخلاف معنى البكال لغة مقصود ومحدود او شك في اراهما في الاداء وال
 الحرف البكاله وبعضها وامتدت اردت الصوت الذي يكون مع البكاله وادعت اردت
 وسأله في المقام كلام في حواشي الروضة والحاصله انه اطلاق القول في امثله واحتمل صالده
 عدم زيادة اللفظ بمعنى المدغم عن الفصح الذي تضمنه الخبر كما ترى انه ان بكال كوجه واستفاده
 مدغم من هذا غير ظاهر مناسا الى ضعف الخبر فلم يبق الى الاجماع وقد ذكر بعض الاصحاب خفاء
 مع الصوت بحواله النسخ فالاشكال السابقات من الال ان يقال ان الاجماع في البكاله خرج عن حكم
 خبروات خبريات بنوت الاجماع في غاية الاشكال وقد يمكن تقريب ما ذكرناه للاخر اذ اشتمل
 على الصوت اطلاقا ايضا وهذه تحت عجز الوجه ان لم يقع في الاجماع لو اشتمل البكاله على قران او غيره
 صرح حديث قدس سره بانه لا يبطل وله وجه ظاهر وقد ورد في الآثار الحديث على البكاله في الصلوة كانه واه
 الصدوق رحمه الله من معن رابع وليس له سائله عن رجل سأل في الصلوة المفروضة حتى
 يبكي فقال له عيسى عليه السلام حديث ولا يخفى ان في ايراد الصدوق لهامرية ظاهرة وكذا ايضا ما مر
 لفظه وحي ان البكاله على الميت تقطع الصلوة والبكاله كوجه وانه في فضال الاعمال والبعثات
 على الرواية وهي مضمون رواية ابي حنيفة المصنف في حجابي واهمست وبعثت من عند سبيل خلود حاله في حجابي
 نلتا ملزمه هنا يعلم ان ما قاله شيخنا قدس سره في فوائد الكتاب على رواية ابي حنيفة من انها ضعيف
 المسند فيشكل لتفسيرها في اثبات هذا الحكم وكيف كان فينبغي ان يراعى البكاله المطلقا ما كان معه
 انما في صوت لا يخرج خروج الدعاء على موضع الوفاق ان لم يحل تحت اولها قد منها في
 صحة الرواية واما ثانيا فلان الاشتغال على الصوت في البكاله لا يخرج عن مسلم الاطال به ووجه
 الاجماع فيها لم يفتحه اعرف هذا فاعلم ان حديث قدس سره في ما قاله البكاله للامر لا يؤول في

سار وقد محبوب و بها و فشراب سكا، ندهاب مار قد بريد و مر لاحق و كذا و قد بريد
 وقد قال باعنا دحيته و قد ذكر العلامة في الادلة لجواز البكالامير الاخر و قد بريد
 سومتين و اشلى عليهم ايات من حروا سجد و كيا و نظار وية عن ظهور ان النبي صلى الله عليه
 و آله كان حلي و صيد رير كايو الر حسل في امكا قال ابو عبيد انا ريز عليه الصدر و حركه
 بانكا قارن قماروس سبارك حلف البكا و فيه ح ي عظم الاقرو و نم عار و قد
 و تكور ح مور مدين و ثمان مسكن و قرق الافراد ح ساكنه و ح مكسرة و ح صوته مسدود
 و يقال ح مسكين و ح مترس و ح مسكين كذا يقال عند الرضي و لا حجاب بالشي و ح حرا
 الحج

باب علي بن محبوب عن محمد بن محمد العلوي عن النعمان بن محمد بن جعفر عن ابيه موسى عليه السلام قال سالت عن
 الغلام متى يجب عليه الصلوة و الصوم قال اذا رفق خلم و عرف الصلوة و الصوم عنه عن محمد بن حسين
 عن احمد بن الحسن بن علي بن عروبن سعيد عن مصدق بن حذافه عن عمار سامي عن ابي عبد الله عليه
 قال سالت عن الغلام متى يجب عليه الصلوة قال اذا رفق خلم و عرف الصلوة و الصوم عنه عن محمد بن حسين
 عليه الصلوة و حري عليه الصلوة و حري عليه الصلوة و حري عليه الصلوة و حري عليه الصلوة و حري عليه الصلوة
 و حري عليها الصلوة الفلم فاما باراه الحسن بن سعيد عن محمد بن الحسين عن محمد بن الفضل عن حماد
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اتى للصوم سنين و حري عليه الصلوة و اذا اتى احد
 و حري عليه الصيام محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسن بن صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم عن احمد بن
 عليه السلام في ان يصلي حتى يميل فقار و غفل الصلوة قلت عن عبيد الصلوة و حري عليه و رست
 سنين عنه عن الحسن بن معروف عن حماد بن عيسى عن معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام في كم اشد حبي بالصلوة فقال صام قبل ذلك فذره فقد صام ابني فلان فلو كان فزله
 علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن محمد بن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال فانا انا مر صبيان
 بالصلوة اذا كانوا بني خمس سنين و زوجي انكم بالصلوة اذا كانوا بني سبع سنين و عن صبياننا
 الصوم اذا كانوا بني خمس سنين ثم اطعمهم صيام اليوم ان كان نصف النهار او اكثر من ذلك او قل
 فاذا عليهم الحشيش و ثوب فطرو حتى يتعوضوا الصوم و يطبقوا و في صبيانكم اذا كان
 سبع سنين بالصوم ما استقام صيام اليوم فاذا غلبهم الحشيش او ضرروا فافهم في هذه الجار
 ان تحملها على ضرب من الاستحباب و التاديب و الاول على الرحوم و الثاني على القسوة
 السند في الاول و فيه محمد بن احمد العلوي و هو المذكور في جاز من روى عن الامام
 عليهم السلام في كتاب الشيخ و كانه مراد شيخنا قدس سره بوضع بالجملة في فوائد الكتب و الثاني مرق
 و محمد بن الحسين هو ابن ابي الخطاب و ثالث فيه محمد بن الحسين و هو مشرك بين مقل و بين حقيق و محمد

في الاول ظاهر وجوب الصلوة
 في عودتي مدام اذ ارفق الخ و عرف الصلوة والصوم والاستيفاد من ان الرهن مادي من
 هم وربما كان في الثاني عسده اعني الثالث عشر ايعرف ان الصلوة والصوم والظاهر ان المراد
 قديم احكامها ارجو بها وجوبها وج قد استيفاد منطوق الوجوب عن الجاهل بعسده او احدها وعتمل
 ر بورد وجوب المرب و بولابان سنهاه بالمرامقه ومنهذه اذا عرفت الصلوة والصوم وبذلك
 على الاول ما ذكره في جزء معوية بن وهب وعلى الثاني جزء محجب مسلم لكن الشيخ اعتمد على ان المراد منه
 وجوب حقيقة ان كان ما ذكر من ههنا مذهبا له والثاني في الناهر منه وجوب الصلوة بالملك
 ولو كان بها كان في ذكر جريان القلم مع وجوب الصلوة اذا احتل بمثل ذلك كانه على ان الوجوب
 ولا يرد به منتهى نعمي لكن لا يخفى ما تضمنه من مساوئ الحاربه للعدم مخالف المستفاد في الغلابة
 قوله بذلك بقوله و ظاهر الشيخ القول به لانه ان كان عتد على ما ذكره وقد استيفاد قوله في الحاربه
 بالملك حرم ولا اعلم لان ثقله عنه ظاهر المذكور ان لمعنا بالتشع اجماعي وان كان فيه نوع تأمل
 دكاه في كتاب معاهد التبيين كما ترى بعضى بظاهر المتوار عن صلوة انفي وجوب اذا دانه ارا
 عقل الصلوة يصلي ثم السورة ^{في كل ركعة} ثانيا وان تضمن الوجوب الا ان المراد به المربى لكونه مقتضى خبر
 سندا اعتبار الست سنين ^{في كل ركعة} وهذا الجزء لا يجوز عنه اعتبار ان عقل الصلوة ثم بيا
 ذلك ست سنين وعين حجة انه قد ^{في كل ركعة} وان كان يظن عدم الملازمة ولعل المراد بيان الاختلاف
 كل حار فقد روي الشيخ والصدوق عن الحلبي ^{في كل ركعة} عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وآله قال اذا عقل الصلوة قلت متى يجب الصلوة عليه قال اذا كان ابن سنتين
 وانسيام اذا الخافه وقد ذكرت في هذا الجزء كلاما حاصله انه مذكور في بحث الاموات في الصلوة على النبي
 والذي استيفاد من اخر وجوب الصلوة عليه تربيا لما سبه الصيام والجزء المطبوع عنه يؤيد وتوضح
 الحاربه في بانه ان سادسهم الخاص كما ترى يدعي ان التمرين في الصلوة ما بين سبع سنين و
 سنين وربما كان فيه دلالة على ان ما دل على اعتبار كونه عقل الصلوة لا يحصر في السنة اما ما تضمنه
 ان الصوم وما حرم عشر او اربع عشرة لوجه فلاح من جملة وقد اوصحت القول فيه معاهد التبيين
 عالم فق عليه في كلام الاصحاب والحاصل ان دلالة على تحقيق البلوغ الاربعة عشرة لوجه لها كما ظنه
 بعض لان ذكر خمس عشر تقضي عدم الغاية بل الظاهر ان لرويد من الراوي لخصه ذلك منه والرد
 واسا علم ان المرب في الصوم الى خمس عشر و اربع عشرة وهذا يفهم من الصدوق في الفقه لان ذكر الاصبار
 معتده في مقدار زمان المرب ومن حملتها الجزء المذكور ثم قال وهذه ارجاء متفقها المعاني ان يوجد
 نصبي بالتصيام اذا بلغ لست سنين الى اربعة عشر سنة او خمس عشر سنة وعلى هذا فالمسألة المرب
 استيفاد من غير هذا الجزء لا حرم ما عساه تقار ان قوله عدم وانصام بل ذكرنا في ما وجدناه الجزء لا يظهر

بدر لسانه ان اسوا من صوم الناس وجود ان ما قبل المذكور غير لازم ولو كان المراد في الحديث
 كان امره حاصل لا يجوز مناسك فراه ان حمله ارادة الالتزام ترتيبا في الملة المذكورة سفي بعد رتبة
 ذلك لا ينبغي الالتزام وقد روي الصدوق في باب اقطاع اليوم عن الحسن بن علي الوشاء عن عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لمع العلم استقرت عشر منه وحل في الرابع عشر منه وجب عليه ما وجب
 على نوح عليه السلام يوم يحل الحديث والطريق الى الوفاء صحيح ما الوفاء عند مدح لكن رواية الصدوق وصحة
 المزني وقد روي في باب الوصية في الحديث في الحسن وربما كان في الخبر دلالة على ان التردد
 في الخبر يحوط عنه من الروي فليتلوه في كتابي رواه بالذود ورواه ومعه قد شكك الحار ومصر
 صلح على كلامنا في معاهدة التمسيد يعلم ما وقع من تخلفه من وجدي للسر وعينه في الوجه الانتفاء
 عا ذكرناه هناك لا يتباه بما واز عرفت هذا فانصنه جزاء جز منه اعتبار سبع سنين في راحة الصدوق
 يؤيد ما واز من عدم عين منه وما ذكره شيخ من عمل على الاستحباب لا يخفى من عناية لان الاخبار في
 غاية الاختلاف فلا استحباب المطلوب لا بد من بيان اختلاف مراتبه كما ان الرقيب في الاخبار الاولى في
 غاية الشك والوجه فيه يعرف مما قرناه ثم ان الاستحباب اما ان يتعلق بالرب او بالعلم وحده
 قدس سره وعينه كلام في مثل هذا المقام من حيث ان الاحكام الشرعية لا تتعلق بجزء المصطفى وفيه عناية
 في حوائج الوفاء الملتزم قار في القاموس عزت كبرج جاع وهو عريان

في الروايات

في الحديث يعقوب عن محمد بن يحيى وغيره عن سهل بن زياد عن ابي حمزة محمد بن ابي بصير قال قال ابو الحسن عليه السلام
 الصلوة النافلة يوم الجمعة تسعة ركعات صدر النهار وست ركعات عند ارتفاع الشمس وركعتان اذا زالت الشمس
 ثم صلوا الفريضة ثم صلوا بعد غروب الشمس ركعتان الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن الحسن بن المختار عن علي بن
 عبد العزيز عن مراد بن جارية قال قال ابو عبد الله عليه السلام اما انما اذا كان يوم الجمعة وكانت الشمس في
 مقدارها من غروب في وقت صلوة العصر صليت ركعات فاذا ارفع النهار صليت ست ركعات فاذا ازلعت
 الشمس ازلعت صليت ركعتين ثم صليت العصر ثم صليت بعد غروب الشمس عنه عن يعقوب بن يقطين عن ابي عبد
 الصالح قال سألته عن الموقوف في يوم الجمعة في غزوات ركعات بعد الجمعة وقد روي انه يجوز ان يصلي مثل
 ما يصلي سائر الايام روي ذلك حسين بن سعيد عن المقر عن هشام بن سالم عن سلمان بن خالد قال قلنا لا
 عبد الله عليه السلام النافلة يوم الجمعة فالتست ركعات قبل الزوال والشمس وركعتان عند زوالها والقراءة
 في الزاوي بالجمعة الثانية باثنا عشر وبعد الفريضة ثمان ركعات قال محمد بن ابي بصير قال سالت الحسن
 عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة فالتست ركعات في صدر النهار وست ركعات قبل الزوال وركعتان اذا
 زالت وست ركعات بعد الجمعة وذلك عشرين ركعة سوى الفريضة السيد في الاول منه سألته
 زياد وقد تقدم تصغيره من الروايات في هذا من اخبارنا وقد قال الشيخ في جواز الحكم عليه السلام

من ذلك وانما والحق في ذلك مهمل لا في ارشاد مفيد من حاصد الخاطم عليه السلام ونعمه وحكي
 عدمه من ان عقدة عين كذا خمس توقيتة ونحو ذلك على حد خبر من مشركين من جماعة
 سرين في الامم وهو لا مرد من خارجة مد كوث جرد عبادته عليه السلام من كتاب الشيخ مهمل لا في
 الارباب فيه بعد ما تقدم ويعقوب بن يعقوب ثقة والاربع والثالث بعد ملاحظة ما سبق في سليمان بن
 محمد وشرهون سويدي وحق من صحيح ايضا في اوله كما ترى تضمن صلوات ست ركعات
 منها وورد نصدر بخار عز و صحار حيدر ان يرايه ما ضمنه ثاب من كون الشمس من المشرق مقدر بها
 في مغرب في وقت العصر وورد بانست ركعات عند الارتقاء ما عذر ذلك كما عصبه الثاني ايضا وعمل
 بانصد بنسار الشمس لا حين الطلوع وورد بالارتقاء الوصول الى موضع العصر وعمل ان يرد بالارتقاء
 ما قبل زوال حيث قرب منه كما في الثالث ولا بعد الاصل الاول ما ياتي في خبر عدم قوله ستة ركعات
 ومخرجين يرد بانسكن عند طلوع الشمس وما يقينه خبره قوله وركعات اذا زالت عصي فاعلمها بعدو
 من عديان منها عند الزوال وعمل به في ذلك جهل وسياق في بعض الاخبار ما يقتضي العمل لم
 المصنف المذكور محتملة للظهر والجمعة لا يجوز في الخبرين وعلى القديين فعملت بعد ما ياتي في
 استحباب الجمع يوم الجمعة الا ان يقال ان النافلة في الجمع لا تأتي في الجمع مسبقا الا ان مع هذا
 جمع وسياق في بعض الاخبار فعمل جميع النافلة بعد الزوال وهو المجمع في منافاة جمع سقوط
 ركن ولم يرد في صحيح النعام سويدي في قوله ابن ابي عمير في عمله ان وقد عتق ان يرد بعد وقت
 الفريضة وفيه ما فيه اما الثاني فقد استيفاد منه ان النافلة لا يصير الشمس من المشرق مقدار هيام
 المغرب بقرار في الوقت المذكور فينبو عمل الصلاة في الاول عليه وفيه ان المذهب محل امل كما اسلفناه وما يرد
 على فعل الست بكون يورد ذلك وفي خبر نصريح بالغير وانكلم في فعل الست بعد ما كالاولة والثالث و
 الكالة وفيه صراحة لسقوط النافلة سواء اما ما تضمنه الرابع والاستدلال به من الشيخ لا غم في جبال
 لان الظاهر من مطلب الشيخ ان نافلة الجمعة ست عشرة ركعة سائر الايام ورحم الله كلامه كون الست عشر على
 ترتيبها سائر الايام بل في التقدير جمع هذا والخبر كما ترى ظاهره على ما مر من قبل الزوال لم فعل الست
 عند الزوال وظاهر ذلك القراءة اربعين في الجمعة اذا كان بعدها ثمانية لا يكون سائر الايام للنفقات
 وكان الشيخ فهم ان ذكر القراءة ليس مرجع للركعتين وهو غير بعيد ونوبه ان اخبار الدالة على ان الركعتين
 من النافلة والخامس صريح في ذلك وما تضمنه بعض اخبار من فعل الجمعة اذا زالت الشمس لا ياتي في هذا
 كما سياق في قوله فيه ان سادته في قوله الشيخ يدل على ذلك يريد الاستدلال على ان العشرين افضل والا فالقصر
 في الاخبار يختلف كما هو واضح وحكي العلامة في الملح عن السيد المرتضى انه قال يصلي عند انبثاق الشمس ست
 ركعات فاذا انقضى النهار وارتفعت الشمس صلى سبعا فاذا زالت ركعتين فاذا صلى الظهر بعدها سبعا
 وفي الشيخ في النهاية انه فاذا وهدم نوافل الجمعة كلها قبل الزوال هذا هو الاصح فنسئل يوم الجمعة خاتمة

جعل في العشر قبل الفريضة افضل لكن فعل السنة بعد الفريضة افضل لكن فعل السنة بعد الفريضة
 افضل من وعائها قبلها وهذا لا ينافي كون العشر قبل الفريضة وما دل على ان افضل بعد الفريضة يمكن جمع
 به وشرح على ان افضل على اقل المراتب للتفضل لكن اقل مراتب به مراتب فالتاخير للسنة افضل
 من تعجيلها على الفريضة فليتامر ولها الثاني فهو كما ترى خيل ان يراد بالربعات السنة لعدم دلالتها وباعضا
 يقال ان السنة المذكورة لو اردت تاجزها لزم كحتمار لما قلناه في السنة ودفعه غير خفي فلا بد ان يراد من تأخير
 جميع قسم المناهه يمكن الخواص عنه بان المراد كون الست ركعات مستقدمة تاجزها افضل لكن لا ينافي كون
 بها سنة عاية الامر بها غير معلومة لنا ومطلوب الشيخ الخليلي في ولا دالة في الخبر عليه بل خبر في
 خبره بما دل ولو استبعد ما قلناه امكن ان يقال ان الربعات في خبر محتملة اعز المأتم منها وهو السنة
 التي فعل بعدها مع الاحتياط لا يتم المطلوب اما توجيه الشيخ فغيره ما لا يخفى جدا فسدناه ٥
 والذي يدل على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن مسكان عن عبد الرحمن
 بن محمد قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا كنت ساكنا في الزوال فقل اربعين فاذا استيقنت الزوال
 نسل الفريضة عنه عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابن ابي عمير وفساده عن حسين عن ابن ابي
 عمير قال حدثني ابي صالح عن الركنين الحسن بن عمار وريث بن عمار في رواية له اما انما اذا زالت الشمس
 بداء بالافريضة عنه عن فضالة عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن علي السلام قال الصلوة نصف
 النهار الا يوم الجمعة وعنه عن صفوان بن يحيى عن مسكان عن اسمعيل بن عبد الحالم قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن وقت الظهر فقال بعد الزوال لعدم وجود ذلك الا في يوم الجمعة او في السجودان وفيها
 حين تزول الشمس ولا ينافي هذا الخبر ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير
 قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام في يوم الجمعة وقد صليت الجمعة واخبرته فحدثني قد باهي يعني من الماء
 اجماع فخرج ابي في محفته ثم دعا جارية فامرها بوضع ثوبه ما صبغ عليه فقلت له احملك الله ما شئت
 من ثوب ما انت صليت بعد ولا صليت فقلت له قد صليت ثم رواه الحسين بن سعيد قال لا بأس لانه لا يمنع ان يكون
 اسلم اما اخر الظهر عن وقت الزوال بعد ركائبه وانما يجب عند الزوال ان لا يمنع مانع من انواعه ويدل على
 حواذ تقويم الزوال انما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن بكير عن رباح عن عمر بن حفص عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال صلوا في يوم الجمعة ان شئتم من اول النهار وما تريدان تصلي يوم الجمعة
 فان شئتم عجلته وسلكته من اول النهار اي انما شئتم قبل ان تزول الشمس فحدثني محمد بن الحسن عن
 النضر بن محمد بن ابي جعفر عن سعيد الناعم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة النافلة يوم الجمعة
 ست عشر ركعة قبل العصر قال وكان على علمه لدم يقول ما زاد وقت من وقتها وان شاء رجل ان يجعل
 منها ست ركعات في صدر النهار وست ركعات في نصف النهار وتصل الظهر وتصل معها اربعة
 ثم تصلي العصر في الاول فيه مع محمد بن سنان عن الحسن بن محمد بن عجلان وهو محقق في حال عدم

عدم الركون عليه في الرجال والثاني فيه منع اشكال لان الذي نقلته في نسخة وفي اخرى عن ابن مسكان
 عن ابن عمر وفضاله عن الحسن بن علي بن عمر ووثب عن ابن مسكان عن ابن ابي عمير وفضالة عن الحسن
 عن ابن عمر وعلى كل حال فضالة معطوف على محمد بن سنان لرواية الحسن بن سعيد عن ابي امامة و
 مسكان عن ابن ابي عمير فالمراسلة بينهما واثبت محمد بن وهب وحماد بن عثمان والثالث واضح الصحة فالرابع
 وثبت مسكان عند اسد لرواية مسدد عنه علي بن ابي ابي الغضت والرابع فيه ابو بصير والخامس فيه موسى
 بن بكر وعمر بن حفصه وقد مضى ان اول روايته والثاني عن علي بن محمد المدح فضلا عن التواتر وقوله
 حديث يدرى ما هو بقره عدم دفعه والسادس موصوف بالصحة في كلام جماعة وغير بعيد ذلك اما اخبر
 محمد بن ابي عمير انهم في كتاب السبع جدي كما احتال سعيد الاعرج وقد سبق بفضل القول فيها
 في الاول لا يضر دلالته على مطلوب الشيخ ومنه الجمع بين الاخبار على ما تضمنه التقدم على
 ما اذا لم يزل الشمس والتاخير على ما اذا زالت لان الخبر على ان الشمس اذا زالت تصلي الفريضة وتركها
 وان هذا من فضل النافلة جميعها حديثا الركعتان ايضا دلالة في الخبر على محلهما بعد علي بن ابي امامة
 ما مضى من فعل الركعتين عند الزوال والثاني ظاهر في ان الشمس اذا زالت تصلي الفريضة اما ان فعل
 النافلة بعدها افضل فلا ريبا كان في الخبر دلالة على حكم الركعتين فقط لتضمن السؤال ذلك اما الثاني
 فمن الدلالة على ان الفريضة في الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وانما المطلوب والرابع كذلك
 اما الخامس فنفاؤه انما يتم اذا عين الوقت يوم الجمعة اول الزوال بل هو محمول على الفضل وما احتار
 احذر يزول الاشتباه وضمان راحة الوضع عليه كما يحتمل فيكون الراوي هو الملقون فيه اما
 الثاني السادس فدلالة على جواز واحده لكن الشيخ بصحة بيان الافضل والسابع كما ترى في
 على فعل الست عشرة قبل العصر وقد قدمنا الاشكال فيه بالنسبة الى استحباب الجمع وما تضمنه من
 جعل الست في نصف النهار وقد بنا في ما سبق وتعلل بالارد ما قرب من الضيق والكلام في
 الرابع بعد الظهر كما مضى وحكي العلاقة في الجمع عن ابن ابي عمير ما يقتضي ان الامام اذا خاف بانه
 انصرف عن وقت الظهر في سائر الايام صلى العصر بعد الفزاع في الجمعة ثم يتفطر بعدها بست ركعات
 هكذا روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يجمع بين صلوة الجمعة والعصر ويصلي يوم الجمعة
 بعد طلوع الشمس وبعد العصر استقي وفي هذا المقام دلالة على ما مرنا اليه ونقل عن الشيخ في مسو
 انه قال وانما فضل الست ركعات على ما روي به بعض الروايات والباقي على ما بيناه لما
 جاز وانما اخرج جميع النوافل الى ما بعد العصر جازا انتهى وفيه دلالة على العمل بها في الفريضة والوقت
 كما احتلناه وقد ذكرت في معاهد التبيين ما لا بد من بيان
 باب الفداء في صلوة الجمعة الحسين بن سعيد
 عن صفوان عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام التؤدة في الصلوة فيها شيء

لا في الجمعة بقرا فيها بالجمعة والمنافقين عنه عن حماد بن عيسى عن ابي بصير اقر في ليلة
 الجمعة وصبح اسم ربك الاعلى وفي الخبر سورة الجمعة فها هو احد وفي الجمعة سورة الجمعة والمنافقين محمد
 بن يحيى عن ابي ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام قال
 ان اسم اكرم بالجمعة المومنين سهارسوله اسم صلى الله عليه وآله اسما لهم ولما افترقوا بها المنافقين ولا
 يلحقون بها فمن تركها منعها فلا صلوة له الحسين بن سعيد عن الحسن بن عبد الملك الا حوله عن ابيه عن ابي عبد الله
 قال لم يقرأ في الجمعة بالجمعة والمنافقين فلا حقيقة له قال محمد بن الحسن هذه الاخبار كلها عمولة على سنة
 الاستحباب والتخليط في تركه دون ان يتركه قراهات السورتين شرطاً في صحة الصلوة والذي يدل على
 على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن ورقي روى عنه ابي جعفر عليه السلام قال
 كانت ليلة الجمعة يستحب ان يقرأ في العتبة سورة الجمعة واذا جاء بالمنافقين وفي صلوة الصبح مثل ذلك
 وفي صلوة الجمعة مثل ذلك وفي صلوة العصر مثل ذلك وروي محمد بن احمد بن محمد عن الحسن
 بن علي بن يقطين عن اخيه الحسن عن ابيه عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل
 يقرأ في صلوة الجمعة بغير الجمعة تسعلاً قال لا بأس بذلك احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل
 الاسدي عن ابيه قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلوة الجمعة بغير الجمعة تسعلاً قال لا بأس
 السند في الاولين فيه ارسات بعد ما قلناه وابي ايوب هو ابراهيم بن زياد او ابن عثمان او ابن
 النخعي والثاني فيه عثمان بن عيسى وابو بصير وقد مضى فيها ما مضى عن الاعلوة والثالث فيه وما قبل
 من ان عبد الله بن المغيرة كان واقفاً يعرف دقعة مما سبق والرابع فيه الحسين بن عبد الملك وهو محمد
 للحال اذ لم اصف عليه في الرجال وابو الطاهر اذ بن عمر الاحول لوصفه في الرجال بالوصف وحاله لا يرد
 على الاطلاق والخامس فيه انه مرفوع والسادس صحيح والسابيع فيه محمد بن سهل وهو مهمل في الرجال
 المأمون في الاول ربما استفاد منه وجوب قراءة سورة في الجمعة لان السؤال تضمن ان الصلوة
 على ما هي موقت فاما ان يواد بالنقوت الاستحباب او الوجوب فان اريد الاول اشكل بان يفتى
 الاستحباب الا في الجمعة نقصني رد ما دل على توقيف بعض الصور في الصلوات ومع وجودها لا بد
 حمل هذا الخبر على ارادة الثاني فان قلت ما دل على توقيف غير الجمعة ليس تسليم الاسناد فلا بأس من
 هذا الخبر بتقدير الاحتال قلت قد نقل الصدوق في المفتحة ما يقتضي التوقيت في غير الجمعة وهو
 لغز مما ورد في غيره على ان الكلام مع الشيخ والاحبار عنده غير مردودة فكما ينبغي ان ينقض لما
 ذكرناه وقد اتفق في باب روي عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي ايوب الخزاز عن محمد
 مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام القراءة في الصلوة فها هي موقت قال لا الا بالجمعة بقرا الجمعة
 والمنافقين قلت انه فاي السنة يقرأ في الصلوات قال اذا الطهر والعشاء فها هو سوار العشر
 المعرب سوار اما العشاء فاطول واما الطهر والعشاء الاخر فصبح اسم ربك والعشر وحينها او غيرها

وصح بنام الاحتمال ما حتمه على الجمهور من ان ما وصفه الطريق بالصحة في العقيدة فيه
 ان ابراهيم بن هاشم في الطريق الا ان شئنا ندس من مصطلح الرابع ابراهيم بن شئنا نحقق
 في كتاب الرجال ذكرنا استفادة صحيح الطريق منه وقد مضى نزع كلام ما استخرج في الكتاب
 سلمه الله والرابع صحيح وظاهر من معجونه بن حاتم وقد تكرر القول فيه واما اباان فحينئذ نفع الخبر
 وحكي الارزق بعنوان سماع الساري في ائمة عليه في الرجال فيهم عبي الارزق من رجال الصادق
 وكاظم عليهما السلام في كتاب الشيخ وعبي بن عبد الرحمن الارزق في رجال الصادق عليه السلام
 وهو مهمل لكن الحاشي وثق به بن عبد الرحمن قلنا مل المستب في الاول ما قال الشيخ فيه لا
 يخ من بعد لكن بعد ما علمنا من القول في حقيقة الحال يظهر ما في البين من المقارن ان ما فهمه
 الشيخ من جعل الصلوة نافلة وقد يقال سر باولي من استحباب الاعادة للحرف الفضيلة
 بعد صحة الصلوة مع استحباب الاعادة ويدفعه ان الصحة اذا كانت تقضي اولية التواب
 لا بعد في استحباب الاعادة الا ان يقال ان الدليل لو عين هذا الوجه فلا مانع منه الا ان الاحتمال
 المذكور في الشيخ قائم وفيه مكان دعوى رجحان الاحتمال الاخر وقد يقال ان الحديث يدل على خلاف
 للجمعة على الظاهر اذا سافر لا يبيع فيه الجمعة وحيد على ما مضى في توجيه قول الصدوق ويمكن
 دفعه بان يقع الجمعة في السفر مطلقا محل كلام امام اعلاه يقال ان المعروف في مثل هذه المسئلة
 القول الى السورتين فقد ذكرنا ما فيه مفصلا في معاهد التبيين ولعل المراد ان من صلى ففرغ
 من صلوة كان حكمه ما ذكر او يقال بالاحتياط بين العدول على تقدير العلم في الاثنا وجعلها نافلة
 فان قلت جعلها نافلة بعد الفراغ او الاعم منه وفي الاثنا قلت من ادرك الشيخ محل وكذا الرواية
 بتقديره اما الثاني فالبيان فيه انما عبر به لانه الظاهر الاختصاص بالعالم في الاثنا وحده
 في عدم العدول بينا في غيره من الاحبار واما الظاهر فهو ظاهر في صحة الجمعة سفر قبله هذا
 واحتمال الجمعة للظهور قد يعني والمنقول في الخ من الصدوق القول بجواز قراءة غير الجمعة والمنا
 في السفر والرض وعلى تقدير الصحة ربما كان الدال على الجواز محمولا على استحباب الاعادة والشيخ
 كما ترى ظاهرة كلام الاستدلال على جعل الاولى نافلة ونقل في الخ عن الشيخ وجماعة القول
 بالعدول عن بنية الفرض الى النفل للناسي وان ابن ادریس منع من ذلك لم استدلاله العلامة برواية
 صباح من صحيحه ونقل عن ابن ادریس لا احتجاج بالهني عن ابطال العمل واجاب بان النقل الى
 المنقوع ليس ابطالا للعمل ولا يفتي ما في احتجاج الى النفل ابطال للفرض الا ان يقال عليه ان
 استبعاد من الاطالة تركه بالكلية وحق ان النقل من وقت على الدليل والامة مؤيد وان كان بعضها
 منع كلام من حيث احتمال ارادة الاطالة بكفرنا به المصطلح جميع الاعمال كما ذكره البعض وقد يقال
 ان عموم الاعمال بالنسبة الى جميع الاشخاص لا الى كل شخص لاحتاج الى ما يبطل جميع اعماله وهو الكفر

قلنا ملنا والبراع ظاهر في جواز القراءة بغيرها مع العجلة لكن الجملة في منقسطه وما كان فيها من هذه الجملة
 دلالة على عدم لزوم مناسفا الى ما سبق واما الخامس فانه ما في مسند شمس
 عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال سالت محمد بن الحسن بن ابي خطاب عن جعفر بن بشر عن حماد بن
 عثمان عن عمر بن الخطاب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عن الرجل يصلي الجمعة اربع ركعات
 يجهر فيها بالقراءة فقال نعم والقنوت في الثانية تحسب سبعين سعيد بن علي بن عثمان عن عبد الله بن مسكان
 عن حماد بن عبد الله عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالنا سئل في السفر صلوة الجمعة جماعة
 في خطبة واحمره بالقراءة نقلت انه منكر علينا الخبر في السفر فقالوا احمره عند عرفنا له
 عن الحسن بن عبد الله الارجاني عن محمد بن مروان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة الظهر يوم الجمعة
 كيف تضليها في السفر فقال تضليها في السورتين والقراءة فيها بجر فاما ما رواه الحسين بن سعيد
 عن ابن ابي عمير عن حماد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة في السفر فقال تصنعونها
 في غير يوم الجمعة في الظهر ولا يجهر الا امام وفيها بالقراءة اما يجهر اذا كانت خطبة عنه عن ابي محمد
 بن مسلم قال سالت عن صلوة الجمعة في السفر فقال تصنعون كما تصنعون في الظهر ولا يجهر الا امام
 وفيها بالقراءة اما يجهر اذا كانت خطبة فالوجه في هذه الخبر ان يحملها على الثقة والوقوف بدلالة
 ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد بن بكير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم في
 قرية ليس بينهم من يجمع بهم يصلون الظهر يوم الجمعة في جماعة قال نعم اذا لم يحاقوا السجدة في الو
 حسن والثاني ليس فيه ارتاب بوقت الفحة لا شراك حماد بن عثمان على ما ظنه بعض وقد مرنا
 فيه القول والذي ينبغي ان يقال هنا ان الظاهر كونه حماد بن عثمان الثقة بتقدير الاشتراك كان
 الصدوق رواه عن حماد بن عثمان الثقة بن ابي عمير ورجوع يرتفع الريب والثالث صحيح واضح بعدم
 ما سبق في رجاله اما الرابع فعينه الحسين بن عبد الله بن ارجاني وهو مهمل في رجال الباقر عليه السلام
 من كتاب الشيخ اما محمد بن مروان فهو مشرك وخامس واضح كالمات والسادس مشكك
 كالمسابع في الاول ظاهر في ان من صل وحده الظهر يوم الجمعة يجهر فيها بالقراءة والثاني
 شامل لمن صلى جماعة وقرا في الثالث ظاهر في الجهر اذا صليت جماعة والابع كاذب الشيخ غا
 الثالث ولا يدل عليه السابع في ظاهره الا كالماتس والحمل على الثقة كما ذكره الشيخ خالفه الثالث
 ولا يدل عليه السابع في ظاهره الا وجه الدلالة بان الخوف لا يخفف الا اذا جهر بالقراءة ان الصلوة
 جماعة من دونها لا انكار فيها وقد يقال ان الخوف من عدم صلوة الجمعة فاذا صلوا الظهر جماعة من دونها
 لا انكار وعلم بعض اهل الخلاف بذلك فقد علم عدم محل الجمعة وعلى هذا الدلالة له على مطلوب الشيخ ما

مناقاة الثالث للثبوت فظاهر ويمكن ان يدفع منعاً بان السفر مظنة سقوط الجمعة والجمعة بالقرارة
 عندهم جزئياً في الصلوات على ما مضى من الشيخ في جملة ما تضمنه المحرر من الظهر والاضحيات على التقية
 ولا يخفى بعد التوجيه من حيث اشبهت العلة انه قد عرفت كلامهم سقوطها سفرًا ولعل الخلل على رتخا
 الاضحيات للامام له وجه وجهاً بين رحمان الخبير المنفرد حيث سلامة ما دل على جهر خصوصاً ان
 خلاف من المعارض وقول الصدوق حديثه عن ابي الحسن الخليلي انها ركعة قد ذكرت في معاهد السنة
 ان فيه اجمالاً بالنسبة الى معنى الركعة فان قلت فانه خيل اليه لما يجهر اذا كان خطيباً على
 عدم الخطبة لا جهر وهو متناوذاً منفرداً واحتمالاً للنسبة للجهر شكراً باحتمال العلم وهو كاف
 في عدم تحقق المعارض اما ما قد اوردناه من الاضحيات في الظهر فيقتضي الجمع ليوم الجمعة فانه
 ان الذي وقعت عليه من الادلة الالهية الشرعية وهي قوله تعالى ولا يجهر بصداك ولا تخاف من
 جهر امضين لا من جهر فيها لا ينبغي لجهر منه او اخفى في ايراد السلق والاحتياط بحسنوا
 عين البردة بالجهر في موضعها ولا تخاف في موضعها والاشهر وعرف في حال هذه الادلة فيما
 منه اما الالهية فظاهرها لا يخفى من احتمالها كما يعلم من القاسين وقد نقل الصدوق فيها كلاماً
 لا يخفى ان المراد بها الخارجية للجهر الوسط واما الرواية فليست فيها على المعنى بالجهر فيه وما لا
 جهر فهو اصل الحديث واما الاحتياط والعار بالاحبار فقد يظن ان الاحتياط في الجهر المنفرد
 بسبب عدم المعارض لما روي علي الجهر خلاف ابن ادریس المنقول في الخ نقلاً عن السيد
 المرتضى في المصباح انه قال والمنفرد يعلى الظهر يوم الجمعة قد روي انه جهر بالهراة استحباباً
 وروي ان الجهر انما يستحب من صلواتها مقدسمة حطة وصلاتها اربعاً في جماعة ولا جهر على المنفر
 وقال ابن ادریس وهذا الذي هو الذي يقوي في نفسي واعتقده واقفي به لان سفل الزمة واجب
 اوذب يحتاج الى دليل شرعي لا صالة براءة الذمة والرواية مختلفة فوجب الرجوع الى الاصل
 ان الاحتياط يقتضي ذلك لان تارك الجهر يصح صلاته اجماعاً واسر كذلك لظاهر القرينة وما روي
 ابن ابي عمير عن جميل وذكر الرواية الخامسة وما رواه محمد بن مسلم وذكر السادسة واجاب
 العلامة بان سفل الذمة بناه في دعواه لا حقيقاً صحتها بالجماعة ومعارضتان برواية الجليل
 الحسنه وذكر الاولى برواية عن الخليلي وذكر الثانية والثالثة والرابعة ولا يذهب عنك وجهاً
 كلام العلامة ان ان قوله في معارضته الروايات محل تأمل لاختلاف المورد المظاهر من كلام ابن
 ادریس في الرجوع الى الاصل يقتضي ان الاصل في الظهر الاضحيات اذا اراد به على وجه لزوم خلاف
 فالإمام فيه له مجال الا ان الشبهة في الاضحيات عليها قيل فلعل لا يوجب التزم ربما كان احوط
 وفي الدين شي وسعي ان يعلم ان جزء الثاني صريح في سدق الخطبة على الظهر وكذلك غيره ان الاحبار ربما يدعي

وسادس منه وجهر في روي عليه ان القنوت يوم الجمعة في الاول ورباعين بغير
وقرب استعداده انه صدوق روي في حقيقته انه من صلى وحده يوم الجمعة فعليه ثلثون
مثل الركوع في ركعة اربع وقد روي في رواية سيف حريزها عن زرارة وقضت ايضا ان في الجمعة
قنوتين وقد قد عناه كما بين ان ظاهر من ارويته هنا صلوة الجمعة ولا يبعد عدم ذلك ايضا على خبر
جدة كنه عرها على ان في الجمعة قنوتين روح ربا كانت العائدة في ذكر القنوت في الركعة الاولى
فقط التنبه على مغايرة غيرها واما الثاني فالظاهر منه اعتبار الجماعه في كون القنوت في روي
و كانت صلاته جماعة وسعد ما سبق روح فامر صلوة الجمعة الا ان مقابلة الواحد خبر
وحد في بغير وصلات جماعة في مشهور كذلك والاولى لو حملت على ما سئل الخبر تناو
فعل الضرر فردي ان له كنه حسيبها والحاصل ان عدم معلومية القابل في صلوة الخطب روي
نوع يجب في الاصدار وحذريق عار سبب اصل الخلاف هو الموجب لهذا والناجيات في خبر
الثقولة فيه في غير ما الرابع فظاهر من ذلك انه يجب ان صلوة الجمعة فيها القنوت في الاول وغيره في
الثانية قبل الركوع جماعة وفردى في محضه عموم عن او حد طلاقة كنه لا ياتي الجمع بين
ما روي على القنوتين في الجمعة لاحتمال ارادة الفرق في محله وهو حاصل وقد ترمنا فيما سئل
استفادة القنوتين في الجمعة منه والخامس ما ذكره الشيخ فيه من التنبه له وجه وحده كاحتمال
لها الاستدلال على التنبه بالسادس فعند نظر لان حمل على ما ذكره بعض اهل الخلاف من حوزة القنوت
في جميع الصلوات عند السداد وفي المتن كلام ابيه فيما مضى من باب القنوت ولا يخفى على من رجع
لغير سابق في التعليل ما هنا وعلل الموجب لنوع يجب وانه اعلم بالحقائق
باب السداد الذي يجب عليهم
احمد بن الحسين بن عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس
بن حماد بن عيسى عن زرعي عن عمر بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قايى كما ناسعه يوم الجمعة
فلم يصل في جماعة عنه من احلته بغيره ناسه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن عن الحكم بن مسكين
العلاني عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا يجب على
اقل منهم الامام وقاضيه والامير عفا والمدي عليه والساهدان والذي ضرب الحدود بين يدي
الامام على بيت مهزيار عن فضالة عن ابيان بن عثمان عن العباس بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال رادى ما
يجزى في الجمعة سبعة او خمسة او اربعة الحسن بن الحسن بن هاشم بن الحسين تناوصلان الفرض يتعلق
بالعدد الذي اكا نوسعه اما اذا كان محمد حتما فلا تنفقد الجمعة كان ذكر مستحبا مندوبا
اليه ولم يكن فرضا واجبا فان فتن عن الحسن فلا تنفقد الجمعة أصلا والذي يدر على ذلك ما روي
الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجمع الموم يوم الجمعة كما

قد يتصور الصدوق في هذا المقام - كما في الشريعة عندنا - فلو كان من غير الصدوق
 في هذا المقام قدس من وجهين من جهة العلم في الرسالة عنه محل تأمل ويمكن أن يقال ان هذا وجه
 الشك فيه وهو محصور بالوجود في حال الخطاب كما هو رأي المحققين في هذا المقام بالاجماع للامور
 السراج ويمكن جواب بان الاجماع على ان الامر للوجوب شامل لنا والامر في الآية من وجوبه
 ان الامر للموجودين مع النبي عليه السلام والملازم وجوب الجمعة معه ولا كلام فيه ان يقال ان من جاز
 في الامور وحسنه بن صدق الله تعالى - كما في كلامهم - يتم حكمه بحرب حتى في اوامر القرآن كونه اذن
 وفيه ما حرم بالاجماع عدم استراجه في الاصل فيه خلاف محل نزاع وفيها ما لا يرد من جهة
 علم منقوله على الدليل بان الامر مطلق فيه ان الظاهر احتياج علم المدخل الى الدليل والامور
 استدلال به حسب المستطاع فلا مانع او قاسمه وضعف السند فيها يجمع في العمل بها على ما ذكر في
 قدس من في فوائد الكتاب وفي نظرية القاسم ان هذا يدفعه ذكر الصدوق فيها في العقيدة وعلى ما
 ان يقال ان من المعلوم عدم اشتراط جميع ما ذكر فيها في الجملة وادامه بشرطه فهو قربة على ان
 اجتماع هذا العدد وما ساءه في امره لا يلزم من عدم اشتراط النقص بالاجماع عدم استراجه
 فيه فيمكن الجواب عنه بان الجواب اذا لم يكن سراجا معارضة الدال على الاطلاق من جهة فلا يمتنع الاستدلال
 وقد شكك بان المعارض لا الدال على الاطلاق موجود فلا يتم الاستدلال به في هذا المقام
 معينه وفيه ان العينة كخرج ومعه وتخرج عن الاطلاق فيشكل وللحق ان جعل الجرم في هذا
 محل تأمل اما ما سئل من دعوى الاجماع على انتفاء العيني حال العينية ففيه ان الاجماع المدلول
 كالجزم المرسل لان مدعاه على ما ساءه حيدري قدس من في الرسالة المحققة في المعبر حيث قال السليمان
 العادل او تبايه شرط وجوب الجمعة وهو قوله علمنا وكذا العلامة في التذكرة حيث قال قدس من
 في وجوب الجمعة السلطان او تبايه عند علمائنا اجمع وسبقهما على ذلك بعض المتأخرين في هذا
 ذكر حيدري قدس من في الرسالة ما يقتضي احتصاص حكمه بالخصصه عليه السلام والوجه في ذلك
 من هذا الاجماع كالجزم المرسل لا يتحقق في زمن مدعاه كما ان الحق بالاحتياجات العادية
 فلا بد ان عمل مرادهم على انه ثبت عندهم بنقل العدل وعلم يعلم الناقل كان الاضاربه كالمسل
 وما ساءه تعالى ان هذا يرجع سوال الظن في الناقلين اذا اظهر من اطلاقهم العلم بغير
 المصنوع والحال خذ في عين الجواب عنه بالاعتقاد منهم على معلوم فيه عدم تحققهم بالاجماع
 الا من جهة الاخبار واذ رجع الى المرسل فالاحبا الواحدة في الجملة على الاطلاق لها
 فرفع تزجيج الا ان يقال ان كرم المدعي للاجماع مرجحة وفيه نظريين يعلم وجهه من مراجعه
 الرسالة وقد ذكر العلامة في المنتهى انه لو لم يكن لانام ظاهره اهل عجزه في الجملة قال
 في الشيخ في النهاية يجوز اذا امتنع الضرر فيكس من الخصبة وذكر في الخلاف انه لا يجوز وهو

منك قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان يوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات وروى
 عن حبيب بن محمد ان كان يوم من يومين فزوا ما جعلت ركعتين مكان الخطبة عنده عن ابن
 عن هشام بن سالم عن زرارة قال حدثنا ابو عبد الله عليه السلام عن صلوة الجمعة حتى طنت له نيران
 ان نائنه فقلت بعد ذلك فقال لنا حبيب عنكم ابن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله بن
 عن ابن بكير قال حدثني زرارة عن عبد الله بن جعفر عليه السلام قال انك لم تزل تروى عن
 ام حكيمة قال قلت لابي جعفر عليه السلام قال لا بأس به بل هو طاعة عيني بل هو طاعة
 عن طاعة يزيد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 بن عيناك عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 ويجوز ان يكون عنده حيث تروى عن السليمان بن مهران ولم يكن فيهم العبد الذي يجب عليه
 ولا حصلت فيهم شرايطهم في الاول لا ريب فيه والثاني كما ذكر على ما قلناه في باب
 ثمة والظاهر كثر روية ابن عدي عن الفضل بن السائب في الجزاء العباس بفضل زرارة
 لا العباس كما في نسخة التي نقلت منها والثالث صحيح والاربع فيه عبد الملك وهو مستر
 بعد ان يكون اعين وحاشا لا يقتضي احوال حديثه في التوثيق وقد وصفه في الخ به وكما
 له ما ذكرناه من ابن عدي فنذكر في العلامة استقاده مدحه من رواية الصادق عليه السلام في
 حكاية الصدوق في نسخة النسخة وفيه ما لا يخفى والخامس حديث في فيه لا مورد كونه الخ
 لظن وجوده مصرحا في بعض الاسانيد مع مناسبة ما لرواية عن طاعة المذكور كونه عاميا واما
 ابو جعفر فيه احمد بن محمد بن عيسى وقد عدم القول كما في ابني وحقق بن عيناك كذلك
 في الاول وفيه القول فيه فبني عن الاعادة وما يقتضيه ظاهره من قوله اذا لم يكن من حجب
 في حجب على الاطلاق يعني عدم الصلوة اربعاً جواب به واضح اذا سلئت المقدم عليه الامر
 بعض ما ذكره من رايها كلامه من السرد وقد توقف فيه والاجماع فان ادعى على اشتراطه
 والبلوغ والعقد والعدالة وطهارة السر والذوق الا ان بؤت مثل هذا الاجماع محل كلام وتبني
 بؤته فالامان فذكر فيه سراً كونه عن دليل واجل المروية ما حصل الايمان بالنفس به بان
 طريق كان واما العدالة فالمذكور في تعريفها انها ملكة راسخة في النفس تبعث على ملازمة الحق
 والمروية قبل وتحقيق التقوي بما ينه الكبار وهي ما توجب عليها بالنسبة في الكتابة او السنة وعد
 الاصرار على الصغيرة فلا اوحى وهو فعلها مع قصد ذلك مرة اخرى وقيل عدم الدعة والنوبة
 وقد فسرت المروية بانها ملكة تبعث على مجاهدة ما يؤذي عيشة النفس وتجاهلها من المناهات
 والمكروهات فصغار المحرمات منع عدم الاصرار كسرة لينة وتطفيف الميزان عنه والاكل والشراب
 في السوق والمجامع واما ذلك والاستدلال على هذا الاصح في اسكال واطلاق المضرب سيا على

نوع غيرها قام عليه الدليل لاسم من الرب الخرو وما لثالث ففقد دونه علي به واكان نهم من حيث
 حقيقة خبره في رواية علي اطلاق الجملة علي المبرك كذا وحذر ردة صلو ما يقوم مقام خبر
 عبيد بن سنان في بعض الاحاديث في رواية ابو بصير عن عبيد بن جابر حيث قوله حين روي
 لاني سبوه بك واحبار عند جدي قدس سره في الرسالة بان ردة قد روي ما يند علي الجني ورويه
 في رواية الشيخ ثبوت عند انه من قوله لم يرض الله علي من جملة من جملة جنسا وليس صلوة
 الحديث ثم قال في رتبة من المحدث والذي يظهر ان السر في اخباره بصلوة الجماعة يعني الموجب
 لثبوت ما عهده ما قاعد المذهب بهم في مقتدوت بانحلاف وناقض والجمعة لما يقع عالمهم
 اهل الحذف وخصوصا في المدن المعينة زارة من الكوفة وهي شهر مدن الاسلام واما الجماعة
 فيها مخالف فكما يتقاون لهذا الوجه انتهى وقد يقال في خبر ثوب الحديث علي فعلها بعد معهم كون
 زارة مشهور عند اهل الحذف وربما يذهب هذا ان اقامة الجمعة علي مذهب اهل الحذف في زارة يخالف
 الاسانيد سيما ما ذكر في مثل الكوفة ثم ان رواية زارة ان الله فرض كذا وكذا مع رواية الحديث
 تحمل علي حجية نصار الحواشي تعرض تحيين في بعض الصلوات المذكورة انان يقال سابقا خيرا
 الصلوات في الوجب عينا وفيه احتمالا لقرص عينا بالسر وطول لادب ان يقال في الزام المستند
 بالرواية علي الاحتري ان مع وجود النعم عليه لم ولم كيف تصور الاحتري وربما يجاب عن هذا بان
 كلام الشيخ صرح في الاحتري حال الحصول كما سبق وفيه ان كلام الشيخ بتقدير الاعتماد عليه بعد احتري
 في العدد والخاص لا مطلقا فليامل وما قد يويد ما ذكرناه من صدار فعل الجمعة بعبه من زارة اخراجه
 واما الدابع فقد ذكر من اسرنا اليه في الاساس للحتري وكلام جدي قدس سره فيها واحد وما الخزان
 الاخران فالعبه فيها من جهة واما غيرها فاطن ان تتركه او ان فقدان السرا لا يغير القبة واما

علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن ابن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن الجمعة فقال يجب عليه من كان
 علي رأس فرسخين فان زاد علي ذلك فليس عليه شيء محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن ابي
 عن حماد بن راج عن زارة وحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع السلام قال يجب الجمعة علي من كان فيها علي فرسخين
 فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن عمير عن ابيه عن زارة قال قال ابو جعفر
 ع الجمعة واجبة علي من اذا صلى العشاء في اهله او في الجماعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله انما يصلي العصر
 في وقت الظهر في سائر الايام كي اذا قصر الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا الي رحالهم
 قبل الليالي كدستة الي يوم القيمة فالوجه في هذا الخبر ان جملة علي فرب من الاستحباب دون الفرض
 والايجاب لان الفرض متعلق بمن كان علي رأس فرسخين السند في الاول حسن والثاني فيه علي
 بن السندي وقد قدما فيه كلاما يعني عن الاعادة والثالث صحيح المتن في الاول ظاهر في ان

في ان كان على امر من حمله حصار جمعة واجب وان راد لا يجب عليه ذلك والمأثر به هو
 حصار من كان على من حصر وقد ثبتت رواية زرارة في الفقه وسقوط الجمعة عنه
 فرسخين فقدم انظر من في الشرح لدفع الثاني غريب واعلم ما دل على الفرسخين محمول على الزيادة
 لكن نقل العلامة في المختلف لخلاف بين اصحاب فقال من كان على امر من حصر من حصره
 الحصار بجمعة وان لم يستعد وجب عليه قاضها عنده والحصار والافلاوم كان على امر من حصر
 فادون وجب عليه حصار وان لم يتم عنده العدد والاوجب عليه احد الامرين اما الحصار وقاضها
 عنده هذا هو المشهور وذهب اليه الشيخان والصيد المرتضى وابوالصلاح وساروان ادرس وروى
 الشيخ ابو جعفر بن بابويه في المنقح وصحها له عن سبعة الى ان قال وفيه كان على امر من حصره وروى
 كتابه لا يخفى الفقيه وهو قول بن حزم ثم ان العلامة استدلت على الاول وهو محتاج بمعجم الامر
 لمن كان بنيه وبنينا فذكر فرسخين فلزوم المشقة مع احبابها على من زاد واصالة براءة الذمة والخبر
 المجرب عنها وزاد ما تركه اولى من ذكره ثم نقل احتجاج ابن بابويه برواية زرارة وبان فيه صفة
 واحباب بان زرارة وقد روى وجوبها على من كان على امر من حصره فيجوز ان يكون الراوي عنه قد
 عن لفظه اريد ومضيق المشقة غير معتبر اجماعا لعدم انفكاك التكليف عنها انتهى ولا يذهب عليه
 انه يتوجه على العلامة ولا ان عموم الامر ان ارادة الاله فهي ظاهر فمن لم يسمع النذر وان اراده
 الاصابا بالدالة على الجمعة فغني عنها لا يخرج من الاطلاق وما راجع السقوط مقيده والاله بتقدير
 احتمال حصولها كذلك فان قلت ان الاخبار مع عارضها لا بعد المطلق الدال على الوجوب قلت العارض
 انما فيه ما ذكرت بتقدير السواء ورواية زرارة في الفقيه صحيحة والروايات هنا احاديثها
 حسنة والاخرى ضعيفة وحتمنا عدم الذي ذكره في رعاية التعديما لجهلنا به واعلم الاول ان
 نقول ان رواية زرارة في حقه محمولة على ما زاد بالاتفاق على امر من حصره مع نادر هذا على تقدير
 المكافؤ ثانيا ان ما ذكره في جواب عز حجة ابن بابويه من المشقة يتوجه عليه في استدلاله بزيادة
 بالمشقة واصالة براءة الذمة بشكل ما ذكره من اطلاق الامر الا ان يقال يخرج ما زاد بالاجماع
 ومنه انه خروج عن الاستدلال مع وجود القول الثاني لا يبيح عقل هذا واما الثالث فقد نقل العلامة
 عن ابن ابي عمير القول بصحة والاستدلال به واجاب عن ذلك بالجل على الاستحباب وروى بشكل
 العمل على الاستحباب بان ما دل على سقوطه بما زاد لا يخرج عن الاطلاق والخبر المجرب عنه
 مصدق على تقدير تكافؤ الجزئ متناظرا الى ما ذكره من عموم الامر ويمكن الجواب بان احتمال الاستحباب
 اقرب الى الجمع وليتأمل اما تقضيه الجزئ قوله وذلك سنة كان المراد به الجمع بين المملوكين سنة
 وان كان في الاصل فعليه السلام لما ذكره واحتمال ارادة وجوب الحصار على الحق المذكور مع ما معه
 من الجمع بعيد فوسد اسم من يدرك الخطيب

[illegible]

شرط فيه شيء من ذلك - أو كذا - عدم ذلك - أو كذا - وهو مستبعد لا يقتضي شيئا
 لئلا يأتى به من جواب عنه من جهة من حيث أن المقصود إذا عارضه الموقوف ينبغي أن
 غاية في ذكر شرط لا يخرج عن عاذه وربما دل قوله فضل أربعاً في ما تقدم على الأفراد
 ومنه ما قدمه وهو ما تقدمه جزمه - من أن يكون ظاهره في تعينه بناء على أن الأمر للوجوب والمعارض
 له في جملة لا أعلمه إلا جزمه بجمع الصحيح السابق عن أحمد عليه السلام المضمن للسؤال عن إذا
 حتى يفرضه بجملة من غير أن يكون عليه السلام أن ما جزمه وإن
 غير ذلك فلهذا من غير أن يكون عليه السلام أن ما جزمه وإن
 في شيء من عرفت الأما - في جزمه جزمه قد بين فيه الدلالة على أن الأصل أن محل
 تأمل وقد مضى مثله - مع ما تقدمه من أن الأصل أن محل
 اجزى الحسن بن سعيد - عن حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 عن الحسن بن سعيد - عن حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 فادعته لا يؤمنون الناس على ما جاز الخدم والتأويل والمحبوب وقد أجازوا الأعراف فأما
 روى سعيد بن عبد الله عن حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 عن عبد الله بن يزيد فادعته لا يؤمنون الناس على ما جاز الخدم والتأويل والمحبوب وقد أجازوا الأعراف فأما
 قلت هل ينبغي أن يقال لا يؤمنون الناس على ما جاز الخدم والتأويل والمحبوب وقد أجازوا الأعراف فأما
 الضرورة التي لا يوجد فيها من يصلح للإمامة إلا من هذه صفة ويجوز أن يكون المعنى فيه الخوذة
 الفضل في القسم الأول - في روى فيه عدة التي روى عنها الحسن بن سعيد - وقد
 في باب ترتيب الأوصاف فضلها من جهة ومنها من هو ثقة وقد ذكرنا سابقاً ما روى عن
 فهي التي روى عنها حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 عنها حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 في الخداصة والنصار من حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 كتب الرجال وعلى يده في عدة من روى عنه وأما ابن عثمان وابن مسكان فقد مضى من الثمرة
 ما يخفى عن الناس كما في خبره الثاني لسلفه أرباباً من جهة عبد الله بن زيد فهو مشترك بين مذهبين
 في حجة النصارى عليه السلام من كتاب شيخنا ما تخلف من مذهبهم فقد ما أن في الرجال غير ما يقتضي
 مدحه وفيما يقتضي ثبوته أما من حماد بن محمد بن علقمة عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد
 الدلالة على أنه لا يؤمنون على كل حال وإنما على كل حال للضرورة بحيث لا يجد غيرهم ومن
 يوجد ظاهره فيه ما لا يسمع في إسناده مضافاً إلى أن المحزون لا يؤمن في جميع الأعمال حراً حياً

لا بد من ما فيه في جوارحه من غير قصد له وسود شره في سب
 يمكن دفعه بان لا يحتمل حصوله في ذاته يوم مع مودة من سب امر حتى يصدق اما ان يترد
 المنع من امامه على كل حال مثل ان يسبح وجماعه قد يترد في وقت التحريم ويحبس الاصحاب قديما
 بالمهاجرين وخص قائل بالكراهة على الاطلاق والتمسك به معترفان في اختياره انه ان كان ممن
 لا يرون محاسن الاسلام ولا يصفونها فلا امر كما ذكره وان كان من جملته ما يكتفيه اعتمادا وتدين به ولم يكن
 يومه المهاجرين وجوبا حاز ان يؤم لقوله عليه السلام يومهم اقربم وقوله الصادق عليه السلام لا يندم
 احكم الرجل في منزله ولا في سلطانه انتهى ولا يحجى ان مقتضى كلامه كون النهي على حقيقة لعدم
 الاعتراف بالشروط المعتمدة والسير بان لا يجر ان عمله له على اعتبار وصف الاعتراف كما دل على وصف غيره
 من المذكورين معه ولما اعتبر عدم حصول الشروط لزوم لقوله امامه من ذكر اذا حصلت الشروط ظاهر
 من خلافه سيما بعد ذكر المحذورين ولزم يعلم بالخبر واضح ويجوز من تفصيل المحقق واستدلاله اما الاول
 فلان المحاسن ان ارادها شروطا لخاصة فالذي ينبغي ذكره ان لا يلائم بما ذكره ان ارادها شروطا
 فاما ما هو الكراهة وقوله الامر ما ذكره مجمل اذ المذكور والكراهة والتحريم ثم ان القسم الثاني في كلامه
 يقتضي ارادة التحريم واما الثاني فهو خاص كما لا يخفى وقد نقل العلامة في الخلق اقوال الاصحاب فمن الشيخ
 في الخلاف انه قال سبعة ناس ممن الناس على كل حال وعدمها المحدثوم والابرص والمجنون وولد الزنا
 والعرى بالمهاجرين قال العلامة ولم يذكر كراهة ولا تحريما وعن المصنف لا يجوز ان يؤم وولد الزنا والعرى
 المهاجرين ثم قال يحن الشيخ بعد تحريم امامه الاعمي والامام الابصر ولا المجنون ولا المحدثوم ونقل عن الصدوق
 انه قال لا بأس ان يؤم العرعى المهاجرين وعنايتي الصلاح عدم انعقاد جماعة بغير السلام من المجنون والمحدثوم
 والابرص ثم نقل عنه المنع من امامة الاعرعى المهاجرين لا يحرم واختار العلامة الكراهة في الجميع لقوله عليه
 السلام اقربكم وللرواية الثالثة المذكورة هنا لم نقل الاحتجاج برواية ابى بصير واصفائها بالصحة والحال
 على الكراهة في البعض ولا يخفى على من تدبر كلامه ما فيه ثم ان التمسك بالمهاجرين موجود في بعض الاضمار
 الحسن في الكافي كما يستتبعه والظاهر في جواز امامة الاحدم والابرص لكن السند قدس
 والخبران متكافيان من جهة والذكي في الكافي بطريق حسن بابرهم بن عباس عن زرارة عن ابي
 عليه السلام انه قال لا قال امير المؤمنين عليه السلام لا يصلح احكم خلف المحدثوم والابرص والمحدثوم
 وولد الزنا والعرى لا يؤم المهاجرين والصدوق في النهي روى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 لا يؤم من الناس لا يصلحهم صلوة فريضة في جماعة الابرص والمحدثوم وولد الزنا والعرى
 حتى يهاجروا المحدثوم وقال المصنف وقال امير المؤمنين عليه السلام قال ونقل رواية الكليني
 وغيره ان يكون بالسند الاول لكن على تقدير ارسال لها مزية كما قد مضى والرواية الاولى

فيكون ردالة خبره كلفني على الاحتصاص بأمره الأعراف بالمهاجرين فاعلم ورواه عنده
 في الأصل فمكن يفتنهما على قدر العمل بالحسن وقدمه شخفاً قدس من في رواية على اعتبار أن رواه
 زرك لا يصرح بعصره عن الصحيح ومضمون روايات كثره بحيث الأخذ بظاهر المسمى وفي خبره بعد صحة
 سند المعارض وقد قال أنه قدس من استحسن في التدارك بفضل تحقق في الأعراف وحرر زرك
 أن يقضي المسمى في الأعراف واللائم منه القول بالجمع وح بين الأمرين نافذ من رواية زرك
 تضمنت المحرور وقد صرح الأصحاب بغير أبي الصلاح على ما نفيا بحوار إمامته بعد التوجه على
 كراهته فالاعتماد على روايته من حيث الإطلاق لا يخفى من اشكاله ويمكن أن يقال إن عمدة
 أخبار الجماعة إنما حصرها الأخبار السالبة من المعارض والسلامة محل كلامه الآن الاحتياط
 مطلوب فإن قلت ما وجه التوقف أن ظاهر الآية اعتبار انتفاء وصف الفسق والممدوح
 لأنظن انتفاء الفسق والممدوح للبطن انتفاء وصف منه إذا تحقق الفسق الظن بالعدالة
 وبدون الظن لا انتفاء فإن قلت لأرب أن الممدوح بعضه في وصف الفسق وأنه ثبت
 العدالة قلت الكلام في هذا مني على ثبوت الباطن الواسطه بين الفسق والعدالة وتحقيقه
 في الأصول والحاصل هنا ما ذكرناه قلنا مثل إذا عرفت هذا فاعلم أن ما ذكره شيخنا قدس من
 من ضعف روايات الشيخ المعارضه قد شكك بما قدمناه في أول الكتاب من الشيخ قد صرح
 بأن الروايات المنقولة منه مأخوذة من كتب عليها القول واليه المرجع وظاهر كلامه
 في مواضع من هذا الكتاب أنه لا يكتفي بحمد الجليل بل لابد من غيره من القرائن وح لا يصر عن ثبوت
 الرجل في كتابه وللحال أنهم يكتبون بتوقيفه فليكن الحال في الأخبار كذلك ولا أقدم المسألة
 للحسن وح يمكن ادعاء معارض الأخبار على وجه تبقى العجومات على صلاحها إلا أن يقال إن العجومات
 يكفي في بقائها احتمال الكراهة في المعارض وما عساه بقايا أن ظاهر المسمى التحريم يمكن الخراب عنه
 بأن وجود ما عليه الأكثر من الكراهة في بعض ما اشتركت عليه توجد احتمال الكراهة مساوياً
 الاستعمال المسمى في الكراهة أن لم يكن أغلب فهو مساو ومنها يعلم حقيقة الحال فليكن
 المسألة قال في الصحاح الأعرابي هو المشرب إلى الأعراب وهم سكان البادية وفي القاموس
 العرب بالضم وبالفتح خلاف العجم وهم سكان الأمصار وأعوام والأعراب منهم سكان
 البادية وذكر حدي قدس من في الروضة أن المهاجر هو المديني المقابل للأعرابي أو انتفاء
 حقيقة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام وفي المقام كلامه الآن الأمر سهل في بيان الأول
 ما تضمنه الخبر الثاني من قوله وهل كتب البلاء الأعلى الممن ظاهر الدلالة على الجبر وظاهر
 الآثار خلافه ولعل المراد بالبلاء الموجب لزيادة الثواب الثاني ما ذكر الشيخ من أنه يجوز أن يكون

لسند ومحل على الاستحباب وانت جيز بان حدثنا بكم قرأتم على ان احدا كان قرويه وقد
 صحيح بحسب مستموج لادمن في انما زيادة المصلوب من زيادة على ذلك وقد حكى كرمه لا سوي
 نقله هنا وما جزي بكم قرأتم فلم أقف عليه ثم روي الشيخ في تهذيب بصرف فيه ستهرس زيادة
 عن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم من صحابنا خيمعون فيصحبهم صلوة فيقول
 بعضهم بعض يقدم بأفلات فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال تقدم بقرم قرم قرم قرم
 وعز حفي انه لا يصلح للاستدلال فان قلت العموم نذير كونه ولا من انه يمكن حصصه ما عرفت
 ما دل على فضله الجماعة على صلوة المنفرد وبعض أخبار المروية في سنة وروايات في باب
 القراءة خلف من يهدي به فان لها عموما في الجملة لكن المحقق واضح الوجه وعلم المرافق عرو
 ذكرناه وقد روي الشيخ عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حماد عن زرارة عن جعفر بن محمد بن
 قال قلت له المصلوة خلف العبد فلا بأس به اذا كان فسترها ولم يكن هناك افعه منه حدث
 وهو كما تروي يدل على ان العبد يصلي اماما اذا لم يكن افعه والجزائرات هنا وافقه مع زيادة لا حكم
 وح ينفي حكم الامر في جزائرات وقد ذكر حديث قدس سر في الروضة ان المراد بالاقراء الاحقراد و
 ابقانا للقراءة ومعرفة احكامها ومجاسمها وان كان افضل حقا وللصاحب كلام في تقديم اللفظ
 على الاقراء وعكسه والمهم هنا ما ذكرناه ثم ينبغي ان يعلم ان ما تضمنه لجزائرات الاوقات من قوله عليه
 السلام اذا رخص به محله المرام وعلى العرف بين الأصحاب بزيادة على الاجماع استمرار الصلاة في
 امامته للجماعة وح يحتمل ارادة ذلك وسياتي ان شاء الله القول عند ذكر بعض الاحبار المحتملة
 لعن ما هاتم ان الجزاء لا يرد رواه الشيخ في زيادة ولا يجوز للصبي ان يؤم بالغيم قبل بلوغه
 ومثله ذلك كانت صلواته فاسدة والاشارة في قولك محتملة للرجوع الى الصبي وتحمله وللعباد
 اذا لم يغزاه له ولا يتم بها ناول الشيخ لكن الظاهر العود الى الصبي فان قلت قوله في الزيادة كانت
 مع راجع الى الصبي مع القوم او القوم فقط قلت قوله لا يبعد ارادة ان يقوم بقراءة لان صبي
 لا يوصف بالفساد لا مكان المناقشة في هذا كما حرراه في موضع اخر وسأت ان شاء الله براه
 بخلاف صلوة الامام مع اجتهاد بعض الشرائط كالبلوغ في المثال محل تأمل ونسأت في الباب
 بعد هذا ما يدل عليه فان قلت ظاهر ما ذكرت التوقف في الصحة وهذا كانه لا يوجد التطللان
 لصلوة الامام غير محتمل اذ لا مقتضى له قلت ربما يدعى احتمال البطلان من حيث قصد الامانة
 كونها غير صحيحة فالصلوة الصحيحة ربي التي تقع على الانفراد غير معصومة وغير هائس
 صحيح ومثل هذا الوجه ان الامام فاستق وخرج مع سلمه ذلك وسنة الامامة رطن ان
 رأت مثل ما ذكرته للشهيد رحمه الله لكن لم يحضر الان محله والكلم فيه محال اذا عرفت هذا

وروى الشيخ عن الحسن بن الحسن والاسم محتاج كانه يريد كراهة اقامته العبد لغير اهله او الجوار في
 ارضه بل يكون اوفى من ذلك في ما ينفذ به في السابق فان قلت عبارة لا تدرك على كراهة بل تدرك
 على ان يفضل في ما مند لاهله وغيرهم حينئذ يحمل على الاباحة الشرعية لا الكراهة قلت الاباحة
 الشرعية لاح من تأمل ان تساوي طرفي الفعل والزجر في التوبة غير معتقد لعدم مناسبة حكم
 الشارع واذ ترجح الفعل بتحقيق الشارع وقد اوضح القول في محل اخر والمحصل انه يمكن ادعاء
 تحقق التوبة في التزك بعد الارسال الا ان المساواة للفعل محل تأمل فان قلت المباح لا امر
 واشتراط فرع الطلب قلت التوبة فرع اقتتال مراد الشارع سواء وجه لكلم بالامر والمهر وخبر
 وما قد يفهم من كلام بعض الاصول ان المباح الشرعي يسمى الامضا فلا يكون ما مرر به في
 ما ذكرناه فليست ان قلت من ان الدلالة على الكراهة مع استقاء الاباحة الشرعية في كلام الشيخ
 قلت لان المعروف بين الاصحاب ان الاقل ثوابا مكروها كراهة مثل الصلوة في البيت لانها اقرب
 مكروه العباداة والمفروض هناك ان اقامته بعض افضل المتأخرات رحمه الله من ان اللازم
 من كون الاقل ثوابا مكروها كراهة مثل الصلوة في البيت لانها اقرب ثوابا من المسجد بل المسجد ايضا
 متفاوت فجوابه ان مراد الشارع عنه براديه الاقل ثوابا لان كل ما هو اقرب ثوابا مكروه فان قلت
 في غير ما عن فيه عن مامنه العبد بغير اهله قلت تسبق ارض ظاهر الخبر الا ان الحال ما عرفت في اول الكلام
 وروى عن الغفلة عنه وما عساه يقال ان الاهل لا يحصر في مولى بما يمكن دفعه بتقدير عدم تقابل فلنا
 نصيب قبل ان يباح العام اجزى الحسين بن عبد الله
 عن احمد بن محمد بن ابيه عن محمد بن احمد بن عيسى عن موسى بن الحبيب عن عبيد بن كليب عن اسحق
 بن عماد عن جعفر بن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول لا بأس ان يؤذن للظلام قبل ان يحتم ولا يؤمن
 يحتم فان ام حازت صلواته وفسدت صلوة من خلفه فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن احمد
 بن محمد بن عيسى عن طلحة بن زيد عن جعفر بن ابيه عن علي عليه السلام قال لا بأس ان يؤذن للظلام الذي
 لم يحتم وان يوم فالوجه في هذا الخبر ان جملة علي من كان كاملا للعقل وان لم يبلغ الحلم والخبر لا
 على من لم يحصل فيه شرط التكليف بل يلزم تسليم الخبر ان لا بأس في الخبرين كروا
 القول في احوال رجاله والمحصل انها ضعفت لان عبيد بن كليب في الاول مهمول في الرجال
 وثنائي بن محمد بن زيد وفي الرجال انه عاى وتلويح في محمد بن عيسى الراوى فيه اسرار فان
 قلت قد ذكر الشيخ في الفهرست ان كتاب دليمة معتمد والظاهر من المسح هنا النقل من كتاب
 لا يعمل بالخبر المجرى عن القراء في الماد من قوله بالخبر قلت قد واما كلاما في مثل هذا والحاصل
 ان نقل الشيخ هنا يعلم انه من كتاب طلحة واعتماد الشيخ على القراء لا ريب فيه الا انه في مساو

مثل هذا لا يتصور منه في الرجال محل كلام فليست امر
 عن ذلك العلم قبل ان يحكم واليه من امامته حتى يحكم كمن اخرج من ائمة ائمة
 و باع و لظاهر من قوله فان لم يخ تناول قسله وغيره و هذه الفساد يلزمه لم يخ من خلافه من
 وما عساه بقاء ان انفسه بقوله حازت صلواته دون بحيث يدعي ان سباده لا يورث
 با حجة و ح ندي ذكر الفساد على البائع محل تايله ايضا والحاصل ان منع كون عبادة عبدي
 شرعية محل بحث كما ان عدم ايضا بها باصحة و الفساد كذلك قلت و قد مرح بان شرعية
 من خطاب الوضع فلا يدل على ما ذكرت من ارادة البالغ قلت الذي مرح على ذكرت و قد مر
 في الروضة و اظن انه غير تمام و قد اوصحت الحال في حواشي الروضة و حاصل مره و قد مر
 و ح في كتاب الصوم عند قول الشهيد رحمه الله و في صحة التمسير و حليم من الصوم و قد مر
 فكون شرعيا و قد مرح في الدرر و يمكن الفرق بان الصحة من احكام الوضع فلا يقتضي الشرع
 انتهى و قد يقال ان اراد بكون الصحة من احكام الوضع ان السارح لم يحكم و ان الحكم بها عقل
 كما ذكره من الحاجب ففنه ان هذا لا يقتضي كون الصحة لست من احكام شرعية و انما يقع
 كونه من الاحكام الشرعية بواسطة العقل على معنى ان العقل حاكم به ما و قد مر من سارح
 وان اراد ان الصحة لا تتوقف على توقف السارح عليها و بل لا يحتاج الى توقف
 الصحة فلزوم كون الصحة يقتضي ان الحكم وضع لا شرعي غير واسع كيف و قد مرح و قد مر
 بان الحكم الوضعي من اقسام الحكم الشرعي نعم هو مبني على اقسامه و يمكن ان يقال ان توقف
 الامر على تناوله الامر من السارح له و قد مرح بعض الاصحاب بان عبادة الصبي غير شرعية
 تناول الامر له بناء على التكليف مشروط بالبلوغ و قد يقال ان التكليف بالوجبات او التزام
 مسلم التوقف على البلوغ اما غيرهما فلهذا و في الحديث و حديث رفع القلم لولد النقاء و قد مرح
 و السهم عن المحرمات و يمكن الجواب بان تناوله الاوامر و المناهي على وجه الاستحباب و التوقيد
 سبب اتيانه بالسنة الى المير و فنه لكن المنقول عن اكثر الاصحاب المنع من امامته اعم
 للعدم كون عبادته شرعية فلا يكون داخل في الامام التكليف بالجماعة مصافا الى ائمة و علم
 عدم عقابه فلا يكون من الاحكام شرطا و للرواية الاولى و قد سبق في رواية السكوني على
 ما في ما يدل على ذلك ايضا و بعض الاصحاب ذهب الى ان عبادته شرعية فيكون تحت حكم
 و يجوز الاخذ بالشرط بدفعه الظن الموجب للاعتقاد كالبالغ و في الكافي روي عن علي بن ابي
 عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن عياض بن ابيهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالعلم
 الذي لم يبلغ الحكم ان يوم القوم وان يؤخذ و الجزء الثاني من الباب يؤيد ذلك و حمل الشيخ

سأورد به حصر السبلع بعلم ويحمل ما دل على خبره على ذلك وما دل على المنع بحديث جزيك ومك
 يسبع أملا ولا يخفى العمل على كراهته في منعه فان التفرغ بفناء صلوة من خلفه بأي كراهته
 وكذلك خبر السابق مع زيادة التهذيب ولو حمل الفساد على استحباب العادة اردنا بعد كما ذكره
 لاحباب من مكاب جمع بالبرقة محل تأمل مما عمل بعض احبار المنع على عدم شروط الامامة او بعضها
 قد دل على نفي الاعتقاد على الاخبار والاعتقاد على التوجيه المنقول ويصر الاخبار مريدة ولا يمكن ان
 ما دل على شذوذ في فوائدها كتاب من ان الرواية مطابقة لمصلي للصلوات وجوب القرء
 على المصلي اذ لم يعلم المستفاد ولم يعلم مع الايمان لعذر البالغ وما عساه نقاد ان عدم اخبارها
 تنوار انصبي انما هو محل بحث وفي المعبر بعد نقل تاويل الشيخ قال وليس هذا التاويل بحيد لتوارد
 الروايتين على صفة واحدة مع تنافي الحكم لكن الاول العمل برواية اسحق لعدالة وضعف طحه
 ولان ذلك لا يثبت في المتن بل في الاحكام وهو نوع من رجحان انتهى وقد يقال ان ما ذكره من
 روايتين على تركه وان امكن المناقشة لعدم المنع من حمل الاحكام في الاول على السبلع
 وفي الثانية على ما دل على ان المتن اذ ان العمل بخرجه مما قاله عدالة اسحق فعنه ان الضعف غير
 منسوخ اسحق بل منيات بن كذوب غير مرتفع ولا ممدوح الا ان يقال بان محموله لخال فلا يحكم بضعفه
 فلتأمل اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة الخ نقل عن الشيخ في المبسوط وخلاف انه حوز كون مر
 بمنزلة العاقل اما في الفرائض وحكي عن الشيخ ايضا في المحلة ثم اجمع العلامة لما ذهب اليه
 من المنع بانه ليس من اهل التكليف ولا يقع منه العقل على وجه الطاعة لانها موافقة الامر والحيث
 ليس بامور لاجتماع وان العدالة شرط لاجتماعها وهي غير متحققة في الصبي لانه اهتة قايمة بالنفس
 تبعث على ملازمة الطاعات والامتناع عن المحرمات وكل ذلك منزع التكلية وذكره في كتابه قد
 ثم نقل احتجاج الشيخ باجماع الفرقه وانهم يختلفون في ان من هذه صفة تلزمه الصلوة فاضاؤ
 صلواتهم من انهم بالصلوة يسبع بدعي ان صلواتهم سرعية ولانه حازان يكون مؤذنا فحازان يكون
 اما ما دلوا عليه وطحه وذكر الرواية الثانية ثم احاب العلامة بمنع الاجماع على تكليف غير البالغ
 بل لو قل بالصدك ان اولي وامر الولي بامرهم ليس امرا لهم ويسرعة صلواتهم ان عني بها انها
 مطلوبة للتمتع بحقوقهم اما الاستحقاق الثابت فلا والرواية ضعيفة ومما وله بالعلم الذب
 بلع بالسنيين ولم يحتمل اجماعه ولما قيل ان بقوله ان احتجاجه محل تأمل اما اولها فاذكر من نصيب
 يسر ما موثر اجماعا فيمنه ان الامور بالمراتب بخلاف واقع فيه فقد قيل انه امر بذلك الشيخ وقيل
 باواسايل الشيخ بقرء عليه السلام من رتبته على اختياره ذلك قاسم الاجماع بان ثفا
 ان الخلاف بين الاصوليين اما الاحباب فلا ريب ان الخلاف في ان عبادة الصبي سرعية او غير



بنیاد محقق طباطبائی
 نسخه م/٢

في عبارات من راي علامه في ترجيح الراجح يعني حرم ما تضمنه خبر سعيد بن جابر
مع سعة الوقت مما قالوا بعدم فلا يمل

أحمد بن محمد بن الحسين البرقي عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي المعز محمد بن الحسين عن
سمر بن محمد بن علي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر إذا دخل في الصلاة فوجد
وذلك يصل صلاته ثم يسلم ويجعل الآخر من سجدة الحسن بن علي بن فضال عن أبي المعز محمد بن الحسين
حماد بن عثمان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسافر صلى خلف أبيه قال يسلم
ومضي حيث شاء، فأما ما رواه الحسن بن سعيد عن فضالة بن الربيع عن الحسن بن عثمان عن
عبد الله بن مسكان عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يصلي المسافر مع المقيم قال
فليسوف في الركعتين يستحب عبد الله بن أبي جعفر عن أحمد بن محمد بن طاهر عن داود بن الحسين
عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يركع للمسافر في الصلاة
لحاضر فان انتهى شيء من ذلك فام في حاضر من فاذا لم يركع من سأل ثم أخذ يد بعضه فوجد
فامهم وإذا صلى المسافر خلف قوم حصونه فليتم صلاته ركعتين ويسلم وإن صلى مع قوم الظهر
فلحقوا لا وضعت الظهر والآخر بين العصر والرجح في هذه تعزير ضرب من الكراهة دون حصر
حسب ما فصل عليه السلام من أحكامه في الأول فيه حسن بن الحسين البرقي
وقد قدمنا القول فيه مفضل والعاصلان الجاسي قال انه ثقة في نفسه وفي ثقة محمد بن علي
يحيى قال كان محمد بن الحسن بن الوليد يسيثي من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما يرويه عن جماعة من
ما ينفرد به الحسن بن الحسن بن الوليد ثم قال أبو العباس بن نوح وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد
الحسن بن الوليد في ذلك كله وقد سمعته أبو جعفر بن بابويه الأفي محمد بن عيسى بن عبيد الله بن
ما رايه لانه كان ظاهر العدالة وأمه ثقة وقد قدمنا في هذا الكلام تفصيلا وانحاز بعد هذا
صرح كلام بن الوليد في ما ينفرد به الحسن بن الحسن بن علي وغيره من المتقدمين لا ينفرد به الجاهل عن
الغرابه كما يظهر منهم وما قد نطق من خلافه قد أجاب عنه فيما سبق وج ما ينفرد به الحسن بن علي
له ظاهر بل كل من انفرد بالرواية لا يعمل بروايته ولعل الوجه احتياج مثل هذه الرواية الى زيادة
القرائن كقول أبي العباس وقد أصاب شيخنا المحقق بانه يفهم منه زيادة السجدة في الركعة
كما ينبغي عنه قوله في محمد بن عيسى أنه كان على ظاهر العدالة والثقة ولا بعد ان يكون عرضه
ان الاحتياج الى زيادة القرائن غير واضح بل هو كغيره من العلل فيتم الكلام في الجملة ومما
يندفع ما عساه يقال على ان الجاسي من ان ثقة الحسن بن الحسن بن الحسين في ترجمته لم يقله الا
وكلام أبي العباس يقتضي التوقف فيه وحاصل الالذ فاع واضح رايه ويزيدنا ما قد

نيز عن عباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان ومحمد بن عثمان عن عبد الله بن عباس
 اذا دخل المسافر مع اقام حاضرين صلواتهم فان كانت الاولى فيجعل الفريضة في الركعتين الاولى
 نافلة والاخرتين فريضة والفريضة له اما ان تكون الظهر والعصر فان كانت الظهر والعصر على غير
 مع العصر في الاخيرتين وفعل الاولتين نافله ويعرض في الاحمال في النافلة والاحمال في النافلة
 وان كانت العصر يمكن جعل الاولتين الظهر نافله ويحتمل على بعد ان يواد يجعل الاولتين نافله
 عدم الافتداء منهما كما لا يصح في النافلة وعلى هذا احتجوا ان يواد في الخبرين اوله من المحدثين عنه
 وهذا غير ما امرنا الله ويحتمل في الخبر المنقول عن المتقدمين بوجه من التوجيه لكن المقصود
 هنا من نقله مع ما استرنا اليه ان عدم تعرض الشيخ له غير واضح الوجه فالتساؤل ان يرضى
 فاعلم ان المنقول في المقام في قول العلماء عند سداد كراهة اتيان الحاضر خلف السافر قال
 لا والمازم حمله اتمام حرج الحاضر ومسافر يسافر الى ان قال ومسافر اتيان حجاز وموسم
 في اثنين ولا تبع الامام الا في صلوة المغرب ولا الحاضر خلف المسافر فقد سئل انه مكروه وعن المسند
 والمرضى والشيخ في الخلاف وايضا صلاح كراهة اتيان المسافر بالحاضر كالعكس وعن عوف بن
 عدم الحرائز وفيها وعن ابيه في المنع عدم جواز المسافر خلف البقيم هكذا نقل في الخبرين
 قدس من وعن المعبر بالمستفي ان فيهما ما يقتضي بظاهر ان كراهة اتيان الحاضر بالمسافر موقوف
 وفاق لم نقل قوله علي بن بابويه وهو قريب والله اعلم بالحال

الحساب سعيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تام النساء قال لا يا بن عبد الله سعد عن احمد بن محمد بن حسن
 بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكر عن اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ياتي المرأة قال
 تكون خلفه وعن المرأة تام النساء قال نعم يقوم وسطا بينهما ولا يقدمهن فاما ما رواه حبر
 بن سعيد عن فضالة عن عتبة بن مسكان عن سلمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المرأة تام النساء فقال لا يا جميعا امهت في النافله واما المكتوبة فلا ولا يقدمهن
 ولكن يقوم وسطا بينهما وما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الحميد عن الحسن بن
 عن مسكان بن علي بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال تام المرأة النساء في الصلوة ويقوم وسطا
 فيهن ويقدم عن يمينها ويسارها تامهت في النافله ولا تقدمهن في المكتوبة والوجه في حديث
 الخبرين احدهما ان يحمل الاخبار المطلقة الاولى على هذه المصنعة وكان ما ورد من
 تام النساء اما يكون ذلك في صلوة النوافل حسب ما فصل في الاخبار الاصح والبيان ان يحمل
 على ضربين اكداهما في ذلك في صلوة النوافل حسب ما فصل في الاخبار الاصح والبيان ان يحمل

جميعه السلام قال قلت امرأة نعم النساء قال لا اعلى الميت اذ لم يكن احدا من اهل بيته وسقط امره في بيته
 فذكر وكبر والوجه في هذا الخبر انما ضرب من الاستحباب دون الاحباب في الاول كما ترى
 رواية حبيب بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عثمان بن عيسى وكل محمل وفي الخ عنه من المروي وهو
 لا يقتضي عنه حماد عنه لعدة رواة عثمان من الموثق وقد وجدت الان كلاما للشيخ في كتاب
 العدة في الاصول يقتضي ثبوت عثمان بن عيسى وما قدمته في هذا الكتاب من عدم الوقوف على ثبوت
 في ما يروى عنه عليه من كتب الرجال والثاني فيه الارسل والثالث كما ترى في النسخ التي و
 عليها وفي الكافي عن ابن سنان بن سليمان بن خالد واوا شيوخنا ودرهم في فوائد الكتاب لا يفتن
 ولعل لوجه ان الكليبي اثبت في النقل وفيه احتمال السهو من العلم به هو الظاهر ان الراوي من
 سليمان بن خالد في الحاشي عبد الله بن مسكان والامر سهل جدا لسان لا يستره على تقليد الراوي
 من سليمان بن خالد كونه محمدا على تقدير رواية عن مسكان لان الرواية عنه في الرجال وغيرها
 وما عساه ان يزان رواية فضالة عن محمد بن سنان مسندة لان الراوي عنه في الرجال محمد بن
 بن خطاب فعلى تقدير رواية الكليبي يقرب ان يكون عبد الله بن مسكان دفعه بان محمد بن الحسين بن اب
 خطاب من رجال الجواد والهادي والعسكري عليهما السلام ومحمد بن سنان من رجال الجواد والهادي
 والكاظم عليهم السلام فان قلت الراوي عن عبد الله بن سنان بن ابي عمير وهو في مرتبة فضالة ومحمد
 بن الحسين محمل ما ذكرت قلت اذا لا احطت ما قلناه يتضح الاحتمال الان للتحقق فليتل
 والاربع فيه محمد بن عبد الحميد وهو كالح من الاستباه وان احتمل كونه بن سلم العطار المتقدم فيه
 الاحكام عن ترتيب وعبد بن جعفر رواية محمد بن علي بن محبوب عنه لان محمد بن عبد الحميد مذكور في صحاح
 الرضا والهادي عليهما السلام من كتاب الشيخ في الكتاب برفع الاستبعاد والذي يمكن ان يقال انها
 لا تدل على من قال ابن محبوب للامام عليه السلام ولم يرو عنه لمضرح الشيخ في الكتاب في ترجمته
 احب ادرس حيث ما ذكر في رجال العسكري عليه السلام قالوا انه ادرسه ولم يرو عنه وذكر احب
 ادرس في رجال من لم يرو ايضا والحاصل ان تعان كون محمد بن عبد الحميد هو عطار مشكوك في رجال
 غير متحقق في المرتبة اما الحسن بن الجهم فهو ثقة في الحاشي فان قلت الحسن بن الجهم من اصحاب ابي
 الحسن موسى والرضا عليهما السلام والراوي في رجال الحسن بن علي بن فضال وخبره فالمناسكون
 الراوي عنه هنا محمد بن عبد الحميد العطار لان المخرج في رجال ابينا محمد بن الحميد وروي عنه بن الوليد
 في رجال من لم يرو من كتاب الشيخ مهمل وهذا لا يوافق مرتبة قلت ابن الوليد الراوي عن المذكور
 كانه محمد بن الحسن ومرتبة لا يوافق محمد بن علي بن محبوب قلت لما ذكرت نوع وجه الان محمد
 بن الوليد مذكور في رجال من لم يرو وكان بن محبوب غاية الامر ان محبوب يروي عنه محمد بن علي بن محمد

حاجة وجمع مع جماعة خبر المذكور سابق وحاصل الجمع ان يحمل الخبر المذكور على استحباب عدم
 فعل الجماعة مطلقا لا على امت وبقا ان ظاهر الخبر يعني الامامة في المكتوبة عزه ذكروا
 وعمل هذا وجه فان قلت ان ان يكون مردا شيخ بالاستحباب استحباب صلواتها على امت
 ووجه الوجوب ووجه في الاستحباب اما الولاية او يكون صلواتها جماعة على الميت غير ان رخصنا
 قلت ظاهر من شيخ انه جمع بين احبار وعلى هذا الوجه انه ردة وان امكن اقرب لكنه مشكك
 فان قلت اذ لم يلفظ بجمعة شمع على في الخبر دلالة على ان المرأة ولبه للميت عين صلواتها
 وان في الكلالة على المعين تامل والبقا له غير معلوم وسبب انشاء انه القول في باب احكام
 الاموات عزه فخران ردا بارادتها غير ولاية احكام الميت المفترضة عند الاصحاب ولذا تامل
 على لا يضح انفسه عليه وهو ان العلامة في المذكور على ما نقل عنه قال ان مائة امرأة باسما
 جامعة جمع مع في فتح نقل خلاف ذلك واعلم مراده الاجماع بعد من ذكره لكن عدم اسباب فوج
 لغيره ومثل هذا خبر توقع والله تعالى اعلم بالحقائق

ان يكون روى عن بعض الحديث لانا وقد مناه في رواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير
 عن حماد بن عثمان عن الحلبي هذا الخبر بعينه وزاد الا ان يكون صلوة يحضر فيها او لم يحضر
 كان من تمام الخبر وقد وافقت باقي الاخبار ويجوز ايضا ان يكون المراد بذلك اذا حضر
 لكنه سمعها حقة لا يقبل له مثل الشهادة فان ذلك عزبه ايضا والذي يدل على ذلك
 للحسين بن سعيد عن زرعة عن سماعة قال سالت عن الرجل يامر النساء فتنه بغيره وبلغه
 ما قوله فقال فاسمع صوته فنهى بغيره واذا لم يسمع قل لنفسه ويدري انه بغيره فما لا يسمع
 ان قرا وان لا يقرأ والا حوط ما قلناه روى سعد بن عبد الله عن ابي جعفر عن الحسن بن
 قطيب عن احبة الحسين عن ابيه علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عليه السلام يوصي بغيره
 فقلت في صلوة يحضر فيها بالقرآن فلا تستمع القراءة فاذ لا يسمع صوت ربه فقلت
 في الاول صم على بقدر سلامة عبد الرحمن بن الحجاج من الكلام وقد مضى
 معضلا ومحمد بن الحسن هو ابن ابي الخطاب ومحمد بن اسمعيل بن معطوف عن محمد بن
 فكريز المعضل ومحمد بن الحسين زواين عن صفوان والارباب في محمد بن اسمعيل بن
 سفيان والثاني حسن كالثالث بتقدير في الاكتاب في حوزة التابع في بيته ولم يسم
 بيانه وهو ثقة وابن المعمر مضي عن قريب وتبعد فهو حسن والخامس موثق والسادس
 معروف الرجال بما كرمه المقارن وعلي بن النعمان منه على الظاهر معطوف على نظروا
 العطف على الحسين بن سعيد فيكون بطريق السنج واليه ولما لم يكن في نسخة اخرى
 اذ الطريق في القهرست خاص بكتابه وانما لنا على الظاهر والاستبعاد الرواية عن علي بن
 نعيم الطريق الحسين فان قلت الراوي عن علي بن النعمان في النجاشي محمد بن الحسين ابن
 وفي القهرست احمد بن ابي عبد الله فكيف يروي عنه هذا الحسين بن سعيد قلت لا مانع في
 فان علي بن النعمان يروي عن الرضا عليه السلام في النجاشي ومحمد بن سعيد من رجا
 قد حصل ان رواية محمد بن الحسين عنه مستبعد لانه مذكور في رجال الحواري والهاجري واسكنة
 عليهم السلام واللازم من رواية عن علي بن النعمان ان يكون من اصحاب الرضا عليه السلام او ان يكون
 علي بن النعمان من اصحاب الحواري عليه السلام وهكذا العقول في رواية احمد بن ابي عبد الله عن علي بن
 النعمان فان احمل مذكور في رجال الحواري والهاجري عليها السلام ويمكن تحريكه عن كتاب
 الذي ذكره النجاشي روايته عن الرضا عليه السلام لانه انما في الرضا عليه السلام فقد فخره فان
 للحواري عليه السلام ولم يرو عنه فان قلت الحسين بن سعيد مذكور في رجال الحواري ايضا فلا مانع
 من روايته عن علي بن النعمان كما حملت ابي عبد الله ومحمد بن الحسين قلت الاشكال من حيث ان علي

[illegible]

في ذلك اليوم عتقوا من الكراهة ذهب اليه جماعة من اصحابه وروى في بعض النسخ
 انهم من موثر بن ابي اسحق الامامي فلما علمت خلفه حجة كانت واخفاية بل اسبح الله
 من كانت حجة فاصت للقراءة فان خفي عليك قراءة الامام قرات انكنت وان سمعت
 من قراءة الامام حازكك الانفراد وانت محض في قراءة وحسب ان بقا خذروا في
 الامام فيها بقراءة وفي الامري في الانفراد المأموم خلف الموقوف به في الاولين في جميع النسخ
 من دون الحج والاحقات الا ان يكون صلوة جهرية سمع فيها الامام قراءة كالمسبح
 واحد لئلا وهذا اسم الروايات وروى انه لا يقرأ فيها سمع فيه الامام والزمه القراءة في
 فيه الامام وروى انه بالخيار فيما خافت فيه الاحزان فالأفضل ان يقرأ الامام او يقرأ
 وروى انه ترك القراءة في صلوة الظهر خلف الامام واجب والابن الاول وجعل في
 الاضات او قراءة الامام اذا سمعها واجبا وقال ان ادرى خلت الرواية في القراءة
 في موقوف به فزوي انه لا قراءة على المأموم في جميع الركعات وتصلت من كانت حجة
 احفائه وهي روايات في اخر ما ذكره وقال ابو اسحق وذا قرأ خلفه في اي وقت من على
 العدة لان تكون تحت لا سمع قراءة ولا صوته فيما يجزيه مقروعه لا يترجم
 الرباعيات وتاكد المغرب بالخيار ان القراءة والتسبيح والقراءة افضل انتهى ما قلناه
 وقد تركنا قول الصدوق الموقوف لعدم صحة العبارة فيما وقفت عليه يكن في ابغثه
 ما سندك ان شاء الله اذ عرفت هذا فاسلم ان لجزء الاول ظاهر انتهى عن القراءة
 امام في غير حجة واما الجهرية فمع السماع الا ان يسمع في عذمة الامام بالقراءة وحده
 حمل الامر على الوجوب والنفى على التحريم فعيد تحريم القراءة في الاحفائه ووجوب الامارات
 اسماع في الجهرية ووجوب القراءة مع عدم السماع والثاني يدل على تحريم القراءة في الاحفائه
 في الجهرية اذ لم يسمع الثالث يدل على وجوب الاضات والتسبيح في النفس ورباذا ما رأيت
 على الجهرية فيمنع بها او سمع فعلا الاضات على وجه لا يخفى والتابع يدل على جلي القراءة وجوب في
 لجهة مع عدم السماع أصلا وعلى تحريم القراءة مع سماع الجهرية والظاهر ان سماع الجهرية
 في الجهرية لسياق الخبر واحتمال التعميم لتحقيق الصحة في الاحفائه بعد بلا وجه في الخامس
 ظاهر الدلالة على تحريم القراءة مطلقا والسادس بان يد بطاهر على كراهة القراءة في الاحفائه
 مع عدم العلم بالقراءة الا ان استعماله لا ينبغي في التحريم موجد ويمكن القول بان شرطه
 عزان المعارض في المقام مستبعد فلما حاشا الى تكلف القول والساج كما ترون في حرج عن الامام
 وغير مفيد وكان الاول في السنج الالتفات الى هذا وما قاله من رواية بعض الحديث فلا تأمل

ان يكون رادياً على ما دل على تناقضه وجبراً ان يكون روي الاطلاق واستند بماتاه
 به ان الجزان يقيمن دونه استار الزيادة فلا بد من تعبد بالجملة واذا رجع الى التعبد لم يجمع ان كل
 وجهين يوارد استنجاء على الاطلاق سائر الاحكامه بشكل عدم موافقه ماسبق من بعض
 وجه استند به ان احكام الاطلاق لان شكل عدم موقفه لا يطلع على الاحكام وبني تامل واخر الاخر
 يدل على جبرية في جبرية فلا يتم ارادة الاطلاق واذا ما ذكرنا في مدلول الاخبار فاعلم ان خبر روي
 في خبر من خلفه وادوات راديه عليه السلام امرنا ان افاد ص راد الامر به
 ان خبر روي راد على يقين خبر في خبره وحيد ما دل على ان خبر على يقينه كما مضى ولكن
 يقال ان خبرنا في الامر بالجملة الواجب ان الخبر ما سوي لكل من قوله الا ان يقال ان خبرنا
 والعنى مع الاطلاق وافرض الاخر فها وفيه اما دل على الخبر بملك وان اراد عليه السلام بالامر قوله
 مع وروي القرآن فاستمعوا له وانصتوا كما دل ما رواه في طريقه فيه جملة والمقصود منه انه قال
 واذا جهر فانتصت قاله مع وانصتوا الحكم ترجمته الحديث امكن ان يقال ان الآية على تقدير ظاهرها
 راد ان خبر لازم لقوله بالاطلاق وهو من معلوم ونحو ذلك في الخبر في راد والصلوة
 حرة عام خبر لازم وجوب انصاف فيها ويمكن ان يقال ان خبرنا في انصاف وانصاف لا
 يجوز عنه بولي ومنه ان هذا الخبر عرصر في ان الامر في الآية نعم روي الصدوق عن ربه
 صح عن ابن جعفر عليه السلام قال روي كنت خلف ايام فلان في سائر الاوسمة راضت قراءة
 وانقرت سائر في الاخبار فانما عرصر بولي للمؤمنين وانا في قراءة القرآن يعني في الفرضية
 امام فاسم قوله وانصتوا حكم ترجمته وهذا الكلام محتمل ان يكون من رواية زرارة وعمر
 عليه السلام عليه السلام وحيد ان المراد بالامر في الآية خصوص انما في الفرضية بتم ما ذكرنا
 باحتمال ان يكون من الصدوق في خبره زرارة واوله ولا يقال يمكن الانكشاف في خبره
 لما ذكرنا في خبره ومما يؤيد كونه من خبر زرارة انه روي عنه في اول كتاب الصلوة ما يندرج في خبره
 في الاخبار فان قلت لا يمكن راد الامر في راد من الخبر لانه عليه السلام اما امر بالجملة سبب في راد
 بالانصاف لا الخبر قلت انصتوا ان الخبر يدل على انما امر بولي بالخبر بسبب الامر بالانصاف وحاصل
 ارادته تعالى انما امر بالانصاف حال قراءة الامام ولما كان وجوب الانصاف مستلزماً لوجوب
 الخبر ما سوي به من حيث الآية فان قلت يلزم مما ذكرنا الدور لان الامر بالجملة يقتضي
 بالانصاف وانما ان الامر بالانصاف موقوف على الامر بالجملة قلت الامر بالجملة يلزم بالامر بالانصاف
 غاية الامر ان راد ب قد يلزم منه منع توقف خبرها او جوابه عن خبره في سائر في خبر
 الاخبار ما يدل على عموم الآية سماع القول في ذلك ان سائرنا مع انا عرفت هذا فاجز ان خبره

بقوله وهو من غير ما لا يسمع منه من خارج كاستماعه وادراكه
 كذا من غير الاحتياج عمومًا ومن جهة فرضه بالسمع كذا من غير الاحتياج
 له مع عدم ربحه وكونه يتناول عدم سماع القراءة صدق وعدم سماع القراءة من غير
 ما ياتي بعده والثاني كما ترى يدل على الصلوة التي يحرم فيها وهذا اعم من تعيين محرم وغيره
 فلا يثبت بغيره وهو متناهي الى المقيد الاول والثالث دل على الاصل والتمسح في الصلوة
 على منعه من اجزاء الاول وهو الاصل مع السماع دل على الاصل في اجزاء الاول من غير
 قراءة فلا ياتي بالسبيح كذا من غير الجمع بين الاصل والتمسح في الصلوة وح فالاصول
 برأيه تدبر لغات او مجرد السماع ولم يحمل على الاطلاق ان مع عدم سماعه في حرمته كذا من
 يقاد بالخير من القراءة والاصوات والسبيح وغيره بعد احتياطه من رسله على عدم ربحه
 على حقيقته برأيه من احتياط اولئك الكاملين سيقدر حمل الصلوة على حرمه بل لا يمتنع
 من حيث معنى والرباع كما ترى يدل على ان سماع المهرمة كاف وبقيته ما قلناه في ما قبله
 ياتي فيه والخامس وان دل على الصلوة مطلقا كمن حمله على المقتدا ما لا يمتنع
 او عايد رجحان القراءة فلا ياتي في غير ولكن كان على شيخ ذكره في مقامه مع وجود
 واضح خارجا فرباه سابقا والحاصل ان دلالة على كونه حمله على الاصل في حرمته
 عدم علمه بقراءة اللام على ان المأموم يتقرب الى الامام سرا ويسمعه القراءة بعد بلوغه وهو
 يقدم من هذه القول ونقته الاشارة عن حصة العلوي ومن هنا علم ان ما احتج به شيخنا
 من حرم القراءة على المأموم مطلقا الا اذا كانت الصلوة حرة ولا يسمع ولا يهتف فانه يستحب
 محله بالامم روي الصدوق عن زرارة ومحمد بن اسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال كان
 صلوات الله عليه يقول من قرأ خلف امام بآية فاتحت من غير الفطم ويمكن ان يجوز
 بوجه التعبد والظاهر ان الصدوق حمله على عموم قلناه فانه يقل بعض الاخبار المذكورة
 وروي عن علي بن الحسن لسهنا في الصحيح والسمع روي في زيادات الصلوة من غير اعيان
 عليه السلام وهو صحيح وما طريق الصدوق فقد توقف فيه لانه لم يثبت في زرارة
 من مسلم وحده ومع الاجتماع لا يعلم الطريق لاحتمال التعبد بالاعتقاد ما يعلم من مستحقه وقد قد
 هذا التماسا للنسبة في القاموس المرفوعة الكلام الخفي وسوم المرأة الطفلة
 ومتروك الزبير في الصدوق من الفهم وهو لصوات المهر ولا يخفى ان احتمال الاول ولا يجزم
 لكن في جز الامكان وقد روي السبيح في باب في الموقوف عن جماعة ما يقضي ان سماع الصلوة
 علم فعه ما يقوله عن غير القراءة خلف الامام فقام

تكم

عن علي بن ابي طالب عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي بصير عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام سمعت قراة المسموعة بعد صلاة
 الفجر في بعض المناسبات من سبي الحسين عن علي بن اسباط عن جعفر بن محمد عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكره خلف الامام لا يقتدي به فسيقه انما باقره فانه
 فاقر ما كتبه من وديع ونفي بركع فاما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 بكر عن ابيه بكر بن اعين قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن الناصب ما يقول في السلف
 فقال ما هو خير فانصت واسمع ثم ارح واسجد انت كيف كان الحسن بن سعيد عن حماد بن عثمان
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا
 سمعتموها فاعلموا فقالوا سمعنا على فانصت له فقلت فانه علي بالسيرة قال ان عصى الله فانصت
 وروى عنه وابي له حصن في قال قلت له فاصلي اذ في يدي ثم اخرج اليه فقارانت وذكر والوجه
 في حديث اخر في هذا حال الله وخوفه لانه اذا كانت الحال جاز لا سانه ان يقر في ماله به وبين
 فانه ولا يرفع صوته يدري على ذلك ما رواه محمد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابي بصير عن محمد بن
 البحر ومحمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام سمعت قراة سورة
 حدثت النفس اخف محبت عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين بن علي بن يقطين
 وراى ابا الحسن عليه السلام في الرجل يصلي خلف من لا يقتدي بصلوته والامام يجهر شراة قال فتر
 منك وان لم تستمع نفسك فلا بأس ^{في الاول} الحسن والثاني مرسل ركب سياه
 معنى لقوله مفصلا وسمعت منه بكر بن اعين وقد يعني ما يقضي له المحدثون في
 ان ابا عبد الله عليه السلام قال ما وجد وفاة بعد انزله الله عليه وبين رسول الله وبين مبعوثي
 علي السلام وهذا ما يفيد المدح الا انه موقوف على ان يراى بالمدح في الجهاد ما يتناوذا من الممد
 وقد ينظر في ذلك ان المدح بالنسبة الى المداية يقتضي ترجيح صلاح بالنسبة الى الاخبار وقد مر
 في تحت الشهادة ان من حملت له الرئاسة لا يلزم قبوله شهادة لوقوعها حتى يحق من شروعه
 كتم السيرة وان كان الشخص مصيفا بالعدالة ومنه ثم قبل ترجيح شفاعته من لا يقبل شهادته
 وعلى هذا فماد في شهر بكر لا يدعى على المدح المعنى فان قلت من ابن اعتبار ما ذكرت في المدح
 ولم يصحبه قلت ربما يلحق ذلك من ذكر في الرواية لان الحسن بن علي بن يقطين قال في المدح
 من تابعه الشهادة الا ان يقال هذا ضع من الاخبار فلا يلزم ما قلناه وفي البيت هذا ومنه هنا
 يعلم ان قوله العلامة بكر بن اعين مشكوك فيه باقية وما عساه يقا من ان عبد الله بن بكر عن

جمع على صحيح ما يصح عنه فلا يضار حصار في به يكن خيب سدا ما استدل به
 المذكور في كتاب مفصل وخامس ان بعض من كان في مكان كان مكانا صحيحا
 رد بعض حصارها من اجمع على صحيح ما يصح عنه بالارسال لعلم مردحم بالاجماع ان
 الرجل من دون القرابة فان قلت رد الشيخ بالارسال لا يقتضي ما ذكرت لان بعض رد
 عن ابن علي صحة واكتفى بذكر الارسال في بيده لا يجوز ثم يكن مرسله اجماع
 ان الارسال لا يرد من حيث هو بل ما اتي به ما ذكرناه قلت قد وجه قد درست ذلك و
 ولم يمن به عليه الا انه لا يصح ما قلناه اذ لم يصح منه عدم استغارة بعض يده بعض
 من الاجماع على صحيح ما يصح عن الرجل ان الصحيح اذ صح عليه كفي وحار في شيخ من لا يصح
 بالارسال مع الوصف المذكور بالاء فلما لم يأتنا قلت على عدم مدح بكبر فاجر حسن و
 الظاهر من تعريف التوثيق سؤيه لكن اللازم من هذا ان التايد بالتوثيق حاصل باحسن رد
 وبعض محققه المعاصرين عرف التوثيق بالاهل المعصومين حوزة مثل هذه عدة جري في التوثيق وفيه
 اما ما يدعى من ان اللازم من ثبوت الاجماع وصفه بغير صحيح فيمكن دفعه بان الذي
 له بعض اخر فليسا مل والدابع صحيح على ما قدم وخامس منه حديث حسن وهو بن سيار و
 بن ابي عمير عنه في الفهرست وفي النجاشي عنه عين والعلامة نقل عن بن بابويه انه و
 ابن ابي حمزة هو النسخة بغير ارتباط فلا يضرون في عدم اذا خلا من ارسال ووجه في حرم ارسال
 حرم هو النسخة بغير ارتباط رواية بن ابي عمير عنه في الفهرست وما عساه تقارن ابن ابي
 داخل في المجمع على صحيح ما يصح عنه جوابه يعلم مما تقدم عن قريب ودل الخال هنا و
 بان الاجماع الصحيح لم يمت فيه المعنى السابق لما كان لقوله بعض الاصحاب انه لا يروى لا عن
 ثقة فانه اذ لم يروى عن ضعيف لا يضار بخار والعجب من بعض محققه المعاصرين سلبه به
 المعنى السابق في الاجماع وحكم بمقبول مراسيل بن ابي عمير في الاصول واذكر روايته عن النسخة
 فليسا مل والخامس واضح الصحة بعد ما ذكرناه في رجاله في الاول فحقيل بن
 الاشعث منه من اهل الخلاف لصرح كثير من الاخبار به في قوله ما يصح من غير اجماع
 للتراخي على احتمال عدمه حرفا منه وكذلك الثاني وما اياه في ان عدمه من غير
 حواشيها يكن ان حجاب عنه بان الكليني روي في باب النسخة احصاءا معنى بالارسال في
 ما ذكره من ذلك ما رده عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن يحيى بن زكريا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال النسخة في كل صفة وصاحبها اعلم بها حتى ينزل به وروي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 ابي عمير عن ابن ابي عمير عن اسعيل الجعفي ومغريب عبي بن سام ومندب مسلم وزيد بن و

في قوله السلام يقول الله في كل من سخط عليه ابن آدم فقد احله الله وما يقدر
 منه عنه عند اطلاق مصروف انما يعرف وهو منه الخافعة مع تعيد من ان شدة العزوة
 من جواب عنه يمنع المصنف من شيك مضاف الى ان ما دل على بقته العامة في انصاف مرتب المقصود
 واما عرض وهو ما ذكره اختيار ارادة عدم اختصاص النقطة بالمخالف بل هي في كل ما يضطر اليه
 ان شاء ولا يتم تخصيص الاولين ثم ان شاك المجرب عنه الظاهر ان في كل قرارة للرجل الامام
 ويقع ثبانه من عدم قراءة السورة امامه او خصها واحتمال ان يرجع لامامه وانصاف ان الامام
 ان كان من غايصة اجزا الامام فيقطع قرارة ان كان قبل بعيد بل لا وجه له الا ان الكلف ولا
 يخرج يد على وجوب السورة ولا على عدمه والثالث كما ترى ظاهر الدلالة على الناصب وان اذا
 حيزت الناصب والسمع وقوة كع كان المراج الاتية بالافعال والاقوال يعقد الافراد مع
 على النقطة بقراءة الامام والسريع الكلام فيه كالاول والثاني من جهة الامام وظاهر لزوم الانصاف
 قراءة الامام مع بيا في ما عدم من ان آتاة الخطاب فيها للمؤمن خلف الامام في الفريضة و
 وجه في ذلك ان مقتضى هذا الخبر الثبوت لصلو المخالف وصدق الامام عليه محل كلام ولكن ان
 يقارن في الجمع بالامام من صدق الامام ظاهر اما صدق الفريضة فبالنسبة الى الامام ايضا
 نعم في ظاهر الخبر المجرب عنه ما يفيد العموم من حيث قوله اذا سمعت كتاب الله لمخ ولعل سر
 كخصر واستعمال اذا في العموم دالما محل نام او يقال انه لا مانع من العموم في الالة والخبر انما
 يمنع من الترجية وحمل النسخ لها على القراءة في نفسه لاح من الالة وجه للجمع ان تب عدم القاء
 بالانصاف من دون قراءة والخامس المستدل به بما دل على ان القراءة ليست حصة على معنى
 القراءة حصة الا ان حمله على ما قاله ممكن لولان ما وقع في البقية كدليل على ان على ان
 الظاهر من الرابع استبعاد عدم القراءة اصلا فلولا انه فهم ذلك لما كان له وجه او يقال ان الخبر
 دلل بسبب الاستبعاد على وجوب الخبر الا ان مثل هذا لا يصلح للاستدلال بالنسبة الى
 فانه لا يمنع من جهة الاستبعاد ادلا على وجه الاحتمال ارادة القراءة على الوجه الاكل وهو الخبر
 والسادس مع في ان القراءة ليست احقاسه فيزيد ما ذكرناه في الخامس او يقال ان الاحقاسه
 لا شدة فيها المانع المقتضى كما ولا الاحتجاب وان سماع القراءة مضمر غير معتبر بل يكفي السماع في
 الجملة لكن الانصاف المأهول به في الخامس ربما يصدق مع الاحقاسات وحمل بعيد للمحل على النقطة
 في الخبرين كما يعلم من ذهب بعض اهل الخلاف الا ان بعضهم قد يلزم القراءة والترجيح محل تأمل
 فاما ما رواه سعد بن عبد الله بن الحسين والحسين بن علي عن احمد بن محمد بن الحسين
 ابن ابي بصير عن احمد بن عابد قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني ادخل مع هؤلاء في صلوة العزوة فيقولون

لعصرها في حجة فقصا للاصل وصحاحه علي بن يقطين وذكر الرواية السابعة ثم قال ونجده في
 مع قدر قراءة الصورة اجماعا وروى الامام قبل اجمال الفاححة بقرآن في كونه وقيل له فقه القراء
 وبه وقع التمسك في باب استدلاله بآروه بحرف عمار وذكر الرواية المجهولة عنها ثم قال وهو وان كانت
 وضحة انما يمكنها فاقدم من حيث السند اسقى ولا يخفى عليك ان خبر معاوية بن وهب السابق
 ياتي بالخبر بوجوب القراءة على ان سلف وعمر الخليلي الاول على بعد اثر العمل به بقضى الخبر في القراءة
 وحده بما جمعا او حمل على القراءة في النفس من الخليلي وعدم التعرض للاخبار عن واضح الوجه وخرجه
 يقطين قد ثبت ان قوله من امتضاه بقوت واسطه بين الوجه والاحضات فان اراد من وجوب
 القراءة على غيره الصلوة فالرواية لا تدل على ذلك وعندها لم تذكر في ان رواية اسقى وصريح منتهى ما
 قد له محل تام لا يسهل اعلم اذا قرر هذا كله انه نفي في المقام سبي وهو قد سمع الاحبار سابقا
 ما عصى الصلوة خلف الرضخ والمذكور في كلام المتأخرين العدالة وقد سبق للجهة تعريفها اجمالا وهم
 اهل العلم على استمرارية العلامة وعن محمد بن عبد الله انه ذهب الى ان كل المسلمين على العدالة الى ان يضر ما ينزلها
 وذهب اخرون الى جواز التعليق على حسن الظاهر والكلام هنا في مواضع الاول قد سمع ان الامام
 منقول عن استمرارية العدالة واضن كذا في الجملة انه من العدالة والمحقق وقد قدما ان الاجماع من غير
 من قبل الخبر المرسل لان تحقق الاجماع في من المذكورين فاستأههم بكاد ان يلحق بالجماعة العادية
 فلا بد ان يكون على سبيل النقل وحسب لم يبي ااصل فهو مرسل وحمل انه لا يكون الا عن تقدم التتبعين
 للبحث فيه محال كما يصح بغيره اعلانه فالمحقق ثم ان وجوب الخلاف في هذه المسألة محقق
 والدليل من سوى الاجماع المنقول مشكل المحقق لان الاخبار التي وقعت عليها ما سبق في هذا
 الكتاب وهو صحيح بحديث مسلم في باب الصلوة خلف العبد قال فيه عن العبد يا يوم القوم اذا
 ربه نابه لا بأس وكذلك صحبه الاحزوني في باب القراءة خلف من يقتدي به حسن حجة حيث دار
 فيه خلاف امام نرضى به وموثق بن يوسف بن يعقوب حيث دار فيه من حيث به وفي يابروي عن
 بن عبد الله بن يعقوب بن يزيد عن عمرو بن عثمان ومحمد بن يزيد عن محمد بن علف عن سعد بن عبد الله
 بن حنبل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام لا بأس به في جميع امي عمار عن ابنه يعقوب بن
 الكلام الغلط الذي يحفظ اول خلفه قال لا لا خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا وروي ايضا عن
 عن صحيح مسلم عن ابي ذر قلنا قال ان اباك سئفعا لانه فلا يحفل سئفعا سئفها وه فاستأه
 وروي بطريق فيه الا رساله عن ابي عبد الله عليه السلام في لا لا خلف الغالب وان كان يقيه
 بقوله والمجهول والمجاهل بالفسق وان كان مقصدا وروي بطريق فيه جهالة عن سعد بن
 اصمعي عن ابيه قال قلت للرضا عليه السلام يعارض الذنوب وهو عارف بهذا الامر خلفه

و قد روي عنه في رواية عن طريقه سهل بن زياد عن عبد الله بن عبد الله بن
 قيس وروي ايضا بغيره فيه وابن عقدة يضمنه اسود عن ابي جعفر الامام فصار
 خلفه له قوله و يثق به فانه عنك قسامة و روي عن جعفر بن محمد عن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت خلفت الامام في صلوة لا يجزئها الا بغيره حتى يروي
 وكان الرجل يامر على القراء فلا يقل خلفه الحديث في الزيارات سندته ثم ينادي يا
 مهدي يا علي بن ابي طالب ربي قد قلت لابي جعفر عليه السلام ان موانك اخاف من نفسي فتدعي
 فقال له صل ان خلفت شق بدنيته و روي هذا الحديث بحديث جعفر بن محمد عن ابي عبد الله
 بزيادة في المتن ما عند نقلها وقد ما عنه رواية حسنة في الصلوة خلفت بعد و في رواية
 اذا كان قصتها ولم يكن هناك ائمة منه و فيها قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان كان
 وكان خلفه و نقل الصدوق في الفقيه عن ابيه قال في رسالة لا يصلي خالي احد لا يصلي
 احد عما نرى من بدنيه و ورعه و آخر سقى سيفه و صورته و شيعته و انكرت الخ و هذا
 عمله بقوله ابيه و هو مصنف بعض الاخبار في الجملة و روي عن سمعيل بن جعفر انه قال روي عن ابي عبد الله
 رجل يحب ان ير الموصي و لا يبر من بعده و يقول هذا حديثي من خلفه منه كلام كما سمعيل
 رواية الصدوق لها من رواية كاسبي و رواه الشيخ بطريق اخر ان رتب ان الذي عرفت الصدوق
 و روي الصدوق ايضا لا في العمل و فيه ان مكان و اهل من عهد و على كل حال مروي
 رواية الصدوق و رواه الصدوق ايضا عن عمرو بن يزيد و ليس في طريقه ارباب و روي عن
 عن الشيخ المصنف المحقق و المعالي من سلك هذه الصورة و قال لا اصدق عليه السلام ان لا يصلي خالي
 المحمدي و المعالي وان كان بقوله يقول الخ في رواية ظاهر و روي جعفر بن محمد بن اسود
 من شيخه و بالجملة فان كان حاصل الاخبار المروية في الفقه لا يقتصر على الصحيح كما قد ساء
 و روي الصدوق عن محمد بن علي بن محبوب عن الصادق عليه السلام قال لا يصلي خلف من سجد عليك
 و خلف من سجدت عليك بالكفر و روي جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
 بالحكم و اذا عرفت هذا فاعلم انه استفاد من بعض الاخبار ان من المومن لا يصلي خاله و لذلك
 فان الذنب لا يصلي خلفه لانه لا يجر سعدا له صريحا حيث قال فيه تغارت الذب و في المقام
 ما يقتضي ان مفارقة الذنب عن النجاسة و الظاهر من الذنب جسد اساسا ليس له عار و كذا يرا
 المحمدي المستفاد من قوله الصادق عم المعالي ما تضمنه من اعتبار الجاهل بالاعتقاد يعني ان
 تستعد مخفي لا يضر بالجان و لعل الرواية عديم ظهري للمصلي معه غالبا اما الاستدلال به على تعذر
 فيه ما علم من تعاريفها انما انما لكن الجمع بينه وبين ما روي ان الذنب لا يجر من اسكار انما يجر

مما لا ينفك عنه وهو انفسه خرم عن زيد من اجماع الكلام الغليظ بالحائنه مقارفة لذنب محرم
 زائد وذو حق وقيل وقيل عبد المرد في اظاهر فحوتة النعم ربما دل على عصي ان ذنب ما يكبره و
 عصي ان ذنبه محرم ان ذنبه محرم من رتبة اسوة فان القرب الى السوال من الكبار ذنب ويمكن
 ان يقال ان ذنبه في باب الكبار محرم كمنع اجماع القابل بالفضل بل المفضوح انهم ان تقارفة
 الذنب ليس على وجه النعم خرم عن زيد ويمكن ان يرد بالذنب المستهوه وهو الكبار وعلى هذا
 محتمل ان يرد بانها من انفسه فاعل كبار ومحتمل ان يرد به المخالف للعدل عنه ان يكتفى
 وبما ساءت ان المجروح لا وجه لمنع فيه الا العشق سيعلم الجواب عنه ان شاء الله وما خسرناه
 ان اعتبار اذنه من هو بالوصف الحاصل من الاحبار غير انفسه والمرضى في الاحبار والاخر ولذا لا ينفك
 به والذنب على حد ذاته بالاطلاق وحل تحت الاذن يقال ان الاله الوارثة في الشهادة بقوله مع محمد
 رسول الله وصدقوا وصدقوا على ان المرض هو العدل وفيه مالا يخفى الموصوف
 على تقدير اعتبار العدل محتمل انفسه غير معلومة وقد سبق في تحريفا في باب مجمع ما لا
 فساد به باعنه على ملازمة التعريف التي هي القيام بالواجبات وترك المهيئات الكبر مطلقا
 واصغر من كل صفة عليها ولازمة القوة وهذا التعريف ذكر في البروضه في باب الجماعة وغيره
 الطائفة بالعدل على اعتبار الملك والقيام بالواجبات وما ذكر معها سيما اعتبار ملازمة
 والاحكام على التعريف مشكل المحقق وقد خرج العلامة في الخ في مسألة عدم حاد امامية
 الصبي بتعريفها حتى مغاير لما ذكره حديث قدس سره حيث قال بانها شبه قائمه بالنفس
 بعد على ملازمة الطائفة والاشياء عن المحرمات وغيره وفيه المعابر الا ان تقارفة
 العلامة بالتعريف بيان اننا انما نتكلم عن الصبي فاكتمت به عين المزمع وفيه ان احكام
 في جملة احكامه ولو سلم بعد من خرج حديث قدس سره في البروضه في باب تركه ان الترتيب
 مستقيم منها على ما صرح به الشهيد في شرح الارشاد وفي كتاب الشهادات لا يصحار بزيادة
 عن شروط العدالة في غيرها وبالحكمة فحققت العدالة شرعا منتف وفي اللغة ما يقتضيه
 كلام البعض هي الاستقامة وعدم الميل وقابلية هذا التعريف فخرج وقومها في كلام الشيخ
 في صفة الجماعة على وجه يعتمد عليهم وردت في بعض الاخبار وهو ما رواه الصدوق
 في نسخة لفظا ورواية عن عبد الله بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ثم تعرفت عدالة
 ان جعل بين المسلمين حتى يعبر شهادته لهم وعليهم ان يعرفوا بالستر والعفاف وكفى البطن
 ونفع واللسان ويعرف باحسان الكبار التي اوعد الله عز وجل عليها النار من شرب سموم
 وانما والسر وعقوق الوالدين والغار من النجف وغير ذلك والدلالة على ذلك كل ذلك

ما رجع عيه حتى يحرم على المسلمين ما ورثه ذلك من عترته وعيوبه وتقليد ما ورثه من
 تركته وضمائر عائلته في الناس وتكون منه المعاهد للصلوات الحسن اذ وجاعا اذ وصار
 رجا قن من فقه من جعفر بن جماعة من المسلمين وانا لا تخلف عن جماعة في معصيته ثم رجع
 كان كذلك لازما للصلوة عند حضور الصلوات الحسن فاذا سئل عنه في منبته في ذلك
 ما راجع منه الاجابة ايضا على الصلوات متعاهدا لا وقفا في مصلاه فان ذلك رر متعاهدا
 وعدالة بين المسلمين وذلك ان الصلوة سترو كفاف للذنوب وتيسر كمن استبارة حتى يجر
 بانه يصلي ان كان لا يحضر مصلاه لا يصلي ويتعاهد جماعة المسلمين وبتا حصل مناجاة وحيث
 كن يعرف من يصلي من لا يصلي ومن حفظ موافقت الصلوات ممن يضع ولولا ذلك لم يكن
 لاحد ان يشهد على اخر بصلوة لان من لا يصلي صلاح لم ير المسلمين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بان حرق قوماني من اهل ترك الحضور جماعة المسلمين وقد كان يفهم رجلا في بيته فلم يقبل منه ذلك
 وكيف يقبل منها دف او عداله بين المسلمين فمن جرى الحكم من عزة وجل ومن روى الله صلى الله عليه وسلم
 والحمد لله في سياق في الكلام الكتاب لكن طريق الفقيه اقرب الى الاعتبار وان كان في الطريق
 نوع ارياب يدفعه بالسلفانية فان ما قلت ما وجه الارباب في وجه الصدوق في العبد انه لم يجر
 انه قال روي عن عبد الله وقد قدمنا ان في دخول هذا في المسجدة تاملان الظاهر ما رواه
 عن الصحابي والظاهر في تقيض المقام لا انه بل للتوجيه وفي الطريق محمد البرقي وفيه جهالة اما جدد
 بن محمد بن جعفر العطار فقد قدمنا عدم التوقف فيه من مشايخنا وغيره ايضا لان في البين كلاما
 مضى ونسند الرواية برواية الصدوق في نسخة ثم ان الخبر كما ترى يدل على ان العدالة في
 منعت بر شهادة تيسر الشر والعفاف وكفر البطن والفرج واجتناب الكبار ولا يبعد
 ان يراد بالشر شر العيوب بالظن من قوله سائر الجميع غير غير ان شر العيوب في خبر
 وغيره يرد ان شر العيوب انما الذنوب اما التوبة عنها انما التوبة عنها انما التوبة عنها انما التوبة عنها
 بها الصغار فلا يكون مضر عليها وحيث ان يراد بالمتأخر بالمتأخر في السابق
 مقابل السائر لانه لا يثبت الا ان الخبر يارادة هذا مشكل ولا يتم الاستدلال به على قولهم في
 العدالة عدم الاصرار على الصغار ولو نظرا على ان الاصرار يوجب عداها كبره لدلالة بعض الاخبار
 امكن دخولها في الكبار المذكور في الحديث وما ظنهم لاله الخبر على حضر البقاير محل حيث ان قوله
 وغير ذلك يدل على ان المذكور بعضها وسيأتي في خبر عبد العظيم ما يدل على الزيادة وكلامه
 في غير وجه فالخبر يدل على الاصرار واحتمال ان يراد بغير ذلك الاشياء الى ما يعبر في العدالة
 وكانه قد اجتناب الكبار وما تقدم وغير ما ذكر وقوله والعدالة الى الخبر في ادبها ان

وانكار حقا الحديث والخبر في السبعة على ما نثر من الرواية او لها وربما امر ما
 انهم علمهم ومنه يعلم ان اطلاق بعض الروايات وربما كان جزع عبد الله بن ابي جعفر
 براديه المقتد وفي الصدوق عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عن ابي عبد الله
 عظيم السلام عن ابيه عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في حديثه
 في هذا الخبر على ابي عبد الله ع فلما سلم وحسن وتلا هذه الآية اذ كانت بينه وبين
 ثم اسكت فقال ابي عبد الله ع ما اسكتك فلا يجب ان اعرف الكبار في كتاب الله عز وجل
 قال نعم يا عمر الكبار الشريكة في قوله الله تبارك وتعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
 عز وجل انه من شرك بالله فقد حرم عليه الجنة واواه النار وما للظالمين من انصار و قد اتى
 من روح الله لان الله تعالى يقول انه لا يات من روح الله الا بقوله الكاذب ثم لا يات
 من مكره لان الله تعالى يقول لا يات من مكره الا بقوله الكاذب ومنه ضعف الرواية
 لان الله جعل العاقبة جارا مستقرا في قوله تعالى وبنا بنو النضير وجارا مستقرا وقيل
 النفس التي حرم الله الا بالحق لان الله عز وجل يقول ومن قتل مومنا مصرا فمعه جنة
 خالدات الى اخر الآية وقد ثبت المحصنات لان الله عز وجل يقول ان الذين يرمون
 العاقلات الترميات لعين في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم والكل مال الله تعالى لا يزول
 عز وجل ان الله الذين ياكلون اموال الديار فكل ما ياكلون في بطونهم نارا وستيلون
 والعذارى الوصف لان الله عز وجل يقول ومن يعمل ميسرة او امرا فاضارا فاضارا
 الى الله فقد باربعين مناه وعاواه جهنم وبئس المصير واكلوا لان الله عز وجل يقول الذين
 الوبا لا يقومون الا كما يعظم الذي يحيطه السخط من افس ذلك وقوله الله عز وجل يا ايها
 الذين امنوا اتقوا الله وقذروا ما بقى من الربا ان كنتم مومنين فان لم تغلوا فاذبحوا
 ورسوله والسحر لان الله عز وجل يقول ولقد علم من استراه ماله في الاخرة من حلال
 لان الله عز وجل يقول ومن فعل ذلك نلق انما يصيبه له اخطاب يوم القيمة وخلف فيه
 الامن تات الآية والمهين العني ان الله عز وجل يقول الذين يتركون ما لله واما انهم كانا
 قليلا اولئك لا خلاق لهم في الاخرة الآية والعلو قد اسع ومن غلبات باخر يوم
 ومنع الزكوة المروضة لان الله عز وجل يقول يوم نحبي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم
 وحبسهم هذا ما كنتم لا ينتم قد وقوا كنتم تكتفون وسميها الزور وكنتم لا تستبدون
 لان الله عز وجل يقول ومن كنتم فانه لم يكلبه وشرب الخمر لان الله عز وجل عدلها عباده
 وترك المصلح متعبا او سبأ مما فرض الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من ترك

جزء من العظم وغيره فان قلت عبد العظم تضمن اسوار عن معرفة الكبار من كتابه وهو المذكور
 على سبيل ما روي عن انه ذكر عليه السلام من الفروض ولم يذكر ان قوله رسول الله صلى الله عليه وآله
 اسوله قلت لا بعد ان يكون تركه من جهة الزود لعدم روايته في الغالب الا انه في رواية اخرى
 وقوله والذين لا يستدلون الزود وهكذا كونه لا بد من شيء وفيه نزاع تأمل الا انه في رواية اخرى
 من جهة الصلوة ويحتمل ان يكون في اراد قوله الرسول صلى الله عليه وآله بيان الاتحاد وان قوله
 صلى الله عليه وآله استدل عليا حسب فهم السائلين ان اسمهم للفروض قد سبق اليه عليه السلام في قوله
 حتم ان يراد بها ما يتبين القرآن ويحتمل ارادة الرجايات فلا يستدل من جهة الحديث على ان اراد
 كلها كما برئ من كل واحد من محلب يعقوب عن عده من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى بن عمار
 كتب في بعض اصحابنا الى ابا الحسن ع سألته عن الكبار في معنى فكبت الكبار من امت
 او عدم عليها النار كقوله سبحانه اذا كان موصيا واتوجيات قبل انفسهم ثم عرفت ان
 والكل الربا والتعريف بعد الحرم وقذف المحصنة والكل مال اليتيم والفرار بعد الزحف وما يقين
 هذا الخبر في القول بان الذنوب كلها كما يروى وقد قال الماوردي في اخباره الزيادة على هذا كما ان
 جمل وقوعه وتاويل هذا الخبر مما سبق مكن بان يقال ان المذكورات لا يجوز لصاحبها تركها
 الايمان كما يلوح من خبر الصدوق وان كان هذا زيادة ليست في ذلك ونقصه والله اعلم في
 هذا يقال ان معنى كونه الصغير بمعنى من احب الكبار هو قوله عن له امر من سبيل ما
 نفسه اليها فاستقر عن كونها فاعلا لا صغرها فانه يكفر عنه ما ارتكبه بما استحقه من
 فان قلت هذا الخبر في تفسير الآية على تقدير القول بان جميع كبار اما في اللفظ فلام لان
 ان من احب السبع كفر عنه سيئة ولا قال بهذا قلت بكن ان بوجه الخبر بالنسبة اليه
 على نحو غير لكن في الظن ان قوله عليه السلام والسبع الموحيات يحتمل ان يكون جميع كبار
 بوجه ارادة ما يرجع للخروج عن الايمان منها بغيره رواية الصدوق فان قلت في هذا
 رواية الصدوق في نصحها صلوات الله ان من احب الخروج عن الايمان كفر عنه سيئة وانكار
 ان السئات لا تكفر عن الايمان قلت لا بعد ان يراد التكفر مع التوبة والعائد من ان يخاف
 لو فعل السئات وتاب لا تكفر عنه بخلاف الموت ولا بعد في محض العلم ما روي على قوله
 وان استبعد امكن العمل بالظاهر لما رواه الكليني في الكافي من اخباره انه عليه السلام في كتاب
 البرقي في التمسك باب الشفاعة ولو لاحرف في ما نقلتها فان قلت قد روي الصدوق في
 كتاب التوحيد في باب القبر والمعنى عن احمد بن محمد بن زياد بن حمير الهذلي رضي الله عنه فلا حد لنا
 ابن ابراهيم ابن هاشم عن ابيه عن محمد بن ابي عمير قال سمعت موسى بن حمير يقول لا يخلد الله في النار

لذوق كبار الاله محالج الى الجمع بعبه وبين ما دل على الزيادة وروي الحكيم حريف
 من بيت بني عن وعن عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول كبر سبع قبل
 سعد وقد نفعه والقرارة الزحف والعرب بعد محقة وكلاما باسمه طاروا كبر
 بعد بعبه وكلاما اوجب الله عليه انار والكلم في هذا الخبر كالسابق ويؤيد ذلك ما روي
 كما في الخبر في السبعة والذي اظن ان ما قد ساه في الجمع وما لا يتطابق به ان
 كبار ما يتنوع عنه الاله مما قد تناه في الجواب وقد يظفر منه ان الاتفاق متفرق على
 معقوله من احب الكتاب والوجهة لكن المستدرك ما اوردته بعد من ان كبار
 الذوق كبار ان يخرج العدد بفعل الصغيم ولا فائدة يمكن جوابه بان كان
 من ان كان في الاكبر ولم يصبر على الصغر لا يخرج من العدة ثم يمكن ان يكون
 من الحبار الدالة على انه لا كثر مع الاستغفار ولا صغيم مع انصرار على كون
 كبار وحب ما تقدم وبالحيلة والقيام واسع الحب واليخص ما ذكرناه على انه
 من مضمون الاخبار على كافي والصدق يدل على ان الاله يمكن ان يرد بها احتساب
 كبار وروي
 ربه عليهم السلام اذا احسنت روي الغفران من الله عز وجل من الذوق وح لا يتم ذلك ما ذكرناه
 في الاله وقد صيغنا في الجواب على قولنا ان اصحاب ولا اعتبار في نفسنا بعد
 وتبين كبار السبع في زيادة الصدوق لا وجه له ولا نوع اختلاف في اسمه وفي
 ان هذا الوجه اوجب الى الاعتناء باخبار الدالة على السبعة والاحبار الدالة على الاربعة
 الجمع بينها وهذا وجه الجمع وفيه سطح ان كبار لا يحصر في السبعة وان الاله
 ذكرناه فليتامر هذا فاي لم ار ما حققه الموضع السبع والاربعة في
 العدة من انيات الزوه ونقلنا في الخ عدم ذكره لكنه في تهذيب لاصوله ذكره كذا وقد
 قد ما عدم وصنع على اعتبارها كما قد صيغنا في باب تنوعه جملة من معناها وفي كلامه بعض
 انرو هو الذي يصبر نفسه عن الاراس وما تسحبها عند ما من في الذوق
 منه والذي ساكدا سكره امثاله في زمانه ومكانه كالناس الفقهي لباس الجذب ويتبدد في
 وليس التاجر توب المجالبي في الاسواق والخامع مكسوف الناس والدين اذ لم يكن
 المجلس كذلك ومنه مذ الرجل في مجلس الناس والاكل في الاسواق الا ان يكون استحقاقا
 او فويا او يكون عادة تلك البلد ذلك ومنه بعد روجه او امته بناس وعكس ما جرى
 في الخلق او يكون للحكايات الصحيحة او يخرج من حسن العمل التي في فطرته وعادة في عمله واجتهاده
 وحره ومحا لطيفه ومعامليته كان مضاعفا في الطعام القليل وبالكرا وعدم نفس الصورة ويصغر

من يترجمها وقد بلغت الى بغداد باسعاد وماء وحفظ كل مصنف في الامور المستندة ومنه
 ياتر كل ما وادار والسمعة الى الباب ليخرج عن دفع الخرج لما لو كان كسرت نفسه فلا وقد ذكر حدى
 ويترى في الرواية انه لا يقدح فعل السنن وان استعملها العامة وهي ما الناس بالحكم والحق
 ومنه في قلوب المذاهب الحقة بغير انما مرجع الحق لا يخفى ان الرجاء السري في عدله ان علم
 ولا يمكن ان يعرف هذا فاحتم ان ادخلت في ايات الرواية او اخل بالعدالة اما يكون حرا ومنها
 مرجعها الى العلم. حد وقومها والاصرار عليها كما لا طر على الصغار فقصر كثير اهل العلم اقول
 مرجع من ذلك ظاهر من حيث العدالة ان كل الصغار وكونها كبر مع الاصرار على تأمل وقد ذكر
 بعض الاصحاب ان الاصرار على التصحيف اما بفعل او بالحكم فالاول كما هو اوضح على ارجح انواع العصبية
 والثاني كما نرى على فعلنا ثانيا. حد وقومها وان لم يفعل وادعى بعض هذا هو الظاهر من صحة
 ان لم يتركوا ما لا يمتنع والاحتمال في الاصرار غير سليمة فاعلم عدم الخلف في سبيل الخطر من
 مع حصول الاصرار ومنايات الرواية او بفعل الله هل يفي العدالة التي هي في الملكة على اقله او في
 ملكة من المانع حصل لها او بعض ما ذكر بعض زوالها والبعض مانع فانه رر كما كتبه ورسرر
 ومانع من ايات الرواية لم احدى كلام الاصحاب بصرحا باحلال غير الذي يمكن ان يقال ان الملكة قد ر
 حصل بها بعد زوالها وفعل الكثرة فاما ان يقال يحصل المانع مع تغير الملكة في الجملة ومانعها
 لا ينافي بالفسق ادلا واسطة هنا ونظر القائل لو حصلت التوبة بعد تغير الملكة لا سفا المانع او
 توقف على صحة ملكة بعد ذلك لم اختلف على ما تسمى توضيح التهام نعم في كلام بعض الاصحاب انه
 لا خلاف في زوالها باركا بكتاب الله وكذلك بالاطر على الصغر لا ينافي عدم والظاهر انها تقوى
 بالتوبة وتعمل الصالح مع احتمال الكساة بالنقبة وفي التداية والعزم على عدم الفعل كونه قبيحا
 ما حرمه جز الصدوق في كتاب التوحيد والموالد قدس سر في كلام في جواب المسائل المدنية يمكن
 ليخرج منه ما يصح في المقام وسند ذكره فيما ياتي ان شاء الله تعالى انفسه
 فيما يعرف به العدالة وفي جز الى عبد الله بن يعقوب ما يدل على معرفتها بنوع السماع حيث
 في عدم السلام منها فاذا سلم عند في قبلة ومحنة لا لو ما يقام منه الاخر وفي كلام بعض الاصحاب
 بنوعها بالاستفاحه بل قبل انه مستند فان كان الثقات في ذلك الخضر امكن توجيهه ونظر
 انما ذكر حدى قدس سر في دليل قبول الاستفاحه من ان الظن لها حصلها او في سقا
 في بعض ثقات اولي امكن المناسفة بان سقا هذه الساهدين عن معاملة بالنظر في خبر
 المقتول بعد او بعد هذا ان السقا هذا الواحد لو كان الظن لها حصله احدى من الساقين ثم
 انما كان به فلا يتغير به ذلك واحتمال احواله بالاجتماع له وجه الا ان مقامه يجب بغير الاحتمال

عن ان منضم المواقف فيه كلام نديم بانه ومن العجب ان ظاهر حديث مدرسه وجماعة بعض
 تاسيات وكان الدليل ما ذكره لما حصل الفرق بين وما عساه نق ان الاحضار بحران كون
 الاجماع على ما عداها على الجواب عنه بان التوليد معصوم موافقة لوجه ما كان في
 ما عدا المذكور التام بالاستفانته لما حصل في حكم المذكور لما بالاجماع على ان بيان
 اوتي وفيه ما قدم من الاسكال فاذا انتهى دليل المعصوم والاجماع على المذكور ان كان الاستدلال
 على قبول العدالة بالاستفانته غير مذكور في جملة ما ثبت بالاستفانته في احوال المعصوم
 اعتبار الاستفانته فخرج حديث مدرسه في الروضة ما بها استغفار في الغيبة والبراءة
 بلزومها هنا جني تحت الشهادة سبب الجز ان جدينا سامع انفسه انما بالانذار
 بحديث عدل ثم يعتبران بزيد عن عبد الله ليعمل الفرق بين جز العدل وبين السبب في التبريد
 ان الفرق حصل وان لم يولد لان اعتبار الشاهدين بعضي ثبوت حكم بهما من حيث كونهما
 من حيث كونهما استفاضة في اعتبار وصف العدالة في الشاهدين حكم ان يكون من جهة
 بها سبقت على الحاكم بخلاف الاستفانته فانها لا توقف على حكم الحاكم فاذا اجاز لنا
 فلها حجتان احدهما حجة الشهادة فلا يحكم بها من ان توقف الشهادة على تعلم ووعظها فالتام
 فتولد شهادة الشاهدين الاجماع وحقيقة في القول عند غير الحاكم محلنا ملو وموقوف في بعض
 عند غير بالدليل لا يقضي القول في عزها وما عساه نق ان اذا رانا في المسائل ما يثبت عند
 وفيها ما ثبت عند علمنا عدم توقف شهادة الشاهدين على الحكم على الإطلاق فيحتاج دعوى
 شهادة الشاهدين على الحاكم الا ما خرج بالدليل الى اثبات عكس الجواب عند ان المطلوب بغير
 الشاهدين عند غير الحاكم فما نحن فيه مع عدم ثبوت لايتم المطلوب كما لا يخفى على ثباته
 ذلك مدرسه في حجة الشهادة وان اقصى التخصيص كما به عليه بقوله هنا ان لا يسأل في
 نحن فيه بوجوب العدالة بالاستفانته توقف على الدليل وعلو حله دالة ما به الشهادة
 ابا يوتا بالشاهدين عند غير الحاكم فقد علمت ما فيه ثم يمكن ان يقال لم يتوقف اخبار مدرسه
 انه ان حاكم فاسق بناء فينبوا واسكاله انما بالدعوى من قد قضا القول فيه وما يثبت
 في الظاهر الباطنة فهو مذكور في كلام البعض الا ان ذكر الباطنة لا يخفى من حقا لاه الاطلاع على الموقف
 بعيد الحق الا ان يادبه جصول الضالعات والمعتبر بالباض لان ارادة بوجوه الاطلاع على
 لا يكون له نوع واحد لكن لا يحصى في هذا في جانب الارادة على الصغر ومما يثبت امور في غاية
 والالفات الى الملكة المذكورة بزيادة الاشكال ولو نظرنا الى ظاهر جزان بعض راسان الاكفاء بآراء
 امكلة فيه الذي ذكره والده مدرسه فما استرنا اليه وان المراد منه بالملكة الصفة المستفاد من ثباتها

الارض شرفه الزود وفي ما من ثانيا جزء النفس ومعها فعل كذا ورا على الصغار
 ومما ياتي في المرد وما كانت هذه الصفات مما لا تدرك بالحس ولما علم بالاثار الصارفة عنها
 بغير معرفتها حصول العشرة والملازمة التي يتكرر فيها صدور الاثار الشارفة عن تلك الاثار
 بحيث لم يلاحظ ان ممكن الا بصدور عن الملكة فاذن من واستيقار بعض الاصحاب ان كان يحصل
 من غير ان الارز المباشرة عليها الاله في غاية الصعوبة كما لا يمكن بالاثار المحسوسة على الموت
 بعد اجلي طموه والشرع في ان يحيا ان مالا فغا قرض هذا الاستيقار بعد العلم بعدة
 كتابا على من سأل عن وقوعه على التوعد عليه محض في الكتاب واليه فاما الى سعيه
 ارب منها الى سبعين وسبعه كارت في بعض الاحبار وقد دفعه صفت السام فان الراوي في الاخبار
 معتد بتخصيص كتابا وعدائه عليه في التاليفوا الكلي في الصحيح عن ان يحسب وذكره
 اساقفة الامة فارور في الخبر عن عبيد بن زيات وذكر الساقفة ايضا في هذا مع ان الملكة التي يحسب
 اعتبارها لم يقع منها الا ان يقع معها كنه وانما اعتبرنا فيها ان يكون من شأنها المنع بمعنى ان الملكة اذا
 حزن بالابلا خذت تلك الملكة بالمدافعة والارباب ان جعلت له هذه الحالة تكون طبعه مهتو
 كنه وعلى القول بعموم كتابا لو فند عليه الطبيعة في بعض الاحبار اما المنع عنه تصغيرها
 ملكة اولها القوي العصبية اذ في جملة كتابا بالمعنى العام ما هو فيه المثابة كعضد او عصب
 في تلك النفس حد فتسابقا لوطر حقه ان طاعة الملكة على هذا التقدير ما عدم صدور كبره اذ قلنا خدتها
 والبار على اربها بالتوبة لوقل بالعموم ولا شك في ذلك بالنظر الى المعنى العرفي للعشق فانه عرق على
 هذا المثابة ونذا ان قلنا بنبوت الخليفة السريعة وان المعنى العرفي له شرعي كما شهد به حيث ارب
 حقول الورد ففسر العدالة اشق كلامه قدس سره ولما يلان يقول ان العلم ان اراد به العلم الخبيث فهو
 من كمال الحالات العادية بالنسبة الى الاطلاع على البواطن ومزتم قال السيد الرئيس رضي الله عنه في نقل
 به في تمام رد ان سده ر على ارباع قوله مع وسع عز سبيل اموت ان لانه تملك على وخر
 اتباع من علم ايمانه ولما حقق في كنه في بعضهم وج فاستيقاد من ذكره مستحقه وان اراد قدس سره
 بالعلم انظر غالبا والاطلاع على الباطن به لا كما حققا سيما مع الاختلاف في كتابا والاصار
 على الصغار ومناجات المرق وان ارب بالباطن معني اضر وهو العبد عن مطلق النظر فان كلام
 لا يساعده عليه واما غايها فاذ من دلالة الاصدار على الشخص فيه ان عدم الالفاظ الى معانيها
 روجه له كما اوضحناه سابقا ومع المعارض المعوجب لزيادة الارتباب في كتابا وغيره كنه
 الطر الغالب بل مطلق النظر لعموم الملكة المانعة من احتساب الجميع واما ثانيا فبقوة الملكة
 لا ينبغي ان تقع في ان تدبر الوقوع اما ان يجب زوال الملكة او لا بل هو مانع من النبوة فان

يزول تحقق الفسوق لم يكف مجرد التوبة بل لا بد من رجوع الملكة وتراجع بان
 وان لم يجب الزول بان تكون ما فعل ما فعل من القول لزم حصوله بوسعه بن
 ومراة قوله به والوجه في ذلك ان من عدم القول انما هو حصول الفسوق او عدمه
 امانة وخلافة لم يقبل بالواسطة واذ لم يقبلها لزم حصول الفسوق وزول الفسوق لا يكون
 توبة بل يحصل الملكة ولو نظرنا الى عدم حصول استرد لزم ان واسطة وفي عدم القول لا يمكن
 لم يحصل المانع من بعض القول موقوف على العدالة وعدم القول اما للفسوق او لعدم مرة واحدة
 ولا قوله به ويمكن ان يقال انه كالمانع من الاتفاق بالفسوق على عدم العدالة اما عند ملكة
 ونقد شرطها او حصول المانع فيه وان اللزم من فقد حصوله أو استنه الا ان يقال ان بوسه
 منه بين العدالة والفسوق على الاطلاق وج مانع من كون الفسوق به معصية مستمرة
 ملكة وثابتها حصولها مع وجود المانع وهذا ما قوله كما ان الشخص اذا كان في الفسوق
 فله سائر من مميزات العدالة فانه يصيد عليه انه قاسر مع ان له بين عدله وتجاهل
 مع انه ليس بفاسق وقد فعل موجب الفسوق من خروج عن الطاعة وفيه ان الغرض حاصل بزمه
 فيه وبين من ذكر على عدم القول بذلك بلزم كثر اوسطة على ان الظاهر من احكام الكلام منه وشر
 مع ان صدق الفسوق على من قد سانه محل تأمل واما ما جاء ذكره من قوله معناه ما ذكره
 بقوله ان اريد بها في العقل على كبره اذا تاب عنها ونظم الا ان صدق الملكة متاح الى بيان ان
 بكم انما كان ما خاف لما لا رجعت والحالة خيل ان يكون شرط او جواز في حياح في حال
 ولما مع من تتم العقاب مع عدم الملكة كما في المثال السابق باستحضار حبي البلوغ واما احاسا
 فما ذكره في خزان ان تحقيق الاتح من احوال والذي يفهم من الخبر ان مانع من القول ظهوره عند ما ذكره
 في الرواية وج يحتمل اسفا المجموع او البعض وعلى التقديرين فالرواية تدل على خلاف ما اعتبر في حدة
 الاتكاف خبره في شي وهما الشئ في في التهذيب عن محمد بن عيسى عن علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في وقت خروج من سراسر وبعض خبر
 وكان بينهم رجل فلما قدموا الى الكوفة علموا انه يهودي قالوا لا يعيدون حديثه وفيه دلالة على حدة
 اعتبار العشرة بالبلوغ كما لا يخفى وما عساه لقان الجزع عن صحيح فكن في قوله عنه بان الصدوق
 رواه عن نوادر ابن ابي عمير والطريق الى ابن ابي عمير لا ريب فيه واصحابه اخصاصا من حديث الرواية
 من نوادر راجع وعلى كل حال مرتبها عن ضعفه فانه قلت نسب يروي الشيخ عن ابن ابي عمير
 بعض اصحابه والصدوق لم يذكر في الارسل بل قال في نوادر ابن ابي عمير ان الصادق عليه السلام قلت
 يحتمل ان يكون الصدوق ذكره في نوادر ابن ابي عمير غير ذكر الارسل وان كان في نوادر غير

المسرح للمسلم الذي ظهر ان اسم يهودي او نصراني وما عساه ان مع ظهور كونه يهوديا او نصرانيا نحو
الظاهر فيتم مطلوب السمع يمكن جواب عنه ظهور كونه يهوديا او نصرانيا باحصاء من حكم
مروى من شذاه الحاقه وما عساه وقد ذكر الصدوق بعد ما سقته هذه صورته وحديث الصدوق
في بيان محال لظاهر منه ان ما سجد من مساجده معصية والخروج من محله على عدم الحاجة في نسوة
جمعة ومنه في السماع من مساجده وان كان في الفقيه والفقهاء الحديث ان السماع في
السماع بطريق الرواية لا مانع منه او على ان قولهم لا بد له من مستند ان يرض وما عساه يقال ان السماع
لا يباح لاعتبار الجواز الاصحاح ويمكن الجواب عنه بخلافه بالا حقا وحكي عنه بن سجع
في خبر العجب عن ائمتنا ودينهم في المدارك انه قال عند قول المحقق اذ انك ان العلماء في
وكافوا على منطها لم يطل صلوة التعم ولم كان عالما اعاد اما انه يجب على المأموم الاعادة عما
في المدارك فيه لانه على صلوة صحتها فحاشا فاسدة واما انه لا يجب عليه الاعادة اذ اتي
ذلك بعد الصلوة فهو أسهل العقاب في المسئلة واطرها وقد قل عن المرجح رضي الله عنه رب
الحيداما اوجبا الاعادة وحكي ابن بابويه فيمن لا يحضر الفقيه عن جماعة من مساجده انه سمعهم
يقولون في السجدة والظاهر ما سجدت وحكي في الخ عن ابن بابويه في المصنف فيه لخرج قوم من خراسان
وهم اسباب وكان باسمهم سجد قبل ما روي الكوفة اخبر بانه يهودي فليس عليهم عادة في
في صلوات ائمتنا عليه وآله وعليةم اعادة السجود التي صلى ولم تجزى باعترافه وعجز عن
ان عذر خرج في ان ما قاله الصدوق بعد الرواية من تمها وقوله الحديث المصنف كونه يهوديا
لما قلناه وهذا مرجح لاحتمال استاين وقد وثقت على كلامه بعد ما كتبه فالحجب من التبع وفيه
ولما ناهي في هذا الكلام ويجب فائدة اخرى وهو الحكم من الصدوق بصحة ما نقله في موضع
اذا عرفت هذا ان العلامة احيى بالجز الاول واصفاه بالصحة على مطلوبه من عدم الاعادة بعد
بين الكفر والفسق بعد ان وثق عليها الاصلوة ما مر بها وذكر ايضا رواية جده في الحسن
عن بعض اصحابه وهذه قد منها عن قريب من السمع كما قلنا العلاقة وعن الصدوق من عذر
واغترض على نفسه ان عبد الله بن بكير في مورد الرواية غير محل النزاع ثم احباب باب ابن بكير
وان كان في زمانه الان لمشايع وثقوه وان الكشي قال في موضع انه من اصحاب العضا على عموم
ما يصح عنه ثم قال والعزق بين الحب والكافر ضعيف وانت جني بان ثبوت بكير لا يجب
سته الاجابة والامام على اني بكير وقد سقت حالة من الفقيه والفرق بين الحب والكافر
بعد فعل الصدوق ظاهر فالحجب منها ولا الفضلا كيف يغلوته عن هذه الامور والله اعلم

عن جابر عن محمد بن سعيد عن الفضل بن شاذان عن ابن بريك عن جابر بن محمد عن
 عبد الله عن رجل ياتي المسجد في الصلوة وقد سبقه الإمام بركعة ولكن الإمام
 فما خذ بيده فقدمه فقال لهم الصلوة بالقيام ثم جلس حتى إذا فرغ من الصلاة أو ما
 بين وبين الصلاة لم يكن الذي أو ما بينهم من التسليم وانقضاء صلواتهم ولم هو ما كان قد
 وانقضى عليه فاما ما رواه محمد بن أحمد بن عيسى عن عباس بن معروف عن الحجة بن زيد عن محمد بن
 علي بن زياد قال سألت عن رجل لم يقرأ وأصابه ركعة بعد ما على ركعة أو ركعتين فقدم
 من قد فانه ركعة أو ركعتان قال يتم بهم الصلوة ثم يقدم برحلا فيسلم ثم يقوم ثم يركع ركعة
 فأنوجه في هذا الخبران عمله على ضربين الاستصحاب وان كان الإمام كيفه حسب ما تضمنه
 الأول فاما ما رواه محمد بن أحمد بن عيسى عن محمد بن الحسن عن علي بن الحكم عن بن مسكين عن معوية
 بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام يقول إذا حدث الإمام وهو في الصلوة لا ينبغي أن يركع
 شتمه تمامه فالوجه في هذا الخبر من الاستصحاب ولا جمل ذلك قال لا ينبغي أن يركع
 وذلك من إماميه فاما ما رواه محمد بن سعيد عن صفوان عن عثمان بن مسلم عن
 قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يركع فيصلي ثم يركع فقدم ركعة قد سبق بركعة
 فأنقدم سبق بركعة ولكن يأخذ بيده عن مقدمه فهذا خبر وان كان ظاهره سفيها
 رواه على ضربين التكرار بدلالة ما تقدم من الأخبار في الأول قد تكرر قوله
في الثاني فلا ارتباب فيه على ما مضى انضواء الثاني فيه من سنانه والحجة بن زيد
 فيه على خبرين الإشارة من جهة خبر الأول وهو محمد بن أحمد بن محمد بن زيد عن طاعة بن
 وقد مضى القول فيه فضلا والخاصة به عن محمد بن زيد بن محمد بن علي وفيل بن
 فيه الحكم بن مسكين وهو محمول الحال لذلك في الرجال عباد بن زياد والأخبار وأما بن الحسن فهو ابن
 وهو فطحي عنه ومعوية بن شرح معنى فيه القول وهو محمول في جملته ان كان ابن مسير أو
 والرابع واضح الحال بعد ما قلناه في سنياء بن خالد والنضر بن سويد في الحديث
 في الأول واضح الدلالة على جواز إمامة المسير وفيه دلالة على جلوسه لا بر كذا
 من أن كان في التلاوته فلو شهد له شاهد الأول أن أدركه في ركعة أو ركعتين التامة
 فالجلوس يشهد المأمومين لكن ان كان في التلاوة بركعة أو ركعتين كان في التلاوة
 الإمام فلو كان بعد ما تمام تشهدهم وان كان في التلاوة أدركه الثانية أو ثالثة

[illegible]

في هذا في جواب ان قوله لا يلزم من عدم الاحتياط استدامة الاحتياط في كل وقت
 فخرج جواب انه ما يغني عن الاحتياط في كل وقت فخرج جواب انه لا يلزم من عدم الاحتياط استدامة الاحتياط في كل وقت
 عن مادته كما يعلم من مراجعة الكتاب ولحق ان يستدل بوجوب الاحتياط في كل وقت
 من وجه كلامه عزان لنا كلاما في هذا والحاصل ان الاحتياط في كل وقت هو الاحتياط في كل وقت
 من وجهه وبما هذا افضل لعدم حصة والعقل الاخر هو الاحتياط في كل وقت من وجهه
 من وجهه في الامر في الحس والعقل الاخر هو الاحتياط في كل وقت من وجهه في الامر في الحس
 من وجهه في جواب الثاني يرجع ان قوله كالا من حيث الحسن والعقل اذا لم يفتقد فاحت
 في الامام اما على حق المانع فيما اذا قصد ان الله في بيان سورة وجوب الصلوة جماعة
 كالحق في قوله واستحبنا على قول اخر فانه يقال ان الصلوة هذه مركبة من وجهه في جواب
 انه لا يلزم لزوم بطلان الصلوة لو قارب بعض الفصول ثم توفرت كما قصد الامام كونه
 للحاجة في الاما ولا قابل به نعم في الظن نوع احتمال لبعض الاحكام في صلوة الامام جماعة مع
 منبى نفسه ولا اعلم الا انه على وجه الحزم او مجرد الاحتمال كما سبق فقله احتمال وعلى كل حال فاد
 الامام احتيارا لا اعلم المصحح منه ولا الجواز ولا الجزم المصحح عنه محتمل لعله الجزم به فيكون
 يعني الامر وجوبا فيعيد لزوم الا تمام بانقوم الامع انصرف وبالجواب محتمل نحو وقد
 الفتى في ان لم افق ان على المصحح به عزان في الفتى ما هذه صورة فان هذه مسوقة
 بركعة فان عبد الله بن سنان روى عنه انه قال اذا قام صلوة بركعة في صلاة
 فليصبر فاما لكل صوما فانه من صلوة وهذه الرواية صحيحة وشمس في نسخة المصدر في علمه
 لتقدم ذكره وتبين فيها ذكر الجلوس فيها المجلد الامر بالجلوس في الخبر المصحح عنه من وجهه
 ويمكن ان يقال ان جزاين سنان محمل والخبر المصحح عنه معضل او يقال ان قوله اذا لم يفتقد
 فليصبر اليهم تيمنا وسما لا فليصبر فاما لكل صوما فانه من صلوة وهذه الرواية صحيحة وشمس
 في منه للمصنف عليه السلام لتقدم ذكره وليس فيها ذكر الجلوس فيها المجلد الامر بالجلوس في
 في الخبر المصحح عنه على الاحتياط ويمكن ان يقال ان جزاين سنان محمل والخبر المصحح عنه معضل
 او يقال ان قوله اذا لم يفتقد فليصبر فاما لكل صوما فانه من صلوة وهذه الرواية صحيحة وشمس
 لان الانصاف عقيب الايمان على سبق الشاهد والحال ان الانصاف بعد الايمان يكون
 حاصل او يمكن ان يقال ان الانصاف مراد به كما صلواتكم بالشاهد وفيه حد ولحق ان جزاين
 محمل للخبر المصحح عنه لما ذكرناه من تفاوت حاله المسبوق ثم ان الخبر المصحح عنه لما ذكرناه محمل
 من جهة الجلوس على بعد ارادة الزايد فان كان مراد به مجرد الجلوس من وجهه كما عطف

مع الذكوات على سبيلهم على مجموع منه ومنهم امكن نزع الذكوات او استحبابه واجب من عدم
 كونها بدنية بل هي في الاستدلال على حوازي استنابة المسبوق وكذلك بعض عتق
 المتخلفات رتبة له في مخرج الارشاد وربما استفاد من الخبر المخرج ان الامام يسلم على النبي وآله
 ان اربابا قاموا اليه فسلموا عليه وحيث ان يكون الايمان من الامام اسان الى ان يسلم
 على النبي وآله فيقصد تسليم ما في رتبة رتبة سلمه الامام فكلما الذي هو المخرج
 محتمل لان يراد ان الايمان به تسليم اي ايدان بالانضاف وحيث ان يراد ان لا يراد به تسليم
 معني ان الاشان بالبدل لا يوجب تسليم منهم وربما يوجب هذا قوله وانقضاء صلواتهم الا ان يقال
 ان الايمان به تسليم بمعنى صلواتهم به وحيث يدل على عدم وجوب التسليم كما ذكره بعض مع المتأخرين
 رحمه الله وفيه ان احتمال خبر ما ذكرناه موحدا ما يقتضيه قوله او يوجب عليه ترويض الرواية
 اي المتطير وقع من الامام هذا واما الثاني فذلك لانه على اللام لاح من احوال ان التسليم بهم
 اما ان يراد به مع جلوسه المستفاد من الاول او مع عدمه بان يتم من غير جلوس ويسير الى غير
 معهم بان يسلموا وقول الشيخ انه محمول على الاحتجاب كالمخرج في الاحتمال المذكور واحتمال الفرق
 بين الدعاء وغيره بدفعه ان الاول منه العلة وهي اعم من الدعاء الا ان يقال بانظر في العلة في
 المرض كاي شيء من المعنى والثالث ما قاله الشيخ متوجه فيه الا ان لفظ لا ينبغي يستعمل في الركعة
 الا بما رواه جماعة محل كلامهم الظاهر في ما يدعي والذائع محل الكرامة فيه واضح المقصود
 قال في القاموس السادة اركب على جبل واعتدل واعلم الله فهو معتدل وعليل ولا تل معلو
 فوسد ما سجد من لم يمتدح في الركعة مع الحسب سعيد عن ابن ابي
 عمير عن محمد بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال في اركب في الركعة ان يركب الامام
 للركعة فلما دخل معهم في تلك الركعة عنه عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي حمزة
 عليه السلام قال لا يعتد بالركعة التي لم يستشهد بكبيرها مع الامام عنه عن النضر عن عاصم عن
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ادركت التكبير قبل ان تركع الامام فقد ادركت الركعة
 واما ما رواه الحسين بن سعيد عن هشام بن سلمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال في اركب اذا
 ادركت الامام وهو راكع فركب الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل ان يرفع الامام راسه فقد ادرك
 الركعة واما ما رواه محمد بن عيسى عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي
 عن ابيه عليه السلام قال اذا ادركت الامام وتذكرتك فركعت قبل ان يرفع راسه فقد ادركت
 الركعة فان رفع الامام راسه قبل ان يركع فقد فاسد فالوجه في هذا ان يكون في الركعة ان يركع

هـ ذكرت الامام وهو ركع وفي الخبر قد ركع على الخرق به في الصف الذي لا يسمي بالاصغر مع
 ايمانه وان كان قد ادرك تكبيرة الركوع قبل ذلك المكان لان من سمع الامام تكبيرة الركوع وجب
 وبينه مسافة ولو لم يكن في ركوع حيث انتهى به المكان ثم يسئله ان شاء حتى يجيبه او
 يسجد في مكانه فاذا فرغ من سجدة عوبه ان ذلك شأنا فورا ومن ثلثا عشرين الجزاء عند
 الوجه لم يتناقض الاخبار والذي يدل على حوازم ذكرناه ما رواه عيسى بن سعد بن ابي
 عيسى عن حماد بن عيسى عن مسلم بن عذرة عن ابي الازهر انه سئل عن رجل دخل المسجد فحيا
 بقنوته الركعة فزار ركع قبل ان يبلغ القيام وتبني وركع حتى يبلغهم ثم سجد فحيا
 بغيره عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 اذا دخلت المسجد والامام ركع وضعت يديك ان سجدت اليه رفع راسه قبل ان يكمل ركعك وان
 قام فلعن الصف **السند في التلوة الاولى** واضح بما ذكرنا التلوة فيه وحمل هو ابن دراج
 بن اسفريج الثالث ابن حويد وعاصم فيه اشراذ وربما يظن انه ابن حميد بن عبد الله بن اسفريج
 كاريين وهشام بن ابي سالم في التهذيب والخامس حسن واسار بن صحيح بن علي بن ابي بصير
 ثمة عبد الله بن محمد وحاله في الرجل لا يزد عن الاحبار وابان في انشأ انه ابن عثمان بن كرز
 عن عبد الله بن حسن في الكافي في هذه الابواب ورفعت معشر ابي عثمان في غير هذا الخبر وفي الحديث
 موديا بمجا **في الاول طاف في البقيع من الدخول في الركعة** اذا لم يركب التكبير والتكبير
 فامر في عدم الاعتماد بالركعة وربما استفاد منه عدم الدخول وحمل الدخول في عدم الاستعداد
 الا ان احتال يمكن فضله من الاول او ثانيا ان حواري الدخول من دون الاعتماد موقوف على
 الدليل والاخبار من حيث الاحمال لا يصلح الاستدلال بهذا على بعد العمل بظاهره
 لكن يستمع القول بعد المعارض والثالث يدل منطوقه على ان ادرك التكبير بقصو ادرك
 الصلوة وبمعنوه عدم الادراك الا ان الاستدلال من السار من لا يجوز امامتقا وفي
 لمجلة واحدا ان يرد بالتكبير تكبيرة الاحرام من المأموم عن ابي عبد الله في الامام قبل
 ركوعه لم تدرك الصلوة خلاف الظاهر من اللفظ وتقدمه فالاولان ضامن في ادراك
 الركوع فلو حمل هذا على ما ذكرنا ان لم تدرك تكبيرة الركوع لكن تكبيرة الاحرام قبل ان
 احذوا ما في الاوليت الا ان يقال ان هذا على تقدير القول بالمنع مسلم اما على القول بالكرهية
 فلا وفيه ما فيه والابع كما ترى ظاهرة في ادراك الركعة حال الانتصاب والركوع قبل رجوع الام
 راسه والمفهوم منه انه لو احتل احد المذكورات لا تدرك الصلوة لكن التكبير يحول ان يرد
 به تكبيرة الاحرام وحمل تكبيرة الركوع وربما يورد الثاني ظاهر قوله ثم ركع اما امامة انتصاب

بلا شك وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين
 جماعة باذكريات من المبكر سحابة العلم القار يترك وأما على القول بالوجوب فلا شك في توقف
 العقل فيه على علم من القابل بالوجوب وأما إقامة الصلوات فاستأنى امكن انقضاءها كالسنة وفي
 القرب مثله وسبق في باب الخامس من هذا الموضع على أن الرفع معه موجب في السبق فنقد
 الأول وإن كان فيه إطلاقاً في جهة عدم ذكر النكس والآيات ونقطة الأول من جهة أن
 في بعض الأمور سهل ثم إن الرفع في الأمان كان للمادة الأخذ في الرفع على ما عرفت لكن
 في بعض الأمور لا يرد عنه والأمر واضح ما لوراد في الاحتفاظ طلباً لنوع من
 الإيمان من جهة بعض الأحكام استمر اعتقاد الارتقاء أو لم يرفع عن حد الركوع نظراً لتحقيق
 الركوع معه وبغيره من نظري إطلاق السبق والاحتياط مطلوب أماناً ولا يلزم إذا تشارك
 في الذكر وعدم المشاركة أصلاً في الواجب وظاهر من الإطلاق وقد ذكر حجب قدس سره أنه يشك
 في الإمكان لم يعتد بالركعة وقد يقال إن الخط في الجرح لا يلزم ذلك أيضاً بالمعنى عدم
 الإمكان فالترجيح يحتاج إلى مدح فان قلت المرح هو مقتضى الرواية صريحة في الأدلة المعتبرة
 أنه الشرط فلا يلزم انعدم مع عدم العلم لا يحصل الشرط وعدمه بل لا ولن يترتب عدم الإمكان
 في عدم العلم والعرق واضح قلت ما ذكرت وجه إلا أن العلم غير ماضٍ في المقصد وقد كان اعتبار
 من خارج وحق التكليف في الجواب أما ما عساه يقال أن القائل مستغنى عنه الأمرين إذا تبادر
 بالسنة إلى شرطين متساويين في التكليف بالعبادة من جهة ما في ما يزيله ويمكن أن يقال
 بأن السفي عن انطال العمل موجود الآية يمكن أن يقال إن العمل غير متحقق لم يدخل في السفي وفيه
 انجازه في السلف متحقق غاية الأمر أن الإتمام وعدمه موقوفان على الشروط إلا أن يقال إن الجماعة
 لا تحقق الدعوى فيها لا تحقق الشرط وسواء كان الإتمام مع عدم العلم لا يتحقق الجماعة فيحصل
 وهذه ليست قسم السفي عنه أو لا الإطلاق بل هي في نفسها باطلة على أن في آية السفي عن انطال عمل
 كلاماً من حيث أن ظاهرها أن جميع الأعمال وهذا لا يتحقق إلا بالقدرة بعد ما منه وجب يرجع إلى
 السفي عنه هكذا مثل وقد علم في الآية منا كلاماً غير بعيد إذا عرفت هذا فاعلم أن الظاهر في
 المح نقل عن الشيخ في النسخة أنه قال من حق تكبير الركوع فقد أدرك تلك الركعة فإن لم يلحقها فقد
 فاسدة وإن كان البرج وقال السيد المرتضى لو أدرك رابعاً فقد أدرك تلك الركعة وإن كان
 أدرك وإن لم يدرك تكبير الركوع وبه قال ابن الجبيل وهو لا يرقم استدلالاً بأن تكبير
 الركوع مستغنى فلا يكون للأدراك وبرواية سليمان بن خالد وأما ما في الباب من هو يعني بغيره

وانه تاورد الجزية الدالين على الادراك حتى ما ذكره الشيخ وما مع تأييده بحديثه ورواه
وراد على ذلك اني استيع انه بقوات اول الركوع يكون قد فاته وجبة كبر وادركه بعد
لما جازى حاله النذب فيكون كادراكه بعد الانقصاب واحاب العلامة بان يكون
تكميل الركوع ادراك الركوع لانه الظاهر ويمنع فوت الركوع بقوات اوله انتهى لمحضه وبقاؤه
ان ظاهر الاخبار خلاف ما قاله والاولى للجل على كراهة الدخول اذ لم يدرك التكبير حتى ان يقال
ان هذا في الركعة الاخرى معارض الفزار من الكراهة وفوات الجماعة او حمل الاخبار على
مع ما اوله شيخنا قدس سره في قوانين الكتاب من ان الاجتزاء من النهي النوارح في جزمها من يعنى
على الكراهة محلا تاما على الإطلاق الا ان يقال ان كراهة الجماعة هو ادراكها الاقل بقاها فلا يكون
اولى الا اذا امكن العقل بدون الكراهة فاذا انتفى است الكراهة وفي الخبر كلام فان قلت
منه الثاني عدم الاعتداد بالركعة ولا يلزم منه علم الاعتداد بالصلوة فيحوز ان يتقوى
الاعتداد بالركعة كافي ادراك الامام بعد رفعه من السجدة او بعد رفعه من الركوع
قد مر عن العلامة شيخنا قدس سره التوقف في هذا الحكم اعني بدخوله بعد ارفع من الركوع
في الركعة الاولى من ان ايسر قال وهو في محله لا لما ذكر من انه في الركعة الاولى عن الدخول
شعور على الكراهة بل بعد ثبوت التعبد بذلك انتهى وانه يقال ان له عليه السلام في الركعة
لا يعتد بالركعة دون الصلوة لمجرد بان الدخول مستريح وكذلك في الركعة الثانية
عدم ادراك الركعة اذ لم يدرك التكبير وقد روي الشيخ في مسنده عن جابر عن عبد الله بن
عن عامر عن محمد بن مسلم قال قلت له متى يكون يدرك الصلوة مع الامام قال اذا ادرك الامام
في السجدة الاخرى من صلواته فهو يدرك افضل الصلوة مع الامام وهذه الرواية موصوفة بالاحتمال
من شيخنا قدس سره الا ان الطريق عامها ولا ينبغي كونه ان جديدها كانت دالة على ادراكه
بعد ارفع من الركوع فويل ما يستوعبه من السابق الا ان يقال ان ظاهر الرواية في السجدة الاخرى
وروي الشيخ في زيادات الصلوة من غير احمد بن الحسن بن علي بن عمر بن سعيد عن مصدق بن
عن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ادرك الامام وهو جالس بعد الركعتين قال بقيت
الصلوة ولا يعقد الامام حتى يقوم وفيه دلالة على خفيه واهل منصفه نسب عليه السلام
احمد لا يضر في اثبات السنة وان كان في الخبر كلام روي الصدوق في غفقه عن عبد بن
الغفران في مصنفه حازم يقول اذا ثبت الامام وهو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم
وهذا الحديث من المؤيدات الا ان في الظاهر منه انه ليس عن الامام عليه السلام وانما عن غيره

وقد ذكره في شرحه من حربه رحمه الله ان في الخبر الاول دلالة على وجوب السورة من عباد احدنا من قوله
 وتأييدها من قوله ان نضلوها انما نقولها في حقها ونألفها من قوله في اجزائها فانه لا يقر
 ولا ينفك عنه بوجه عليه ما ذكره من استحسان ان المعنى للزادة فانه يقتضي عدم تمامية الاستدلال
 فيكون مقتضى عدم التوفيق بان غير من المعنى المحرم لان الامر لا يستحق الاحتياط في
 الزيادة لا يقتضي احتياطها على الاحتياط في نفيها وتتم المطلوب قلت بل الامر فيها كذلك
 فانه لا الامر بزيادة خلف الامام في نفسه في الخبرية او من جملة ما ذكره من وجوب تفرقة
 الامام على الاطلاق من معلوم يقابل ويستدل بما ذكره من وجوبه والاحتياطية امرها نص في شرح
 من باب التحريم لا في بيان من حلف الحلة وسفقت في التمسك لا يقول استدلال بوجهه لا
 نص في رواية اخرى ان السورة وقراءتها في الغارة مقترنة ايضا ولا ريب في
 وجوبها على الجواب عنه ما خرج بالاجماع لا يضرب الخال والحاصل على ان الاحتياط على ما مر
 بعد ما سمعنا في قوله عليه السلام اجروا ما كتب في حق دلاله على وجوب السورة فلو ذكر الاستدلال
 كان ريبا ويمكن الجواب بان سماع الاجزاء في ترك الاكمل من حرج تكفي فان قلت ظاهر قوله عليه
 السلام الاجزاء لا يقرأ فيها بعد قوله انما يقرأ في الاولين اجماعا على ان المعنى قراءة الحمد وسورة وهذا ينافي
 في قوله وحدها في الاجزئين فلا بد من الجزئية في قراءة الفزادة في الاجزئين قلت وجه الدلالة من حيث قوله
 ما هو يتبع له في غير ما يقال ان قوله سبحانه قدس من بدلالة المعنى على الكرامة بشكل باجتماع المعنى في قراءة
 السورة ويكون المحرم والمعصية في الاستدلال بما ذكره لبيان اختصاص الاجزئين بالاجزئين بما ذكره
 في الحديث من قوله في باب الاستدلال وقوله عليه السلام ليس فيها قراءة فمحملة فانه محتمل في قراءة
 وعلى هذا فلا دلالة في المعنى على الكراهة لمساعد على عدم التوفيق في الاستدلال بالاجزاء احتياطيا فقال
 به وهذه خبرها بدقائه من جهة وجوب السورة لان مناط توجيهها من جهة الامريند الحاصل من جهة خبرها
 وقد يقال في توجيه المعنى بوجوب ارادة الكراهة ان توجيهها خلاف الظاهر فان قلت يحتمل حمل
 المعنى بوجوب ارادة عدم القراءة على وجه المعنى وذكر الاستدلال لبيان انه ينبغي كونه ملحوظا على
 احد الطرفين بل وجوب وجوب لا يتم القول بان المعنى للكراهة قلت ولما ذكرت وجه ايضا الا في خلاف
 لما مر هذا ولا يخفى من جهة اخرى في صفة الدعاء الى الاستدلال فيتمتع به على عدم شروعيته بل استخاره
 وجوبه على تقدير التمسك له وجه وتقدم معنى القول في ذلك اذا عرفت هذا فاسم الله الذي هو في الحقيقة
 دواعي الدواعي الاولى فيناها ان العمل بها فاما بقوله العلامة اعلم مراده الصدوق وحمل الاستدلال على
 العلامة على قوله الشيخ في الاستدلال ان ما تضمنه الخبران في الاستدلال لا ينافي ما ذكره في الاستدلال

قوع قال سالت ابا الحسن عن الرجل يركع مع امام وسقطت يده فرفع يده
 بركعة عنه عنه عن البرقي عن ابن فضال قال سبقت او يلحقه او يلاقيه او يركع
 مع امامه بركعة تزدان بركع الامام وهو يركع في الامام فذكر كذا فذكر كذا فذكر كذا فذكر كذا
 مع الامام البعيد ذلك عليه صلوة ام يحزن ذلك الركعة فقلت ثم صلوة ولا عند ما يصح صلوة وعند
 البرونة رواها الشيخ مع الاولي في زيادة الصلوة وهي جزاء ما في السجدة عندهما وغير الزيادة
 لكن من غير حفظ ابيه بعد احمد بن محمد بن عيسى وروي ايضا عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى
 بن شهاب وخلف بن حماد عن رعي بن عبد الله عن ابن ابي عمير الجارود والفضل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سالتاه عن رجل صلى مع امام بركعة فرفع راسه من السجدة قبل ان يركع الامام راسه من السجدة
 فان تلبسجد راسه كان في نسخة التي وقعت عليها وهي معتبره وغيره ان السجدة بن ابي
 راسه من السجدة ويحفظ ابي سهل كما يروي من الرجال ثم ان الحديث يروى في نسخة لا احتمال في نسخة
 حمار عن حمار بن عثمان فيكون في السند محمد بن سنان وحاله تكرر القول فيها في سائر النسخ
 على محمد بن سنان من قول علي بن ابي حمزة ولا اعلم لان في الرجال يروي عن خلف بن ابي ابي
 واحمد بن ابي عبد الله عن محمد بن خالد البرقي عنه وهذا كما يروي عن ان يكون الراوي عن خلف
 بن محمد بن عيسى واحمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه ويحتمل اشتراكه في الحديث وهو يروي
 في ابيه لكن القابض منه مع عدم لزوم برواية احمد بن محمد بن عيسى عن خلف بن ابي ابي
 ما احتملناه لا مانع من رواية احمد بن محمد بن عيسى عن خلف بن ابي ابي
 قدس من رواية بالصححة في الدار لا اعلم وجهه بما سنده وقد رواه الصدوق في الفقيه عن
 الفضل بن يسار وفي الطريق كلام الا ان مزينة الرواية ح طاهم ولو لا ان سنانا قدس من قمار
 صحيحه ربي والفضل لا يمكن ان يكونا كل واحد على طريق الصدوق وحكي عن حقيقه انهما
 رجا عنه في شرح الارستاد ان العلامة في التمهيد والاماراة محمد بن سنان واعني روي عن
 تكون الرواية صحيحة الا ان احتمال ظن العلامة ان الفضل معطوف على محمد بن سنان ممكن ومن
 خفي عدم تمامته لان محمد بن سنان روي عن حماد بن عثمان كما في سنان سنان ما رواه حماد بن
 والفضل لا محمد بن سنان والفضل ولو كان يأخذ العلامة عن السقيب امكن توحيد صحته عند
 وبالحمله فلا استتبابه حاصل وربما يظن قرب عطوف خلف عن محمد وقد روي الشيخ في الزيارات
 عن سعد بن ابراهيم عن الحسن بن علي بن فضال قال سبقت لارضاء عليه السلام وذكر ان السنان
 عنه وهذا السند ربما كان اسلم من ذكر بسبب البرقي وان استلزامه في نسخة علي بن فضال
 وروي ايضا في الزيارات بسند عن يسلم يتضمن اعادة السجدة هذا واما الاثر في نسخة

ممكننا ترجحه الاحتمال ولا اعلم القابل بهذا ومن يفتحه ان تقاربا بطلان لهذا النوع من
 من الاسحاب اما ما تحمله بعض الافاضل رحمه الله من ان المعارفة في الاشياء اذا كانت على نوع واحد
 من بعض ادلتها في هذا الكتاب عن سبب فلا وجه للائتم مع العمد اذا رفع قبل الامام فمفهومه ان
 العقم في الائم مع بقا القدوة فصدا وهذا قاله المعبر بجماعة من اهل العلم في افعالهم
 اتفاق العلم مع انه هو وعنه نقل حواشي الافراد ونقل عن العلامة في السهولة ووجهه في الجملة
 الامر يمكن ان يقال على القوة لعدم وجوب استمرار الجماعة ولو بعد الانسحاب المفارقة لا الافراد
 قصد الجماعة لا وجه للائتم وقد ادعى الجمع على الائم وقد حصل فيه انقاييل بحول الافراد وقد
 يجاب بان العبادة كغيره متعلقة من الشارع فاذا تعلقت بالاشياء على غير وجهه مع قصد كونه
 من الشارع اتم وان كانت مستحبة كما في كثير من الظواهر وفي النظر القاصر ان هذا ربما استدرك
 المنع عن نفس الفعل كما لو فرض ان الانسان صلى النافلة بعزوصف مع اعتقاد المستروية فان
 انتهى بتوجهه الى الصلوة ومثل هذا يرتفع قبل الامام بقصد الجماعة التي جزءها اتمامه و
 جزءا عدم الافراد فان الرفع مثلا من الركوع كغيره متعلق بالاشياء اما بان يرتفع بها بقصد
 الجماعة متابعاً بقصد الافراد فاذا انما يتابع بقصد الجماعة من دون امتناعه كما في محضره
 وحيث لم يكن الفعل متعلقاً بالاشياء متعلقاً بالاشياء الى هذا لا ينعى مع الجماعة منه
 الاشتغال عليه في البحث المذكور ومنه يعلم ما في كلام حبيب قدس سره في الروضة من قوله ان
 خارجة عن الصلوة وهذا غير ما ذكرناه سابقاً وربما يرجع بنوع من الاعتبار الى عبثه وما
 عماله فانه ان فعله غير المشروع اى معنى ووجه بل غاية الامر ان الفعل باطل لعدم موافقته
 الامر والائم انما هو على اعتقاده مشروع ما ليس مشروع على ان الائم على اعتقاده يحتاج
 دليل يمكن الجواب عنه بان الظاهر عدم الخلاف في صحة النفي وعدم الائم على الاعتقاد
 اذ لم يفعل الشيء المعقود وتيسر بان ما دل على عدم الواجب على الاستقرار بتناوبه وما يدر
 عليه بعض الابات من الواجب محض بل الايمان ومنه ان العزم من حيث هو على الدليل وقد
 وجدت في الكافي حديثاً بطريق حسن عن بكيران بن محمد انه لم يكتب عليه فان عليها كتبت عليه
 منه وهذا يدل على ان العقوبة على العقل دون العزم فاما ان قلت ما وجه ما ذكره
 مرتكز او جزها عدم الافراد قلت لا جل دخول الحالة التي لم يفعل فيها المتابعة ولم يمتد
 مع صحة الجماعة عند العزم فذكر وما عمله فقال ان العلم لا يكون جزءاً يمكن من عبثه بان
 في الاحكام الشرعية قد يذكر ويراد به ما يرجع الى الوجه وهذا لا يعبر عن العلم بالجماعة التي
 بقصد الجماعة الافراد ولهذا في الفقه نظر برطويلا بذكره لسان المقال فنسب التامل الائم في ما ذكر

مع سبب مقتضى هذا فاعلم انه يمكن لو بدى جز عبات بالاصل لان الاصل الصفة بعد
 وقتها قبل ما يغري ما دل من الاخبار العتيم كصحيح على بن يقطين المنقول في باب ربه كما
 لا بد من حيث عتيمها بل على صواب الرجوع على السامع فيجتاح الى تصحيح عتيمها ذكرناه من قبل فان قلت
 لا بد من رتبة لان العبادة سرافه في الشاي والوقوف في الجماعة المتابعة فادل صحة
 الصلوة جماعة موقوفه على متابعه فاذا زالت زال الاصل قلت المتابعة المعروفة من الشارح
 والله من جعله في الاجتماع المندرج في الحقوق فيعتبر على ما نقل عنه عن رواية رواها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام اماما ليتم به فادركه فادركه فادركه فادركه فادركه فادركه
 الاجتماع في قوله تعالى في وجه الشريعة في الصلوة عن علم كعب وقد حرم الاستمرار في الصلاة
 وصحة الصلوة جماعة وغير المروي لا بد على ما نحن فيه بل انما دل على المتابعة اذا استمر واذا سجد الا سجد
 اباية في ان حار فترجع في الاجتماع وقد سمعت الشرح فيه وسبب التمسك على ما يصح في الجملة لا بد من
 وجوب المتابعة وكما ساهنا على ما ذكره القوم فان قلت الاجتماع ايضا وقع على اتم من رفع عملا والزم
 منه استلزامه في اجتماع اصل الصلوة قلت لزوم المطلب اول المدي كيف وقد قال بانصحه من قال بالام
 فان قلت انما لا بانصحه ولا ثم جعل معلق الاتم خارجا عن العبادة وهو المتابعة قلت قد تقدم
 ما انزل هذا القابل بان المتابعة جزء الصلوة جماعة فلا بد من التعلق في الجمع بخبر هذا الوجه
 ولزوم اجتماع صحة الجماعة والام لا مفترقه بحد وانما حار ارادة الشارع وعدم الارادة وقع
 في عدم العلم بالارادة ونفاذ الجماعة امكن بعد بطلان الجماعة مختلفة الاسماء فلهذا تقدم
 المتابعة في جميع الامور هي جماعة وعلى تقدير الرفع مثل الامام سطر الجماعة السابقة على الرفع
 لقطع المتابعة وصحة الصلوة جماعة بعد هذا الاشياء المتابعة للاحقه حيث ان قصد الجماعة
 موجود مع الرفع فكان الرفع مستانف للجماعة بعد قطعها فان لم يكن قصد في الاستبنا من
 وبهذا من التوجيه قد يقع في الالهي ابدانها الجزو مرتفع الاعمال في الاصل ويرجع الى الشاي
 المستمر كمن لا بد من ملاحظة التوجيه للحكم لصحة الصلوة جماعة مع الالهي وبقية الكلام في التمسك
 بغير انما لا يخفى من على السامع وترجيحه على ما ذكرناه منهم وجوب الاستمرار له وجوبه ان كلام
 الشيخ لا يخفى من غلبة فان الرفع ليس بركن وزيادة الركن وغيره مما يوجب البطلان فقولنا لا
 ان وجود الركن وانما يوجد السامع في الوجه ولو اراد ان السامع لم يرفع ثم عاد ساجدا فالجواب
 الاول منتفاه انه يكون بعد عمله كما هو واضح ولا يبعد ان يكون مراده ان تحقق زيادة الرفع لا
 يتم الا اذا تم عملا اما اذا رفع ساهبا وكان الوجه منه بحيث ان كان للامام يتم برفعه راسه
 مع ان الامام من فاذا بعد الرفع تحققت المتابعة وانما سبب عدمه في الرفع فلا يخفى انما

لا شيء يثبت كونه الظن انه وثيق بالبراءة والى قلت القابلة هذا وقد سمعت من
 بعض مشهور واستدل عليه بعض عليه المتأخرين بوجه غير قبيح في السابق وفي رواية
 الاولة من الحديث عنهما وجه الاستدلال ما قاله الشيخ في من لم يحد على الناسي توجه عن ظاهر
 حماد بن رواحة عن علي بن ابي طالب ما ذكره هنا كما ترى ذكر الناسي والغافل حاد والمارة في الاستدلال
 بان الروايات غير متجانسة ولا دلالة منها على الجمع ولا في غيرها ايضا ولا في غيره وما به التمسك
 لكن على تقدير انحصار العمل بالصحيح غير انه يقال ان خبر علي بن يقطين دار على يده الرواية
 وعدم استبعاد انه يعيد عنهم الخواب فاذا خرج العابد بالاجماع ان لم يبق ما بعده على حكم
 الرجوع وفي الظن في خبر علي بن يقطين دلالة على وجوب استجابة في الجملة وكان ذلك في الاستدلال
 اولى به عدم ذلك اذ ما دل على الرجوع من السجود وهو خبر الفضيل وقد مر في كتابه ورواه
 عدم الرجوع مع العمد الرجوع مع السنان فيه وجه اذ المعارض وهو رواية عن علي بن ابي طالب
 نذكر في الاستدلال للناسي مع خبر علي بن يقطين وخبر سهل الاولة ثم ذكر حماد بن ابي حنيفة
 حماد بن رواحة عن علي بن ابي طالب لا اعرف له وجهه وقد نقل شيخنا ولعمري ما ذكرناه عن علي بن ابي طالب
 عنه ونحو ما سمعنا وعلى تقدير عدم اللفظ في الرواية عن علي بن ابي طالب لا حصصا سيما ما يرويه خبر الفضيل
 عبد العزيز بن الساجدة والركيع ومع الفرق خبر عدم حمله البقاء في سجدة الاستدلال بوجه
 برواية السدوق والسهم اما الرواية التي نقلنا عن الهذيل برواية علي بن فضال فقد استدل
 بها شيخنا على رجوع من سجد الى الركوع قبل الامام قال لا انفعال في خبر عن الصحيح
 وفيه كلام ذكرته مفصلا في حاشي الرقعة وللحاصل ان غاية ما تدل عليه حكم من ان لا يركع
 بركع وهذا خبر الناسي ويتقدم ما تقدمه من خبره عن الشخص ان لو كان ثانيا من غير سجد عن
 الحكم وعلم به فهو من قبل الحاصل الرجوع وان الكالة في الجزع وجوب رجوع الناسي بل وجوب
 فلنبدأ بـ **باب في بيان خلاف من يفتك به** **باب في بيان خلاف من يفتك به** **باب في بيان خلاف من يفتك به**
باب في بيان خلاف من يفتك به **باب في بيان خلاف من يفتك به** **باب في بيان خلاف من يفتك به**
 ما دون نعم وامامهم فيكون في طاعت مكة وعز ذلك مضى بهم العزم ونسبها من جمل ان جعل
 والنبي لا يعرف في انما آله في فخر به العصر ولا فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد
 ابن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن رجل يوم يقوم فيصلي العصر وحدهم الظهر ثم اجزى
 عنه واجبات عنهم فلا ينافي في الخبر الاولة لان الوجه فيه ان تجزى على من لا يفتك به لعل الامام
 ويؤيد لغيره الطريقان فلو كان الامام العصر ولم يفتك به صلى الله عليه وسلم
 الطريق طلب صلوة العصر لا لم يصلي بعد الظهر ولا يصح صلوة العصر لمن لم يصلي الظهر

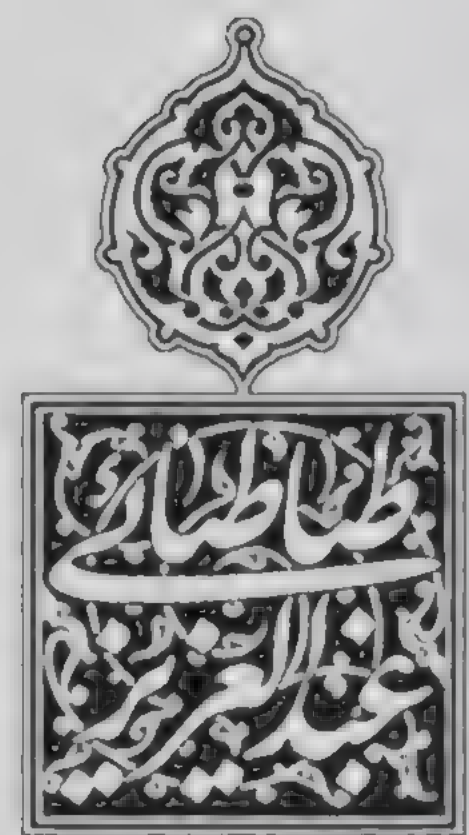
بطلت صلوة العصر لانهم يصلون بعد انقضاء يومهم مع صلوة العصر لم يزل الطير اذالم يستمر وقت
 في الاول معنى القول في حاله لا يسلط الفرا وهو في الجاني وقت الاح
 عن ما بيناه
 يسلط يوم السبت والباقي للامام والثاني واضح بعد ما ذكر القول في حاله الطير في الاول
 فانه ان اسواله ان علي مع من يصل العصر ثانيا انما الطير وقوله او حربه انما العصر ما كان
 كما ان انما الزاد لحربه مع كونها العذر والمباح مضمون عدم الاجزاء طرفة انه السوف فيكون البطلان
 بسبب ما صلح الرجل فيكون ان كره الطير او العصر والعنوان للباب كما ترى لصلوة العصر قبل
 ان يسلط الطير وهو شامل لمن صلى طائفا انما الطير ولكن علم اوطن انما العصر فالثاني مضمون ان
 العصر يختلف من يعلو الطير بحري فلا خلافه للجزء الاول لعدم حصول الطير السابق ولو حمل الجزاء
 على ان الزاد حربه صلوة على ان تكون الصلوة يكون المطلق من حقه عدم فعله قبل العصر
 اقول العنوان لانه مضمون لصلوة العصر قبل الطير الا ان الرجل المصلح لم يعلم كونه يصلح فيغير
 او العصر ان يدعي ان قوله انما الاول اسبقه صلى الاولى روح يجوز ان يكون السرا عن اجزاء
 صلوة. سبب ان صلح الامام عصرا وان لم يكن صلى الطير نظر الى ان صلوة الامام العصر والحب
 عدم الاجزاء وحمل ان السلة فيه عدم تقدم الطير فمصر موافقا للعنوان الا ان فيه عدم اجبا
 المعنى فتاوى كذا ان راوي السوال ان اعتقاد الاولى مع كونها خلافة بقيد الصحة ام لا سواها
 صلوة الرجل طهرا او عصرا فتقول شيخنا قدس سره في فوائد الكتاب ان الروايتين ليس بينهما دلالة
 على ان الثاني يصلح العصر قبل الطير فعنوان الباب غير محتمل بل انما لم يرد ان الرواية الاولى
 غير صحيحة كان متوجها اما ما قاله قدس سره في اللزوم انما لا منافاة بين الحديثين ما ذكره في
 بل ان مقتضى الثاني حوار الاتمام في صلوة الطير لمن صلى العصر ومقتضى الاول ان من لم يزل
 الصلوة الاولى وهي الطير لمن صلى العصر لا يحربه على انما العصر والامر كذا فانها اما حربه عن
 الاولى التي تنزهها كما تصحب الرواية الاخرى فبقية تأويل ايضا لان عدم الاجزاء في الرواية سناول
 عدم الاجزاء من الاول لمن صلى الاولى لان قوله لحربه انما محتمل لاراده للحربه مع كونها العمود
 انما الطير فاذا وقع الحجاب بعدم الاجزاء احتمل عدم الاجزاء الاولى الا ان تقار ان الظاهر لا يحربه
 على انما العصر وفيه ان هذا لو لم يدل على العتق وهو صلوة العصر قبل الطير واجزاها عن الاول
 لان الثاني عدم اجزاها عن العصر لعدم فعل الطير فان قلت فاذا انوي وفعل الطير حلف امام
 يصلح العصر ثانيا انما الطير فقد يفاد من قصد الصلوة حلف الامام صلوة مطلقة وعلى
 مقتضى اعتقاده بانما الطير فلم لا يربح جانب المطلق لان الصلوة المعينة باعتقاده
 في هذا فلا يربح الاجام واللازم منه بطلان السرا على هذا الاعتقاد من غير نظر في الرواية

لا فيها احتمالين قلت لما ذكرت وجه الانطباع "سلوة مثل هذا اعتقاد محل كلام اذا عرف هذا
 فاعلم ان ما روي الشيخ في الخبر الثاني من انه محمول على من لا حلف به يدعي ان من حلف به لا يصح ارجاعه
 الى طهر خلعه اذا كان على الصلوة وهذا غير معلوم القابل به بل في صلوة العصر حلف من قبله قوله لا يصدق
 منقوله وعلى تقدير عدم القابل فلو ترك السجعة فبقوله لا يصدق به كان اولى وقوله في الخبر الثاني ان يدعي
 له يدعي ما وجهها به كلامه ثم فيه ما سبق من عدم التقيد به
 من مكانه ثم من جهة اخرى اعلم محمد بن علي بن حكيم عن محمد بن
 بن عبد الخالق قال سمعته يقول لا ينبغي للامام ان يقوم اذا صلى حتى يقضي كل من صلى خلفه ما قاله الشيخ
 فاصاروا سعد بن عدي عن ابي الحسن عن عمر بن سعد عن مصدق بن صبيح عن عمار بن
 ان عبد الله بن عمار قال سمعته عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يصح بالصلوة ولم يقل سجدوا ولم يكبر
 ولم تسبح ولم يسجد حتى يسلم فقال جازت صلوة وليس عليه اذا سجد خلف امام سجدت معه
 لان الامام صامن لصلوة من خلفه والوجه في هذا الخبر اجدسين احدهما انه ضمن الصلاة لا غير
 يدعي ذلك ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زعدة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للامام صيا من المفردة وليس ضمن الامام صلوة من خلفه اما
 من المفردة والوجه الثاني ان يكون المراد في الصلوة ان لا يباين الحديث يدعي في الرواية
 فيكون له ذرية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى يقوم ركعتين ثم اجزاهم انهم لم يركعوا
 فقال لم يقوم صلواتهم فانه ليس على الامام ضمان في الاصلح على ما في الخبر الثاني
 موثق واحمد بن الحسن بن فضال عن عامر بن موسى السبائي والثالثون انه والحسن بن الحسين
 والابع من ان الطريق الى جليل عن مذکور وفي المسححة لكن الصدوق سياتي انه روى عن جليل
 فصح جميع الامور في الاول ظاهر في انه سفي للامام ان يرجع من مكانه حتى يقضي ما سجد
 ما فانه من الصلوة والظاهر من الصلوة الاتيان بالفعل على معنى فعل ما سبقه الامام به وتوريد
 به القضاء حقيقة لها بقا وكلها في الاخراج بالدليل كالقراءة والاذكار في التلويح والحق
 وحيد على قضاء السجدة وسما السجدة حتى الملوحة على النبي وآله عليهم السلام بقدر الوجه
 الا ان نادى ما ذكرناه بها يدعي على تقدير اعادة القضاء بوجه يسير الاول من قولهم من الخ
 يحتمل ان ينافس في دلالة على وجوب قضاء كل فات لان نفاذ الرواية استحياء عن عدم الاعتقاد
 من الامام حتى يقضي ما فانه لا يقوم اما لزوم فيه كما فانه فاما اخره على انما سجدوا او لم
 منهم او غيرها فتلازم لكن الخاص من السياق العموم وعلى تقدير ما قلناه من الدلالة على الاستحباب
 المذكور بتعيين فمما فامانته موافقا على الدليل وفي الظن ان عدم توفيق رايها كماله من الامتناع

بدستور على قضاة من الاجراء بالجزء المذكورناه واما الثاني فافان لا اول لعل الوجه
 عدم قضاء ما فانه خلف الامام بما ذكر واستفاد من السهو عن المأموم وان جبر بعد ما قلناه
 في جز اوله باسفال المناقاة مصافا الثاني احتمال المناقاة يمكن به بان مفاد هذا الخبر صحة الله لو مع
 قراءة والسبب واليكسر والشهدوا الجز الاول على قضا ما فانه يدل على ان الصلوة صحيحة وانما يقع ما فانه
 على قدر القضا الحقيقي ويقتدر العام فلا اشكال في ذلك الجز الاول على قضا بكافات فحتم ما ذكره
 الرواية عامة الامران اليكسر فيها اريد به كسر الاحرام فاشكاه طائفة بجبر غيرها واما الله في ذلك
 نقصان مضي المتردد فيه وتخصيصه يمكن ولو عمل الجز على ان القمان للسهر بجبر عدم لزوم جبر
 بعد المأموم حتى يقتدر مجموع بل انما يجب عليه قضا ما فانه ما يجب قضاءه من دون سجدتي السهر
 في وجهين لا منافاة الجز الاول من هذه الجهة ولا بعد ادعاء طائفة من ان العام في هذا كس التيم كارت
 من الجز بزمان القراءة الجز الثاني وعرفه ان مفاد خبر العمان في القراءة والجز الثاني كالصرح في صهي
 حديث السهو مع ان الامام ضامن فالابدان تتبادر الصمان يقع سجدتي السهو والجز الثالث محل حصول
 على الاستدلال معنى انه انما يضمن قراءة المأموم لا غير ما من الركوع والسجود والاذكار اما اذا انتهى قضا
 من قضاؤه لا يضمن وعلى هذا الوجه الاول غير تام واما الوجه الثاني فلا كذا نظيره في معنى يمتنع في مقام
 السهر من غير ما ذكر في الجز الوجه ثم لو وقع في جز الامام ضامن الصلوة من خلفه انك ان تار في قضا
 الوجه الاول في الجملة ولما الثاني معناه ختم كما لمطابقه اذ ظاهر الكلام ان الامام يضمن تمام صلوة لا يذ
 لا يثبت ولا يثبت على كس من المعنى الاستدلال براد ان الامام لا يضمنه فعلا ما اخبره المأموم بعد
 الصلوة او في التثنية اول السجدة ان ياتي المأموم بما فانه على سبيل اللزوم بل انما عليه التمام فقط والبعث به
 لا من الحديث غير واضح المرام والجز المستدل به عليه وهو الواجب يدل على ان الامام بعد احبانه بالحديث انفع
 ضمانه لصلواتهم بل عليهم انما هو محتمل ان يكون آراء الشيخ ان الحديث اذا اوجبه عدم القمان بجبر
 سقوط المأموم صوته كالحجز فالجز الدلالة على بطلان ضمان عمله على القول اذا حصل الحديث فكم
 وليس على الامام ضمان في جميع الصلوة اذ لا يثبت الحديث بعلم ان الامم يضمن مطلقا تمام الصلوة
 هذا وان كان يحتمل من تكلف الا ان مقتضى حمل الكلام الشيخ في الجملة وبقية عليه ان الوجه الثاني
 ادعى ان يرجع الى الجز الاول من المناقاة والحال ان الجز يضمن ضمان الامام لا يضمنه والمضمون للشيخ
 الجز المستدل به على الوجه الاول فالخلاف لا يظهر لاصحاحه ولا ان يكون في البس سهل فلم وان لم يكن
 فيما استدل به غاية التكلف اذا عرفت هذا فاعلم ان الصدوق في الفقيه رواية عماد السالط لم يثبت
 روايته عن محمد بن سهل عن الرضا عا كما لا يمام عمل الا وهام عن خلفه الا التكرار الا فتاح ثم في قوله
 رواه ابو بصير الصادق ع خبر قال له ايض الامام الصلوة فقال لا ليس بضمير لئيم نعلان خبر عماد وجز

فيه حديث احمد العلوي وهو مذكور في رجاله لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الشيخ في عزه في
 من غير معلوم لحاله والثالث في جهل زياد والطريق التي المذكورة في نسخة لكن لا يفيدوا اسم ووجه
 من بعد ان صافه وبقا قسم **باب** في الاول ظاهر الدلالة والثاني لا يخفى من اجل ان قوله
 في راجع الامر محتمل ان يراد بيقوع السارد عدم صلواتهم وحمل صلواتهم فحده او لعل الوجه الاول
 في الخبرين كما تولى السلف فاما مع الامكان وجوباً مع عدمه وهو ما لا للنساء والرجال وقوله في
 ٢٠٠ - من روي عنه ليام **باب** وان كانت من جلوس في محتمل ان يكون لبيان الصلوة من مكان القيام
 مع ذكر مخرج السفيه محتمل ان يكون لبيان حال الازد الصلوة مع حصول الموضع وعلى كل حال فقلت
 النساء جلة عن الظاهر بعد قوله وصلى الرجل ينبغي وقام الرجل وقوله ولا بأس ان يكون
 نجاسهم محتمل ان يراد به ان جلوسهم من غير صلوة جلة الرجل لا يضر محتمل ان يراد حال الصلوة
 منع كونه من جهة العيوب ما ذكره قد ربح احراز فغيرهم في حال الصلوة عند الفاظ الجزم ان اطلاق
 الجزم قد عرفت ما يات في باب الصلوة في السفيه انتاء الله ولما الثالث فاذكر السهم فيه من الكلا
 له وجه اما الضروقة فنعمة ثم ان امري محتمل ان يكون السؤال حال كون السفيه في وادى فخرج
 وحده ومحتمل على بعد ان يراد به السفيه لانها سببه بالوادي وكراهة الصلوة في الاديح سنار
 السفيه اما الجماعة فكأنها للسؤال عنها ويحتمل الاضمار ويحتمل ان يراد بالوادي ما بين
 طرفي السط اذا عرفت هذا فاعلم ان شيخنا ومن شيوخه في المدارج وصفوا به ابي بن جعفر في هذا الباب
 بالصحة ومقتضاها موافق لما رويته زياد ان الصلوة من بين **باب** ان في الطريق حديث احمد العلوي
 وكان اعتمد على عد طريقه وعلل الوجه لصححه العلاقة ببعض الطرق ما يقتل عليه ان من
 رواية وآد سائة قوم صلواته في سفيه ان يقوم الامام وان كان معهم سالكين يصعدون
 ان انزل وان سافرت السفيه لم يلا بعد ان يكون ما هنا محسباً وعلى ما في التهذيب بعينه
 المعنى اسلمت ونيك السفيه في باب الرواية عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي وسألكا
 روي عن محمد بن احمد عن **باب** الاسهل ثم ان في باب رواية الحمزة عن محمد بن علي بن محبوب عن العلاء
 عن عبد الله بن الحسن عن يعقوب بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالصلوة جماعة في السفيه
 واما محله فالحكم لم يفت على خلافه قلناه **باب** في الغاية **باب** في السفيه
 (١) محمد بن علي بن محبوب عن العلاء عن صفوان الثوري عن محمد بن
 الحسان مولى طربال عبيد ابن ذر ان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الارض كلها مسجد الا بيني وبين
 (٢) عن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسين عن محمد بن علي عن محمد بن فضال
 عن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن معاذ عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالتحمل العذر **باب** في السفيه

قوله في قاف موسى مسجد معروف ونفتح حجه والمفعول من باب يفتح العين من كماله وحده
 حرفا مسجد ومطلع وسرفا ومسقط ومرفقا ومسكن وتمسك الى ان قلا الزمها كسر العين والفتح
 حابز وما كان من باب جلس فالموضع بالكسر والمصدر بالمعنى وقيل المحسن مجمع العدة والحسن مثله خرج
 لا يتم كانه مقصود حويعهم في يسابن قوله باب كراهية مصفوف في المساجد
 حبيب بن عبي عن عتيبة بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام قال الصلوات في المسجد حقة وكذا
 ومنها محمد بن عيسى عن محمد بن الحسين عن موسى بن يسار عن علي بن جعفر السكوني عن اسمعيل بن مسلم
 عن جعفر عن ابيه عن ابيه عليهم السلام قال من قرأ تحاميدا في المسجد لم يره يوم القيمة صاحبا
 وقد اخطى كتابه حقه عنه عن ابي اسحق الشافعي عن الربيع عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن سنان قال
 ان ابا عبد الله عليه السلام يقول من تنخم في المسجد لم يره في جوفه لم يره في جوفه في الصلاة المحسن
 بن محمد بن محمد بن مهران عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يكون في المسجد
 في صلوة مبرأ من مسرت فدا عن يسار وان كان في غير صلوة فلا يقرأ هذا القبلة وسرف عن عتيبة بن سنان
 واما ما رواه علي بن مهزيار قال رويت ابا جعفر الثاني نقله في المسجد الحرام فيما بين الركنين الجانبيين والحجر
 ولم يرفعه سعد بن ابي جعفر عن العباس بن معروف عن صفوان عن ابيهم بن محمد عن سلماء مولى طربال
 عن عبيد بن زياد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ابو جعفر عليه السلام عليه السلام فيصنع
 اياه وعن عتيبة وعن حمالة وخلفه وعلى المحسن في هذه الاحاديث الخرافة ورفع المحسن
 وان كان الفضل فما يقدم من الاحاديث **باب** في الاول معروف مما ذكره وتقدم عن
 والثانية موسى ابن يسار وهو محمول الى ان لم اقبل عليه في الرجال وعنه جعفر السكوني كذلك واما
 بن مسلم عن ابن ابي عمير زياد انكر ذلك والثالث ابي اسحق الشافعي واسمه ابراهيم بن اسحق ضعيف
 الحديث علي بن ابي حمزة والبرقي ومنعه معلوم الى ان لا يصح من الكفار والراعي فيه محمد بن مهران وهو
 محمول الى ان لا يخدم الوقوف عليه في الرجال والخامس صحيح لا يه الطريق الى علي بن مهزيار في المسجد لا
 اتياب منه السادس تقدم القول في رجاله عن جعفر السكوني في الاول ظاهر في الاطلافة
 الخطية على المكروه اذا عرفت الكراهة والثاني واضح والثالث فيه دلاله على جواز ابتداء الخامسة
 اذا خرج الى قفا الغم لوجه الخبر لكن الاصل سماعه والثابع لا يبعد ان يكون لقراء بالسار فيه حجة
 ساه في عز انتقاف لكن قد سبغ هذا ولعل الخبر لو صح يمكن استثناء الانتقاف بسرا منه في هذه الاحاديث
 ورواه عن عتيبة عن البراق هذا القبلة لعل المصلي في ان البراق لا يخفى حقيقته باخراج الفضل
 فالا حجاج الى التمسار كانه لو اتفق فيها من الغم وقد يبعد باستلزام حجاج عن التمسار ويمكن
 الخواب عنه ما تقدم في باب الكلام في الصلوة والخبر كان في اما الخبر الاخران مما قاله اليهم فيما في



بنية محقق طباطبائي
 نسخة م/٢

ذكره صدوق قد ذكرنا في معاهد النبيه احتمال ادايته من الصغار الواحان بالسنه وكان
 في ذلك رصانة ومما يتبع بالقدرة اما ما قد يقال من ان العلقم عدم السقوط من القرآن في العيد
 بسقوطه وجب من السنه فيكون انجاب عنه عوار العلم من القرآن تكن للاعبه عليهم السلام
 انبت ادرى عابده وما استأذ اندر في الصلوة المأمورة بها على الاطلاق فالحكم به مشكوك ان عرفت
 فاعلم ان ما صنفه لغير الثالث من كون صلوة العيد ليس قبلها ولا بعدها صلوة فهذا يصلح مستند
 فيل عن ابي بصير انه لا يجوز وانما يرجع وان جزم فانه لا يحل قبل العيد وبعد ما ينقل عن ابي
 اصلح انه لا يجوز بتقريع ولا القضاء قبلها ولا بعدها وقد نقل العلامة في المح ان المشهور كراهه استقل
 بتل وجد وسند باصالة لا باحة ثم نقل الاحتجاج بصحة عديته ابن سنان عن ابي عبد الله عليه
 السلام في باب من وصده واحساب باله كاد على جزم وهذا الجواب لا يخفى نظر لان ظاهره ان
 بده بعد ان يكون المبع من ان لا يخفى وجب المصحة عنه كذلك افاقولي الصلح الثاني فقام
 هذه ان عبارة ردة لا نه تقدم استع من قضا الفرائض قضاء النوافل دخلت انتصوح فاه
 قضاء باستصوح استأذ النوافل وبالقياس ما عطف بقضا النوافل فهذا في الكرامة وان فصلح
 من قضا العريض وليس كذلك وبصير المسئلة خلافه لما عظم الامر بالقضاء وقوله عليه السلام من
 فانه صلح فريضه من قضاها فانما يذكرها فانما يصح بما رواه في الحسن الباقع الم
 وليس قبلها ولا بعدها صلوة احسان بان المراد بذلك النوافل حجابات الادلة وما اظنه يريد
 ما قصدناه انتهى وفي نظري انما ان الكلام محل تأمل لان ما ذكره على القضاء اذا كان مطلقا ما
 من عندك كما قيد باوقات الفرائض على ما سبق وما عساه نقالان الاطلاق من الجهتين كما جاز
 تعدد اوقات استع من الله لم قبل واحد بغير الوقت الذي يقضى الفرائض فتخرج الاول لا بدله فيرجع
 لتقار ان الجزء على قول في الصلح يمكن الجواب عنه بان الكلام على ترجيح ما زال العلامة من ان المراد
 النوافل ورجعنا الى ما ذكره ان نقلا ان اطلاق بقا الفرائض مقتضى قطع اطلاق جزئ سبل
 ان ترجيح الابان فانه الى الملات مع الفرائض مقتضى قطع اطلاق جزئ صلي العيد عن مقتضى
 المقيد لا يقدوم عن المقتضى وفيه منع تام يرجع حاصله الى ان المطلق الباقي على حقيقته وقد عرفت
 ان جزئ العيد من مقتضى بقا مسجد النبي صلى الله عليه وآله كما ذكره الان في البنية فقا لعدم العلم
 لصحة الجواز انما يذكر كما عرفت من مراجعته نعم مقتضى بالشهر وفي ذلك عت اما ما قاله
 العبد محمد لان مراد بقا الصلوة قبلها وبعد ما على وجه المقتضى كما في الصلوة السنية
 فليكن دفعه بان ظهور هذا محلا مالا واذا تم هذا فاعلم انما ذكر الشرح من ان فرض العيد ثبت

وحسنه القته اذ التعريف موجب للارتباط على ان التعريف قد وجد في معتبر الاخبار المذكور
 وتوجب الاستشهاد على النكر مع احتمال ما قلناه محل كلام قد تكرر في اخبار استكرامه وقد وجد
 والثاني ان ظاهره على ان من لم يصل مع الإمام في جماعة لا صلح له ومن حقه ان التعريف لا يورث
 على امام الوقت لا فاد استراطه وانفقاء الصلوة بدونه مطلقا لكن المنفرد في كل المأخرى
 تعظيما بدونه ظهور وبعض الاخبار يدل على ذلك في الجملة كما سندك ولو حمل على الامم او اراشاد
 لخاصة في صلوة العيد وحيا واستحبابا لكن تعين الجماعة لا اعلم القابل به فظاهر بعض الاخبار
 ولو حمل للفرقة على حال حصونه عليه السلام لان الكلام منه عليه السلام وان من لم يصل معه لا يترتب
 له الصلوة والقابل كانه مستف من ان معتبر الامام المعصوم عليه السلام قد يشكل عليه لثبات
 مثل هذه الاخبار فان مثلهم عليهم السلام كيف يقع فيها هذا والحال انهم كانوا يدعون عن
 انفسهم بعض الجملة وفي الظن ان هذا الوجه اولي في وقع الاستدلال بتعريف الامام ان لم يكن
 الاجماع الا ان يقال ان كلامهم عليهم السلام كان مع من يؤمن بقله كزارع وعرضه ان هذا
 ربما يستلزم ما قد تناه من الاحتمار لولا عدم القابل فيما اعلم والثالث كما هو في الصلوة جماعة
 على الاطلاق وعلى الاول عمل ان راد بالوجه انفرادهم عن جماعتهم فلا ينافي في صلوة الجماعة
 انما الا ان قوله كما يصل في الجماعة قد يتأقده الا ان يقال المراد كون صلوة بالانفراد عن جماعة
 الكسوف قبل صلواتهم من العتمة وغيرها وفيه نوع بعد اما على الثاني فاد بالاعتقاد
 ويراد بالسنة في كيفية الصلوة والخامس من قوله ولفظ عليه ربما يعطى الزوم لكن دفعه والبار
 سهل واضح الدلالة من جهة محله من اخرى فلا استدلال به على فعل العيد على الثاني واستحبابا
 للناسي من لواحق صلوة جماعة باهله عليهم السلام واصحابه وامامه الكيفية في
 حاد واضح وما ذكره الشيخ عليه من الاخبار لا يحل من عزائه بالسنة الى الكسوف كما لا يخفى
 وفيه رد سخيا ودرسن على الكتاب انه ليس من سني من الاحتل التي اورد في الشيخ دلالة على
 اعتبار حصونه امام الوقت عليه السلام واما المستفاد منها وحود امام يوم القيمة كما استدلنا
 من تنكر الامام ووجود لفظ الجماعة في بعضها ومقابلته ذلك من المنفرد في بعض امور
 لكن هذا الموضع وهو حصونه الامام وبيانه مقطوع به في كلام الاصحاب وظاهرهم انه موقع
 وفاق واستدل عليه في المتن بقوله الروايات وقد عرفت انها قاصدة الدلالة على المطلوب مع ان
 اللان من ذلك اعتبار حصونه عليه السلام وهم لا يقولون به وبالجملة فوجب بعد الصلوة ثابته
 بالاخبار كصحة جملة وعرضا وكونه مقتضا حصونه الامام او نايبه متوقف على ما لا يمكن ان يكون

لكم الجواب حيث يعلم دخول قوله للعصوم في اقواله المعينة وذلك مما يقطع هنا بعدمه
 انتهى كلامه فدرس القول ان يقال ان ما ذكرتم من إطلاق بعض الأخبار ليس هو جمل
 الصحيح السابق في الأول الباب اما ان ادعى على الامام فففيه ما قد مناه وقوله فدرس من ان
 لا بد منه من العلم بقوله للعصوم ان راديه ما بين الامام السقوط خير الواحد فففيه نظروا في
 ان جماع المسقولات عند حجة غاية الامرات من قبل الخوا و دليل خبر دليله وقد مناه انه
 لا بعد ان يكون الاجماع من مثل العلامة والمحقق من قبل الخبر المرسلة اذ من المعلوم تعدد اطلاقها
 في الاجماع ثم ربما قيل جزها المصطلح العلم السري عند جماهير الفقهاء بوجه وبواسطة
 وعدم استرجاع المسقولات عند لا يضر بالجمال لعدم الاتفاق على معناه فارجع الى الخبر عن معتقد
 صحة قوله على هذا تقدير القول اذا عارض مع بعض الاخبار المعتمدة الدالة على ان صلى العبد
 بغيره يمكن ان يقال بتقديم ما دل على الاطلاق لسلامة سنك ويمكن ان يعيد اطلاقه وان
 جزم جمل ذكر الكسوف مع العديد فربيه على الاطلاق والاخبار للضيق للامام معروفا بطورا
 يخرج من الابرار اوجه الى مراعاة اصل الخلاف في الجملة ممكن وما قاله حيد فدرس
 ليرجع الارشاد من انه لا مدخل للفتنة حال الغيبة في ظاهر الاحكام وان كان في الجملة من
 الدليل قد يتبين هنا الا انه يحتاج الى التماثل وتعلل السري عدم في جميعها حال الغيبة مطلقا
 بخلاف المحجة ان الوجوب الثابت في الجملة انما هو الجزئي اما العيني فهو مشترك بالاجماع
 وانما في الحديث غير مستند اذ ليس معها وفيما حذلق حيث عينا وهو خلاف الاجماع
 محل ليل اما لا فاذكر من شئ الدليل ان ارادوا ان الغيبة مستتب من قبل الامام عليه السلام
 عموما فكاه كالتأنيب فففيه ان ذلك يكونه مصنف بالاجماع وهو مستتب في موضع المرح وحملا
 لم يستدل بمقول عرب حنظلة فيه ان مقتولته عن معلومه على الاطلاق ليستلته في
 موضع اختلاف ولا ارى الان معنى قوله مقتولا ان اراد الصحة امسك لعدم معلومته الا نقاش
 وان اراد العمل بضمونه اسكل بجمل الخلاف كما غنى فيه وغيره ولم ذكر امكن المناقشة في دلالة
 لمقتنه بعض الصادق عليه السلام على صفت مرتبة ففكره كالقيل في غير ادب الامام عليه السلام
 وح لا يتم في زمن الغيبة وان توقفت في هذا فان احكامهم علم السلام لا يضر امكن الخطاب
 بان هذا في الاحكام الشرعية لا ريب فيه بخلاف المصنوب والمطابق فيه فذكر في باب القضاء
 وبالجمله ففعله قدس سره انه يتبين محل بحث واما ما قلنا في الخبر في الجملة لا يوافق
 كلامه في الرسالة الان يكون رجع عنه واما ما قلنا فان الاجماع في العديد لا يلبي الغفلة
 عن معارضته ما سألنا اليه فلما مل انما عرفت هذا فاعلم ان الخلاف قد وقع في صلح العبد

الركوع والسجود وان شاك لنا وخشا وان شاء خشا وسما بعد ان لحق ذلك فارجع في هاتين
 روايتين لا يما موافقان لمذاهب كثير من العامة وليسنا نقر به واجماع الطائفة المتخذة بالدين
 في الاول منه حديث الفضل وهو مشترك والصدوق في الفقه رواه عن محمد بن اعين
 ولم يذكر الطريق اليه لكن قد كونا القول فيه وايضا والثاني لا يرب فيه وجملة هذين دراج نوع
 ابن ابي عمير عنه في العزيم وفيه عن ابن ابي عمير وفيه عن حماد بن عمار والامير سهل والثالث
 محمد بن الحسين فيه بن ابي الخطاب وجماله بغير التواتر من قريب وبغيره والحاصل ان يزيد
 اسحق لا اعلم بترسيخه الا من حديث قدس سمع في شرح المذاهب وكان من تصحيح العلامة بعض الطريق
 الى هرون بن حمزة والرابع لا ارباب في رجاله ان كان ذلك سمع الامام عليه السلام كما هو الظاهر
 في قوله فقال لا يحتمل ان يكون الراوي عن عبد الملك لقوله الامام عليه السلام ولا يخفى بعد غلط
 وعبد الملك فيه كلام يعرف ما دلت عليه المسألة لا يقبل الكلام فيه من مقتضى وهو
 العلامة في الحاشية قال خلاف عدد البكرات الزائدة وانه ليس تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية
 لكن الخلاف في وضعه فالشيخ على انه في الاول بعد القراءة تكبيرات ثنتين وثلاث خمس مرات عقيب
 كل تكبير فتم تكبير الركوع ويكر في الثانية بعد القراءة وتكبير اربع تكبيرات عقيب كل تكبير
 ثم تكبير الخامسة وذهب اليه بن ابي عمير وابن الحسين وابن حمزة وابن ادريس وقال المصنف في
 الاول سبع تكبيرات مع تكبير الافتتاح والركوع وثلاث خمس مرات فاذا مضى الى الثانية تكبر وقرا
 ثم تكبر اربع تكبيرات ركع في الرابع وثلاث خمس مرات وهذا هو المذهب في رواية ابن ابي عمير
 وابن البراء وساد هذا كلامه وبقتل بعض حجة المتأخرين رحمه الله عن المنهي ان فيه نقلا عن
 ابن بابويه وابن ابي عمير ان التكبيرات الزائدة وعن المصنف ان في الثانية تلك اذا عرفت هذا فاعلم
 ان الجزئين الاولين ظاهرا في ان التكبيرات سبع وخمس والاولى حجة في ان السبع في الاولى والخمس
 في الثانية عز ان موضع كل عز مفصل والثالث كما ترى يدل صراحة على الخمس في الرابع وهذا لا ينافي
 مدلول الاولين بحجوز ارادة التكبير هو خمس في الاولى وفي الثانية على ما يقضيه بعض الاحاد
 لكن قوله ولا يفرق اذا سجدت على وترية متواترة كما سبق من حيث تناوله للاقل خمسة
 واربعه والاشهر الرابع ظاهرنا فانه لا اولى ومفصل لا طلاق الثالث وما ذكره الشيخ
 من اجماع الطائفة على ما قدمه لا يخفى من اجمال ان يحتمل ان يراد به اجماع الطائفة على ان التكبيرات
 التسعة والخلاف الباقي على المسألة فانه وثائقه كلام الشيخ في محتمل ان يراد الاجماع على ثمة
 ما تضمنه الجزاء اذا كان السابق لا تناوله للجزء الثاني يساعد على الاحتمال الاول ويحتاج
 تطبيق ما ذكره في المنهي الى مراجعة ما نقله عن المذكورين ولم يجمع الا ان سلكهم في باب ذكر الجزئين

رابع

لنا في مقام الاستدلال على ان التكرار الزائد مسحة لانه قال بعد عبارة كادرب لها
 منه اومر المحدث ومن اجل التكرار السبع لم يكن مايقا الا انه يكون تاركاً سنة ومخيراً فقل
 يد على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد في الرواية ثم قال لا ترى انه جرد الاقتصار على التكرار
 تكرار وعلى الحسن تكرار وهذا يدل على ان الاخلال لا يضر بالصلوة وكلامه مما عرفت في
 ما ذكره في التهذيب التوحيد من كتاب فيه العمارة العلامة في فتح نيل عن الشيخ في باب التكرار
 من اجل التكرار السبع في امر ما ذكره الشيخ ثم نقل احتجاجه بالرواية ثم احاب بالزيادة التي
 لا نافي في زيادة الاكثر من خمسة انه ان اراد ما ذكره اما على الزيادة لانا في الخبر المذكور فقل
 ان الخبر صحيح بالخبرين التكرار وقاراد فاد على السبع والحسن تدعي العتب في المنافاة حجة
 وان اراد ان الرواية لا تدل على ان التكرار الزائد مسحة مطلقاً بل على ان ما فوق التكرار مسحة و
 كلام الشيخ يدل على انه مطلق التكرار الزائد مسحة والذات لا تدل على مطلوبه فقله انما على
 احتياط وجوب التسع لان اول الكلام قصده حيث لا بعد ما سبقه في عبارة التهذيب ثم نقل
 كلام غيره والحراب لا يطابق مراعاة ان اراد ما ذكرناه هذا على تقدير مطلقه من عبارة التهذيب
 والذي رآه ما سبقه من التسع في نسخة معتبرة وبالجملة فالامر لا يخرج من اضطراب ولو احتمر
 ما يخالفه الاصحاب لا يمكن اتصال الخبر في الزاج والاحباب في التكرار ولما قل وسق في كتابنا
 تحت القول فيما قلناه من الاول ان وسيصح بعض الايدى في الباب الا ان شاذله ان
 قوله باب كعبه التكرار في بعض النسخ
 محمد بن يعقوب عن علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن معوية قال سألته عن صلوة العبدتين فقال
 ركنان ليس قلها ولا تشهدا ولا تسليماً فاما انما يكبرها انا عن تكرار يدي فقل
 فتصح الصلوة ولم نقل فاحية الكتاب ثم قال والسمين وصحاحها ثم بكبر من تكرار ثم تكبر وتكرع
 فتكبره فذلك بالسنة وسق يونس ثم يقول وتقرأ فاتحة الكتاب وهذا حديث آخر
 لم تكبر اربع تكبرات وتشهد تسليماً وتشهد عنه عن علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن علي بن
 احم عن ابن عبد الله عن ابي الحسن في صلوة العبدتين في تكرار ثم تكبر ثم تسليماً وتفتت بين كل ركعة
 ثم تكبر بالسنة وتكرع ثم تسليماً في الثانية فتقرأ ثم تكبر اربع وتكرع بها الحسن
 بن سعيد عن محمد بن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن
 كبر من اربع وتسليماً في الثانية فقرأ ثم كبر اربعاً واربعاً بالجلسة الحسن
 بن سعيد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عن كبر من اربع وتسليماً في الثانية فقرأ ثم كبر اربعاً وتسليماً في الثانية فقرأ ثم كبر اربعاً وتسليماً في الثانية فقرأ

[illegible]

القنوت وهو الدعاء وما يستعمل الدعاء والرفع والحوار كما ترأى من الدعاء فقط على بقدر السؤال على الآخر
 لأنه غير السواء خالبا منه فربما يعرف احتمال زيادة الدعاء في القنوت ليكون للحوار عنه مع احتمال
 في جواب على ان الدعاء المطلوب لا يترك لظلال الخبر الاول في عدم ذكر الدعاء فيه ربما جعل على المقدر هو
 اماه والخامس لكن المتفق فيه القنوت يح لاسعد ارادة الدعاء مع رفع اليدين والبارس ذلك
 القنوت ايضا وقد نقل العلامة في الخ لظلال في القنوت عن الشيخ انه مستحب من ظاهر كلامه في غير
 خلاف وفيه انه نص على الاستحباب وعن غيره انه قد انفردت الامامية باحباب القنوت بنحو
 كل تكريم من تكررات القنوت وهو ظاهر من كلامه في الصلاح والعلانية وهو الاول وذكر
 الامام ثانيا في الامر للحوار ورواية السعيد وهو السادس ونقل عن الشيخ الاستدلال
 باستحباب القنوت ان استحباب القنوت التابع له اول وناصلة براءة الله واحباب
 العلانية يمنع استحباب التستر ان الاصل قد يخالف مع الدليل ولا يخفى عليك انما
 كسفته صلوات الله بعد السؤال اذا كان خالبا عن الدعاء كمن معونة المعدور عنه
 فاصحح حيث استدل في ان التكرار تسع زائد بعد القراءة بدلا على الدعاء
 والذكر في مقام التعليم الا ان يقال ان اطرافه معدة كما استرنا اليه ونختار البيان في
 الحاجة عن معلوم وفيه نوع كلام الا ان اقتضاه وعلى ما ذكر في الاستدلال غير انما
 الخبر المذكور من قوله مما يمكن ان يكون عليه مستندا وما ذكره السيد المرتضى رضى الله عنه
 من انفراد الامامية بخلافه وانما عدم التشارك لهم في القول بالوجوب من العامة كما صرح
 ارادة الاجماع وان وقت الاول خالفا للشيخ السيد مرتضى عنده منه الا ان مخالفة الشيخ
 له موجب السمة الاجماع من جهة ضرورة فالاحبار المطلقة في عدم الدعاء غير قلدهم
 هنا يعلم ان القوة بتعبير الدعاء المحض من فاسد عن ظاهر الصلاح محل تأمل في
 بعض الاحبار المعتمدين عليه وبما تضمنه بعض الاحبار من اجماع القنوت بن السجدة
 سهل والحوار اما دلالة الاحبار على عدم تعيين السجدة وكما انها ظاهرة لكن المستدل
 عن العلانية في السجدة وعن الاجماع في وجوب السجدة ونقل في الخ الاقوال في السجدة
 عن الشيخ المسطور في النهاية في الدعاء والاول والحمد والسمحة في الثانية وهو قوله
 بن بابويه في المنقح ومعه عدم القيمة وابن ادریس وابن عمر في الخلاف للحدوث
 في الاولى والحمد والعاشية في الثانية وهو قوله المفيد والمرتب في الصلاح وابن البراج
 وابن زهره ونقل غير ذلك الى ان قال والخلاف وليس في الاجماع اذا خلاص في الثاني
 سره مع الحمد انها كانت من هذه او غيرها وانما الخلاف في الاستحباب والادب ما ذهب اليه

وبالجملة

في الخلاف ما رواه جليل في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سألت ما يقرأ فيها قال النعمان صحبا
 وملاها حدثت العائشة وأسبأها وفي الصحيح عن معوية وذكر الخبر الأول من الحديث عندهم فقل
 عن أبيه الاحتجاج برواية اسمعيل الجعفي وهي السادسة في رواية أبي الصباح الكندي وأجاب بعد
 السند بأخباره على الخوازمي وعن بقوله ولا يذهب عنه أن الرواية التي استدل بها أولا تختص
 أسبأ أسيرتين فلا يتم مطلوبه ولعل الأمر في الاستصحاب سهل فقل **هـ** فاما ما رواه
 الحسن بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سيار عن أبي عبد الله عليه السلام قال التكبس
 في العدين والأولى سبع قبل القراءة وفي الآخر خمس بعد القراءة وما رواه أحمد بن محمد بن اسمعيل بن
 سعد الأسدي عن الرضا عليه السلام قال سألت عن التكبس العدين قال التكبس في الأولى سبع تكبرات
 قبل القراءة وفي الآخر خمس تكبرات الحسن بن سعيد عن الحسن بن ممدوح عن جماعة قال سألت
 عن الصلوة يوم النضر فقال ركعتين بغير اذان ولا إقامة وينبغي للإمام أن يسلي قبل الخط والتكبس
 في الركعة الأولى بركعتين ثم يقول ثم تكبرات سبع ثم يسلي ثم يكبر سبع تكبرات ثم يقوم إلى الثانية
 فقل فإذا نزع من القراءة كبر أربعاً ثم يكبر الخامسة ويكبر بها ثم يكبر السادسة عن محمد بن الفضل
 عن أبي الصباح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبس العدين فقال أنتى عشر
 سبع تكبرات في الأولى ثم في الثانية ثم في الثالثة ثم في الرابعة ثم في الخامسة ثم في السادسة ثم في السابعة
 لا تكبيرة وأسجدان في السابعة وهو قوله محمد بن الحسن بن محبوب بن يزيد عن ابن
 أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في صلوة العدين قال يركب الصلاة بالعبادة
 ولا تسجد أبداً في الأولى ثم تكبرات سبع ثم يسلي ثم يكبر سبع تكبرات ثم يقوم إلى الثانية ثم يكبر سبع
 بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام وحديث عثمان بن عمار عن محمد بن أبي الحسن عليه السلام قال سألت
 في هذه الأخبار أن عليها على ضربين الثقة لا يوافقها ثقة لبعض العامة **السادس**
 في الأول صحيح على تكرار القول فيه وكذلك الثاني لأن اسمعيل بن سعيد ثقة والثالث موثق
 والرابع فيه محمد بن الفضل وهو ثقة بن ثقة وعمه والخامس لا ريب فيه لأنه هشام بن الحسن
 الحكم وثقة كتابه فراجعته في الرجال والسادس حاله في الرجال قال حبان بن عثمان معص
 على هشام لأن ابن أبي عمير يروي عن عثمان بن عمار في الرجال ورواية الحسن بن سعيد عن
 حماد بن عيسى بكثرة **المسألة** في الأخبار ياذن الشيخ منه في العمل على الثقة قد يستبعد
 بعضها الذال على كونه الدعاء إلا أن الشيخ أعلم بالحال وفي المصنف أن تاول الشيخ ليس
 وإن ابن بابويه ذكر ذلك في كتابه بعد أن ذكر في خطبته أنه لا يوحى إلا ما هو حجة قال لا يصدق
 فلاولى أن نقله فيه رويان أسيرهما بن الأصحاب ما قال الشيخ انتهى وفي نظر القارئ ما ذكر

المحقق محل ياتل ذكوت وجه معا هذا التينة والحاصل انه ان عني . قوله ان بابويه في الفقه حيث
نقل رواية الى الصباح المنقول هنا بعضها منسكبان البعد وقت صرح قبله كذا بانه يبدأ بالتكبير
فكبر واحد ثم يركع الحمد ويسبح اسم ربه الا انه لم يكبر خمسا بقى بين كل تكبيرتين ثم يركع بالسابعة و
يسجد سجدتين فاذا بقى الى الثانية كبر وقال الحمد والعشر وخمسا بها ثم كبر تمام اربع تكبيرات مع
تكبير القيام ثم ركع بالخامسة وعشر ثم قال هذا المدلول رواية الى الصباح فان فيها التكبير
الاول اولا على الظاهر القراءة وفي اخرها وبعد في الثانية اسم اكبر اسما من لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمد عبده ورسوله اللهم انت اقل الكبرياء والعظمة تمة كله كانت اول
التكبير تكون هذا القول في كل تكبير حتى تم خمس تكبيرات وهذا وقد صرح بما سمعته سابقا
فلا بد من قوله اما بالبحر ان ما ذكره في هذه الرواية او محل هذه الرواية على ان كيفية
التكبير والدعاء على الترتيب في وفي اخرها كيفية التكبير في الاووية من الرواية ونفرجه
والعشر وخمسا ويركع في السابعة والاول لا يفيد الترتيب ثم الواقعة في اولها ثم جاء للرب
على التمام السجدة على القراءة وينبذ على يده صدق الصدوق وغفله على مثل هذا
الامر الذي امره منعه ان قول المحقق ان ابن بابويه قابل بما ذكره لا يضر على الشيخ لا عرضة
في الاخبار لا في قوله لعينه الاجماع على في الخبر بها لسقجه عليه القائل بوجود وكلمة اصل
في تكبير القيام في الثاني لم ائت على مستند ونقل عن ابن الجبلة القول في بعض
من الاخبار وما تضمنه بعض من قولنا في القراءة تراويه تقدم التكملة الاولى على الف
وان جاز انما تكون القراءة مسئلة بالقراءة من وفيه فصل التكرار وعلى كل حال فاستشهدوا
بما تقدم قولنا

باب العشر يوم القيامة
الحسين بن سعيد بن عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل يوم القيامة يوم
سنة لا احب تركها فاما ما رواه محمد بن محبوب عن احمد بن الحسن بن علي بن عروبة بن سعيد عن
مصدق بن صدقة عن عمارة بن ابي ثابت عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي بصير بن ابي
يوم العيد حتى صلى وكان في وقت فعمله ان يعطيل الصلوة فان في الوقت قد جازت
صاوته قال في هذه الخبر لا يحتاج لانفاذها انما ان غسل العبد سنة
وقد استوفينا ذلك في باب الاعمال في كتابنا الكبر وقد ثبت انما ان صلاة صلوة
العبد لا قضا عليه وانما سبى له ان يصلي من قبل **السنة** في الاول كما ترون لا في
خلل لان عثمان بن عيسى لا يروي عن ابي عبد الله عليه السلام بل هو من رجال الكاظمي والرضا
عليهما السلام وفي كتاب الطائفة ما يفيد روايته عن جماعة والمأثور في **الحسن**

مضاهيه عليه السلام اما كفته لا تكساف فغير معلومه والثاني ربما يدعي ظهوره في تفسير قوله
 اتوقت فوات صلوة الكسوف لا يقضى الفضا. سوا استوعب الاحرف ام لا اما ما تراه من
 فقد توقف فيه من حيث ان الفوات بضم الفاء اقامت وما كان فيه ذلك على عدم العلم به
 بصرف الفوات من الانسان لاسيما الا ان يقال بصدق الفوات على المتقدمين وبعده ان السور عن
 تركه وقد شكل هذا بخلاف ان يكون الالبام عليه السلام اراد بانه ان التزم موجب للمقتضى والفوات
 والمخوف ان المقام كلاما لكن الاستدلال بالخبر من شجنا عدى من بان الرواية ذلك على سقوط الفضا
 مع الفوات مطلقا خرج من ذلك ما اذا استوعب الاحرف فانه يجب الفضا بالضرورة الصحيحة
 بتبع الباقي ولا يخفى على من راجع كلامه ان المصنوع الصحيح لم يتقدم منها الاجزاء وقد
 بن مسلم الا في هذه الكلام وجرأ من الفقه لم يوصف بالصحة لكن كونا مرة في سبيل ولا اعلم
 من شجنا عدى من الخزم بالصحة في هذا والخبر عن محمد بن مسلم والفضل بن يسار ايضا لا قلناه
 حفيظ عليه السلام انقص من الكسوف ومن اوضح فاعلم ومن امسى يعلم فان كان الموضع خروا
 كلها فصب وان كان التا احرف بعضها فليس عليك فضا ودلالة الخبرين على الباطن من
 كما سنفرد واذا عرفت هذا فالحال الثالث لو صح ذلك على عدم الفضا مطلقا نظر الى عدم
 الاستفصال وقوله وقد كان في الدنيا على الظاهر من كلامه الدوى عن الالبام عليه السلام او غيره
 والمراد به انه في الطر الفضا لا في الفوات لعدمه والداع بذلك على ان لم علم عليه الفضا مع العسل
 سوا حرف الفرض كله او بعضه والشع كاري استدله على اجزاء الجميع والوجه في ذلك
 ان بعض الاجزاء المتعمد على العسل مع اجزاء الفرض كله وهو ما روله في اول الهندب عن
 الشيخ عن احمد بن محمد عن ابيه عن الحسين بن ابيان عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عمار عن حماد
 مسلم عن احمد بن عليهما السلام في غسل في سبعة عشر موطئا وساق الحديث الى ان قال و
 الكسوف اذا احرف الفرض كله فاعسل وظاهر الامر الوجوب مع احرافه كله الا ان
 اشتر على مسجات وواحيات فالاستدلال به على الوجوب محل كلام ولو امكن توجيهه في
 بان اذا من العسل لم يقع في طر الانقسل الكسوف وقوله الوجوب بظاهر الامر بوجه على الشيخ
 انه قال في اول المسالك ايضا عدى في الفضا وعسل فاحص صلوة الكسوف لتركه اياها متعمدا
 سنة ذلك على ذلك ما اصرق به الشيخ وذكر رواية حرز المعوية عنها وظاهر كلام المعوية العموم
 والرواية كذلك وبالحمل فاستدل الشيخ على مطلوبه بالرواية محل بحث ثم ان قوله في الرواية فانه
 يستعطف ولم يعلم وانما اصل المعوية امرين الا ان احدهما ظاهر الاستقاء وعلى كل حال فلا بد من
 بغير علم مع عدم العلم سوا استوعب ام لا والخامس واضح لا على ان احراق جميع القوم بوجوب الفضا

صلواته ان اعتبار استقراره لو شرط لا يمكن ان يطلب نوح به استقرار الامواج وقد عطل بل لا يمكن
 مع عدم الاستقرار فيجوز لعينه وفيه ان ظاهر السؤال عن السفينة مع امكان الخروج والبقاء
 مع عدم امكان الخروج امر اخر وطلب الاستقرار عن معلوم كعدمه ولا يجدان كونه استقرارا
 السفينة حال استقرارها ابرج الصلوة مفاعلي الخروج ام لا وح الخواب يطابق عند من عتبت
 نوحا او وقع القلة في السفينة فالناسى به مطلوب وعلى هذا لا بد للخبر الا على فعل الصلوة في السفينة
 من حيث هي والخوفان في البنية كما واما ان شرط عدم الخلق من الامواج ففي الاخبار ما ينافي هذا وقد
 تقدم في باب الصلوة للمراجعة في السفينة بعضها وقد روي في باب عن الحسين بن سعيد عن ابي
 عمير عن ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله انا ابلينا وكنا في السفينة فامسبنا ولم نجد على مكان
 يخرج منه فقال اصحاب السفينة ليس يصلي ما دما نطعم تخروج فقال ان ابي كان يقول ثم
 نوح عليه السلام اما ترون ان يصلي صلوة نوح فقلت بلى جعلت فداك قال فلا يصنع ويخرج
 فان نوح قد صلى في السفينة وادركت قايما او قاعا قال بلى قايما قال قلت فابى بها استفت
 القبلة فدار به السفينة قال نعم القبلة حمدا وهذا الخبر كما ترى يدل بظاهره على ان صلوة
 نوح كانت حال الاستقرار بقرينة السؤال وانما احتمل عموم الخواب لكنه بعيد وفيه كراهة
 ان القبلة حتم في حال الضرورة بما يمكن فمكن ان تكون حالة الاختيار يعتبر فيها عدم الخروج
 عن القبلة فبعد به جز جمل وعنه كالحج المبرك عنه الا ان الحق عدم ثبوت خبره لا يخفى في
 السفينة واخبار القبلة في غير صلوة السفينة لا يدفع هذه الاخبار فلو كانت مستفيضة في منقطع
 ومتباين واما الثاني فظاهر الكتاب الاول في انه لا يصل في السفينة مع العدة على الشك
 وربما دل مع الاول ان مع العدة لا يصل في السفينة وان كانت غير ساكنة وامن من عركها
 الا ان الظاهر من الروايتين حالة سير السفينة كما يعلم من ملاحظة الروايتين والثالث لا يخفى من اعمار
 لا حمله الصلوة في السفينة حال سيرها كاحوال حال العدم وربما كان في النقل والحق ثابتا
 لكن ترجيه الاول ايضا يمكن اما الرابع فربما دل على عدم استقرار العدة على الخروج وعدمها
 لا عدم الاستقرار في حالت السؤال الا انه يمكن ان يقال ان مثل علمنا بغيرها كان على
 باحكام الصلوة في السفينة من جهة الاستطاعة واما ما اتوا عن الصلوة في حال الخلو من الاماكن
 او السجود وح فالعزم في الغالب على حاصل كماله في قوله الشيخ عليه السلام الذي فضل كمثل
 ان يريد به الاستطاعة للاخروج وعدمها وكذا ان يريد الصلوة مع قيام ومع العدة وغير
 حال عدمها ويريد بما فاتح انما دل على القيام بداره التام او ما قارب وفيه ان دلالة الاحكام
 على مثل الاعمال بما دل عليه من تاليد الخاص من واهج الاستدلال ان يكون المراد

ما روي في فضل الصلوة نامة بل يات الحث بها ما استلحق وجع ملك على حوائج لا يحارها
 ربه قيل ان براد بانكيد الدلالة على ترتيب الصلوة في السفينة وانما ليست في حد غير طار اذا اثار
 ربه او غير اتمام بالمعنى اثار مجرى الاخبار ان الصلوة على حسب الامكان المستحسن كونه
 في غير محلها حتى لا يضر مع حد كسر وقال الحد محركه فما استوفى من الرمل فادركنا مال وتلب
 ربه بعد انقوله عليه السلام ان كانت خففتك نكفا بالهوى وصم حرف المضارعة او مبتل وتناها
 بالاعتناء بحوائج حودة منارات **فصل في صلاة** **فصل في حق**
 باب حبيب عن علي بن ابي ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحارثي قال سألت ابا عبد الله
 عن صلاة في وقت كذا يقوم الامام ويحي طائفة من اصحابه فيقومون معه فيمثلوا ما يارسلون
 ثم اركبوا الثانية ثم يجلع بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في مقام اصحابهم وحي الحزوب
 فيقومون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يجلس الامام ثم يقومون هم فيصليون ركعة اخرى
 ثم يجلع عليهم فيصليون بسبيلهم فادرك في المغرب مثل ذلك يقوم الامام ويحي طائفة فيقومون خلفه
 ثم يجلس بهم ركعة ثم يقوم ويستويرون ومثل الامام قائما وتقبلون الركعتين وتشتدرون ويسلم بعضهم
 على بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف اصحابهم فيحي الحزوب فيقومون خلف الامام فيصلي بهم
 ثم يجلسوا ثم يجلس فتشدد لم يقوم ويقومون معه فيصلي بهم ركعة اخرى ثم يجلسون ويقومون
 ثم ينصرفون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم قائما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن ابي عبد الله بن ابي
 عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر انه قال انا كان في صلاة المغرب في الوقت فيهم فقامت
 فيصلي ركعتين ثم يجلس بهم ثم اما ربه الله تعالى فيصلي بهم ركعة ثم يسلموا وانما
 مقام اصحابهم وحيات الطائفة الاخرى فيكون في الصلوة وقام الامام فيصلي بهم ركعة ثم يسلم
 ثم قام كل رجل منهم ففعل ركعة فشفعها بالتي صلى مع الامام ثم قام فيصلي ركعة لتب في صلاة فقامت
 ثلث ركعات وللأوليين ركعتان في جماعة والاخرى في اخوة فصار للأوليين الثلث والافاضح
 وللآخرين التسليم وروي في هذا الحديث سعيد بن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة وفضل ومحمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عن والوجه في هذه الرواية ومطابقا للرواية الاخرى ان كل واحد على الصلوة
 الانسان فيصلي بالكل واحد منهما وان كان العمل على الرواية الاولى اظهر وقد روي زرارة
 في الحديث مثل الخبر الاول وروي سعيد بن ابي عمير عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عن زرارة
 عن ابي عبد الله عن قال في صلاة المغرب يصلي الأولى ركعة ويقصوه ركعتين ويصلي
 بالآخرين ركعتين ويقصوه ركعة الأولى حسن والثاني صحيح وابن اذينة هو
 عن ابن اذينة عن ما وثقنا القول فيه مفسلا والثالث كذلك ويصح من هو ان ابن اذينة عن زرارة

شك في العمل، وان كان في الظن في الاحتياط والرابع موثق ان يصحح على ما قد سناه في بيان
 الخليل بالموثق بلزومه خبره من الموثق وم لا يعمل به في صحيح والاحكام ما على تفصيل ما يوجب
 لا عند الصحة بالنسبة الى المتأخرين ^{الاحكام} ولا ولا ظاهر لليلة بيان ما
 لم يكون الغزوة الاولى بنوي الا نفرا ووجها وظاهر الرواية كحمل لا يكون الجماعة الا من
 واحد بينه الواحد فلا حاجة الى انه الا نفرا وخطوبة الا نفرا المطلقة فتجوز اعتبارها
 وقد حمل عدم نية الا نفرا لان الجماعة المطلقة حقت وسقط بعدم معاوسه صحة الصلوة عند
 اذا تعدد قبل اربعة فقط ولا بعد في اختصاص هذه الصلوة بما ذكر في مخالفتها او مشروطية
 البعض في غيرها على الاطلاق محل تأمل من جهة الملاحظة احكام الجماعة ومن هنا يعلم انما الغرض
 به سماعه من على المحقق حيث نزلنا ما ذكره يعني ان تحقق من جهة ما منه انه نزل انه ثم ذكر
 مع اطلاق نية الاقتداء ايا اذا تعلقت بالركعة الاولى خاصة فلا حاجة الى ان يكونا ما كان
 الاتمام محل نظر على ان نية الاقتداء بالركعة يقضي الا بفضال بحقيقتها والذي عليه المعهور
 تمام الركعة سجدة الاخر منها اما تمام الذكر او مع الرفع ظاهر الرواية كارتباق الفضال عند
 القيام لكن هذا صرح في المناقاة لما ذكره في العمانه وندى من قال عند قول المحقق ايضا
 المخالفة بمعنى المخالفة على قول الشيخ من المنع من المفارقة في حال الاحتياط اما سؤنا
 مطلقا كما هو المشهور فلا يحقق مخالفة الصلوة اللهم الا ان تبارك بحسب ان هذا الخبر
 المخالفة وانت صيرنا بما ذكره من افضال الامد بالركعة يقضي عدم قابلية قوله اما سؤنا
 الانكشاف ارادة التماسه مع المحقق وعلى تقدير تمامه فالمفارقة لها اضطرارية لا احتياطية
 كان الاقتداء في مجموع الصلوة وان كان في الركعة اندفع ما ذكره وحبس الا في المذكر في حجة
 المخالفة لا وجه له بعد ما قلناه فلنأمل فان قلت قوله في الخبر للمعصية عند مضى هم الامام
 ركعة يقضي قصد الامام الركعة بهم فلو فرض قصدهم الاكثر مخالفت العبد ان لا يخلو
 انصاف وجب تعيين قصد الركعة ثلث لا دالة في الرواية على العصد وتقديره ولكم بقصد
 الركعة او مطلق للجماعة توقفت على الدليل لان مجرد الزايم يدل على ذلك كمن قصد مطلق جماعة
 رب الاما في قصد الامام الركعة وقصد المطلق ايضا بالجملة فاستفادة العصد من الرواية وعدة
 غير واجبة وما تضمنه الخبر من قوله ثم تسلم منهم على حين قد نطق منه فصلهم بالسلام ما ذكر
 من لا يمن معلوم القائل الا ان في ما ذكرت عليه من كلام الاصحاب ان الله منه قوله ثم تسلم
 عليهم قد نطق منه بقاء القدوة مع بقا الركعة الثانية للتمام وان استقبلوا بالندوة في
 العصد واجب لا بقوله في الخبر الثاني وللاخرين التسليم بان الراء بل من المعصية بدو و

في قوله عليه السلام في خبره ان ولد النبي صلى الله عليه وسلم هو محمد المصريح في الخبر بتسليم الامام قبل انما هم وعلم ان
 بره من حيث وقوعه عند ورعهم ثم لم يصح عنه فيه نوع دلالة وللمعترض لا يعارضه بخلافه اسود
 ان ما روي لا يملكه وقد ذكرنا في النجاشي في الايمان بسقوط السهم مع حفظ الامام وفي الشرايع جعله مقام
 حاشية امامة القاسد انقام واعتزض عليه سحنا وقد سمي بانه الماييم اذا قلنا ببقاء القدر والنجاشي
 في كمال العلامة في الحج حجابا بدناه ووجه بالصعف المتاركة وانت جنيرات الابرار على المحقق لا يتم على
 رادف الا بعد ان مات منهم الفرق بين السائفة والسلافة وظاهر المحقق ان الجائفة في السائفة لانه ذكر
 بعد ذلك الملازمة فان قلت لم يصح عنه نص في الفرق بين السائفة والسلافة وانما علمهم فاذا رادف الخبر
 فيهم انما هم بالتسليم في الغيب لا بد من حمل الخبر الاول على الموازنة السائفة ايضا اذ من المستبعد اختلاف
 في واحد قلت لعل المحقق يقول ان المعاصر في المغرب يقتضي عموم الحكم لغيره على انه يمكن ان يقال انما
 مقام اسحاب فجاز نقلا الامام في الغيب ليس بهم وجاز ان يقرنه بالتسليم قبل ذلك على بعد البقاء من
 انما القائل ويمكن ان يقال ايضا ان الصلوة الاولى للغيب كقصة خاصة معاصر للسائفة في الخبر الآخر
 اختصامها فلما لم يزل في فلاحه ان طابع معقولة الفرق الاولى بعد الشهادت قال لم
 جلس هم فان الظاهر من الخلو من الشهد لكن قيامه في ظاهر الخبر بعد قيامهم عزاز لحوق الثانية عن
 معلوم كونه في حال جلوسه او بعد قيامه ولا بعد كونه قتل قيامه من حيث قوله فكمرو ودخلوا ولم
 الامام وتظهر فانه ما ذكرناه عند ملاحظه مقالته حيث قد سمي في الروضة ورواها على بعض العامة
 في جميع صدق ركعتين بالاولى على العكس وان كان الحق ان كلامه محل تأمل تعرف وجهه في حواشي الرو
 وقد سبقه السهيد في الذكر الى ما قاله في الاثر من مستحق ان يكون قتلهم لبقائه فانه من
 اراده فلما حجه من هناك اما قاله الشيخ من ان العمل في الرواية الاولى اطرف فقد قيل ان الوجه به
 قولنا انه بالعدالة المعينة وبما يورث في مسئلة تكثير الاحكام وهو الركعتان وقيل ان عليا عليه السلام
 صلى الصلوة الاولى والثانية به من غير سبي وهوان الخبر الثاني لا علمه دلالة على وجوب التسليم
 حيث جعله مقابلا لتكبير الافتتاح ووقوعه قبل انقام الامام لا يضر بخار كما لو عدم الامام تكبيره
 فتاح على المعلوم وعل القائل بالاسحاب عمل على انه لما كان ختام الصلوة صدق الاشتراك في ان يركع
 الاولى ادرت الافتتاح والثانية الاختتام وفيه ان الاسحاب يقتضي حوازي الزكوة ولانتم الا شرك
 على الإطلاق ويمكن ان يقال ان الاشتراك في الجملة كاف ولما رادف الامم ذكره في ادلة وجوب السلام والحمد
 من بعض محقق المعاصر سلمه انه ذكر الخبر في ادلة وجوب التسليم من حيث قوله ثم سلموا في سلمه
 انه انما خبره في الامم والمان لا لانه المبعوث عنهم لان امرهم بالتسليم في ذلك الوقت المناسب للحديث
 ظاهر انتهى وعرفه ان ما ذكرناه في الرواية الظاهر واحد عن اصحاب ان يقال ان فعل الجماعة مستحب

ما عليه من روى لرواية الحال عنه وقد قلنا حاله مفضلا ومعه من عمر مذكوري في حال استباح
 روى في حديثه عن علي الكتاب انه عن مذكوري في كتب الرجال ثم احتل كونه بن يحيى بن صف
 بن شاذان بن ميمون روى عنه في النجاشي وله جهة الان في كتب الكافي بن عمر والافاق على الصحيح
 في رواية التجد فلنايل وخامس منه علي بن محمد بن سليمان وهو مجهول الحال اذ لم اقف عليه في الرجال وقد
 حملات يكون ابن موصوع عن فان في الرجال علي بن محمد الميموني روى عنه محمد بن علي بن محبوب وحماد بن سليمان
 يكون ابن حمص المروزي لروايته هذه الصورة كثيرا وهو بهذا الحال فالقائمة منتفئة والساكن
 واضح الصحة ورواه الصدوق في الفقيه عن ابي بن توح وهو الصحة ايضا والسابع موقوف وخمس
 احسن والناظر معلوم الحال مما تقدم عن حمص لانه ابن الجري لرواية ابن ابي عمير والناظر
 فيه محمد بن علي بن سنان وهو عن ابي الباق والعلل ابن الفضل بن الحسن في الاول ظاهر في ان
 عنه عليه اما ولم يصر في افاق ولا قضاء عليه وهو يناقض لا فاقه في وقت ما للصلوة وعنده يستمع
 من الاخبار ما يكن يقينه به والثاني واضح التكاله على عدم الحرب الصلوة عليه اما القضاء فذلكه على
 نفسه محمله والظاهر منه عدم العدة على الصلوة بجميع مراتبها والثالث ظاهر كالرابع والسادس منه
 مفضل من جهة واطلاق من جهة الافاقه في وقت روى عن السابع مثله في الاطلاق والناظر
 في صدره عن ان الافاقه قبل الغروب تنال ولا يستمع الصلوة وعنده بالسنة الى ان الوقت
 وما خرج وقتها واما محم ففقه صر الاحمال من حيث الاول والثاني ايضا اخر انما ان افاق قبل الغروب
 ثم نفي القضاء اخر الايام على الاستحباب ومن يعلم ان اطلاق السمع للحمل على الاستحباب الميموني
 ثم عدم العرض محمل تام لان نقاد ان المصن اذا لم يحصل معه الاجماع يجب به القضاء وفيه اخبار
 بعد الصلوة بغير الاعمال اما ما تقدمه الشيخ بما ياتي من منع الكلام فيه فوفى الفقيه ما يقتضيه للحمل
 على الاستحباب في قضاء الميموني عليه في الجملة النصية قال في القاموس الغلبة بفتح العين القهر
 وركه قاما الصلوة التي لم يبق وقتها فانه يلزمه قضاءها على كل حال
 يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن ابي بصير عن احدهما عليها السلام
 قال سألته عن المصن يعني عليه السلام ان يفتي كيف يقضي الصلوة التي ادرك وقتها سجدت في
 محمد بن ابي عمير عن حماد بن محمد بن عبد الله الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المصن هل يقضي الصلوة
 اذا نفي عليه قال لا الا الصلوة التي افاق فيها الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حمص عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال يقضي الصلوة التي افاق فيها قاما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلما تركته من ملوك لمضاعف عتق في يقته اذا اوقت ه عنه عن صفوان
 عن الغلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل نسي ان يركع في ركعة ما فاقه

روت في رواب ويقيم في بيته عنه عن صفوان عن مسروق بن جابر عن ابي بصير
 قال يصنعها كلها ان امرأته سديد عنه عن عبد الله بن محمد قال كتب ابي بصير عن ابي بصير
 عبد الله عليه السلام في المرض يعني عليه انا يا فقال بعضهم بقصص صلوة وبعده الذي افاق فيه ونازل
 بعضهم بقصص صلوة ثلثة ايام وبيع فاسرى ذلك وكان بعضهم انه لا يقضاه عليه فكتب بقصص صلوة
 اربعين الذي يفيق فيه والوجه في هذه الاخبار ما ذكرناه من الاستحباب والمذهب دون المرض كما
 فاما ما رواه نعيم بن سعد عن سفيان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يمرض
 ثم يفيق قبل غروب الشمس فقال يصل في الظهور والعصر من الليل اذا افاق قبل الصبح في صلوة
 وهذا الخبر موافق لما قدمناه من انه يجب عليه قضاء التي حيق في وقتها وعند الوقت من غروب
 المصطفى عليه الفضل **المسألة** في الاول منه ان يوتر وقد قدما حاله بما عني عن غيره
 واما في صحيح وجماد في النسخة التي نقلت منها وفيها في احرك ما قلناه وفي باب موجود بزيادة
 بن عمار قال سألته عن ثلثات معلوم مما تقدم في بعض ابن الجوزي لرواية بن ابي عمير
 والبراع صحيح على الظاهر من ان ابن سنان عليه السلام على ما قدمناه القول فيه فعضلا من ان عبد الله
 عن ابي عبد الله ثم في الرجال حديث سنان اخبر عبد الله الان روايته في غايه الدقة بل لا يعلم
 وقوله ان كان علم مع هذا ان بعض الاحمال محب سنان ما تقدم بروعه عن ابي عبد
 الله عليه السلام فليس ما رواه الصادق عليه السلام والخامس صحيح كالسابع على ما قدمناه في الحديث
 لغير بن سعيد وغيره لكن ينبغي ان يعلم ان في سنان رواية مصورة عن ابي عبد الله ثم قال
 سألته عن المعنى عليه منها ما يقص من الصلوة قال يصنعها ان امرأته سديد ولا يبعد ان
 ما رواه عن عبد الله بن السبع او غيره وسيد التهذيب صحيح ايضا والباح فيه عبد الله بن محمد وهو
 مشترك والثامن منه **المسألة** في الاول والاعلى قضاء الصلوة التي اذركها
 وقتها وبموضع ان اذراك الوقت تابع لتحقيق الوقت السابق في حجب المواقيت وتلك
 في اخر الوقت المذكور الا كفا بركعة في اذراك الوقت فهو داخل في الرواية وفي الاخبار السابقة
 ما دل على انه افاق قبل الغروب عليه قضاء هذه بقوله الشيخ نعم ان الصلوة التي يقص في وقتها
 يلزمه قضاها على بعض اخبار الفقهاء واحدا في الفريضة وج مادل على قضاء النعم الذي افاق
 قبل الغروب لا يتم الاطلاق الاستحباب منه بل ما عساه واجب وكذا على عدم ادراك
 ركعة من الفريضة واما الثاني فالظاهر منه من الاول وكذلك الثالث وبهذا يضح ان الطلاب
 التبع لا يبح من ثانيا والرابع كما ترى **المسألة** في قوله تعالى في قوله لا يبح من الاستحباب يلزم ان يحجب الافاقه
 بعد خروج الوقت واما الخامس فذلك وما تضمنه من الاذان للاولي والاقامة في البقية يقتضي

- ثم كثر فيه اذار واحد سوا جمع ام لا ان يحمل على نفي بقوله الاخبار الدالة على سقوط الاذان ثانيا
 مع جمع بقوله الاخبار وفيه امكان اقتصار خبر القضاء فان قلت ظاهر خبر الاذان الاول من دون
 اقامة ثم اقامة للبواقي قلت الظاهر نادر في خبر اذان معتبرا به على انه يرد في الاول
 ويتم في الثاني باقامة اقامة وسبق اذ العارية في المنهي عن ما نقل عنه فالاول اذان لكل واحد
 من اولئك واستدل بحديث من قاله من نية فليقضها كما فاسته كل وقد كان حكم الغاية بغير الاذان
 عينا فلذا اقتصا واغرضه بعض محقق المعاصرين عليه انه بانه يقتضي كون الامر في حديث ربه ^{حاز} بما هو
 افضل وعلى حكمه بجزا اذ ما اشترطه فانصهر الامر بمسألة واحدة لا في اقامة اقامة وقد تعار
 ان الامر عذبات الافضل كما مانع منه اذ كان في الامور ^{بالسجدة} في كثر من الظاهر وعندنا في السجدة
 الواحدة في الاخرين والغاية بيان حواذ الاقتصار على الامور ^{والا} فليقل الا في الجواب ان ما نقل على قضاء
 السجدة كما فانت بهذا الغاية اذ لم يحقق فيما يقتضي سقوط الاذان ثانيا يمكن منهم الدليل في كثر
 القضاء اما لوجع فاستقر حكم الغاية على حديث من قاله من نية لا يخرج عن الاطلاق او العموم و
 رآه مستند حارس ثم نادى على سقوط الاذان ثانيا مع الجمع فليصل للسجدة لكل حال ما سمعته فصار
 والناسد من علي في الكتاب محل وعلى ما في كاسعة يقتضي القضاء بجميع ما فات والدليل على استحباب كماله
 التيح على الاطلاق مكل ما علمه ووجوه رافعة في كذا وكذا في السجدة في قوله فصار بعضهم يرويه
 صورة مأزوي والمعنى ان الرواية عن عبد الله بن خلفه يروى النقص كذا يروى النقص كذا والحديث كما
 ترى يدل على قضاء العموم الذي يقتضي في جملة الاستحباب كما قاله الشيخ واضح الاشكال له حول الافا
 في الوقت ولو في الجملة والمأزوي ظاهر في ان الاقامة في الغروب يجب فعل الصلاة لا قضاؤها وكذا
 قبل ان يصبح لما ذكر الشيخ من انه وقت البصير فلا حاجة الى العمل على القضاء ثم لا بد من العمل على سعة الوقت
 للاداء بالبحر المعتبر في الوقت ولا يخفى ما في كلام الشيخ من المنظر فليست بالاول ولا يبعد في بعض الاخبار
 المقار على العمل كذا ذكرناه في الاخير بل في الخبر الاخر ما سبق مما كان فاهما في هذا المعنى حيث قال انه اقامة
 قبل الغروب الشمس فليقضها بنية وبالحاجة فلا حذر لا في حال الاقامة ولا في حال الغروب ولا في حال
 على الاطلاق اما على بعض الاحوال على خلاف حال العماء فاذا كان سبب الايمان فليقضه العشاء ولا فلا
 انما يزيل العقل وعدمه من العمل كما كان واسم اعلم بالرجال ^{فله} ما نسب
 الزنادات في شهر رمضان ^{الحسين} سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال
 ابو عبد الله عليه السلام صلى عليه احدى وعشرين ولله ثلث وعشرين من رمضان في كل واحدة منها
 ان تبت ليلة لا مائة ركعة سوى الثلث عشر ركعة ^{علي} الحسن بن فضال عن محمد بن خالد عن سيف
 بن عمير عن حمزة بن عمار عن جابر بن عبد الله قال ان ابا عبد الله عليه السلام قال له ان اصحابا هؤلاء ابوان يزيدا

في صلواتهم في شهر رمضان وقد رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلواته في شهر رمضان
 بن عبد الله بن عباس عن مصعب بن حازم عن أبي بصير أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام قال له إن
 أريد الرجل في الصلوة في شهر رمضان فقال نعم إن رسول الله صلى الله عليه وآله قد زاد في رمضان
 عنه عن مصعب بن حازم عن الحسن بن موسى عن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع
 أبا عبد الله عليه السلام يقول في ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين مائة ركعة في كل ركعة ثلاثين
 عمراوات محمد بن محبوب عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن نوح بن عبد الله بن
 العباس النعمان وعبيد بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 في صلواته في شهر رمضان إذا صلى النعمان صلى بعدها بقوم الناس خلفه في كل واحد منهم ثم يخرج منها
 فحرمه فبقوا خلفه في كل واحد منهم ثم رآه قالوا لا يصح بعد النعمان في شهر رمضان
 علي بن حاتم عن عبد بن زياد قال حدثنا عبد الله بن فضال عن الحسن بن محمد بن زياد عن أبي حمزة
 عليه السلام قال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا جاء شهر رمضان زاد في الصلوة وأما زيد بن
 عنه عن محمد بن جعفر التميمي قال حدثنا الحسن بن الصفار عن محمد بن الحسن عن النضر بن سويد
 عن حميد بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن استطعت أن تصلي في شهر رمضان وغيره في اليوم
 المئتين ركعة فافعل فإن عليا عليه السلام كان يصلي في اليوم والمئتين ركعة على وجه
 بن فضال عن حميد بن صالح عن الحسن بن الفضل عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال
 قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل في شهر رمضان في صلاة النوافل فقارعت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزيد بعد النعمان في صلاة فكبّر وكان يصلي خلفه لصلوة
 كبّر وخلفه تركهم وحده وكان يصنع ذلك مرارا في الأول من شهر رمضان كما تكرر القول فيه عليه
 الحسن بن فضال عن أبي عبد الله عليه السلام في من لم يرو عن أبيه عليه السلام وحال محمد بن خالد بن زيد على الأهرار
 وأما مصعب بن عمير وأما محمد بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام في من لم يرو عن أبيه عليه السلام
 في الرجال وفي فوائدهما قد تكرر في كتابنا في فضل الصلاة عن جابر بن عبد الله فان أبا عبد الله عليه السلام
 بن زيد وهو جالس في الصلاة فالتفت إليه فقال لا يصح ولا يصح فزوجه إلا أن في بيت عن صاحب بن عبد
 في نسخة معنية عليها الاعتماد حيث قلت تبسّخه حتى قد سر من المصحف في أصل المصحف لكنه مهمل وإنما
 منه محمد بن علي ولا يصح كونه ابن محبوب إلا أن عن في غير المكان وعلى النعمان تكرر القول فيه كمن
 بن حازم في علم السان وأبو بصير في ما سبق منه على العادة والرابع فيه اسم بن محبوب وهو تقي
 النجاشي والراوي عنه علي بن فضال أما الحسن بن الحسن الموزني فلم أوفق عليه في الرجال
 بن عبد الله بن مولى العباس والمعبر في علمها السلام وهو من أصحابه والخامس واضح الحال بعد ما قدم

ونجحت عيسى من يمين من افعال وانسار فيه ان الطريق ان على حام مشتمل على خير ع
 ان كان سببا لما وقع عليه من السخ وهو غير معلوم الحال ولا بعد ان يكون هو ابن سفيان
 وورى الثقة وصنفه لان الراوى عنه احمد بن عبدون في الرجال وفي البيهقي الراوى
 عن ابن سفيان بن عبدون اما سلب تمام في البخاري انه ثقة في نفسه يورى عن الصفاة وحمد
 بن يزيد زياد وتقدم القول فيه كعمل بن حام واما اعذناه لما ذكرناه وما يذكره السلف بن سفيان
 ان الطريق الى حديث سفيان ولا يعتمد روايته عنه بواسطة علي بن حام على يدين واما انه يكرى
 فثقة في البخاري وعلى الحسن لا بعد كونه الظاهر في روايته عن محمد بن زياد بكثرة واصل احمد بن محمد
 ومحمد بن زياد قد قدما اصل كونه ابن ابي عمر وفي المقام قد يورى روايته بن محمد عن ابي عمر
 في الرجال والواسطة لا يصر الى ان باب الاخبار واسع وان يورى نفايا باسم ابن بكرم وثقة
 في البخاري والبيهقي اضطرب قوله فيه ولا يخفى حقيقة الامر في راجح الرجال وبقايعهم ايضا
 سهلها والسابع فيه محدث جمع الموطب والظاهر انه ابن نصر لما ياتي المصريح به في هذا الباب
 وفيه كلام ياتي وبقايعهم في الرجال ايضا وحاله لا يورى على انه حسن العلم بالعربية والحديث
 والنظر في سويته سهل الحال انه لم ينفذ عليه في الرجال ويوم انه ابن سويته لا ينفذ عليه
 الرجال لا ريب في تافهم سوى ان حديث صحيح وان البخاري انه ثقة وجهه يورى عن ابي عبد الله
 عليه السلام ذكره ابو العباس وذكرنا القول في مثل هذا من رجال ابن عباس لا يورى عنه وظهور اصل
 رجوع الذكر لروايته عن ابي عبد الله في الحسن عليها السلام للتوثيق في البيهقي والعلامة في الخلاصة
 فان البخاري في التامر معلوم مما تقدم في رجاله سوى محمد بن عيسى وهو مشرك في الرجال الثقة
 است في الاول ظاهر الدلالة على صلوة مائة ركعة للسنن سوى الملك عن الملا با صلوة
 النبل مع ركعة الغزوات في معظلا وما كان في عتقها في دون ذكرنا في الموطب والويهم دالة
 على كونها بعد العتاء والويهم والمذكور في كلام بعض رجالنا في احوالنا الانسان واما ما
 جزئنا في الات في بعض السنين في العتاء الا في كل ليلة قد ياتي في هذا الخبر من حيث ان ما بعد العتاء من
 السنين لا يوافق قوله فاما ما في سوي التامر عن اذا الظاهر في سوي الملك عن مع غيرها في الموطب
 بعد العتاء ولا بعد ان يوجد بان المائة بعد الموطب على ما قلناه في الويهم وعلى هذا لا مانع من فعل الويهم
 بعد الموطب لا بعد الجميع على تقدير سوي تافهم عن الموطب ايضا لكن لان ما في على ذلك الاما سببا
 على اصحابنا فان قلت ظاهر الخبر المتحرف عند اسقاء عن المائة في التامر فما وجه ما ذكرناه قلت الظاهر ما ذكرناه
 لكن ما ملأه على تقدير سوي الراوى وسبب الكلام في ذكرنا ما في الثاني وفيه طلائف الزيادة
 وسياتي ما في بعد في الجملة فبكر حل المطلق على المعنى والثالث كذلك والرابع واضح الدلالة على ما بين

في المسلمين بالعدة المذكورة اما دلالة على وقتها فحيلة ومفضلها من غيرها والخامس فيه كونه على ركن
 في الصلاة كونه من صلوة بعد العمة في شهر رمضان محتمل ان يراد به الموقوف فيه اما ارادة مطلقا
 فلا خلاف في ذلك فاما بعد التوضيح والسادس في الاحوال كغيره اما السابع فظهر الدلالة على ما خالفه في
 مراد الشيخ به الدلالة على شروعه في زيادة الصلوة في شهر رمضان كمن ذكره عن لا يوافق ما ذكرناه ونحو
 له دلالة على الزيادة في الجملة وليس عن هرون بن مسهر عن جعدة بن جندبة عن ابي عبد الله عليه السلام
 كان ما يصنع في رمضان كان يتقبل في كل ليلة بعد العشاء الاخرة ويصلي في العشاء الاخرة في كل ليلة
 ركعة احدى عشر ركعة منها بعد المغرب وثمان عشرة ركعة بعد العشاء الاخرة وبعده عنده احتفاء
 ستديا وكان يصلي في ليلة احدى وعشرين مائة ركعة ويصلي في ليلة ثلث وعشرين مائة ركعة و
 جهده فيها الحسين بن سعيد عن الحسن بن عرفة عن جماعة بن مهران قال سألته عن رمضان كم صلاة
 فيه فقاركم صلى في ليلة في غير الا ان رمضان على ما رواه السهوي من الفضل ما ينبغي للعبادة
 في شروعه فان احب وقوى على ذلك ان يزيد في اول ليلة من الشهر في عشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة
 سوا ما كان يصلي قبل ذلك من هذه العشرة احدى عشر ركعة بين المغرب والعشاء وثمان ركعات
 بعد العشاء ثم يصلي الصلوة التي كان يصلي قبل ذلك ثمان ركعات بعد العشاء والوتر ثلث
 ركعات احدى عشر ركعة فيهما ثم يقوم فيصلي واحدة بعثت فيها وهذا الروي ثم يصلي ركعتين الفجر حين
 ينشق الفجر وهذه ثلث عشرة ركعة يصلي بين المغرب والعشاء ثمان ركعات في كل ليلة من رمضان عشرين ركعة
 ثمان فتنصل بثلث ركعة في كل ليلة شوي هذه الثلث عشرة ركعة يصلي بين المغرب والعشاء ثمان
 وعشرين ركعة وثمان ركعات بعد العشاء ثم يصلي بعد الصلوة الذي ثلث عشرة ركعة كما مضت وفي ليلة احدى
 وعشرين وثلث وعشرين يصلي في كل واحدة منهما احدى عشر ركعة على ذلك مائة ركعة موعده هذه الثلث عشرة ركعات
 فيها حتى يصبح فان ذلك تسبب ان يكون في صلاته ونحوه وتخرج فانه يرجى ان يكون له في احداهما
 الحسين بن سعيد عن الحسن بن عرفة قال حدثنا علي بن ابي عبد الله عليه السلام فقارله ان يصلي ما تقدم في الصلوة
 في رمضان تطوعا بالليل والنهار وان استطعت في كل يوم العشرة فصل ان علمنا كان في اخر عمر يغير في
 كل يوم وثلثة الف ركعة وصلنا ما وجدناه رمضان فقاركم جعلت فداك فقار في عشرين ليلة يصلي
 في كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات قبل العشاء واثني عشر ركعة بعد العشاء ثمان ركعات فاذ دخل
 العشاء اخر فضل بثلث ركعة في كل ليلة ثمان ركعات قبل العشاء واثني عشر ركعة بعد العشاء ثمان ركعات
 بصلوة قبل ذلك محبت يعقوب بن عيسى عن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام عمن
 حاتم الرواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في شهر رمضان وعشرين من الليالي ثمان ركعات
 ركعة منها الوتر وركعتا الفجر فكتب فغن الله فانه خط في شهر رمضان في عشرين ليلة كل ليلة ثمان ركعات

عن ابن عباس عليه السلام قال حدثت سلمان ومات الرضا عليه السلام عن هذا الحديث فاهربوا
هو لا يماناه جميعا عن المسلمين في شهر رمضان كيف في فكيف عن رسول الله صلى الله عليه وآله
جميعا انه نادى اول ليلة من شهر رمضان صلى رسول الله صلى الله عليه وآله في المغرب ثم صلى اربع ركعات
اثنى كان يصليهن في كل ليلة ثم صلى اثنان ركعات ثم صلى العشاء الاخر وصلى اثنعتين الميسرة
يقليها بعد العشاء الاخر وهو جالس في كل ليلة ففعل المئاة ركعة ثم دخل بيته فلما دارت
الناس ونظروا الى رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك في الصلوة حين دخل شهر رمضان ما به ركعة
فاجزم ان هذه الصلوة صلها افضل شهر رمضان على المسحور فلما كان في الليل قام يصلي فاستغنى
الناس عنه فانصرف اليهم فقالوا يا ايها الناس ان هذه الصلوة نافلة ولن يجمع للمنافلة لتصل كل
رجل منكم وحده يفعل ما عليه في كتابه واعلموا انه لا جماعة في نافله فافترق الناس ففعل كل واحد
منهم على حاله فلما كان ليلة تسع عشر شهر رمضان اغتسل احد غابة العشر وصلى المغرب
فصلى فلما صلى المغرب صلى اربع ركعات التي كان يصليها في ما مضى في كل ليلة بعد المغرب ودار
الى بيته فلما قام تلا في الصلوة الصلوة اخرج النبي صلى الله عليه وآله في الناس فلما انصبت عليه
الركعتين وهو جالس كان يصلي في ليلة ثم قام ففعل مائة ركعة ثم قرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب و
قل هو الله احد عشر مرة في كل ركعة ثم صلى ركعة التي كان يصليها في كل ليلة في اخر الليل فلما
كانت ليلة عشرين في شهر رمضان فعل ما كان يفعل قبل ذلك في الليالي في شهر رمضان ففعل في
ركعات بعد المغرب واثنا عشر ركعة بعد العشاء الاخر فلما كانت ليلة احدى وعشرين اغتسل
حين غابت العشر وصلى فيها ما فعله في ليلة تسع عشر فلما كان في ليلة اثنى وعشرين دار في الصلوة
فصلى على ركعات بعد المغرب واثنا عشر ركعة بعد العشاء الاخر فلما كانت ليلة اثنتي
وعشرين اغتسل ايضا كما اغتسل في ليلة احدى وعشرين ثم فعل مثل ذلك قالوا اما لو صلى
للمسكين ما حالها في شهر رمضان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي هذه الصلوة ويصلي
صلوة المسكين على ما كان يفعل في شهر رمضان كما يصليها في شهر رمضان عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
بطه القمي عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
في شهر رمضان زيادة في الصلوة قال قلت ومن بعد ذلك قال ليس حيث تذهب المس
يفعل في شهر رمضان زيادة في الصلوة في تسعة عشر منه في كل ركعة عشرين ركعة وفي ليلة تسعة عشر
ركعة وفي احدى وعشرين ركعة في ليلة تسعة عشر وفي ليلة احدى وعشرين مائة ركعة وفي ليلة
ثلاثة وعشرين مائة ركعة في كل ركعة في العشر الاخر بلشركعة وفيه تسعة وعشرين
ركعة قال قلت جعلني الله فداك فربعت عن لقد كان نفاق الامم فلما ايت بالفسق فرجعت في فكيف

من زعمه فاذن يبيح في كل جمعة في شهر رمضان أربع ركعات لا يراى من ذلك ويصل ركعتين
 في كل يوم عليه وصلى حد الركعتين أربع لحظ الطلوع ويصلي ليلة الجمعة في العشاء والخامس
 من شهر رمضان من ركعة ويصلي في مسجده الجمعة ليلة السبت من ركعة لا يركع على
 عليه واه واه ولم يقاتل حواك وساق الحديث ابن ابي عمير عن ابي حنيفة النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابن عمر بن سنان ومحب خالد بن عبد الله بن الصلت ومحب عيسى بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال الرضا كان ابي يزيد في العشاء الاخر في شهر رمضان في كل ليلة من ركعة العشاء
 في اياها وفيه حسن بن علي ومحب عن معلوم لا يركع في كل يوم بعض المتأخرين انه ابن يقطين الرواسي
 عن ابن جابر عنه في البخاري والذي وقع عليه في البخاري رواه عنه بمسايطة والثاني عنه محمد بن
 ومحب القاسمي الثقة لرواية عن عام عنه في الرجال ومحب سلمان لا يركع كونه الدليل المصنف
 ثم انما عنده اسند من قوله قال الظاهر ان القائل محسن سلمان ومحب ابي الصهبان والاشاعرة
 هذا الحديث في الظاهر للمات من المتواتر واصحاب العروة لم يرووه لكن المذكور يفتقر فافلا ولا
 من روى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله والثاني عن صباح الخزاز عن اسحق بن عمار
 عن الحسن بن الثالث سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام لم ار محمد بن سلمان روى الحديث عن
 الرضا عليه السلام وقوله وقال هو لا رجوعا سألنا بعض العروة الى الرضا عمه والحال ان ما دم بعد كونه
 عن ابي عبد الله في بعض وعبد الله بن سنان لم يذكر في اصحاب الرضا عليه السلام لسكون سأل عليه السلام ايضا
 وكذلك كما سمع عمار لم يذكر في اصحاب الرضا عليه السلام وتواتره بن مهران كذلك وعلى هذا يمكن عدد
 العروة في سألناه الى كل امام وقوله ملاحع والثالث قد ثبت في حقه بن بطة بعد قدما احتماله سابقا
 بقرينة ذكره هنا وقد ذكر البخاري انه كان كبيرا المنزلة بقرينة لادب والعلم والفضل مساهل في الحد
 ونقل عن ابن الهيثم انه قال كان محب حقيق صغيفا محضيا واما محب الحريص الظاهر انه ابن
 الخطاب لو رآه عن ابن سنان في الرجال واما المفضل بن عمر فهو ضعيف والباقي منه ابراهيم
 بن اسحق وهو ضعيف ايضا ومحب سنان معلوم الحال ولا وجه في طريق السمع الى ابي ابراهيم في السجدة
 وغيرهما في الاول واصل الدلالة وهو مرجع في الاكتفاء بالمأثرة والملت
 والمفسر المذكور فيه رايها الزايف والوافر المستقيم في المبدع واللبلة وقوله دالة اما على
 سقط الاولين الوتر او على غيرها من الماتين وما تضمنه من قوله واكثر من قراءة انا انزلناه اما ان
 يرد في الصلوة او فيها وعلى الانفراد او على الاثر والثاني واضح الدلالة ان فضل الزيادة بعد نافلة
 المحبوب والوتر كان فيه دلالة على ان الملة ركعة في ليلة نعتة عشر بعد الوتر وكذلك في الملاح
 وعشرين وثلاث وعشرين وحسب مقتضى قوله ولا يركع في كل ركعة من ركعاته في ليلة نعتة

المسح يثبتها اذ لا يثبت في الروايات وفي الخبر المحرر منه دلالة على وقت الصلوة في ذلك
 المذكور والثالث لا يخفى في دلالة الامامية قوله وفضل ليلة الجمعة في العشر الاواخر وان جاز قد
 سوي الروضة فهم منها الجمعة الاخرى ومنها تأمل عن حقه وقوله وفضل في عتبة محمد لان برأيه
 الجمعة في العشر الاواخر اجمالا ربما كان ظاهرا وعندها فذلك حديث قدس من انما في الرواية
 اخبر سبب تأمل وقد عكنا وجهه في حواشي الروضة وهذا وفي المذهب زيادة في احوال الرواية
 بعد قوله احوال هذه الاربعة والاولى فيها افضل الصلوات بعد الفرائض فمن صلاها في شهر رمضان
 او غير افضل وليس في ذلك من حرم ذلك لم يزلنا بفضل من عرفنا هذه الصلوات كلها
 اعني صلوة شهر رمضان الزيادة في صلاة الحمد وقلها ليلة احد استمرت من ان سبب لنا
 سبب حمنا وان سبب سبعا في ان سبب عمل فاما صلوة امير المؤمنين عليه السلام فانه يقرأ فيها بالحمد
 كل مرة ركعة وحسن من قلها في صلوة الحمد وقلها في صلوة الحمد في اول ركعة الحمد وانما الزيادة
 في ليلة القدر في الركعة الثانية بالحمد وقلها في صلوة الحمد في اول ركعة الحمد وانما الزيادة
 على الاكابر انما الزيادة في صلوة الحمد على من الصلوة ان عملنا بالجميع واما دلالة هذا الخبر على صلوة امير
 المؤمنين عليه السلام بالشفقة المذكورة ففي موقفه على الصلوة والصدوق في الفقه واربعة
 الصلوة التي سمىها الناس صلوة فاطمة وسميها الناس صلوة الاوابين روي عنه ابن سنان عن
 عبد الله بن علي السلام قال في صلوة فاطمة تسعة وتسعون ركعة وفضل صلوة فاطمة
 تسعة وتسعون ركعة فاطمة الكنانة وقلها في صلوة الحمد وقلها في صلوة الحمد وقلها في صلوة الحمد
 بسم الله وبياه عن رجل في ذلك الا عرفت واما حديث مسعود العباسي فقد روي في كتابه من عبد
 الله بن محمد عن محمد بن اسمعيل بن السكاك عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 من صلح اربع ركعات فوات كل ركعة عشرين من قلها في صلوة الحمد وقلها في صلوة الحمد وقلها في صلوة الحمد
 وكان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يروي هذه الصلوة ورواها ويقول اي لا يعرفها بصلوة فاطمة واما
 اهل الكوفة فاما يعرفونها بصلوة فاطمة اذا عرفت هذا فاعلم ان استفادة ما ذكره لا يصح الا في
 باب كلامهم من صلوة الفريضة في شهر رمضان يقرأ ما في رواية الفضل لا يخفى من تأمل ففقد العقد
 رحمه الله في الذكر في ان الصلوة في شهر رمضان تسعة وتسعون ركعة واما حديث عمار وسماعة ابن مهران
 لا يخفى من غرابه لا خلاف في ذلك الا حار فعدم المطابقة لمراعاة الا ان يدعى انه استفاد من حديثها
 ما ذكره وفيه نظر من تأمل الاخبار واما الرابع فهو واضح من ان بين وانه اعلم بالحق قوله
 فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن مسكان عن الحلبي قال سألته عن الصلوة في رمضان
 فقال ليلة عشر ركعة منه الاربعة واربعة الصلوة بعد الفريضة كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي

عن سائر دعوى الاجماع على استحباب الفريضة زائدة عن نوافل الستة عشر
قال لا ما فله زائده فيه على غيره والذي تقدم من عبارته في الفريضة لا يعطى المنع راسبا وحكي لعدم
بيع اختلاف في الترتيب والاحبار قد سمعت القول فيها قوله ابو اسود بن قيس عن ابي
وسيب ان علي بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد بن سريته عن
ابن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ينادي الحسن والزاني والسارق ببيع عليهم اذا ما نوافلهم
سعد بن ابي اسود بن قيس عن الحسن بن محبوب عن ابراهيم بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
عليهم السلام قال صلى الله عليه وسلم ما كنت في اهل القبلة من حسابي على الله عنه عن احمد بن محمد بن عيسى عن
ابي همام اسير بن همام عن محمد بن محمد بن عيسى عن ابي اسود بن قيس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تدعوا
من اتي بالصلوة فاما ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي اسود بن قيس عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابيه عن ابيه ان عليا عليه السلام لم يصل عمار بن ابي بكر بن عتبة وهو المراءى فيها في بناءها
يدمانا فلم يصل عليها فاما من هذا الخبر انه لم يصل عليها وهم من الراوى لا ينفذ بنا وجوب
الصلوة على كل من هذه المسئلة اجماع في الفريضة للحجة وقد ذكرنا في احكام السجدة فانه كفاية
في كتابنا الكبري وحجته ان يكون الرخصة فيه مكانه ما يرويه بعض العامة ان امير المؤمنين عليه السلام قال
عليه السلام قال لا اقيم بوزن عن علي عليه السلام انه لم يصل عليها وذلك خلاف الحق كما بيناه
في الاول لا ارباب فيه في ضحته بنا على ما رويته في جهاله والثاني فيه
ابراهيم بن محمد بن عيسى في الثاني وفي خلاصة ان مقتضى بفتح الراى اما طلبة يزيد في قوله
عرفت وبعيد ان دعوى الراى في البيع الامرين وفي الفريضة ان كناه معتد وهذا وان
بغير فائدة لعدم العلم بكون الراى في الكتاب الا انه لما نفا ان البيع سعد بن قيس بن جابر عن
الكتاب مع ما يظهر من كلام الراى في مواضع مستفاد وقد سئل الخار عن ابي انكره في المتن
ان شاء الله والثالث كما روي في الكوفي وصفا لمحمد بن سعد بن علي بن عيسى عليه السلام في البيع والطاهر
انه سهو والصواب ما في متن قوله عن الكوفي وقد ذكر في قوله ومحمد بن سعد بن مهمل
الرجال والبراع جهالة تكرار القول فيهم عرفت وبعيد والحاصل ان سعد بن قيس بن عيسى عن
علي ما قاله الشيخ الحسن في الاول ظاهر الفريضة على الله صلى الله عليه وسلم على ثواب الحسن والزاني
والسارق وترك الاستعمال في الاقام عليه السلام في كونهم مؤمنين او غيرهم فينبذ العموم كما
هو مقرر في الاصول الا ان ينبغي ان السائل الموضع بعد سؤاله عن الخالف وعموم خبر تابع

الاراد فاطلان كغير بعد الناس محل كلام وان ارد مطلقا انه و هو مستكمل باستلزامه
 بغيره بغيره وقد احتل بعض حقه الاصحاب رحمه الله ان يرد بالنزول ما يعرفه الاكثر من
 اسم او يرد بالنزول عند المتكلم بان يعلم ذلك منه والكلام في المقام محال واسمع
باب في وقت الصلوة عن ابي هريرة عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
 عن رجل صلى على وجهه من غير ان يركع من غير ان يركع من غير ان يركع من غير ان يركع
 عن جابر قال قلت لابي جعفر ع اذا حضرت الصلوة على الخمار في وقت المكتوبة فاجاب ان يركع
 على الخمار في وقت وقت الوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت
 عن جابر عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل صلى على الخمار في وقت المكتوبة
 محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام هل يتخذ من هذا عن الصلوة على الخمار فقال لا
 على الا يستعير من محمد بن عبد الله الخمار عن صفوان بن يحيى عن العباس بن مزيه عن محمد بن مسلم
 حيفته قال يصلي على الخمار في كل ساعة انها ليست بصلوة ركوع وسجدة واما بكون الصلوة
 عند طلوع الشمس عند غروبها الى وقتها الحقيق والركوع والسجود لا بها غروب بين قريتين
 فطلوع بين قريتين سبطان اجبت محمد بن ابي جعفر عن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
 ع قال لا بأس بالصلوة على الخمار من غروب الشمس وحين تطلع انما هو استعفاء فاما ما رواه جابر
 سعيد عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل صلى على الخمار في وقت المكتوبة
 حين غروب الشمس وحين تطلع فهذا الزمخري بالكدافية رواه الخليل ويمكن ان يكون اوجه
 فيه البقية لانه مذهب العامة **باب في الاول** محمد بن سالم وهو مشهور
 واحمد بن المصنف وغيره في شرح جابر في قوله فيها مقصدا والثاني مع ارسال محمد
 بن زياد وابن سماعة والاولى رافعة في الثاني كذا والثالث واضح الصريح
 ما قدمناه والرابع في الوقت **باب في وقت الصلوة** وقد تكلمنا في وقت الصلوة فيه اما ان يكون فلا يبعد
 كونه ابن عثمان لصرح الشيخ في كتابه في كتابه في وقت الصلوة في وقت هذا **باب في وقت الصلوة**
 عثمان الا ان عنده في جزاه مكان والقائه في الزجج لا يصح عنهما هذا **باب في وقت الصلوة**
 كذا من احوال بالنسبة الى وقت الوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت والوقت
 يدعي رجاء ارادة وقت الفصل ما رواه الشيخ في التهذيب صحاح عن ابي جعفر عليه السلام
 مروي قال اذا وجبت الشمس فصل المغرب على الخمار لكن لا يتخذه ان هذا مع عدم على الخمار
 لما صح به الاصحاب اما مع صديق الحاضر وللزيت على المست فقد تقدم تقديم الحاضر وتقدم
 السبع في السبوط تقدم صلوة الخمار ان حرمه الله سبحانه حيا وفيه ما فيه ثم ان الخمار

محمد بن عتيق عن عروة عن اصحابنا عن زيار عن احمد بن محمد بن ايوب عن حماد بن
 محمد بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن بعض اصحابنا عن ايوب عن عبد الله بن عمار عن ابيه عن
 من صالح عن امرأة فلا يقيم في وسطها ويكون مائل صدرها واذا جلس على رجل فليقيم في وسطه فلا
 يخرج الاول لان قوله يكون مائل صدرها المعنى فيه اذا كان قريبا من الرأس وقد يعبر عنه بانه يلي
 الصدر لقوله منه فتأكد ذلك القدر ما رواه علي بن الحسن عن حماد بن عمار عن مسلم عن احمد بن المغيرة
 عن عرو بن عمر عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم من الرجل حبالا ثم يرفع يده اليسار الى
 من ذلك قبل الصد **السند** في الاول منه سئل زيار وقد ذكر القول في حقيقته
 حانه والثاني في الاربعين ونحوه علم قد وجه بالاجماع على صحته على الخبر وفيه اوجها
 قدماه في معنى الاجماع وثانيا ان الصحة عن معلومة لا يراه من هاتم اما الوقوف في عبد الله بن المغيرة
 محل الكلام يعرف من مراحمة فاستحق الثالث مضمون عرو بن المغيرة في حاله **السند** في الاول
 ظاهر الدلالة على الامر بانما هو في الرجل والراة وعند صدر الرجل وقد نقل العلامة في الخ عن
 استحقاق القول في الوقوف الاقام عند وسط الرجل وصدر المرأة قال في الشرح وقد اخرج الخلاف انه
 يقف عند راس الرجل وصدر المرأة وفيه على ابن ابي عمير ونقل عن ابنه في المتع انقول بالوقوف عند
 الصدر في الرجل والمرأة في العلامة والشرح في الاستصحاب فقوله بان انه يقف عند
 راس المرأة وصدر الرجل والمسئول الاول انتهى ولا يخفى ان كلام الاستصحاب لا يخفى من تأمل فان
 لما لم يثبت عنه على تقدير لا يعمد على ذلك على ما ذكر العلامة الا ان توجيه الشرح للاخر الثاني وجه
 المرأة فقط بغير اتفاق مع جهة الرجل وهو وقوفه في وسطه والحال ان المرأة لا يقف عند
 الا ان قلنا ان توجيه الامر في التبع بوجهها عن الآخر وقد ذكر في ان قوله عند صدرها
 يعني الوسط استعمله في ما ساقه وكذا في الدرس كمن الثالث باب التوجه لان الوقوف
 جبال التبع بوجه الصدر في الرجل والوقوف قبل الصدر يجدر في الواس في المرأة لا كمن
 البعد اقدم الاول وبالحكمة في التبع بالذهب في الكتاب بعد عن الاعتبار اذا عرفت
 هذا فاعلم ان شيخنا قدس سره نقل عن العلامة في المسئلة ان هذه الكيفية مستحبة بلا خلاف
 وظاهر الاثنان العود الى ما قاله في التراجع ان في سنين صلوة الحنابلة ان يقف امام عند
 وسط الرجل وصدر المرأة لانه قد ثبت في نقل الله مدلول العبارة قوله معضم الاصحاب ثم نقل
 عن الشيخ في الاستصحاب القدر المذكور في المسئلة عن زيار قال وفيه الروايات كلها صغيفة لكن
 المقام مقام استحباب في العمل بكل ما احسن انتهى ولا يخفى على كل من علمه بحقيقة بعض المتقدمين

يفتي عن الامام على ما حكا في حج وعمره الصدوق في المنع لم يقط الامر بالوقوف في حله
 سداد من كلام نقائيل انما خصص الامام فالاجماع المنقول ليس في الكلام ما يريه
 قال في القاموس في قوله كبر الثاقف اي عند من
 بصير عن العلا ابن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سانه كيف يصلي على الرجال والنساء
 فقال يوضع الرجل والنساء خلف الرجل عنه عن محمد بن مسلم عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام
 فلا اذا صلى على المرأة والرجل قدم المرأة والرجل واذا صلى على العبد والحر والحر والحر والحر
 على الصغير والكبير والضعف والاعرج ابراهيم بن الاسدي عن محمد بن عبد الحارث عن صفوان بن يحيى عن
 العلا بن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سانه كيف يصلي على الرجال والنساء
 امام النساء مما يلي الامام نصف بعضهم على اليمين نصف على الشمال اي غير عماد عن ابي عبد الله
 عن العبداء عليه السلام قال في الرجل والمرأة كيف يصلي عليهما قال يجعل راس المرأة ويكون الرجل على
 الامام على الخلف عن عبد الله بن جعفر عن ابراهيم بن مهزيار عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي بكر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في جنازة الرجل والنساء والصبي قال يوضع الميت
 على القبلة والصبيان ونهم والرجال دون ذلك وتقوم الامام على الرجل وامامه على الخبير بان
 عن احمد بن محمد بن عمار بن الصلت عن عبد الله بن الصلت عن ابي عبد الله عن محمد بن عثمان عن عبد الله بن علي قال
 سانه عن الرجل والمرأة يصلي عليهما قال يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة ويكون راس المرأة عند
 راس الرجل مما يلي يمينه وتكون راسها ايضا مما يلي يمينه والامام والامام حميد بن باد
 عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن جنازة الرجل والنساء اذا اجتمعت قال تقدم الرجل في كذا على
 عليه السلام محمد بن ابي عمير عن الحسن بن علي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن محمد بن
 صدوق عن عمار بن ابي ابي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي على ميتين او ثلثة موتى كيف يصلي
 عليهم قال ان كان ثلثة او اثنين او عشرة او اكثر من ذلك فليصل عليهم صلوة واحدة كبر عليهم من
 كبرتين كما يصلي على ميت واحد ومن صلى عليهم جميعا يصح ميتا واحدا ثم يجعل الاخر الا الا لاه الاول
 ثم يجعل راس الميت الثاني سبته المخرج حتى يفرغ منهم كلهم ما كان في الاخر الا الا لاه الاول
 الوسط وكبر خمس ثلثين ثم يصلي على ميت واحد سبلا وان كانا موتى رجل وامرأة
 قال يبدل بالرجل ويجعل راس الميت الثاني الى اليمين الاول حتى يفرغ من الرجل كلهم ثم يجعل راس
 المرأة الى اليسار ويجعل راس الميت الاول الى اليمين الاخرى الى راس المرأة الاخرى ولي حتى يفرغ منهم

طهم فادسري هكده قام الى وسط الرجال بكبريهم كما يصلي في بيت واحد فاجبه في ذلك
 لان اجلها كانا نرا على كبر ما رواه علي بن الحسين عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن
 الحكم بن محمد بن عمار بن بزي عن قتاد بن شبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يحد
 الرجل من الزيادة ويخرج الرجل ويقدم المرأة يعني في الصلوة على الميت
 في الاول معلوم الحال سئل زاده والثاني كذلك عجب سنه وطلحة بن يزيد حمزة بن عبد الرحمن
 في انظاره سهل للصرح به في الكافي حيث رواها عن سهل بن محمد بن سنان والثالث صحيح
 كالرابع والخامس فيه ابراهيم بن محمد بن خالد وقد تقدم في القول والخامس ان العلامة وصفه
 الصدوق في الجرح السفا بالصححة وهو فيه الجاني لم يذكر ما يدل على صحه ولا عيب وقد
 انه ممدوح في الكتب فيه نظروا فيه يعرف من مراجه الكشي وبقية القول في مراسع وشرب
 بن فضال وابن بكير نصنا والارسال واضح الحال بعد ما تقدمناه عن قريش وسيد من ائمة ائمة
 منه محمد بن محمد بن الصلت وهو مجهول الحال بعد ما اذم ائمة في الرجال نعم في مسند احمد
 في الطريق الى عيسى بن ابي رزيق الصدوق رحمه الله عن ابيه عن محمد بن ابي عبد الله الصلت واستفاده
 من هذا الطريق من الاحمال في الظاهر مسنده لكن النازل فيما اسلفناه من ائمة رجال صحيح
 مثل علي بن الحسين بن ابويه في نسخة الكمال للرجل المذكور وبوديان الكشي ذكر في ترجمة
 احمد بن اسحق الاسدي ما صورته محمد بن علي بن القاسم العمي فاحدني احمد بن الحسين بن ابي ابي قال
 كتب محمد بن احمد الصلت الى الدار كتابا ذكر فيه قصه احمد بن اسحق العمي وصحبه فانه يريد
 العمي واحاج اليه فادان لي سندك ان بامر باقر اخيه لاه وسترج منه في البلد اذا
 انصرفنا فقد وقع صلى الله عليه في مناصله فان رجع فله عندنا سواها الحديث وهو
 يعطى ان له بالامام عليه السلام احصا ما كان الدار كتابه الا ان الطريق عن معلوم على حده
 عند الاعتماد عليه بحاله احمد بن الحسين اما محمد بن علي فالظاهر انه ما حمله وقد تقدمنا
 حاله ولا يخفى ان ما وقع في السند المخرى عنه من قوله عن محمد بن احمد بن الصلت موافقا
 في الكشي اما في المسجحة من زيادة لفظ على فلا يصح بالحال البعادت مثل هذا في الرجال ان
 طريق المسجحة عن عبد الله بن الصلت كما في السند والذي يظهر من الرجال ان عبد الله بن محمد
 بن احمد المذكور في الثاني من الطريق الى عبد الله بن عبد الله بن الصلت عن ابيه وقد ثبت
 في المسجحة الصلوة ان محمد بن احمد بن الصلت وعلى ما قاله في السند وفي الكشي قد
 يحد عدم ذلك وقد تقدم ما اسلفناه وان هذا من بعد ما ذكرناه اما عبد الله بن الصلت
 وغيره فقد كوربا القول عنهم اما عبد الله بن الصلت وغيرهما في تكرار القول في السبع

منه في باب السابق ودنا في هذا قرينة على ان ابا مع الاطلاق هو ابن عثمان في الطاهر
 وثالثه موثق واثنا عشر صحيح على ما مضى **المسألة** في الاول واضح والثاني موثق
 الظاهر ان اراد على الرجل ما يلي المصلي على الغبار واحتمال ارادة الرجال الاموات على معنى آخر
 على تقدير ان حدد من معصوتين النساء بعيد واستثنى من بعض الاحباب الاحبار على تقدير ان
 بالصلوة الواحدة مع اختلاف الوجه في الصغير والكبير لوضع الجرد فيه ومن بعد صحته في انية
 الصدوق رواه مرسل عن علي عليه السلام وقد قدنا الوجه في ذكره مرارا وسبق عن العلامة في
 التذكرة الحزم بالمتنع ثم قال ولو قيل ناجزا والواحد المستعمل على الوجهين بالتقسيط امكن وفيه
 ان الجميع بين السنتين المستأنفتين في الفعل **المسألة** من وقف على الترتيب وفي الذكرى انه يمكن الترتيب
 بينه الوجهين لزيادة الذنب تأكيدا وفيه نظر واضح ولا يخفى ان اراد بالتقديم الى جهة القبلة وبها
 في قوله نصف عصم على الترتيب قرينة على المعنى الذي استعمل في الاول الا انه محل كلام وانما
 واضح المعنى ايضا اما الرابع فظاهر المضاف من وجهين الاول جعل المرأة مما يلي الامام والثاني في كيفية
 الوضع الا ان هذا الوجه يمكن ان يفارقه ان اخبار الامام مطابقة وهذا مقيد وفيه ان ظاهر الامر
 الاول الوضع كيف كان على الاطلاق حيث ان ترتيب في مقام العلم الكافي الى الاصلح الغرض الا ان
 ان هذا وارد في كل مطن ومعد والبراهين على انما لا يفارقه انه تحرر اختصاص الكيفية
 المذكورة في الرواية بصورة جعل المرأة مما يلي الامام والظاهر سقوط لفظ اليه هنا
 فيما وحدث من التسخ وفي الجرد لانه على وقف الامام عند راس المرأة ووسط الرجل الا ان خص
 تحال الاجتماع بل وجعل المرأة مما يلي الامام والقول في عدم القابل عونا مضى والخامس كما ترون
 غير صحيح المضاف اذ التقديم فيه محتمل لان زيادة جعله مما يلي الامام اذا التقديم لا ياباه واحتمال
 ان يراد تقديمهم في الصلوة على النساء يمكن على تقدير ان السار فظاهر ترتيب الرجال
 اذ لم يكن معهم ساعلي ما ذكرتم القيام في وسط الجميع وهو يقتضي عدم اعتبار ما ورد في الحديث الواحد
 مويد ما ذهبنا من احتمال اختلاف الحال مع الاجتماع وانما اذا كان معهم ساء فالرجال مما يلي الامام
 على ظاهر الخبر موافق الاخبار الاول ولنا مخالفة في الترتيب وفيه دلالة على اعتبار وسط الرجال على
 الترتيب لا وسط الرجل وربما يدل الخبر على حوال الصلوة على الصغير والكبير في خصوص يكون
 الرجال مع النساء قرينة على ان الاول رجال غير ساء ولا صلبان وما تضمنه من قوله اجزا كما نصلي
 على ميت واحد محتمل لان زيادة ما ذكر في اول الرواية من التمسك بكبريت على معنى انه لا يكبر بكل
 ميت حسن بكبريت وخ ينع حكم الدعاء في الذكر الثالث مسكوت عنه وحتمل ان يراجع ما يذكر
 لميت الواحد فهو جالس مع النساء وخ كما مضى في قصد الميت لئلا يخل هذا وما ذكره الشيخ في الخبر

عن محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله بن الحسن بن علي بن بكر بن قدامة بن زياد قال
سألت ابا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على ابنه ابراهيم فذكر
حسنا حسانا بن الحسن بن علي بن محبوب عن ابي ولاد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فذكر
حسنا بن ابي بكر فقال حسنا بن الحسين بن سعيد عن فضالة عن كلب الاسدي قال سألت ابا عبد
الله عليه السلام عن ابي بكر بن الحسين فقال حسنا بن قدامة عن ابي عبد الله بن الحسين بن محمد بن خالد
البرقي عن ابي عبد بن النضر الخزاز عن عرو بن سمر عن جابر قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن ابي بكر
بن الحنانة هل فيه شيء من قول رسول الله صلى الله عليه وآله أحدكم خير وسعيا وسعيا حسنا
وارحبا فما تضمن هذا الخبر من زيادة التكرار على الخبرات مذكور بالاجماع وعرو بن ابي بكر عن ابي عبد الله
بن علي بن حمزة قال لا بد من كونه كان يكره ذلك او ان يبين بوجاهة اخرى فيستدرك حيث انتهى
حسن تكرارها فاذا اضيف ذلك الى ما كان كذا على الحسن بن الحسين بن علي بن ابي بصير فكننا با ابي بكر
واما تضمنه الاربع تكرار فحق على نفسه فانه مذهب جميع من خالف الايمان به او يكون اخبارا
من فعل النبي صلى الله عليه وآله مع المنافقين والمستهينين باللام والله عبد الله كذا كان يفعل ذلك
على ذلك كان يفعل ما رواه الحسن بن سعيد عن محمد بن ابي عمار عن حماد بن عثمان وهشام
بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكره على قوم حسنا وعلى قوم
اربعا فاذا كره على رجل البعاء انهم على الحسن بن عبد الله بن جعفر بن ابراهيم بن مهزيار عن ابي عبد
الله بن اسمعيل بن همام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام صلى رسول الله صلى الله عليه وآله
على حسنا بن بكر بن حسنا بن علي بن ابي بكر اربعا فاما الذي كره عليه حسنا بن محمد بن ابي بكر بن ابي بكر
وثلاث في الثانية للبنى ودعا في الثالثة للموت في الرابعة للموت وانصرف في
الخامسة فاما الذي كره عليه اربعا فاحمد الله في التكرار في الرابعة ودعا لنفسه وامر
بنه في الثانية ودعا للموت في الثالثة والثالثة في الرابعة لانه كان منافقا
عن الحسن بن علي بن ابي عبد الله بن محمد بن سالم عن ابي الحسن بن عرو بن محمد بن قار قال جعفر بن
محمد بن جعفر فلا بد اننا نجد بالعرف ابا عبد الله عليه السلام صلى الله عليه وآله في مسكن حيث بكره حسنا
ثم التفت اليه كان حليفه انه كان يدري ان قال فقال جعفر انه لم يكن كذلك ولكنه صلى عليه
ثم رفعه ومثله ساعة ثم وضعه بكره عليه حسنا ففعل ذلك حسن بن ابي بكر بن علي بن الحسين بن محمد بن
تكرار وعرو بن ابي بكر اراد بقوله اربعا حسنا اربعا في التكرار بنى الدعاء على التكرار
لثانيه ليس بعد هاتين وان ما ينصرف بها عن الحنانة يدري على ذلك ما رواه الحسن بن علي بن محمد
بن يحيى عن محمد بن احمد الكوفي والعباس بن محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي حمزة عن محمد بن زياد

ابن سير قال كنت عند أبي عبد الله جالسا فدخل رجل وسأله عن الكثير من الخفاف وقال ان
 ثم دخل امرؤاؤه عن الصلوة على الخنازير فقال له اربع صلوات فقال الا ولجملت فداك وثقت
 وما لك بهذا فقلت ارجو فقال انك سالت عن النكاح سالت هذا عن الصلوة ثم قال انما نحن بكم
 اربع صلوات ثم سبط كفه فقال انك من كل صلات تبتلى سبع صلوات وقد استوفيت ما ينبغي
 هذا الباب من كتابنا الكبير **السند** في الاول صحيح والماني فيه القسم بغير وهو
 الرابع وعنه ابن عم الطائفي كذلك وابو بصير تذكر الفقه فيه كغيره والثالث من غير يد
 حال ابراهيم بن مهزيار اجمالا اما حماد بن شعيب والظاهر انه السوابك لانه حماد بن يحيى عن شعيب
 العفريقي في الحديث في حاله في سبب الدقة في الرجال وهو يدوي عن ابن سير واما
 حماد بن شعيب فهو موصوف في رجال الصادق متهللا فكذا ان روايته عن أبي بصير
 عليها الا ان في عزها الموضع وباب الاحتمال واسع الا ان الاسناد في المقام والرابع تقدم حبه
 عزير بن ذكوان حمله في كتابه في الحديث في المقام في السند السابق مصر ايا بن فضال ولله
 بن زائدة زائدة السند السابق وهو مصر في رجال الصادق في كتاب الشيخ والرواية
 عن أبي جعفر لا تحتمل كونه عن روايته فهذا هو الشيخ لم يذكر ذلك والارسل والخامس في
 الطريق في عبد الله ابن الصلت عن ذكر في الشيخ وفي العفريت لطريق انبائه فلا يسند
 مع انه عزير بن ذكوان فقلت وقد ذكر الشيخ في العفريت من باب جميع كتب ابن شعيب وروايته وهذا
 من حمله روايته في الشيخ لا يعتد به كذا تقدم من اخبار الشيخ بان هذا الحديث في روايته كاف
 وان لم يكن الطريق اليه صحيحا فقلت لما ذكرت وجه فضله في ما مضى الا ان الطريق
 للحسن بن محمد في ما مضى كلام يعرف من مراحقه العفريت وهو يحدو وجه السند في
 من الطرف على من اصحاب الشيخ عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن ابي نويه في الطرف ابن
 حمد والاول فيه العدة ومعلوم منها غير ظاهر ايا الثاني فان ابي جعفر ظاهر جماعة في المظنة
 الاعتماد عليه في الشيخ المعتمد فان قلت فتميز ان يكون اسناد هذا الخبر السابق عليه على
 طريق الكليني في السند السابق فلا يكون صحيحا في الحديث بحديث احمد المذكور في السابق
 قلت هذا خبر صحيح في الشيخ الا ان با الاحتمال واسع وعلى تقدير اننا في الصحة من الحقيقة
 استرنا اليها فنسحق له لكلا فانه منهم والسادس في باب الاسناد وهو مهمل في الرجال
 والسابع معلوم الحال مما يكرر في المقال والنام صحيح والناسخ مقدم القول في المهم من رجاله
 والعاشر ايضا من الكلام في رجاله مكررا لكن في النسخة التي بعثت منها على يد شيخنا احمد
 بن ادرس وهو مشهور في التهذيب على الحديث فقلت ما هنا على ما فيه هذه في باب لغيره في

من انشأه الاصل كان منسباً إليه رسماً فاستند على النسخ والخادى عشر منه بحسب ما اختلف
 انسب محمد بن زيد بن محمد بن علي بن ابي طالب من كتاب الشيخ محمد بن ابي سلمان النساب
 روى عنه محمد بن الحسن بن احمد بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن ابي طالب والراوى عنه محمد
 بن ابي طالب من هذا انه الرجل المذكور ان الراوى عنه هنا محسب في الاصل وصفه بالكوني في
 الدابة وبالنسب في الرجال لا يوافق الا ان يكون انشأه في احدى البلديات ثم انشأه
 بن تيمه من الخاتى سقفت على سبوت بن سقاف عبد الواحد وقد تقدم النسخ فيه مفصلاً
 واحتمال جميع الاشياء من النجاشي الا انه من وجه الاصحاب لا الى التوثيق بعد عن اسلاف السعد
 وقرنه ان انظار عمود الانسان الى جميع التوثيق وكونه من الوجهة ولو جمع الى السعد فقط
 لزم ما لا يخفى لما يار اما محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي جعفر تكرر القدر منه من انه انشأه على الظاهر
 واحتمال جمع السعد اما محمد بن زيد فهو مشترك بين يهودين واثني عشر معلوم مما ذكره الكلام فيه
 في الاصدار الستة الاول ظاهر الدلالة على ان تكبير صلة الجاهزة حسن اما
 الدلالة على الوجه فغير ظاهرة لكن بعض الاصحاب ذكر الاجماع على الوجه واستند العلامة
 في المسقى وعبد الله المستفى المنقولة وهي من تكبيرات بها اربعة اربعة وعليه علمنا اجمع ومخرج
 عدم دلالتها على الوجه ان الاربعه الخلاق فيها موجود فان المحقق في النزاع وقار والعامين
 عن انهم ولو قلنا توجبه لم يوجب لفظاً وما قاله الشيخ رحمه الله في الذكر في الاصحاب باجماعهم
 بذكره ذلك في نفسه السعد ولم يصرح احد منهم بذلك في المذكور في بيان الواجب ظاهر الوجه
 لا يخفى في عبارة بعد قول المحقق فان قلت ما وجه دلالته الاشارة على الصواب قلت لا اول
 يدل على ان التكبير حسن وهذا لا استفادته الوجه ان لا يستدلوا اذا تكبر الواجب وهو
 معلوم والثاني يدل على النسخ عليه وآله بالنسب الى ما تحت بما علم وجهه عند المحققين والثاني
 كالاول والاربع كالثاني والخامس والسادس كذلك في زوني الصدوق في العقبه بطريقه الصحيح
 عن عبد الله بن مسكان عن الصادق ع السلام انه قال لما مات آدم ثم فبلغ الى الصلوة عليه فقامت هذه
 السجدة فقدم نارسول الله فعلى علي بن ابي طالب فقال لا يجزى ان انه امرا بالناس ولا يسجدوا لغيره
 فتقدم ابراهيم وابنه ابراهيم فقدم فكبركم جميعاً على الصلوة الى وضعتها عرفت على امه محمد
 صلى الله عليه وسلم في الستة الحارثية في ولد ابراهيم العقبه وفي هذا الخبر ما يفسد الوجه وان كان
 في الستة كلام غير ان عدم الخلاف سهل الحسب ومنه يعلم ان ما عساه تفان من عقب الاحبار الذين
 على ان صلوا الجاهل استغفار لا يخفى دلالته على عدم وجب ما صوفى المذكور يدفعه ما ذكرنا من انما
 الى وجب عن ما ذكره لا ريب في ما يعلم وبالجملة فالقصر ما قلناه فيجوز التنبيه على جميعه لما

من باب ما ياتي مع المقال اما السابع فما ذكره اتيح في توضيحه اولا لا يخفى من وجاهة وان
 اما قوله من اجل الرابع من اجله فقد توجه عليه اذا كان واحدا فخل بعضه على بعض
 في وجهه ووافق بعضه في وجهه وانما وجهه ان اهل الحلان من قال بالحسن في بعضه كلام
 اتيح في بعضه الذي مما بعد هذا الباب المتصل للاخرات بالخامسة مع قراءة الفاحشة في ملحق جنة
 في المحل على بعضه وج لا مانع من حمل على بعضه ولو فرض اتفاقا امكن توجهه لبعضه فانه
 رابع به من اهل البيت حمل السبع على انه اخبار عن محمد النبي صلى الله عليه وسلم من انما فقر ان ارد
 كما هو الظاهر عن بعضه فعند انه لا ياتي في بعضه ولا مرسله والثامن المستدل بها قد ذكر
 في المذهب بزيادة قوله عنى بالثاني والرواية بغيره حسن في الزيادة عن محمد بن حبيب وكذلك
 في الثاني وهي متصلة لان يكون من حديث يعقوب او من الراوي لكن احتمال قيام الرواية في الامام
 السلام له ورتبها بالخبر بقوله يعني يعني ذلك ولولا ذلك لا يمكن احتمال غير الصفات وان جزم
 ان التفسير باهم الفادة من حيث ان غير المناقض يصلي عليه بالحسن فدخل فيه المخالف فمقدّر
 التعليل عليه ان ينبغي وحوله في المناقض وفي الذكرى بعد ذكر الجزالة وهو جمع حسن من رواه
 العامة لو كانوا يقولون اسهى وما عساه نفا ان التكرار ارجا يفضي بحقق الصفات فما وجه
 ذكر نسخة عن الحواب عنه بتمام احتمال التبرع في التكرار بنى للحسن في رابع وعز ذلك اما السابع
 فظاهر ان التكرار ارجا عنى المناقض حيث قال ولم يدع له لانه كما صافقا فيؤدي ارادة لا ينام
 بالنفاق في الثامن وقد ذكرنا في الدار في عقد قوله المحقق وان كان منا ما قصر
 المصلي على اربع وانصرف في الرابعة انما هو بالمناقض هنا المخالف وان كان صافقا كما ذكرنا
 ذكره في مقابلة المؤمن في الاخبار على اصحاب اسهى وما ذكره حكي من دلالة الاخبار في ذلك
 ونفت عنه ما رواه اتيح في الباب الا في عن اخيه محمد بن اسمعيل بن سعد الاسدي عن
 الحسن الرضا عليه السلام في رواية عن الصادق عليه السلام فقال اما المؤمن فممن تكلمت واما
 المنافق فاربعة حديث يعني احصاء المنافق في المخالف واذا علمنا بالجزالة
 عنه دلالة على المنافق من حيث ان لا صلى الله عليه وآله على المنافق يعني ما ذكرناه
 والجزالة مع صحة ذلك انما غاية الامر ان يقال ان المخالف يدعى عليه والمنافق
 في لا يدعى عليه فدلالة ذلك على ان لا ينافى في الرابعة وقد نفا ان الخبيث
 على علم الله عليه ولا مانع منه والاصناف بالاربعه كمثل ان يراد به عدم الاحتياج الى
 كبر خامس فان قلت ايات الدعا في المنافق من الخصال في الخارج الما يدل على ذلك في
 الصدوق عن محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا قلت في رواية

و روي في الكتاب من حديث الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
انما جاء هذا من قول الله عز وجل ولا تحنوا الى الدنيا ولا الى ما فيها ولا الى ما كان
خفا وعذا ونظير من حديثه صحاب في وجوب الدعاء على الخائف من حيث ان لا يبيع واسترجه سخطا
بذم من بان الدعاء للميت او عليه السلام كونه بعد النجاة قال قدس سره وقد ورد بالدعاء على
المتوفى روايات منها ما رواه ابن بابويه في الصحيح من صفوة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام
قال مات رجل من المنافقين فخرج الحبيب في طلبها فوجدها في النار فقال له انك تذهب
لنفس ابر من حنانه هذا المنافق ان صلى عليه فقالت له الحبيب عليه السلام انك تذهب حتى تاتي
اقول فقل مثله فرفع يديه فادعى وهذا الحديث لا يحسنه قال عليه السلام عليه السلام صلى على المنافق
ليصلح الرو ما ذكره القائل من الاطراف بالراجحة ولا يستدعي الدعاء في غير الرابع على ان في قوله
الصحة تأملا لولا ما قدمناه عن احاديث الصدوق وذكر قدس سره في الخبر الذي نقلناه عنه من ان
وجوب الصلوة على المؤمن اعمد الاجماع وعن المؤمن لا يخفى الادلة على الوجوب عليه من ضعف
في سند او قصور في دلالته والواحد المستدل بمقتضى الاصل الذي انضم على الوجوب دليل وعرض
ان خبر الكليني فانه الدلالة على عدو الله والخبر الثاني من الحديث عنها هذا كذلك والخبر الثالث
سخطا معتمدا عليها فاذا تصور من جهة السند مستوف ومرة جهة الدلالة على الوجوب يمكن
كن يفي الكلام في مشروعية المصلحة لدلالة الخبرين وعرضها عليها غاية الامران هذه العلوم
اما ان توصف بالاسمات او هي تقع في الدعاء المستحب ولم ار الا في موضع المقام وفعل النبي
صلى الله عليه وآله يقضي استحباب الثاني فليس كذلك واما العاشر فذكر في الشيخ في مقام الاستدلال
على مطلوبه غير واضح الوجه لان مقادير حوزة كذا الصلوة على الوجه المبين في الرواية والمطلب
اثبات الاخبار عن فعل النبي صلى الله عليه وآله مع المنافقين ويمكن ان يوجه مراد الشيخ ان الخبرين
صدقة السؤال عن ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله كبريا سئل عن حنف ستافناه الامام عليه السلام
وفيه يدل على ان الكبر لا يكون ازيد من خمس الا على الوجه المذكور فدل على ان الخبر الذي يصدد توجه
الشيخ منصف عنه الموافقة لغير المخالفين الا ان موافق لهم لكن لا يحسنه ان الشيخ في راجحه
في الخبر الذي هو يصدد توجهه وهو انه اذا كان اهل الميت يريدون ان يكبروا عليه اربعاً فيكون
مع اصيارهم واستدل على هذا بما رواه عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن ربع عن محمد بن
غذاق عن عتبة عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
ملنا واكثرنا فقالوا انهم يكبرون اربعاً فقالوا انهم يكبرون اربعاً فقالوا انهم يكبرون اربعاً فقالوا انهم يكبرون اربعاً
كبر عليه اجماعاً حتى صلى على خاتون الحديث وفيه دلاله على ان التكبيرات للادارة من عجب ما

الحال

السبع في باب انه قال بعد الخبر المضمّن للاحد عشر تكبيرة والسبع والست والاربع انما يصح منه
 الرواية على خبر مرات متروكة بالاجماع ويحذر ان تكون اجزا من عمل النبي صلى الله عليه وآله
 ثم ذكرنا ضرورة اهل البيت الرابع واستدل لما قدمناه من الرواية عنه وانت من بان الاجماع
 على انه زيادة عن الحسن بن علي مذكور في الرواية المستدل بها حيث تضمنت قوله ما سلمه وأبو زرارة
 الرابع في الرواية بعد ذلك لا يدل على اختصاص التقصيد بالارادة هذا ثم ان الجواب في الخبر
 الصحيح عنه المضمن للسبع ليس على وجه المنع منها كقولنا غير مترتبة بل ان الواقع
 على علم اللام على غير ما قلناه فلا يتم توجيه مرام السبع بالخبر المصحح عنه في الكتابين لانه ذكره
 في كتابه على كل حال ان حصلت السبع في زيادة التكبير امكن عمل السبع في الخبر على عدم التسري
 وقد منه فاعلم ان الواقع ممكن ومن هنا علم ان اطلاق خبر الاصحاب بطلان صلوة شافعية
 بالمقتضى على الخبر المأمور بذكره محلنا ما اذا لم يثبت الاجماع وقوله شافعية قدس سره ان صلوة
 لا تسجل بالزيادة لتحقيق المخرج بالجملة نعم بان مع اعتقاد التسري فيه محل بحث لان الزيادة
 من ان كانت في اول الصلوة بمعنى قصد فعل الستة مثلا فالطلبان تنقدرون بوقت عدم تسريها
 له وجه وان كان التسري بقصد التسليح كما ذكره وطهر كلام بعض ركنيه ابتكارات والكلام في
 الدليل اذا عرفت هذا فاعلم انما حوزناه فالقيام قد استمرنا اليه في اول البحث من جهة الاجماع وبما شامل من
 الصادق بطريق حقيقة الامر واما في السبع الاخر فمبعد مكانه لانه موجب زيادة اثبات
 بين الاعداد في الخبر الصحيح لما قدمناه في بيان الاحكام ولعل السبع لو ذكر في هذا في مقام التفتيح على
 معنى ان التفتيح تنفع بذكر الاربع مع كون الكلام صحيحا بارادة الدعوات كان أولى والخبر الخاوي

عشر واصل المعنى والله اعلم قوله باب انه لا فرق

الصدقة على البيت محبت ليعقوب بن علي ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 عن محمد بن مسلم وزائدة ومحمد بن يحيى واحمد بن محمد بن عيسى عن حمزة عن حمزة عن حمزة عن حمزة
 قراءة في الدعاء موقف تدعى ما يدلك فاحق الموت ان يدعى له ان يبدأ بالصلوة على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وامام ارواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل عن حمزة عن حمزة عن حمزة عن حمزة
 بن سويد في ان يقول في الصلوة على النبي فادع اربعة الاولى كلام الكتاب وبالثانية بقول
 النبي صلى الله عليه وآله وتدعى في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات وتدعى في الرابعة لمسلمك
 والخامسة بنصرتها وامام ارواه احمد بن محمد بن عيسى عن حمزة عن حمزة عن حمزة عن حمزة عن حمزة
 بن محبوب القدر عن حمزة عن ابيه ان عليا عليه السلام كان اذا صلح عبادت فراقعة الكتاب
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله فاما الحديث فالوجه في هذين الخبرين التفتيح لانهما موافقان

لهذه هي العامة
 في الولد حسن ورجال المتأدبون لمحب
 في القول فيه غفلا والثناء فيه حمق في بزم وحاله في الرجال انه غير مدح
 وما في غيرها انكرت منه اولى وقيل العلامة في الخلاصة انه في الثقات وموم في الخاتمة
 وزنه مدح بن اسم قبل بن بزيح ما اوقع العلامة في الزم كانه عليه الراوي مدح مع المستغ
 اما بن سويد فقد وثقه الشيخ في رجال الرضا ثم كتابه والخاتمة في ذلك ما لا يدع على
 وذكر انه روى عن ابي الحسن موسى عليه السلام وقيل انه روى عن ابي عبد الله عليه السلام وليس علم
 في خلاصه قال العلامة انه ثقة اصحاب الرضا عليه السلام ثم حكى عن الكتب مسنده ترك
 من آل احمد شربة خاصة وفي فوائد حبي قدس من عليها ما هو صريح في عدم ملالة السند
 سنده له فيه في ابيات مدحه بذلك فاضر فضلا عن ثبوت ثقه انتهى ولا يخفى ان العلامة استدل
 بثقه الى السمع لا الى الرواية وان ما ذكره في زيادة ثاقبه في نسخة السند في قوله فما
 بعلم محتمل لان يكون من الرواه عن علي بن سويد كذا في الشيخ في التهذيب وذكر ان الشك في الراوي هو
 حبان بن سويد لانه قال في اول هذا الحديث انه قال عن الصادق فما علم محتمل لان يكون من الرواه
 عن علي بن سويد لانه لم يروى مسعيا والرواه سنا كما لا يكون الراوي ثاقبا كما هو عنه خبر
 ان يكون قد وقع في قوله بقر في الاولي بام الكتاب وايضا في الراوي احمد بن محمد وساق السند
 الى علي بن سويد الثاني عن الحسن الاول فكل ذلك في الشيخ في تهذيب في هذه الرواية عن ابي
 الاولي عن موسى عليه السلام وفي الرواية الاولي عن الرضا عليه السلام والراوي واحد وهذا سنا انهم
 في الاصل انتهى ولا يخفى انه سوجه على الشيخ اولا ان الظاهر العلم بالشك في بعض لقوله علم
 كان ولا يعلن ان ابا عبد الله رواه عن علي بن سويد والوجه في ذلك اخبار الراوي بن سويد رواه
 فظهر لعل رايه عن الرضا عليه السلام فوقع البعض ما ذكر في لو لم يفسد في هذا حال القول في
 بن سويد او غير الشك بعد وسعد بن لا ياتي في الشك في الرواية عن الرضا عليه السلام والحزم
 عن موسى عليه السلام وامانا فلان الحاشي قد سمعت قوله بن سويد وعنده على انه لم يروى
 الرضا عليه السلام وما يعطى هذا ان القائل عن علي بن سويد فليست في الثالث فيه خبر بن محمد
 رجال من لم يرو عن الائمة عليهم السلام في كتاب الشيخ حمزة بن محمد بن روى عنه محمد بن احمد بن
 في كتاب الرجال نسجنا قدس من كلامه في هذا ما لا بد ان الذي يسمع احب الى لوصف ذكره
 واخطه موهوبا والحاصل انه بعد ما كناه عن الشيخ فادومه لانه روى ابي جعفر بن بابويه
 عنه كتاب عبد الله بن ابي جعفر بن ابي عبد الله عن محمد بن احمد بن محمد بن ابي عبد الله عن
 حمزة بن علي بن كوج لا بن محمد وانا عبد الله بن علي والظاهر انه عليه السلام ان الصلح لانه الراوي عن عبد

محمد بن

عن إعادة الصلاة في الأول واضح وإنما في الظن أنه كذلك وما قاله العلامة في
 مجيب عن الرواية حيث نقل احتجاج الشيخ بها بالبيع من صحة السند لأن الذي روي عن
 عبد الله عليه السلام أنه كان هو الإمام والرواية صحيحة لكنه غير معلوم لا ضمان أن يكون
 لا عن عزارة وفي الظن أنه محذور من قوله عن أبي عبد الله قال قلت خلف أبي عبد الله عليه
 نحوه أن الرواية أولاً عن أبي عبد الله عليه السلام ثم أحملها أن عبد الله بن حسن فضل الله
 ثانياً وهذا أكثر من أن يخص في الأخبار فقال عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله رجل
 وأنت ظاهراً لا مرفوعاً بهذا العمل به الوجهين بما على كونه حقيقة منه لا أي ثم أقف
 على قول الوجهين وفي الخ قال في استحبابها برفع اليد في التكرار للشيخ في قوله
 أحدهما أنه لا يستحب إلا في الأولى خاصة احتارة في البهانة والمتسوط وبه فلا المعتمد
 والمرضى وأبو الصلاح وأبو البرج وسائر روايتي أدريس وابن حرم وفي الاستبصار وضع
 يده في الجميع ثم اختار العلامة في الثاني بالسهم والبايع من الأخبار والخامس في المعبرين
 المحقق بعد أن أورد الأخبار من الطرفين فأورد على الأول أنه لا يرفع اليد من رواية
 التكرار بعد دليل الرجحان فتسريح في الثاني محتملاً للزحمة ولأنه فعل مستحب فجار أن
 يعقل من وعده أخرى كذلك احتج الروايات التي لا يرفع اليد في الوجه الأول لأن الأحكام
 الشرعية موقوفة على ما يصلح للدلالة وإن كان في الأول لا يستلزم الرجحان في الجميع إذ لا يلزم
 مدعى منه في السراج على الأرجح في الأول والآخر في غير مخرج فالفرق ظاهر أما الوجه الثاني
 فالبيع بقارب قوله ما ذكرناه ولا يشكل بظاهر الخبر الدال على المداهمة كما قال في كان
 أما الحل على البعثة فقد تسبعت من فعل أمير المؤمنين عليه السلام ويمكن دفعه بتكلف فلنأكل
 في سي ورواه رفع الدين في الدعاء للنت لم أقف على ما يقتضيه حصرها واستقر
 سنجاً ودرهم تناول إطلاقاً لم يرفع الدين في الدعاء لهذا النوع منه ثم
 قوله باب الصلاة على أطفال البيت بعقوب عن علي بن إبراهيم
 عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن أنس عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل
 عن الصلوة عن الصبي متى تصلح عليه قال إذا غفلت الصلوة قلت متى يجب الصلوة عليه قال
 إذا كان ابن ست سنين والصلوات إذا الخافة عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير
 عن زيار قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام في جملة من جعفر فقال له عبد الله فظنم دج
 فقلت له يا علام من ذاك الذي أتى جسدك لموتك فقال هذا مؤلف فقال له المؤلف ما رآه
 لست أكونك فقال ذلك مراراً فظنم في حقيقه الفلم فأت فخرج في سقط أي البيع

في رواية ابن أبي عمير عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في البيع وهو يبيع
 عيرا ثانيا بغيره على ابيه لما اشترى الى بضع مائة درهم فذكر عليه السلام في رواية اخرى
 اخذ سديا فحبا في ثم قال له ثم يكن يقي على الاطفال اما كان ليس التومش عليه السلام بامرهم فذكر
 من وراءه ولا يصلي عليهم واما صليت عليه من اجل اهل المدينة كراهية ان يقولوا لا يصليون
 على اطفالهم فاما ما رواه ابن ابي عمير عن سبابة بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة على
 الميت وهو ادركه الذي لم يستحل ولم يصح ولم يرت من الدية ولا غيرها فاذا استحل
 صل عليه وروي في هذه الرواية ضرب من الاستحالة على ما قلناه او المقتضى حسب ما قلناه
 في الاول وقد ما قلناه ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة على
 مصدق بن صدقة عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المولود مملوك خر عليه القلم
 هل يصلي عليه قال لا انا الصلوة على الرخاء والمرأة انا حرى عليها السلام له فاما ما رواه احمد بن محمد
 عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له كم يصلي على الصبي اذا بلغ من السن ولا يصلي عليه على
 كل حال الا ان يسقط لغيره احمدا بن محمد بن الحسن بن سبط بن الحسن بن ابيه عن ابن سبط
 قال سالت ابا الحسن كم يصلي على الصبي ان بلغ السن والسنون ولا يصلي عليه على كل حال الا ان
 يسقط لغيره تمام فالجواب في هذه من الحسن ما قلناه في خبر عبد الله بن سنان في الصلاة على الميت
 او غير ذلك الاستحباب في الفرض والاجاب استدل في الاولين حسن والصدوق
 روى الاول عن عمار بن ابي عبد الله عليه السلام وقد وصفه الوالد راسخا قد روى بها بالصحة نظر
 ان الطريق الى كل واحد صحيح وقد سوجه احتمال عدم الصحة لان في نسخة الى كل واحد
 لا المهاوم منه علم في ذكر الصدوق في ذكر الطرق الى الشخص الواحد لا اثنين وبذلك الشخص
 لكنيته واسمه متعدد وهذا يدل على ان جميع الاقوال مدخله لكن ما ذكرناه القول فيه
 يستدل للحظ والنات في عدم سلامة الطريق في نسخة الى ابن ابي عمير عن ابي جعفر
 يمكن استفادة الصحة لانه ذكر الطرق الى جميع كنيته في رواية وفيها ما لا يعتد به وجه قد
 في الكتاب وبعضها حسن بآراءهم وما عساه بقا ان استطاع هذا في حله روايات ابن ابي عمير
 موثقة على الصحة اليه وفي نسخة عن معلوم يمكن للحاب عنه ما ذكرنا القول فيه في الصحة
 فقد نقل هنا انه في رواية فلا يقصر عن المتولد على هذا احوال الشيخ بالمعنى في البين
 كلام قد قلناه والبايع مرتين على ما عليه الموقوف من الاصحاب المتأخرين وقد استلما بعض
 كلام في هذا الخامس من سائر الروايات صحيح على ما في القول فيه الحسن في الاول
 استدرك به حسن القائلين بوجوب الصلوة على الصبي اذا بلغ سن سنه وقد قيل ان هذا القول

مشهور وقد ينظر في الخبر على تقدير العمل بالحسن بان الظاهر من قوله والعلم ان ما قد
 ارادة الصلوة منه على معنى امره بما عرفت من اطلاق العصب هذا المعنى لا مانع منه وان كان
 صدر الخبر في الصلوة على عقول الصلوة وقسمها غاية الامر انه حقيقة هذا غير حتمية
 واضحة وقد تقدم من الشيخ في باب الصبيان منى بامرون بالصلوة حديث صحيح من حديث
 مسلم بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا عقل الصلوة قلت متى يعقل الصلوة
 قالت سبقت وهذا يمكن ان يستفاد بان اخبار صدر الخبر المسمى عنه بل وعرف
 انصه لانه في قوله ان يقال متى يحقق عقل الصلوة ونومها غاية الامر ان الصوم لا
 تعلل له بوجوب الصلوة وما يؤيد ما ذكرناه من اطلاق الوجوب على ست سنين ما عرفت
 من الشيخ في الباب المشار اليه في رواية الحق بن عمار حيث كان فيها اذا اتى الصبي ست سنين
 وجب عليه الصلوة فاذا طاق الصوم وجب عليه الصوم وان قلت ما المانع على تقدير كرس
 الفرض حكم الصلوة على الصبي ان يعمل في جهة الصوم على معنى وجوب الصلوة عليه اذا كان
 واجبا بخلق الصوم قلت المانع عدم القابل وهذا انما يظهر ما يدركه بتقدير الفرض على الصوم
 في اقدم منه وقد روي الشيخ في صحيحه عن علي بن حبيب عن اخيه مرسى عليه السلام قال
 سالت عن الصبي على ايام وقواني خمس سنين قال اذا عقل الصلوة صلى على عله وبغلايه
 على ان اعتبار السنين غير لازم الا ان عمل على الاستجاب اذا عقل ووجه ما فيه كراهية
 من عدم تعرض الشيخ للخروج للقيام ومنه هنا يعلم ان استدلال العلامة في الحج وغيره بالخبر لا يفي
 عنه عزيم في نظري القيام بل ينبغي الالتفات الى الخبرين الآخرين وانعاز من الامر وما
 الثاني فالخامس في معناه ان الصبي وصل الى حد يصدر منه الخراب للمري وجهه بين غفام
 عقله وموقعه فاذا تركه ان الشيخ كما ترى ذكره في مقام الدلالة على هذا الخبر الاول
 فان كان موافقه في الاول من عقل الصلوة والعصوة في السن المذكور والخبر الثاني لا بد
 على ذلك بل على ان الطفل عقلا كما كان ان كان مراد الشيخ ان الخبر الاول يضمن امرين صحة الصلوة
 اذا عقل والرحمة اذا بلغ السن والخبر الثاني يترك على الاول فقط فيه ان الخبر في اخر ما لا
 على ان الصلوة انما وقعت له فلام الطلب قوله الخبر يصح بيع بكائه فيها بخلافه
 من الاخبار ولعل الشيخ يركب القصة لهذا لما ذكره في تبتم ان اهل الميت لهم ان يتفاد على
 الرابع كما تقدم في الخبر المنقول عن علي بن ابي طالب القاصر ان الاولى في توجيه هذا الخبر ان
 السبيل بها لا حل المعينة فيزيد من ان الصلوة من اصلها نسيه فان قلت لا حاجة الى دليل
 المقتد وقد مر في الكلام بذلك قلت الوجه في الاحتجاج احتمال ان يكون الصلوة على الطفل

في ما مرّح وان كان فعلها فيه وقع زحان وان كان هذا لا يلاعد الا ان البتج قاله لفرجه
 في ما مرّح بالامتنان مع ده له هذا الجز على يمينه فلا بد من اتوجه الذب ذكرناه و
 استج لا سئل عن عدو وما بينه عليه ووله حد الثبات فالوجه في من الوقاية ضرب من الامتنان
 ما قدمناه فان لم تقدم منه ما يقتضي هذا لولا ما ذكرناه والبات ظاهره وجوب سلف في
 المستعمل ما عني ان الامر لوجوب لكن المخلص ومن ثم الاول ما عني اعتبار است صلب ما
 من ما ذكرناه فلا بد من صرف الامر عن الوجوب الى المذهب او المقتضى كما ذكر استج وقد نفي ان
 الاول تدبر صريحا على وجوب فحين ان يكون الست سبب مقتضيه لكال الاستحباب
 الرابع على بلوغ فلا بد من التحمل الذي ذكرناه وقول البتج ان الرابع هو كما قاله لا في من نظرائه
 قدس من الست الى صلبه ومن لم يستعمل في العم والعامل بالثبوت كما ان ذكر ما قلناه اما ما قاله
 اعلانه في صلب استجاج ان العقل بالجزء تحت مقتضاه انه لا يصلح على الصبي سالم
 يبلغ من عدم صحة السند والمع من عدم تناوله صورة النزاع لان لم يبلغ ست من جز
 على انهم استلوا للثمن فنه اول ان الدواة نصت الرجل والمرأة فكيف يكون ست
 من واما انما مرّح في الحج فما حكمناه عنه سابقا في تحت لباية من ان عداة البتج لا يفتق
 مع التراب وانه ان جريان القلم بانه وقد اصبحت العلامة السعيد في الذكر من سائل
 اذ عرفت هذا فاعلم ان المتفق على ان الحد الذي تضمنه التات وقد وعينه العلامة
 واحاب ما ذكره البتج ولا يخفى عليك لخال ما قد ذكرناه بعد ما ذكرناه في الاستحباب واما ان
 والسادس فما قاله البتج فيما قاله الشيخ فيما قد اصبحت حاله عريان ما يقتضيه من اتمام
 الزام عدم الاستقلال بغيره جزا من سنان يقتضي تصحيح الاول وانه اعلم
 لخلق الا ان جمع بينه وبين جزا من سنان يقتضي تصحيح الاول وانه اعلم
 فار في تصحيح وج الرجل يدعي سني وامتقنه اثنان من زله في صلب العلم انظر
 انه بصحيف عيب في صان العلم في سنده وفي اجز في حاشه بالاثم والطاهر بصحيف
 حاشه كما انها بصحيف حاشه ايضا بواسطة كتابها بالالف وفي القاموس لبيان ان
 وفي الكافي حاشه العلم وفي الناس من الحشا والجماع الهلة فالنساء المتاه فوق حلقه الذي
 اوها بينه وبين الفيل وفي القاموس الطاهر الوبا والجمع طاعير وكف اصابه وفيه وار
 مسئلة الاخر بينه والدراة معرفة ككلم من واد مرّح من ربع ذوق علم وفيه ولد مسلم
 ان من سنيه والدراة معرفة ككلم معنى حلف وندام صدا وانه يعني وصفا ضرب عك
 ولا يخفى ان ما قلناه للزم منه ابر القوم عليه السلام على الامور وفي القاموس مسهل

لصبي رفع صوته بالبحار كاهل نجي سى وقد انما استفاد من موقوف عمار عند انفا من عدم
 وحرب الصلوة على المحن اذ ايات لرفع العلم لكن لا قال يدرك فيما علم وما عساه تقاس
 ان اللازم من هذا عدم الصلوة عن كل من رفع عنه العلم عدم التكليف اذ ايات في كل حال
 منصف يمكن لحراب عنه بان المراد برفع العلم عدم التكليف اصلا حدوث خبره الا ان هذا
 استلزم التصديق بالحق اياها ما قد يقال ان اللازم خروج الحشر اذ ليس ولا امرية محرومة
 بهذا قوله بانه فانه سعى في المكرات مما استدل به في ١٠ الحين
 بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عمار بن العزم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدر
 من صلوة على الميت بغيره قال نعم ما في هـ سعد عن محمد بن الحسين عن النضر بن سبغ عن صفوان
 بن زياد القلاس عن رجل عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول في الرجل يدر مع
 الامم في الختان بكسر او تكبير فقال نعم التكبير وهو يسمي معها واذا لم يدر في التكبير كبر عند
 انقربا كان ادركهم وقد ذكروا كبر على الف احب محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد
 عز زيد السهام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة على الجنازة اذا فات الرجل معها
 التكبير او الشاه او السكت قال كبر ما فاتك فاما رواه سعد بن عبد الله عن الحسن بن موسى
 الحسن بن عمار بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام
 كان يقول لا يقع ما سبق من تكبير الختان فالوجه في هذه الرواية انه لا يقع كما كان سدا
 من العمل بها بالدعاء والمناجاة من ان يدرك على ذكر ما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الله
 بن المغيرة عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادرك الرجل اشكيت
 والتكبير في الصلوة على الميت بغيره ما يقع مناشا **السب** في الاول صحيح
 والثاني فيه مع الارسل المصرت سبب وقد مر في الاول وكذا خلف بن زياد واثباته
 ابي حمزة وقد تقدم لصحة من الصلاة في الخامسة والرابع منه عمار بن محبوب وحاله
 يزيد على اهل **والخامس** في الرجال **الحسب** في الاول طاهر الدلالة على انما ما
 وربما دل على انما منه التمس طاهر بقية السؤال الا ان احتمال العموم كما يقع في الدعاء
 والتكبير يمكن وقد عرفت بان ما سبقه بعد والجملة الختمة قد تقدم القول في كلاهما على الوجه
 وما عساه يقال ان الواجب الكفائي سقط بفعل البعض فاذا لم الامام صلوة لا وجه لوجوب
 الا انما يكن دفعه بان الجملة الحرمه على بقدر دلالته على الواجب لا مانع من وجوب الا انما
 ولو وقف في هذا امكن تأييده بالسعي من ابطال العمل وما فيه قد تقدم والثاني دل
 على التباين ما استقر البتة لم لا وفي الظن ان بعض الاصحاب قد حكم على الخبر لا يخو حله

الشيخ

الرواية والتاسي على قدر خامسة الدلالة يجوز ان يكون المصلو اذا دبر وان كان مقلوبا او غير
 حوازا المصلو على الغير بغير هذه النوع والسادس ظهور في انما فاه وما ذكره الشيخ في الوجه الاول
 لا يرد به ولا يخرج لا يقتضي ما ذكره وقد استشار الى هذا العلامة في الخ فالدلالة له في مستند
 ثم ان الوجه المذكور لا يخرج عدم خامسة في حرم عمار عمارا منه واما الوجه الثاني فانه لا يفي
 انصارا ضمن القنات والاعلا لا يحسن بذلك كما ان في الحواز كذلك ولما المستدل به لا يقع بالكلية
 ولا يثبت من سواد الشيخ وحرمه على نريد الاشكال الذي استدل به من القنات ويذكر حمله عن
 موافق عن بالمر واما الوجه الثاني فله وجه ولما المستدل به اوله لا ياتي على جميع الاخبار وحله
 على رجاء التركيز ولما الثاني كذلك فليست ادعاء هذا ما علم ان المستدل في المسئلة
 من الاقوال عز ما ذكر في سائر المصنف الى ثلثة ايام وعمر ابن الحبيد ما لم يقرأ المصنف وعمر ابن
 بابويه عدم التقدير بوقت وفي الخ استقرت العلامة المصنف على القنات ان لم يصل على الميت
 اصداود في غير مصلو والا فلو استدل على الحكم الاول بحر السكوني للمصنف لقول رسول الله
 الله عليه وآله لا تدعوا حيا من امتي الا مصلو ويوجه الاستدلال بانه عادل للمصنفات واما
 على عدم كون الدين ما يخرج من سائر سلم الاول ولما الثاني في حكم الثاني بالجزء المرسلا واما
 وينقل عن المحقق في المعبر الحكم بعدم وصوب الصلوة بعد الدفن مطلقا وانه لا رولا منع
 الحواز واستدل على عدم الوصوب بانه لا يكون خرج بدفعه من اصل الدنيا فسواء من فني
 في ميم وعلى الحواز بالاحراز الفارعة بالاذن في الصلوة على الغير كصحة دفن وان حصر
 نقحه على استدلاله الاول والثاني في حله ظاهر والعجبة من سحرنا فذكر من الماخار
 وحسب الصلوة بعد الدفن مطلقا كذا قلنا ثم قال احتصارا للحاج بغير الدعاء و
 العجبة انما الحواز مع هذه المعارضة له يصلح لذلك فامنع مطلقا والاحتياط صريحا
 الدفن بحر واضح الدنيا والله تع الخاوي الى سواء الستة
 رابع الصلوة على الحسين في قبره علي بن ابي طالب عليه السلام
 عمن وعن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في ذكر قبر الحسين عليه السلام على سبيل صفة
 وكان يدعى الحسن بكلمات لم يسمي ساعة ثم وضعه وكر على حقه افرج مصغ مثل ذلك
 حتى كبر عليه حسنا ومنه بكسر الخاء عليه السلام او يستعن محمد بن سالم عن احمد
 بن النضر عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت في
 ليلى فافاك قلت استبكر الفقه فاذ لي ذلك تنفع الحنا ان رسول الله عليه وآله
 اخرجني حنا ام في بني الحارثي عليها فاحد المصنف في صفة الحنا فلم يحسن

ثم عليهم السلام صلوا على ما رواه علي بن الحسن عن سعد بن عبد الله عن الحسن بن موسى عن
 حنات بن كلوب بن محمد الحلبي عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى
 عليه وآله صلى على جبار فمات فقاموا فقاموا الصلوة عليها مرتين رجعا وان جاز ان
 يصلي عليها مرتين ذبا واسحابا وانما الواجب دفعة واحدة وانما سجدت مندوب اليه
 فاما ما رواه محمد بن احمد بن عيسى عن ابي حمزة عن ابيه عن ابي بصير عن ابيه ان رسول الله صلى
 عليه وآله صلى على جبار مرتين فالوجه في هذه الرواية ثالثة مائة في الجبال والارض
 في الاول حسن والثاني تقدم القول فيه في رجاله عن ابي بصير في باب عدد السجرات وعمره واحد
 والثالث معنى القول فيه ايضا والحاصل ان حنات بن كلوب لم يزل يروي في الخبرين والعمرست
 ان الحسن بن موسى الحنابري عنه وفي رجاله لم يزل يروي عن ابيه عليه السلام ان الصغار يروون
 عنه ولا يخفى عدم بعده عن الحسن بن الصغار فيكون في رجاله العسكري عليه السلام فيكون
 امثله كالحسن بن الامران الصغار يروي عن الحسن في رجاله ولا يحد في روايته عنه ولا
 احتمال المعاني بعده ان رجاله لم يرو عنه بن كلوب بن محمد الحلبي وفي رواية له انه
 علي بن عنه واحتمال المتابعة في الرصف مع المتابعة في جماعة القديما الرابع فبنيته وله
 بن زهيد ومروان بن الحري وقد مضى انه كان قاضيا على الناس في بلادهم واهل الدولة
 الا ان في التهذيب روى عن عمه عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابيه عليه السلام عن الحسن بن علي الحنابري
 الحديث على ما يفي ذكره في باب عدد السجرات الى ان قال اما انقلع ان رجلا صلى عليه على غيره السلام
 الى ان قال انه عفي بدي احدي وكان مع الفقهاء الذين اصابهم رسول الله صلى الله عليه وآله
 اناس من ركان له حسن ثقات يصل عليه كل صلاة من هذه الحديث كما يروي عن
 كون الخبر المحدث عنه في منع احتضار والا يوصل في الدين احوال احتضار سهل ما
 ذكر في المناقب فلا يدري على صواب تكرار الصلوة مطلقا وقد ذكر في العلامة في الحج قال لا
 ان حدث سهل بحديث بذلك استحصل في الفصل كما حصل في ابي عبد الله عليه وآله عن ابي بصير
 بكمي انتهى وقد قال ان القليل باظهار الفصلة على الاطلاق محل كلامنا بقلنا من خبر التهذيب
 ولعل الخبر المسمى للصلوة على من لا يصل الفصلة في الحج بقلنا في المسئلة ان استشهد
 كراهة تكرار الصلوة على الميت وقال ابن ابي عمير لا بأس بالصلوة على من صلى عليه من وقد
 صلى امر المؤمنين عليه السلام على من صلى من صلوات وقال ابن ابي عمير له ان يصل عليها
 ثانيا وهو يستحق الاحتضار كراهة بالصلوة الشجر انتهى ولا يخفى ان الخبر المحدث عنه خاص
 بالجماعة كمن لا يستحق في سري عن ابي بصير ان عليا عليه السلام صلى على رجل بن حنيفة حنا وعن

لأنه كان زيد بن ميثم واقفي وابنه فيه ولا يثبت على الحسن وهو ابن فقال كان الرازي
 عن العباس بن أخيه سعد وهو في مرتبة وهو عن الحسن وما في رجاله من البروق والبروق عليه
 اللام والهمزة من أن الرازي عنه أبي بن بريح فقد ثبت بعد تكميل السجدة في جزئه من روايته
 محب على بنه مذكر واحتمال بحسب بدويعه الإطلاف وفيه ما فيه وأما محب على ومحب
 منها الحسن في اللوح لا يخفى من أحوال ولعلنا في الظاهر أنه رايد أو ليس في باب وعلى
 كل حال المقصود من الجزع وضع والنأي عاقل على كرامة خروج السابعة من قوله ليس يسعي والنأي
 حمل الشيخ أنه متوجه قوله باب من أحوال بالصلوة على المصنوعة
 للحسين سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له المرأة ماتت من أحوال الناس بالصلوة عليها قال عليه السلام زوجها قلت الزوج أحمق
 بها من الأب والولد والاح قال نعم وبها فاما ما رواه علي بن الحسين بن بابويه عن أحمد بن محمد
 عن أبيه ابن عمه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة على
 المرأة النرجس أحوالها أو لا قال لا أحب عبد الله عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جعفر بن
 النخعي عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة ماتت وبها أحوالها وزوجها أحمق يصلي عليها
 فقال أحوالها أحوالها بالصلوة عليها قال لا في هذه الخبر من الصدوق لأنها موافقة لمذهب
 العامة ثم الجزء الأول من الاستبصار فيها أحوالها من الأحوال وتكون كتاب الزكوة أن شاء الله
 في الجزء الثاني والحمد لله صلى الله عليه وآله الطاهر الصواب الأئمة المعصومين
 الحديث باب الغائب السند في الأصول كذا العقل وفيه والبيان فيه محمد بن أحمد كذا
 سند ولطيف الله في السند عن محمد بن أحمد كذا في نسخة محمد بن أحمد بن محمد بن خالد وهذا
 كذا في علي بن محمد بن محمد بن أحمد كذا في نسخة علي بن محمد بن أحمد كذا في نسخة
 وأما علي بن محمد بن محمد بن أحمد فحتمل أن يكون محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد
 بل الظاهر أنهما أحسن الرواية لأننا نجد في نسخة علي بن محمد بن أحمد كذا في نسخة
 من دون أحوال الاحتمال والفرق بين المقامات أن السابق روي عنه عن عبد الله بن الصلوة
 أصحاب الحديث عليه السلام مع الصلوة على اللام كذا في نسخة أبيان فائدة من أحمد الصادق والكامل
 بالجملة فالجزم في هذا الأسناد واقعه لا سيما في نسخة أبيان في نسخة أبيان في نسخة أبيان
 أما ذكره المقارن والطريق في المصنف عن محمد بن أحمد كذا في نسخة علي بن محمد بن أحمد كذا في نسخة
 أحمد في الأصل ظاهره حمل الشيخ الخبر في الأصل من نسخة علي بن محمد بن أحمد كذا في نسخة
 أما من نسخة علي بن محمد بن أحمد كذا في نسخة أبيان في نسخة أبيان في نسخة أبيان

الطيف

[illegible]

بأنه قد مررت على قبره فوجدته قد خرب ودمر فقام به أحسن ما
 في قرة عينه من حزن ووجع وكفأول كان مسترماً بالليل فلا يجد
 من يستره وصف من يستره كتاب على كل واحد وجه فاقبته بان اولها ان تجد والله يا
 حبيب على كل واحد وجه فاقبته بان اولها ان تجد والله يا
 مسترماً على شرفه وقد وجدت حزن في موضع آخر فوجدته قد خرب في مسالكه فوجدته
 بان حبيب كفاً لا ينفك عن الازدواج وفي ترج الازدواج كفاً ما سمعت وان كان طلاق
 فوجدته قد خرب حزنه فوجدته لا يزال في مسالكه احوال ما قد مضى والحمد لله
 جئت لاجتمع مع من في نفس طلاق والامكن القوة بالسوق على الازدواج والصلوة جماعة ويترك
 في المسالك والصلوة جماعة بالصلوة على الازدواج والصلوة جماعة بالصلوة جماعة بالصلوة جماعة
 بالازدواج والصلوة جماعة بالصلوة جماعة بالصلوة جماعة بالصلوة جماعة بالصلوة جماعة بالصلوة جماعة
 من ذنوبه ولا يترك مني احدم نفسه ان يحسن ما ذكرناه من الازدواج والصلوة جماعة بالصلوة جماعة
 وعدم انقل عن ائمة محل كلام في كتاب الاحكام على ان يظهر العلامة في السيرة دعوى بقاء
 على بعض الاحكام والاحكام المطلوب مع الامكان وعلى انه سبحانه في جميع الامور السطوان
 ولكن هذا القول الثالث من كتاب اسبقنا الاعتبار في شرح الاسماء

وتسليم ان شاء الله في الرابع كتاب الزعم والله سبحانه المستر
 استوفى الكلام بجاه محمد مصطفی وآله واصف
 استوفى اسما هذا القول في اواخره
 مشهور السيرة السادة بعد الله
 في علمه وسننا اسلم والله
 بسم الله القابله في الدنيا
 بين محمد طرخ السيرة
 في التبعين



مركز الحياء التراث الاستاذي



بنیاد محقق طباطبائی
 نسخه م/ ٢